مركز دراسات الوحدة العربية

تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي

الدكتور أحمد موسى بدوي

هذا الكتاب

يبحث هذا الكتاب في التحولات الحضارية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) التي مرت بها الطبقة الوسطى العربية منذ الاستقلال حتى اليوم. وهو يسعى إلى تقديم أجوبة عن مجموعة مسائل تعنى بالطبقة الوسطى العربية، مرتكزاً على عملية تأسيس نظري تغطي مختلف النظريات والاتجاهات الفكرية التي عالجت موضوع الطبقة الوسطى عالمياً. وفي هذا السياق يعالج الكتاب ظروف نشأة وتبلور الطبقة الوسطى العربية الحديثة، وموقع هذه الطبقة في التركيب الطبقي الراهن في الوطن العربي، وأبرز التحولات الاقتصادية التي أثرت في الطبقة الوسطى العربية في ربع القرن الأخير، والعلاقة بين التحولات السياسية والطبقة الوسطى والثورة في بلدان الربيع العربي.

الدكتور أحمد موسى بدوي

- من مواليد مصر عام ١٩٦٧.
- باحث سوسيولوجي مستقل، تعكس أبحاثه المنشورة، ومشاركاته في المؤتمرات العلمية، اهتماماً بعلم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع الشباب وعلم اجتماع العلم وعلم الاجتماع الديني.
- حائز شهادة الدكتوراه من جامعة بنها ـ مصر (٢٠٠٨).
- يشغل حالياً منصب رئيس فنيين في محطة محولات بنها الجديدة، في وزارة الكهرباء والطاقة المصرية.
- صدر له عن مركز دراسات الوحدة العربية: **الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية** (٢٠٠٩).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-610-3
9 789953 826103

تحولات الطبقة الوسطى
في الوطن العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي

الدكتور أحمد موسى بدوي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بدوي، أحمد موسى

تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي/ أحمد موسى بدوي.

٤٤٨ ص.

ببليوغرافية: ص ٤٢٩ ـ ٤٣٦

يشتمل على فهرس.

ISBN: 978-9953-82-610-3

١. الطبقة الوسطى ـ البلدان العربية. ٢. المجتمع العربي أ. العنوان

305.550956

العنوان بالإنكليزية

Middle Class Changes in the Arab World

by Ahmed Moussa Badawi

الآراء الــواردة في هـذا الكـتـاب لا تـعبّر بـالـضـرورة
عـن اتجـاهـات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى: بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٣

إهـــداء

إلى زوجتي الحبيبة

أهدي هذا العمل، عرفاناً وامتناناً لفضلها الدائم

وصبرها من أجل أن يخرج هذا العمل إلى النور

شكر وتقدير

كان من الصعب إنجاز هذه الدراسة، لولا الإعانة الصادقة والمستمرة من زملاء باحثين ومؤسسات، ساهموا في صناعة العمل. فمن جهة المؤسسات، يقدر الباحث لمركز دراسات الوحدة العربية، ممثلاً بالدكتور خير الدين حسيب، الذي وضع ثقته في شخص الباحث للقيام بهذه الدراسة، وقد بذلت ما في وسعي لكي أكون عند حسن الظن، غير أن العمل البشري دائماً ما يعتريه النقصان. وشكري للدكتور يوسف الصواني، على ما امدّني به من مادة علمية، وحرصه الدائم على متابعة مراحل إنجاز هذا العمل.

وأثني بالشكر، موجهاً إلى سفارتي الكويت والمغرب في القاهرة، على ما قدّماه من دعم وتسهيلات، وأخص د. عيسى الأنصاري المستشار الثقافي لسفارة الكويت، ود.عبد الإله أوداداس، المستشار الثقافي لسفارة المغرب؛ وإلى مركز التعاون الدولي بالرباط، الذي استضاف الباحث مدة إجراء الدراسة الميدانية؛ وإلى جامعة الملك الحسن الثاني بالمحمدية؛ وجامعة الكويت، كلَّ العرفان على الإعانة الصادقة التي تلقيتها من كلا المؤسستين لتنفيذ البحث الميداني.

كما أكرمني عدد كبير من الباحثين في الوطن العربي، ببذل المشورة وتوفير المادة العلمية، وأخص من العراق د. نبيل عمران الخالدي، ود. مشحن التميمي، ود. بشير الجحيشي، ود. مازن مرسول، وأ. إبراهيم الساعدي؛ ومن الجزائر د. بشير خليفي، ود. جيلاني معاشو، وأ. خليفي محمد، ود. ابتسام غانم، ود. عمر العرباوي، ود. سماح قارح، ود. رباني الحاج؛ ومن موريتانيا د. محمد المختار أحمدناه؛ ومن السودان

أنس كرم الله ابراهيم، وحسبو النعمة النعيم، وقتيبة فريد العمرابي، ووضاح لطفي جبريل؛ ومن فلسطين د. سعيد الحسن، ود. عائد الكحلوت، وحازم سعيد، ود. أحمد القرعاوي، ومن السعودية د. خالد الحربي، ود. باجد العضياني، ود. زهرة الخضاب؛ ومن اليمن زياد محمد المحوري، وأحمد الجهمي، وزياد مسعود الزراعي؛ بحيث صارت هذه الدراسة ثمرة من ثمرات هذا التضافر الرائع. ويعجز الباحث عن التعبير عن الشكر والامتنان لهذه الكوكبة الواعية من أبناء الوطن العربي.

والشكر والتقدير، مقدم إلى من ساعدني أثناء تنفيذ العمل الميداني، وأخص من الكويت الأساتذة: د. محمد غانم الرميحي، وعبد الحميد علي عبد المنعم، وناجي يوسف الملا، وإياد الشيخ، ود. أحمد البهبهاني، ود. خليفة الوقيان، ود. حسين الأنصاري، ود. يوسف غلوم، ود. سميرة الغربللي، ود. مي مطاوع، ونصر يونس عبد الحليم، وكمال مغازي، وأسماء صلبي رومي، ود. عامر الصالح. كما أخص من المغرب الأساتذة: مصطفى عبد الله بادوي، ود. كمال الملاخ، وعبد الحميد أكري، ود. سعيد أقداد، وعمر لحمدوني، وياسر الأشهب، ومولاي عبد اللطيف صابر، والطاهر صابر.

وأخيراً، شكري وامتناني لأساتذتي د. محمد حافظ دياب، والسيد يسين، ود. أحمد زايد؛ ولأسرتي، وأخص: أحمد محمد أيمن، وأبنائي صفية، وأيمن، وفاطمة، ومصطفى؛ وأصدقائي، ورفقاء العمل العام، وزملاء المهنة في محطة محولات بنها الجديدة.

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الأطر

خلاصة الكتاب

١ ـ مشكلة الدراسة

يتحصّل المبحر في الكتب والدراسات المتعلقة بالطبقة الاجتماعية العربية، على أسئلة جديدة أكثر من إجابات كافية، لأن البنية الطبقية العربية، مفعمة بالتغير الدائم، والدرامي في بعض الأحيان. ويزخر التراث العلمي العربي بدراسات متميزة[١]، حاولت

---

(١) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)؛ سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)؛ محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ محمد ولد الجيد، «الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني: بناؤها ودورها في التنمية،» (أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨)؛ عبد الباسط عبد المعطي، **الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)؛ مجموعة مؤلفين، **المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات** (بيروت؛ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)؛ محمد بن صنيتان، **السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكون الكيان السعودي** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)؛ أحمد حسين حسن، «اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجي تاريخي، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس؛ القاهرة، ٢٠٠٩)؛ عادل الشرجبي [وآخرون]، **القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن** (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)؛ ماجدة بركة، **الطبقة العليا المصرية بين ثورتين، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢**، ترجمة محمود ماجد (القاهرة: وزارة الثقافة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)؛ غازي الصوراني، **التحولات الاجتماعية** =

جميعها على اختلاف توجهاتها النظرية والمنهجية تتبع الطبقة الوسطى العربية من نقطة الانطلاق والنشأة، مروراً برصد ظواهر الانقسام الطبقي المستمرة، وتغيّر أدوار الطبقة الوسطى داخل البناء الاجتماعي.

يشير الواقع، ونتائج تلك الدراسات، إلى أن البنية الطبقية العربية لم تبلغ حتى اللحظة الراهنة حالة المجتمعات الطبقية الحديثة، فالوطن العربي، لا يمر بمراحل تطور واحدة أو متماثلة، ما يجعل البنية الطبقية تختلف وتتباين من قطر عربي إلى آخر، ولا تزال بعض العلاقات التقليدية قبل الطبقية، تصارع من أجل البقاء في معظم البلدان العربية. وفي هذا السياق التاريخي، تمثل الحاجة إلى البحث العلمي الطبقي ضرورة دورية ملحة، ليس من أجل الرصد فقط، بل لكشف التحول أيضاً، ووضع السيناريوهات والبدائل أمام صنّاع قرار التنمية في الوطن العربي.

تعاني أغلبية البلدان العربية تدهور المشروع التنموي، أو انحرافه عن مسار التنمية الشاملة المستدامة، بعدما أخفقت معظم مشاريع التنمية الصناعية في البلدان العربية، التي تتمتع ببنية وإمكانيات مادية وبشرية صالحة للتوسع الصناعي، في حين حققت بعض البلدان النفطية نمواً محدوداً في مجال الصناعات الاستخراجية والبتروكيميائية، وانعدمت في المقابل التنمية الصناعية في بقية البلدان العربية. وبعدما أخفقت أغلبية مشاريع التنمية الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وعجزت البلدان العربية عن الإفادة من الإمكانيات المتاحة لإنتاج المحاصيل الأساسية.

من ناحية أخرى نجد أن جميع البلدان العربية تعتمد ديمقراطية مشوّهة مراوغة ومنقوصة، لا تمت إلى الحرية بصلة، وجل المجتمعات العربية تعاني تفاوتاً حاداً بين الفقراء والأغنياء. وداخل هذا المشهد وفي قلبه، توجد الطبقة الوسطى العربية الحديثة، بعض فئاتها تتحالف مع الطبقة الحاكمة، لترتوي وتنتفع من هذا الوضع، بينما تعاني أغلبيتها وباقي الطبقات الصدى والحرمان.

وحين انتقل الجدل الدائر في الأكاديميات الغربية حول دور الطبقة الوسطى، إلى الأكاديميات العربية، ما بين قائل إن الطبقة الوسطى العربية، لم تؤدِّ دوراً سياسياً خلاقاً،

= والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: رؤية نقدية (رام الله: معهد العالم العربي للبحوث والتنمية، ٢٠١٠)؛ إليزابيت لونغنيس، أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي، ترجمة رندة بعث (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠١٢)، وأحمد بعلبكي، «مفهوم الطبقة الوسطى وحراك الهويات في المجتمعات العربية المشرقية،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، ص ٨٦ ـ ٩٦.

وتقلص دورها في مشروع التنمية، وآخر يقول بتعاظم مكانتها وتكثف هذا الدور، يشاء القدر ويسمح بلحظة استثنائية في تاريخ الوطن العربي، مانحاً المواطن العربي فرصةً نادرةً للتخارج من النظم المراوغة والمستبدة، وهي ذات اللحظة التي تسمح لنا بمراجعة دور الطبقة الوسطى العربية في ماضيها القريب، وحاضرها الاستثنائي، ومستقبلها الذي لا يزال قيد التشكل يلفه الغموض. من هنا خرج التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة:

ما هي التحولات الحضارية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) التي مرت بها الطبقة الوسطى العربية منذ الاستقلال والتأسيس وحتى اللحظة التاريخية الراهنة؟

ومن هذا التساؤل والهدف الرئيسي، تتفرع الأهداف والأسئلة التالية: ما هي أهم الاتجاهات النظرية التي تعالج الطبقة الوسطى في التراث العلمي العالمي؟ كيف قارب التراث العربي مسألة الطبقة الوسطى؟ ما هي ظروف نشأة وتبلور الطبقة الوسطى العربية الحديثة؟ ما هو الإطار النظري الملائم لدراسة الطبقة الوسطى العربية؟ ما هو موقع الطبقة الوسطى داخل التركيب الطبقي العربي في الوقت الراهن؟ وما هي التحولات الاقتصادية التي أثرت في الطبقة الوسطى العربية في الربع قرن الأخير؟ ما هي العلاقة بين التحولات السياسية، والطبقة الوسطى، والثورة في بلدان الربيع العربي؟ وما هي العلاقات التي تربط الطبقة الوسطى بالبناء الاجتماعي، من خلال تصورات أعضائها؟

٢ ـ الأهمية النظرية

أ ـ إن استخلاص تصور نظري متماسك حول الظواهر الطبقية في الوطن العربي، يمثل أهمية نظرية على مستوى العلوم الاجتماعية العربية، ويمكن أن يؤدي إلى فهم وتفسير تلك الظواهر على نحو مختلف.

ب ـ توجد حاجة إلى إعادة النظر في تراث العلوم الاجتماعية العربية الوثيق الصلة بالدراسات الطبقية، للتخارج من الاستخدام الميكانيكي، للتراث النظري الغربي، الذي لا يراعي الوقائع والمتغيرات والخصوصية العربية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول البناء على بعض المساهمات العربية الأصيلة، في ميدان الدراسات الطبقية، وتعد تطويراً لها، وبخاصة مساهمات أربعة من العلماء على وجه التحديد[٢].

---

(٢) بركات، المصدر نفسه؛ الأزرق، المصدر نفسه؛ عبد المعطي، المصدر نفسه، والنقيب، المصدر نفسه.

٣ ـ الأهمية التطبيقية

أ ـ توجد حاجة دائمة ودورية إلى وصف وتحليل وتفسير الظواهر والعمليات والعلاقات الطبقية العربية، انطلاقاً من رؤية نظرية مختلفة، ترشد صانع القرار التنموي إلى سيناريوهات وبدائل المستقبل.

ب ـ توجد حاجة تطبيقية ملحة إلى دراسة تحولات الطبقة الوسطى على المستوى السياسي والاقتصادي، تحديداً، لفهم وتحليل وتفسير اللحظة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي عقب انطلاق ثورات الربيع العربي.

٤ ـ الإطار النظري والتعريفات الإجرائية

حاولنا في هذه الدراسة الاعتماد على إطار نظري جديد لدراسة تحولات الطبقة الوسطى العربية، وهو إطار يؤلف ويوائم بين نموذج جلبرت ـ كاهل، ونظرية إريك أولن رايت، ونظرية بيير بورديو، من جهة، وبين المساهمات النظرية لحليم بركات، وخلدون النقيب، ومغنية الأزرق، وعبد الباسط عبد المعطي (وغيرهم على نحو أقل) من ناحية ثانية. ومن هذه المصادر، استنبطنا نموذجاً نظرياً تحليلياً يمكّننا من إنتاج أدوات مفاهيمية ملائمة لفهم ووصف وتفسير التركيب الطبقي العربي، والطبقة الوسطى فيه على نحو خاص، ومن إخضاعه للاختبار الإمبيريقي. يقوم هذا الإطار على المسلمات والافتراضات التالية:

أ ـ يتضمن **التركيب الطبقي العربي** ست طبقات أساسية هي: الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الوسطى المتنفذة، والطبقة الوسطى المستقرة، الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والفئات اللاطبقية الكادحة. ويشترك أفراد كل طبقة، معاً، في عدد من الخصائص الحضارية، التي تؤثر فيها خمسة متغيرات: مستوى الدخل ونوعه؛ ومستوى التعليم والتدريب؛ والموقع البيروقراطي داخل مؤسسة العمل؛ وأساليب الحياة؛ ومجموعة المتغيرات القبلية/ الطائفية/ العرقية/ السياسية التسلطية.

ب ـ يتم تمييز **الحدود بين الطبقات** الست عبر طريقتين متكاملتين: الطريقة العمودية التي تتعامل منهجياً مع البناء الاجتماعي كوحدة كلية للتحليل، تعتمد على بيانات ومعلومات الإحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والمسوح الاجتماعية؛ والطريقة الأفقية التي تتعامل مع مجالات أو حقول البناء الاجتماعي كوحدات تحليل مستقلة

تعتمد على بيانات ومعلومات البحوث بالعينة، وخرائط الحراك الطبقي، والمقابلات الكيفية، وتحليل الخطاب، وكذلك الأدوات الاثنوغرافية.

ج ـ تضم **الطبقة الوسطى الفقيرة** كلَّ المتعلمين الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقّدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي، ويمارسون أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، بصعوبة، وغالباً يكون على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية. بينما تضم **الطبقة الوسطى المستقرة** كلَّ الحاصلين على تعليم أساسي وما فوقه (١٢ سنة دراسية على الأقل)، من أصحاب المشاريع الوسطى، أو أصحاب المهن الذهنية المعقدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي، ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار. وتضم **الطبقة الوسطى المتنفذة** كلَّ الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، ويمارسون مهناً ذهنية معقدة، ويتولون وظائف قيادية داخل المجالات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة في الأقاليم والمناطق (الولايات أو المحافظات)، كما تضم أصحاب الأعمال الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يديرون حركة الاقتصاد على مستوى هذه الأقاليم، والأغلبية العظمى من أفرادها ينفذون إلى مناصب الحكم المحلي عن طريق استغلال أحد أو بعض أو كل العوامل الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، ويمارسون أساليب معيشة، يغلب عليها استهلاك الرفاهية، والتشبه بأنماط معيشة الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الرأسمالية العالمية، ويمتلكون القدرة على الادخار والاستثمار.

د ـ تظهر **علاقات الاستغلال** مختلفة الشدة، لا وجودٌ مطلقٌ ولا عدمٌ مطلقٌ، تنحسر إذا اتجه المجتمع نحو العدالة والمساواة النسبية، وتفيض إذا اتجه نحو الظلم الاجتماعي واللامساواة. وينطوي التركيب الطبقي العربي على ثلاثة أنواع من علاقات الاستغلال، هي: علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها؛ وعلاقات استغلال السلطة البيروقراطية؛ وعلاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ السياسي الاحتكاري.

هـ ـ تتسم **الأوعية الطبقية** المشكلة للتركيب الطبقي، بخصائص حضارية شبه ثابتة، وحين يحدث حراك للأفراد من طبقة إلى أخرى، فهم لا يحملون خصائصهم الطبقية

القديمة، بل يحرصون على التحرر منها وتمثل الشروط الحضارية للوعاء الطبقي الجديد.

و ـ يحدث الانقسام الطبقي إذا تطورت الخصائص الحضارية داخل المجتمع بصفة عامة، وهو ما يؤدي إلى وجود تناقضات داخل الوعاء الطبقي الواحد، لا يستطيع استيعابها مع الوقت، فينسلخ وعاء طبقي جديد. وأحياناً تتم هذه العملية التاريخية بوتيرة متسارعة، يتسم التركيب الطبقي حينها بأنه ولود، وأحياناً تتم ببطء، في التركيب المنخفض الخصوبة؛ وأحياناً تتوقف، فيتصف التركيب بأنه عاقر. في المقابل يحدث الانكماش الطبقي حين تتدهور الخصائص الحضارية لبعض الأوعية الطبقية، وهو ما يجعلها تتداخل في حدود طبقة مجاورة، إلى أن تختفي داخلها تماماً، فيحدث انكماش في التركيب الطبقي.

ز ـ توجد ثلاثة أنواع من الحراك الطبقي: جماعي، وفئوي، وفردي، لكل نوع منها اتجاهان أحدهما صاعد والآخر هابط، ويرتبطون من جهة بعلاقات بينية متبادلة، كما يرتبطون من جهة ثانية، بالحالة الحضارية للمجتمع، وبخاصة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن فهم الحراك الطبقي الفئوي والفردي، بدلالة الحراك الجماعي باتجاهيه الصاعد والهابط. وكلما هبط معدل الحراك الطبقي الجماعي، ارتفع معدل الحراك الطبقي الفئوي، وأخذ الحراك الفردي طابع القفزة الضفدعية. في حين إذا ارتفع معدل الحراك الطبقي الجماعي، يقل معدل الحراك الفئوي، ويأخذ الحراك الفرد الطابع العصامي.

ح ـ شهد التركيب الطبقي العربي حراكاً طبقياً جماعياً صاعداً، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ثم تغير اتجاه الحراك الجماعي بعد ذلك إلى الهبوط، وهو يشهد في اللحظة الراهنة إرهاصات مرحلة أخرى، لم تتضح معالمها بعد. وإن كانت تطمح إلى استعادة نمط الحراك الجماعي الصاعد، عن طريق مقاومة علاقات الاستغلال الفئوية (القبلية/ الطائفية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية)، لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

ط ـ لم تؤدِّ التشكيلات الطبقية العربية دوراً ذا بال في مأسسة الصراع الطبقي، وعجزت عن تحقيق المصالح الطبقية، وبخاصة الاقتصادية والسياسية، بسبب خضوعها القسري لثلاث قوى سياسية واجتماعية: من جهة الطبقة المركزية المتحكمة، ترغيباً

وترهيباً، أو من جهة قوى المعارضة التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان للممارسة السياسية، ومن جهة الجماعات الطائفية والإثنية والقبلية، المقاومة لدور التشكيلات الطبقية في إلغاء التمييز والتعصب التقليدي. وهو ما أدى في النهاية إلى تحول الكفاح الطبقي المؤسسي إلى كفاح مشتت وفئوي، يفتقد الاستراتيجية، ويفتقد القيادة النقابية المخلصة.

ي ـ **الوعي الطبقي**، هو إدراك كل من الخصائص الحضارية للوعاء الطبقي الذي ينتمي إليه الفرد؛ والعلاقات الطبقية التي تربط بين هذه الأوعية؛ والمصالح الطبقية التي يسعى أفراد الطبقة لتحقيقها، ويصدر هذا الوعي في صور عفوية، أو اجتماعية، أو يظل باطنياً في حالات نادرة. وتعمل الطبقة المركزية المتحكمة، المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، على تزييف الوعي الطبقي الحقيقي، من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والأمنية، تحت ادعاءات ومزاعم الحفاظ على الوطن أو الدين أو التاريخ المشترك للجماعة. ونفترض أن الوعي الطبقي في البلدان العربية لم يتطور من وعي عفوي نفسي، إلى وعي طبقي اجتماعي، لغياب الممارسة الحزبية الديمقراطية، وانحراف مسار التشكيلات الطبقية.

ك ـ ظلت **التناقضات الطبقية العربية**، القائمة على علاقات الاستغلال المذكورة، لغزاً بلا حل، وعجزت الطبقة العاملة، والطبقة الوسطى الفقيرة، عن تحقيق مصالحها، بسبب عجز واستئناس التشكيلات الطبقية، وغياب الممارسات الحزبية الديمقراطية، وهو ما جعل صور الكفاح والنضال لتحقيق المصالح الطبقية تظهر مشتتة، وفئوية، وموقتة، ومقموعة بآليات العنف المادي والرمزي.

ل ـ على الرغم من أن التركيب الطبقي العربي يعاني علاقات استغلال أكيدة، وتناقضات طبقية عميقة، فإن البلدان العربية لم تشهد صراعاً طبقياً بالمعنى الدقيق، وخضعت للإذعان الطبقي، حيث عجزت الطبقات كافة عن مواجهة الطبقة المركزية المتحكمة المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، وساعد على تكريس هذا الإذعان، عدم مأسسة الصراع السياسي كما ذكرنا، وتشوش الصراع الاقتصادي بالتمييز الطائفي/ الإثني/ القبلي، والكبت العنيف الذي تمارسه المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن من أجل حماية الطبقة المركزية وحليفتها الطبقة الوسطى المتنفذة.

م ـ خلق **الخضوع لحالة الإذعان** ظواهر الكراهية والعنف التي تنتشر في العلاقات الاجتماعية العربية، كما أدى إلى تدهور قيمي وأخلاقي، وفساد بأنواعه كافة، من أجل التعايش مع هذه التناقضات والإذعان لقوة الطبقة المركزية المتحكمة. ومع ذلك، استطاعت الطبقة الوسطى المستقرة أن تطور وسائل رمزية فنية وأدبية، إلى جانب تطوير فعاليات معارضة، في حدود الممكن والمسموح به، لتنبيه الوعي الحقيقي، وإبراز التناقضات الطبقية، وصور الاستغلال.

ن ـ شهدت بعض البلدان العربية عام ٢٠١١، تحطيماً لقيود الإذعان، عبر أفعال ثورية ـ متشابهة الإيقاع ـ ضد الطبقة المركزية المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، من دون أن يقود هذه الفعاليات الثورية طبقةٌ معينة، وصدرت مفعمة بحيوية شبابية ضخمة من الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والعاطلين من العمل، والكادحين، ثم انحازت الطبقة الوسطى المستقرة لها، بعد بلوغ المد الثوري كتلته الحرجة.

س ـ يشير المشهد الصراعي الراهن في بلدان الربيع الديمقراطي، والبلدان كافة، إلى وجود استقطاب طبقي واسع النطاق، حيث الطبقة المركزية بتحالفها مع الطبقة الوسطى المتنفذة (العسكرية، والمدنية، والتقليدية) في طرف، والطبقات الوسطى المستقرة والوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والكادحين والعاطلين من العمل، في الطرف النقيض. والفارق أن بلدان الربيع، حسمت الصراع موقتاً، بعد العصف بالطبقة المركزية، ولكنها دلفت إلى صراع أيديولوجي، بعد أن فرضت الحركات الدينية هيمنتها على مشهد ما بعد الثورة. ولا يمكن التنبؤ بمصير هذا الصراع حتى الآن. أما بقية البلدان العربية، فلا مفر أمامها، سوى اتخاذ ما يلزم نحو حلحلة هذا الاستقطاب، عبر سياسات وعمليات تحقق العدل الاجتماعي والحرية والديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإن الطبقات المركزية والوسطى المتنفذة في تلك البلدان قد جربت واستنفدت الوسائل القمعية كافة، ولم يعد أمامها الآن سوى الإذعان لإصلاحات جذرية إن أرادت أن تتجنب المد الثوري.

٥ ـ الإطار المنهجي ونتائج الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، واختبار الافتراضات النظرية السابق ذكرها، اعتمد البحث على التحليل الكمي والكيفي معاً، على النحو التالي:

أ ـ الاستدلال الإحصائي

اعتمد التحليل الكمي في هذه الدراسة على ثلاثة مصادر بيانات رئيسية هي: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقارير أجهزة الإحصاء والتخطيط الوطنية[٣]. وسيلاحظ القارئ أن معظم البيانات مستلة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعدة أسباب؛ فالتقرير يساهم في إعداده نخبة متخصصة من الباحثين في المجالات كافة، كما أنه يصدر سنوياً منذ عام ١٩٨٠، بصورة منتظمة، وهو ما يؤدي إلى تراكم الخبرات ودقة المعالجة. وتتضح موثوقية البيانات الواردة في التقارير، بالنظر في الجهات المشاركة في إعداد التقرير، وهي صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

ينبغي الإشارة هنا إلى أننا قمنا بتركيب الجداول كافة الواردة في الدراسة، وذلك في محاولة للوصول إلى سلسلة زمنية للبيانات، تبدأ بعام ٢٠٠٠، ثم ٢٠٠٥، ثم نهاية الفترة عام ٢٠١٠، وقد واجهنا عدد من الصعوبات في استخراج هذه البيانات، أهمها على الإطلاق: (١) اختلاف البيانات للسنة نفسها موضوع الدراسة، وبين المصادر الدولية والإقليمية والقطرية. ولحل هذه المشكلة، قمنا بالاسترشاد بالقيم الأساسية، الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ (٢) اختلاف بعض موضوعات المؤشرات القطرية عن نظيراتها على المستوى الدولي؛ وهو ما يؤدي إلى خلو تقرير التنمية البشرية من البيانات الخاصة بهذه المؤشرات على مستوى بعض الأقطار العربية، ولحل هذه المشكلة قمنا باستخراج المؤشرات المطلوبة من خلال العمليات الحسابية، وإدراجها بالجداول.

وقد قسّمنا البلدان العربية إلى مجموعتين: الأولى تختص بالبلدان النفطية وتضم تسعة بلدان (الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا)، والثانية تختص بالبلدان غير النفطية، وتضم ثلاثة عشر بلداً (الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، فلسطين، جزر القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن)، بحيث يساهم هذا التقسيم في فحص البيانات والمعلومات

(٣) تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقارير أجهزة الإحصاء والتخطيط الوطنية.

الإحصائية، من حيث التشابه في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يفيد بحث التحولات في الطبقة الوسطى، والبحوث الطبقية بصفة عامة.

وقد حاولنا الاستدلال من الإحصاءات الديمغرافية الاجتماعية والحيوية والجغرافية، إلى جانب متغيرات القوة العاملة والمهنة والنشاط الاقتصادي، في رسم صورة مبدئية عن طبيعة السكان المرشحين للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية. والواقع أننا صادفنا مشكلة حقيقية في الحصول على البيانات الخاصة بمسوح الدخل والإنفاق، التي تعد الحجة الكمية التي يتم بمقتضاها التعرف إلى تركيب الطبقة الوسطى، بدلالة المتغير الاقتصادي، لكون الأجهزة الإحصائية الوطنية تنحو إلى تقديم هذه البيانات بصورة غير دقيقة، أو على الأقل توسع نطاق القياس ليضم شرائح عريضة من السكان، تفادياً للمشكلات (السياسية والاجتماعية) التي تترتب على تشريح هذه البيانات وتفصيلها.

ولحل هذه المشكلة، اتخذنا استراتيجية منهجية مختلفة، تعتمد على استبعاد الفئات كافة التي لا يمكن دخولها ضمن شرائح الطبقة الوسطى، بالإفادة من البيانات الإحصائية، واسترشاداً بالتعريفات الإجرائية للطبقات الوسطى الثلاث المذكورة آنفاً. تقوم هذه الاستراتيجية على: (١) استخدام البيانات الكمية في رسم صورة كيفية للطبقة الوسطى بناء على المتغير الثقافي، والمهني، والاقتصادي؛ (٢) إعادة تحويل النتائج الكيفية إلى معلومات كمية عن حجم الطبقة الوسطى العربية.

وعبر آلية الاستبعاد المذكورة، قمنا في الفصل السادس بالربط بين متغيرات: نسبة سكان الحضر، ومعدل أمية البالغين، ومعدل القيد في المرحلة الثانوية. ومبرر ذلك أن معظم الخدمات التعليمية في الوطن العربي، وبخاصة المرحلة الثانوية، تتركز في المناطق الحضرية، وأن معدلات أمية البالغين، ومعدلات القيد في المرحلة الثانوية، تؤثران في حجم الطبقة الوسطى الكلية. ثم قمنا بترتيب معدلات أمية البالغين تصاعدياً، ومعدلات القيد الصافي في المرحلة الثانوية تنازلياً، ونسبة سكان الحضر تنازلياً، لاكتشاف العلاقة بين هذه المتغيرات، كخطوة مبدئية لفرز حدود الطبقة الوسطى كيفياً.

وفي الفصل السابع، استخدمنا الطريقة نفسها في الكشف عن أثر متغير المهنة، وخصائص القوة العاملة العربية في تركيب الطبقة الوسطى، لنصل في نهاية هذا الفصل إلى تراتب كيفي، يعطي صورة واضحة لتركيب الطبقة الوسطى. وانتقلنا في الفصل

الثامن إلى الكشف عن أثر متغيرات «الدخل القومي، معدلات الفقر، مؤشر جيني لتوزيع الدخل» وقمنا بتحويلها بالطريقة نفسها إلى تراتب كيفي. وفي نهاية الفصل الثامن عرضنا على القارئ المستخلص من الفصول الثلاثة، فجاءت جميع النتائج متضافرة ومتسقة.

ب ـ نتائج الدراسة وفقاً للتحليلات الكمية

بناء على الاستدلال الإحصائي، توصلنا إلى أن عدد السكان الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الكلية في الوطن العربي، يبلغ ١٤٦ مليون نسمة، ويمثلون نسبة ٤٤,٥ في المئة من جملة سكان الوطن العربي. يعيش ٨٠ مليون نسمة تقريباً في البلدان العربية غير النفطية، ويمثلون نسبة ٣٨,٣ في المئة من جملة السكان، في حين يعيش ٦٦ مليون نسمة في البلدان العربية النفطية، ويمثلون نسبة ٥٧,٦ في المئة من جملة السكان. ويتركز ١٠٠ مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، في ست بلدان عربية، هي: مصر والمغرب والسودان والسعودية والجزائر والعراق، بنسبة ٤٢,٣ في المئة من جملة سكان هذه البلدان.

وإذا نظرنا إلى حجم الطبقة الوسطى بحسب الأقاليم العربية، فسنجد أننا أمام تركيب طبقي ولود في الخليج العربي، وبلاد الشام، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٢٧,٥ مليون نسمة، يمثلون ما يقرب من ٦٠ في المئة من جملة السكان (وافدين ومواطنين)، يرتفع إلى أكثر من ٨٠ في المئة إذا تم استبعاد نسبة الوافدين. وكذلك الوضع في بلاد الشام ـ ما عدا العراق ـ التي تضم ما يقرب من ٣٤ مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، يمثلون ٥٠ في المئة من جملة سكان بلاد الشام.

في حين يتسم التركيب الطبقي في إقليم المغرب العربي بانخفاض الخصوبة، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٣٦ مليون نسمة، يمثلون ٤٠ في المئة من جملة السكان. ويمكن أن نصف التركيب الطبقي في الشرق الأفريقي ـ ما عدا مصر ـ بأنه تركيب عاقر، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٤٨,٥ مليون نسمة، يمثلون ٢٨ في المئة من جملة سكان هذا الإقليم. وفي كل الأحوال، فنحن أمام طبقة وسطى عربية خدمية ذكورية في بلدان الوطن العربي كافة ، ومنهكة اقتصادياً واجتماعياً في أغلبية البلدان العربية غير النفطية.

ومن المتوقع أن يشهد تركيب الطبقة الوسطى في كل من سورية ومصر وتونس واليمن وليبيا، ظاهرة الانكماش الطبقي؛ ففي اللحظة التاريخية الانتقالية، المصحوبة، كما هو مشهود حتى الآن، بتدمير البنية الاقتصادية، يحدث تدهور بالغ في الخصائص الحضارية للوعاء الطبقي الثانوي، وتتبخر كتلته (أفراد الطبقة)، إلى أن ينضب، فيعود أفراده إلى الوعاء الطبقي الأصلي. في هذه اللحظات التاريخية الاستثنائية، التي قد تطول فتستغرق عقوداً، أو تقصر فتستغرق عدة سنوات، ينكمش التركيب الطبقي، ليصبح تركيباً ثلاثياً، أو حتى ثنائياً، بحسب شدة ونطاق ومدة هذا الانهيار أو التدهور؛ الأمر الذي يعظم من حجم التحديات، والمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق الطبقة المركزية الجديدة في تلك البلدان، لإعادة بعث الروح في الاقتصاد المدمر في تلك البلدان، على قاعدة تحول ديمقراطي، نرجو أن يتحقق.

ج ـ التحليل الكيفي ونتائج البحث في التحولات السياسية

في الفصل الثامن استخدمنا آلية التحليل الكيفي، لرصد التحولات السياسية للطبقة الوسطى العربية، مع تسليط الضوء على بلدان الربيع العربي، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

١ ـ على عكس نشأة الطبقة الغربية، تعد القوة السياسية في الوطن العربي، القائمة على العلاقات العرقية الطائفية والقبلية، أساساً لتوليد الثروة، ومنها تبلور التركيب الطبقي العربي الحديث، خلال فترة الحكم العثماني في بعض الأجزاء من الوطن العربي، وخلال الاستعمار الأوروبي في البعض الآخر. وعدد محدود من البلدان العربية، شهد ميلاد الطبقة الوسطى الحديثة قبل الاستقلال، ومنها بلاد الشام، وشمال أفريقيا، ما عدا ليبيا.

٢ ـ اتسم ربع القرن الأول بعد الاستقلال أو التأسيس، في أغلبية البلدان العربية، بوجود تركيب طبقي ولود، وفيه ازدهرت الطبقة الوسطى في بلاد الشام وشمال أفريقيا، في حين وُلدت الطبقة الوسطى الحديثة من العدم ـ تقريباً ـ في بقية البلدان العربية. وباشرت الطبقة الوسطى دورها التنموي في جميع المجالات، وتنوعت شرائحها البيروقراطية والتقانية والخدمية، إلى جانب أصحاب الأعمال ومتوسطي الملاك. وجاء المشروع التنموي الأول في الوطن العربي، مصحوباً بانخفاض المشاعر السلبية تجاه النظم الحاكمة، بين أوساط الطبقة الوسطى والعاملة والفلاحين، كما اتسمت هذه المرحلة، بسعي النظم الحاكمة إلى توزيع عوائد التنمية على نحو عادل نسبياً.

٣ ـ في النصف الثاني من السبعينيات، ونتيجة نشر التعليم الثانوي والجامعي، ونتيجة الازدهار الاقتصادي كذلك عقب الطفرة النفطية، تضخمت شرائح الطبقة الوسطى المستقرة والفقيرة، تضخماً مرضياً، حيث عمدت الطبقة المركزية المتحكمة، متحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، إلى استثمار الموارد في قطاعات الاقتصاد الخدمي والاجتماعي، على حساب تدهور القطاعين الصناعي والزراعي. وشهدت هذه الفترة تدهوراً في الدور السياسي للطبقة الوسطى، وبوادر لعودة سيطرة العلاقات التقليدية الطائفية/ العرقية/ القبلية/ الحزبية الاحتكارية، كما شهدت تلك المرحلة الحراك الطبقي الفئوي، والحراك الفردي الضفدعي الحركة، الذي يعتمد على الانتهازية، وهو ما أحدث خللاً عميقاً في قيم الطبقة الوسطى، وترتب على ذلك تضييق هامش الحرية الذي تمتعت به الطبقة الوسطى عقب الاستقلال، عبر ابتداع وسائل ديمقراطية شكلية منزوعة الدسم خالية من المضمون الحقيقي للممارسة الديمقراطية.

٤ ـ دلفت المجتمعات العربية عصر العولمة خالية الوفاض تقريباً؛ البلدان غير النفطية مثقلة بالديون، والبلدان النفطية تعاني الانخفاض المستمر في أسعار النفط، والعالم يتحول نحو الليبرالية المتوحشة، والدولة تتخفف من أعبائها الاجتماعية، ولم تتمكن أي من البلدان العربية استثمار الإيجابيات المحدودة للانطلاق نحو اقتصاد السوق، التي تطلبت شروطاً لم تتحقق في الوطن العربي، فلا الأسواق حرة، ولا الدول العربية تمارس الديمقراطية، ولا توجد استراتيجية تنموية تركز على الاستثمار الإنتاجي، فكانت العواقب وخيمة على الاقتصادات الكلية العربية، وانعكس على الطبقة الوسطى العربية بالانكماش والمزيد من التهميش.

٥ ـ يعدّ الفساد، والظلم الاجتماعي في توزيع الثروة، وقمع الحريات، عواملَ مشتركة حاضرة في كل ثورات الربيع العربي. غير أن الفساد والظلم الاجتماعي، يعَدّان أهم أسباب اندلاع الثورة التونسية والمصرية، بينما السبب الجوهري في انطلاق الثورة الليبية هو الرغبة في الخلاص من نظام حكم فردي مستبد. أما اليمن، فكان في حالة ثورات فرعية مستمرة منذ توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠، إلى جانب تمركز العناصر الجهادية العربية العائدة من أفغانستان في اليمن، فالتقت مصالح الجميع في انتفاضة شعبية لوقف التعديلات الدستورية، التي تتيح للرئيس اليمني البقاء لولاية أخرى.

٦ ـ الطبقة الوسطى حاضرة بقوة في الثورات الأربع، قائدة من دون قيادات فردية في أي من بلدان الربيع العربي. وداخل الطبقة الوسطى، كان للقوى الدينية حضور قوي في مصر وتونس وليبيا، أما القوى القبلية فأكثر حضوراً في اليمن، في حين كان للقوى الدينية والقبلية حضور شبه متساو في ليبيا. غير أن القوى الدينية، تحاول بسط هيمنة (غير ديمقراطية) على المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر وليبيا.

٧ ـ ترجع السرعة في تحقق المطلب الأول (إسقاط رأس النظام) للثورة في تونس ومصر، وبصورة أبطأ في اليمن، إلى انحياز المؤسسة العسكرية إلى الثورة، وحين لم تنحز للمحتجين في ليبيا وسورية لم يسقط النظام في ليبيا إلا بعد تدخل حلف الناتو في العمليات العسكرية، في حين لا تزال المعارك مستمرة بين الجيش السوري والمحتجين.

٨ ـ إن فرص التحول الديمقراطي في تونس تفوق مصر، كما أن فرص التحول في ليبيا تفوق كل من تونس ومصر، إذا تمت السيطرة الأمنية، ونزع سلاح القوى الثورية، فالأداء السياسي للتيارات الوطنية غير الدينية، كان أكثر تطوراً ووعياً من أداء التيارات الليبرالية واليسارية في مصر وتونس، وهذا ما أسفرت عنه انتخابات المؤتمر الوطني العام، كما أثبت الشعب الليبي أنه قادر على التصدي لدعاوى الانقسام. ويختلف الأمر في اليمن عن بقية بلدان الربيع، فمصير التحول الديمقراطي غير محسوم.

٩ ـ تأثرت البلدان العربية كافة بالانتفاضات الشعبية في بلدان الربيع العربي، وحدثت فيها تغييرات طفيفة، إما بتقديم بعض الإصلاحات لإرضاء الشعوب، وإما بممارسة مزيد من القمع. ولو أخفقت عملية التحول الديمقراطي في البلدان المنتفضة، فإن أوضاع الوطن العربي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لن يطرأ عليها تحسن كبير في العقد المقبل.

د ـ التحليل الكيفي ونتائج المقابلات في مصر والكويت والمغرب

في الفصل الأخير من الدراسة، حملنا كل الافتراضات النظرية التي عرضنا لها في الفصل الخامس، وحولناها إلى أسئلة، تكشف عن صدق هذه الافتراضات أو كذبها، ثم بدأنا في إنجاز العمل الميداني، للحصول على الإجابات (المعلومات) الخاصة بتصورات الطبقة الوسطى العربية. وكان من المخطط إجراء استبيان لعيّنة كبيرة (٥٠٠ مفردة من كل من الكويت والمغرب و١٠٠٠ مفردة من مصر)؛ غير أننا غيّرنا

الاستراتيجية المنهجية، مع بداية تطبيق الاستبيان، في دولة الكويت، بعدما واجهتنا عوائق كبيرة في تطبيقه، لذلك تحولنا مباشرة إلى أداة المقابلة الكيفية المعمّقة، التي تمنح الباحث القدرة على التواصل مع المبحوثين، بصورة مباشرة، وعرض أهداف البحث، وإزالة الشكوك أو التحفظات... إلخ. واستقر الأمر على اختيار ٥٠ مفردة من الكويت، و٥٠ مفردة من المغرب، و١٥٠ مفردة من مصر) لإجراء المقابلات المعمقة.

وقد واجهتنا بعض المشكلات المنهجية، أهمهما أن المادة الخام للمقابلات جاءت كبيرة الحجم، وبثلاث لهجات مختلفة، وبالإفادة الانعكاسية من الدراسات السابقة[٤] فقد ركزنا ـ فقط ـ على العبارات الجوهرية التي تعكس الاتجاه العام للاستجابات. أما ما يتعلق بتنوع اللهجات، فقد اتجهنا إلى تحويل العبارات إلى العربية الفصحى، مع المحافظة على روح المقابلات قدر الإمكان. وقد دفعنا الضرورة المنهجية، إلى استخدام عيّنة قصدية، لكي نتمكن من الكشف عن المتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة المؤثرة في طبيعة الطبقة الوسطى في البلدان الثلاثة. وكان الاختيار في عينة الكويت، مبنيّاً على أسلوب كرة الثلج، وصولاً إلى خصائص العيِّنة الافتراضية، بعدما قمنا ، كما ذكرنا، بتغيير أداة جمع البيانات من الاستبيان إلى المقابلة، أثناء وجودنا في الكويت. أما عيِّنتا المغرب ومصر، فقد تم اختيارهما بالتنسيق مع الشخصيات المفتاحية في كلا البلدين. وجاءت نتائج المقابلات على النحو التالي:

١ ـ يؤثر الوضع الاقتصادي العام للدولة في تركيب وحجم الطبقات الوسطى داخل التركيب الطبقي في مصر، وقد كرَّس التدهور في هذا الوضع، العلاقاتِ العصبية القرابية والسياسية، لتصبح أكثر تحكماً في توزيع الموارد والثروات، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى الفقيرة، مقابل انكماش الطبقة الوسطى المستقرة. ولا يختلف الظرف الاقتصادي العام في المغرب عن مصر، غير أن التزام الدولة هناك بضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق، وتعطش سوق العمل حتى فترات قريبة، للقوة العاملة المتعلمة، قلص من حجم الطبقة الوسطى الفقيرة، ومع ذلك يشهد المغرب بالمثل استغلالاً للعلاقات العرقية أو العصبية السياسية، وإن كان على نحو جزئي وخفي، ولا تنسحب تلك العلاقات على جميع فرص العمل والترقي في سوق العمل المغربي، وبالتالي فإن مساحة الطبقة الوسطى المستقرة في المغرب، تزيد

(٤) نصر ودوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية.

على مساحة الطبقة الوسطى الفقيرة والمتنفذة. وتختلف الكويت عن مصر والمغرب، في ضمانها لتوفير فرص أكيدة لمواطنيها للانضمام المباشر للطبقة الوسطى المستقرة. ويعاني المجتمع الكويتي تدهور قيمة العمل والإنتاج، وهو ما جعل الطبقة الوسطى الكويتية، وبخاصة البيروقراطية، تتسم بالكسل والاسترخاء.

٢ ـ إن العلاقات الطبقية في البلدان العربية الثلاثة، تأخذ طابعاً استغلالياً؛ غير أن الاستغلال هنا يتجاوز ويختلف عن المجتمعات الطبقية الحديثة، في أنه يقوم على استثمار العلاقات الطائفية أو العرقية أو القبلية أو العلاقة مع الحزب الحاكم، وفي أن تحالف الطبقة الوسطى المتنفذة مع الطبقة المركزية المتحكمة، هو الذي يحدد نوع هذه العلاقات وشدتها في لحظة تاريخية محددة. وهذا الامتزاج والتداخل بين علاقات الاستغلال التقليدية، وعلاقات الاستغلال المرتبطة بالعمل والنشاط الاقتصادي، تؤدي إلى مشكلة لاحقة، وهي تشوش الوعي الطبقي، بسبب إقحام الهوية الدينية والعرقية والقبلية عليه، وهو ما يؤدي إلى طمس أو تقزيم هذا الوعي.

٣ ـ تعاني البلدان الثلاثة، بدرجات متفاوتة، الفسادَ إلى جانب علاقات الاستغلال الثلاث الناشئة عن ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها، والسلطة البيروقراطية، واستغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الاحتكارية السياسية، التي تتداخل جميعها في بعض الأحيان، ويغذي بعضها البعض الآخر، وهو ما يسمح للفساد أن يرتع في أروقة البناء الاجتماعي بأكمله، لتتحول الجدارة والكفاءة والعصامية إلى كلمات جوفاء تتردد في أبواق الإعلام، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، لتكريس الوضع القائم.

٤ ـ اتضح أن فترة الستينيات من القرن الماضي، مثلت العصر الذهبي للطبقة الوسطى في البلدان الثلاثة مجتمعة، وإن اختلفت مكاسب الطبقة الوسطى باختلاف السياق الاجتماعي. فمصر الناصرية، تسلحت بالعدل الاجتماعي سبيلاً لإنقاذ الطبقة الوسطى المصرية من نير العلاقات الرأسمالية وشبه الإقطاعية التي كانت سائدة قبل ثورة يوليو. والمغرب في عهد الحسن الثاني، انطلقت إلى استكمال بنيتها الأساسية بروح تجمع بين الاشتراكية والرأسمالية، وهو ما أدى إلى تبلور الطبقة الوسطى الحديثة، بعدما كان التركيب قاراً على ثنائية العائلات الأرستقراطية العريقة، والفلاحين. وتبنت الكويت منذ الستينيات مشروعاً تنموياً طموحاً، أحدث تحولاً حضارياً كبيراً، من ثمراته

إخراج الطبقة الوسطى الكويتية الحديثة إلى حيز الوجود من العدم تقريباً، لتخلق واقعاً طبقياً جديداً قضى على التركيب شبه الطبقي القديم.

٥ ـ يعاني تركيب الطبقة الوسطى في مصر والمغرب من الانكماش، الذي بدأ في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتأخر حتى بداية الألفية الجديدة، بعدما تزايدت معدلات العاطلين من أبناء الطبقة الوسطى، غير أن ما يميِّز المغرب عن مصر، أن المغرب لا يزال يحتفظ بفاعلية شبكة ضمان اجتماعي، تمتص الغضب وتحول دون تفجر الأوضاع الاجتماعية، أما التركيب الطبقي في الكويت، فقد تحول من تركيب طبقي ولود، إلى تركيب منخفض الخصوبة، ليس بسبب مشكلات اقتصادية، ولكن بسبب الاختلاف السياسي ـ الاجتماعي على إدارة الثروة.

٦ ـ أثبت رصد الحراك المهني والتعليمي لثلاثة أجيال متتالية، وجودَ حراك طبقي جماعي صاعد، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وأن هذا الحراك لا يمكن أن يحدث بسبب أصول طبقية، ولكنه يرجع إلى **الحراك الطبقي الجماعي** الذي أحدثته مشروعات التنمية الأولى في هذه البلدان، عقب الاستقلال والتأسيس.

٧ ـ تعاني البلدان الثلاثة في الوقت الراهن **الحراكَ الطبقي الفئوي**، بعد انحسار الحراك الجماعي الصاعد، ويبدأ الحراك الفئوي في مصر والمغرب، من قاعدة الطبقة الوسطى الفقيرة، ويستمر صعوداً إلى الطبقة الوسطى المتنفذة، أما الحراك الفئوي في الكويت، فيحدث فقط بين الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة.

٨ ـ يظهر **الحراك الفردي الضفدعي** في مصر والمغرب، مستغلاً العلاقات التقليدية في نهب الموارد والحصول على المنافع دون وجه حق، وأحياناً يتم هذا الحراك عبر تحويل رأس مال الاقتصاد الأسود إلى رأس مال اجتماعي وسياسي. ولا تعرف الكويت الحراك الفردي الضفدعي، ولكنها تعرف الحراك الفردي الهابط، بعدما تحول الاستهلاك إلى قيمة ووسيلة للتمايز الاجتماعي في الكويت. وحين تعجز موارد الأسرة عن إشباع رغبات الاستهلاك الشره، تلجأ إلى رهن قوة العمل بالقروض أو الأقساط، فيحدث الحراك الفردي الهابط.

٩ ـ ظلت التشكيلات الطبقية في البلدان الثلاثة تحت سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة؛ لذلك لم تحقق الحماية الكافية لأعضائه، وكانت

دائماً الطرف الأضعف في المعادلة. ولم تؤدِّ التشكيلات الطبقية في مصر والمغرب، دوراً ذا بال في مأسسة الصراع الطبقي، بسبب خضوعها القسري لثلاث قوى سياسية واجتماعية: من جهة الطبقة المركزية المتحكمة، ترغيباً وترهيباً، أو من جهة قوى المعارضة التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان للممارسة السياسية. أما التحدي الحقيقي الذي يواجه النقابات والاتحادات العمالية والمهنية في الكويت، فيتمثل بنقابات واتحادات أصحاب الأعمال ذات النفوذ الكبير، وتمثل العمالة الوافدة ـ مسلوبة الإرادة ـ الطرف الأضعف في المعادلة الكويتية.

١٠ ـ لم يتطور الوعي الطبقي في البلدان الثلاثة، من وعي عفوي نفسي، إلى وعي اجتماعي مؤسسي، لأسباب سياسية، وثقافية، وتقليدية، تتلخص في غياب مناخ الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وثقافية موجهة (التعليم والإعلام الحكومي)، وعلاقات تقليدية (طائفية، عرقية، قبلية). كما شهدت البلدان الثلاثة، تشويهاً وخلطاً للأوراق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الطبقية، إمعاناً في تحييد الطبقات الاجتماعية، وتكريس سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة وحليفتها الوسطى المتنفذة.

١١ ـ أدى غياب دور حزبي أو نقابي فعال، إلى بقاء الوعي الطبقي على حالته العفوية النفسية، مع وجود وعي طبقي اجتماعي ضعيف ومتآكل، متناسب مع ضعف وتآكل التشكيلات الطبقية والحزبية في مصر والمغرب، والغياب التام لمؤسسة الحزب في الكويت.

١٢ ـ لا توجد بوادر صراع طبقي بالمعنى الماركسي الصريح، في البلدان الثلاثة، وما حدث في مصر كان صراعاً عابراً للطبقات، ولا تزال الطبقة الوسطى الفقيرة والمستقرة، تعيش حالة من الإذعان الطبقي، يكرسها تحالف الطبقة الوسطى المتنفذة مع الطبقة المركزية المتحكمة، عبر آليات متشابهة في البلدان الثلاثة: ممارسة العنف المادي والرمزي، المراوغة السياسية، المقايضة، اللجوء للعلاقات التقليدية.

أما بعد،

فإن جملة النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، إذا نُظر إليها انعكاسياً، تصبح توصيات مقدمةً لصناع القرار في الوطن العربي، ولا أجد في نهاية هذه الخلاصة،

سوى التذكير بأن الشعوب العربية كافة تنتظر تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، قائماً على النزاهة والشفافية والمحاسبة، يستوعب الصراع الاجتماعي، ويحوله عبر برامج إصلاحية أو ثورية أكيدة إلى تنافس طبقي، يمنح فرصاً متساوية للجميع، فالأجيال العربية الجديدة، لم تعد صابرة ولا قادرة على الدوران في متاهات الصراع الطائفي/ العرقي/ القبلي/ الاحتكاري، ولن ترضى بديلاً من هذا التحول، إصلاحياً كان أو ثورياً.

مقدمة

كثيرة هي الكتابات والتحليلات التي تتناول بالدراسة البنية الطبقية للمجتمعات العربية، في محاولات مستمرة، منذ نيل الاستقلال، لرصد النشأة المبكرة للطبقتين العاملة والوسطى، وتوثيق التحرر من علاقات الاستغلال الأرستقراطية القبلية والريفية. ويخطو المجتمع العربي خطوات واسعة في مجال التحول الحضاري، فينتشر التعليم، في الريف والبوادي، ويلحق التطور بالبنية الاقتصادية، فينحسر الاقتصاد التقليدي، وتتغير البنية السياسية والاجتماعية للدولة العربية. التطور حادث لا مراء في ذلك، ومع هذا لم تبلغ المجتمعات العربية حتى اللحظة الراهنة حالة المجتمعات الطبقية الحديثة. ولا تزال بعض العلاقات التقليدية قبل الطبقية، تصارع من أجل البقاء في معظم البلدان العربية؛ فنحن أمام دينامية طبقية مشهودة، تحتاج دائماً إلى الدراسة والبحث. وفي هذا السياق التاريخي، تصبح الدراسات الطبقية، لا راصدةً فقط بل كاشفةً لصناع القرار، عن سيناريوهات وبدائل المستقبل.

تعاني أغلبية البلدان العربية تدهوراً وفشلاً في مشاريع وبرامج التنمية لديها، كما تعاني أمراضاً مزمنة في قطاعاتها الاقتصادية؛ وتعتمد جميع البلدان العربية على ديمقراطية مشوّهة مراوغة ومنقوصة، لا تمت إلى الحرية بصلة، وجل المجتمعات العربية تعاني تفاوتاً حاداً بين الفقراء والأغنياء. وداخل هذا المشهد المأساوي وفي قلبه، توجد الطبقة الوسطى العربية الحديثة، تتحالف بعض شرائحها مع الطبقة الحاكمة، لترتوي وتنتفع من هذا الوضع، في حين تعاني أغلبية شرائحها وباقي الطبقات الصدى والحرمان.

الطبقة الوسطى، كيفما توجهها النظم، تكون هي قاطرة التنمية، ولكنها في معظم الأحيان، لا تختار السكة والاتجاه الذي تسير فيه، وهي بمنزلة العمود الفقري لأي تركيب طبقي، وبخاصة في المجتمعات التي لا تزال تمهد الطريق للانتقال من المرحلة التقليدية للحاق بركب المجتمعات الطبقية الحديثة، كمجتمعاتنا العربية.

وفي الوقت الذي يثار الجدل ويتصاعد في الأكاديميات العالمية، حول دور الطبقة الوسطى في الأعوام الأخيرة، بين قائل بتدهور مكانتها وانحسار دورها، وآخر يقول بتعاظم مكانتها وتكثف هذا الدور، يشاء القدر ويسمح بلحظة استثنائية في تاريخ الوطن العربي، مانحاً المواطن العربي فرصةً نادرةً للتخارج من النظم المراوغة والمستبدة، وهي اللحظة نفسها التي تسمح لنا بمراجعة دور الطبقة الوسطى العربية في ماضيها القريب، وحاضرها الاستثنائي، ومستقبلها الذي لا يزال قيد التشكل يلفه الغموض.

أي أن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة قد ولد من رحم تلك اللحظة، ومن الجدل الدائر حول مكانة ودور الطبقة الوسطى في المجتمعات الحديثة. فأي تحول أصاب الطبقة الوسطى العربية على الصعد الحضارية كافة (الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية) منذ الاستقلال والتأسيس وحتى هذه اللحظة الاستثنائية الراهنة؟

من هذا التساؤل الرئيسي، تتفرع الأسئلة التالية: ما هي أهم الاتجاهات النظرية التي تعالج الطبقة الوسطى في التراث العلمي العالمي؟ وكيف قارب التراث العربي مسألة الطبقة الوسطى؟ وما هي ظروف نشأة وتبلور الطبقة الوسطى العربية الحديثة؟ ما هو الإطار النظري الملائم لدراسة الطبقة الوسطى العربية؟ وما هو موقع الطبقة الوسطى داخل التركيب الطبقي العربي في الوقت الراهن؟ وما هي التحولات الاقتصادية التي أثرت في الطبقة الوسطى العربية في نصف القرن الأخير؟ ما هي العلاقة بين التحولات السياسية والطبقة الوسطى والثورة في بلدان الربيع العربي؟ وما هي العلاقات التي تربط الطبقة الوسطى بالبناء الاجتماعي من خلال تصورات أعضائها؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، استخدمنا الآليتين الاستنباطية والاستقرائية؛ في الأولى، راجعنا التراث النظري الغربي الخاص بالتحليل الطبقي، ثم أردفناه بقراءة شبه مسحية للدراسات التطبيقية العربية الحديثة، لنصل في النهاية إلى وضع إطار نظري جديد، مبني على المعرفة العلمية المستنبطة من التراثين الغربي والعربي، ويؤلف بينهما. واسترشاداً بهذا الإطار النظري، تحولنا إلى الاستقراء، فقمنا بدراسة تحولات الطبقة

الوسطى العربية، على مرحلتين، الأولى من خلال البيانات الإحصائية الدولية والإقليمية والقطرية، لرصد التحولات الحضارية التي مرت بالطبقة الوسطى خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والثانية من خلال تحليل تصورات عيّنة قصدية من أعضاء الطبقة الوسطى في مصر والكويت والمغرب، معتمدين على أداة المقابلة الكيفية المتعمقة، كوسيلة أساسية لجمع البيانات من هذه العينة.

وقد قسّمنا هذه الدراسة إلى عشرة فصول، بلا خاتمة، مكتفين بأن نضع بين يدي القارئ مستخلصاً في نهاية كل فصل من فصول الدراسة. يتناول **الفصل الأول** مراجعة نقدية للأسس الفكرية التي تفسر وتحلل ماهية هذا التركيب في المجتمعات الغربية، التي شهدت قبل باقي المجتمعات قيام الصناعة الحديثة، وما استلزمه ذلك من تغير في وسائل وأنماط الإنتاج، وأوضاع السوق والعمل، وأحوال البشر، وميلاد ظواهر حضارية لا تحصى. وركز هذا الفصل على المقاربات النظرية والمنهجية التي انطلقت من التراث الكلاسيكي (ماركس، فيبر، دوركايم)، وتلك المساهمات التي تجاوزت هذا التراث إما بالتطوير، أو بالقطيعة المعرفية معه (أنطونيو غرامشي، لويس ألتوسير، نيكوس بولانتزاس، إريك أولن رايت، غولدثورب، غلبرت ـ كاهل، ديفيد غروسكي، بيير بورديو، أنتوني غيدنز). وقد حاولنا قدر الإمكان، أن نكشف غموض عدد من المفاهيم الخاصة بالتحليل الطبقي في هذا الفصل، لتمكين القارئ من الإمساك بخيط العلاقات التي تربط بين المساهمات الكلاسيكية والحديثة.

وفي الفصول من الثاني إلى الرابع، قدّمنا تحليلاً نقدياً للدراسات الطبقية العربية (٢٤ دراسة)، وسيلاحظ القارئ أن هذا التحليل، لا يتبع نمط المراجعات المعهودة في مثل هذه الفصول التمهيدية، إنما هو أقرب إلى القراءة في الأعمال السابقة وثيقة الصلة بموضوع الكتاب، بغية إحاطة القارئ علماً بهذه الأعمال كوحدة متماسكة، وتقديم فكرة عامة عن العمل، في توجهاته النظرية وأدواته المنهجية، وحصيلته المعرفية؛ لذلك فضلنا استخدام عناوين الكتب والأبحاث التي رجعنا إليها، كعناوين جانبية في هذه الفصول. وبناء على ذلك تم تخصيص **الفصل الثاني** لمراجعة سبع دراسات كبيرة، اهتمت بدراسة الوضع الطبقي في البلدان العربية الآسيوية (لبنان، فلسطين، العراق، السعودية، اليمن)، وخصصنا **الفصل الثالث** لتحليل ومراجعة سبع دراسات أخرى، ركزت على الوضع الطبقي في البلدان العربية الأفريقية (الجزائر، السودان، موريتانيا، مصر)، وانتقلنا في

الفصل الرابع، لمراجعة الدراسات التي اتخذت من الأقاليم العربية المختلفة وحدةً للدراسة، وفيه عرضنا لأربع دراسات عن المشرق العربي، والمغرب العربي، والخليج والجزيرة العربية. ثم انتقلنا لمراجعة ست دراسات مختلفة، تتخذ من الوطن العربي بأكمله وحدة للتحليل، أو تجمع بين إقليمين في نسق تحليلي واحد.

ويتناول **الفصل الخامس**، الافتراضات النظرية الموجهة إلى الدراسة التطبيقية، قدّمنا فيه تأليفاً نظرياً، يراعي الواقع الطبقي العربي، مستفيداً من الدراسات التي قمنا بتحليلها في الفصول الأربعة السابقة عليه، ويتضمن الإطار موضوعات: التركيب والعلاقات الطبقية، وظواهر الانقسام والانكماش والحراك الطبقي، والتشكيلات الطبقية، الوعي والمصالح والصراع الطبقي.

وننتقل في الفصول من السادس إلى الثامن، إلى الدراسة التطبيقية، التي تعتمد التحليل الإحصائي أساساً لها، حيث خصصنا **الفصل السادس** لعرض المتغيرات الديمغرافية، ذات الطابع الاجتماعي والحيوي، التي يمكن أن تساعدنا على رسم صورة مبدئية، عن طبيعة السكان المرشحين للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية. وقد ركزنا على البيانات الإحصائية المتاحة التي ترصد اتجاهات النمو والكثافة السكانية في الوطن العربي، تحليل التوزيعات العمرية، والتوزيع الحضري الريفي، ومعدل أمية البالغين، ومعدلات القيد الصافي في مراحل التعليم الابتدائي، والثانوي والجامعي. خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠.

واختص **الفصل السابع**، بدراسة القوة العاملة العربية خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، من حيث: حجم القوة العاملة، وعمالة الأطفال، وحجم مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة، وتوزيع القوة العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية، وتوزيع المشتغلين على المهن الرئيسية، وفقاً للتصنيف المعياري العربي للمهن، ومؤشرات العاطلين من العمل. وتناول **الفصل الثامن**، المتغيرات الاقتصادية، وأثر التوجهات الليبرالية الجديدة في الطبقة الوسطى العربية.

وسلطنا الضوء في **الفصل التاسع** على دراسة التحولات السياسية للطبقة الوسطى، بالتركيز على بلدان الربيع العربي نموذجاً لهذه التحولات، في محاولة للكشف عن علاقة التحولات الاقتصادية والسياسية بتركيب الطبقة الوسطى في الوطن العربي بصفة عامة، وبلدان الربيع العربي بصفة خاصة.

واختص **الفصل الأخير** من الدراسة، بقياس تصورات الطبقة الوسطى، حول الموضوعات، والظواهر الطبقية التي تشهدها هذه البلدان العربية، من خلال عرض وتحليل نتائج المقابلة الكيفية المعمقة التي أجريت خلال الفترة من شباط/ فبراير ٢٠١١، وأيار/ مايو٢٠١٢ في كل من مصر والكويت والمغرب.

الاشتغال العلمي بهذا الموضوع كان صعباً ومرهقاً، حتى إن لحظة الانتهاء من كتابة السطور الأخيرة في هذه الدراسة، لم تحمل للكاتب الراحة، ولكنها ألقت عليه بهموم جديدة، فالمنتج الآن مرهون بإرادة القارئ، الذي يملك دون غيره إجازة هذا العمل، والكشف عما يعتريه من نقصان.

والله من وراء القصد.

أحمد موسى بدوي

مدينة بنها، ١ أيار/ مايو٢٠١٣

الفصل الأول

الطبقة الوسطى في التراث الغربي

تمهيد

صعبة هي الكتابة عن التركيب الطبقي وتحولاته في الوطن العربي، من دون مراجعة الأسس الفكرية التي تفسر وتحلل ماهية هذا التركيب في المجتمعات الغربية الحديثة، التي شهدت قبل بقية المجتمعات الصناعة الحديثة بما استلزمه ذلك من تغير في وسائل الإنتاج وأنماطه، وأوضاع السوق والعمل، وأحوال البشر، وميلاد ظواهر حضارية لا تحصى، من بينها نشأة المجتمع الطبقي. وقد انطلقت معظم المقاربات النظرية والمنهجية وثيقة الصلة من ثلاث مدارس كلاسيكية تأسست داخل العلوم الاجتماعية على يد كارل ماركس، وماكس فيبر، وإميل دوركايم. إلى جانب ظهور بعض المبادرات الجديدة التي لا تتبع مباشرة هذه الاتجاهات الثلاثة.

وما من شك في أن الأفكار التي قدمها كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) وماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) تكوّن الأساس الذي تقوم عليه التحليلات والنظريات السوسيولوجية حول الطبقة والتدرج الاجتماعي. فكلاهما ينظر في الظواهر الجديدة المصاحبة لتشغيل وسائل إنتاج غير مسبوقة في تاريخ البشر، وما ترتب على ذلك من تغير في تركيب الطبقات التقليدية قبل عصر الصناعة، وظهور أنماط من عدم اللامساواة وتعارض المصالح بين أفراد وجماعات المجتمع يستتبعها صور من الصراع أو الكفاح بينهم. غير أن الكثير من أفكار الماركسية والفيبرية الكلاسيكية لم تصمد طويلاً ـ كأدوات تفسير ـ أمام التطور المتلاحق في المجتمع الرأسمالي، وهو ما جعل أنصار هذين التيارين يدخلون تجديدات وتعديلات، لمواكبة التغير المشهود. ويبقى إميل دوركايم متأخراً بمسافة كبيرة عن غريميه، لكونه لم يهتم بالتحليل الطبقي كما اهتم ماركس وفيبر، ومع ذلك فإن قراءة جديدة لمؤلَّفه **تقسيم العمل في المجتمع** أتاحت لطائفة من الباحثين إنتاج تصنيف جديد للتركيب الطبقي يقوم على المعيار التقاني.

تعمل الاتجاهات الجديدة داخل المدارس الثلاث المشار إليها على دراسة أثر تطور المجتمع الغربي في إعادة تشكيل التركيبات الطبقية على نحو يختلف عن فترة بواكير الصناعة، أي أنها جميعاً تتجه بصفة خاصة نحو إعادة فهم ووصف وتفسير أوضاع الطبقة الوسطى؛ وتنطلق من رؤية تكاملية تجمع بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. سوف نحاول في هذا الفصل التعرف إلى الموقف النظري الراهن لهذه الاتجاهات، مركّزين الاهتمام على التطور الإيبستيمولوجي الذي لحق بالأفكار التي انطلقت على يد الآباء الثلاثة الكبار من دون أن نتوسع في عمل مسح شامل لما كتبه أصحاب هذه الاتجاهات، ومن دون التوقف كثيراً عند الأفكار التأسيسية، التي استوفت بحثاً ومراجعة.

من زاوية أخرى، يشهد الربع الأخير من القرن العشرين، حركة علمية نقدية الطابع، تثير الشكوك حول جدوى النظريات الكبرى في وصف وتفسير الوقائع الاجتماعية. غير أن المهمة لم تكن سهلة بعدما فارق العالم مرحلة الحداثة بما تحمله من قيم تنويرية، وانتقل إلى مرحلة ما بعد الحداثة بما تحمله من قيم انتقالية (غير يقينية) توجه السلوك في هذه المرحلة، وهو ما جعل علماء الاجتماع مضطرين إلى اصطياد عصفورين بحجر واحد، الأول، يتمثل بفض الاشتباك بين النظريات الصغرى والوسطى والكبرى، والاستقرار على طريقة مختلفة لفهم الحياة الاجتماعية؛ والهدف الثاني، يتمثل بملاحقة التغير الاجتماعي، المتمثل بالتحول إلى عصر العولمة، وظهور مجتمع ما بعد الحداثة.

ويعدّ اتجاه علاقة الفعل/ البناء (Structure/Agency Approach)، من ثمرات هذه الحركة العلم الاجتماعية، الذي يسعى نحو تأصيل جديد للعلاقة بين الفعل (الممارسة) والبناء الاجتماعي. وقد قارب أصحاب هذا الاتجاه إشكالية الطبقة بطريقين: الأول يقر بالدور الحضاري للطبقات وأثرها في إحداث التحولات الاجتماعية. في حين يتجه الثاني نحو إعلان موت الطبقة، بسبب صمتها التاريخي، واضمحلال دورها في الفضاء الاجتماعي. وسنكتفي بعرض أفكار عالمين من بين اتجاه الفعل/ البناء، الأول بيير بورديو، بوصفه مؤيداً للدور التاريخي للطبقة في المجتمع الحديث، أما الثاني فهو أفكار عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غيدنز، بوصفه ممثلاً للاتجاه المضاد للطبقة.

وعليه فإننا نقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام وخاتمة، نعرض في القسم الأول، مساهمات الاتجاه الماركسي، بعرض أفكاره الأولية، ثم نتتبع أثرها في أعمال غرامشي،

والبنيوية الماركسية كما ظهرت في هذا الخصوص عند ألتوسير، ونيكوس بولانتزاس؛ ثم نعرض أفكار إريك أولن رايت، ممثلاً للماركسية الجديدة؛ ثم ننتقل في القسم الثاني، إلى عرض مساهمات الاتجاه الفيبري، بعرض تمايز أفكار فيبر الأولية عما قدمه ماركس؛ ثم نقدم تفصيلاً لنظرية غولدثورب كممثل للاتجاه الفيبري الجديد؛ ثم نعرض نموذج غلبرت ـ كاهل للتصنيف الطبقي، وهو من أهم التصنيفات الأمريكية التي تأثرت بالاتجاه الفيبري. ونقدم في القسم الثالث، عرضاً للاتجاه الدوركايمي الجديد، وبخاصة أفكار ديفيد غروسكي، وفي القسم الأخير، نقدم إلى القارئ عرضاً لنظرية الممارسة الاجتماعية لدى بيير بورديو، وكيفية توظيفها على نحو جديد في دراسات الطبقة. ثم نقدم عرضاً لنظرية تشكيل البنية لدى أنتوني غيدنز وكيف تم توظيفها في تدعيم الاتجاهات المضادة للطبقة. وفي الخاتمة نلخص المستفاد من هذا الفصل في تحقيق الهدف الرئيسي للباب الأول المتمثل بوضع إطار نظري ملائم لدراسة تحولات الطبقة الوسطى العربية.

أولاً: الطبقة الاجتماعية في التراث الماركسي

ينطلق التقسيم الطبقي لدى ماركس من وجود طبقتين أساسيتين في المجتمع الحديث، الطبقة البرجوازية، التي تمتلك وسائل الإنتاج السلعي والخدمي في المجتمع، وتمارس قوتها واستغلالها لطبقة العمال «البروليتاريا»، بالحصول على فائض القيمة الذي توفره عملية الإنتاج الكبير في المجتمع الصناعي. وبين هاتين الطبقتين الأساسيتين توجد جماعات صغيرة تختلف من حيث قربها أو بعدها من هاتين الطبقتين. الطبقة البرجوازية تستحوذ على المال والملكية والقانون، وتتعاظم ثروتها على نحو غير مسبوق، في حين لا تمتلك البروليتاريا سوى قوة عملها، وهي تعاني الفقر والإنهاك والاغتراب. وهو ما يجعل العلاقة بينهما صراعية الطابع غير متكافئة في الأساس. ويذهب ماركس إلى أن صراع المصالح، وتطور وعي الطبقة العاملة، سيفضي إلى ثورة هذه الطبقة ضد البرجوازية، وتحل محلها في الحكم، ويكون ذلك ممهداً لظهور المجتمع الشيوعي. هذه هي آلية التغيير لدى الأرثوذكسية الماركسية في أبسط صورة.

غير أن عملية تطور وعي الطبقة العاملة لدى ماركس لا تحدث بسبب العوامل المادية فقط ـ استغلال البرجوازية لهذه الطبقة ـ وإنما هو مرهون بوجود طليعة من

المفكرين البرجوازيين، مثل ماركس نفسه، تقوم بالتخلي عن مصالحها الطبقية لقيادة الحركة العمالية. ولكن ما الذي يحمل هؤلاء المفكرين للتخلي عن امتيازاتهم الطبقية في سبيل العمال؟ يرى ماركس أن الاغتراب هو القوة التي ستدفع هؤلاء المفكرين إلى النضال مع الطبقة العاملة ضد الطبقة التي ينحدرون منها، ويعتمد في ذلك على تفسير سيكولوجي، فالاستغلال الذي تمارسه البرجوازية يؤدي إلى نمو مشاعر الغضب والسخط لدى هؤلاء المثقفين، ويولد لديهم شعوراً بالخزي والخجل من الانتماء إلى هذه الطبقة، ويدفعهم إلى الاغتراب عنها، والانخراط في طليعة تقود التغير الثوري[١]. يُطلَق على هذه الطليعة أحياناً الطبقة الوسطى اليسارية.

لقد اعتقد ماركس بقوة ودور الفاعل الاجتماعي (Agent) في التغيير، ولكنه لم يستطع التنبؤ بشكل وطبيعة التغير اللاثوري الذي أصاب المجتمع الحديث، فالقوى الاجتماعية التي كانت تمثل جماعات بينية صغيرة تابعة لإحدى الطبقتين لم تعد كذلك، فقد تغير وزنها مع استمرار التطور في المجتمع الصناعي. لكن مع تهافت فكرة الحتمية الثورية، بدأ المفكرون الماركسيون إعادة دراسة المقولات الماركسية، وقسموا حياته الفكرية إلى مرحلتين، لكي يتمكنوا من انتقاد بعض أفكاره ومحاولة استثمار البعض الآخر وتطويرها لإعادة فهم ما لم يحدث، أي الثورة الشاملة على النظم الرأسمالية في أوروبا.

ولعل أنطونيو غرامشي (١٨٩١ ـ ١٩٣٧) أقرب المفكرين الماركسيين اهتماماً بدور المثقف (الفاعل) مع أنه لم يتطابق مع الماركسية التقليدية لدى ماركس وإنجلز ثم لينين، بل استطاع أن يطوع أفكار أرسطو وسيسرون ومكيافيلي، في إنتاج أفكار جديدة تحاول النظر بموضوعية في مسألة التغير الاجتماعي. فهو يقدم رؤيته للتغير في اتجاهين: الأول يتابع فيه ماركس وإنجلز، حيث يذهب إلى أن النضال الطبقي هو القوة المحركة للتغير؛ أما الاتجاه الآخر فيميز فيه غرامشي بين الهيمنة (Hegemony) وبين الحكم الدكتاتوري المطلق (Dictatorship)، كما يميّز بين فرض السيطرة (Domination) في النظم الاستبدادية، وبين القيادة الفكرية والأخلاقية للتغير التي لا يمكن عزوها إلى الطبقة الحاكمة التي تمتلك القوة[٢]. يرفض غرامشي فكرة المثقف الطليعي المنتمي

(١) Jonathan H. Turner, *Handbook of Sociological Theory*, Handbooks of Sociology and Social Research (New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2001), p. 254.

(٢) الواقع أن أفكار غرامشي قد استُخدِمَت على نطاق واسع داخل العلوم الاجتماعية بدءاً من نهاية =

إلى الطبقة الوسطى الذي يقود الحركة العمالية، ويذهب إلى أن كل جماعة اجتماعية تمتلك أفكارها ومفاهيمها ومعتقداتها الخاصة، وتمتلك مفكريها العضويين (Organic Intellectuals)، الذين يعبرون عن رؤية جماعتهم الخاصة للعالم، ويصبح التغير لدى غرامشي مرهوناً بقدرة الحزب الثوري على تحويل الوعي العفوي الموجود لدى الجماعات المهمشة إلى وعي طبقي حقيقي[٣]. على أي حال، عانت أفكار غرامشي التجاهل حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، في حين اتجهت دراسات الطبقة نحو التأثر بالصرعة البنيوية التي سادت في منتصف القرن الماضي.

١ ـ البنيوية الماركسية

ظهر هذا التيار على يد الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير (١٩١٨ ـ ١٩٩٠)، واتخذ المنحى السوسيولوجي على يد عالم الاجتماع اليوناني نيكوس بولانتزاس (١٩٣٦ ـ ١٩٧٩). وقد أخطأت البنيوية الماركسية الانطلاقة، حين راهنت منذ البداية على الطبقة التي يأفل نجمها في الحياة الاقتصادية، وناصبت العداء للطبقة التي تزداد قوتها يوماً بعد يوم. لقد عاندت البنيوية الماركسية الواقع المتطور في المجتمع الغربي، وظلت متمسكة بالمقولات الماركسية التقليدية معتبرة أن علم الاجتماع مهمته إنتاج ووضع خطط تقود الطبقة العاملة لسدة الحكم، ويكون ممثل هذه الطبقة هو الحزب الشيوعي[٤].

ظلت البنيوية الماركسية شمولية الطابع، شأن البنيوية الوظيفية، تحاول تطوير مفاهيم تستوعب الفاعل والمجتمع على السواء، وتؤمن بأن النظرية الاجتماعية قادرة على خلق الوقائع وتغيير مسار التاريخ، وفي هذا السياق تتوارى فكرة الفاعل الاجتماعي الطليعي المغترب عن طبقته التي قدمها ماركس وتبناها غرامشي. لم تستطع البنيوية

= ستينيات القرن الماضي، وربما يكون تيار ما بعد الماركسية (Post-marxist)، ويُطلق عليه أيضاً الماركسية الجديدة (Neo-marxist)، أكثر التيارات الفكرية تأثراً بالأفكار الغرامشية، ويمثله إريك أولن رايت (E. O. Wright) (١٩٤٧ ـ...)، وكلٌ من المنظر السياسي الأرجنتيني أرنستو لاكلاو (Ernesto Laclau) (١٩٣٥ ـ...)، والبلجيكية شانتيل موف (Chantal Mouffe) (١٩٤٣ ـ...)، اللذان اشتركا عام ١٩٨٥ في تأليف كتاب مهم بعنوان الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية، تضمّن بوضوح إعادة الاعتبار لأفكار هذا المفكر. انظر: Benesetto Fontana, «Gramsci on Politics and State,» *Journal of Classical Sociology*, vol. 2, no. 2 (2002), pp. 173-174.

(٣) Ron Eyerman, «False Consciousness and Ideology in Marxist Theory,» *Acta Sociologica*, vol. 24, no. 2 (1981), p. 6.

(٤) أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة؛ ٢٤٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩)، ص ٢٢٤.

الماركسية في نهاية المطاف أن تقدم أفكاراً نظرية جديدة للتغير الثوري، بسبب تركيزها المبالغ فيه على مفهوم الأيديولوجيا في تحليلها للتغير الذي لم يحدث وفقاً للماركسية التقليدية فأنهكت مفهوم الأيديولوجيا وحمّلته بحمولة تفسيرية زائدة.

يذهب ألتوسير في كتابه المشترك مع إيتين بالبار **قراءة رأس المال** (١٩٧٠)، وفي كتابه **الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية**، إلى أن البناء الاجتماعي يتشكل بفعل ثلاثة مستويات بنيوية، هي المستوى الاقتصادي، والمستوى السياسي، والمستوى الأيديولوجي. وخلافاً للماركسية التقليدية، يرى ألتوسير أن هذه المستويات الثلاثة ذات استقلال نسبي، بحيث تؤثر بعضها في بعض، وأن شكل البناء الاجتماعي في مرحلة تاريخية محددة لا يعتمد على المتغير الاقتصادي بمفرده، وإنما على المستويات الثلاثة. ولكنه مع ذلك يعطي أولوية للعامل الاقتصادي، باختلاف طفيف أيضاً عن الماركسية التقليدية؛ فألتوسير يرى أن العامل الاقتصادي يؤدي دور البطل، ولكنه لا يصل في أي وقت إلى قوة الحسم النهائية في تغيير البنية الاجتماعية على نحو ثوري. بمعنى آخر أن التناقض بين الطبقات بسبب طبيعة الإنتاج الاقتصادي تظل مؤثرة في تكوين البنية الاجتماعية، ولكنها لا تصل أبداً إلى إحداث الثورة، بسبب وجود مثّبطات سياسية وأيديولوجية دائمة تحول دون هذا التغير الثوري.

وعليه، فقد ركز ألتوسير اهتمامه على كل من المستويين السياسي والأيديولوجي، محاولاً فك شفرة البنية الاجتماعية المعقدة. من هذا المنطلق يرى ألتوسير أن أجهزة الدولة الرأسمالية تتواطأ على خلق **علاقات تخيلية لاواقعية** بين الناس وشروط وجودهم، حيث تفرض الطبقة الرأسمالية على المجتمع، قيمها ورؤيتها للعالم من خلال التعليم، والمؤسسات السياسية والقانونية والدينية، التي تعمل جميعاً على إنتاج حس مشترك عام، يسمح بإعادة إنتاج الرأسمالية مرة أخرى، لأنه يجعل الأفراد مرهونين بالنظام معتقدين أنه نظام حتمي، ولا مفر من العيش تحت مظلته ووفق قوانينه وقواعد اللعب فيه[٥]. ولم تستطع البنيوية الماركسية أن تقدم إلينا تفسيراً حول اضمحلال دور هذا الفاعل الاجتماعي. فقد رفض ألتوسير، على سبيل المثال، «وجهة النظر التي ترى أي إمكان لوجود تحليل سوسيولوجي يأخذ في الحسبان الخبرة الذاتية للأفراد، ولم يهتم إلا بالعوامل السيكولوجية التي تجعل الأفراد يقعون ـ بلا وعي ـ تحت تأثير

(٥) Derek Layder, *Understanding Social Theory* (London: Sage Publishers, 2006), p. 42.

الأيديولوجيا»[٦]. إن هذا المشهد التراجيدي الذي صورته البنيوية الماركسية ممثلة بمشروع ألتوسير، للأفراد مسلوبي الإرادة، جعل عدداً من المفكرين يذهبون إلى أن «أهمية هذا المشروع العلمي تتمثل بما يثيره من تساؤلات، لا بالإجابات التي قدمها ألتوسير»[٧].

في حين يحاول بولانتزاس أن يكتشف هذه المحددات في كتابات ماركس، وإعادة قراءتها، ويذهب إلى أن مستويات العلاقة بين الاقتصاد والسياسة لدى ماركس تتمثل بثلاثة أنماط من الصراع أو الكفاح: «**صراع اقتصادي** بين الرأسمالي والعامل، أي، باختصار، بين أفراد هم عناصر الإنتاج، وهو صراع لا تظهر فيه ـ وفقاً لماركس ـ العلاقات الطبقية؛ ثانياً **كفاح نقابي** يجسده التنظيم النقابي للطبقة العاملة، وهو المستوى الثاني للعلاقة، مع أنه كفاح لا يعبر عن علاقات طبقية بالمعنى الدقيق؛ وثالثاً **الكفاح السياسي** ويجسده الحزب السياسي للطبقة العاملة، حيث لا وجود للبروليتاريا كطبقة ما لم تنظم صفوفها في حزب سياسي متميز»[٨]، وينتهي بولانتزاس من هذه القراءة إلى أن تحليلات ماركس للطبقات الاجتماعية لا تعتمد دائماً على تحليل البنية الاقتصادية وحدها، «ولا بد من الأخذ في الحسبان كلاًّ من المحددين الأيديولوجي والسياسي، فأجهزة الدولة تنتج الأيديولوجيا الخاصة بالطبقة المهيمنة، وتعمل على ترسيخها وإعادة إنتاج الأوضاع الطبقية من خلال الكنيسة، ونظام التعليم، والأحزاب السياسية، والصحافة، والراديو، والتلفزيون، ودور النشر، وتشهد هذه الأجهزة صراعاً دائماً بين الطبقات الاجتماعية، ويتم حسمها من خلال علاقات القوة التي تمارسها الطبقة المهيمنة على هذه الأجهزة»[٩].

تقول الصيغة الماركسية المتطرفة للتركيب الطبقي بوجود طبقتين، البرجوازية والبروليتاريا، وطبقة ثانوية أخرى، البرجوازية الصغيرة التي في حالة اضمحلال مستمر. غير أن بولانتزاس خالف هذه الصيغة بالقول بإمكان

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٧) «Reviews: E. Ann Kaplan and Michael Sprinker (eds.), The Althusserian Legacy (Verso, 1993),» *Thesis Eleven*, vol. 41, no. 1 (1995), p. 132.

(٨) نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩)، ص ٦٨.

(٩) Anthony Giddens and David Held, eds., *Classes, Power, and Conflict: Classical and Contemporary Debates* (Berkeley, CA: University of California Press, 1982), p. 109.

تعايش أكثر من نمط إنتاجي في التشكيل الاجتماعي الواحد، «ولكنه حينما يلتفت إلى المحددات السياسية والأيديولوجية للبنية الطبقية، فإنه ما يلبث أن يعود القهقرى للمحدد الاقتصادي»[10]، لأن تحليله النهائي، للوضع والمراتب الطبقية، يذهب إلى أن الطبقات مهما تنوعت، يمكن أن تختزل في النهاية إلى نمطين متناقضين، وأن هذه الطبقات ستتخذ مواقف في الحياة وفقا لأصولها الطبقية.

الدولة من وجهة نظر ألتوسير وبولانتزاس، تظل في موضع اتهام، «فهما ينظران إلى الدولة باعتبارها مركز التشكل الاجتماعي والوجود المستمر لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. وتقوم الدولة بتحقيق دورها بطريقتين: إما باللجوء إلى القوة، ويكون ذلك في الحالات المستعصية عبر استخدام أجهزة الدولة القمعية، الشرطة والجيش، وإما باللجوء لأجهزة الدولة الايديولوجية التي تعمل بقدر عال من الكفاءة لضمان رضوخ أفراد المجتمع إلى ما تمليه عليهم البنية الكامنة»[11].

ظلت البنيوية الماركسية ـ شأن البنيوية الوظيفية ـ تدعي الموضوعية من خلال تقريرها للحقيقة من خلال الرؤية الفلسفية، أكثر من اعتمادها على الوقائع الاجتماعية، ولم تنظر إلى الفعل الاجتماعي إلا من الزاوية السيكولوجية، جاعلة مجموعة الفاعلين، مسلوبي الإرادة يقعون دائماً تحت تأثير أيديولوجي مخدر. ولم تتمكن البنيوية الماركسية من رصد التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين. تلك التحولات التي نتجت من ثلاثة متغيرات كما يرى هانز جورج بيتز: **الأول**، أن الرأسمالية المتأخرة استطاعت أن تغير نمط الإنتاج الصناعي، إلى نمط مرن، قادر على توظيف المعلومات في استحداث تقنيات متنوعة والإفادة المتعددة من قوة العمل، ويتمثل المتغير الثاني بالتطور الدرامي في قطاع الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والترفيهية، وهو التطور الذي شمل التمويل، وبحوث التطوير، والإدارة، والتسويق، وتقديم الاستشارات. وهو ما أدى إلى ظهور متغير ثالث، وهو زيادة الطلب على والحاجة إلى قوة عاملة ذات تدريب ومعرفة خاصتين،

---

(١٠) كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ص ٢٤٨.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

وهو ما ساهم في بروز الطبقة الوسطى الجديدة. وأصبح لها حضور اجتماعي وسياسي بفضل هذا التطور(١٢).

لقد أخفقت البنيوية الماركسية في رد هذه التحولات إلى أسبابها الحقيقية، وقدمت إجابة متحيزة، لسؤال: ماهية التركيب الطبقي وطبيعة الصراع بداخله؟ ولم يعد مفيداً من الناحية العلمية الاعتماد على التعريف الماركسي التقليدي للطبقة الوسطى (Petty bourgeoisie) للإحاطة بحدود هذه الطبقة، بعد الزيادة المضطردة في حجمها، الأمر الذي خلق حالة من الكفاح والنضال التنافسي داخل شرائحها، لم يكن موجوداً من قبل(١٣). إننا أمام مشهد طبقي جديد، تظهر فيه الجماعات الصغيرة وتزداد قوتها، بسبب التوسع في التعليم، ثم تنخرط في صراع بيني داخل سوق العمل، **بين الذين يملكون التعليم والتدريب الكافي ولا يجدون فرص عمل وبين المنخرطين في العمل**، يزداد هذا الصراع حدة في وقت الأزمات ويقل وقت الانتعاش الاقتصادي.

ما يهمنا في هذا السياق إثبات أن فكرة الأيديولوجيا التي تبنتها البنيوية الماركسية، غير كافية لتفسير التركيب الطبقي الجديد في المجتمعات الغربية، كونها اعتمدت على فرضية أن الدولة سخرت التعليم لتكريس الهيمنة في يد الطبقة العليا وإعادة إنتاج النظام في حين أن برامج التعليم التي تبنتها الدول الرأسمالية الغربية، ساعدت في الواقع على **تقليص حجم الطبقة العاملة اليدوية، وزيادة حجم شريحة العمال المهرة والمختصين في المهن العليا. ومع استمرار تناقص حجم الطبقة العاملة وزيادة شرائح الوسطى، تضمحل كفاءة التفسير الماركسي التقليدي والبنيوي للتركيب الطبقي، ولا يبقى من هذا التراث إلا التساؤلات التي أثارها**، وهو ما جعل عدداً من المهتمين يراجعون ما قدمته البنيوية الماركسية من تساؤلات ويجتهدون في وضع إجابات مختلفة، **فهل يستطيع اليسار الجديد أن يعيد ترتيب الأوراق، ويرمم أفكار الاتجاه الماركسي بصفة عامة؟**

٢ ـ الماركسية الجديدة

ظهرت الماركسية الجديدة، لكي تحاول تلافي العيوب والانتقادات الموجهة إلى المشروع العلمي الماركسي في فهم وتصنيف وتفسير حالة التركيب الطبقي في

---

(١٢) Hans-Georg Betz, «Postmodernism and the New Middle Class,» *Theory, Culture and Society*, vol. 9, no. 2 (1992), p. 97.

(١٣) Brian Castellani and Frederic William Hafferty, *Sociology and Complexity Science: A New Field of Inquiry* (Berlin: Springer, 2009), p. 5.

المجتمعات الغربية، ومن أهم ممثليها عالم الاجتماع إريك أولن رايت، الذي بدأ منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، حين كان طالباً في الدراسات العليا، مشروعاً علمياً يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الشرعية الأكاديمية الماركسية داخل النظام الأكاديمي الأمريكي. واستلزم ذلك مراجعة نظرية ومنهجية للماركسية التقليدية والبنيوية(١٤). حاول رايت أن يضفر في أبحاثه المنهج التاريخي الكيفي بالمنهج الكمّي، مركزاً الاهتمام على أكثر المفاهيم جدلًا في النظرية الماركسية وهما: التركيب الطبقي والعلاقات الطبقية.

يذهب رايت إلى أن المفاهيم الماركسية حول الطبقة استقطابية، لذلك لم تستطع أن تستوعب التغير الذي حدث في التركيب الطبقي الغربي؛ وأن مهمته الأساسية هو كيف يمكن إدماج الطبقة الوسطى الجديدة داخل الإطار النظري الماركسي، وهو ما يستلزم بالضرورة إعادة تشكيل حدود المصطلحات الماركسية نفسها. فيذهب إلى أن الطبقة الوسطى بالتحديد تمثل لغزاً لم يتم فك شفرته في التراث الماركسي بسبب التحيز السياسي الواضح للطبقة العاملة، ونتيجة غض الطرف عن تطور الطبقة الوسطى بفعل العوامل المختلفة.

ينطلق رايت من أن التحليل الطبقي، يعتمد على مفهومي **التركيب الطبقي، والعلاقات الطبقية، والاستغلال** بوصفها مفاهيم محورية، وأن بقية القائمة المفاهيمية الخاصة بتحليل الطبقة: **الصراع الطبقي، المصالح الطبقية، الوعي الطبقي، التشكيلات الطبقية**، ما هي إلا مفاهيم تستنبط معانيها من تلك المفاهيم المحورية(١٥). وهو يرى أنه ينبغي النظر إلى تركيب الطبقة الوسطى على نحو مغاير، بحيث ينظر إليها بوصفها تضم جماعات ذات مكانات ومراتب اجتماعية مختلفة، وأن هذا الاختلاف ناتج مما يسميه تناقض المواقع داخل العلاقات الطبقية، «فالمديرين على سبيل المثال وفقاً للماركسية القديمة، ينتمون إلى الطبقة العاملة كونهم عمالاً بأجر يقعون تحت هيمنة صاحب رأس المال، ولكنهم في الوقت نفسه ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية لكونهم يتحكمون في الإنتاج والعمل والعمال، لذلك

---

(١٤) Erik Olin Wright, «The Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness: An Overview,» *Acta Sociologica*, vol. 32, no. 1 (1989), p. 3.

(١٥) Erik Olin Wright, ed., *Approaches to Class Analysis* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005), p. 4.

فالإطار النظري الماركسي الكلاسيكي لا يستطيع استيعاب هذه الشرائح التي تتمتع بموقع طبقي شبه مستقل»[١٦].

وتحتم على رايت أن يبرر لنا كيف تنشأ التناقضات داخل الطبقة الوسطى، وكيف يمكن أن تتمتع شرائح هذه الطبقة باستقلالية نسبية. هنا يستعين رايت بأفكار الاقتصادي جون رومير (١٩٤٥ ـ) لتقديم هذا التبرير، متوسعاً في مفهوم الاستغلال (Exploitation)، ليقترب أكثر من مفهوم الهيمنة (Domination) لدى أنطونيو غرامشي، كما يقترب من أفكار فيبر عن الطبقة. يذهب رايت إلى أن الرأسمالية الاحتكارية تنتظم من خلال ثلاث علاقات رأسمالية استغلالية: **بين كبار الملّاك، البرجوازيين، والبروليتاريا**، وأن هذه العلاقات أدت إلى تطور النظام الرأسمالي ذاته، ولكنها خلقت متغيرات جديدة، كفصل الإدارة عن الملكية، وتعزيز السلطة البيروقراطية، والتوسع في تأهيل واستخدام العمالة الماهرة، وهو ما سمح بظهور مواقع طبقية متناقضة داخل الطبقات الثلاث التقليدية.

يقسّم رايت علاقات الاستغلال في المجتمع الرأسمالي الحديث إلى ثلاثة أشكال، الأول: **استغلال الطبقة الرأسمالية** لباقي طبقات المجتمع، الاستغلال الناتج من ملكية هذه الطبقة لوسائل الإنتاج، وتعظيم فائض القيمة على حساب تدني أجور العمال ما عدا المديرين. وثانياً: **الاستغلال البيروقراطي**، الناتج من القوة الإضافية والرسمية الممنوحة لشرائح الطبقة الوسطى الجديدة داخل علاقات الإنتاج، وارتفاع مستوى الدخل بين هذه الشرائح بفروق واسعة عن الشرائح الأدنى، وأخيراً **استغلال الإمكانيات المهارية** التي يتمتع بها الأفراد في عمليات التشغيل تفوق الأطراف الأخرى الداخلة في عملية الإنتاج.

ومع اتفاقنا مع رايت بخصوص علاقتَي الاستغلال الأولى والثانية، إلا أننا نختلف معه في عدّ امتلاك طبقة من العمال للمهارات الفنية اللازمة لتنفيذ العمليات المعقدة ضرباً من الاستغلال، لأنهم **أولاً**: لا يتمايزون عن غير المهرة تمايزاً تعسفياً، وإنما بسبب ارتفاع قيمة المنتج النهائي الذي يخرج من تحت أيديهم أو بفضل عقولهم. **وثانياً**: أن ذلك لا يترتب عليه استغلال لأطراف أخرى داخل منظومة الإنتاج، بل هو بالأحرى استغلال للمهارة نفسها. **وأخيراً**، أن ارتفاع مستوى دخل ومكانة هذه الطبقة

(١٦) Wright, «The Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness: An Overview,» p. 6.

داخل مجتمع مؤسسة العمل، يحض باقي الفئات المنتمية إلى طبقات أدنى على محاولة الحراك والصعود المبني على اكتساب مهارات جديدة. وبالتالي فإن امتلاك المهارة الفنية لا يخلق علاقات استغلال وإنما يخلق علاقات تنافسية، وكان ينبغي عليه أن يلجأ إما إلى المعيار التقاني (درجة المهارة) أو المعيار الثقافي (مستوى التعليم أو المعرفة الفنية المعتمدة) في تصنيف أصحاب المهارات.

المهم في أبحاث رايت إثباته أن النظرة الشمولية للتركيب الطبقي التي لا ترى سوى ثلاث طبقات، لم يعد لها وجود من الآن فصاعداً، بحيث يمكن تحديد ثلاثة أو أربعة مواقع طبقية متناقضة داخل كل طبقة من الطبقات الثلاث الرئيسية (تستغل أو واقعة تحت استغلال غيرها). ومن المهم أيضاً ما أوضحه رايت أن الانتماء إلى طبقة ما لا يتوقف على صور الاستغلال الثلاث التي ذكرناها فقط، وإنما يرتبط أيضاً **بمتغيرات ثانوية أخرى كالنوع والعرق والفئة العمرية**. فالطبقة الوسطى الأمريكية مثلاً تشهد تدني المواقع الطبقية لكل من المرأة والسود مقابل زيادة أعداد الرجال البيض من ذوي الياقات البيض، كما يوجد استغلال بيروقراطي يحول دون وصول بعض الفئات الاجتماعية إلى المراتب الاجتماعية التي يستحقونها داخل العمل[١٧]؛ فضلاً عن أن **العلاقات الأسرية وعلاقات القرابة**، لها تأثير في تحديد الموقع الطبقي، فالمجتمع كثيراً ما يشهد بسبب هذه العلاقات تنوعاً في المواقع الطبقية داخل الأسرة الواحدة، أو يشهد عمليات انتقال من موقع طبقي إلى آخر بسبب الزواج بين شخصين ينتميان إلى مواقع طبقية متناقضة[١٨].

ويصل رايت في أبحاثه الأخيرة إلى وضوح مفاهيمي يحدد العلاقة بين المفاهيم المحورية وغيرها من قائمة المفاهيم المتعلقة بالتحليل الطبقي، **فالمصالح الطبقية** تمثل المصالح المادية كافة التي يجنيها الأفراد من خلال موقعهم الطبقي، وتتضمن مستوى المعيشة، وظروف العمل، والتأمينات، ووقت الفراغ المتاح... إلخ. ويترتب على ذلك تعريف **الوعي الطبقي** بأنه الوعي الذاتي الذي يمتلكه الأفراد بمصالحهم المادية وبوسائل تعظيم هذه المصالح في المستقبل. ومنه ينظر رايت إلى الممارسات الطبقية بوصفها كل الأنشطة التي يقوم بها الفرد تلقائياً أو بوصفه عضواً من منظمة تسعى للحصول على

---

(١٧) Janeen Baxter and Erik Olin Wright, «The Glass Ceiling Hypothesis: A Comparative Study of the United States, Sweden, and Australia,» *Gender and Society*, vol. 14, no. 2 (2000).

(١٨) Wright, ed., *Approaches to Class Analysis*, p. 12.

المصالح الطبقية. ويعرف التشكيلات الطبقية بأنها مجموعات من الأفراد ينتظمون في إطار مؤسسي مهمته حماية مصالح أعضائه والعمل على تعظيمها، سواء كان هذا الإطار يتأسس على قدر عالٍ من الوعي الطبقي كالاتحادات والنقابات والأحزاب، أو حتى يتأسس بقدر أقل من الوعي كما في حالة الروابط الاجتماعية غير الرسمية التي تتم في نطاق المجتمع المحلي. بناء على ذلك يصوغ رايت الصراع الطبقي بوصفه كل صور الممارسات الفردية أو الجمعية التي تتم للحصول على المصالح أو حمايتها من أو تعظيمها على حساب أفراد أو مؤسسات ذات موقع طبقي متناقض في التركيب الطبقي القائم[١٩].

وتعدّ العلاقة بين التركيب الطبقي والوعي الطبقي من أفضل ما قدمه رايت للتغلب على العوائق النظرية التي جاءت بها البنيوية الماركسية؛ فكما ذكرنا، تذهب الأخيرة إلى أن النظام الرأسمالي يبقي على امتيازاته من خلال تزييف وعي أفراد المجتمع واستلاب عقولهم. في حين يذهب رايت إلى أن الوعي الطبقي لأفراد المجتمع يتأثر بأوضاعهم الطبقية وبمجموعة المصالح والخبرات التي تواجه الفرد في حياته الاجتماعية وفي سيرته المهنية. وفي الوقت نفسه يتكوّن وعيه الطبقي من خلال ممارساته السياسية ودرجة تعاطيه مع الاستراتيجيات السياسية (الحزبية والنقابية) التي تجعل الأفراد ينحازون إلى الاتجاهات التي تدعم مصالحهم وأوضاعهم الطبقية[٢٠]، مع الانتباه إلى أن رايت، خلافاً للاتجاهات الوضعية، يرى أن الوعي الطبقي على هذا النحو يتبلّر ويعتمد على حزمة من الإنجازات التاريخية لكل الشرائح الطبقية، وتستحيل الأيديولوجيا الشاملة التي ركزت عليها البنيوية الماركسية مكوناً تاريخياً يتكوّن من خلال تفاصيل الحياة اليومية وصور الاستغلال التي يمارسها الأفراد أو تمارس ضدهم. ويتكوّن الوعي عبر هذه الصيرورة بفعل إدراكهم مصالحَهم وأوضاعَهم الطبقية، وبفعل ممارساتهم السياسية.

على أي حال، يقدم رايت تصنيفاً طبقياً من مجموعتين طبقيتين، كل مجموعة تحوي داخلها مواقع طبقية متناقضة، ليصل في النهاية إلى تصنيف ١٢ موقعاً طبقياً متناقضاً، إما بسبب استغلال ملكية رأس المال، وإما بسبب السلطة البيروقراطية، أو المهارات، ليصل في النهاية إلى النموذج التالي:

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٠) Wright, «The Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness: An Overview,» p. 13.

أولاً: مجموعة الملاك، وهي تضم ثلاثة مواقع طبقية متناقضة: (١) ملاك المشاريع أو الأصول الضخمة؛ (٢) أصحاب المشروعات المتوسطة الحجم؛ (٣) والبرجوازية الصغيرة.

ثانياً: مجموعة غير الملاك، وتنقسم بحسب تناقض المواقع البيروقراطية، أو بحسب امتلاك المهارة، وجملتها إلى تسعة مواقع طبقية، هي: (٤) الخبراء أصحاب الإدارة العليا؛ (٥) الخبراء الذين يشغلون وظائف إشرافيه مركزية؛ (٦) الخبراء الذين لا يعملون بالإدارة؛ (٧) أواسط المديرين المعتمدين الذين أمامهم فرص مستقبلية للترقي؛ (٨) أواسط المديرين شبة المعتمدين، من يملكون فرصاً محدودة للترقي؛ (٩) المشرفين المباشرين على العمال شبه المعتمدين، الذين يملكون فرصاً كبيرة للترقي إلى مدير متوسط؛ (١٠) المشرفين المباشرين غير المتعمدين، الذين لا يملكون فرصاً أخرى للترقي؛ (١١) العمال شبه المعتمدين، الذين لديهم فرصاً للترقي إلى درجة الإشراف المباشر؛ (١٢) العمال غير المهرة[٢١]، وهذه الطبقات تخضع للتصنيف مرة ثانية بناء على معيار السلطة البيروقراطية، ومرة أخيرة بناء على معيار امتلاك المهارات والخبرات الفنية.

مع أن رايت يقدم في هذا التصنيف رؤية مغايرة عن الماركسية التقليدية، ومخالفة أيضاً للبنيوية الماركسية في تنوعها المبني على الواقع، غير أن المتأمل في تصنيف رايت، لا يرى فيه، من أول وهلة، سوى تصنيف وترتيب للمواقع الوظيفية داخل أي مؤسسة اقتصادية صناعية أو خدمية، حكومية أو خاصة. بمعنى أن الفرد داخل هذا التصنيف، حين يغادر المؤسسة التي يتمتع داخلها بسلطة معتبرة، ويعود إلى منزله، أو يذهب لقضاء عطلة نهاية الأسبوع، فهو لن يشعر بأنه ينتمي إلى موقع طبقي متميز أينما يذهب. وهذا النموذج النظري يحتاج إلى إعادة ترتيب، ويحتاج إلى صيغة جامعة تمنح هذا التصنيف قوة الوضوح والمعقولية الكافية، لأن التصنيف الطبقي هو في الأساس تصنيف **للفرص الحضارية (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية)**[٢٢] الممنوحة للبعض، والمسلوبة من البعض الآخر، ويكون هدف الدراسة في التصنيف الطبقي،

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٢) ينبغي الإشارة إلى أننا سنستخدم مصطلح الحضارية هنا وحتى نهاية البحث، ليشير إلى وصف جامع لكلٍّ من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وهو مصطلح يُزيل الكثير من اللبس، كما أنه يكفينا تكرار كتابة هذه العوامل مجتمعة في كلّ مرة نريد استخدامها في النص، وهو بطبيعة الحال، يختلف عن مصطلح الحضرية، =

هدفاً علمياً تنموياً في الأساس، يحقق غاية البحث السوسيولوجي في جعل حياة الناس ناجحة.

على أي حال، تحاول الماركسية الجديدة إعادة إنتاج مفاهيم ماركس على نحو مختلف، بالعمل على تعزيز شرعية المشروع الماركسي داخل الأوساط العلمية، والنظر بواقعية إلى التطور الذي لحق بالطبقة الوسطى. والأهم أنها وضعت النظرية الماركسية في التحليل الطبقي تحت الاختبار الميداني، وبذلت جهداً كبيراً، في صوغ مفاهيم قابلة للاختبار الإمبيريقي، وفي المزاوجة بين المنهجين الكمي والكيفي، وفي اعتماد تقنيات تجمع بين «المايكرو ـ سوسيولوجي» و «الماكرو ـ سوسيولوجي»؛ وهو ما جعل من هذا النموذج، وبخاصة مشروع أولن رايت، الأهم في بحوث الطبقة القومية، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. لقد نجحت الماركسية الجديدة بالفعل في تقديم فهم جديد لمسألتي التركيب الطبقي والعلاقات الطبقية، ولكنها ليست خارج النقد، إذ لا تزال ملتبسة بعدة عوامل نقصان كما ظهر من النقاش، ولا تزال بحاجة إلى مدد نظري من خارجها، وهو ما يجعلنا ننتقل إلى اتجاه آخر في التحليل الطبقي، ذلك الاتجاه الذي ظل مؤسسه يلاحق شبح ماركس طوال حياته الفكرية.

ثانياً: الطبقة الاجتماعية في التراث الفيبري

لا شك في أن ماكس فيبر هو أحد الآباء الكبار لعلم الاجتماع، بسبب قدرته الفذّة على التنظير وإيجاد الحلول المنهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية. وفي كتابه العلامة **الاقتصاد والمجتمع**[٢٣] يتعرض فيبر في أحد الفصول إلى دراسة الطبقة والمكانة والحزب السياسي، وقد تأثر عدد من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة بهذا الفصل بالتحديد، واتخذه البعض أساساً للبحث في الطبقة الاجتماعية، والتدرج الاجتماعي،

= المرتبط بظواهر الحياة الاجتماعية في المدن. أي أن المقصود من استخدام مصطلح الحضارية: العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية كافة التي تؤثر في التركيب الطبقي في الريف أو المدينة.

(٢٣) الجدير ذكره أن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، قامت مؤخراً، بعمل مسح عن أهم خمسة كتب أثّرت في المسار العلمي والمهني لأعضاء الجمعية، وتمّ تقسيم المشاركين ونسبتهم ١٦ في المئة من الأعضاء إلى ثلاث فئات عمرية: أقل من ٤٥ عاماً، و٤٥ ـ ٥٥ عاماً، وأكبر من ٥٥ عاماً، إلى جانب متغيّر النوع، واللافت للنظر أن كتاب ماكس فيبر الاقتصاد والمجتمع تصدّر القائمة كأفضل كتاب من وجهة نظر الفئات العمرية الثلاث، بنوعيها الذكور والإناث. يمكن القارئ المهتم بنتائج هذا المسح الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للجمعية على شبكة الإنترنت، International Sociological Association, <http://www.isa-sociology.org>.

والتركيب الطبقي. وحاول البعض الآخر إعادة قراءة هذا الفصل من أجل إظهار الأفكار الثانوية المختفية في ثنايا الأفكار الأساسية التي لم تعد تلقى القبول العلمي الكافي.

الطبقة لدى فيبر مفهوم لا اجتماعي (Non-social) في جوهره، فالطبقة ناتجة من وضع اقتصادي وتنشأ حين تصبح فرص مجموعة من الناس متشابهة في سوق العمل: فرص الحياة والقدرة على تملك الأصول، وشراء السلع والخدمات، التعرض للظروف نفسها في سوق العمل. حين يحدث ذلك لمجموعة من الناس فإنهم يؤلفون معاً طبقة من الناس، يتحدد وضعها بالنسبة إلى الطبقات الأخرى وفقاً لحالة السوق[٢٤]، ومع أنه يرى أن الطبقة تتكوّن بفعل المتغيرات الاقتصادية، إلا أن وجودها يؤدي إلى وجود أنماط جديدة من الفعل الاجتماعي والسياسي[٢٥]. والتراتب الاجتماعي في نظره لا يقتصر على الوضع الطبقي فحسب، بل يساهم في تكوينه وصياغته عاملان آخران هما «**المكانة**» و«**الحزب**» وتتضافر هذه العناصر الثلاثة في خلق كتل اجتماعية متعددة[٢٦].

ومع أن فيبر يمتلك عدة أدوات تفسيرية، إلا أنه حين يشرع في تصنيف الطبقات يتخلى عن أدواته لكي يواجه أفكار ماركس ويختلف معها؛ فيبقي الكثير من طاقته التفسيرية غير مستغلة. على سبيل المثال، نجد أن تصنيفه للطبقات يمكن وضعه على متصل طرفه الأول مجموعة الأفراد الذين يتمتعون بقوة حيازة الملكية بكل أنواعها (Power of Property)، وطرفه النقيض معدمو القوة الذين لا يملكون شيئاً (Powerless of Propertyless). هذا هو شبح ماركس الذي ظل يلاحق فيبر، ليجعله مختلفاً على الدوام مع الأفكار الماركسية مع أنهما ينطلقان من الأسس نفسها.

المتغير الاقتصادي مستقل، بل متفرد في استقلاله لدى كليهما، فهو المسؤول عن نشأة المجتمع الطبقي، ولكن فيبر ينظر في العلاقات التنافسية (الكفاءة) التي تميز الطبقات بعضها عن بعض، ولم يتطرق في أي موضع من كتاباته إلى أن الطبقة ستكون مصدراً للصراع في المجتمع الرأسمالي، وهو يرى أن السوق هي المسؤولة عن اللامساواة بين أفراد المجتمع، بما تفرضه على الأفراد من فرص مختلفة للحياة، كأنه

---

(٢٤) «The Distribution of Power Within the Community: Classes, Stände, Parties by Max Weber,» *Journal of Classical Sociology*, vol. 10, no. 2 (2010), p. 139.

(٢٥) Nicholas Gane, «Max Weber as Social Theorist: «Class, Status, Party»,» *European Journal of Social Theory*, vol. 8, no. 2 (2005), p. 216.

(٢٦) أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ٣٤٨.

يحسب السوق معطىً طبيعياً، يغير ولا يتغير إلا بصعوبة بالغة. في حين ينطلق ماركس من محورية العلاقات الصراعية (الاستغلال) بين هذه الطبقات، ومن أن البرجوازية بتحكمها المفصلي في عمليات الإنتاج هي المسؤولة عن صور اللامساواة التي يشهدها النظام الرأسمالي.

يحمل التعويل على العلاقات التنافسية في طياته عدداً من السلبيات، فالظلم واللامساواة لا تجد لها موطئ قدم في هذا الطرح النظري، ولكنه يحمل قدراً كبيراً من المرونة أيضاً، بحيث يجعل التقسيم الطبقي لدى فيبر أكثر ملاءمة لواقع المجتمع الرأسمالي، فشرائح غير الملاك، تتمايز في ما بينها بسبب النضال أو الصراع التنافسي (Competitive Struggle)، كما أن في إمكانها استغلال عوامل غير الملكية للحصول على فرص أفضل داخل السوق، كالمهارة والخبرة والمؤهلات(٢٧). وهذه المرونة جعلت أفكاره تمتد وتتطور على يد أتباعه، وبخاصة أولئك المهتمين بمسألة بالتحليل الإمبيريقي للطبقة.

وفي حين يعتقد ماركس أن المكانة الاجتماعية المتميزة هي نتاج التقسيم الطبقي في المجتمع، يرى فيبر أن المكانة قد تتغير بمعزل عن الأوضاع الطبقية. وفي بحثنا عن تحولات الطبقة الوسطى العربية سنولي أهمية خاصة لمفهوم **المكانة** لدى فيبر، الذي يشير إلى اختلاف مواقع الفئات الاجتماعية ومراتبها من حيث ما يسميه الاحترام الاجتماعي أو الوجاهة في عيون الآخرين(٢٨)، كما سنهتم بمفهوم فيبر عن **القوة** التي توفرها التنظيمات السياسية (الأحزاب بخاصة) والتي تساهم في التراتب الاجتماعي أيضاً، فكلاهما يمثل أداة تفسيرية ضرورية لفهم مظاهر من التراتب الاجتماعي غير الطبقي التي لا تزال قائمة في المجتمع العربي حتى الآن.

١ ـ التحليل الطبقي في تراث الاتجاه الفيبري الجديد

الواقع أن تطوير أفكار فيبر الأصلية، لا يحتاج إلى الكثير من العناء والجهد كما في حالة أفكار ماركس، فهي تشبه إعادة ترتيب الأفكار، لإظهار علاقات جديدة، من دون الاضطرار إلى الحذف أو الإضافة، وهذا سر آخر يبرر استمرار المشروع الفيبري. لنأخذ

---

(٢٧) «The Distribution of Power Within the Community: Classes, Stände, Parties by Max Weber,» pp. 140-143.

(٢٨) غدنز، المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

على سبيل المثال الفصل الذي طرح فيه أفكاره عن الطبقة في كتابه **الاقتصاد والمجتمع**، حيث يذهب نيكولا جان إلى أن ما يبدو غير متماسك من أفكار فيبر حول الطبقة، يمكن إعادة ترتيبه مع أفكاره حول المكانة والحزب، بحيث يجيبنا الفصل وبالأفكار نفسها عن ماهية العلاقة المتداخلة والمتشابكة بين المتغير الاقتصادي (الطبقة) والمتغير السياسي (القوة)، والمتغير الاجتماعي (المكانة)[٢٩].

تعدّ أبحاث كل من عالم الاجتماع البريطاني جون غولدثورب (١٩٣٥ ـ)، والفرنسي لوسيان بورتوكاريرو، والسويدي روبرت أريكسون، من أكثر المنتجات العلمية تمثيلاً للمشروع الفيبري الجديد. ففي عام ١٩٨٠ اشترك الثلاثة في نشر كتاب **الحراك الطبقي التكاملي في ثلاثة بلدان أوروبية** يعبر عن الروح الفيبرية الجديدة التي بدأت تسري في عروق السوسيولوجيا الأوروبية بعد ستينيات القرن العشرين. لكن غولدثورب كان أكثرهم تأثيراً وتعبيراً عن هذه الروح الفيبرية، حتى إن نموذجه في التصنيف الطبقي ظل أكثر من عقدين من الزمن هو النموذج المعتمد في البحوث الإمبيريقية حول الطبقة في أوروبا[٣٠].

يذهب غولدثورب إلى أن السوق تخلق المهن، وتضبط مستويات الدخل لكل منها، أي أنها تتحكم في عدد الفرص المتاحة في سوق العمل. وتتنوع مؤسسات العمل داخل السوق، لإنتاج كل أنواع السلع المطلوبة للاستهلاك. وعليه، ستستوعب كل مؤسسة من هذه المؤسسات مجموعةً من المهن تتناسب مع نوع السلع المنتجة وحجمها، كما تحدد تلك المؤسسات نظام السلطة الممنوحة للوظائف ودرجة تحكمها في عمليات الإنتاج. بمعنى أن ارتفاع المهارات والخبرة والمعرفة اللازمة لشغل مهنة معينة سيترتب عليها سلطة أكبر لشاغل هذه المهنة ومستوى أعلى في التحكم في عمليات الإنتاج؛ كما تؤدي إلى خضوع أصحاب هذه المهنة إلى ظروف متشابهة في مستوى الدخل، وأسلوب الحياة ومستوى المعيشة، أي تمتعهم بوضع طبقي متسق مع أوضاعهم داخل السوق وبيئة العمل. وفي كل مرة تنخفض هذه المهارات والخبرة والمعرفة التي يسميها غولدثورب مجتمعة خصوصية الأصول (Asset Specificity)، تظهر طبقات أخرى.

(٢٩) Gane, «Max Weber as Social Theorist: «Class, Status, Party»,» p. 212.
(٣٠) Wright, ed., *Approaches to Class Analysis*, p. 36.

ولا يتسم هذا الوضع الطبقي بالديمومة والثبات، لا من جهة الانتماء الطبقي، ولا من جهة السوق؛ فبعض الأفراد يطمحون إلى اكتساب جوانب مهارية ومعرفية جديدة، بهدف تغيير أوضاعهم المهنية، وبالتالي تتغير رتبتهم الطبقية وفقاً للنموذج الفيبري الجديد. كما أن نمط الإنتاج نفسه في تغير كمي ونوعي، فحين يتطور كمياً يزيد عدد الفرص التي تسمح بها السوق، فتتغير الأوضاع الطبقية للفئات المتشابهة من الأفراد. أما حين يتطور نوعياً فيتم خلق مهن جديدة لتشغيل الإنتاج النوعي، وهو ما يؤدي إلى تغيير في السلطة الممنوحة للمهن داخل عملية الإنتاج مرة أخرى، فترتفع أوضاع شاغلي مهن معينة وتسفل أخرى بفعل هذا التغير النوعي.

ينطلق غولدثورب ومارشال، متأثرين بماكس فيبر، من تحليل طبقي له أربع سمات؛ فهو، أولاً، تحليل لاتاريخي لا محل فيه للصراع كأداة للتغيير الاجتماعي؛ وهو، ثانياً: تحليل لا يتضمن أي نظرية عن الاستغلال الطبقي، وإنما هناك استغلال للفرص المتاحة داخل علاقات السوق، وما دام هناك فرص تُمنح للبعض داخل هذه العلاقات، فإن ذلك يعني بالضرورة فقدان آخرين لهذه الفرص؛ وهما يذهبان إلى أن التحليل الطبقي الموضوعي يستوجب تنحية الجوانب الأخلاقية والأيديولوجية جانباً، ما دامت هذه الجوانب لن تؤثر فعلاً في التصنيف الطبقي في مكان وزمان محددين. وثالثاً، أن الوعي الطبقي ينشأ على نحو جمعي، حين تتشابه ظروف وأوضاع مجموعة الفاعلين داخل التركيب الطبقي، فهم سيطورون تلقائياً وعياً جمعياً ساعين نحو حماية مصالحهم الطبقية المشتركة. ورابعاً، يذهب غولدثورب ومارشال إلى أن نظريتهما لا يمكن اختزالها في نظرية سياسية[٣١].

واللافت للنظر في هذا الاتجاه أنه لا يحسب التعليم ذا تأثير جوهري في الحراك الطبقي، بل تأثيره ثانوي في أغلب الأحيان، لأن الفجوة تظل موجودة بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا، نتيجة اختلاف نوعية التعليم المتاح لكل منهما، ومحدودية الفرص أمام الأطفال ذوي الأصول الطبقية الدنيا في التعرض لتعليم جيد. وهو ما يعني أن التعليم «لا يعمل على تضييق الفجوة، ولا يؤدي مباشرة إلى الحراك الاجتماعي إلا بصعوبة بالغة، وفي ظروف تتعلق بعوامل ذاتية»[٣٢].

---

(٣١) John H. Goldthorpe and Gordon Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques,» *Sociology*, vol. 26, no. 3 (1992), pp. 383-385.

(٣٢) Michelle Jackson [et al.], «Primary and Secondary Effects in Class Differentials in Educational Attainment,» *Acta Sociologica*, vol. 50, no. 3 (2007), p. 221.

ومع أن التعليم يساهم بالتأكيد في تطور نوعية الحياة التي تشهدها الطبقات كافة، إلا أن الحدود الطبقية تظل كما هي من وجهة غولدثورب، وربما يكون هذا الموقف النظري مقبولاً في المجتمع الغربي، بسبب تمتع الأغلبية العظمى من السكان بحد أدنى من التعليم الثانوي. ولكنه غير قابل لتفسير الوضع العربي بأي حال من الأحوال، كما سنرى لاحقاً، كون التعليم النظامي في البلدان العربية لم يشهد طفرة حقيقية إلا من منتصف القرن العشرين على أقصى تقدير، أي أنه بدأ مع مشروعات التحول الحضاري العربي، وساهم كمتغير مستقل - إلى جانب متغيرات أخرى - في بلورة طبقة وسطى عربية، لم تكن من قبل تمثل نسبة معتبرة في التركيب الطبقي التقليدي القبلي أو الإقطاعي.

على أي حال، يقسم غولدثورب وزملاؤه التركيب الطبقي المبني على الوظيفة التي يشغلها الفرد في المجتمعات الغربية إلى ١١ طبقة صغيرة على النحو التالي: (١) طبقة كبار الموظفين المهنيين (Service Class) الذين ينقسمون إلى طبقتين عليا ودنيا؛ تتسم هذه الطبقة بقدر عال من الكفاءة والقدرة على الإبداع والتفكير الاستراتيجي؛ وعليه، يتمتع المنتمون إليها بمستويات عالية من الدخل ورفاهية المعيشة؛ ويُبنى تقسيم غولدثورب لهذه الطبقة على مهمات القيادة الموكلة إلى هذه الطبقة والسلطة الممنوحة لها الطبقة من الموظفين. (٢) طبقة العاملين بعقولهم (Non-manual Employees)، وهي الطبقة الموكل إليها قيادة العمل لامركزياً، وينقسم هؤلاء بدورهم إلى طبقتين وفق الخبرة والمعرفة. (٣) البرجوازية الصغيرة (Petty-bourgeoisie)، وهي تنقسم إلى ثلاث طبقات: طبقة صغار الملاك الذين يستخدمون عدداً محدوداً من الموظفين؛ وطبقة صغار الملاك الذين يعملون بأنفسهم في مشاريعهم، وطبقة الفلاحين الذين يعملون بأنفسهم في ما يملكونه من أراضٍ زراعية. (٤) طبقة الفنيين والمشرفين (Technicians and Supervisors). (٥) طبقة العمال المهرة (Skilled Manual Workers). (٦) طبقة العمال أشباه المهرة وغير المهرة في المجالات غير الزراعية (Semi- and Unskilled Manual Workers not in Agriculture). (٧) طبقة العمال أشباه المهرة وغير المهرة في مجال الزراعة (Semi- and Unskilled Manual Workers in Agriculture).

هذا التصنيف كما ذكرنا، وُضع على أساس تصنيف الأفراد وفقاً للوظيفة والمهنة التي يشغلونها، وكما يلاحظ القارئ أن التصنيف يخلو من طبقة كبار ملاك المؤسسات

الاقتصادية أو كبار ملاك الأراضي الزراعية مع أنه ضمّن في تصنيفه للبرجوازية الصغيرة طبقة صغار رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة، الذين يستخدمون عدداً محدوداً من الموظفين. وتبرير ذلك أن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة يشغلون وظيفة إدارة هذه المشاريع بأنفسهم، وبالتالي فهم مصنفون وفقاً للمعيار الذي وضعه غولدثورب. في حين يصعب اتباع النهج نفسه مع طبقة كبار الملاك، لأن كبار الملاك ليسوا جميعاً منخرطين في إدارة مشاريعهم، ومنهم فئة كبيرة من حملة الأسهم. وقد قدمت بعض التصنيفات الأمريكية المتأثرة بماكس فيبر نقداً وحلاً لهذه المشكلة، ويتضح ذلك من خلال أعمال دينس غلبرت على وجه الخصوص.

٢ ـ التصنيفات الأمريكية للطبقة (نموذج غلبرت ـ كاهل)

يشيع في الأدبيات النقدية، التي دشنها سير رايت ميلز، أن السوسيولوجيا الأمريكية تتجه نحو إمبيريقية مجتزأة (Abstracted Empiricism) تعمل على فرض إرادة المنظرين ـ المحافظة ـ على الواقع الاجتماعي. وانطلاقاً من هذه النظرة النقدية، يذهب عدد من السوسيولوجيين العرب إلى أن التصنيفات الطبقية الأمريكية تتسم بالسطحية، بتركيزها على عامل الدخل كأساس للتصنيف الطبقي. والواقع أن هذه النظرة مع صحتها الجزئية، تبقى متحيزة؛ فالتصنيفات الأمريكية المعاصرة أفادت من سوسيولوجيا رايت ميلز، وتعتمد في نماذجها التصنيفية على مختلف العوامل الحضارية ولا تقف عند مستوى الدخل فقط، من بين هذه التصنيفات، وربما أكثرها أهمية، يقف مشروع دينس غلبرت.

يتسم مشروع دينس غلبرت لتصنيف البناء الطبقي الأمريكي بأربع سمات أساسية: (١) فهو مشروع علمي متفاعل مع الاتجاهين الماركسي والدوركايمي، ولكنه أكثر ميلًا للإفادة من الاتجاه الفيبري. (٢) مع أنه مشروع تصنيفي في الأساس إلا أنه يحمل بين جنباته مسحة نقدية للمجتمع الأمريكي، مستوعباً الدرس النقدي الذي رسخه سير رايت ميلز في ستينيات القرن العشرين. (٣) يعتمد في بناء نموذجه النظري على معالجة نقدية لجميع التصنيفات الأمريكية المعاصرة، وهو ما يجعل هذا النموذج مؤسساً على مبررات علمية وليست تعسفية. (٤) أنه مشروع متطور، «بدأ منذ ١٩٨٢ حين اشترك غلبرت مع أستاذه جوزيف آلان كاهل (J. A. Kahl) في تأليف

كتاب بعنوان البناء الطبقي الأمريكي: **تأليف جديد**[٣٣] الذي صدر في ثلاث طبعات متتالية، وفي عام ١٩٩٨ تولى غلبرت منفرداً إعادة تطويره تحت عنوان **البناء الطبقي الأمريكي في عصر زيادة اللامساواة**[٣٤]، واستمر غلبرت في تنقيح وتجديد بياناته، في طبعات متتالية، حتى صدرت الطبعة الثامنة من هذا الكتاب عام ٢٠١٢، وهو ما يعكس شدة الطلب على المعرفة المقدمة.

يتكون التركيب الطبقي الأمريكي، وفقاً لنموذج غلبرت ـ كاهل، من ست طبقات يتم تصنيفها وفرزها على أساسين: الأول، مصادر ومستويات الدخل، حيث يمكن تقسيم طبقات المجتمع من حيث مصدر الدخل إلى ثلاث طبقات: المعتمدون على عوائد الأصول المملوكة، والمعتمدون على عوائد الوظيفة، والمعتمدون على عوائد برامج الضمان الاجتماعي التي ترعاها الحكومة. وبإدخال متغير مستوى الدخل، يصل التقسيم إلى ست طبقات. غير أن الاعتماد على مصادر الدخل ومستوياته، يساعد فقط في فرز وتجنيب الطبقة الرأسمالية وتبقى الحدود بين باقي الطبقات متداخلة. وباستخدام الأساس الثاني: متغيرات المهنة، وتتضمن: المهارات التقانية، ومستوى التعليم، والسلطة المكتسبة داخل منظومة العمل، يتم فرز باقي الطبقات بمساعدة متغير مستوى الدخل[٣٥].

بناء على هذه المتغيرات، يتم تقسيم التركيب الطبقي كالتالي:

أ ـ الطبقة الرأسمالية، وهي الطبقة التي تعمد في دخلها على عوائد الأصول الكبيرة التي تمتلكها.

ب ـ الطبقة الوسطى العليا، وهي تتكون من الأفراد ذوي التعليم الجامعي، وبعضهم حاصل على شهادات فوق جامعية، ويشغلون مناصب قيادية داخل العمل، ويتمتعون بعوائد سنوية كبيرة، وبسلطة بيروقراطية نافذة، والبعض من أفرادها يستطيع مع الوقت امتلاك أصول كبيرة تمكنه من الانتماء إلى الطبقة الرأسمالية.

---

(٣٣) يُذكَر أن جوزيف كاهل، نَشَر عام ١٩٥٧، الكتاب الأصلي تحت عنوان **البناء الطبقي الأمريكي**، وهذا تَمّ إضافة عبارة **تأليف جديد** إلى عنوان النسخة التي اشترك فيها غلبرت في عام ١٩٨٢.

(٣٤) Dennis L. Gilbert, *The American Class Structure in An Age of Growing Inequality* (Los Angeles: Pine Forge Press, 2008), p. xiii.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٦.

ج ـ الطبقة الوسطى، وهي تتكون من الأفراد الذين يمتلكون مهارات فنية عالية، وسلطة الإشراف على الأعمال الذهنية ويحصلون على مستوى دخل كاف للاستمتاع بمستوى معيشة مرتفع يمثل المستوى المعياري في المجتمع الذي تتطلع إليه باقي الطبقات، وهم معظمهم من الحاصلين على تعليم جامعي أو ثانوي، وبعضهم أقل من ذلك.

د ـ الطبقة العاملة، وهي تتكون من ذوي المهارات العادية، الذين يشغلون الأعمال الروتينية، وسلطة الإشراف على الأعمال اليدوية. ويكفي مستوى الدخل للحفاظ على مستوى معيشة مستقر، أقل من المستوى المعياري، وهم بعضهم حاصل على تعليم عالٍ، والبعض الأكبر حاصل على شهادة تعليم ثانوية.

هـ ـ الطبقة العاملة الفقيرة، وهي تتكون من ذوي المهارات المنخفضة، ويشغلون الأعمال الهامشية ويعانون عدم الاستقرار الوظيفي، ولا يكفيهم مستوى دخلهم للحفاظ على مستوى معيشة مستقر، وهم يعانون أزمات اقتصادية متكررة بسبب طبيعة أعمالهم الموقتة، ومعظمهم حاصل على شهادة تعليم ثانوي.

و ـ الفئات اللاطبقية، وهي تتكون من الأفراد الذين يعتمدون على إعانات حكومية، ومعظمهم لا يمتلك مهارات أو مستوى تعليم كافياً للانخراط ضمن الطبقة العاملة، وبعضهم من العاطلين من العمل الحاصلين شهادة تعليم ثانوية[٣٦].

الملاحظ هنا أن نموذج غلبرت ـ كاهل، قد اتخذ المنحى التكاملي بين الماركسية والفيبرية، بالتركيز على المتغيرات المستقلة لدى كل منهما، وإن كان ميله الأكبر للأخذ في المتغيرات الفيبرية، التي تركز على الوضع المهني، والسلطة البيروقراطية. كما يتسم النموذج بالطبيعة الإجرائية أو العملية، التي ترفع كفاءة استخدامه في البحوث التطبيقية، إضافة إلى أنه يعالج مشكلتين في تصنيف غولدثورب: الأولى أنه قدم استخدم متغيرات تضمن وجود كل الفئات، من الطبقة الرأسمالية إلى الفئات اللاطبقية، والثانية أنه أعاد الاعتبار لعامل التعليم الذي قلل غولدثورب من شأنه. ومع ذلك فإن النموذج ـ على عكس نموذج غولدثورب ـ لم يستوعب البرجوازية الصغيرة، أصحاب رؤوس الأموال

(٣٦) المصدر نفسه.

المتوسطة والصغيرة الحجم، الذين يشتغلون بذواتهم، أو باستخدام عدد محدود من الموظفين.

على أنه ينبغي الانتباه إلى أن التصنيفات الأمريكية في معظمها، تميل إلى كشف صور اللامساواة في التركيب الطبقي، بالتركيز على متغيرات الدخل والعرق والنوع، من دون التركيز على علاقات الاستغلال أو العلاقات الصراعية. وسوف نجد في الاتجاه الدوركايمي معالجة جديدة لهذه المسألة.

ثالثاً: الطبقة الاجتماعية في التراث الدوركايمي

من اللافت للانتباه أن الباحثين من ذوي الاتجاهات الماركسية أو الفيبرية، قد تجاهلوا الأدوات التفسيرية القليلة التي وضعها دوركايم في مؤلفه الأشهر **تقسيم العمل**، ولم تلق هذه الأدوات النظرية الاهتمام الكافي إلا في الربع الأخير من القرن العشرين، حين نبه أريك أولن رايت إلى أن «مفهوم مأسسة الصراع (Institutionalization of Conflict)، الذي قدمه دوركايم يوفر حلّاً نظرياً مهماً لبعض مشكلات التحليل الطبقي.

يذهب دوركايم إلى أن البواكير الأولى لعصر الصناعة شهدت صراعاً حاداً على المصالح يصل إلى مستوى صراع الوجود، ولكن مع (١) ارتفاع درجة تحكم الدولة في تنظيم عملية الإنتاج، (٢) والتطور التقاني الذي يسمح بزيادة أنواع المهن، ويؤكد درجة تكاملها واعتماد بعضها على بعض، ونتيجة لذلك يظهر التضامن العضوي (Organic Solidarity) بين أفراد هذه المهن، بدلًا من التضامن الآلي (Mechanical Solidarity) الذي كان سائداً بين أصحاب الحرف والمهن التقليدية قبل الصناعة. (٣) ومع تطور الدور الذي تقوم به الاتحادات والروابط والنقابات المهنية تزداد قوة المعايير القانونية والأخلاقية التي ستعمل على التحكم في هذا الصراع. (٤) إضافة إلى أن درجة استيعاب الأفراد للمهارات الفنية الجديدة، تجعل النظرة إلى عدم المساواة ترتبط باختلاف مستوى الإنجاز، والفروق في المهارات؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تثبيط الصراع وتغيير مساره، وعبر هذه العلميات تتم عملية المأسسة[٣٧].

---

(٣٧) Wright, ed., *Approaches to Class Analysis*, pp. 54-56.

يبدو من أفكار دوركايم أنها ذات طبيعة تنبؤية، إضافة إلى أنها تزاوج بين تأثير العوامل البنيوية والعوامل الذاتية في فهم العلاقات الطبقية ووصفها. كما يلاحظ أن دوركايم ـ سواء اتفقنا أو اختلفنا مع أفكاره ـ كأنه يعقد مصالحة اجتماعية بين الطبقات، وينجح في الحد من التأثير الباثولوجي للصراع، بعد حقنه بمفاهيم ايجابية ـ النظام، التكامل، القانون، الأخلاق ـ لحل مشكلتي تعارض المصالح وعدم المساواة اللتين يتسم بهما النظام الرأسمالي. أي أن العلاقات الطبقية تتحول من صراعية على يد ماركس إلى تنافسية على يد فيبر، لتصبح تكاملية عند دوركايم. إضافة إلى أن دوركايم استطاع أن يلفت الانتباه إلى الآثار الاجتماعية للتطور التقاني، وإلى تأثير نشأة وتنوع المهن في خلق أنماط ثقافية خاصة بكل مهنة (Occupation-specific Cultures)، وقد التقط فئة من الباحثين هذه الإشارات الدوركايمية الناجزة مع محدوديتها، ليؤسسوا اتجاهاً يختلف عن الأفكار الماركسية والفيبرية المشتبكة على الساحة الأكاديمية.

١ ـ الاتجاه الدوركايمي الجديد

استفاد ديفيد غروسكي من أفكار دوركايم الوثيقة الصلة بدراسة الطبقة. ويحسب لغروسكي وزملائه إثارة سؤال بالغ الأهمية، يؤدي إلى تغيير دفة البحث في الطبقة، هو: كيف تتم عمليات بَنْيَنَة الطبقة (Class Structuration) في الرأسمالية المتأخرة؟ وفي الوقت الذي يثير المشروع الدوركايمي الجديد هذا السؤال المحوري، تتجه الماركسية الجديدة والفيبرية الجديدة إلى وضع ثقلها كاملاً في ميدان التصنيف وتمييز الحدود بين الطبقات. لقد وجدت الدوركايمية الجديدة أن إجابة هذا السؤال المحوري ستؤدي في نهاية الأمر إلى الالتقاء مع الآخرين في ميدان التصنيف، لكن من خلال رؤية جديدة تضفي المعقولية على التصنيفات الطبقية، وتبدد الالتباس المفاهيمي القائم[٣٨].

يذهب غروسكي وويدن، إلى أن بحوث الطبقة القومية التي تمت في الربع الأخير من القرن العشرين في أوروبا والولايات المتحدة، تعتمد في التصنيف على مقولات اسمية (Nominal Categories)، لأنها تفترض مساراً لعمليات التشكيل الطبقي يخالف ما يتم على أرض الواقع، فهي تحاول تجميع الفئات المهنية في مجموعات طبقية

(٣٨) David Grusky and Kim Weeden, «Decomposition Without Death: A Research Agenda for a New Class Analysis,» *Acta Sociologica*, vol. 44, no. 3 (2001), p. 204.

كبيرة، بينما يعمل التوسع والتطور التقاني ما بعد الحداثي، عكسياً، على إحداث مزيد من الانقسام المهني وما يستتبعه ذلك من خلق ثقافات فرعية خاصة بهذه المهن تعزز التضامن العضوي بين أفرادها، وتؤدي إلى انسلاخ روابط مهنية جديدة، تمارس أوجهاً من الضغط لحماية مصالح أعضائها.

يستخدم غروسكي مفهوم «الإغلاق الاجتماعي» (Social Closure) الذي يمكن أن يطرح، من وجهة نظره، لغة سوسيولوجية جديدة لفهم العلاقات الطبقية البينية. والمقصود بالإغلاق الاجتماعي، أن الروابط والاتحادات والنقابات المهنية والعمالية، تحدد شروطاً ولوائح خاصة تحكم عملية انتساب الأفراد إليها (كالشهادات المعتمدة، والتصريح بمزاولة المهنة، والاختبارات الدورية لقياس الكفاءة...الخ)، ويلتزم الفرد بعد حصوله على عضوية إحدى هذه المنظمات، بالحفاظ على المعايير الفنية والأخلاقية التي سوغت له هذه العضوية، وفي الوقت نفسه تمارس هذه المنظمات رقابتها على الأعضاء للتأكد من هذا الالتزام. في المقابل تقوم المنظمة بالوكالة عن أعضائها، ومن خلال أفعالهم وممارساتهم الجماعية، بتحقيق مصالح المنتسبين لها، من مختلف الجوانب الحضارية (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية)، كما أنها تكون موكلة بالتفاوض مع مؤسسات العمل، والسلطات المحلية، والسلطات السياسية، لحل المشكلات الخاصة بأعضائها، أو لتعظيم مصالحهم بالطرق القانونية. وهذا يعني أن هذه المنظمات، بما تستخدمه من أدوات، تعمل على غلق أبواب الانتساب الرسمي أمام غير المؤهلين، وتحرمهم التمتع بالمكاسب الاجتماعية المترتبة على العضوية من أجل حماية المهنة وأصحابها الحقيقيين.

ولا بد من الانتباه إلى أن غروسكي، يتحدث عن المنظمات العمالية والمهنية في المجتمع بعد الحداثي، وفي المجتمعات الغربية، وبالتالي فإن المستخدم لهذا المفهوم، عليه أن يكون حذراً في استخدامه كأداة تفسير في التحليل الطبقي خارج حدود المجتمعات المتقدمة. لأن الانقسامات المهنية لن تتم في بنية اقتصادية تقليدية، أو حتى مختلطة، كما في حالة مجتمعاتنا العربية، التي تشهد في بعض القطاعات تطوراً بعد ـ حداثياً في الإنتاج، ويوجد فيها تنوع مهني، ولكنه غير ممأسس، وحتى المهن الحديثة (الطب والهندسة والتدريس)، التي تمتلك اتحادات أو نقابات، تعاني مشكلات سياسية تحول دون أداء مهمتها.

ولكن ما علاقة الإغلاق الاجتماعي الذي تقوم به هذه المنظمات بالتحليل الطبقي؟ يذهب غروسكي إلى أن استراتيجيات الإغلاق تجعل هذه المنظمات منخرطة في علاقات بنيوية ببقية المؤسسات والطبقات، يمكن رصدها في ثلاثة أشكال: (١) هذه الاستراتيجيات تنطوي في بعض الأحيان على محاولات لاحتكار المهنة، وبالتالي تعقيد فرص الانتساب إليها، وتعويق فرص الحراك الاجتماعي لغير الأعضاء؛ (٢) ظهور صور من العلاقات التنافسية الشديدة بين المنظمات العمالية والمهنية، للحصول على أفضل موقع داخل التقسيم الرسمي للعمل. (٣) أن كل منظمة تطور أنواع من الممارسة والأفعال الجماعية الطوعية، لمواجهة الصراع المحتمل مع المنظمات أو الطبقات الأخرى، ولحماية مصالحها من الاستلاب، سواء من جانب القوى المتنافسة، أو من جانب أصحاب العمل[٣٩].

تحاول الدوركايمية الجديدة استغلال مفهوم «مأسسة الصراع» لدى دوركايم، والتوسع في استخدامه من خلال توليد مفاهيم جديدة قادرة على تفسير واقع المجتمعات بعد ـ الحداثية، هنا نبدأ أول مرة تقريباً منذ بداية الفصل، الشعور بواقعية مفهوم «العلاقات الطبقية»، بدلًا من صيغته العمومية لدى الاتجاهين الماركسي والفيبري، فقد صار المفهوم إمبيريقياً (إجرائياً) على أيدي غروسكي وزملائه، يمكن اختباره والكشف عنه من خلال البحث السوسيولوجي في سلوك هذه المنظمات، وعلاقاتها البينية، وفي رصد الأفعال الجمعية التي تصدر عن أعضائها. ولكنه يظل محدود الاستخدام، وبخاصة في بحثنا الراهن عن تحولات الطبقة الوسطى العربية.

من جملة ما سبق يتضح لنا أن التصنيفات الطبقية المتنوعة لم تستطع الفكاك من أسر العوامل الاقتصادية (الماركسية والفيبرية)، كما أنها لم تستطع الفكاك من أسر العوامل التقانية (الدوركايمية)، ولا يعني ذلك أنهم أخطأوا المسار في مسألة التصنيف الطبقي، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من التعمق ـ النظري والمنهجي ـ في فهم بقية العوامل المؤثرة في التركيب والعلاقات الطبقية. وفي هذا السياق، يبدو أن مشروع بورديو، يمكن أن يمثل نقطة انطلاق جديدة، ضمن الرؤية السوسيولوجية الخاصة ببورديو التي وصفها العديد من المنظرين، بأنها بمنزلة الميلاد الثاني لحقل السوسيولوجيا.

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

رابعاً: الطبقة الاجتماعية من منظور اتجاه الفعل/ البناء

يحاول هذا الاتجاه عبور الفجوة بين نظريات الفعل والنظريات البنيوية، وينهي العداء والصراع بين هذين الاتجاهين. ومن أهم المساهمات التي تندرج تحت هذا الاتجاه ، نظريات كل من يورغن هابرماس وأنتوني غيدنز وبيير بورديو ومارغريت آرشر. وقد ظهرت مساهمات هؤلاء العلماء في فترة زمنية واحدة تقريباً، وبثلاث لغات أصلية ـ الإنكليزية والفرنسية والألمانية ـ ما أدى إلى استرداد السوسيولوجيا الأوروبية مكانتها مرة أخرى.

يقارب هذا الاتجاه الطبقة الاجتماعية من خلال منظورين: الأول يضخ أفكاراً جديدة في التحليل الطبقي، مؤكداً محورية العلاقات الطبقية في مجتمع ما بعد الحداثة؛ والثاني، يزعم موت الطبقة، مبرراً ذلك بنمو النزعة الفردية (Individualism) في الحياة الاجتماعية، واضمحلال أثر الطبقات الاجتماعية في تشكيل حياة الأفراد، وظهور تشكيلات اجتماعية لا تعتمد على الانتماء الطبقي. نعرض في ما يلي أهم الأفكار التي قدمت في كلا المنظورين.

١ ـ الطبقة الاجتماعية في مشروع بيير بورديو

عالم الاجتماع بيير بورديو (١٩٣٠ ـ ٢٠٠٢)، أحد العلامات الفارقة في حقل السوسيولوجيا، ومن الصعب فهم مساهماته في التحليل الطبقي، من دون معرفة الأسس الفكرية التي ينطلق منها مشروعه. ينطلق بورديو من رفض وتجميد القسمة الديكارتية للعالم (الموضوع مقابل الذات)، ويرى أن الانحياز الفكري لأحدهما، هو إحدى مشكلات علم الاجتماع، فالنزعة الذاتية تتمركز حول الخبرة الأولية وتصورات الأفراد، متجاهلة الشروط الموضوعية المؤثرة في هذه المعرفة، أما النزعة الموضوعية، فهي على العكس من ذلك، تحاول الكشف عن العالم الاجتماعي من خلال التركيز على الشروط الموضوعية، وإهمال الخبرة الفردية الذاتية. يأتي مشروع بورديو كمحاولة لإقامة «علاقة جدلية بين الذاتي والموضوعي»[٤٠] أو ما يسميه «موضوعية الذاتي» (Objectivity of the Subjective).

---

(٤٠) علي سالم، «بورديو، التنبؤ، الموضوعية، الذاتية: نحو انتروبولوجيا كلية،» كتابات معاصرة (بيروت)، السنة ١، العدد ٤ (١٩٨٩)، ص ١٠٨.

يقدم بورديو في نظرية الممارسة الاجتماعية مفاهيم جديدة توضح كيفية تعاطي الذات الفاعلة مع الشروط البنيوية، فأنتج مفهوم «الهابيتوس» (Habitus)، وكيفية تأثير هذه الذات في تلك الشروط فأنتج مفهوم المجال (Field)، بحيث تصبح الممارسة «حصيلة العلاقة الجدلية بين الهابيتوس والمجال، أو هي ناتج تفاعل الهابيتوس والمجال»[٤١].

الممارسة الاجتماعية عند بورديو ليست مجرد فعل صادر في الزمن الحاضر، ولكنها فعل تاريخي موجّه من الماضي، فكما تتضافر عدة ظروف قبل هطول المطر، كذلك الممارسة، هي حصيلة خبرات مكتسبة أو موروثة، تتضافر لتقييم الواقع المعاش، وتحديد طبيعة الفعل الملائم في لحظة ما - لحظة الممارسة / هطول المطر - فالممارسة نشاط إنساني، يقوم بها فاعل (Agent) يمتلك قدرة على صنع الاختلاف، ولكنها: «ليست قدرة ذات متعالية، وإنما قدرة فاعل نَشِط مُكَافح»[٤٢]. لذلك، فإن الفاعل عند بورديو هو شخص (Person) محمّل بخبرات متراكمة، «رأسمال نوعي» يكتسبه خلال عملية التنشئة والتعلم، يولّد لديه مجموعة من الاستعدادات (Dispositions) تمكنه من ممارسة الأفعال المختلفة في إطار بنية محددة، وعلى نحو لاإرادي في معظم الأحيان.

ولاكتشاف كُنْه العلاقة الجدلية بين الشخص والبنية التي تضمه، قام بورديو بتفكيك البناء الاجتماعي إلى مجموعة من المجالات: «المجال السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الديني، الفني... إلخ»؛ كل مجال منها يحتاج إلى رأس مال نوعي مختلف. ويتراتب الفاعلون داخل هذا المجال وفقاً للقدرات المتفاوتة بينهم بتفاوت رأس المال النوعي الذي يمتلكونه، وبالتالي فإن علاقات القوة والمكانة داخل المجال تكون مرتبطة بهابيتوس الأفراد. وقد استعان بورديو في نظريته ببعض المصطلحات الاقتصادية - السوق، الاستثمار، الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، رأس المال - محاولاً توظيفها بطريقة جديدة، لفهم الممارسة الاجتماعية فهماً مختلفاً، فكيف تمكن بورديو من استخدام أدواته التفسيرية في مقاربة موضوع الطبقة الاجتماعية؟

---

(٤١) Richard Haker, ed., *An Introduction to the Work of Pierre Bourdieu: The Practice of Theory* (London: Macmillan Press, 1990), p. 15.

(٤٢) بيير بورديو، بعبارة أخرى: محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسي، ترجمة أحمد حسان (القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢)، ص ٣٣.

في الوقت الذي تركز الاتجاهات الثلاثة الكبرى (الماركسية والفيبرية والدوركايمية) على الدور الحاسم لعمليات الإنتاج - بجانبيها الاقتصادي والتقاني - في التركيب الطبقي، فإن بورديو يضيف بعداً جديداً للتحليل الطبقي، من خلال التركيز على عملية الاستهلاك وما يرتبط بها من ثقافة. ويذهب بورديو إلى أن دراسة ثقافة الاستهلاك تكشف لنا جوانب غامضة في بنية التدرج الطبقي، وتظهر التمايزات الطبقية، ومنها يمكن استنتاج صور الحراك الاجتماعي. لذلك يستدعي بورديو مفهوم المكانة لدى ماكس فيبر، موظفاً إيّاه توظيفاً جديداً، يقضي على التباين الذي وضعه فيبر بين الطبقة والمكانة.

يذهب بورديو إلى أن كل طبقة تمتلك رأس مال نوعياً، الهابيتوس الخاص بها. فالطبقة البرجوازية تمتلك ميولاً واستعدادات أكيدة لرسم الحدود بينها وبين باقي الطبقات، عن طريق استهلاك وتذوق السلع والخدمات عالية الجودة والقيمة. وهذه الميول تُكتسب بالتنشئة والتعلم، وتتم خبرتها من خلال أساليب الحياة التي يمارسها الأفراد، في تفاعلاتهم البينية وفي مفردات اللغة التي يستخدمونها، وفي ممارسة أنواع مخصوصة من الرياضات والهوايات، وفي قضاء أوقات الفراغ، في الاستمتاع بالفن والأدب والجمال. بمعنى أنهم «يتذوقون الحياة على نحو يعكس ويؤكد أصولهم الطبقية».

وعلى الطرف النقيض، يسود الطبقة العاملة نظام للتذوق يسميه بورديو تذوق الحاجة (العوز) (The Taste of Necessity)، «في حين يتطلع أفراد البرجوازية الصغيرة إلى تقليد أنماط مشابهة للتذوق البرجوازي. وهذا ما يجعل التذوق نظاما للتصنيف الطبقي»[٤٣].

ينظر بورديو في صور عدم المساواة في المجتمعات الغربية من دون أن يضع بدائل، مكتفياً بالكشف عن القيود والعوائق التي تضعها الطبقة المهيمنة في طريق الحراك الطبقي، ومن هذه الزاوية يتهمه بعض النقاد بالحتمية. على سبيل المثال، يذهب إلى أن رأس المال النوعي هو القوة التوليدية (Generative Power) التي تمكن أفراد الطبقة من مكافحة أوجه عدم المساواة، وتغيير الشروط البنيوية التي يقعون تحت تأثيرها، وهنا

(٤٣) Deborah Reed-Danahay, *Locating Bourdieu* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2005), p. 111.

يستدعي بورديو تراث البنيوية الماركسية، في ما يتعلق بدور التعليم في فرض الهيمنة. فالطبقة المسيطرة تسعى دائماً إلى سلب القدرة التوليدية من هابيتوس أفراد الطبقات الأخرى، «وتتم هذه العملية عن طريق فكرة مضللة عن المساواة في التعليم لأنها تتعامل على نحوٍ متساوٍ مع من هم في الأصل غير متساوين»[٤٤]، وهو ما يجعل الأفراد واقعين في شرك التمثل اللاإرادي للشروط البنيوية المانعة لتوليد الممارسات الجديدة. أي أن التعليم يعمل على ترسيخ أنماط محددة من الاستعدادات، منزوعة القدرة، «يساهم في معاودة إنتاج ثقافة الجماعة المهيمنة»[٤٥].

لم ينشغل بورديو بمسألة تصنيف التركيب الطبقي، قدر انشغاله بمعرفة أسرار العلاقات الطبقية، والبحث في كيف تعمل الطبقة المهيمنة على إعادة إنتاج سيطرتها، عبر عمليات: (١) التنشئة والتعليم؛ (٢) حيازة/ إزاحة دائمة، لترتيب المكانة داخل المجالات المتنوعة؛ (٣) ومن خلال الممارسات الثقافية التمييزية. وفي أبحاثه عن دور التعليم في إعادة إنتاج العلاقات الطبقية السائدة، تعامل بورديو مع تصنيف معطى من دون أن يتطرق إلى مناقشة الأسباب التاريخية لوجوده، وإنما استخدمه مباشرة في بحثه التطبيقي عن نظام التعليم الفرنسي، الذي أجراه بالاشتراك مع زميله جان كلود باسرون.

قام بورديو وباسرون باختيار عيّنة الدراسة، موزعة على ثمانية أصول طبقية، وهي بالتحديد، وبالترتيب التصاعدي كالتالي: (١) الفلاحون الأجراء؛ (٢) العمال؛ (٣) الفلاحون من صغار الملاك؛ (٤) الموظفون؛ (٥) أرباب الأعمال الصغيرة في الصناعة والتجارة؛ (٦) المدراء في المستويات المتوسطة؛ (٧) أصحاب المشروعات المتوسطة والمدراء في المستوى القيادي؛ (٨) كبار أرباب الصناعة والتجارة. وقد أثبت في أبحاثه أن الحظوظ التعليمية للطلاب في فرنسا تتناسب طردياً مع القوة السياسية والاقتصادية للطبقة التي ينحدرون منها، بحيث تتضاءل حظوظ أبناء الطبقات الدنيا في بلوغ التعليم الجامعي، وحتى حين ينجح أبناء هذه الطبقات في دخول الجامعة، فإنهم يضطرون، بسبب فقر الرأسمال النوعي (الثقافي والاجتماعي والاقتصادي) إلى

---

(٤٤) Nicholas Hewitt, *The Cambridge Companion to Modern French Culture* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003), p. 79.

(٤٥) بيير بورديو، العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤)، ص ٤٩.

الالتحاق بالتخصصات الهامشية، التي لا تضمن للخريج فرصة معتبرة في سوق العمل. وتمارس ضدهم أنواعاً مستترة من العنف الرمزي، تعمل على الاصطفاء والإقصاء[٤٦].

ظل بورديو مركزاً على أهمية التنشئة الاجتماعية والتعليم في تشكيل هابيتوس الأفراد، وفي اكتساب القدرة التوليدية التي تمكنهم من تغيير الشروط البنيوية، وظل يؤكد أن العنف الرمزي الذي تمارسه الطبقة المهيمنة يحول دون تغيير الأوضاع السائدة. وكأنه يشبه الشروط البنيوية بالبحر، تتجاذبه قوتين، حركة المد أو القدرة التوليدية لدى الأفراد، وحركة الجذر أو قوة العنف الرمزي الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على الأفراد والطبقات، والنتيجة أن ماء البحر أو الشروط البنيوية، لا تزيد ولا تنقص. وبسبب هذا الغموض يذهب بعض النقاد إلى القول بحتمية بورديو في تصور شروط إعادة الإنتاج، وتشاؤمه حيال التجديد.

ترجع نقطة الضعف في هذا الجانب من نظرية بورديو إلى غموض فكرة الاستعدادات التي يكتسبها أبناء الطبقات المحكومة. ونزعم أنه يمكن التغلب على هذا الغموض بالنظر في الجوانب الذاتية والموضوعية معاً. فالهابيتوس التاريخي للطبقة، لا يرضخ في كل الأحوال مستسلماً للشروط البنيوية، بل يمتلك آليات لتغيير هذه الشروط، من أهمها استثمار التعليم في مغادرة الوضع الطبقي، والارتقاء بالأجيال الجديدة. لذلك فإن التركيب الطبقي لأي مجتمع يشهد تغيراً دائماً في الأوزان النسبية لمكوناته. ومع ذلك فإن الحراك ليس ممكناً لكل أفراد الطبقة، ولكنه متاح للأسر التي تمتلك جدارة (ذاتية) تمكنها من تطوير استعدادات أبنائها، على الرغم من وجود العنف الرمزي الممارس ضدهم. هذه الجدارة تتمثل بقدرة هذه الأسر على تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال نوعي، من شأنه رفع كفاءة الهابيتوس الخاص بأبناء هذه الأسر، ويزيد من فرص تغلبهم على الشروط البنيوية.

٢ ـ الطبقة الاجتماعية الراحلة في مشروع أنتوني غيدنز

ربما يجد القارئ المهتم بأعمال عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غيدنز، بعض الغرابة في استخدامنا لهذا العنوان، وبخاصة أن غيدنز نشر عام ١٩٧٣ كتاباً مهماً بعنوان

(٤٦) بيير بورديو وجان ـ كلود باسرون، **إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**، ترجمة ماهر تريمش؛ مراجعة سعود المولى، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧).

البناء الطبقي في المجتمعات المتقدمة، وألحقه بعدد من البحوث الوثيقة الصلة، وهي جميعاً لا توشي بأنه قد أصبح داعياً لمقولة موت الطبقة، أو مبشراً بميلاد المجتمع اللاطبقي (Classless Society). وفي ما يلي سنحاول إزالة هذه الغرابة، من خلال عرض أهم أفكاره، وكيف تحول إلى منظِّر ضد الطبقة.

يحاول غيدنز في نظرية الـ «بَنْيَنَة» (Structuration Theory) الإجابة عن سؤال: «إلى أي حد نكون فاعلين بشريين ناشطين نتحكم في الشروط والظروف التي تكتنف حياتنا الإنسانية؟ أم أن الجانب الأغلب مما نقوم به هو ناتج للقوى الاجتماعية العامة التي لا نمتلك السيطرة عليها؟»(٤٧)، ولكي يجيب غيدنز عن هذه التساؤلات، عارض، مثل بقية أصحاب اتجاه العلاقة بين الفعل/ البناء، كلّاً من البنيوية الوظيفية ونظريات الفعل والفلسفة التحليلية.

يفترض غيدنز في نظرية البَنْيَنَة وجود تشابك وتداخل بين الفعل والبناء، يؤدي إلى حركة تشكيل دائمة تتجه من الفعل (Agency) إلى الممارسة (Praxis)، وبتكرار الممارسات وفقاً لقواعد محددة وباستغلال مصادر معينة تتأسس النظم والمؤسسات، أو يعاد تشكيلها، غير أن هذه الحركة تقابلها دائماً كوابح (قيود) بنيوية (Structural Constraints) من جانب النظام تكبح سرعة التشكيل من دون أن تمنعه. وعليه فإن الفعل الاجتماعي هو مركز نظرية البنينة، فهو سابق الوجود على البناء، فالنظم من وجهة نظر غيدنز «لا يعاد إنتاجها على الرغم من الأفراد ، ولكن فقط عن طريق الفاعل العارف القادر على صنع الاختلاف»(٤٨).

ولكي يستطيع غيدنز تبرير قصدية الفاعل، كان عليه أن يقدم تفسيراً جديداً للوعي والممارسة منطلقاً من تفسير أفعال الحياة اليومية، أو ما يمكن تسميته «تنظير ما هو كائن بالفعل» ـ معارضاً الفلسفة التحليلية. واستنتج غيدنز تراتبية للممارسة تتضمن ثلاثة مستويات متكاملة من الوعي، بحيث يقع الوعي الخطابي (Discursive Conciseness) للفاعل على قمتها، والوعي العملي (Practical Conciseness) في وسطها، ويستقر اللاوعي في قاعدتها. بحيث تُشكل الممارسة الخطابية رؤية الفاعل للعالم والأشياء،

(٤٧) غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ص ٧٠٢.

(٤٨) Anthony King, «The Accidental Derogation of the Lay Actor: A Critique of Giddens's Concept of Structure,» *Philosophy of the Social Sciences*, vol. 30, no. 3 (2000), p. 362.

ومن خلالها تتبلور قصدية الفاعل وقدرته على صنع الاختلاف، بينما تتضمن الممارسة العملية القوة على ترسيخ أو فرض الفعل على روتين الحياة اليومية، للحفاظ (لا شعورياً) على الأمن الوجودي (Ontological Security) للفاعل[٤٩].

ويذهب غيدنز إلى أن تكرار الممارسات الجديدة في الفضاء الاجتماعي يعني أنها ضرورية لحياة فئة من الفاعلين، وهو ما يؤدي إلى إعادة تشكيل النظام. ويحدد غيدنز أربعة آليات (خصائص) لإعادة التشكيل، هي: المعرفة، والثقة، والروتينية، والكوابح. فالمعرفة تمكن الفاعل من أداء الممارسات على نحو ملائم، وتعمل الثقة النشطة على دعم الممارسات فتتحول بالتكرار إلى ممارسات نمطية، وحين تستقر في خبرات الفاعلين وتصبح جزءاً من روتين الحياة الاجتماعية، تتحول إلى قواعد تشكّل النظام، وفي كل الأحوال يفرض النظام كوابح مادية أو اجتماعية على الممارسة من البداية وحتى بعد تحولها إلى جزء من النظام. يقدم غيدنز في نظريته كما تذهب مارغريت آرشر «مفاهيم لتوضيح وتبرير عمليات البَنْيَنَة خالية من المحتوى الثقافي أو على الأقل لا تظهر التأثيرات الثقافية بصورة مباشرة، معتبرة الثقافة شأناً ذاتياً يتعلق بالفاعل العارف»[٥٠].

حين نشر غيدنز كتابه **البناء الطبقي في المجتمعات المتقدمة**، لقي احتفاء واسعاً داخل الأوساط الأكاديمية، إلى حد وصفه البعض بأنه من أهم الكتب - في تلك الآونة - التي تقدم مساهمة حقيقية في نظرية الطبقة والتدرج الاجتماعي[٥١]. يعرِّف غيدنز الطبقة - متمثلًا مفهوم أوضاع السوق عند ماكس فيبر - بأنها جماعة غير منغلقة، تضم مجموعات كبيرة من البشر، تربطهم اهتمامات غير شخصية، وتتشابه قدراتهم داخل السوق (Market Capacities)، وانطلاقاً من هذا التعريف، يشرع غيدنز في تقديم رؤيته لعمليات بَنْيَنَة العلاقات الطبقية، وهي رؤية منحصرة «في الكشف عن عملية تحول العلاقات الطبقية الاقتصادية إلى بناء اجتماعي غير اقتصادي، وهذه العملية محكومة بثلاثة عوامل: الأول، التراتب المهني داخل المؤسسي؛ والثاني، موقع الفرد داخل بنية

---

(٤٩) Rob Stones, ed., *Key Sociological Thinkers* (London: MacMillan, 1998), p. 284.

(٥٠) Margaret Archer, *Culture and Agency: The Place of Culture in Social Theory* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. xiv.

(٥١) John Urry, «Book Reviews: The Class Structure of the Advanced Socie Ties, by A. Giddens. London: Hutchinson University Library, 1973,» *Acta Sociologica*, vol. 17, no. 4 (1974), pp. 420.

السلطة داخل هذه المؤسسات؛ الثالث، أنماط تبدّي أو ظهور أثر العاملين السابقين في المجتمع المحلي التي يعيش فيها هذا الفرد، وفي أسلوب الحياة الذي يتبعه[٥٢].

يذهب غيدنز ـ متمثلاً مفهوم مأسسة الصراع عند دوركايم ـ إلى أن المجتمع الرأسمالي المتقدم طور عدداً من الآليات التي أثرت في الصراع الطبقي في نهاية المطاف، فالتدخل المستمر للدولة، وتنظيم عمليات التفاوض الاجتماعي بين «الطبقة العاملة والوسطى» وبين «المؤسسات»، وتمكين الطبقة العاملة من حقوقها السياسية، والعمل النقابي، والنزعات الاقتصادية الإصلاحية... إلخ، قد ساعدت مجتمعة على انطفاء جَذْوة الوعي الثوري لدى الطبقة العاملة. لم يقدم غيدنز جديداً في هذا الكتاب، في خصوص التحليل الطبقي، ويبدو أن الاحتفاء به لم يكن بسبب أفكاره عن الطبقة، وإنما يعود لأمرين: الأول أنه قدم في هذا الكتاب مراجعة نقدية بالغة الأهمية للتراث النظري المتعلق بسوسيولوجيا الطبقة، والثاني أن الكتاب تضمن بواكير نظرية البَنْيَنَة، التي طورها بعد ذلك في كتاب **مشكلات مركزية في النظرية الاجتماعية** عام ١٩٧٩، ثم في كتاب **تأسيس المجتمع** عام ١٩٨٤.

على أي حال، تضمنت نظرية البَنْيَنَة رؤية ـ شبه متطرفة ـ لقدرة الفاعل الاجتماعي على تغيير البنية الاجتماعية، وكأن الفاعل الغيدنزي فنان تشكيلي يرسم لوحة الحياة الاجتماعية، الأمر الذي سمح له ابتداءً من التسعينيات من القرن الماضي فصاعدا، أن يطور أفكاره عن الهوية الذاتية (Self-identity)، التي تمثل كما يرى ويل آتكنسون «تحولاً دراميا في موقف غيدنز من الطبقة»[٥٣]، فقد واصل غيدنز التنظير للحداثة المتأخرة، وداخل هذه الكتابات طور نظرية «المشروع الانعكاسي للذات» (The Reflexive Project of the Self)، حيث يزعم غيدنز أن النظام الاجتماعي في عصر العولمة لم يعد يتشكل بفعل الثقافة والعادات والتقاليد، ولا بفعل المكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد داخل طبقة معينة، أو بسبب علاقات القرابة والجيرة، ولكنه صار يتشكل بفعل ما يمتلكه الأفراد من حرية في الممارسة والاختيار بين البدائل المتاحة، أي أن النظام الاجتماعي الراهن يمثل انعكاساً للذوات الحرة الفاعلة في الحياة الاجتماعية،

---

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) Will Atkinson, «Anthony Giddens as Adversary of Class Analysis,» *Sociology*, vol. 41, no. 3 (2007), p. 536.

وليس انعكاساً للتشكيلات الاجتماعية التقليدية(٥٤). وعليه فإن أساليب الحياة (Lifestyles) ستكون هي الأخرى مرتبطة بالهوية الذاتية، أكثر من ارتباطها بالأوضاع الطبقية المعروفة.

إن غيدنز هنا، يقدم لنا في «المشروع الانعكاسي للذات» واحدةً من أكثر النظريات الاجتماعية ارتباطاً بعلم النفس، فهو يفترض أن الأمن الوجودي للذات يمثل جذر الحياة الاجتماعية بما تتضمنه من نظم ومؤسسات وأبنية. الآن صار للذات الفاعلة قدرة على تشكيل الحياة الاجتماعية، أكثر من أي عصر مضى؛ لقد انتهى دور العائلة أو الطبقة أو الدولة في ضمان وصيانة الأمن الوجودي للأفراد. إن غيدنز في رصده لفئة محدودة من الظواهر ما بعد الحداثية إنما يساوي تماماً بين الإنسان والحيوان، فالأخير يسعى غريزياً لضمان أمنه الوجودي، فبماذا إذاً يتمايز الإنسان إذا كانت حياته تتمركز فقط حول الأمن الوجودي.

والواقع أن هذا التطور الدرامي في أفكار غيدنز، ليس مستبعداً، فقد ذكرنا أن التنظير عند غيدنز يقوم على «تحويل ما هو كائن بالفعل إلى نظرية»، فهو يبدأ من فهم الظواهر الجارية، يليه فهم لحركة تطورها التاريخي، وما يستنتجه من هذه العملية يطرحه في صورة نظرية. وربما يؤدي ذلك إلى ما يمكن أن نسميه «سيولة نظرية». على سبيل المثال، يذهب غيدنز إلى أن نشأة الظواهر الجديدة المتعلقة بالأسرة - في المجتمعات الغربية - قد جاء بسبب نمو الهوية الذاتية، والتبدي - بعد التخفي - الاجتماعي لممارسات الحب الخالص (Pure Love)، الأمر الذي يجعل العلاقات الحميمة عملية إشباع ذاتي، واتفاقاً حراً بين الأطراف المتشاركة(٥٥)، وبناءً على ذلك يمكن تفسير ظواهر الزواج المثلي وغيرها من أشكال العلاقات شبه الزواجية. مع ملاحظة أن فكرة غيدنز عن الحب الخالص متناقضة مع فكرته المركزية عن الفعل المدفوع بضمان الأمن الوجودي، فالزواج المثلي - من الناحية البيولوجية - لا يحقق الأمن الوجودي للإنسان، بقدر ما هو انتحار رمزي لفاعلين مكبلين بالقيود البنيوية، أو اتفاق بين أطراف على عدم إنتاج ذواتهم مرة أخرى.

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

(٥٥) Zlatko Skrbis [et al.], «Expecting the Unexpected: Young People's Expectations about Marriage and Family,» *Journal of Sociology*, vol. 48, no. 1 (2012), p. 67.

على أي حال، فإن نظرية المشروع الانعكاسي للذات، ذات قدرة تفسيرية محدودة النطاق، لأنها أعطت الفاعل إمكانية وهمية للتغلب على الشروط البنيوية وإعادة تشكيلها، وهو أمر لا يصدُق إلا على فئة محدودة داخل المجتمعات الغربية فقط، ولا يمكن تعميمه على بقية المجتمعات، ومنها ما قد بلغ درجة متقدمة في التطور، كمجتمعات جنوب آسيا، أو المجتمع الياباني أو الصيني، ومنها مجتمعات لا تزال بناها التقليدية قبل الحداثية فعالة في الحياة الاجتماعية. على أي حال، سنعود في خاتمة هذا الكتاب لمناقشة هذه الأفكار «ضد الطبقية» التي يطرحها غيدنز، لأننا لا نملك في هذه المرحلة المبكرة من البحث قبول أو رفض هذه الأفكار على نحو تعسفي.

استخلاصات

حاولنا في هذا الفصل تتبع مجموعة الأفكار المؤسسة لسوسيولوجيا الطبقة، بدءاً بمساهمات كارل ماركس، وماكس فيبر، ثم إميل دوركايم، واتجاه العلاقة الفعل/ البناء، وقد سار الفصل متتبعاً التطور الابيستيمولوجي لهذه الأفكار، في محاولة لوضع القارئ أمام الوضع النظري المتعلق بدراسات الطبقة في الوقت الراهن. ويبقى بالتأكيد مساهمات غربية متعددة لم يتناولها الفصل، لأنها بحاجة إلى مسح شامل للتراث، لا يستوعبه هذا الكتاب، وإن كانت في أغلبها لا تخرج عن الأفكار الرئيسية التي تعرضنا لها خلال هذا الفصل، كما تبقى مساهمات أنتجها باحثون من العالم الثالث، وتحديداً نظرية التبعية، ولم نضمنها هذا الفصل، لأننا سنعرضها لاحقاً في الفصل القادم. وقد انتهينا في هذا الفصل إلى مجموعة من الاستخلاصات، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١ ـ إن المساهمات الأساسية لكارل ماركس وماكس فيبر، تمثّل المحور الذي تدور حوله دراسات الطبقة في التراث الغربي. وكلاهما ينطلق من أساس واحد، هو أثر العوامل الاقتصادية في تكوين البناء الطبقي، غير أنهما يختلفان في تحديد طبيعة العلاقات الطبقية، فقد عدّها ماركس علاقات صراعية، بسبب الاستغلال وتعارض المصالح، وعدّها فيبر علاقات تنافسية يحتمها الانخراط في السوق. كما أن التدرج الاجتماعي لدى ماكس فيبر لا يرتبط بالوضع الطبقي فقط، ولكنه مرتبط بالمكانة الاجتماعية والقوة السياسية أيضاً.

٢ ـ إن تطور دراسات الطبقة بعد ماركس أخذ مسارين: الأول مسار البنيويين الماركسيين، الذي يحاول إيجاد مخرج لمأزق التنبؤات الماركسية، وعليه طور كل من

ألتوسير وبولانتزاس، أفكاراً حول أثر العوامل السياسية والأيديولوجية في سلب الوعي الثوري من الطبقة العاملة. ولم يضف البنيويون الماركسيون جديداً إلى دراسات الطبقة، إلا في ميدان إثارة أسئلة مختلفة لم يقدموا لها إجابات ناجزة. كما لم تتمكن البنيوية الماركسية من رصد التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الغربي، في النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة نظرتها السلبية إلى عمليات التوسع في التعليم، الذي عدّته تكريساً لسيطرة الطبقة البرجوازية، ولم تقر بدور التعليم في الزيادة المضطردة في حجم الطبقة الوسطى.

٣ ـ المسار الثاني لتطور الأفكار الماركسية، ظهر على يد الماركسية الجديدة، التي أخرجت تلك الأفكار ـ أول مرة تقريباً ـ من عباءة التنظير الاستنباطي والمنهج التاريخي، لتصبح على يد إريك أولن رايت، صامدة أمام الاختبار الإمبيريقي، الكمي والكيفي، مكتسبة مشروعيتها من خلال الواقع القومي والمحلي. ولم يعد للتقسيم الطبقي الثلاثي (برجوازية، برجوازية صغيرة، بروليتاريا) أي فاعلية علمية، بعدما قدّم رايت نظرية الأوضاع المتناقضة داخل العلاقات الطبقية، المتكونة بفعل علاقات الاستغلال، واستطاع من خلال هذه النظرية إنشاء تصنيف يضم ١٢ موقعاً طبقياً متناقضاً، ويتأسس التصنيف على متغيرات: استغلال ملكية رأس المال، والسلطة البيروقراطية، والمهارات.

٤ ـ وينطلق الاتجاه الفيبري الجديد، في مسارين: الأول التصنيفات الأوروبية كما ظهرت عند غولدثورب وزملائه، وهو المسار الذي يعدّ أوضاع السوق والعمل أساساً لتصنيف الطبقات في المجتمع، بالتشديد على علاقات التنافس كأساس للحراك الطبقي، وعدِّ اللامساواة أمراً طبيعياً ينتج من اختلاف القدرات على استغلال الفرص المتاحة في السوق. لذلك، فقد أهملوا أثر التعليم في الحراك الطبقي. وينهض تصنيفهم الطبقي، على تراتب المهن أو الوظائف، وفقاً للسلطة اللازمة لشغل الموقع الوظيفي؛ ويؤخذ على هذا الاتجاه أن تصنيفه لم يستوعب طبقة الملاك.

٥ ـ المسار الثاني للاتجاه الفيبري الجديد يرتبط ببعض التصنيفات الأمريكية، كما ظهرت عند غلبرت وكاهل، وفيه وجدنا اتجاهاً لتبني نظرة تكاملية تتمحور حول أفكار فيبر، فتجمع في تصنيفها بين مختلف العوامل الحضارية، ولا تقتصر على المحدد الاقتصادي، وينهض التصنيف على أساس مجموعتين من المتغيرات، الأولى مجموعة الدخل، وتنقسم بدورها إلى متغيرين اثنين: مصادر الدخل، ومستويات الدخل؛

والمجموعة الثانية تتعلق بمتغيرات المهنة، التي تنقسم إلى: المهارة التقانية، مستوى التعليم، والسلطة.

٦ ـ نستخلص من دراسة الاتجاه الدوركايمي، أن دوركايم على عكس فيبر، يقر بحقيقة الصراع الطبقي، ولكنه يتنبأ بأن تطور النظام الرأسمالي، سيحول دون تحول الصراع، إلى قوة تغيير ثورية، عن طريق ظهور مؤسسات داخل البناء الاجتماعي، تعمل بصفة دائمة على تثبيط قوة الممارسة الصراعية، أو ما يسميه «مأسسة الصراع».

٧ ـ ينشغل الاتجاه الدوركايمي الجديد، بإضافة العامل التقاني، إلى العوامل المؤثرة في التصنيف الطبقي، والتركيز في الوقت نفسه على توسيع مفهوم مأسسة الصراع، وهو ما جعل مفهوم العلاقات الطبقية، يتحول من صيغته العمومية لدى الاتجاهين الماركسي والفيبري، إلى مفهوم إمبيريقي (إجرائي) على يدي غروسكي وزملائه، وتم استخدامه كأداة تفسيرية على المستويين الماكرو سوسيولوجي والمايكرو سوسيولوجي.

٨ ـ يقدم اتجاه العلاقة بين الفعل والبناء، مسارين في خصوص سوسيولوجيا الطبقة: الأول يؤيد حقيقة وأثر الطبقة في الحياة الاجتماعية، مضيفاً بعداً جديداً للدراسات الطبقية، في فهم أسباب التمايز وصوره وأشكاله، وبالتركيز على عملية الاستهلاك وما يرتبط به من ثقافة. ويكشف لنا مشروع بيير بورديو، عن طريق دراسة ثقافة الاستهلاك، عدداً من الجوانب الغامضة في بنية التدرج الطبقي، وكيف تظهر التمايزات الطبقية، وماهية القيود البنيوية ـ وبخاصة في مجال التعليم ـ المفروضة على صور الحراك الاجتماعي.

٩ ـ أما المسار الثاني لاتجاه العلاقة بين الفعل والبناء، فهو غير مؤيد لحقيقة وأثر الطبقة في الحياة الاجتماعية، حاسباً إياها تراثاً عفّى عليه الزمن، بزعمه أن النظام الاجتماعي في عصر العولمة، لم يعد يتكوّن بفعل الثقافة، ولا بفعل المكانة الاجتماعية، التي يشغلها الفرد داخل طبقة معينة، وإنما يتكوّن النظام الاجتماعي بفعل ما يمتلكه الأفراد من حرية في الممارسة والاختيار، بين البدائل المتاحة. أي أن النظام الاجتماعي الراهن أصبح مشروعاً انعكاسياً للذوات الحرة الفاعلة.

من جملة ما سبق، نستخلص أن مقاربة التركيب والعلاقات الطبقية في التراث الغربي، تتجه نحو مفارقة الأفكار التأسيسية، فلم تعد نظريات التصنيف متمسكة بالتقسيم الثلاثي، ورواوحت التقسيمات الطبقية الجديدة ما بين ست طبقات إلى اثنتي عشرة طبقة صغيرة. كما أن المهتمين بدراسة الطبقة أصبحوا أكثر ميلاً إلى إنتاج نظري يصمد أمام الاختبار الإمبيريقي. ولم تعد دراسات الطبقة محصورة في المنهج التاريخي، وإنما صارت تجمع بين المنهجين الكمي والكيفي، وتجمع بين نطاق البحث على مستوى الوحدات الاجتماعية الصغرى، جنباً إلى جنب مع الوحدات الكبرى على المستوى القومي، ويسعى الإنتاج النظري راهناً، إلى الاهتمام بالمتغيرات الحضارية كافة، ولا ينحصر في أحد المتغيرات الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو التقانية، أو الثقافية.

الفصل الثاني

دراسات الطبقة على مستوى البلدان العربية الآسيوية

أولاً: الطبقات الاجتماعية في لبنان (١٩٨٢)

نشر هذا البحث بالفرنسية عام ١٩٧٦، وترجم ونشر بالعربية عام ١٩٨٢، وهو من تأليف عالِمَي الاجتماع اللبناني سليم نصر، والفرنسي كلود دوبار. ينقسم البحث إلى أربعة أقسام، يقدم المؤلفان في القسم الأول بحثاً في أصول التشكيلة الاجتماعية في لبنان، وفي القسم الثاني، يقدمان بحثاً في تشكيل البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية في لبنان المستقل خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥، وفي القسم الثالث يقدم نصر ودوبار بحثاً تطبيقياً مبنياً على المقابلات المعمقة، لعيِّنة من المنتمين إلى الطبقات اللبنانية كافة، ويتناول القسم الأخير بحثاً في المسارات الطبقية وعلاقتها بالسلوك الاقتصادي والأيديولوجي في لبنان.

الكتاب محاولة لوضع السوسيولوجيا في مكانها الطبيعي لفهم الحياة، بدلاً من الكتابات الأيديولوجية المخدرة. ومع أن المؤلفَين ينطلقان من التوجه الماركسي، إلا أن قارئ الكتاب لا يشعر في أي موضع أنهما يعالجان الموضوع من منظور أيديولوجي، لقد استطاعا تقديم ممارسة علمية منضبطة، من دون تبني مواقف مسبقة، فالباحثان على حد قولهما: «لا يهويان علم الاجتماع الباطني»[1]، وهو ما يذكّرنا بموقف إريك رايت، الذي حاول تعزيز الشرعية العلمية للماركسية داخل الأكاديمية الغربية، كما عرضنا في الفصل الأول.

ينطلق البحث من موقف منهجي أصيل، فالدراسة الميدانية (التطبيقية) لم ترضخ للمنهجية الغربية الكمية التقليدية، وقد لاحظ نصر ودوبار أن تطبيق استبيان لجمع البيانات سوف يعصف بالنتائج، فالمواطن العربي (اللبناني) لن يتحمس لإنتاج بيانات

(١) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٨.

من هذه التقنية، ويذهب ما يُنفق من جهد ووقت ومال أدراجَ الرياح. بناء على ذلك اتخذ المؤلفان قراراً بالاعتماد على تقنية المقابلة شبه الموجّهة لعيّنة من العائلات (ع= ١٥٢) ممثلة ـ تقريباً ـ للعلاقات الاجتماعية، والطبقية من بينها، مدعِّمَين هذه التقنية ببحث تاريخي، وبتحليل سوسيولوجي إحصائي للبيانات الصادرة عن المؤسسات اللبنانية وثيقة الصلة.

يتجه البحث في القسم الأول، المهتم بأصول التشكيلة الاجتماعية اللبنانية، إلى التمييز بين مفهومي المرتبة والطبقة، على عكس بعض الكتابات العربية التي تحاول حشر مفهوم الطبقة في تفسير الأوضاع الاجتماعية قبل الرأسمالية. ويذهب نصر ودوبار إلى أن استخدام مفهوم المرتبة الاجتماعية، هو الملائم لفهم الواقع ما قبل الرأسمالي في لبنان. فالتراتبية شبه المستقرة التي تكرسها العلاقات الإثنية والطائفية، لا تسمح للباحث أن يجازف باستخدام مفهوم الطبقة، مع أن الطبقة لا تنشأ فجأة بعد التحول الرأسمالي، إنما تعيش مهدها الجنيني في المجتمع التقليدي المتحول.

ظلت المراتب الاجتماعية خلال الهيمنة العثمانية ثابتة، إلى أن ترهلت الدولة المركزية، ودخلت مرحلة الاحتضار البطيء. ففي بداية العصر العثماني، كانت القاعدة الفلاحية لجميع الفئات العرقية ـ الدينية، خاضعة لنظام الاستغلال نفسه، فالسلطان العثماني يتمتع بحق الملكية السامية (حق الرقبة)، وهو الحق الذي يخوله جباية الضرائب ومنح الغنائم وفقاً للولاء في خدمة السلطان. لذلك يجلس ضباط الجيش (قوات الانكشارية) على قمة الهرم الاجتماعي ومعهم الموظفون البيروقراطيون المحليون والأتراك الذين يمثلون الدولة العثمانية في هذه المنطقة أو تلك. ويوازيهم في المرتبة، ولو رمزياً، العلماء والقضاة المسلمون، حيث تجمعهم بالبيروقراطية العسكرية مصالح متبادلة، فمنح الغنائم يقابله منح الشرعية الدينية لحق الجباية. ثم يلي هذه الجماعات الثلاث الزعاماتُ الطائفية والعرقية. هذا التراتب، القائم على الجباية والمنح، حال دون نشأة القاعدة البرجوازية.

ومع بداية القرن الثامن عشر، تقوم الدولة العثمانية بإصلاحات واسعة، لمواجهة الاختراق الاقتصادي والسياسي الأوروبي، في لحظة تاريخية أصبحت يد السلطة العثمانية مغلولة فعلياً على المستوى المحلي، بظهور القوى الإثنية والعرقية والقبلية بفرض الأمر الواقع، ولم يكن في وسع البيروقراطية العسكرية سوى التعايش مع هذا

الواقع. لذلك جاءت الإصلاحات لتخلق تراتباً اجتماعياً ـ اقتصادياً جديداً، فقد أصبح كبار الملاك من زعماء العائلات القروية الكبرى والرؤساء الروحيين، وشيوخ القبائل، وغيرهم من وجهاء السلطنة العثمانية وكبار موظفيها، وتزامن مع هذه الإصلاحات زيادة نفوذ الشركات التجارية الأوروبية الحاصلة على الامتياز، الأمر الذي خلق برجوازية مشرقية من السماسرة والمستخدمين والمترجمين والوسطاء، العاملين في هذه الشركات، وأغلبيتهم من مسيحيي الشام. وباستمرار انصراف الشركات الأوروبية عن مسار التجارة المتوسطي (البحر المتوسط) إلى المسار الأطلسي، سيطرت البرجوازية المسيحية على التجارة في المنطقة[٢].

آل ترسيم حدود لبنان عام ١٩٢٠ إلى تحول في المسألة الطائفية، فمنذ ذلك الحين، صار التوازن الطائفي، يمثل مشكلة سياسية، فجبل لبنان بأغلبية مسيحية وهيمنة مارونية، وسكان المناطق الملحقة في الترسيم الجديد أغلبيتها من المسلمين السنة والشيعة. لم يقتصر الأمر على قسمة ثنائية (مسلمون ومسيحيون) ولكنها قسمة متعددة داخل كل فصيل كبير. وهو ما أدى إلى إحياء الأشكال التقليدية للتماسك الطائفي، للحفاظ على الهوية الطائفية وعدم الذوبان في أي كيان طائفي آخر.

وفي نهاية التحليل التاريخي يصل نصر ودوبار إلى أن الاقتصاد اللبناني بعد ترسيم الحدود، كان يقوم في الجزء الأوسط (ذي الأغلبية المسيحية) على ملكية صغيرة تتفتت باستمرار، وفلاحين فقراء، وأملاك كنسية شاسعة، وهجرة خارجية كبيرة، بينما لبنان الطرفي يشهد وجود ملكيات عائلية كبيرة، وأملاكاً عامة واسعة (موروثة عن الأراضي السلطانية)، وملكية صغيرة هامشية، واستغلالاً شبه اقطاعي لمؤاكرين محرومين من كثير من الحقوق الشخصية والسياسية. ويندمج لبنان الأوسط والطرفي، من خلال بيروت، في السوق العالمية وفي رأس المال التجاري الفرنسي.

مثلت بيروت محطة التحول الكبيرة في لبنان؛ فقد عملت الشركات والمصارف والبنوك الأوروبية على افتتاح فروع لها في لبنان، بوصفها المحطة الرئيسية للتجارة بين الشرق وأوروبا، ومستعمراتها في أمريكا اللاتينية، ويظهر ذلك من خلال بيانات التوسيع المتكرر لميناء بيروت، وشبكة السكك الحديد التي ربطت لبنان بدمشق وحمص وحماة وحلب، والزيادة الهائلة في عدد سكان بيروت، خلال القرن التاسع عشر، إذ أصبح

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨.

تعدادها ١٣٠٠٠٠ نسمة عام ١٨٦٠، بعدما كان ٧٠٠٠ نسمة عام ١٨١٠. إضافة إلى أنها احتضنت تربية دودة القز، ليصبح الحرير أهم مصدر للدخل في لبنان في نهاية القرن التاسع عشر. ويلفت نصر ودوبار الانتباه إلى أن البرجوازية المحلية التي تشكلت في ظل هذه التحولات، بقيت برجوازية تجارية، حيث إن الميزان التجاري بين المشرق وأوروبا، اختل مع الوقت وبفعل الواردات الأوروبية الحديثة، الأمر الذي حال دون تحول البرجوازية المشرقية واللبنانية إلى امتلاك وسائل إنتاج صناعي، وبخاصة بعدما أصيبت البرجوازية الزراعية (القزية) بالتدهور، عقب اضمحلال تربية دود القز كلياً بعد عام ١٩٢٥.

يرصد نصر ودوبار مصدرين آخرين لتراكم الثروة في لبنان، وهما أرباح الهجرة وأرباح الحرب، فقد استغل لبنان انفتاحه على بلدان العالم، وحدثت منه هجرات كبيرة إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وبعضهم اكتفى بتحويلات مالية للأهل في لبنان، والبعض الآخر عاد إلى الوطن ليدشن باكورة الصناعة الحديثة، وبخاصة في فروع التغذية والنسيج والبناء والاستثمار في مجال السياحة؛ وهي كلها عوامل أدت إلى زيادة تحول لبنان نحو التحديث. وفي فترة الحربين العالميتين تحول مرفأ بيروت إلى المصدر شبه الوحيد لتمويل الجيوش بالسلع الغذائية، إلى جانب لوازم أخرى تتعلق بالتجهيزات العسكرية، وفي هذا الظرف الاستثنائي، حصد التجار أرباحاً خرافية، مكنتهم بعد الحرب مباشرة من شراء الشركات الأجنبية، وبخاصة الفرنسية منها، في ما عُرِف بـ «لبننة المؤسسات»[٣].

اتسم تطور الاقتصاد اللبناني في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥ بتفوق متزايد لقطاع الخدمات (الأنشطة المالية والمصرفية، والتجارة، والنقل الجوي والبري، والسياحة، والخدمات التربوية والصحية) وقد مثل ٧٠ في المئة من جملة الإنتاج المحلي عام ١٩٧٠، ومثل القطاعان الزراعي والصناعي ما جملته ٣٠ في المئة من إجمالي الإنتاج، وهي أنشطة تتوزع طائفياً، بحيث تكون معظم الأنشطة الذهنية عالية القيمة في أيدي المسيحيين، ومعظم الأعمال اليدوية أو غير الذهنية في أيدي المسلمين.

بناء على التحليل التاريخي والإحصائي، ونتائج المقابلات، ينتقل نصر ودوبار في القسم الثالث إلى تحديد الأوضاع الطبقية في لبنان الحديث، باستخدام أربعة معايير:

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

الملكية، الاستقرار المهني - عمل دائم أو عمل موقت ويومي، طبيعة النشاط المهني: ذهني أو يدوي، مستوى التعليم، لينتهيا إلى تقسيم من خمس طبقات: (١) البرجوازية الصناعية والتجارية، (٢) البرجوازية الصغيرة المستقلة، (٣) الفئات المتوسطة الأجيرة وغير الأجيرة، (٤) البروليتاريا، (٥) البروليتاريا الرثة.

ويقدم نصر ودوبار تعريفاً **للبرجوازية الصناعية والتجارية**، بناء على المعيار الاقتصادي والتخصص في النشاط، وتعريفاً آخر بالنسبة إلى أصولها الطائفية، فهناك البرجوازية المارونية، وغير المارونية، السنية، والشيعية. ولكنهما ينتهيان إلى نتيجة مهمة، وهي أن البرجوازية على اختلاف صنوفها الاقتصادية أو الطائفية، تمتلك في ما بينها وحدة سياسية، وهي في مجملها متناقضة مع باقي الطبقات. وكأن الباحثين يريدان القول إن البرجوازية تمارس لعبة الطائفية، لأغراض إحكام السيطرة على الاقتصاد والسياسة، بينما يسمح الوعي بالمصالح البرجوازية بتبادل المنافع مع برجوازيي الطوائف.

أما **الفئات الوسيطة** الأجيرة وغير الأجيرة، فتضم أصحاب المؤسسات المالية أو التجارية الصغيرة، وأصحاب الورش والمصانع التي تنتج السلع الزراعية أو الحرفية التقليدية. أما الفئات الأجيرة فهي العاملون في عالم الإدارة والخدمات العامة والتعليم والصحة. وبصفة عامة، يذهب نصر ودوبار، بناء على نتيجة المقابلات، إلى أن الفئات المتوسطة تمثل الأداة الحقيقية للسيطرة على النظام الطائفي وتقويضه في لبنان، كما أنها تميل إلى اتخاذ موقف وسطي من «الرأسمالية المخربة»، و«الاشتراكية التوتالية»، وتفضل تبني أيديولوجيا رأسمالية عادلة لا تقوم على الاستغلال؛ وإلى أن لديها أسباباً موضوعية لتجاوز انقسامها والتحالف مع الطبقات الشعبية[٤].

كما يدرج نصر ودوبار بعض فئات العمال ضمن ما يصفانهم **بأشباه بروليتاريا الخدمات**، وهم سائقو التاكسي أو السرفيس، والبوابون، والباعة الجوالون، ومؤمّنو الخدمات المختلفة، وهم متعددو القدرات ودائمو الاستعداد لتأدية خدمة مقابل إكرامية، وهي شكل من الأجر المباشر غير القابل للتحديد، ويختلف هؤلاء عن البروليتاريا الرثة، التي تضطر إلى بيع قوتها الجسدية مقابل حماية ودخل زهيد. كما أن أشباه بروليتاريا الخدمات، يميزون أنفسهم عن العمال العاديين، فهم لا يبحثون عن العمل المستقر،

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

وإنما يبحثون في استثمار الفرص التي يصنعها الفرد بنفسه. ويذهب نصر ودوبار إلى أن هذه الفئة تؤدي دوراً مهماً في الأحداث السياسية والطائفية، وتمثل دور الوسيط بين الزعماء والجماهير؛ لذلك يمكن أن يتحول بعض أفراد هذه الفئة إلى «قبضاي» يتزعم هذه الفئات إلى جانب دوره في الحماية المسلحة للزعماء.

أما **الطبقة العاملة**، فقد دلت المقابلات على أنها، تنقسم إلى ثلاثة أنواع: العامل المندمج مع رب العمل، والذي يرى أنه جزء لا يتجزأ من نجاح المؤسسة، وأغلبهم يكون هو ورب العمل من الطائفة نفسها. أما العامل (اليؤوس) فهو الذي يعارض الوضع الطبقي الذي يعيشه، ولكنه متشائم تجاه أي تطور في المستقبل. والعامل المعارض، الذي يحاول تغيير وضعه الطبقي، ويعلم أن النضال أساس التغيير. وبصفة عامة يذهب نصر ودوبار إلى أن الطبقة العاملة اللبنانية تمتلك أيديولوجيا مسيسة. وتبقى **البروليتاريا الرثة** اللبنانية، في النهاية، خارج التصنيف الطبقي، فهي تأمل فقط في الوصول إلى حد الكفاف، يهددها الفقر والجوع والمرض، والبطالة المستمرة.

لقد بذل سليم نصر وكلود دوبار، جهداً كبيراً في هذا البحث، للإحاطة بالأبعاد التاريخية والمعاصرة المرتبطة بالبناء الطبقي اللبناني، والبحث بصفة عامة، يمثل حجر زاوية في الدراسات وثيقة الصلة، ولأنه مشروع علمي أصيل، فهو قابل للنقد والتفنيد، ويمكن إيجاز بعض النقاط النقدية حول هذا العمل في ما يلي:

أ ـ لم يتمسك نصر ودوبار بالماركسية الأرثوذكسية، فقد استخدما أدوات ماكس فيبر، وإن كان على نطاق ضيق. ولكنهما في النهاية لم يتمكنا من انتاج مفاهيم جديدة تصلح لوصف خصوصية المجتمع اللبناني، وهذا البحث ـ بما يحمله من ثراء معلوماتي ـ كان في أمسّ الحاجة إلى عدد من الأدوات النظرية بخلاف المفاهيم الماركسية التي لا تستطيع رؤية العوامل غير الاقتصادية.

ب ـ افتقر البحث إلى التحليل المقارن، بين بلدان المشرق العربي التي تبنّت نموذج رأسمالية الدولة وبين النموذج اللبناني، فجانب كبير من التطور اللبناني جاء بسبب الحرية المكفولة للتملك والعمل.

ج ـ افتقر البحث إلى التحليل الثقافي: فنسق التعليم اللبناني الحديث لم يأخذ نصيبه في التحليل، وهو ذو وضع محوري في تشكيل الطبقة الوسطى اللبنانية. كما

أن إغفال الانفتاح الثقافي الذي يسم جمهور اللبنانيين على اختلاف طوائفهم، مقارنة بالفضاء الثقافي المحيط بلبنان ـ المحافظ أو الموجّه ـ حال دون الكشف عن خصوصية ثقافية لبنانية ذات مردود اقتصادي مباشر، فالصناعات الثقافية كانت أحد القطاعات المهمة التي أغفلتها الدراسة.

د ـ إن البحث مر مسرعاً من دون تعمُّق على الاتحادات والروابط والنقابات المهنية، ولم يتطرق إلى دورها في تنمية الوعي الطبقي، أو دورها في تحقيق مصالح أعضائها.

هـ ـ على الرغم من الكفاءة التي لا تُنكر في جمع البيانات باستخدام أداة المقابلة شبه الموجهة، فإن الباحثَين لم يبذلا الجهد التصنيفي في عرض البيانات الخاصة بالمقابلة، ولم يستخدما مهارة الاختزال ـ غير المخلّ بالمضمون ـ فظهرت الأجزاء التي تتضمن المقابلات الخام، ثقيلة على القارئ الذي يفضل أن يكون العرض معتمداً على تحليل بيانات المقابلة مع الاستشهاد بالعبارات الجوهرية الدالة على العناصر التي يحللها الباحث.

ثانياً: التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٠١٠)

نشر غازي الصوراني هذه الدراسة عام ٢٠٠٩ في غزة، وصدرت طبعة ثانية في العام نفسه في عمّان، والطبعة الثالثة التي بين أيدينا، طبعت في رام الله. تعدّ هذه الدراسة، كما يصفها سمير أمين: «مساهمة حقيقية مثيرة للتفكير، تكشف عن أصحاب المصلحة الحقيقية في المجتمع الفلسطيني»(٥). تنقسم الدراسة إلى ستة أقسام، يعتني القسمان الأول والثاني منها بمراجعة نظرية لمفهومي «البنية الاجتماعية» و«البنية الطبقية»، ويتناول القسم الثالث وصفاً للتوزيع السكاني والديمغرافي للمجتمع الفلسطيني، أما في القسم الرابع فيقدم الباحث تصنيفاً للتركيب الطبقي في غزة والضفة الغربية، وينتقل في القسم الخامس إلى دراسة ملامح التحول في البنية الاجتماعية بعد قيام السلطة عام ١٩٩٤، وحتى تاريخ الانقسام (بين فتح وحماس، وبين الضفة والقطاع) عام ٢٠٠٧؛ ثم

(٥) مقتبسة من صفحة غلاف: غازي الصوراني، التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: رؤية نقدية (رام الله: معهد العالم العربي للبحوث والتنمية، ٢٠١٠).

يكشف في القسم السادس عن الطبيعة الطبقية للسلطة الفلسطينية؛ وينهي دراسته بعرض عام للمشهد الاجتماعي الفلسطيني الراهن وتحولاته الطبقية.

يحاول الصوراني في القسمين الأول والثاني من الدراسة تقديم تكييف مفاهيمي يمكن من خلاله التغلب على الصعوبات النظرية لفهم ووصف وتحليل خصوصية المجتمع الفلسطيني، مستعيناً بأفكار بولانتزاس، ونظرية التبعية، من أجل إنجاز هذا التكييف. تكمن الصعوبة في أن الباحث عليه أن يتتبع تحولات البنية الاجتماعية الفلسطينية، المنقسمة جغرافياً وسياسياً منذ نكبة عام ١٩٤٨ إلى الآن بسبب: (١) إلحاق الضفة الفلسطينية بالأردن، وقطاع غزة بالوصاية المصرية عقب النكبة، (٢) واحتلال كل فلسطين عقب نكسة ١٩٦٧، (٣) ثم قيام السلطة الفلسطينية والتصارع عليها منذ ١٩٩٤، (٤) إضافة إلى التحولات التي أعقبت الانقسام بين فتح وحماس بدءاً من عام ٢٠٠٧.

أضف إلى هذه الصعوبات أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية رأسمالية هامشية طرفية، ترزح تحت غزو عنصري اقتلاعي إقصائي. وفي مثل هذا الظرف الاستثنائي، على الباحث أن يتوخى الحذر عند دراسة العوامل المؤثرة في البنية الاجتماعية الفلسطينية؛ وعليه أن يكون ملتزماً بالتنبُّه المنهجي، لكي يستطيع كشف العلاقة الجدلية بين العوامل الداخلية المتمثلة ببنية شبه تقليدية، والعوامل الخارجية المتمثلة بواقع تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي[٦].

يذهب الصوراني إلى أن إنجاز دراسة نقدية في ظل هذه الصعوبات، يمكن أن يتم من خلال اتباع أربع خطوات منهجية: (١) المقاربة التاريخية للبنية والعلاقات الطبقية، (٢) التفكيك: على مستوى القطاعات المشكلة للبنية الاجتماعية للكشف عن التجانس أو التباين النسبيين في العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وفي المصالح والوعي الطبقيين، وفي موضوعات الصراع وأطرافه وأنماط إدارته، (٣) إعادة تركيب وحدات التحليل على مستوى الجماعة الطبقية، وعلى مستوى الشريحة الطبقية، وبين البنية الطبقية ككل، (٤) التحليل المابعدي لنتائج الدراسات والمسوح، إلى جانب البيانات الإمبيريقية المرتكزة على جمع بيانات من أصحاب المواقع الطبقية التالية: المواقع الرأسمالية العليا، المواقع الوسطى، المواقع العمالية (الشغيلة)، المواقع الفلاحية.

---

(٦) المصدر نفسه.

يذهب الصوراني، إلى أن البرجوازية الفلسطينية، قبل نكبة عام ١٩٤٨، لم تتشكل في سياق عملية تطور البنية الاجتماعية، ولم تحمل مشروعاً نهضويا أو تنويرياً، كما لم تكن نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية)، بل كانت امتداداً لها، وتابعاً مخلصاً للسوق الرأسمالية العالمية، وهو ما أدى إلى تحولها إلى برجوازية كمبرادورية. ويلفت الانتباه إلى أنه منذ قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال والحصار، وصولًا إلى الصراع بين فتح وحماس، وانفصال الضفة عن القطاع، شهد التركيب الطبقي الفلسطيني العديد من المفارقات، فمعظم «الأثرياء الجدد» ـ أفراداً وجماعات ـ يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الإرباك بين انتماءاتهم للجذور الطبقية السابقة ـ أغلبيتهم كانوا من فقراء البرجوازية الصغيرة ـ وبين أوضاعهم الراهنة، الثرية المحدثة التي اكتسبوها عبر مظاهر وأشكال من الفساد(٧).

أما بالنسبة إلى الطبقة العاملة، فقد اضطر عدد كبير منها بعد النكبة إلى بيع قوة عملها للمحتل الصهيوني. فهم من ناحية معرضون في بيئة العمل إلى جميع أوجه الاضطهاد الوطني، وتمارس ضدهم كل أوجه الاستغلال الطبقي. وفي هذه الحالة الاستثنائية يتداخل الوعي الطبقي بالوعي الوطني، وكذلك الحال بالنسبة إلى العمال داخل السوق الفلسطينية، فمع أنهم داخلون في علاقات رأسمالية داخل السوق (فهم عاملون بالأجر)، إلا أنها علاقات إنتاج هامشية، لا تسمح بتغيير أنماط الإنتاج القديمة. ويرى الصوراني أن الطبقة العاملة الفلسطينية بقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها، فهي تعيش حياة اجتماعية تقليدية، حيث تسير العلاقات الاجتماعية داخل القرية أو المخيم وفق الوضع الاجتماعي الموروث من قبل النكبة، وأن تكريس دور العادات والتقاليد والأعراف القديمة، كذريعة لممارسة كل أنواع الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى تجديد التخلف وصار المجتمع الفلسطيني محكوماً بمظاهر «مأسسة الفساد والتخلف» بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية(٨).

يتميز الوضع الديمغرافي الفلسطيني بوضع استثنائي، فوفقاً للبيانات الإحصائية عام ٢٠٠٩، يعيش في فلسطين (الضفة والقطاع والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨) نحو ٥,٤

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(٨) المصدر نفسه، ص ٤٢.

مليون نسمة، ويعيش في الشتات نحو ٥,٧ مليون نسمة (منهم ٣,٢ مليون في الأردن، و٠,٤٣ من المليون في لبنان، و٠,٤٦ من المليون في سورية، و٠,٨١ من المليون في بقية البلدان العربية، ثم تتوزع البقية في قارات العالم). وتتسم التركيبة السكانية بأنها تركيبة شابة (فأكثر من ٤٠ في المئة من السكان يقعون في الفئة العمرية أقل من ١٤ سنة)، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة (١: ٥ تقريباً)، وبحساب نسبة العاطلين من العمل، ترتفع نسبة الإعالة إلى (١: ٧)، ويذكر الباحث أن نسبة الإعالة ترتفع أكثر من ذلك إذا وضعنا في الحسبان آلاف الأسر التي فقدت عائلها، بسبب الاستشهاد أو الاعتقال أو الإعاقة.

ينتقل الصوراني إلى تفكيك التركيب الطبقي الفلسطيني، مشيراً إلى أن استخدام مصطلح «طبقة» هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في فلسطين، فلا يزال التناقض الأساسي مع العدو، مع بقاء التناقضات الاجتماعية الاقتصادية بين الطبقات الفلسطينية «مجازاً» خافتة، محكومة بالعلاقات التقليدية أكثر من تعلقها بالصراع والمصالح الاقتصادية.

يصف الصوراني البرجوازية الكبيرة، أو البرجوازية الكومبرادورية، بأنها الشرائح الرأسمالية العليا التي تملك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة، وتنعم بالنفوذ والجاه والمكانة، وتتكون من كبار الرأسماليين في القطاعات التجارية والصناعية والعقارية والمصرفية والزراعية. إلى جانب شريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ويرصد الباحث أسباب نمو هذه الشرائح الرأسمالية في ما يلي: (١) ما أدته من دور في تزاوج رأس المال الإسرائيلي، مع رأس المال المحلي، وهو ما أدى إلى ترسيخ جذور التبعية؛ (٢) التحالف الوثيق والتداخل العضوي بين البرجوازية الكومبرادورية وبيروقراطية السلطة؛ (٣) تمركز نشاطها حول مجال التداول وليس الإنتاج، كالخدمات الفندقية، والمطاعم والملاهي، والمصرفية، واحتكار تجارة السلع الاستهلاكية، والإسكان والعمولات، وجميع أشكال الربح السريع؛ (٤) التحالف العلني والمستتر بين رجال السلطة السياسية (في الضفة والقطاع) وجميع الشرائح الرأسمالية العليا، وهي أمر غير مستغرب كما يذهب الصوراني، انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس

النظام الرأسمالي والسوق الحر، على الرغم من اختلاف الدوافع السياسية لكل من فتح وحماس[٩].

ثم ينتقل الباحث إلى تفكيك أصحاب المواقع الوسطى، أو **البرجوازية الصغيرة**، التي تمثل ٦٠ في المئة من مجموع السكان في الضفة والقطاع، وتتكون من العاملين في القطاع العام والخاص، وأصحاب الورش والمحال الصغيرة، وأصحاب المهن الحرة، وصغار الضباط. ويذهب إلى أن هذه الطبقة تتخذ مواقف عدم الاستقرار، والتذبذب والانتهازية والتطرف والاندفاع السريع، والسعي وراء المصالح الخاصة، واستغلال صور الفساد الداخلي والعمل على إعادة إنتاجه، أو الهروب من الواقع، بالهجرة إلى الخارج. والمنخرط منهم في العمل السياسي يمارسه بروح «الشللية» والمغامرة والتكتل. ومن الناحية الاقتصادية، فهي طبقة ضعيفة الإنتاج، حيث لا تمتلك قاعدة اقتصادية منتجة، وتظل خاضعة، ومرهونة برب العمل (سلطة فتح في الضفة، وسلطة حماس في غزة)، وهي بصفة عامة تعاني الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي، وهو ما يؤدي إلى المزيد من تذبذبها.

وفي ما يتعلق **بالطبقة العاملة**، يذكر الباحث أن الطبقة العاملة الفلسطينية مع الفلاحين، هم الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك فإن الطبقة العاملة تمثل جسماً طبقياً مفككاً، يفتقر إلى الوحدة الداخلية، في غياب العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية. ويذهب إلى أن بؤس أوضاع الطبقة العاملة الفلسطينية، يحولها إلى بروليتاريا رثة، يسهل استغلالها في كل أوجه الجرائم والأعمال غير المشروعة المنظمة وغير المنظمة، بما في ذلك استغلال هذه الطبقة في الحشد والصراع السياسي. وينتهي إلى اتخاذ موقف ماركسي متطرف، بزعمه أن الطبقة العاملة، في تنظيمها، تستطيع مع الفلاحين، أن تتوحد حول الأهداف السياسية (الاستقلال) والاقتصادية ـ الاجتماعية، وأن أي حديث عن التقدم يراهن على أدوار أخرى لا على الطبقة العاملة هو رهان خاسر، خارج سياق حركة التقدم الواقعية[١٠]. ولا ندري على أي أساس بنى الصوراني هذا الزعم، مع أنه أشار في تفكيكه للبرجوازية الصغيرة، أنها تمثل ٦٠ في المئة من

(٩) المصدر نفسه، ص ٦١.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٥.

مجموع السكان. فكيف يمكن أن يكون الرهان على الطبقة العاملة الفلسطينية هو السبيل الأوحد للتغيير الثوري.

أما في ما يخص الفلاحين، فهم من وجهة نظر الصوراني لا يمثلون طبقة متبلورة كما في حالة الطبقة العاملة الفلسطينية، ويزيد على ذلك أن المدن الفلسطينية تستوعب الأغلبية العظمى من السكان (٩٠ في المئة في قطاع غزة، ٨٠ في المئة في الضفة الغربية)، ولا يوجد في القطاع سوى ١٢ قرية، مقابل ٤٣٠ قرية في الضفة الغربية. ويزعم الباحث أن التطور المديني لم يؤثر بصورة ملموسة في جوهر العلاقات الفلاحية التقليدية، التي لا تزال تؤدي دورها في إعادة انتاج التخلف.

الواقع أننا نلحظ خلطاً مفاهيمياً لدى الباحث في ما يخص العلاقات التقليدية القرابية، وتركيزه المبالغ فيه على استخدام مفهوم إعادة إنتاج التخلف، في وصف أثر هذه العلاقات في التركيب الطبقي الفلسطيني، وهو ما أفقد تحليله الموضوعية الكافية. وهو لو تحرر من التوجه الأيديولوجي قليلاً، واستعان بمفهوم **التضامن الآلي** ـ لدى دوركايم ـ لتمكّن من تفسير أسباب بقاء العلاقات التقليدية واستمرارها، إذ إن الحالة الفلسطينية لا تحتمل صراعاً طبقياً، فالمجتمع يعاني شح موارد مصحوباً بانفجار سكاني، ولا يمكن أن يستقر المجتمع استقراراً نسبياً، في مثل هذه الظروف، إلا إذا تمسك بعلاقات التكافل التي يوفرها التضامن الآلي بين الجماعات التقليدية. كما أن أشكال المقاومة وتبعاتها وخسائرها، تحتم سيادة علاقات التضامن هذه داخل الريف والمدينة على السواء، كأحد ضرورات ضمان الأمن الوجودي للشعب الفلسطيني من ناحية أخرى.

إضافة إلى أن الباحث، قصر أدواته النظرية على نظرية بولانتزاس، ونظرية التبعية، معتمداً على التصنيف الثلاثي، وكان في إمكانه أن يتوسع في الاتجاه الماركسي نفسه، بالإفادة من نظرية إريك رايت، للتغلب على صعوبات التعامل مع التصنيف الماركسي التقليدي. وبغض النظر عن اللغة الموجهة التي كتب بها النص، فالدراسة تفيد الباحث في الطبقة بصفة عامة من جهة واحدة، وهي كيف يعمل الفساد بكل أنواعه على تغيير مسار الحراك الاجتماعي، و تشويه البنية الطبقية لأي مجتمع.

ثالثاً: المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (٢٠٠٦)

يضم الكتاب بين دفتيه مجموعة دراسات لعدد من أهم الباحثين في الشأن العراقي، من داخل العراق وخارجه، ويتضمن مجموعة من البحوث الأكاديمية حول العراق ما قبل عام ٢٠٠٣، تعالج المسائل الإثنية والطائفية والطبقية كافة في المجتمع العراقي. يمثل الكتاب في مجمله أهمية خاصة للدراسات الطبقية، ومع ذلك فسنقتصر في ما يلي على مراجعة ثلاثة أبحاث، اهتمت بالطبقية والطائفية والقبلية، لتحقيق أهداف هذا الفصل.

١ ـ التحليل الطبقي والمجتمع العراقي

يقدم حنا بطاطو في الفصل الأول من الكتاب المذكور، بحثاً في التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، مستهلاً الدراسة، بعرض التعقيدات التي تسم بنية المجتمع العراقي، فهو من الناحية التاريخية، يعيش منذ عام ١٩١٤وقائع متنوعة (الغزو البريطاني، انهيار الدولة العثمانية، تأسيس الملكية، اكتشاف النفط، ثورة عام ١٩٥٨، انقلاب عام ١٩٦٣، سيطرة البعث عام ١٩٦٨)، ومن الناحية الحضارية، يشهد المجتمع علاقات إثنية معقدة (عرب، أكراد، تركمان، آراميون، أرمن) مصحوبة بعلاقات طائفية أكثر تعقيداً (سنة، شيعة، مسيحيون، يهود، صابئة، وطوائف دينية أخرى)، ويتداخل مع هذه العلاقات، العلاقات الاقتصادية والسياسية (حجم الملكية، مستوى الدخل، درجة النفوذ السياسي، الوجاهة الاجتماعية، العلاقة بالاقتصاد العالمي). فهل يترتب على هذا التنوع في هذه العناصر وجود أو عدم وجود مجتمع طبقي في العراق[١١]؟

ينتقل بطاطو للإجابة عن سؤال ماهية الطبقة وما خصائصها المميزة، متفقاً مع ماركس وماديسون، وفيبر، في أن الطبقة تشكيلة ذات أساس اقتصادي، وأن «الملكية» أو «الافتقار إلى الملكية» في جوهر هذا الأساس، لكن لا يعني ذلك الاتفاق على كل المفاهيم الأخرى، ولا يعني قبول فرضيات البناء الطبقي والعلاقات الطبقية في السياق الغربي، إلا إذا كانت قابلة للتثبت تجريبياً في الحالة العراقية. ويلفت بطاطو الانتباه

---

(١١) إسحاق نقاش [وآخرون]، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (بيروت؛ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ١٢.

إلى أن الطبقة الواحدة في المجتمع العراقي يمكن أن تتعدد أشكالها، بتغير أسسها الاقتصادية وغير الاقتصادية، وعليه فإن مفهوم النخبة حاضر في الحالة العراقية، ولا يعني استخدامه نفي وجود الطبقة، كما تذهب الدراسات الغربية؛ فالشواهد العراقية تدل على وجود نخبة عليا داخل كل طبقة تليها شرائح وسطى ودنيا في ذات الطبقة.

يذهب بطاطو إلى أن الطبقة في المجتمع العراقي ليست مقولة ذهنية، لأن أي جماعة متماثلة في الوضع الاقتصادي، يولّد لديها بالضرورة تماثلاً في المصالح والميول، حتى لو كان هذا التماثل خفياً على مدارك تلك الجماعة، كما هي الحال في المجتمع العراقي. ويناقش بطاطو بناء على ذلك مفهوم الوعي، مقسماً إيّاه إلى وعي فعال ووعي سلبي، ويرى أنه ليس من الضرورة لوجود طبقة أن يمتلك كل أفرادها شعوراً موحداً بالتماثل مع الآخرين ضمن هذه الطبقة، ومع ذلك يمتلك هؤلاء الأفراد وعياً بأوضاعهم ومكانتهم ضمن البنية الاجتماعية؛ فالفلاح المحروم الأرض يعي حتى في أنأى المناطق المعزولة عن أي تأثير أيديولوجي حديث، تلك الفجوة الاقتصادية والاجتماعية التي تفصله عن الشيوخ الملاك، فهو لا يمكن أن يفكر على سبيل المثال في أن يتزوج ابنة الشيخ. وفي الوقت نفسه لا يملك هذا الفلاح وعياً بأن طبقة كاملة من الفلاحين في المناطق كافة تواجه مثل هذه الظروف.

وعليه، يستنتج بطاطو أن عملية تبلور الطبقة ورسوخها في كيان اجتماعي، وتحولها إلى «طبقة لذاتها» عملية بالغة التعقيد في مجتمع مثل العراق، بما يمتلكه من محددات إثنية أو طائفية شبه ثابتة. ثم ينتقل بطاطو بعد هذا التمهيد النظري إلى معاينة المجتمع العراقي، عبر مراحل تاريخية متعاقبة، فيذهب إلى أن بنية المجتمع العراقي في الفترة العثمانية المملوكية (١٧٤٩ ـ ١٨٣١) كانت تتكون من مناطق شبه مستقلة بعضها عن بعض، وتتمتع في ما بينها بتراتب خاص؛ فمنطقة بغداد مركز الحكم والتجارة، في حين تتمتع مدن العتبات الشيعية المقدسة بالمركزية الدينية والتجارية في آن واحد، ويختلف مركز سوق الشيوخ مثلاً عن بغداد والعتبات، حيث تتركز السلطة في أيدي التجار شيوخ القبائل، ويليهم في المكانة التجار المنحدرون من بيوتات الشيوخ.

وقد شهد العراق المملوكي بذور التشكل الطبقي في المناطق الحضرية، في صورة تراتب اقتصادي داخل بنية إثنية أو طائفية معترف بها. وكانت هذه التشكيلات البدائية ذات طبيعة محلية، فلم تكن تربطها بباقي المناطق أي روابط طبقية، باستثناء فئات

المقرضين والتجار، وبخاصة تجار الترانزيت، الذين كانت تربطهم بها صلات محلية وجهوية وإقليمية أو حتى صلات طبقية عالمية[١٢]. لكن إلى جانب التراتب الهرمي للثروة، يرصد بطاطو عدداً من صور أخرى للتراتب في العراق، ذاهباً إلى أن مدينة بغداد تشهد خمسة أنواع من التراتب: (١) **الديني**، قمته المسلمون ويليهم المسيحيون ثم اليهود ثم الصابئة؛ (٢) **الطائفي**، السنة والشيعة؛ (٣) **الإثني**: الكرج (قوات المماليك وأغلبيتهم من منطقة جورجيا)، ثم الترك ويليهم العرب ثم الأكراد ثم الفرس؛ (٤) تراتب **القوة السياسية**، الكرج الأحرار (سادة المماليك)؛ (٥) تراتب **الوجاهة**، يجلس على قمته الباشوات الكرج وكبار ضباطهم وكبار موظفيهم، ثم السادة، ثم رؤساء الطرق الصوفية، ثم كبار علماء السنة، ثم التجار (الجلبية).

كما يرصد بطاطو صورة التمايز الريفي الثنائي الموروث، المبني في جوهره على القوة العسكرية، وفيه يكون للعشائر المعروفة بـ «**أهل الإبل**» ـ المحاربين، المترحلين، والمنتزعين للإتاوات ـ السيطرة على عشائر «**الشاوية**» ـ مربو الأغنام، والفلاليح ـ، وبناء على ذلك فإن شيخ القبيلة لا بد من أن يكون زعيماً لعشيرة محاربة. هذا التراتب الريفي الثنائي له وظيفة أخرى، فمن خلاله تظهر الاتحادات القبلية الكبرى، ويخرج منها مرتبة «شيخ المشايخ»، وهم رئيس اتحاد قبائل، وبطبيعة الحال سيكون من بين شيوخ أهل الإبل المحاربين. الأمر يختلف شكلاً لا مضموناً في كردستان العراق، فالبكوات والأغوات القبليون المنحدرون من فرسان البدو هم النظير الكردي لشيوخ المشايخ، وبالمثل يفرضون سيطرتهم على الفلاحين الكرد اللاقبليين.

وفي خلال العهد الملكي، تطورت البنية الطبقية العراقية بصورة كبيرة، من جراء التحول التدريجي للاندماج في النظام الرأسمالي الصناعي، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات السلعية الزراعية، ومن ثم إلى تحول العراقيين تجاه الزراعة المستقرة، وتزايد دور النقود في المبادلات التجارية. بمعنى أن الصراع أصبح على الملكية، وليس المكانة الاثنية أو الطائفية، غير أن أصحاب المكانات الموروثة (الشيوخ والآغوات) استغلوا هذه التحولات، لبسط هيمنتهم على أراضي المشاع الخاصة بقبائلهم «أرض الديرة»، والاستحواذ على الأراضي الأميرية. ومع صدور قوانين الملكية، تحوّلت هذه الاستحواذات إلى ملكية خاصة مقننة. وغدت العلاقات بين العراقيين، بحكم الضرورة،

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

أقل فأقل خضوعاً لصلات القرابة أو المكانة الدينية أو اعتبارات النسب، وأكثر فأكثر خضوعاً لثنائية «المالك/ غير المالك»، وبطبيعة الحال، صارت الجماعة الواحدة تجمع في تكوينها الاجتماعي ـ الاقتصادي، عناصر تقليدية موروثة وأخرى جديدة مكتسبة.

يرصد بطاطو، تحول طبقة الملاك الجديدة، من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها، الذي تم على مرحلتين: الأولى في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، حيث ظهرت بوادر تشكل طبقة جنينية تضم في عضويتها كل من الملاك القبليين والحضريين، والشيوخ والآغوات، وكبار الموظفين، وكبار الضباط الشريفيين؛ وكانت العلاقة التي تضم هذه العناصر تنافسية لا صراعية، تستهدف حيازة السلطة والنفوذ والأملاك. وفي المرحلة الثانية ـ خلال العقد الرابع وحتى ثورة عام ١٩٥٨ ـ استطاعت هذه الطبقة توحيد صفوفها، بعدما أدركت مصالحها المشتركة، ونجحت في السيطرة على المناصب الوزارية، والبرلمان، من خلال «حزب الاتحاد الدستوري» الذي كان المعبّر التنظيمي الأوضح عن مصالحهم المشتركة وقتذاك[١٣].

ويرى بطاطو أن تحول طبقة كبار الملاك إلى طبقة لذاتها، جاء نتيجة ظهور قوة اجتماعية عراقية متناقضة معها، تتكون من الفئات الوسطى والفقراء الذين ساءت أحوالهم بعد اندماج العراق في النظام الرأسمالي، وانهيار نظم الزراعة القبلية والحرف والصناعات التقليدية. ومن أبناء هذه الفئات خرجت الكوادر الشيوعية، وكوادر حزب البعث، وصغار الضباط، مشكلين معاً طليعة تقود الحزب الوطني في ذلك الوقت، ونجحت «طبقة المتمردين» في قيادة وثبة كانون ١٩٤٨، ثم ثورة تموز ١٩٥٨.

تمتعت الفئات الوسطى والفقيرة بعد الثورة بسلطات واسعة من قمة الهرم إلى قاعدته، ساعدها على ذلك، سياسات تقويض الملكية الخاصة التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٨، وسيطرة الدولة على عوائد النفط. ويلفت بطاطو الانتباه إلى أن الملكية في هذه اللحظة التاريخية لم تعد أساس التراتب الطبقي، بل أصبحت السيطرة البيروقراطية هي المحدد الأكثر حسماً في هذا التراتب، وبدأ علاقات تحالف جديدة بين أفراد الطبقة الوسطى، تضم التجار والمالكين والبيروقراطيين والعسكر، منصهرين جميعاً في بوتقة تنظيم سياسي واحد. غير أن هذا الانصهار،

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

لا يعني أن العلاقات التقليدية، وبخاصة ثنائية السنة ـ الشيعة، قد اختفت تماماً، وأن المجتمع العراقي تحول إلى مجتمع طبقي، إنما بقيت هذه العلاقات نشطة ـ كالجمر تحت الرماد ـ وقد عزز من استمرارها التحاربُ المستمر على السلطة، الذي خلق حاجة جديدة إلى الولاء العشائري والمحلي (الجهوي) وهو ما يستدعي بصورة غير مباشرة الولاء الطائفي.

ينتهي بطاطو، إلى وصف المشهد الطبقي (١٩٧٧) بأن حراكاً اجتماعياً شمل جميع طبقات المجتمع، بلا ريب، وبخاصة حراك الطبقة الوسطى، الذي بدأ بمقاومة الملكية والاحتلال وطبقة كبار الملاك، إلى أن نجح في الاستحواذ على السلطة منذ عام ١٩٥٨، وهو ما أدى إلى زيادة في حجم هذه الطبقة، وإلى احتلال جماعات منها قمة المواقع الاقتصادية والاجتماعية، مكوِّنين الطبقة العليا الجديدة، ومن بينهم ظهرت للوجود شرائح الرأسمالية الطفيلية، أو ما يسميهم بطاطو «وكلاء القطاع التجاري الاشتراكي». ولا تزال الروابط العشائرية والعائلية شديدة الفاعلية وسط الشرائح العليا للنظام الحاكم[١٤].

إن التحليل الطبقي الذي يقدمه بطاطو، في هذا البحث، وفي عدد من بحوثه الوثيقة الصلة، يكتسب أهمية علمية كبيرة، بسبب استمرارية فرضياته الأساسية، وبخاصة في ما يتعلق بأثر العوامل السياسية لدولة ما بعد الاستقلال، حيث التنظيم السياسي الأوحد، المصحوب بالفساد والتحارب على السلطة والثروة، والمستعر بالنزعة الجهوية والعشائرية، مع بقاء الثنائية السنية ـ الشيعية حية تحت الرماد، يمثل في الحقيقة، أهم المتغيرات الفاعلة التي توجه المشهد العراقي بعد رحيل هذا المؤرخ الاجتماعي عام ١٩٩٩ وحتى اللحظة الراهنة. تلك المتغيرات التي تشابكت مع الوقائع ـ الفاعلة والمنفعلة ـ الداخلية والخارجية التي ورطت المجتمع العراقي في جملة من التغيرات المأساوية منذ ذلك التاريخ. من الناحية المنهجية والنظرية، تبدو أهمية المشروع ، كما يذهب فالح عبد الجبار، في أن بطاطو «قد امتلك عقلاً منهجياً مبدعاً، مكنه من فرز وتصنيف وتحليل مادة علمية بالغة الثراء والضخامة، إضافة إلى أنه يمتلك أساساً نظرياً عميقاً، رغم تمنّعه عن الكتابة النظرية التي يسرف غيره فيها كثيراً[١٥].

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

٢ ـ الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج

في الفصل الثامن من الكتاب المذكور، يقدم حنا بطاطو دراسة عن الدور السياسي للشيعة في العراق الحديث، محدداً ثلاث محطات تاريخية تغيرت خلالها أدوار الشيعة السياسية. ينطلق بطاطو من إبراز الحقيقة التي اتفق عليها المؤرخون، وهي أن المجتمع العراقي قبل نشأة الدولة الحديثة عام ١٩٢١، لم يكن يعرف القسمة الطائفية، فقد كان الولاء الأول والأقوى للقبيلة والعشيرة. ولم يضطر شيعة العراق إلى اكساب هويتهم الشيعية الصبغة السياسية، وحتى داخل العتبات المقدسة، كانت فكرة الدولة الإسلامية التي يشرف عليها المراجع نيابة عن الإمام الغائب، مجرد تصور مثالي، غير محدد، لدى علماء الشيعة[١٦].

ويذهب بطاطو إلى أن الانتفاضة المسلحة ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠، كانت المنعطف الأول لإبراز التكامل الاجتماعي السياسي، للسنة والشيعة، فقد تنادى كل منهما للعمل والتنسيق والتوحد، وشهدت بغداد صوراً من الاندماج والمشاركة بين السنة والشيعة لم تخبرها من قبل. ويرجع الفضل في نمو هذا الشعور الواعي إلى شخصية متجاوزة للطائفية، مؤمنة بوحدة المصير، وهي شخصية التاجر الشيعي البغدادي، جعفر أبو الثمن، الذي كافح من خلال «الحزب الوطني» من أجل تحويل لحظة التوحد ضد الاحتلال إلى فاعلية سياسية دائمة. تمثل انتفاضة ١٩٢٠ وميلاد الحزب الوطني، من وجهة نظر بطاطو، صيرورة جديدة، تعبر عن النمو العسير، الواهن حيناً، والمتقطع حيناً، للوحدة الوطنية العراقية[١٧].

وفي مستهل العهد الملكي، وبخاصة في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٤١، وعلى الرغم من أن هذا النظام كان صنيعة الإنكليز، فإنه عمل، باختياره أو بحكم الضرورة السياسية، على الربط بين الشيعة والسنة، بالتوسع في إنشاء المدارس في المناطق الشيعية والسنية على السواء، وإذكاء المشاعر الوطنية العروبية عبر المناهج الدراسية، وتسهيل التحاق الكوادر الشيعية المتعلمة بالوظائف الحكومية، وتعميم مبدأ الخدمة العسكرية على النطاق الوطني كله، وتبني مشروع لتطوير الزراعة في الجنوب، من خلال شق الطرق وإقامة السدود والخزانات.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٦.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

وفي عام ١٩٤١، خلال الحرب الأنكلو ـ عراقية، انحازت الملكية للجانب الإنكليزي، وربطت مصيرها ببقائه، فقوضت بذلك وضعها كرمز للأمة في نظر العراقيين. وعبثاً حاولت الملكية استعادة الثقة والولاء، فكان أن تبنت سياسات وقرارات خاطئة في توزيع أراضي الديرة القبلية، والأراضي الأميرية، على المشايخ الموالين. وفي هذه اللحظة التاريخية، تتكرس اللامساواة الاقتصادية، بين الفلاحين وطبقة الملاك من ناحية، وبين القبائل العراقية المتراتبة في الأساس ـ أهل الإبل مقابل الشاوية ـ من ناحية أخرى.

وبصفة عامة، ساهم العهد الملكي، بلا ريب، في الصعود الاقتصادي للتجار الشيعة، وهو ما أدى إلى نزوح للعوائل التجارية والعمالية تجاه مدينة بغداد لتصبح أغلبية سكانها من الشيعة. وبحلول عام ١٩٤٩ احتل الشيعة المرتبة الأولى في النشاط التجاري بعد هجرة التجار اليهود. أما على المستوى السياسي، فقد احتل الشيعة معظم المواقع الحاسمة في جهاز الحزب الشيوعي، كذلك لم يقل ثقلهم داخل حزب البعث عند تأسيس فرع العراق عام ١٩٥٢، وبطبيعة الحال كانت الكوادر الشيعية تعمل على نشر الأفكار والقيم المدنية ـ ضد الطائفية ـ التي نادى بها الحزبان الشيوعي والبعثي، وهو ما أضعف من سطوة المعتقدات الشيعية التقليدية لدى شيعة المدن بوجه خاص.

تمثل الثورة المنعطف الثاني؛ فقد عملت على تعزيز التلاحم السني الشيعي، بقرارات تملك الفلاحين للأراضي، وتقديم العون إليهم في ممارسة الزراعة وتأمين الخدمات التعليمية والصحية، وتقويض سلطة كبار المشايخ. ساعد على هذا التعزيز، تحدر عبد الكريم قاسم أول رئيس للجمهورية، من أب سني عربي وأم كردية شيعية (فيلية). غير أن الصراع داخل الجيش كان محتدماً على أشده بين الضباط القوميين (البعثيين)، وبين الضباط الشيوعيين، ولم يفلح قاسم في المحافظة على التوازن بين هاتين القوتين.

أما المنعطف الثالث والأهم في المسألة السنية ـ الشيعية، فقد ظهر إلى الوجود مع إطاحة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣، ثم تصفية كوادر الحزب الشيوعي ـ أغلبيتهم من الشيعة ـ وبتفريغ حزب البعث من القيادات الشيعية، فهبطت نسبة القياديين الشيعة في الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥ إلى ٦ في المئة تقريباً، بعدما كانت تمثل ٥٤ في المئة قبل الانقلاب. ويفسر بطاطو سر تحامل النظام السياسي على الكوادر الشيعية، بسلوك

أجهزة الأمن التي تنتمي تاريخياً إلى المثلث السني، فكانت ملاحقة الكوادر الشيوعية الشيعية أشد وأقسى في طبيعتها من ملاحقة الكوادر من السنة.

يذهب بطاطو إلى أن تفكيك الحزب الشيوعي، والتمييز الذي اتبعه النظام السياسي ضد الشيعة، مثل مناخاً مناسباً لنمو الأفكار الأصولية الشيعية، التي وجدت طريقها إلى الوجود من خلال حزب الدعوة الإسلامي. وجاء اندلاع الثورة الإيرانية (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) ليعطي حزب الدعوة محفزاً إضافياً يدفعه باتجاه التجذّر الراديكالي في أساليب الصراع. وقد تحركت الحكومات البعثية لمواجهة حزب الدعوة بشراسة، عبر التصفية الجسدية واعتقال كوادر الحزب، في مقابل الإغداق في الصرف على العتبات الدينية وعلماء الشيعة. والعمل على توسيع مشاركة الشيعة في المراتب الدنيا والوسطى من تنظيمات حزب البعث، مع الاحتفاظ باحتكار السنة للمناصب القيادية، بحيث لم يضم مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٩ سوى ثلاثة من الشيعة من أصل ٢٢ عضواً يمثلون كامل هيئة هذا المجلس.

ينهي بطاطو دراسته القصيرة بخلاصة هي أن غياب المشاركة الفعلية للشيعة في العملية السياسية هو عاقبة من عواقب السلطة المطلقة للحاكم الفرد، التي شهدت ذروتها خلال حكم صدام حسين. ويحذر الباحث في النهاية من بوادر التشيع السياسي الذي يعتمل الجسد العراقي من الداخل، والذي يوشك أن ينفجر في لحظات الضعف أو الهزيمة. والحقيقة أن البحث لا يقدم تفسيرات كافية حول طبيعة العلاقات الطائفية في العراق، كما أنه لم يوضح كيف تم إقصاء الشيعة ـ بكتلتهم الكبيرة ـ من صناعة القرار، مكتفياً بوصف المنعطفات التاريخية، من دون أن يتطرق إلى أسبابها الاجتماعية والثقافية. وربما نتمكن بعد عرض البحث التالي من فهم جدلية العلاقة بين الطائفية والقبلية على نحو أفضل.

٣ ـ المجتمع (القبلي) والسلطة في العراق المعاصر

يقدم الباحث الأنثروبولوجي هشام داود، في هذا البحث دراسة مهمة في تشكل السلطة السياسية في دولة حزب البعث منذ عام ١٩٦٨، وكيف تناقض حزب البعث مع مبادئه الداعية إلى نبذ الفوارق الإثنية والطائفية، بالاتجاه المتطرف نحو ما يسميه الباحث **«إعادة قبلنة المجتمع»**. وقد أثبتت الدراسة إلى أي مدى تغوّلت العصبية العشائرية على التنظيم السياسي العراقي، وبخاصة في عصر صدام حسين.

يستهل الباحث دراسته بالإشارة إلى أن الدراسة لا تستهدف تقييم المراحل، وإنما التركيز تحديداً على العلاقات القرابية في الدولة البعثية. يذهب داود إلى أن تتبع أثر العصبية العشائرية في التنظيم السياسي يبدأ من عام ١٩٢١، الذي خلقت فيه دولة العراق الحديثة تحت الوصاية البريطانية، واستقدم لها الأمير فيصل بن الشريف حسين من الحجاز لكي ينصب ملكاً على الدولة الجديدة. وبعد هذا التنصيب القسري، أشرفت بريطانيا على إنشاء إدارة عراقية، وعلى وضع دستور وإقامة جهاز تشريعي؛ وتولى العرب السنة أهم المناصب في هذا النظام الجديد، واستمرت سيطرة العرب السنة من دون تغيير يذكر حتى الاستقلال النهائي عام ١٩٥٨[١٨].

مع الأخذ في الحسبان أن العراق الملكي شهد نشأة البرجوازية العراقية بسبب اندماج العراق في السوق العالمية، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية خلال الحرب العالمية الثانية، والتطور الذي لحق بوسائل الإنتاج الزراعي، واكتشاف النفط في شمال العراق، فقد بدا أن المجتمع العراقي في لحظة الاستقلال أخذ يتخلص من ظاهرة البداوة، حيث هبطت التجمعات البدوية من ٣٥ في المئة من جملة السكان في القرن التاسع عشر، إلى ٤ في المئة عام ١٩٥٧.

غير أن الاختفاء المورفولوجي للمجتمع البدوي، لم يمنع من استمرار وسائل التنظيم الاجتماعي التقليدية، وطرائق التفكير الموروثة من الحياة القبلية. فقد ضعفت **أواصر التكافل** بين أفراد القبيلة مع اندثار البداوة، ولكنها استمرت قوية وفاعلة على مستوى الحمولات والبيوتات. ويذهب الباحث إلى أن الدولة والمشايخ والأفراد ظلوا مرهونون جميعاً بثنائية «**الهبة مقابل الولاء**»، فولاء أفراد العشائر يترتب عليه هبات لا بد من أن توزع عليهم بوصفها دَيناً على المشايخ، وكذلك الأمر في ولاء المشايخ للدولة. ويكفي استرجاع تاريخ الشيوخ والبيوتات في العراق، لفهم دور علاقات القرابة والانتساب والنسب والمصاهرة في توزيع المنافع والمكاسب، وفي سهولة الوصول إلى بعض المواقع السياسية الرمزية.

يرصد الباحث نمو الروح العصبية أو الولاء العصبوي داخل نظام الحكم في الدولة البعثية في أوج قوتها (١٩٦٨ ـ ١٩٩٠)، وفي أوج ضعفها (١٩٩١ ـ ٢٠٠٣)، حيث تشهد المرحلة الأولى استمرار التفوق التقليدي لقبائل المثلث السني في شمال

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦١.

غرب العراق، لتبلغ ذروتها الاحتكارية في ميلاد ظاهرة قبيلة «البوناصر» في منطقة تكريت، فهي القبيلة التي انتمى إليها أول رئيس لجمهورية البعث، أحمد حسن البكر، الذي قرب أبناء عمومته القبليين، ومنهم خير الله طلفاح «صهر وخال الرئيس السابق صدام حسين». ويذهب الباحث إلى أن علاقات القرابة التي ربطت صدام حسين بالبكر وخاله، مكّنت صدام من الارتقاء السياسي إلى أن أصبح الرجل الثاني في عهد البكر، وخليفته عام ١٩٧٩.

يقدم الباحث تفاصيل دقيقة حول بناء هيكل السلطة المعقد الذي اتبعه صدام خلال فترة حكمه، حيث الدائرة الأوسع تضم التكارتة ـ نسبة إلى تكريت مسقط رأس صدام ـ وفي الدائرة التي تدنوها توجد عناصر القبيلة الأم «البو ناصر» ثم في الدوائر الأضيق توجد البيوتات الأقرب لصدام «أبناء العمومة والخؤولة». وقد احتلت هذه الدوائر المراكز الحساسة والمفصلية في الدولة البعثية القوية، بعد تصفية بيت «البو بكر» عقب إطاحة أحمد حسن البكر؛ وتشهد هذه المرحلة سيطرة أربع بيوتات من قبيلة البو ناصر: (١) بيت «البوغفور»، البيت الذي ينحدر منه صدام؛ (٢) بيت «المجيد»، أبناء عمومته غير المباشرين؛ (٣) وبيت «البو خطاب» وينحدر منه أخوة صدام غير الأشقاء؛ (٤) وبيت «البو مسلط» وينحدر منه والدة صدام وأخواله وزوجته.

وفي عام ١٩٩١، تدخل الدولة البعثية مرحلة الانهيار، حيث تعجز عن ضمان أمن السكان، والوحدة الإقليمية للبلاد. وفي هذا المناخ يبدأ العراق بأكمله في الرجوع إلى شرائح ما دون الدولة، مدعوماً بتوجه متطرف من قيادته للنفخ في كير الصراع العشائري، للسيطرة على الثورات الجنوبية، لتلوح في الأفق الآن (٢٠٠٢) بوادر صراع الكل ضد الكل. وينهي هشام داود دراسته، بخلاصة أن الدولة شوّهت المبادئ البعثية باستدعاء «قبلنة السلطة»، فكرست سلطة الفرد (الزعيم)، ومع انهيار السلطة، وفي محاولة يائسة، يتم استدعاء الصراع العشائري على مستوى المجتمع بأكمله.

الواقع أن هذا البحث، يكشف لنا جوانب مهمة ـ ما كان ممكناً رؤيتها إلا بعين أنثروبولوجية ـ موضحاً أثر العلاقات القبلية والقرابية المتداخلة في بنية دولة. وبطبيعة الحال، لا يمثل متغير القرابة المتغير الحاسم في ما آلت إليه الأمور في العراق، وهذا ما أشار إليه هشام داود في بداية دراسته، إلا أن استغلال العصبوية العشائرية، ساهم مع جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، في تدمير شعب ومجتمع بأكمله. وتبدو

أهمية هذا البحث من الناحية النظرية في أنه يقربنا خطوة نحو فهم تداخل العلاقات القبلية بالعلاقات الطبقية، وبخاصة لو استفدنا بمقارنة حالة المجتمع العراقي مع حالة المجتمع الجزائري الذي تمكن من تفكيك البنية القبلية ولم يبعثها من مرقدها، وإن كان يستدعيها في ترميزاته الثقافية دون السياسية والاقتصادية، أو بمقارنته بالمجتمع اللبناني الذي استطاع مَدْنَنَة القبيلة.

رابعاً: السعودية الدولة والمجتمع ـ محددات تكون الكيان السعودي (٢٠٠٨)

يقدم محمد بن صنيتان في هذا الكتاب تحليلاً لخصائص الكيان السعودي، دولة ومجتمعاً. ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول، يهتم الفصل الأول بالمحددات السياسية والدينية للدولة السعودية، بالتركيز على نشأة الدعوة السلفية الوهابية ومبادئها؛ ويتناول الفصل الثاني خصائص الدولة الريعية في السعودية؛ ويعرض الفصل الثالث التغيرات الثقافية في السعودية بالتركيز على التعليم ودور المرأة في المجتمع؛ ويقدم الفصل الرابع تحليلاً للتحولات الاقتصادية الاجتماعية، والتقسيم الطبقي للمجتمع السعودي.

يلفت صنيتان في مقدمة الكتاب النظر إلى أن مشكلات جمة تواجه الباحث السوسيولوجي في المجتمع السعودي، فهو مجتمع يحاصره التوجس والحيطة، ويرفض المكاشفة ويخفي علاقاته، ويميل إلى التكتم. وتصبح مهمة الحصول على بيانات ميدانية من هذا المجتمع دائماً عملية محفوفة بحساسية مفرطة من جانب المبحوثين، وهو ما يؤدي إلى ضعف المردود من هذه العملية. وللتغلب على هذه المشكلات، استخدم المؤلف، تقنية الملاحظة بالمشاركة، كأداة أساسية لجمع البيانات، مدعومة بالوثائق الإحصائية الرسمية، إلى جانب استبيان طبّق على عينة من السعوديين.

يقدم صنيتان في الفصل الأول تمهيداً تاريخياً، يعرض فيه نشأة الدولة السعودية بمراحلها الثلاث، منذ تحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود عام ١٧٤٥، وحتى تأسيس الدولة السعودية بكيانها الحالي على يد الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٠٢، الذي تمكن من انتزاع الاعتراف به وباستقلال دولته، واستطاع أن يوحد القبائل في الجزيرة العربية تحت لوائه. ويعرض الباحث الأساس العقائدي الذي بنيت عليه الدولة السعودية، محدداً وشارحاً المبادئ الأربعة التي قامت عليها

الدعوة الوهابية: التوحيد، وفتح باب الاجتهاد، ومحاربة البدع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وكيف نمت هذه الدعوة في بيئة صحراوية منغلقة، من دون أن يكون ظهورها مرتبطاً ـ كباقي الحركات الدينية الإصلاحية في المشرق والمغرب العربي ـ بالشعور بحالة التخلف في العالم الإسلامي، مقابل التقدم في العالم الغربي(١٩).

وينتقل صنيتان في الفصل الثاني إلى تأثير اكتشاف النفط عام ١٩٣٨ في الدولة والبداوة والبيروقراطية، ومنها يمكن فهم المتغيرات السياسية والاجتماعية والإدارية التي ألمت بالمجتمع السعودي منذ تأسيس الدولة السعودية الثالثة. ويذهب الباحث إلى أن الدولة السعودية استطاعت مع الوقت احتكار الريع النفطي، وزيادة حصة الدولة في الإنتاج الاستخراجي، وقد مرت هذه العملية بمرحلة طويلة من الشد والجذب مع الشركات الأجنبية العاملة في السعودية، إلى أن نجحت الدولة عام ١٩٧٦ في تملك شركة آرامكو، ومنذ ذلك الحين، بدأت الدولة في تبني بعض مشاريع الصناعات البترولية، تحت شعار «من البئر إلى السيارة»(٢٠).

ويذهب صنيتان إلى أن السعودية كانت تعد حتى ثمانينيات القرن العشرين نموذجاً للدولة الريعية، فقد اعتمد إنفاقها العام على ريع النفط بصورة شبه مطلقة، مع وجود قطاع صناعي وقطاع زراعي وقطاع رعوي هامشية. ويرى أن هذا الوضع الاقتصادي يكرس مركزية الدولة، ويؤدي إلى خلق نخب أسرية أو بيروقراطية متحكمة في إدارة هذا الريع، ويفتح الباب على مصراعيه لاستشراء الفساد بين هذه النخب. من جهة أخرى، ساهم الريع النفطي في إيجاد سيولة ضخمة، لم يتم استخدامها في خلق بيئة صناعية غير نفطية، وإنما استخدمت في الاستهلاك بشراهة، وتورم الجهاز الحكومي. وتدهور قيمة العمل وانتشار الاتكالية، وانتشار الأمراض الاجتماعية والسياسية، كالتطرف والرشوة وتعاطي المخدرات... إلخ. ويرى الباحث أن هذه الظواهر تتحول إلى أزمات طاحنة حين تقل الموارد المالية، وتضطر الدولة إلى خفض انفاقها العام. كما حدث في بداية التسعينيات(٢١).

---

(١٩) محمد بن صنيتان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكون الكيان السعودي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٣٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

يتناول الباحث في الفصل الثالث أثر التعليم في تكوين الدولة والمجتمع السعودي، منطلقاً من نبذة تاريخية عن دور الحرمين في نشر التعليم الديني، وتأسيس بعض المدارس في عهد الأشراف، ثم يعرض لتأسيس التعليم النظامي الحديث بدءاً من عام ١٩٢٤، وما تلاه من تأسيس لبعض الكليات، ثم الجامعات السعودية التي وصلت إلى ثماني جامعات تغطي أرجاء الدولة السعودية. والملاحظة الأساسية في هذا السياق هي أن نظام التعليم السعودي امتلك بنية أساسية قوية، نجحت في استيعاب الذكور والإناث في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، وفي التعليم الجامعي.

ويذهب الباحث إلى أن السياسات التعليمية، التي تركز جل اهتمامها على التربية والتوجيه الديني، أدت إلى ارتفاع متزايد في عدد المختصين في الإنسانيات والعلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية، مقابل انخفاض نسبة المختصين في التخصصات العلمية الأخرى، كما أن هذه السياسات أسقطت من حساباتها كل ما يتعلق بالفنون، فلا توجد آلية محددة لاستيعاب المواهب الفنية المختلفة. ومع ذلك يرى الباحث أن التعليم السعودي مثّل فرصة أكيدة في الحراك الاجتماعي، وفي تأسيس شريحة اجتماعية كبيرة من التكنوقراط، إذ تكفلت الدولة بمجانية التعليم ومسؤولية نشره رأسياً وأفقياً، من دون تمييز بين فئة أو جهة، وهذا ما يعده الباحث أكثر المجالات التي تجسدت فيها العدالة الاجتماعية حتى نهاية السبعينيات. ثم تدخلت بعد ذلك عوامل الوساطة والمحسوبية، في الابتعاث للخارج، أو في الالتحاق بالكليات المتميزة، وبخاصة العسكرية منها. ومع ذلك فإن المشروع التنموي السعودي لا يستطيع استيعاب أعداد الخريجين في الوقت الراهن، وبخاصة الإناث، فالوظائف المتاحة للمرأة السعودية، لا تزال محدودة، ومرتبطة بالمناخ الثقافي والديني، ولا ترتبط كثيراً بالكفاءة والخبرة(٢٢).

ثم يرصد الباحث ظاهرة جديرة بالاهتمام في البيروقراطية السعودية، ترتبط بالتعليم، وتتمثل بأن الكوادر البيروقراطية العليا التحقت بالعمل بعد فترة تأهيل قصيرة، لسد العجز في الوظائف داخل الجهاز الحكومي، وبخاصة التي تحتاج إلى العناصر الوطنية فقط، بينما الجيل الجديد يحمل معرفة ومهارات حديثة، وهذا تناقض ينعكس سلباً على المردود النهائي للعمل، فالسلطة والنفوذ في يد شريحة البيروقراطيين القدامى. تؤدي هذه الظاهرة إلى انصراف الكوادر الجديدة العالية التدريب عن العمل

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٨.

الحكومي وتفضيل العمل الخاص، الذي لا يخلو هو الآخر من تناقض بين الكوادر الوطنية الجديدة والموظف الأجنبي الذي يسعى للحفاظ على مكانته داخل دولاب العمل، ويحترف إبعاد هذه الكوادر، برغبتها، من الأعمال المهمة.

ينتقل الباحث في الفصل الرابع إلى موضوع طبقات المجتمع السعودي، ليقرر في البداية أن الحدود الطبقية في السعودية تظل هلامية غير واضحة، وبخاصة في ظل وجود عمالة خارجية تناهز العمالة السعودية، فضلاً عن أن الاعتماد على المدخل الاقتصادي، في حالة المجتمع السعودي، لا يمكن أن يترتب عليه تصنيف طبقي منضبط، حيث يذهب الباحث، إلى أن البعدين السياسي والأيديولوجي، حاضران بقوة في التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي السعودي، فالنخبة الحاكمة هي المتحكمة في الريع النفطي، وشيوخ الحركة السلفية الوهابية، هم المسؤولون عن تحديد شرعية أو عدم شرعية الأفعال الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، إلى جانب توافقهم التاريخي مع النخبة الحاكمة.

ويذهب الباحث في نهاية هذه المناقشة إلى أن المجتمع السعودي يمكن أن ينتظم ـ مجازاً ـ في ثلاث طبقات أساسية: الطبقة العليا، الطبقة الوسطى، والطبقة الدنيا، حيث يمكن رصد تماثل بين كل طبقة من هذه الطبقات في مصادر الدخل، وأسلوب الحياة، والولاء السياسي. ويقسم صنيتان الطبقة العليا إلى ثلاث شرائح أساسية: (١) النخبة الحاكمة: وتضم الأسرة المالكة، والوزراء، والقادة العسكريين، وكبار موظفي الدولة؛ (٢) النخبة الرأسمالية: أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، المستثمرة في البنوك والأسهم، والسندات؛ (٣) النخبة المشاريعية: العاملون في القطاع التجاري والعقاري، والسماسرة ووكلاء الشركات العالمية. وهو يلفت الانتباه إلى أن الاقتصاد السعودي يقوم على الفرص التي تمنحها الدولة للنخبة الرأسمالية والمشاريعية، وبالتالي فإن البيروقراطية السعودية متدخلة في توزيع هذه المشاريع، وهو الأمر الذي يتم من خلال استغلال النفوذ السياسي، وإبداء الولاء، والتماهي الأيديولوجي، كشروط مبدئية للإفادة من المناقصات والعقود التي تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص.

أما الطبقة الوسطى، فيعدّها صنيتان، من أهم طبقات المجتمع السعودي، نظراً إلى دينامية حراكها الاجتماعية صعوداً ونزولاً، وكثرة فئاتها، والرهانات السياسية والاجتماعية التي تحيط بها. ويقسمها الباحث إلى ثلاث شرائح أيضاً: (١) شريحة

المنظمين: وهم العاملون في مجال النفط، والمضاربات المالية والعقارية، والاستيراد والتصدير، والاستشارات، ونظم المعلومات، والمستفيدون من نظام الكفيل؛ (٢) شرائح المهن الحرة، وأصحاب المشاريع الخدمية الوسطى؛ (٣) شريحة البيروقراطيين: وهي تحظى كما يذهب الباحث، بسمعة سيئة لدى العامة والخاصة، وتضم الموظفين في الجهاز الحكومي التنفيذي والرقابية، وفي أغلبيتهم لا يعتمدون على رواتبهم الحكومية، ولكنهم يعملون كمنظمين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويذهب صنيتان إلى أن الطبقة الوسطى السعودية لا تتكئ على مؤسسات مجتمع مدني، تنضوي تحتها، وتكون وسيلة لتحقيق مصالحها، والتصدي لصور الفساد والاستغلال الذي تتعرض له، على الرغم من أنها تمتلك راهناً طموحات سياسية وثقافية مشروعة، إلا أن غياب الديمقراطية، الحقيقية أو حتى «الميكياجية» منها، يحول دون تحقيق هذه الطموحات[٢٣].

ويذهب صنيتان إلى أن السعودية شهدت خلال السبعينيات والثمانينيات انحساراً في حجم الطبقة الدنيا بفعل الطفرة النفطية، وتوافر السيولة النقدية لتمويل الخطط الإنمائية الأولى، غير أن هذه الطبقة بدأت في الظهور مرة أخرى، عقب أزمة الخليج، وتداعياتها الاقتصادية على السعودية. وتضم هذه الطبقة: (١) البدو الرحل، والمشتغلين بالزراعة البدائية، ويدخل في هذه الشريحة صغار الموظفين والجنود الذين تراكمت عليهم الديون والأقساط الشهرية؛ (٢) قطاع من العمالة الأجنبية المنتظمة، الذين يشتغلون في الأعمال الخدمية، ذات الدخل المحدود؛ (٣) العمالة الأجنبية غير الشرعية. وهو يُلفت الانتباه إلى أن آفة كل الطبقات هي الاستهلاك البزخي الشديد.

تبدو أهمية هذا البحث، في أنه يقدم تحليلاً من الداخل السعودي، مع أن لغة البحث تتسم بالمواربة، والتورية، وعدم التصريح في أجزاء متعددة منه، حيث عمد الباحث إلى دمج وخلط المقولات النظرية، بالمعطيات الواقعية، وركز على شواهد من خارج المجتمع، ليسقطها على الداخل. ويمكن التماس العذر، فالباحث الجيد، في عدد من المجتمعات العربية، التي تفتقر إلى حرية التعبير، يريد أن يصف ويحلل ويقترح الحلول، ولكنه محكوم في النهاية بهامش الحرية المتاح في هذا المجتمع.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢١.

خامساً: القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن (٢٠٠٩)

يقدم عادل مجاهد الشرجبي، بمعاونة فريق من الباحثين، دراسة مهمة عن العلاقة بين الدولة (القصر) والقبيلة (الديوان) في المجتمع اليمني، اعتمدت على مسح اجتماعي بالعينة (٤٨٣ مفردة) طبّق في ست محافظات يمنية، إضافة إلى مقابلات بؤرية وفردية معمقة. الدراسة بصفة عامة تزيل الكثير من اللبس والغموض الذي يكتنف هذه العلاقة، كما أنها تصحح أفكاراً كثيرة موروثة من الكتابات الغربية حول اليمن.

ينتظم البحث في مقدمة وستة فصول وخاتمة. يتناول الفصل الأول بالتحليل التاريخي البنية القبلية التقليدية من ظهور الإسلام وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، ويجيب الفصل الثاني عن السؤال: كيف تحولت العلاقة بين الدولة والقبيلة من التعايش إلى التمفصل. وفي الفصل الثالث يقدم البحث تحليلاً للدور السياسي للقبيلة تحت عنوان: الفوضى المنظمة: الدور السياسي للقبيلة. وينتقل في الفصل الرابع إلى دراسة حالة المجتمع المدني في ظل علاقة الدولة بالقبيلة. ويعالج في الفصل الخامس، الذي جاء بعنوان «الديمقراطية العصبوية» التناقض الناشئ بين الأدوار التقليدية للقبيلة والأدوار الحديثة للدولة والمجتمع المدني، ويتناول الفصل الأخير وعنوانه: «حرية المرأة في مجتمع القهر» تحليلاً لآثار الدور السياسي للقبيلة على أوضاع وحقوق النساء في المجتمع اليمني. وفي ما يلي قراءة للفصلين الأول والثاني.

يتناول الفصل الأول بالتحليل البنية القبلية وتحولاتها التاريخية، مقدماً دحضاً للأفكار المتداولة في التراث الغربي، التي تزعم أن القبيلة اليمنية بناء مستقل عن الدولة، وأنها تمثل تنظيمات مساواتية، وتنظيمات من دون رأس. ويثبت الشرجبي أن القبيلة اليمنية استطاعت أن تتعايش مع نظام الدولة المركزية القوية، ولكن حين يدب الضعف والتحلل، تعود القبيلة اليمنية لممارسة أدوارها في الفضاء السياسي، وتصبح العلاقة بينها وبين الدويلات أو الإمارات صراعية الطابع. يتتبع الباحث التحولات حتى لحظة تاريخية مهمة في تاريخ اليمن الحديث، وهي لحظة التوحد بين الكيانين الجنوبي والشمالي (١٩٩٢)، فالصراع الذي نشأ عقب الوحدة مباشرة، أدى في ما أدى، إلى سيطرة القوى المحافظة على الدولة اليمنية الموحدة، ومنذ ذلك الحين، تحولت العلاقة بين الدولة والقبيلة إلى علاقة تمفصل وتحالف.

لا تختلف البنية القبلية اليمنية عن البنى القبلية في بقية الوطن العربي، فهي بالمثل تنتظم في اتحاد قبلي، وقبيلة، وعشيرة، وبيت. لكل منها أدواره المخصوصة. ولا تعتمد هذه البنية على القرابة كأسس للاتحاد، فقد عرفت اليمن نظام المؤاخاة، حين تنسلخ قبيلة أو أكثر من اتحاد قبلي إلى آخر بازغ. وهذا يعني أن أساس تشكل الاتحاد القبلي هو «المولاة» لا «القرابة». تبدأ المناصب العليا في البناء القبلي من شيخ مشايخ الاتحاد القبلي، ثم مشايخ الضمان، ثم المشايخ، ثم العقال، ثم الأمناء، وتختلف هذه التسميات في المناطق اليمنية، من دون خلل في التراتب. وفي ما مضى كان شيخ المشايخ يتم تنصيبه بناء على اختيار مشايخ الضمان لشخص شيخ المشايخ، وعلى ارتضاء أفراد القبائل لهذا الاختيار، لكن في العصر الحديث، صارت المناصب القبلية كافة حكراً على بيوت محددة، وغالباً ما يرث الابن الأكبر منصب والده بعد وفاته.

عرفت اليمن منذ ظهور الإسلام أربعة اتحادات قبلية، هي: حمير، مذحج، كندة، وهمدان. ينقسم تجمع همدان إلى قبائل حاشد وبكيل، ويقطن المناطق الشمالية؛ وفي الشرق تسكن مذحج وقبائلها عنس ومراد، والحدا؛ أما قبائل حمير فقد سكنت الجنوب والوسط. هذه الاتحادات لا تستقر على حالها الذي كان في العصور الوسطى، فقد شهد العصر الحديث اندماج اتحاد مذحج في اتحاد بكيل، وانضم عدد من قبائل حمير إلى اتحاد حاشد. ترجع هذه الدينامية إلى أن القبيلة اليمنية مع الغياب المستمر للدولة المركزية القوية، كانت تمثل تنظيماً حربياً، يضطلع بالمهمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافة، التي كانت تقوم بها الدولة. وبالتالي فإن انسلاخ وانضمام القبائل من وإلى الاتحادات القبلية، أمر يرتبط بمتغير القوة العسكرية في لحظة تاريخية معينة. وفي هذا السياق يصبح المحارب، هو الأعلى مكانة داخل القبيلة، كما يصبح البيت الذي يقدم بطولات مشهودة في الحروب، هو الأشرف بين بيوتات القبيلة. حتى إن كلمة «قبيلي» تستخدم في الدارجة اليمنية بمعنى الإنسان المقاتل.

يذهب الشرجبي إلى أن البنية القبلية ضمت إليها فئة اجتماعية أخرى، وهي أسرى الحروب الطويلة التي خاضتها القبيلة، ويسمون «أهل الخمس» الذين توكل إليهم أعمال الخدمات، وهم يحتلون مكانة اجتماعية متدنية ومحتقرة. وخارج هذه البنية توجد فئة اجتماعية أخرى من أهل الذمة، الذين لا يمثلون في ذواتهم تنظيماً قبلياً، ولكنهم يطلبون حماية الاتحاد القبلي في المنطقة التي يعيشون فيها، نظير دفع الجزية السنوية، فيلتزم

الاتحاد بتأمينهم. وهذه الفئة تعمل في الحرف: صياغة الذهب والفضة، والحدادة، والنجارة، والبناء... إلخ. ويخلص الباحث إلى أن المجتمع القبلي عرف المساواتية في صلب القبيلة القائم على القرابة، فلا توجد فروق مادية بين السادة والقضاة والقبليين؛ ولكنه في الوقت نفسه نظام لا يمنح كل الحقوق للقبائل الموالية بنظام المؤاخاة، فقبائل المؤاخاة تدفع إتاوات معلومة نظير الحماية وعدم مشاركتها في الحروب، كما أنه نظام تمييزي إقصائي في ما يخص «أهل الخمس» و«أهل الذمة»[٢٤].

ويلفت الشرجبي الانتباه إلى أن تسوية النزاعات لا يتم بين أفراد، ولكنه يتم بين البيوت، تحت إشراف شيخ القبيلة؛ وبالتالي فإن المجتمع القبلي طوّر نظاماً مختلاً لتحقيق العدل، يقوم على التسوية وليس العقاب. وبسبب ذلك تدور رحى المواجهات الثأرية من دون توقف، لأن النظام غير قادر على إنزال العقاب بمرتكبي الجرم. فأهل القتيل لا يرضون في كل الأحوال بالتسوية، ويقتصون لأنفسهم، ولا يتبع القصاص نظاماً معيناً، وإنما يكون القصاص من أي فرد من أفراد عشيرة القاتل؛ وهو ما يؤدي إلى استمرار الظاهرة وتوسيعها[٢٥].

ينتقل الشرجبي في الفصل الثاني إلى تحليل العلاقة بين الدولة والقبيلة، مشيراً إلى أن اليمن لم يعرف الدولة المركزية القوية طوال تاريخه الوسيط والحديث، إلا في فترات محدودة جداً، وأثناء هذه الفترات، كانت السلطة الفعلية في أيدي المشايخ، وعقال القرى والأمناء، واستطاعت القبيلة أن تتعايش مع السلطة المركزية، تعايش الجوار والمؤاخاة، فالمشايخ يقومون بجباية الضرائب وتسليمها إلى الدولة، نيابة عن شعب القبيلة، من دون أن يكونوا ممثلين لهذه الدولة ومن دون تقاضي رواتب منها. وقد شهد التاريخ أن القبائل اليمنية دائماً ما تكون أولى القبائل خروجاً على السلطة المركزية الإقليمية، ففي أوج الخلافة العباسية، كانت الإمارات القبلية في اليمن تزيد على إحدى عشرة إمارة، لكل منها عاصمة. وفي العصر العثماني، لم تفلح السياسة المركزية التركية في بسط هيمنتها على اليمن، واضطرت إلى تغيير سياستها في الجباية وفرض النظام، وذلك بالاستعانة بقوة «الجندرمة» من أبناء القبائل.

---

(٢٤) عادل الشرجبي [وآخرون]، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ص ٢١.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

ومع الوقت، ووفقاً للعلاقة التعايشية، ظهر نظام لاقتسام السلطة في بواكير القرن العشرين، عرف بنظام **الهجرة**، وبموجبه تكون السلطة في البلدات الحضرية للدولة، وفي الريف والبادية للقبيلة، بحيث تكون الهجرة «المدينة» غير خاضعة للأعراف القبلية ومحظوراً أخذ الثأر داخلها. ولكن هذا النظام كان هشاً، لا يطبق غالباً إلا في صنعاء، ولا تلتزم به القبائل كافة. وفي بداية الخمسينيات، وبفعل القوى الاستعمارية، ظهرت مسألة شمال اليمن وجنوبه، ثم تحولت إلى مشروع سياسي ونشأت دولتان: الجنوبية تتلمس تحديث المجتمع من خلال القضاء على النعرات والعصبيات القبلية، في حين تسعى الشمالية إلى التحديث لكن من خلال إعادة تشكيل العلاقة التقليدية بين القبيلة والدولة. وعبر سنوات من التوتر والصراع السياسي، لم تتمكن دولة الشمال من تخفيف الهيمنة القبلية.

وبعد الوحدة بين الشطرين عام ١٩٩٠ لم تتمكن الدولة الجديدة من استدماج الاستراتيجية التنموية الاشتراكية، وتم نقض الاتفاق القاضي بوجود فترة انتقالية للتحول الديمقراطي، الذي لم يحدث، فكان أن تغيرت موازين القوى لمصلحة الكوادر الشمالية، المدعومة صراحة بالقوة القبلية خلال الحرب الدائرة بين الشمال والجنوب، في شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ١٩٩٤، وتحولت الدولة بتعبير الشرجبي «إلى دولة مسخ نصفها دولة ونصفها الآخر قبيلة، يقوم نظامها السياسي على تزاوج بين مؤسسات سياسية حديثة، ومنظومة قبلية تقليدية»[٢٦].

وراهناً، أصبحت العلاقة بين القبيلة وسلطة النظام، علاقة تكاملية، بمقتضاها تتنازل السلطة المركزية عن جزء من اختصاصاتها للقبيلة، ويتحول المشايخ إلى ممثلين للدولة، وتجري عليهم الدولة الرواتب لمساعدتهم على أداء هذه الاختصاصات، وتمكينهم من السيطرة على المجلس التشريعي، وتتحول آلة الدولة الموجودة في كل مكان إلى آلة دون فاعلية، فالقبيلة هي التي تتولى إدارة الأمور في المناطق التابعة لها. لقد حدث تواطؤ بين المشايخ والنخبة الحاكمة، فاستمرار النخبة في السلطة مرهون باستخدام قوة القبائل، واستمرار مشايخ القبائل في السيطرة والحصول على المنافع مرهون بإقرار السلطة المركزية. هذا الأمر أضعف القبيلة والدولة معاً؛ فمن ناحية الدولة أدى إلى فشلها التام في تحصيل إنجاز تنموي، ومن ناحية القبيلة، اختفت العلاقات

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

المساواتية التاريخية لتظهر علاقات تمييزية بين العشائر الموالية للشيخ وتلك المنافسة له. ويرى الشرجبي إلى أن التمفصل بين الشيوخ والنخب، أدى في نهاية الأمر إلى خضوع المواطن اليمني لقمع مركب، قمع اجتماعي تمارسه عليه النخب القبلية، وقمع سياسي يمارسه عليه النظام[٢٧].

يقدم بحث الشرجبي مزيداً من الإضاءة على واقع القبيلة في الوطن العربي، وهو يمكن من خلاله، إضافة إلى البحوث التي راجعناها عن الأوضاع القبلية في العراق والجزيرة العربية وموريتانيا، أن نصل إلى فهم أعمق للعلاقة بين الأوضاع الطبقية والأوضاع القبلية؛ فقد بدأت تظهر من خلال هذه القراءات كيف أن المتغير القبلي أكثر تأثيراً وقوة في السياق العربي من المتغير الطائفي، وكلاهما بطبيعة الحال يؤثران في الأوضاع الطبقية.

خلاصة

١ ـ ظل التراتب الاجتماعي في لبنان (الشام) شبه مستقر خلال المرحلة العثمانية، وحال دون ظهور القاعدة البرجوازية؛ فقد كان تراتباً مبنياً على الولاء في خدمة السلطان العثماني، يجلس على قمته ضباط الجيش (قوات الانكشارية) ومعهم الموظفون البيروقراطيون المحليون والأتراك الذين يمثلون الدولة العثمانية. ويوازيهم في المرتبة، ولو رمزياً، العلماء والقضاة المسلمون، ثم يلي هذه الجماعات الثلاث، الزعامات الطائفية والعرقية. ومع بداية القرن الثامن عشر، تقوم الدولة العثمانية بإصلاحات واسعة، لتخلق تراتباً اجتماعياً ـ اقتصادياً جديداً، بعد زيادة نفوذ الشركات التجارية الأوروبية الحاصلة على الامتياز، الأمر الذي خلق برجوازية مشرقية من السماسرة، والمستخدمين والمترجمين والوسطاء، العاملين في هذه الشركات.

ظهرت المسألة الطائفية ـ الطبقية بعد ترسيم الحدود اللبنانية عام ١٩٢٠، بحيث يسود في لبنان الأوسط (ذي الأغلبية المسيحية) نمط ملكية صغيرة تتفتت باستمرار، وفلاحون فقراء، وأملاك كنسية شاسعة، وهجرة خارجية كبيرة، بينما يشهد لبنان الطرفي وجود ملكيات عائلية كبيرة، وأملاكاً عامة واسعة (موروثة عن الأراضي السلطانية)، وملكية صغيرة هامشية، واستغلالاً شبه إقطاعي لمؤاكرين معدمين. ويندمج لبنان

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الأوسط والطرفي، من خلال بيروت، في السوق العالمية وفي الرأسمال التجاري الفرنسي.

اتسم تطور الاقتصاد اللبناني خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥ بتفوق متزايد لقطاع الخدمات (الأنشطة المالية والمصرفية، التجارة، والنقل الجوي والبري، والسياحة، والخدمات التربوية والصحية)، ويمكن تقسيم الطبقات في لبنان بناء على معايير الملكية، الاستقرار المهني، طبيعة النشاط المهني، ومستوى التعليم، إلى خمس طبقات: (١) البرجوازية الصناعية والتجارية؛ (٢) البرجوازية الصغيرة المستقلة؛ (٣) الفئات المتوسطة الأجيرة وغير الأجيرة؛ (٤) البروليتاريا؛ (٥) البروليتاريا الرثة.

٢ ـ يعدّ المجتمع الفلسطيني تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية رأسمالية هامشية طرفية، ترزح تحت غزو عنصري اقتلاعي إقصائي، ويحيا الفلسطينيون حياة اجتماعية تقليدية، حيث تسير العلاقات الاجتماعية داخل القرية أو المخيم وفق الوضع الاجتماعي الموروث. تمثل الطبقة الوسطى الفلسطينية ٦٠ في المئة من مجموع السكان في الضفة والقطاع، وتضم شرائح من العاملين في القطاع العام والخاص، وأصحاب الورش والمحال الصغيرة، وأصحاب المهن الحرة، وصغار الضباط. وتتسم مواقفها بالتذبذب والانتهازية، واستغلال صور الفساد الداخلي. ولأن البرجوازية لا تمتلك قاعدة اقتصادية منتجة، فهي تظل خاضعة، ومرهونة برب العمل (سلطة فتح في الضفة، وسلطة حماس في غزة)، وهي بصفة عامة تعاني الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي، وهو ما يؤدي إلى المزيد من تذبذبها.

منذ قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال والحصار، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس، وانفصال الضفة عن القطاع، شهد التركيب الطبقي الفلسطيني عدداً من المفارقات، فمعظم «الأثرياء الجدد» ـ أفراداً وجماعات ـ يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الإرباك بين انتماءاتهم إلى الجذور الطبقية السابقة ـ أغلبيتهم كانوا من فقراء البرجوازية الصغيرة ـ وبين أوضاعهم الراهنة، الثرية المحدثة التي اكتسبوها عبر مظاهر وممارسات معظمها غير قانوني.

٣ ـ شهدت بنية المجتمع العراقي في الفترة العثمانية المملوكية (١٧٤٩ ـ ١٨٣١)، بذورَ التشكل الطبقي في المناطق الحضرية، في صورة تراتب اقتصادي داخل بنية إثنية أو طائفية معترف بها، واختلف التراتب في المدن عن الريف، ففي المدن تظهر صور

التراتب الديني، الطائفي، الإثني، وتراتب الوجاهة الاجتماعية. وشهدت البادية والريف، تمايزاً ثنائياً مبنياً في جوهره على القوة العسكرية، وفيه يكون للعشائر المعروفة بـ «أهل الإبل» ـ المحاربين، السيطرة على عشائر «الشاوية» ـ مربي الأغنام، والفلاليح ـ، وبناء على ذلك فإن شيخ القبيلة لا بد من أن يكون زعيماً لعشيرة محاربة.

تطورت البنية الطبقية العراقية، خلال العهد الملكي، بفعل التحول التدريجي للاندماج في النظام الرأسمالي الصناعي. وبعد صدور قانون الملكية، ظهرت في العراق طبقة من كبار الملاك مؤلفة من الشيوخ والآغوات وكبار الموظفين وكبار الضباط الشريفيين. امتلكت هذه الطبقة وعياً ذاتياً مكّنها من السيطرة على المناصب الوزارية والبرلمان، من خلال «حزب الاتحاد الدستوري». وقد واكب ذلك ظهور قوة اجتماعية عراقية متناقضة مع كبار الملاك، مؤلفة من الفئات الوسطى والفقراء، أفرزت الكوادر الشيوعية وكوادر حزب البعث وصغار الضباط، الذين ألّفوا معاً طليعة استمرت، بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، في السيطرة بعد إقصاء طبقة كبار الملاك وظهور تحالف جديد يتكون من أفراد الطبقة الوسطى، ويضم التجار والمالكين والبيروقراطيين والعسكر، منصهرين جميعاً في بوتقة تنظيم سياسي واحد.

لم يكن المجتمع العراقي يعرف التناحر الطائفي قبل نشأة الدولة الحديثة عام ١٩٢١؛ فقد كان الولاء الأول والأقوى للقبيلة والعشيرة. واستمر التلاحم السني ـ الشيعي ممتداً خلال العهد الملكي وحكم عبد الكريم قاسم، ثم حدث إقصاء للقيادات الشيعية في الحكومات التالية، بلغ ذروته في حكم الرئيس صدام حسين، حيث تركزت السلطة في يد عشيرة سنية واحدة من قبيلة واحدة. وبدءاً من عام ١٩٩٠ تدخل الدولة مرحلة الانهيار، وتعجز عن ضمان أمن السكان، والوحدة الإقليمية للبلاد، ويتحول العراق بأكمله إلى شرائح ما دون الدولة، مدعوماً بتوجه متطرف من قيادته للنفخ بكير الصراع العشائري، ثم يتحول بعد عام ٢٠٠٣ إلى صراع طائفي ـ قبلي واسع النطاق.

٤ ـ تعد الدولة السعودية، منذ اكتشاف النفط عام ١٩٣٨، وحتى ثمانينيات القرن العشرين، نموذجاً للدولة الريعية، فقد اعتمد انفاقها العام على ريع النفط بصورة شبه مطلقة، مع وجود قطاع صناعي وقطاع زراعي وقطاع رعوي هامشية. يكرس هذا الوضع

الاقتصادي مركزية الدولة، ويؤدي إلى خلق نخب أسرية أو بيروقراطية متحكمة في إدارة هذا الريع، ويفتح الباب على مصراعيه لاستشراء الفساد بين هذه النخب.

تظل الحدود الطبقية في السعودية هلامية غير واضحة، وبخاصة مع وجود عمالة خارجية تناهز العمالة السعودية، فضلاً عن أن الاعتماد على المدخل الاقتصادي، في حالة المجتمع السعودي، لا يترتب عليه تصنيف طبقي منضبط، فالبعدان السياسي والأيديولوجي حاضران بقوة في التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي السعودي، حيث تتحكم النخبة الحاكمة في الريع النفطي، ويحتكر شيوخ الحركة السلفية الوهابية، المتحالفون مع النخبة، سلطة الحكم على شرعية أو عدم شرعية الأفعال الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ينقسم المجتمع السعودي إلى ثلاث طبقات (عليا ووسطى ودنيا). وتضم كل طبقة ثلاث شرائح ثانوية، حيث تضم الطبقة العليا النخبةَ الحاكمة والنخبةَ الرأسمالية التجارية والمالية والعقارية؛ بينما تضم الطبقة الوسطى البيروقراطيين وأصحاب المهن الحرة ومنظمي الأعمال، وتعدّ هذه الطبقة أكبر الطبقات في السعودية؛ أما الطبقة الدنيا فتضم البدو الرحل، إلى جانب صغار الموظفين، وأصحاب المشاريع الصغرى، الذين تراكمت عليهم الديون، بسبب الاستهلاك البذخي، كما تضم العمالة الأجنبية الهامشية، والعمالة غير الشرعية.

٥ ـ لا تختلف البنية القبلية اليمنية عن البنى القبلية في بقية الوطن العربي، فهي بالمثل تنتظم في اتحاد قبلي، وقبيلة، وعشيرة، وبيت. لكل منها أدواره المخصوصة. لا تعتمد هذه البنية على القرابة فقط، فقد عرف اليمن نظام المؤاخاة. وهذا يعني أن أساس تشكل الاتحاد القبلي هو «المولاة» لا «القرابة»، مع بقاء المناصب العليا (شيخ المشايخ، وشيخ الضمان، والعقيل) حكراً على البيوت التي تنتمي إلى القبيلة تعصيباً. كما ضمت البنية القبلية فئة اجتماعية أخرى تنحدر تاريخياً من أسرى الحروب التي خاضتها القبيلة، وتسمى «أهل الخمس» الذين توكل إليهم أعمال الخدمات، ويحتلون مكانة اجتماعية متدنية وهامشية. وخارج هذه البنية توجد فئة اجتماعية أخرى من أهل الذمة، وهم لا يمثلون في ذواتهم تنظيماً قبلياً، ولكنهم تحت مظلة حماية الاتحاد القبلي في المنطقة التي يعيشون فيها، نظير دفع الجزية السنوية، فيلتزم الاتحاد بتأمينهم.

تعايشت القبيلة اليمنية تعايش الجوار والمؤاخاة مع السلطة المركزية التي ظهرت في اليمن على فترات متقطعة، فالمشايخ يقومون بجباية الضرائب وتسليمها إلى الدولة، نيابة عن شعب القبيلة، من دون أن يكونوا ممثلين لهذه الدولة ومن دون تقاضي رواتب منها. وفي بداية خمسينيات القرن العشرين، وبفعل القوى الاستعمارية، ظهرت مسألة شمال اليمن وجنوبه، لتتحول إلى مشروع سياسي وتنشأ دولتان: جنوبية تنتهج اشتراكية تسعى إلى القضاء على النعرات والعصبيات القبلية، وشمالية تسعى إلى إعادة تشكيل العلاقة التقليدية بين القبيلة والدولة. ولم تتمكن دولة الشمال من تخفيف الهيمنة القبلية، كما نجحت الدولة الجنوبية. ثم تصبح العلاقة بين القبيلة وسلطة النظام، بعد الوحدة اليمنية، علاقة تكاملية، بمقتضاها تتنازل النخبة المركزية عن جزء من اختصاصاتها للقبيلة، ويتحول المشايخ إلى ممثلين للدولة، وتفقد آلة الدولة فاعليتها، بتولي القبيلة إدارة الأمور في المناطق التابعة لها. ويؤدي هذا التمفصل بين الشيوخ والنخب إلى خضوع المواطن اليمني لقمع مركب، قمع اجتماعي تمارسه عليه النخب القبلية، وقمع سياسي يمارسه عليه النظام.

الفصل الثالث

دراسات الطبقة على مستوى البلدان
العربية ـ الأفريقية

أولاً: نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي (١٩٨٠)[1]

نشرت مغنية الأزرق هذا الكتاب بالإنكليزية عام ١٩٧٥، وترجم ونشر بالعربية عام ١٩٨٠. ينقسم هذا الكتاب إلى تسعة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمنهجي للدراسة، ويتعرض الفصلان الثاني والثالث لدراسة البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل السيطرة التركية، والفرنسية، ونجد في الفصل الرابع، تحليلاً لديناميات الطبقات الأولية، ويتناول الفصلان الخامس والسادس، المصالح والعلاقات الطبقية بعد الاستقلال، ثم يكشف الفصلان السابع والثامن أبعاد العلاقة بين الطبقة والحزب السياسي والبيروقراطية. ويقدم الفصل التاسع تلخيصاً وعرضاً للنتائج.

تحاول مغنية الأزرق في الفصل الأول من الكتاب وضع إطار نظري ومنهجي ملائم لدراسة الطبقة في المجتمع الجزائري، منطلقة من دحض فرضيتين قامت عليهما الدراسات المعنية بالبنية الاجتماعية الجزائرية. الفرضية الأولى تذهب إلى أن «المجتمع الجزائري في حالة انتقال نحو الاشتراكية»، وتذهب الثانية إلى أن «المجتمع الجزائري يتحول عبر الإحياء الثقافي ـ العربي الإسلامي ـ إلى وحدة قطرية (قومية) ضد الانقسام الطبقي». وتبرر الباحثة رفضها للفرضية الأولى بأن الاشتراكية كمثال ملهم للمجتمع لم توجد في الجزائر، وأن دور النظام الاشتراكي المعروف بـ «التسيير الذاتي» في قطاع الزراعة ظل محدوداً ولم يتطور أو يتوسع منذ عام ١٩٦٣، وكان دوراً شكلياً داخل قطاع الصناعة، فلم يكن ممكناً تركُ عملية التنمية الصناعية لكوادر عمالية صغيرة سيئة التدريب، وكان لزاماً أن تتولى الدولة قيادة هذا القطاع الحيوي. أما الفرضية الثانية، التي

---

(١) مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).

يتبناها جاك بيرك، فهي تنطلق من تأكيد مبالغ فيه لظاهرة الإحياء الثقافي التي أعقبت الاستقلال، ولا تنكر الباحثة وجود خصوصية ثقافية إسلامية الطابع في الجزائر، إلا أنه لا يمكن أن تفسر وحدها كل الظواهر السياسية ـ الاجتماعية، فهي عاجزة عن تفسير عدد من الأزمات التي أعقبت الاستقلال عام ١٩٦٢[٢].

تنطلق مغنية الأزرق بعد ذلك إلى نقد الماركسية التقليدية، لكونها غير قادرة على تفسير الوضع الجزائري، مستفيدة من البنيوية الماركسية، كما تبدو في مشروع بولانتزاس، الذي يركز على إمكان تعدد أساليب الإنتاج، وتذهب إلى أن مفاهيم بولانتزاس تساعد على الكشف عن المشترك بين أساليب الإنتاج التي توجد في التشكيل الاجتماعي الجزائري، وبخاصة مفهومه عن أسلوب تملك قوة العمل. فالسيطرة في القطاعين المشترك والعام من نصيب الدولة، وفي القطاع الخاص من نصيب الأفراد أو الجماعات المتضامنة، كما أن الدولة الجزائرية اشتركت في مشاريع مختلطة مع القطاع الخاص. وفي ظل هذه الظروف يصبح واضحاً أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ربما لا تكون معياراً منفرداً في تعريف مفهوم الطبقة، وبدلاً من ذلك تقترح الباحثة النظر إلى حق التصرف في وسائل الإنتاج، سواء عن طريق الملكية الخاصة أو عن طريق السيطرة الإدارية، أي أن الطبقة يمكن أن تعرَّف في الحالة الجزائرية على أساس تملك وسائل الإنتاج، وأسلوب تملك قوة العمل. ولا يؤخذ الوعي الطبقي هنا كمعيار في التعريف[٣].

هنا، تلفت مغنية الأزرق الانتباه إلى أن الوعي الطبقي، بالمعنى المشهود في المجتمع الغربي، غير متبلور، لأن ظهوره يتوقف على توافر القنوات التي تتيح التعبير عن المصالح الطبقية، والنظم القانونية التي تحمي حرية التعبير عن هذه المصالح، وهذا أمر غائب في الحالة الجزائرية. وعليه فمن المثمر أن نبحث عن مظاهر تبدي الوعي الطبقي في مجال غير الروابط والمطالب السياسية، الذي تسميه الأزرق **الوعي الحسي**، وتميزه عن **الوعي الجنيني** الذي قدمه لينين، مستشهدة باستيلاء العمال على مزارع وضِياع المستعمرين، عقب الاستقلال مباشرة، وتولي إدارتها لإدارة عجلة الإنتاج، قبل أن تتدخل الدولة في توجيههم، وتذهب إلى أن هذه الأحداث انطلقت من وعي حسي،

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

وليس بجنيني، لأنها كانت موجهة نحو هدف، وتكشف عن دراية بالمصالح المتصارعة، وعلاقات القوة.

وبناء على أساس تملك وسائل ـ وليس أدوات ـ الإنتاج وقوة العمل، تقسم الأزرق الطبقات الجزائرية إلى أربع طبقات أساسية: (١) طبقة المالكين لقوة العمل؛ وتقسمهم إلى ثلاث شرائح: شريحة مدراء ورقباء الدولة على وسائل الإنتاج، وشريحة المقاولين الجدد الذين تشجعهم الدولة على خلق صناعات جديدة، وهم خاضعون لسيطرة شريحة المدراء والرقباء. ثم شريحة كبار مالكي الأرض؛ (٢) الطبقة الوسطى التي تتكون من أصحاب المهن الحرة، وصغار رجال الأعمال؛ (٣) طبقة العمال في الريف والحضر؛ (٤) طبقة الفلاحين الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأرض.

استلزم ذلك من مغنية الأزرق أن تستخدم مفهوماً يلائم تركيزها على تملك وسائل الإنتاج، فاستعانت بمفهوم **الطبقة المهيمنة**، لكي تصف وتحلل ديناميات العلاقات الطبقية في المجتمع الجزائري، فالهيمنة كمفهوم، يرأب الصدع المنهجي، لدى الذين يصفون الطبقة العليا في الجزائر بعد الاستقلال، بالنخبة السياسية أو الطبقة السياسية، أو أولئك الذين يصفونها بأنها طبقة بيروقراطية. ومن ثم فإن مفهوم الطبقة المهيمنة هنا يستطيع أن يستوعب القوتين السياسية والبيروقراطية التي تتمتع بهما طبقة المالكين لقوة العمل. وتذهب الباحثة إلى توافر أربعة مؤشرات دالة على الوجود الموضوعي للطبقة المهيمنة: (١) فهي تملك السيطرة على ملكية وسائل الإنتاج؛ (٢) وتمارس دورا مهيمنا في التنظيم والتوزيع الاقتصاديين لفائض القيمة؛ (٣) وتملك دوراً مهيمناً في التشذيب ـ التوجيه ـ الأيديولوجي؛ (٤) كما أنها صاحبة القرار السياسي.

بعد هذا التمهيد النظري، تنتقل الباحثة إلى دراسة البنية الاجتماعية في ظل السيطرة التركية (العثمانية)، لافتة الانتباه إلى أن علاقة الأرستقراطية التركية بالمجتمع الجزائري، كانت بمنزلة علاقة استعمارية، تقوم على السيطرة الكاملة التي تمارسها الأرستقراطية التركية المتكونة من الدايات والمديرين والعسكريين، ويعاونها أرستقراطية محلية (قبائل المخزن) تتولى شؤون المساعدة في الإدارة، وجباية الضرائب. وعلى هامش الطبقة الارستقراطية، تشكلت **برجوازية تجارية وصناعية**، أغلبيتها من المغاربة واليهود، الفارين من محاكم التفتيش الإسبانية، ولكنها بقيت تحت السيطرة التركية. **أما الفلاحون**

فكانوا يتألفون من الأفراد المعدمين الذين يبيعون قوة عملهم لرجال القبائل الحائزين لأراضي العِرش، أو الملاك الأتراك «**البايليك**».

ظهرت ثلاثة أشكال رئيسية للملكية خلال الحكم التركي: (١) **أراضي ملك**، يحوز أغلبها الداي والبايات وعوائلهم، ومنها تخصص مساحات تسمى «**العزل**» تمنح للقبائل (المخزنية) التي تعلن البيعة للباي وتساعده على جباية الضرائب في المنطقة؛ (٢) **أراضي العِرْش**، وهي مزارع ومراعٍ تثبت ملكيتها للعائلات على نحو عرفي وموقت، كما تعدّ ممتلكات عامة للقبيلة، لذلك فهي تنتقل بعد موت حائزها إلى أبنائه من الذكور دون النساء؛ (٣) **أراضي الحبوس** (الأوقاف)، التي كانت موهوبة للصرف على المساجد والزوايا. وهي عرفت بواكير الإدارة البيروقراطية، حيث كانت العائلات تعين إدارة شبه منتظمة لهذه الحبوس، لإنتاج فائض قيمة يُستخدم في الصرف على الغرض الذي حبست له الأرض. وتذهب الأزرق إلى أن أول تحول نشأ في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الجزائرية، خلال السيطرة الفرنسية هو تدمير نظام الملكية التركي، واستبداله بالملكية الفرنسية، لتشجيع المستوطنين الأوروبيين على الذهاب إلى الجزائر. فتم الاستيلاء على ممتلكات الأتراك، وحُوِّلت أراضي العرش إلى ممتلكات تحت تصرف الإدارة، وأُلغيت ملكية الحبوس. وبعد هذا الاستحواذ الكبير، أعادت السلطات الفرنسية توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين، وعلى الجزائريين المتعاونين مع المستعمر، بشروط الملكية الفرنسية الرأسمالية، وكانت طريقة التوزيع في ذاتها من أهم عوامل تشتيت الوحدات الاجتماعية التقليدية؛ فقد كان المستعمر يختار مواقع الكومينات الأوروبية، بحيث تقسم الامتداد الجغرافي للقبيلة الواحدة. (فرق تسد، على النمط الجغرافي).

وكان نظام التقسيم الحضري تالياً على تدمير نظام الملكية. وبمقتضى هذا النظام قسمت المراكز الحضرية الكبيرة إلى ثلاث مناطق تمييزية، مدنية، ومختلطة، وعربية، وهو تمييز ثقافي وعرقي، فالمناطق المدنية تقطنها الأغلبية الأوروبية، والأقلية منهم يقطنون في المناطق المختلطة، بينما وضعت المناطق العربية تحت سيطرة الحكم العسكري المباشر. وبطبيعة الحال كانت الخدمات تتبع هذا النظام الجهوي التمييزي، فالمناطق المدنية تتمتع بالخدمات كافة، أما المناطق العربية فكانت تعاني نقصاً في الخدمات كافة.

تلفت مغنية الأزرق الانتباه إلى أن الحصيلة الاستعمارية، قد أضفت الصبغة البروليتارية على المجتمع الجزائري، مع وجود لبرجوازية صغيرة، واعتباراً من تاريخ تأليف الحكومة الموقتة للجمهورية، بدأت البرجوازية تقوم بدور جديد، ومع توسع هذا الدور نشأت البنية البيروقراطية الجزائرية، بينما احتفظ العمال بميزات التسيير الذاتي. لكن المتغير الأهم هو التحالف بين البرجوازية الصغيرة والعسكريين، وبداية ظهور التكنوقراط المعنيين بالتنمية الوطنية.

ظهرت التناقضات منذ نشأة التركيب الطبقي الجديد بعد الاستقلال، فقد حدث (١) إقرار نظام التسيير الذاتي العمالي؛ (٢) وسيطرة الحكومة على اتحاد العمال؛ (٣) وتطوير قانون يوفر ضمانات لمستثمري القطاع الخاص؛ فالاعتراف بحق العمال في السيطرة على الشروط الاجتماعية للعمل يتناقض مع سلوك الحكومة للحد من توسيع سلطتهم الاجتماعية، في حين أن الضمانات الممنوحة للقطاع الخاص تعني أن نظام التسيير الذاتي سيتهاوى مع مرور الوقت.

تنتقل الباحثة في الفصل السادس إلى تحليل العلاقات الطبقية، وكيف تأثرت بالتوجه الأيديولوجي للسلطة السياسية المهيمنة، مستخدمة أداة تحليل مضمون وثيقة طرابلس، وميثاق الجزائر التاريخيتين، ومضمون خطب الرئيس بومدين خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣، وتنتهي إلى أن الأيديولوجيا التي تبنتها الحكومات الجزائرية بصفة عامة، أدت دوراً مهماً في هيمنة موقتة للبروليتاريا، ثم ظهور البرجوازية الصغيرة كطبقة مهيمنة، مدعومة من البروليتاريا، لكونهما ـ ومعهما الدولة ـ ضد البرجوازية المستغلة والإمبريالية. لكن لا يعني ذلك أن البرجوازية الكبيرة خرجت من اللعبة السياسية، فدائماً ما يحمل الواقع مفاجآت، فقد تسربت البرجوازية إلى النشاط الاقتصادي والبيروقراطي، لكن كيف حدث ذلك؟

تذهب الباحثة إلى أن العلاقة بين الحزب والبناء الطبقي تمتد جذورها إلى ما قبل الاستقلال، فجبهة التحرير أساءت على الدوام تقدير الوعي الجماعي الجزائري المتبلور بفعل خبرة تاريخية استثنائية، وجاءت ممارساته أقل من مستوى هذا الوعي، إضافة إلى أن جبهة التحرير افتقرت إلى الحزم الأيديولوجي الكافي، وهي لم تكن فاعلة في وصل القيادة بجماهير الشعب. وبعد الاستقلال، ظهرت من معالجات حزب جبهة التحرير أنه يحمل في طياته تلك الاختلالات، فعدم كفاية المعالجات السياسية،

وتصاعد دور القوة العسكرية، جعل من الحزب ميداناً للتناقضات بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة وأصحاب المشاريع الخاصة والتكنوقراط. ولأنه نشأ ليعبر عن القوى الوطنية كافة، ويضم الطبقات كافة، لا ليمثّل طبقة بعينها، انتهت الباحثة إلى أن حالة الحزب الأوحد في الجزائر، تجسد غياب التمييز بين الحزب والطبقة والحكومة، وأنه أخفق بسبب ذلك في تضييق الفجوة بين النظرية والممارسة، وظل يفتقر إلى ثقة الجماهير(٤).

في الفصل الثامن تنتقل مغنية الأزرق إلى تحليل العلاقة بين البنية البيروقراطية والبنية الطبقية الجزائرية، منبهة إلى التناقض بين الجماعات البيروقراطية في الجزائر، المتمثل ببنية عمل تأسست تاريخياً لتخدم الاقتصاد الرأسمالي، وبيئة عمل جديدة تهدف إلى تحقيق أهداف اشتراكية من هذه البنية؛ وترصد الباحثة جماعتين بيروقراطيتين على الساحة الجزائرية: جماعة الإدارة العليا في الدولة، التي تلقت تدريبها في الفترة الاستعمارية، ولم تكن هذه البرجوازية التكنوقراطية متطابقة مع الطبقة المهيمنة، بسبب الدور الحاسم الذي أداه العسكريون في الحياة السياسية الجزائرية، ومع ذلك فقد حافظت على مصالحها، باستخدام استراتيجية عدم التصادم مع الطبقة المهيمنة؛ أما الجماعة البيروقراطية الثانية، فهي إلى جانب شغلها للوظائف الوسطى والدنيا في الهرم البيروقراطي، فهي بسبب دورها التاريخي، مارست سلطة أكبر من سلطتها البيروقراطية الطبيعية، متصورة أنها جزء من الطبقة المهيمنة، وأنها في موقع قيادة التطورات الاقتصادية ـ الاجتماعية(٥).

تنهي مغنية الأزرق بحثها، بعرض أهم النتائج، مطوعة إطارها النظري بصورة مبدعة في فهم خصوصية البناء الطبقي الجزائري، مقدماً نصُها عرضاً كافياً ووافياً للعلاقات الدقيقة التي أدت إلى نشوء الطبقات في الجزائر، وكيفية تشكل **الوعي الطبقي**، قبل **الوعي الوطني**. كما أثبتت النتائج وجود مشتركات مضطردة في الوضع الطبقي العربي، وبخاصة تأثير العسكر ونظام الحزب الواحد، وإن كانت الحالة الجزائرية تتميز بأن بنيتها الطبقية الحديثة قد تشكلت قبل الاستقلال، وأن المتغير العرقي لم يكن عائقاً ولا متداخلًا مع التركيب الطبقي الجزائري. كما أثبتت النتائج أن التوجه الجزائري نحو

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧٦.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

الاشتراكية اصطدم بواقع بنية رأسمالية، ولم تستطع الجزائر، شأن بقية البلدان العربية، أن تنجز مشروعها التنموي، مع أنها كانت من أقرب البلدان العربية مقدرة على التحول إلى مجتمع صناعي متقدم. النص يختزن داخله معارف مضافة لكل المهتمين بدراسة الطبقة، ويمثل نموذجاً علمياً أصيلًا للتعامل مع البنيوية الماركسية، بل وتجاوزها بأفكار نظرية عميقة، تفسر خصوصية المجتمع الجزائري.

ثانياً: طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري (٢٠١١)

قدمت سماح قارح، هذا البحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة بسكرة في الجزائر عام ٢٠١١، وهو يمكن عدّه امتداداً لبحث مغنية الأزرق. ينقسم البحث إلى ثمانية فصول، يتناول الفصل الأول إشكالية الدراسة، والموقف المعرفي الذي تقدمه الدراسات السابقة. ويقدم الفصلان الثاني والثالث تحليلاً نقدياً للاتجاهات النظرية، ويكشف الفصل الرابع عن البنية الاجتماعية الطبقية للمجتمع الجزائري خلال الحكم العثماني، والاستعمار الفرنسي، وفترة ما بعد الاستقلال. ويشرح الفصل الخامس الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الإمبيريقية. وفي الفصلين السادس والسابع تعرض الباحثة نتائج الدراسة، وتقدم في الفصل الثامن رؤية استشرافية لوضع الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري. وفي ما يلي سوف نركز على مراجعة الفصول التي تعدّ امتداداً لبحث الأزرق.

تذكر الباحثة في بداية الفصل الرابع، أن فرنسا أصدرت قانوناً لإلغاء الصناعات الحرفية، وسمحت للشركات الأوروبية بالعمل، لتكريس سياستها الاستيطانية، وهو ما سمح بتشكل بروليتاريا صناعية تعمل في مجال الصناعة الاستخراجية، وصناعة النسيج والزيوت، وورش إصلاح السفن والقطارات، وصناعة مواد البناء. في هذا السياق، تبرز البرجوازية الأوروبية، وريثة البرجوازية التركية، وتستمر البرجوازية المخزنية، في أداء مهماتها الداعمة والمستفيدة من المستعمر، وتبقى الزعامات الدينية (البرجوازية الدينية) معارضة للوضع الاستعماري. أما الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) فقد تشكلت من صغار المالكين الأوروبيين، والتجار الجزائريين، وطبقة المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الحرة (الإصلاحية)، التي كانت تدرس المواد الشرعية واللغة

العربية. أما الطبقة الدنيا فكانت أغلبيتها من الفلاحين، الخماسين أو العاملين بأجر، إلى جانب عمال الصناعة والخدمات.

ترصد الباحثة البنية **الاجتماعية** الجزائرية عقب الاستقلال، مستخدمة التحليل العاملي، مبتدئة بالعامل السياسي، ذاهبة إلى أن الدولة الجزائرية انخرطت مباشرة في النهج الاشتراكي، بعد أن تمكنت القوى الثورية من عزل البرجوازية عن السلطة، والاعتماد على كوادر شعبية، في توسيع قاعدة الحكم اللامركزي «التسيير الذاتي»، لإدارة كافة المشاريع، ولم تستطع الدولة الخروج من تحت عباءة الحالة الثورية، وبدا أن رأس السلطة، هو قائد وزعيم، أكثر منه رئيس دولة. الأمر الذي أدى إلى إخفاق منهج التسيير الذاتي، والعودة إلى مركزية الحكم اعتبارا من عام ١٩٦٥.

أما على **المستوى الثقافي**، فقد كانت الجزائر تواجه صراع هوية عميقاً بعد الاستقلال، فنظام التعليم الاستعماري يكاد يقتصر على أبناء البرجوازية المخزنية، يدشن سياسة طمس الهوية الدينية واللغوية إلى أبعد حد. وقد حدث تحول كبير في التعليم الجزائري بعد الاستقلال، وحرصت الدولة على تخصيص ربع إيراداتها في «جزأرة» نظام التعليم، وإتاحة الفرص التعليمية أمام جميع الطبقات، الأمر الذي أدى من وجهة نظر الباحثة إلى حراك اجتماعي كبير، ومحاولة جادة للقضاء على الجهوية التي سادت فترة الاستعمار، وكان لهذا العامل أثره في زيادة أعداد المنتسبين للطبقة الوسطى.

تذهب الباحثة إلى أن الهيكل الديمغرافي للجزائر شهد عدة تغيرات كان لها تأثير اجتماعي كبير؛ فخلال حرب التحرير (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) نزح كثير من الفلاحين إلى حواف المدن، وأنشأوا ما يعرف بـ «الأكواخ القصديرية». ومع بداية المشروع الصناعي، تغير الوضع الديمغرافي مرة أخرى، بنزوح فقراء الفلاحين بحثاً عن فرص عمل جديدة. وبصفة عامة لم تستطع الدولة الوفاء بجميع حاجات الأفراد في العمل واستقرار المعيشة. وبدأت الهجرة إلى أوروبا، تغير هي الأخرى من التركيب الديمغرافي، فهي لها تأثير اجتماعي ـ اقتصادي يتمثل بهجرة الكوادر الفقيرة، الماهرة وشبه الماهرة بصفة دائمة، وبقاء العاطلين من العمل غير المهرة عبئاً على المجتمع.

وعلى **المستوى الاقتصادي**، فَقَدَ نظام التسيير الذاتي فاعليته، وأصبحت كوادره تختار على أساس الولاء السياسي. وبعد عام ١٩٦٧، تبنت الدولة عدداً من الخطط

الاقتصادية، لتوسيع قاعدة الصناعات الثقيلة، ثم التوسع في المشروعات الزراعية. وتذهب الباحثة إلى أن هذه الخطط لم تحقق أهدافها، لأن الدولة بوصفها المالكة والمسيرة والقوة الفاعلة، عوّقت مسار التطور المؤسسي للاقتصاد الجزائري بجميع قطاعاته.

كانت الحصيلة مع انتصاف ثمانينيات القرن العشرين ظهور فئات اجتماعية جديدة على الساحة، غيّرت من مكونات التركيب الطبقي في المجتمع الجزائري، **فالطبقة البرجوازية المهيمنة**، صارت تتكون من التكنوقراط، والمقاولين، والعسكريين، وتكونت **الطبقة الوسطى من المديرين**، ومتوسطي التجار، وموظفي الوظيفة العمومية، وأصحاب المهن الحرة. إلى جانب اتساع حجم الطبقة العاملة على حساب تقلص حجم الفلاحين والعاملين في مجال الزراعة[٦].

ترصد الباحثة تحولات العقد الأخير من القرن العشرين، واصفة هذه التحولات بأنها تمثل قطيعة مع الوضع الاقتصادي والسياسي السابق عليها، فمن الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن اشتراكية التسيير إلى الخصخصة، ومن مركزية القرار إلى اللامركزية، مفترضة أن هذه التحولات كانت أهم مؤشر على بداية تدهور الطبقة الوسطى، لأنها جاءت في وقت متأخر، وبعد تفاقم الأزمة الاجتماعية في الجزائر، وبعدما تقلصت فاعلية الاقتصاد الجزائري، الزراعي والصناعي، والاعتماد الكامل على إيرادات النفط، فكان انهيار أسعاره عام ١٩٨٦، هو انهيار للمنظومة الاقتصادية (التضخم، تراكم الدين الخارجي، تدهور قيمة الدينار، اتساع الفجوة بين الأجور والأسعار، وبين الأغنياء والفقراء).

وقد أدت الزيادة المضطردة في حجم الطبقة الوسطى، إلى زيادة الشعور بالحرمان الاجتماعي، فالشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى، أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، وأصبحت أكثر تأثراً بالتدهور الاقتصادي، خاصة بعد تبني الدولة لسياسة تقشفية فاقمت من سوء الأحوال. فانضغطت مع الطبقات العاملة والفلاحية في ظروف اقتصادية واجتماعية واحدة.

---

(٦) سماح قارح، «طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠): دراسة ميدانية لمدينة باتنة نموذجاً،» (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، الجزائر، ٢٠١١)، ص ١٥٧.

تنتقل الباحثة في الفصول التالية إلى الدراسة الميدانية التي أجرتها على منطقة باتنة في الجزائر، باستخدام تقنية المقابلة المقننة، ومقياس اتجاهات ليكرت، مع تغيير في درجات الاتجاه إلى ثلاث بدلاً من خمس، وطبقت هذه التقنيات على عينة مكونة من ٢٠٠ مفردة من شرائح مهنية محددة، ثم قامت الباحثة باستخدام تقنية القابلة المتعمقة لعشر حالات منها.

استخدمت الباحثة أسلوباً متميزاً في عرض نتائج الدراسة الإمبيريقية، حيث تعالج النتائج في إطار التحول التاريخي للطبقة الوسطى، وفي إطار المواقف النظرية ونتائج الدراسات السابقة. ونجحت في توظيف أدوات جمع البيانات، فجاءت نتائج المقابلة المعمقة تأكيداً لنتائج المقابلة المقننة، واتسقت نتائج مقياس الاتجاه مع تحليلها التاريخي للتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري. كما التزمت الباحثة بالمدخل التوفيقي التي جمعت فيه بين الوظيفية والماركسية، فجاءت التحليلات متماسكة، تبرز شخصية الباحثة. وانتهت إلى نتائج تثبت التدهور الشامل للطبقة الوسطى، في العقد الأول من الألفية الجديدة، وأن التحولات التاريخية منذ الاستقلال وحتى وقت إجراء الدراسة كانت تجمع بين تناقضين، الزيادة المضطردة في حجم الطبقة الوسطى، والتدهور المستمر في أوضاعها. وتشير الباحثة في خاتمة الدراسة إلى أن النظم السياسية المتعاقبة، كانت ضليعة في تدهور أحوال الطبقة الوسطى.

يقدم البحث بصفة عامة، تفاصيل معرفية كبيرة، تفيد على ثلاث مستويات، (١) فهو يقدم إضافة معرفية عن الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري؛ (٢) ويقدم إضاءة معرفية، تمكن الباحثين من فهم أكبر للمنطقة المغاربية؛ (٣) وهذه النتائج مفيدة أيضاً للباحثين في الطبقة الوسطى على مستوى الوطن العربي، فقد توصلت الباحثة إلى نتائج تؤكد وجود مشتركات حقيقية ـ خاصة بين الجمهوريات العربية ـ في التركيب الطبقي العربي. ولكنها تركت أسئلة متعددة من دون إجابة، أهمها، ما تأثير المكون الأيديولوجي ـ الإسلامي تحديداً ـ في مشهد البناء الطبقي الراهن.

ثالثاً: الطبقة والقوة في السودان (١٩٨٧)

يقدم العالم البريطاني تيم نيبلوك، في هذا الكتاب تشخيصاً للأوضاع الاقتصادية ـ السياسية، وعلاقتها بالوضع الاجتماعي والعرقي والديني في السودان،

خلال حقبة تاريخية تمتد من عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩٨٥. عمل الباحث في جامعة الخرطوم خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧، في وقت كانت جامعة الخرطوم مرصداً عالمياً جاذباً لكل المهتمين في العلوم الاجتماعية، وهو ما يُكسب هذا الكتاب أهمية خاصة. ينقسم الكتاب إلى سبعة أقسام، يهتم القسمان الأول والثاني برصد تطور الاقتصاد السوداني خلال الفترة ١٨٩٨ ـ ١٩٥٦، ثم يدرس القسم الثالث القوى الاجتماعية التقليدية في ظل الإدارة المشتركة، ويتناول القسم الرابع الحركات الاجتماعية والدينية والتنظيمات الإدارية خلال الفترة ١٨٩٨ ـ ١٩٥٦؛ أما القسم الخامس فيتناول البنية الاقتصادية ـ السياسية للدولة السودانية المستقلة؛ ويتناول القسم السادس سياسات الدولة بعد الاستقلال. ويتناول القسم الأخير الاقتصاد السياسي لعصر جعفر النميري.

يقدم نيبلوك في الجزء الأول من القسم الثالث من الكتاب(٧) دراسة وافية للقوى الاجتماعية التقليدية والحديثة الفاعلة في السودان الحديث، يحاول فيه الإجابة عن السؤال: كيف تمكنت القوى الاجتماعية العرقية والطائفية من تأدية دور سياسي في السودان الحديث؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوري، يذهب إلى أن السودان الحديث شهد مظهرين من اللامساواة وعدم التوازن: يتمثل المظهر الأول بالقوى الاجتماعية التي استفادت من المرحلة الاستعمارية، ثم أعادت استثمار مكانتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع السوداني على حساب بقية السكان. أما المظهر الثاني، فيتمثل بتركز القوة السياسية والاقتصادية في شمال ووسط السودان على حساب بقية المناطق التي يتكون منها السودان بمساحاته الشاسعة.

ولم ترتبط القوة السياسية التي حازتها القوة ذات الأصول العرقية والطائفية، بملكية وسائل الإنتاج، فالصفوة الاقتصادية التقليدية المكونة من الزعامات الدينية، والزعامات القبلية، تحصلت على المنافع الاقتصادية، بسبب تأثيرها الاجتماعي وقدرتها على التحكم في الجماعة العرقية أو الطائفية التي تنتمي إليها، ويذهب المؤلف إلى أن ثروة هذه النخب، قد تراكمت عبر ثلاثة طرق: (١) الثروة الذاتية التي تحوزها هذه الزعامات بسبب مكانتها الطبيعية داخل الجماعة؛ (٢) ثم الطفرة التي واتتها من خلال توسع سلطات الاستعمار(٨)، في تطوير نظم الزراعة السودانية، حيث منحت الصفوات

---

(٧) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany, NY: State Univcrsity of New York Press, 1987), pp. 49-106.

(٨) لا يميل نيبلوك إلى استخدام كلمة سلطة الاستعمار، ويستبدلها بمصطلح السلطة الإدارية.

التقليدية نصيب الأسد في الأراضي التي ضمت للرقعة الزراعية؛ (٣) ومع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية السودانية، احتكرت هذه الصفوات التجارة المحلية، متحالفة مع التجار من خارج السودان.

ويتداخل مع هذه الصفوة التقليدية جماعة نخبوية أخرى تتمثل بكبار التجار، وهي النخبة التي تشكلت من العناصر السودانية، ومن غير السودانية ـ مصريون، أتراك، يونانيون، بريطانيون ـ التي استقرت في السودان مستفيدة من فرص اندماج السودان في الاقتصاد العالمي الجديد، في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث تولى التجار العرب والأجانب مهمة تصدير المنتجات السودانية (الصمغ العربي، القطن، الفول السوداني، الماشية) عبر المنافذ البحرية والبرية، وتولى التجار المحليون مهمة تجميع هذه المنتجات من المناطق. وعبر هذا التحول الاقتصادي، تصبح العلاقة متشابكة بين الصفوة التجارية السودانية، والزعامات الدينية أو العرقية، فمعظم التجار كانوا من **كبار الملاك**، وبالتالي فإن مصادر الثروة الخاصة بهم ترجع إلى أصولهم الاجتماعية (الطائفية أو العرقية). غير أن هذا التحول أدى أيضاً إلى ظهور طبقة من **التجار الصغار**، التي كانت تتولى الإشراف على أعمال تجميع البضائع ونقلها إلى منافذ التصدير. وفي هذه المرحلة شهد السودان **بواكير التصنيع**، المتمثل بإنشاء مصانع حلج القطن التي كانت مهمتها إعداد محصول القطن للتصدير.

وتولد **الصفوة السودانية الحديثة**، من رحم التحولات الاقتصادية، حيث يشهد السودان **طفرة نوعية، لا كمية، في التعليم**، بمعنى أن سلطات الاستعمار، هيأت نظام تعليم عال الجودة، محدود النطاق، لتلبية حاجات القطاعات المختلفة من الموظفين المدربين، ومن مخرجات التعليم قبل الجامعي، ولدت **الطبقة الوسطى الصغيرة الحضرية**. ثم توج هذا النظام النخبوي، في إنشاء كلية غوردون التذكارية عام ١٩٠٨، ليتخرج فيها القيادات التكنوقراطية السودانية التي ستؤدي دوراً حاسماً في الاستقلال. ومن الطبيعي أن تكون أصول المنتسبين إلى هذا النظام التعليمي، هم أبناء الصفوات التقليدية وكبار التجار. وعبر هذه الآلية والديناميات، تعيد الصفوات التقليدية إنتاج ذاتها في الاقتصاد السياسي السوداني الحديث. ويقدم نيبلوك في نهاية الجزء الأول، عرضاً للأصول الاجتماعية ـ الاقتصادية لأعضاء أول برلمان سوداني، يثبت كيف تمت إعادة أوضاع الصفوات التقليدية، من خلال أبناء هذه القوى الذين تمكنوا من

امتلاك قدر عال من التعليم، يسر لهم مواقع قيادية في إدارة شؤون الدولة في مختلف القطاعات.

وفي الجزء الثاني، يتناول المؤلف البناء الطبقي السوداني بالتركيز على حجم وخصائص الجماعات الاقتصادية الاجتماعية، كالفلاحين والبدو، والعمال الحضريين، والتجار. وينهي القسم بتصنيف للطبقات السودانية الحديثة، مشيراً إلى أن السودان يشهد، وفقاً للمقدمات التي عرضها، نمطين من الإنتاج الرأسمالي، وقبل الرأسمالي، وكلاهما يغذي الآخر ويقويه على نحو عجيب، بحيث إننا بعد الاستقلال يمكن أن نلمح تقسيماً شبه طبقي يتكون من ثلاث طبقات: (١) **البرجوازية البدائية** (Incipient bourgeoisie) من كبار التجار ذوي الأصول العرقية والدينية، وينضم إليهم من الأصول نفسها كبار الموظفين في الدولة؛ وهي تتسم بالبدائية، لأنها لم تتبلور عبر صراع طبقي، وإنما مثلت استمراراً لقوى قبل رأسمالية، كما أنها من جهة أخرى لم تتمكن من تطوير وسائل إنتاج صناعية؛ (٢) **الشرائح الوسطى الصغيرة**، وهي تتكون من الموظفين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، الذين حازوا قدراً من التعليم قبل الجامعي، أو من العمال المهرة الذين يتقاضون أجوراً شهرية، ومن الفلاحين الذين يمتلكون وسائل إنتاج (ملكية زراعية صغيرة، أو عدداً من رؤوس الماشية) تعفيهم من العمل لدى الغير، ومن فئة صغار التجار؛ (٣) **فقراء الحضر والريف**، الذين يمثلون الأغلبية العظمى من السكان، والذين يواجهون صعوبات جمة في الحصول على لقمة العيش، وغير قادرين على الانخراط في أنشطة اقتصادية، ويعيشون على هامش المدن السودانية، أو في القرى أو التجمعات البدوية. ويلفت الكاتب الانتباه إلى أن الطابع التجاري للاقتصاد السوداني، وكذلك توقف حركة التصنيع، بعد بداية ضعيفة، أدى إلى بقاء هذا التركيب الطبقي الثلاثي في حالة شبه مستقرة، ولا يمنع ذلك من وجود تقسيمات فرعية داخل كل طبقة من الطبقات الثلاث، لم تصل بعد إلى حد التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي.

الكتاب بوجه عام، يقدم إلينا مقاربة في التاريخ الاقتصادي ـ السياسي في السودان قبل الاستقلال وبعده، ويكشف عن الآليات والظروف التاريخية التي تمكن جماعة عرقية أو طائفية من إعادة إنتاج مكانتها السياسية والاقتصادية. كما يكشف بوضوح كيف تتعايش نظم الاقتصاد التقليدي والحديث. ومع ذلك يركز الكاتب، بصورة مبالغ فيها، على مفهوم النخبة، وكأنه يستدعي الميراث النظري الإيطالي، ليجعل من التركيب

الطبقي تركيباً شبه ثابت كونه مبنياً على أسس عرقية وطائفية وقبلية لا خلاص منها، إضافة إلى أنه ابتعد من استخدام أدوات مفاهيمية ضرورية لكشف حقيقة الوضع الطبقي في السودان، ومن أهمها العلاقات الصراعية، التي أدت في نهاية المطاف إلى انقسام السودان إلى دولتين، وكذلك علاقات الاستغلال التاريخي التي تسم العلاقات الطبقية في السودان. على أي حال، يعالج الكتاب مجتمعاً متنوع الأعراق واللغات والديانات، ويعد هذا في حد ذاته مفتاحاً مهماً يمكننا من فتح مغاليق أقل تعقيداً في بلدان الوطن العربي.

رابعاً: الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني بناؤها ودورها في التنمية (١٩٩٨)

لقد تواترت الأفكار النظرية التي تقر بوجود العلاقات المتداخلة بين العلاقات العرقية والقبلية والطائفية وبين العلاقات الطبقية، ومن ثم فإن الدراسات المتعلقة ببلدان عربية مفتاحية، يمكن أن تكشف لنا الكثير من الحقائق حول أثر المتغيرات العرقية والطائفية والقبلية في تكوين البناء الطبقي العربي بصفة عامة والطبقة الوسطى على وجه الخصوص.

يمثل هذا البحث أطروحة ماجستير للباحث محمد ولد الجيد، أجيزت عام ١٩٩٨ من معهد البحوث والدراسات العربية، وهو من البحوث القليلة التي تركز على البناء الطبقي في المجتمع الموريتاني، والأطروحة في خصوصية تناولها للطبقة الوسطى، وعمومية تناولها للمجتمع الموريتاني، إنما تمثل رأباً لصدع معرفي مزمن في الثقافة العربية، فالمثقف العربي، قارئاً كان أو كاتباً، لا يعرف سوى القليل عن مجتمع وثقافة شعب عربي أصيل كالشعب الموريتاني، وفي المقابل، المثقف الموريتاني خبير بالشاردة والواردة في المجتمع العربي، عارف وتواق للمزيد من المعرفة في أحوال المجتمعات العربية «وكأنه للأسف حب من طرف واحد».

يقسم ولد الجيد، أطروحته إلى ثلاثة أبواب، وأربعة عشر فصلاً، يرنو في الباب الأول إلى التوصل إلى إطار نظري لدراسة البناء المجتمعي الموريتاني في ضوء الخصوصية التاريخية. ثم يعالج في الباب الثاني المراحل التاريخية لتكوُّن الطبقة

الوسطى الموريتانية، وفي الباب الثالث يقدم دراسة إمبيريقية تصف حال الطبقة الوسطى الموريتانية المعاصرة.

يعرض الباحث، في فصول الباب الأول، المداخل النظرية لدراسة الطبقة، متناولاً بالتحليل النقدي الاتجاه الماركسي، والاتجاه الوظيفي، ثم ينتقل إلى نقد نظريات التحديث والتبعية، وينتهي إلى وضع إطار نظري يراعي خصوصية المجتمع الموريتاني كما يفهمها الباحث (على حد قوله). يقوم في الأساس على نظرية العصبية الخلدونية، مبرراً الباحث في الاعتماد عليها بأن المجتمع الموريتاني: (١) لم يعرف الدولة أو النظام المركزي، فعلى امتداد تاريخه السابق على الاحتكاك بالمستعمر، كانت القبيلة، ولا شيء سوى القبيلة؛ (٢) يترتب على ذلك أنه لم يعرف في تاريخه أنماط إنتاج معقدة، فلم يشهد نظاماً إقطاعياً أو حتى شبه إقطاعي، وبقي الاقتصاد الموريتاني حتى صبيحة الاستعمار، اقتصاداً بدوياً رعوياً معيشياً بسيطاً؛ (٣) إن البناء القبلي التقليدي ظل على قوته وتماسكه بعد نشأة المجتمع الموريتاني الحديث[٩].

في الباب الثاني، يتناول الباحث السياق التاريخي للطبقة الوسطى الموريتانية، منطلقاً من الملامح الحضارية[١٠] للمجتمع الموريتاني، قبل الاستعمار؛ فالبنية الاقتصادية للمجتمع الموريتاني، تتأثر بالطبيعة الإيكولوجية الخاصة لموريتانيا، ذات المناخ الصحراوي الحار والجاف، يضاف إلى ذلك شح كبير وتذبذب في الأمطار الساقطة على ربوع البلاد. هذا الوضع الإيكولوجي يفرض أنشطة اقتصادية محدودة: الرعي، الزراعة الموسمية، الصناعات الحرفية البدائية، والتجارة، ومن جملة هذه الأنشطة يتكوّن الاقتصاد الاكتفائي الذي لا محل فيه للنقود إلا في التبادلات التجارية التي تتم مع الجوار، لكون موريتانيا تشكل حلقة الوصل التجارية بين الوطن العربي وغرب ووسط أفريقيا.

تمثل القبيلة الموريتانية الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي، وهي تتكون من (١) **الخيمة**: وهي الأسرة الممتدة بالتعبير الحديث، وتضم أسراً صغيرة تنحدر من جد

(٩) محمد ولد الجيد، «الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني: بناؤها ودورها في التنمية،» (أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١٠) نذكّر القارئ بأن استخدامنا لمصطلح الحضارية، يعني المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ولا يعطي دلالة على مدى التقدم أو التخلف، كما لا يعطي دلالة على الجهوية الريفية أو الحضرية.

واحد وتمثل الوحدة الأساسية في الإنتاج؛ (٢) **العيال**، وهم مجموعة من الخيمات التي تنحدر من الجد الثاني والثالث؛ (٣) **الفخذ** (العصبة)، وهو الفرع الكبير من القبيلة، ويمثل أهم وحدة سياسية قبلية؛ (٤) **القبيلة**، التي تتألف من مجموع الأفخاذ، وعادة ما يختار شيخ القبيلة من بين الأسر عريقة النسب «الخيمة الكبيرة كما تسمى محلياً»، وبموته يتولى الابن البكر المشيخة، وإن حال حائل يكون من بين أخوته الأصغر، أو الأقرب من نفس الخيمة.

ويذهب ولد الجيد إلى أن الوحدات القبلية والجماعات غير القبلية تتراتب في ما بينها، تراتباً صارماً في صورة طوائف (Castes) كالتالي: (١) **قبائل المحاربين**، ويسمون «لعرب» أو «الحسانية»، وهي القبائل التي احترفت حمل السلاح، وتعيش على الإتاوات التي تتحصل عليها من تأمين مسار التجارة، وتحتل قمة السلطة السياسية في المجتمع الموريتاني، وقد جرت العادة على تسميتهم «أهل السيف»؛ (٢) **قبائل الزَّوايا**، ويسمون «المرابطون»، و«أهل القلم»، وهم المنصرفون للعبادة وطلب العلم، وتعليم أبناء القبائل الأخرى، والفصل في المنازعات، كما أنهم يشتغلون بمراقبة نقاط المياه والمراعي، ويأتون في المرتبة السياسية الثانية بعد المحاربين؛ (٣) **قبائل الأتباع (آزناكة)**[١١]، ويسمون «اللحمة»، وقد تشكلت هذه الطائفة تاريخياً من جماعات تم إخضاعهم ليعيشوا في كنف قبائل المحاربين، أو الزوايا؛ (٤) **جماعة الصناع الحرفيين**: ويسمون **«لمعلمين»** وتقوم هذه الطائفة بمهمات الصناعة التقليدية؛ (٥) **جماعة المطربين «إكاون»**: التي تحترف فن الغناء والترفيه، وتؤدي دوراً خطيراً في الدعاية الشخصية، والتغني ببطولات المحاربين. (٦) **جماعة الموالي «الحراطين»**، وهم الذين أعتقوا من الرق، وأغلبيتهم تجمع بين الأصل العربي من جهة الأب، والأصل الأفريقي من جهة الأم؛ (٧) **جماعة الأرقاء**، وهي الطائفة المحرومة من الملكية، وتحتل قاعدة الهرم الاجتماعي[١٢].

لم تعرف موريتانيا حكماً مركزياً في تاريخها، باستثناء الحركة المرابطية في القرن الحادي عشر، التي انطلقت من موريتانيا وشمالًا حتى تمكنت على يد يوسف بن تاشفين من تأسيس إمبراطورية أفريقية ـ أندلسية عاصمتها مراكش. وحين تراجعت وانحسرت،

---

(١١) أفاد أحد الزملاء الموريتانيين أن حرف الكاف في «آزناكة» وكذلك حرف الكاف في «إكاون»، ينطق كالجيم المعطشة الخفيفة.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

بدأت تظهر على فترات متفاوتة بعض الإمارات في «أدرار، اترازة، لبراكنة، تكانت» وجميعها تتكون من تحالف أو اتحاد مجموعة من قبائل المحاربين، ما عدا الإمارة الأخيرة (تكانت) التي تأسست تحت زعامة قبيلة «أدوعيش» ذات الأصل الزاوي. على أي حال، لم تبلغ هذه الإمارات درجة من التنظيم تخولها أن تأخذ شكل دولة مركزية، فكل ما في الأمر هو وجود أمير «شيخ الاتحاد القبلي» يتربع على عرش السلطنة، متخذاً قاضياً يباشر مهمات القضاء، وجماعة من أهل الحل والعقد، يستشيرهم في أمور الحرب والسلم[١٣].

ينتقل الباحث في الباب الثالث، إلى دراسة الطبقة الوسطى في موريتانيا المعاصرة، مشيراً إلى أن أرض موريتانيا، مثّلت أهمية خاصة لأوروبا، فهي مدخل أفريقيا السوداء، ومحطة تجميع تجارة الرقيق، والصمغ العربي، والفضة. لذلك، فقد تعاقبت على احتلالها جميع القوى الاستعمارية، بداية من البرتغاليين عام ١٤٤٢، والفرنسيين عام ١٥٦٠، والهولنديين عام ١٦٣٨، والإنكليز عام ١٦٦٩، وفي نهاية المطاف تصبح موريتانيا مستعمرة فرنسية عام ١٨٨٩. وقد هادنت أغلبية قبائل الزاوية الاستعمار، في حين ناصبت أغلبية القبائل المحاربة له العداء وقاومته، وبخاصة بعد عام ١٩٣٤ بعدما أصبح كامل التراب الموريتاني تحت السيطرة الإمبريالية.

وخلافاً عن بلدان المغرب المجاورة، لم تشهد موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية أي نوع من الاستثمار الإنتاجي، وتركها المستعمر، من دون أي مقومات لبناء دولة حديثة، فكل ما تمتلكه: ٦٠٠ كلم من الطرق (مساحة موريتانيا أكبر من مساحة مصر)، ومهبط للطائرات الصغيرة، ومعمل لتجفيف الأسماك؛ حتى إن العاصمة نواكشوط كانت تفتقر إلى الماء والكهرباء. وبطبيعة الحال، المدارس القليلة التي أسسها الفرنسيون كانت بغرض تخريج كوادر معاونة للإدارة، وبسبب توفر التعليم المحضري ـ تدريس العلوم الشرعية، وحفظ القرآن الكريم، واللغة العربية وآدابها ـ الذي تتولاه قبائل الزاوية في البوادي، لم يُقبل الموريتانيون على التعليم الفرنسي، بل كانوا يقاومون ويتحايلون من أجل عدم تسجيل المواليد الجديدة، والابتعاد من سكن المراكز الحضارية، حتى لا تطالبهم السلطات بعد ذلك بإلحاق أبنائهم بالمدارس الفرنسية.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

يذهب الباحث إلى أن قبائل الزاوية، استفادت من المرحلة الاستعمارية، في تنمية ثروتها، عبر تربية الماشية والتجارة، بعدما أصبحت في حل من دفع إتاوات لأمراء قبائل المحاربين، إضافة إلى أن أغلبية الكوادر الإدارية المحلية كانت منهم؛ في حين ما تضرر المحاربون، بعدما سلبهم الاستعمار ميزة احتكار العنف القبلي، وهو ما أفقدهم المزايا المالية التي كانوا يتحصلون عليها لبسط الحماية وتأمين طرق التجارة.

وفي هذا السياق، كان ظهور الطبقة الوسطى الموريتانية، ظهوراً عسيراً، بسبب ضعف نسبة التمدرس، التي لم تتعد ١,٦ في المئة سنة ١٩٤٤، و٧,٣ في المئة عام ١٩٦٠. ومن الأعداد القليلة التي تخرجت، ظهرت فئات المدرسين، والمترجمين، والمحررين، والإداريين، وسعاة البريد، والممرضين، ووكلاء الزراعة، المحاسبين، عمال فنيين، بالإضافة إلى قوة الحرس الأهلي، المنوط بها مهمات حماية ومساعدة رجال الإدارة على جباية الضرائب وحفظ الأمن العام. وعلى الرغم من أن هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة ظلت محتفظة بأبعادها التقليدية، فهي أصبحت تكتسب أبعاداً جديدة، إذ إنها الأكثر قدرة على مواكبة التطور، وتسيير دفة الأمور عقب الاستقلال. ويظل الأرقاء والعتقاء (العبيد والحراطون) في قاع الهرم الاجتماعي، حيث يضطلعون بمهمات الإنتاج (الرعوي والزراعي)، والخدمة المنزلية في بيوت الأرستقراطية.

وقد ساهم العامل السياسي في صعود هذه الشرائح الوسطى الجديدة، فبدءاً من عام ١٩٤٦ وحتى الاستقلال عام ١٩٦٠، اكتسبت موريتانيا وضعاً سياسياً جديداً، أصبحت بموجبه إقليماً سياسياً مندمجاً في الاتحاد الفدرالي في أفريقيا الغربية (A.O.F)، وهذا الوضع أتاح خلق هياكل تشريعية وتنفيذية محلية، وجمعية إقليمية منتخبة، إضافة إلى حق انتخاب ممثل للإقليم على مستوى البرلمان الفرنسي. وفي هذا السياق، تولت تلك الشرائح المناصب والمواقع السياسية الناتجة من هذه الآلية الاستعمارية الجديدة. وشهدت هذه الفترة بروز فصلين سياسيين: جناح تقدمي راديكالي تزعمه «حرمه ولد ببانا» (أول نائب موريتاني لدى الجمعية الوطنية الفرنسية)، ويعبر عن هذا الجناح حزب الوفاق ثم حزب النهضة الوطنية، ويدعو إلى الاستقلال الفوري عن فرنسا، ونبذ الصراعات القبلية، والقضاء على العبودية، كما يتسم بنزعة قومية عربية. أما الجناح المحافظ الذي تزعمه «المختار ولد داداه» فقد تبنى موقفاً اندماجياً مع المستعمر، محبذاً

استمرار التبعية له، مع المحافظة على البناء الاجتماعي التقليدي، من هذا الجناح خرج الحزب التقدمي الموريتاني، ثم حزب التجمع الموريتاني[١٤].

ومن المستغرب أن يكون خيار تأسيس دولة موريتانية وطنية في ذلك الوقت من الخيارات المستبعدة، فقد كان الجدل دائراً حول مشاريع ثلاثة ليس من بينها مشروع دولة مستقلة: (١) **مشروع الإقليم الصحراوي**، وهو يتكون من شمال موريتانيا والصحراويين وجزء من الجنوب الغربي للجزائر؛ (٢) **مشروع الانضمام إلى المغرب**، تبنته المغرب، ويتكون من المغرب العربي الكبير من طنجة إلى حدود السنغال؛ (٣) **مشروع الفدرالية المالية**، وهو كيان يضم السنغال، ومالي، وموريتانيا. لكن في استفتاء تقرير المصير عام ١٩٥٥، برز إلى الوجود خيار الدولة الموريتانية الوطنية، ووُضع أول دستور لموريتانيا، ثم أُجريت أول انتخابات تشريعية، ليسيطر الجناح المحافظ (حزب التجمع الوطني الموريتاني) على جميع المقاعد البرلمانية، ولينصب به المختار ولد داداه أول رئيس للجمهورية الإسلامية الموريتانية التي ولدت ـ كما يصفها الباحث ـ بأعجوبة في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠، من دون صراع أو نضال سياسي حقيقي. وعقب الاستقلال مباشرة، شرعت السلطة الموريتانية في التحول إلى صيغة الحزب الواحد، بتأسيس **حزب الشعب الموريتاني** عام ١٩٦١، وبتعديل الدستور عام ١٩٦٢، ليستقر صراحة على أن «**الإرادة الشعبية يترجمها حزب الدولة المنظم ديمقراطياً**»[١٥].

وخلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨، التي تسمى فترة الحكم المدني، يذكر الباحث أن **الطبقة الوسطى البيروقراطية**، توسعت إلى حد كبير، لتغطي حاجات مؤسسات الدولة إلى الكوادر المدربة، وكانوا بأغلبيتهم ينتمون إلى أسر النبلاء، ويتبعون للأرستقراطية العربية في موريتانيا. ومع أن المختار ولد داداه أقدم على إلغاء نظام شيوخ القبائل، إلا أن المعطيات القبلية ظلت كما هي، وتعامل الجميع معها تحت شعار **المحافظة على التوازن القبلي**. وبعد تورط موريتانيا في حرب الصحراء، وخسائرها الفادحة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، استولى الجيش على مقاليد الحكم، لكي تدخل موريتانيا في مرحلة الحكم الدكتاتوري حتى عام ١٩٨٤. وشهدت تلك المرحلة إلغاء نظام الرق في موريتانيا عام ١٩٨٠، وإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية على جميع مستويات الحياة

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٦٠.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

الاجتماعية عام ١٩٨٣. وقد تفشى الفقر في هذه المرحلة، وتفاقمت أزمة الأحياء العشوائية حول المدن، بسبب الجفاف والتصحر، وارتفعت معدلات الانحراف والجريمة، وجاءت كل هذه الانتكاسات مصحوبة بكبت الحريات وقمع المعارضين، وعلى مستوى النخبة الحاكمة، صارت الرشوة والمحسوبية واستغلال المنصب، والاستيلاء على الممتلكات العامة من الأمور العادية التي تحدث عياناً جهاراً، إلى درجة أن ممارسة هذا الفساد، أصبح مؤشراً على التميز والتفوق، في مقابل الاستقامة التي صارت ترمز للقصور وعدم الفاعلية[١٦].

وشهدت الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٨، تحولاً نحو المجتمع التعددي، فتم تعديل الدستور، وسُمح بتأسيس الأحزاب، وأُقر الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، كما أُقرت حرية الصحافة... إلخ، ولكن لم تستطع الطبقة الوسطى الموريتانية أن تتخلص من العباءة القبلية، كما لم تتمكن من تأسيس مجتمع مدني، ومؤسسات تعبر عن مصالحها. وجاءت الانفراجة السياسية لتعيد تكريس العلاقات القبلية، فرجال الطبقة الوسطى المنخرطون في العمل السياسي الجديد، اعتمدوا كلياً على الحشد القبلي للحصول على المقاعد والمناصب. وفي هذا السياق، تتشكل الطبقة الرأسمالية لتستولي على الأنشطة الاقتصادية الحديثة، وبخاصة في ما يتعلق بقطاع التعدين، وقطاع صيد الأسماك (تعد موريتانيا من أغنى شواطئ العالم بالأسماك).

وينتهي ولد الجيد من بحثه، إلى نتيجة مهمة، هي أن المجتمع الموريتاني، يشهد تحركاً طبقياً عمودياً، ينطلق من القبائل ذات الحسب والنسب، ومنها خرجت الطبقة الوسطى، لتدير شؤون البلاد، ومن ذات الطبقة وُلدت الشرائح الرأسمالية العليا، التي تحتكر الثروة والقوة. ولم تسمح التحولات الاقتصادية المشوهة التي مرت بها البلاد بنمو طبقة عاملة حقيقية، وبالتالي أضحت النقابات العمالية، غير مؤثرة في التغيير، بينما أغلبية السكان تعيش على الاقتصاد التقليدي، تربية الحيوان، والزراعة.

ترك ولد الجيد أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابة، وبخاصة ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين العرب والأفارقة، وعلاقات الاستغلال المتجذرة في مجتمع النبالة القبلية، وبخاصة استغلال الرقيق، وهو ابتعد من التحليل في معظم الأحيان، ربما حتى لا تصيبه آفة التحيز. ومع ذلك يقدم بحثه معلومات وصفية مهمة، يمكن أن نستفيد منها

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

في تنمية فروض نظرية تتعلق بالعلاقة بين القبيلة والدولة العربية. من هذه الزاوية تمثل موريتانيا حالة مختلفة ومتمايزة؛ فالقبيلة ظلت في موريتانيا عصية ومقاومة للتغيير، متشبثة بسلطتها التقليدية، ونجحت في إعادة إنتاج قوتها، بالهيمنة على مؤسسات الدولة. وتبقى قيمة أخرى لهذا البحث، في أنه يقدم إضاءة سوسيولوجية، تسمح بالتعرف إلى مجتمع عربي لم ينل ما يستحقه من اهتمام على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

خامساً: الطبقة العليا المصرية بين ثورتين (١٩١٩ ـ ١٩٥٢)

تقدم ماجدة بركة في هذا الكتاب، دراسة حول الطبقة العليا في النصف الأول من القرن العشرين. صدرت النسخة الأولى من الكتاب بالإنكليزية عام ١٩٩٨، ثم ترجم إلى العربية عام ٢٠٠٩. والدراسة ذات طبيعة مختلفة عن الدراسات التي اهتمت بالتاريخ الاجتماعي المصري، فمعظم الدراسات وثيقة الصلة، انطلقت من نظرة اختزالية، يغلب عليها التحليل السياسي، مركزة على صور استغلال هذه الطبقة العليا لباقي الطبقات في المجتمع؛ وعلى تبعية هذه الطبقة للنظام الرأسمالي العالمي، من دون محاولة إبراز المحاولات الاقتصادية الوطنية التي قدمها بعض أفراد هذه الطبقة، للنهوض بالمجتمع المصري.

ينقسم الكتاب إلى ستة فصول؛ يعتني الفصل الأول بتحليل أصل الطبقة العليا المصرية، وتركيبها، وتطورها خلال فترة الدراسة (١٩١٩ ـ ١٩٥٢)، ويتناول الفصل الثاني، الدور الثقافي للطبقة الوسطى، وكيفية تفاعلها مع الثقافة الرسمية، وثقافة النخبة، والثقافة الشعبية، ويرصد الفصل الثالث، صور التمايز الطبقي المكاني التي كرستها الطبقة العليا، بتأسيس أحياء جديدة لسكناها، ومؤسسات تعليم خاصة بأبنائها. ويهتم الفصل الرابع بأسلوب حياة هذه الطبقة، داخل الأسر والبيوت، وفي قضاء أوقات الفراغ، وكيف أدى تكريس هذا الأسلوب إلى جذب واستقطاب الطبقة العليا الريفية، لتصبح مغتربة عن أصولها الريفية. ويتناول الفصلان الخامس والسادس تحليلاً لخطاب الطبقة العليا الخاص والعام، على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي في الفترة ما بين الثورتين. وفي ما يلي سنركز قراءتنا على الفصل الأول من هذا الكتاب، الذي يحمل

أهمية خاصة، يمكن من خلاله فهم السياق التاريخي والاقتصادي الذي سمح بظهور المجتمع الطبقي الحديث في مصر.

تذهب بركة في بداية الفصل الأول إلى أن الكتابات السابقة (مثل محاولات سمير أمين ومحمود حسين وماريوس ديب)، اتخذت موقفاً عاماً يضع البرجوازية المصرية في سلة واحدة، من دون البحث في الاختلافات الجوهرية داخل الطبقة العليا. وترى المؤلفة أن القراءة الأولى للتعدادات السكانية والزراعية في النصف الأول من القرن العشرين، كفيلة بأن تقدم صورة إحصائية وافية عن هذه الاختلافات التي تجاهلتها تلك المحاولات. وتلجأ بركة إلى استخدام مصطلحات «الأعيان، الذوات، الطبقة العليا» بدلًا من مصطلح «البرجوازية»، بحيث تنقسم الطبقة العليا إلى **الذوات**: وهي الشريحة ذات الأصول التركية الجركسية، **والأعيان**: وتضم وجهاء الريف؛ والنخب المشتغلة بالأعمال الصناعية والتجارية؛ إلى جانب البارزين من أصحاب المهن الحرة[١٧].

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الذوات يختلفون عن الأعيان من أربعة أوجه: (١) **الأصل العرقي**، فالذوات من الأتراك، وأغلبية الأعيان من المصريين؛ (٢) **الثروة**، فالذوات تمتعت بالعطايا الكبرى (الوسايا والأبعاديات)، أكبر كثيراً من العطايا الممنوحة من الأراضي لأعيان الريف من العمد ومشايخ البلد، نظير دورهم في استضافة مندوبي الحكومة والحفاظ على الأمن؛ (٣) **التمييز في اعتلاء المناصب العامة**، فالذوات يحتكرون المناصب العليا والمركزية، في حين يتولى الأعيان المناصب المحلية؛ (٤) **موطن الإقامة**: الذوات يسكنون الحضر، بينما أغلبية الأعيان يسكنون الريف.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حدثت ثلاثة متغيرات أدت إلى ظهور نخبة جديدة تركية ـ مصرية، وبزوغ طبقة كبار الملاك في مصر: (١) صدور قانون المقابلة عام ١٨٧١، الذي قنن حقوق الملكية الكاملة لحائزي الأراضي الخراجية؛ (٢) صدور قوانين أخرى في ١٨٨٣، ١٨٩١، تعزز شرعية الملكية الخاصة، وتحميها من المصادرة؛ (٣) البدء في إجراءات بيع أراضي الدائرة السنية

(١٧) ماجدة بركة، الطبقة العليا المصرية بين ثورتين، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، ترجمة محمود ماجد (القاهرة: وزارة الثقافة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٣٩.

(أراضي أسرة محمد علي) لسداد فوائد وأقساط الديون الخارجية، وكان نظام البيع بأسلوب القطع الكبيرة، وهو ما أدى إلى بزوغ كبار الملاك، وإحكام قبضتهم على الهيكل الزراعي في مصر[١٨].

وبحلول القرن العشرين، زحفت أعداد متزايدة من الأعيان المصريين إلى المدن سعياً إلى المشاركة السياسية وتعليم أبنائهم، ورغبة في الإفادة من الرغد الذي توفره الحياة الحضرية الجديدة (المدارس، الكهرباء، خدمات التليفون، الصرف الصحي، الطرق المعبدة، وسائل الترفيه... إلخ). ونجح الأعيان المهاجرون إلى المدن في تعزيز وضعهم في صفوف الطبقة العليا المصرية، وأصبح مصطلح الذوات وأبناء الذوات يستخدم بصورة متزايدة لوصف الأعيان الحضريين الذين اندمجوا إلى حد بعيد في النخبة التركية، عن طريق الزواج المختلط، وأصبح بمقدور الكوادر المتعلمة من الأعيان تولي المناصب الإدارية العليا. ومع الوقت نجحت هذه الطبقة في الجمع بين الثروة والوعي الذاتي، واستطاعت أن تتضامن في منظمات مثل الجمعية الزراعية الخديوية (١٨٩٨)، واتحاد الزراعيين (١٩١١)، وعلى المستوى السياسي، سيطرت على أغلبية المقاعد في المجالس التشريعية، والتمثيلية حتى عام ١٩٥٠[١٩].

تذهب بركة إلى أن ظهور نخبة الأعمال المصرية الحديثة، ارتبطت ارتباطاً حميماً بزراعة القطن، واندماج مصر في الاقتصاد العالمي؛ وهي ترصد خمس لحظات تاريخية مهمة كانت بمنزلة إيذان بخروج هذه النخبة إلى حيز الوجود: (١) عقد المؤتمر الوطني المصري في أيار/ مايو ١٩١١؛ (٢) تأسيس غرفة التجارة المصرية عام ١٩١٣؛ (٣) تأسيس لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦؛ (٤) إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠؛ (٥) تأسيس جمعية الصناعيين عام ١٩٢٠، ثم تحولها إلى اتحاد الصناعات المصري عام ١٩٢٢. وقد هيأت الدولة المصرية المناخ لتعزيز التصنيع، عبر إصدار لائحتين مهمتين، الأولى صدرت عام ١٨٩٩، ولكنها لم تفعّل إلا ١٩٢٣، وتنص على وجوب أن يكون هناك عضو مصري واحد على الأقل في مجلس إدارة كل شركة تمارس أنشطتها على أرض مصر، والثانية، لائحة التعرفة الجمركية التي أصدرتها الحكومة المصرية عام ١٩٣٠، وهو ما أدى إلى اجتذاب رؤوس الأموال، للعمل في مجال الصناعة بعد

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٣.

أن أصبح السوق محمياً، حيث شهدت الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٥٠، طفرة في تأسيس الشركات المساهمة الجديدة.

وبعد إنشاء بنك مصر، واستغلالًا لحالة التوحد الوطني بعد ثورة ١٩١٩، تبنى اتحاد الصناعات برنامجاً طموحاً في إيجاد أو تقوية صناعات مثل: الورق، والسيراميك، والزجاج، والملابس، والأحذية، والأسمدة، والأغذية المعلبة، والصابون، والدباغة. وتحول البنك إلى شركة قابضة عملاقة، لتنفيذ هذا البرنامج الطموح، إضافة إلى دوره في تطوير مشاريع حلج القطن وغزله ونسجه، ودوره في مشروعات ذات أصالة وجدة، مثل إنشاء شركة مصر للطيران، وصناعة السينما.

وتذهب بركة إلى أن النخبة الصناعية، على عكس معظم بلدان الشرق الأوسط، انحدرت من طبقة كبار الملاك، وليس من النخبة التجارية، فقد كان دور كبار الملاك رئيسياً في تمويل عمليات التوسع الصناعي، ولم يظهر بين الصناعيين الجدد إلا عدد قليل من ذوي الخلفيات التجارية. وعليه فإن التمييز التقليدي، بين كبار الملاك وعناصر الطبقة العليا الحضرية المشتغلة بالأنشطة الصناعية والمالية، هو تمييز مضلل. فقد كانت حركة الأموال بعد ثورة ١٩١٩ تتجه من الزراعة إلى الصناعة والتجارة والخدمات. وحالما تأسست الصناعة، أخذ يفد عليها وافدون جدد من أصحاب المهن الحرة: الأطباء، المحامون، المهندسون، وكبار الموظفين الحكوميين، سواء شاركوا في تأسيس وإدارة المشاريع الصناعية، أو في استثمار ثروتهم في فترة لاحقة كحملة أسهم الشركات الصناعية.

وتلفت بركة الانتباه، إلى أن الأجانب (الأوروبيون) كانت لهم اليد الطولى، على المؤسسات المالية في مصر، كما كانت لهم السيطرة على المشاريع الصناعية الجديدة، لكونهم يملكون الخبرة الاقتصادية والفنية، في حين كان شركاؤهم المصريون من كبار الملاك، يتحسسون خطاهم الأولى في مجال التصنيع.

تصل بركة، بالاستعانة بتعداد عام ١٩١٧، إلى أن الطبقة العليا المصرية، عشية ثورة ١٩١٩، مثلت نحو ٥ في المئة من جملة السكان (٢٥٠٠٠ أسرة)، يتركزون في مدينتي القاهرة والإسكندرية، وينقسمون إلى ست فئات رئيسية: (١) المؤجرون (المؤاكرون) وهم كبار الملاك الذين يعيشون على الريع من تأجير أراضيهم بالكامل؛ (٢) الوسطاء (حملة الأسهم، وسماسرة القطن، وسماسرة الأراضي)؛ (٣) منظمو الأعمال الصناعيون

(يزيدون على ٣٠ في المئة)؛ (٤) التجار (يزيدون على ٢٠ في المئة)؛ (٥) كبار موظفي الحكومة؛ (٦) أعضاء المهن الحرة والمشتغلين بالأعمال الفكرية (نصفهم على الأقل من الأجانب الأوروبيين).

خلال الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧، يتغير تركيب الطبقة العليا، لعدة أسباب: (١) التراجع التدريجي في حجم المجتمع الأجنبي المقيم في مصر بعد توقيع معاهدة مونترو عام ١٩٣٧، وإلغاء الامتيازات الأجنبية؛ (٢) زيادة مضطردة في حجم شريحة كبار التجار، بفضل التوسع الحضري والصناعي، والتوسع في استيراد الأسمدة؛ والعدد والآلات الزراعية الحديثة، وقد ترتب على هذه الزيادة أيضاً نمو شريحة التجار المنتمين إلى الطبقة الوسطى؛ (٣) زيادة مضطردة في ملاك العقارات. وتذهب بركة إلى أنه لا يمكن فصل الشريحة الجديدة، من كبار التجار وملاك العقارات، عن أصولها الريفية، فقد كان هؤلاء في أغلبيتهم من كبار ملاك الأراضي الزراعية أيضاً؛ (٤) التوسع في التعليم العالي، وبخاصة بعد تأسيس الجامعة المصرية[٢٠]، وهو ما أدى إلى جلب قادمين جدد إلى المهن الحرة. وتذهب بركة إلى أن حراك هذه الشريحة في تلك الفترة من الطبقة الوسطى إلى العليا، كان ميسراً بعد بذل وقت قصير من مزاولة المهنة، نظراً إلى ندرتهم وحاجة المجتمع إليهم، إضافة إلى ارتفاع مكانتهم الاجتماعية والثقافية بصفة عامة؛ (٥) ويرتبط بالعامل الأخير، بالزيادة المضطردة في شريحة كبار الموظفين في الحكومة (الوزراء، رؤساء المصالح والمؤسسات، أعضاء السلك الدبلوماسي، أعضاء الهيئات القضائية... إلخ).

وتنتهي بركة، إلى أن الطبقة العليا المصرية، بحلول ثورة ١٩٥٢، ارتفعت من ٥ في المئة إلى ٥,٦ في المئة من جملة السكان (٤٣٠٠٠ أسرة)، قسمت على ست شرائح: (١) المنظمون الصناعيون؛ (٢) كبار التجار؛ (٣) الوسطاء والمقاولون؛ (٤) أعضاء المهن الحرة؛ (٥) كبار البيروقراطيين؛ (٦) المؤجرون أرباب الريع. وقد انخفضت نسبة المنظمين الصناعيين لتصبح ٨ في المئة من جملة الطبقة العليا، بعد أن كانت تمثل ثلث الطبقة العليا عام ١٩١٩، وفي المقابل ارتفعت شريحتا التجار والوسطاء والمقاولين،

---

(٢٠) من المعروف أن التعليم العالي بدأ في مصر منذ عصر محمد علي، وقبل إنشاء تنظيم المدارس الأول عام ١٨٣٦، فخلال الفترة ١٨١١ ـ ١٨٣٦، أنشأ محمد علي المدارس المدنية: الطب، والمهندسخانة (الهندسة)، والزراعة والطب البيطري والألسن، إضافة إلى المدارس الحربية: الفرسان، المشاة، وأركان الحرب. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى موقع ذاكرة مصر المعاصرة على شبكة الإنترنت، <http://modernegypt.bibalex.org>.

إلى ٣٥ في المئة، وارتفعت شريحتا أصحاب المهن العليا والبيروقراطيين ٣٦ في المئة، وأرباب الريع ٢١ في المئة.

لقد تعاملت الكاتبة مع تعدادات السكان، وبخاصة تعدادا عام ١٩١٧ وعام ١٩٤٧، لكي تحاول رسم صورة قريبة من الواقع، عن وضع الطبقة العليا المصرية، ونجحت في دحض كثير من الأفكار الأيديولوجية التي راجت، وروجت لفكرة أن مصر لم تكن تملك قبل عام ١٩٥٢ قاعدة تمكنها من التنمية الصناعية. وسنكتفي بقراءتنا للفصل الأول من هذا الكتاب المهم، لأن بقية الفصول تهتم برصد الخصائص الثقافية والاجتماعية للطبقة العليا، وهو ما يجعلنا نخرج عن مجال دراستنا حول الطبقة الوسطى.

سادساً: الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير (٢٠٠٥)

يقدم عالم الاجتماع المصري عبد الباسط عبد المعطي (١٩٤٣ ـ ٢٠١٠)، في هذا الكتاب، رصداً للتحولات التي أصابت الطبقة الوسطى، خلال فترة تاريخية تمتد من عام ١٩٥٢ وحتى بداية الألفية الثالثة، ينقسم الكتاب إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة؛ يعالج الفصل الأول التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي للمرحلة الناصرية والساداتية، وينتقل في الفصل الثاني إلى عرض التغيرات التي لحقت بأوضاع الطبقة الوسطى السياسية والاقتصادية، ويرصد الفصل الثالث التغيرات الثقافية التي لحقت بالطبقة الوسطى، ويعالج الفصل الرابع دور الطبقة الوسطى الإسلامية في المجتمع، بالتركيز على دور جماعة الإخوان المسلمين، ويقدم الفصل الخامس عرضاً للتدابير اللازمة لتحرير الطبقة الوسطى.

يعرض عبد المعطي في الفصل الأول، نمط الإنتاج المهيمن خلال المرحلة الناصرية، حيث يذهب إلى أن علاقات الإنتاج في مصر الناصرية، شهدت تنوعاً، معقداً، باختلاف قطاع الاقتصادي، ففي القطاع الزراعي، تتمحور علاقات الإنتاج حول الملكية الخاصة، وعرف هذا القطاع نمطين من الإنتاج: (١) إنتاج سلعي صغير، انتشر على أكثر من نصف المساحة الزراعية؛ (٢) إنتاج كبير، على النصف الآخر من المساحة المزروعة، ويتولاه أغنياء الفلاحين. ويذكر أن الدولة ساعدت على إزاحة كبار الملاك من أمام شريحة أغنياء الفلاحين، وهو ما جعل هذه الشريحة تستحوذ ـ بالملكية أو

بالإيجار ـ على نصف المساحة المنزرعة في مصر. ولا يعني ذلك أن الدولة أو القطاع العام، كان بعيدا عن هذه العلاقات، فقد تدخلت الدولة في تحديد التركيب المحصولي، وإلزام الفلاحين بالخريطة المحصولية السنوية، وألزمت الفلاحين بالتوريد الإجباري للمحاصيل، وبالأسعار التي تحددها، وهو ما أدى إلى تحول الدولة إلى طرف أساسي في علاقات استغلال فائض إنتاج الفلاحين خاصة صغار ومتوسطي الملاك[٢١].

أما في خصوص القطاع التجاري والصناعي والمالي، فقد احتكرت الدولة الصناعات الكبرى، وقطاع البنوك والتأمين والنقل والاتصالات والتجارة الخارجية، وتدخلت بصورة محدودة في التجارة الداخلية (١٥ في المئة من حجم التجارة الداخلية)، وسمح للقطاع الخاص بالعمل والسيطرة على التجارة الداخلية، والصناعات الصغيرة. وفي هذا السياق مارس كل من القطاع العام والقطاع الخاص، علاقات إنتاج أقرب ما تكون إلى العلاقات الرأسمالية بالنسبة إلى القطاع العام، ورأسمالية تامة بالنسبة إلى القطاع الخاص، فكلاهما مارس استغلالاً رأسمالياً يستقطع جوانب مهمة من فائض قيمة العامل. وفي هذا الإطار، تنشأ البرجوازية البيروقراطية، التي كان لها السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج التي أدارتها وضبطتها باسم الدولة ونيابة عنها.

بعد هذا العرض السريع، يرصد عبد المعطي تحولات أغنياء الفلاحين والشرائح الرأسمالية في نهاية المرحلة الناصرية، حيث يذهب إلى أن **أغنياء الفلاحين**، باستحواذهم على نصف المساحة المنزرعة بالملكية (٣٠ في المئة) وبالإيجار (٧٠ في المئة)، وبحيازتهم أدوات الإنتاج الأكثر تقدماً، جنوا أكبر المكاسب على حساب صغار الملاك والمعدمين، ولم يكتفوا بذلك، وإنما بسطوا سيطرتهم على التعاونيات الزراعية، فاستأثروا بالنصيب الأكبر من القروض، ومن مستلزمات الإنتاج، وبدعم من السلطة المركزية، كانت لهم السيطرة التامة على لجان الاتحاد الاشتراكي (التنظيم السياسي الأوحد) في الريف.

ثم ينتقل إلى **الشريحة الرأسمالية في القطاع العام**، التي تضم كبار البيروقراطيين، والتكنوقراط، والضباط السابقين في القوات المسلحة، ويلفت الانتباه إلى أن أغلبية هذه الشريحة انحدرت من العائلات الرأسمالية قبل الثورة، ومن شريحة أغنياء الريف، إلا أن

---

(٢١) عبد الباسط عبد المعطي، الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٢٤.

بعضاً منها ينحدر من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، في إطار الحراك الاجتماعي الذي وفرته ثورة يوليو. ويرى عبد المعطي أن هذه الشريحة تتحمل المسؤولية عن تدهور القطاع العام، وانحراف مساره، إذ عملت هذه الشريحة على استغلال المنصب العام في تراكم للثروة، عبر عدة ممارسات غير مشروعة: (١) التحالف مع رأسمالية القطاع الخاص، عبر ما عرف بتعاقدات الباطن؛ (٢) استغلال النفوذ الإداري في تحريف القوانين، والالتفاف عليها؛ (٣) استقطاب القيادات العمالية، ودعم مصالحها؛ (٤) إبعاد وتهميش العناصر الوطنية المعارضة؛ (٥) الانخراط والسيطرة على العمل السياسي على مستوى لجان الاتحاد الاشتراكي، ومجلس الشعب (البرلمان المصري)[٢٢].

أما الرأسمالية الخاصة، فقد نشطت في السيطرة على **التجارة الداخلية**، وأدارت (من الباطن) تعاقدات القطاع العام مع الشركات العالمية، في حين سيطرت **رأسمالية المقاولات** على أغلبية النشاط في هذا المجال، إلى جانب استفادتها من المشاريع الكبرى التي تنفذها شركات القطاع العام الكبرى، من خلال تعاقدات من الباطن أيضاً. **أما الرأسمالية الصناعية**، فعلى الرغم من تشجيع الدولة القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الصناعي، بخفض الرسوم على مستلزمات الإنتاج الأولية، وتقديم إعفاءات ضريبية على بعض المنتجات الصناعية بلغت ٥٠ في المئة، وإعطاء رأس المال الأجنبي حق تملك ٥١ في المئة من جملة رأس المال، بموجب القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢. إلا أن القطاع الخاص الصناعي، لم يسع طوال الفترة الناصرية، إلى استثمار هذه الفرص، وحافظ عن سقف إنتاج محدود، وتخصص في الصناعات الاستهلاكية، وبعض الصناعات التكميلية.

يعرِّف عبد المعطي الطبقة الوسطى بأنها الأفراد الذين يشغلون المواقع الوسطى، ويقومون بعمل مركب ـ ذهني أو يدوي ـ في منظمات الإنتاج والخدمات الحكومية والخاصة، إضافة إلى من يحوزون أصلاً إنتاجياً ـ معرفي أو مادي ـ ويديرون بأنفسهم أو يوظفون عدداً محدوداً من العمل المأجور، لا يسمح غالباً بتراكم رأسمالي يؤثر في تغيير موقعهم الطبقي. ويذهب المؤلف إلى أن الطبقة الوسطى في نهاية المرحلة الناصرية، كانت تشغل ما يقرب من ٤٠ في المئة من جملة أصحاب العمل والعاملين بأجر. ثلاثة أرباع هذه النسبة تنتمي إلى شرائح أصحاب الأعمال الصغيرة، والباقون يمثلون العاملين

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

بأجر نقدي. ويذهب عبد المعطي إلى التحالف بين الشرائح الرأسمالية الخاصة والعامة، وأغنياء الفلاحين، الذي أدى في نهاية المرحلة الناصرية، إلى تفاقم مشكلات الطبقة الوسطى والطبقة العاملة والفلاحين الأجراء، وإلى تكثيف معاناتهم من ارتفاع الأسعار، وأزمات الغذاء والإسكان، وارتفاع نفقات المعيشة بصفة عامة.

ومع أن الدولة الناصرية، تبنت سياسات واضحة تجاه تضييق الفروق بين الطبقات، فهي في النهاية لم تتمكن من محاصرة الفساد في القطاع العام، ولا التخلص من رموزه، وهو ما أدى إلى زيادة حدة التناقضات بين مصالح الشرائح الرأسمالية البيروقراطية والخاصة وأغنياء الفلاحين، وبين الطبقة الوسطى والعمالية. ومع بداية المرحلة الساداتية، اتجهت سلطة الدولة نحو تصفية رموز النظام الناصري، وتصفية الحراسات على بعض الشركات، في ما سمي **ثورة التصحيح**، التي مثلت تصريحاً مباشراً بقرب عودة القطاع الخاص للسيطرة على المجال الاقتصادي المصري بأكمله. وعبر سياسات متدرجة، ومتخبطة في بعض الأحيان، تمت عملية التحول إلى الانفتاح الاقتصادي.

وينتهي عبد المعطي إلى أن المرحلة الساداتية، ركزت على تنمية القطاعين التجاري والمالي، وما تشتمل عليهما من عمليات نوعية. وفي المقابل حدث تدهور للمشاريع الصناعية القائمة، ولم يتم تحفيز الاستثمار الصناعي التحويلي، كما تدهور القطاع الزراعي في مصر، بانخفاض الإنتاجية، من جهة، واستقطاع مساحات زراعية لأغراض التوسع العمراني، والاتجاه نحو زراعة المحاصيل للتصدير، على حساب المحاصيل الأساسية للاستهلاك المحلي. وبالجملة، أدت المرحلة إلى تحول مصر إلى مجتمع مستهلك خاضع للهيمنة الاقتصادية العالمية. ومن رأسمالية الدولة الوطنية إلى الرأسمالية التجارية ـ المالية التابعة[٢٣].

ينتقل عبد المعطي في الفصل الثاني، إلى تحليل مؤشرات تغير الطبقة الوسطى، خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إلى أن خصائص الطبقة الوسطى شهدت عدداً من التغيرات، فقد تزايدت نسبة أصحاب المهن الفنية والعلمية، ونسبة الإداريين ومديري الأعمال، والمشتغلين بالأعمال الكتابية، أي حدثت خلال هذه الفترة زيادة في الحجم الكلي للطبقة الوسطى. ولكن مع هذه الزيادة، تشهد الطبقة الوسطى تناقضاً داخلياً، بسبب تمايز فرص ونوعية وأجر العمل بين أفرادها، تتمثل

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

هذه التناقضات بالتالي: (١) حقق القطاع الخاص الاستثماري والأجنبي نمواً ملحوظاً، ترتب عليه جذب فئات محددة من الطبقة الوسطى، ومنحها امتيازات غير تقليدية؛ (٢) تغير فرص الحياة ـ والرؤية الأيديولوجية ـ لقطاع كبير من الفئات المهنية العليا من الطبقة الوسطى (الأطباء، المهندسون، المدرسون، أساتذة الجامعات، المشتغلون بالإعلام)، نتيجة الهجرة إلى الدول العربية النفطية؛ (٣) وفي المقابل يستمر تدهور أحوال أقرانهم العاملين في القطاع العام؛ (٤) زيادة أعداد العاملين من أفراد الطبقة الوسطى في القطاع غير الرسمي، وهو ما أدى إلى حرمانهم حقوق الأجر العادل، والتأمين الصحي والاجتماعي، وساعات العمل... الخ؛ (٥) ظهور فئات من الطبقة الوسطى ما بعد الحداثية، كالباحثين المستقلين، والمترجمين، والمشتغلين بالدعاية والإعلان، ومصممي برامج الحاسب الآلي، ومندوبي المبيعات لدى الشركات العالمية.

ويرصد عبد المعطي مظاهر التدهور في النشاط الإنتاجي بصفة عامة، الناتجة من: (١) بيع وخصخصة القطاع العام، وتسريح قطاع كبير من العاملين بنظام المعاش المبكر (التقاعد عن العمل قبل بلوغ الستين)؛ (٢) تخلي الدولة عن سياسة توظيف خريجي الجامعات والمعاهد العليا؛ (٣) هجرة الكوادر المتميزة للعمل بالخارج؛ (٤) انحسار إنفاق الدولة على الخدمات الأساسية، على الرغم من ارتفاع معدل الزيادة السكانية.

يلفت المؤلف الانتباه إلى أن الزيادة التي شهدتها الطبقة الوسطى لا تعد حراكاً اجتماعياً، يمثل قيمة مضافة للمجتمع، وإنما تعد حراكاً زائفاً بسبب: (١) انقسام شرائح الطبقة الوسطى ذاتها، إلى شرائح متباينة ومتناقضة؛ (٢) فشل وتخبط المشروع التنموي؛ (٣) الحراك المزيف بالتكسب من الفساد، وكثير من صنوف الاقتصاد الأسود؛ (٤) هيمنة الدولة والحزب الحاكم على مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة النقابات المهنية، والأحزاب؛ (٥) انحسار الفاعلية السياسية للطبقة الوسطى، بعدما فضلت كوادرها إظهار الولاء للسلطة ـ كثمن للصعود المهني والإداري والاجتماعي[٢٤].

وينتقل عبد المعطي، في الفصل الثالث، إلى كشف عدد من الظواهر الثقافية والاجتماعية التي ترتبت على هذا الحراك الزائف، في مجال الفن والثقافة والتعليم والعمل الأهلي، لينتهي إلى أن صور التطرف الديني، والانحطاط الثقافي، لم تكن مسؤولية العوامل البنيوية فقط، بل هي أيضاً مسؤولية عناصر الطبقة الوسطى نفسها، فهي

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

المنتجة لكل أنواع التفكير الخرافي والديني المتزمّت، وهي المسؤولة عن الإنتاج الفني والأدبي الهابط، وهي المسؤولة عن الانحراف في مجال العدالة وصيانة الحقوق، وهي المسؤولة عن فقد التعليم جدواه المعرفية والتربوية(٢٥).

ويرصد في الفصل الرابع، فاعلية جماعة الإخوان المسلمين في السيطرة على النقابات المهنية، والجمعيات الأهلية في مصر، والسيطرة على الأنشطة الطلابية داخل الجامعات المصرية، ويقدم في نهاية هذا الفصل الأبعاد المحتملة لسيناريو الدولة الإسلامية في مصر. وفي الفصل الأخير، يقدم عبد المعطي، حلولاً لتحرير الطبقة الوسطى المصرية، يمكن إجمالها في التالي: دور الدولة في تحسين معيشة الطبقة الوسطى، وتوفير الدخل الكافي؛ وتمكين الطبقة الوسطى من الممارسة السياسية الديمقراطية، ورفع قيود السلطة عن المجتمع المدني؛ ودفع القطاع الخاص نحو النشاط الإنتاجي، والتدقيق في اختيار القيادات العليا والوسيطة، ومقاومة الفساد. وفي الخاتمة يقدم عدداً من الرسائل الموجهة إلى أفراد الطبقة الوسطى، لتحفيزها على تولي مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الوطن.

سابعاً: اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى (المصرية) (٢٠٠٩)

يقدم أحمد حسين حسن حسنين، في هذا البحث أحد المحاولات المصرية الجادة، للنظر في تحولات الطبقة الوسطى العربية. والبحث هو أطروحة علمية، تقدم بها أحمد حسين لنيل درجة الدكتوراه في كلية البنات في جامعة عين شمس تحت إشراف عبد الباسط عبد المعطي وفوزي عبد الرحمن. تبدو شخصية الباحث واضحة داخل النص، ولا يفقد القارئ صوت الباحث من بداية البحث إلى نهايته، وجمعت بين الرؤية العلمية والحياد الموضوعي، وتخارجت من إرث بعض الكتابات الأيديولوجية حول الطبقة المصرية، من دون أن تتنكر للمحاولات الجادة في التراث العلمي المصري وثيق الصلة. سنعرض في ما يلي ملخص البحث كاملاً، كما خطه الباحث(٢٦)، على أن نعود إلى مناقشة نتائج هذا البحث في الفصول التالية:

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٢٦) أحمد حسين حسن، «اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجي تاريخي، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٢.

١ ـ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات التغير التي حدثت منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن في تكوين وحجم المواقع الوسطى الحضرية وأدوارها وفاعليتها، في المجتمع المصري خلال الربع الأخير من القرن المنصرم. وتحقيقاً لهذا الهدف العام تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ـ الكشف عن أهم السياسات ـ الاجتماعية والاقتصادية ـ التي اتبعتها الدولة، وتأثيراتها في أوضاع المواقع الوسطى الحضرية.

٢ ـ تحديد أهم تجليات التغير واتجاهاته، التي طرأت على المواقع الوسطى الحضرية من حيث تكوينها، وحجم شرائحها البينية، وظروف عملها، ثم في أدوارها الاجتماعية وفاعليتها السياسية.

٣ ـ التعرف إلى التغيرات الحادثة في حالة الوعي الطبقي للمواقع الوسطى الحضرية؛ وكذا في أنساقها القيمية والأيديولوجية.

٤ ـ الكشف عن أهم المشكلات الحياتية التي تواجهها هذه المواقع وآليات مواجهتها لتلك المشكلات.

٥ ـ رصد استجابة مختلف المواقع الوسطى لسياسات الدولة وبرامجها وما أفرزته من تغيرات. بمعنى آخر، تعيين أهم الميكانيزمات التكيفية التي أوجدتها الطبقة للحفاظ على وجودها الاجتماعي.

٢ ـ الإجراءات المنهجية للدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد بالأساس على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتفسير وتحليل القضايا محل الدراسة.

ـ المجال الزمني: تحددت الفترة الزمنية للدراسة من عام ١٩٧٥إلى عام ٢٠٠٠. لكن التحليل لم يقف عند هذه الفترة الزمنية بل تجاوزها، إلى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وذلك لتتبع التداعيات التي أفرزتها التحولات المجتمعية على بنية المواقع الوسطى وأوضاعها وأدوارها.

ـ عيِّنة الدراسة: تنتمي عيِّنة الدراسة إلى نمط العيِّنات القصدية (الغرضية)، وبلغ الحجم الإجمالي لعينة الدراسة ٢١٨مفردة ـ إضافة إلى عشر مقابلات كيفية متعمقة ـ توزعت بين سبع شرائح بينية وسطى.

ـ مصادر وأدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين هما: المصادر الرمزية، وتشمل البيانات والإحصاءات الرسمية الجاهزة، ثم البيانات والمعلومات التاريخية والمعاصرة التي وفرتها الدراسات المختلفة عن التكوين الاجتماعي المصري والبنية الطبقية بمواقعها الأساسية والمتناقضة. أما المصادر البشرية فتضم البيانات الميدانية التي تم جمعها عبر أداتي الاستبيان، والمقابلات المتعمقة والمفتوحة التي طبقت مع أعضاء المواقع الوسطى الحضرية.

انقسمت الدراسة على تسعة فصول. خصص الفصل الأول لمناقشة تحليلية ونقدية للاتجاهات النظرية لدراسة الطبقات الاجتماعية. كما خصص الفصل الثاني لمناقشة الحصاد الذي خلصت إليه الأدبيات المعنية في دراسة البنى الطبقية في العالم. ويناقش الفصل الثالث المدخل النظري والإجراءات المنهجية. ويقدم الفصل الرابع عرضاً نقدياً لفكرة انهيار الطبقة الوسطى أو فنائها. كما رصد الفصل الخامس التحولات التي خضع لها التكوين المصري منذ بداية سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن، وآثارها في بنية المواقع الوسطى وما تعرضت له من عمليات تجزئة وتفكيك وإعادة تركيب مع بيان الآليات التي وظفتها الدولة في سبيل إنجاز هذه العمليات. أما الفصول من السادس إلى التاسع فعرضت لنتائج الدراسة الميدانية، التي مزج فيها الباحث بين أساليب التحليل الكمي والكيفي معاً. ففي الفصل السادس نوقشت الملامح الديمغرافية والخصائص الطبقية لمفردات العينة. وفي الفصل السابع تم تشريح مفردات الوعي لدى المواقع الوسطى الحضرية بالسياسات الاجتماعية الرسمية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، وتصوراتهم لأهم تداعيات هذه السياسات والشرائح التي أضيرت أو أفادت منها. وكشف الفصل الثامن عن أنساق القيم الاجتماعية للمواقع الوسطى؛ مثل قيم العمل والعلم والتعليم، والتسامح وقبول الآخر، والمشاركة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي، والمنافسة الحرة... إلخ. وفي الفصل الأخير نوقشت ملامح المشاركة السياسية والاجتماعية للمواقع الوسطى في تنظيمات سياسية ومدنية واجتماعية متباينة، ثم مستويات المشاركة ومعوقاتها ومبررات ضعفها الشديد.

٣ ـ نتائج الدراسة

أولاً، في ما يتعلق باتجاهات التغير في تكوين المواقع الوسطى وحجومها النسبية، طرأت على المواقع الوسطى تغيرات ملحوظة في الحجوم النسبية لشرائحها البينية عند مستويي القمة والقاعدة معاً. فعند القمة التي تمثلها الشرائح المهنية؛ الفنية والعلمية والإدارية العليا زادت حجومها كثيراً منذ منتصف السبعينيات وحتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، في حين انخفضت عند القاعدة، وبصورة ملحوظة أيضاً، الحجوم النسبية لأصحاب الأعمال الكتابية والعاملين في مجال الخدمات. وهو ما يدعم القول بحدوث عمليات فرز وإحلال داخل التكوين الطبقي للمواقع الوسطى على حساب الشرائح الدنيا وذلك لمصلحة الشرائح ذات التعليم العالي والمهارة والخبرات الفنية والإدارية التي تحتاج سوق العمل إليها فعلاً. ومن التغيرات المهمة أيضاً التراجع الواضح في حجم شريحة أصحاب الأعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص وليس لدى الغير.

ثانياً، بالنسبة إلى الحجم الإجمالي للمواقع الوسطى الحضرية، فقد شهدت تراجعاً شديداً على مدار السنوات العشر الفاصلة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وتراجعاً في حجمها الإجمالي كذلك بالنسبة إلى قوة العمل مقارنة بالموقع العمالي. فعلى الرغم من تضاعف الحجم الإجمالي للمواقع الوسطى خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٦ من ٣١ في المئة إلى ٦١ في المئة، فهو تراجع بمقدار ٢٠ في المئة خلال السنوات العشر الأخيرة، أي بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦. وبالطبع كان هذا الانكماش لمصلحة المواقع العمالية التي زاد حجمها خلال الفترة نفسها بمقدار ٢٢ في المئة تقريباً.

ثالثاً، يضاف إلى عمليات الفرز والإحلال المشار إليها أن حدثت تغيرات في تكوين بعض الشرائح الوسطى البينية؛ إذ انكمشت حجوم كل من الشريحة البيروقراطية التي كانت متمركزة في قطاعات الدولة وأجهزتها وشريحة البرجوازية الصغيرة التقليدية، في حين بزغت شرائح حديثة. وهي البرجوازية الحديثة المعولمة.

رابعاً، في ما يتعلق باتجاهات التغير في خصائص العمل والتعليم والمهارة فقد شهدت المواقع الوسطى أيضاً تغيرات جذرية مهمة في علاقات عملها ومستوى تعليمها وحيازتها المهارية وفى سوق العمل وقطاعه، حيث كشفت الدراسة عن تحول قسم مهم من عمالة المواقع الوسطى إلى القطاع الخاص بفعل عوامل كثيرة، منها ضمور

القطاع العام وتدهور قواعده الإنتاجية، واستقطاب القطاع الخاص للعناصر القديمة من كوادر القطاع العام ذات الأصول المهارية والخبرات الإدارية والتنظيمية، مع عناصر أخرى حديثة أكثر تأهيلاً ودراية وقدرة على التعامل مع معطيات سوق العمل الحديث ومتطلباته. هذا الانتقال للعمالة أثر بلا شك في تفكيك علاقات العمل والإنتاج وإضعاف إمكانات الاتصال والتفاعل بين عناصر المواقع الوسطى؛ أي الظروف المهيأة لبناء قدرات طبقية تنظيمية ملائمة. كذلك كان من تداعيات التحول انخفاض أعداد ونسب العمالة المنتظمة من أبناء المواقع الوسطى والعمالية على السواء ـ التي تعمل في القطاعات المنظمة أو المهيكلة وفي المنشآت الرسمية ـ مقابل تزايد العمالة في القطاع غير المنظم أو غير الرسمي.

خامساً، في ما يتعلق باتجاهات التغير في وعي المواقع الوسطى ومواقفها من السياسات والبرامج المطبقة انتهت الدراسة إلى رفض الأغلبية العظمى من المفردات لجوانب كثيرة من السياسات الاقتصادية، سواء المصاحبة للانفتاح الاقتصادي أو التكيف مع الرأسمالية، التي تمثلت جزئياً في الخصخصة وبيع القطاع العام، وتخلي الدولة عن جزء مهم من أدوارها الاقتصادية والاجتماعية. من هنا أثبتت الدراسة الراهنة عدم صحة ما يذهب إليه البعض من وصف المواقع الطبقية الوسطى ولا سيّما العاملة في القطاع الخاص بالمدافع الصلب عن القيم الليبرالية ولا سيّما في الفضاءين الاقتصادي والسياسي، إذ استمر تمسك الأغلبية الساحقة من المبحوثين بأهداب الدولة، بوصفها المسؤولة عن القيام بأدوار تنموية، وتوفير الخدمات الاجتماعية بمستوى جيد كمّاً وكيفاً. لكن على صعيد آخر أيدت الدراسة بعض النتائج التي خلصت إليها دراسات أخرى من تأكيد انحياز بعض المواقع الوسطى الإدارية والمهنية العليا العاملة في القطاع الخاص لجوانب وملامح محددة من السياسات الاقتصادية المطبقة، إذ اتضح الانحياز الواضح لكبار المديرين والمهنيين إلى المشروع الخاص في مجالات خلق فرص العمل والتشغيل، وفي الخدمات الاتصالية والانتقالات، على نحو أكفأ مما تقدمه الدولة في كثير من الأحيان.

سادساً، وفي ما يتعلق بحالة الوعي الاجتماعي والطبقي وأنساق قيم المواقع الوسطى الحضرية، كشفت الدراسة عن عدم وجود تجانس قيمي واضح ـ إن جاز التعبير ـ بين القيم التي تؤمن بها المواقع الوسطى الحضرية، حيث تبين وجود تضارب

وتناقض قيمي بين مفردات الدراسة في ما يتعلق بقيم التعليم، والعمل، والتسامح الديني، وقبول الآخر السياسي، والموقف من المرأة، وحرية المنافسة... إلخ. وهو التناقض الذي يمكن فهمه في ضوء تباين مفردات الوعي بالمصالح والأهداف، علاوة على تشتت الانتماءات السياسية والأيديولوجية. على سبيل المثال، في حين تهتم بعض مفردات المواقع الوسطى الحضرية بقيم الاستقرار الوظيفي والمهني في العمل كشرط أساسي في اختياره وتركز على اعتبارات الأمان، بغض النظر عن حجم الدخل المتحقق منه، تُعنى أخرى بحجم الدخل من دون الوقوف كثيراً عند مستوى الأمان أو الاستقرار في هذا العمل أو ذاك؛ في حين تشدد جماعة ثالثة على البعدين معاً وضرورة المواءمة بينهما. وفي حين شددت بعض المواقع على الأهمية النظرية أو المجردة للتعليم، بصرف النظر عما يؤدي إليه من وضع مهني أو وظيفي، شددت أخرى على وجوب ارتباط التعليم بوضع مهني ووظيفي متميز في سوق العمل. من هنا كان من الصعب الإمساك بملامح عامة لنسق قيمي متجانس أو متشابه لكل المواقع الوسطى المتناقضة والمختلطة.

سابعاً، في ما يتعلق باتجاهات التغير في الأدوار المجتمعية والسياسية للمواقع الوسطى الحضرية، انتهت الدراسة إلى تقرير عزوف الأغلبية العظمى من مفردات المواقع عن المشاركة السياسية والاجتماعية بوجه عام في أغلبية التنظيمات والكيانات القائمة، سياسية كانت أو مدنية أو شعبية أو اجتماعية أو رياضية... إلخ. أياً كانت مستويات المشاركة أو تجلياتها. وهذا ما يصب في اتجاه التشديد على عدم تحقق فرضية اختلاف المواقف والانحيازات السياسية بتباين المواقع الطبقية.

خلاصة

١ ـ يقوم التركيب الطبقي للمجتمع الجزائري خلال المرحلة العثمانية على السيطرة الكاملة التي تمارسها الأرستقراطية التركية بمعاونة أرستقراطية محلية (قبائل المخزن). وعلى هامش الطبقة الارستقراطية تشكلت برجوازية تجارية تقليدية، أغلبيتها من المغاربة واليهود، الفارين من محاكم التفتيش الإسبانية، أما الفلاحون فكانوا يتألفون من الأفراد المعدمين الذين يبيعون قوة عملهم لرجال القبائل الحائزين أراضي العرش، أو الملاك الأتراك. وقد أقدم الاستعمار على تدمير نظام الملكية التركي، واستبداله بنظام

الملكية الرأسمالي، وهو ما ترتب عليه نشأة البروليتاريا الجزائرية، والبرجوازية الصغيرة، وشهدت المرحلة الاستعمارية ظهور وعي طبقي حسي قبل تكوّن الوعي الوطني.

نشأت الطبقة البيروقراطية الجزائرية عقب الاستقلال، بينما احتفظت البروليتاريا بميزات التسيير الذاتي. لكن المتغير الأهم هو التحالف بين البرجوازية الصغيرة، والعسكريين، وبداية ظهور التكنوقراط المعنيين بالتنمية الوطنية. ولم يستطع تنظيم الحزب الأوحد في الجزائر، إنجاز التنمية الصناعية التي وعد بها، وتحول مع الوقت إلى ميدان للتناقضات الطبقية: بين البروليتاريا، والبرجوازية الصغيرة، وأصحاب المشاريع الخاصة، والتكنوقراط.

أدى انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦ إلى إظهار التناقضات الطبقية، وأصبحت الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى والبروليتاريا غير قادرة على تلبية حاجاتها الأساسية، وهو ما جعل الدولة تتبنى سياسات جديدة: التحول إلى التعددية الحزبية، والتحول من اشتراكية التسيير إلى الخصخصة، ومن مركزية القرار إلى اللامركزية. ولأن هذه السياسات جاءت متأخرة في توقيتها، فقد ساعدت على انفجار تلك التناقضات.

٢ ـ تتسم بنية المجتمع السوداني الحديث بمظهرين من اللامساواة وعدم التوازن: الأول أن القوى الاجتماعية التي استفادت من المرحلة الاستعمارية تمكنت من إعادة إنتاج مكانتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في السودان المستقل على حساب بقية السكان. أما المظهر الثاني، فيتمثل بتركز القوة السياسية والاقتصادية في شمال ووسط السودان على حساب بقية المناطق التي يتكون منها السودان بمساحاته الشاسعة.

تمكنت الأرستقراطية الطائفية والعرقية السودانية قبل الاستقلال، من استثمار مكانتها الاجتماعية والروحية، في حيازة الثروة، فكان لها نصيب الأسد في الأراضي الجديدة بعد تطوير نظم الزراعة، وسيطرت على التجارة المحلية. وتعد كلية غوردن التذكارية التي أنشئت عام ١٩٠٨، أحد الأسباب المهمة في إعادة إنتاج الأرستقراطية السودانية التقليدية، وفيها تخرجت القيادات التكنوقراطية السودانية الحديثة التي ستؤدي دوراً حاسماً في الاستقلال.

يشهد السودان راهناً نمطين من الإنتاج الرأسمالي، وقبل الرأسمالي، وكلاهما يغذي الآخر ويقويه بصورة عجيبة، ويترتب عليه تركيب طبقي ثلاثي في حالة شبه

مستقرة: (١) البرجوازية، وتتسم بالبدائية، لأنها لم تتبلور عبر صراع طبقي، وتضم كبار التجار ذوي الأصول العرقية والدينية وكبار الموظفين في الدولة؛ (٢) الشرائح الوسطى الصغيرة، وتتكون من الموظفين في القطاع الحكومي أو الخاص، والعمال المهرة الذين يتقاضون أجوراً شهرية، ومن الفلاحين الذين يمتلكون وسائل إنتاج (ملكية زراعية صغيرة، أو عدد من رؤوس الماشية) تعفيهم من العمل لدى الغير، وفئة صغار التجار؛ (٣) فقراء الحضر والريف، ويمثلون الأغلبية العظمى من السكان، الذين يواجهون صعوبات جمة في الحصول على لقمة العيش.

٣ ـ نشأت الشرائح الوسطى الموريتانية بعد تأسيس الدولة، ولم يرتبط وجودها بالمتغير الاقتصادي، على عكس معظم البلدان العربية، وإنما ارتبطت بسد العجز في الجهاز البيروقراطي الناشئ، وتوفير الكوادر المدربة لتشغيل هذا الجهاز، وانحدرت أغلبية الكوادر ـ في بداية تأسيس الدولة ـ من الأرستقراطية القبلية. ثم في فترة لاحقة ظهرت الشرائح الوسطى الرأسمالية، من رحم تلك الأرستقراطية بكوادرها البيروقراطية والعسكرية. وفي كل الأحوال، لم يشهد المجتمع الموريتاني، تحولاً اقتصادياً كافياً يسمح بتغيير نمط الإنتاج التقليدي قبل الرأسمالي، ولا تزال أغلبية السكان تعمل بالرعي والزراعة، بالتالي فإن التركيب الطبقي، لا يزال في مرحلته الجنينية.

٤ ـ تكوّنت الطبقة العليا المصرية في بداية القرن التاسع عشر، من الذوات، ذوي الأصول التركية، والأعيان من وجهاء الريف، وأرباب الصناعة والتجارة، وأرباب المهن الحرة. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدثت ثلاثة متغيرات أدت إلى ظهور نخبة عليا مختلطة تركية ـ مصرية، وبزوغ طبقة كبار الملاك في مصر، في إثر صدور قوانين حقوق الملكية، والبدء في إجراءات بيع أراضي أسرة محمد علي لسداد الديون الخارجية. وبحلول القرن العشرين، زحفت أعداد متزايدة من الأعيان المصريين إلى المدن سعياً إلى المشاركة السياسية وتعليم أبنائها، ورغبة في الإفادة من الرغد الذي توفره الحياة الحضرية الجديدة، وأصبح بمقدور الكوادر المتعلمة من الأعيان تولي المناصب الإدارية العليا. ومع الوقت نجحت هذه الطبقة في الجمع بين الثروة والوعي الذاتي، واستطاعت أن تتضامن في اتحادات أهلية، زراعية وصناعية، وعلى المستوى السياسي، سيطرت على أغلبية المقاعد في المجالس التشريعية والتمثيلية حتى عام ١٩٥٠.

انحدرت النخبة الصناعية المصرية، على عكس معظم بلدان الشرق الأوسط، من طبقة كبار الملاك، وليس من النخبة التجارية، فقد كانت حركة الأموال بعد ثورة عام ١٩١٩ تتجه من الزراعة إلى الصناعة والتجارة والخدمات. وحالما تأسست الصناعة، أخذ يفد إليها وافدون جدد من أصحاب المهن الحرة. وقد شهدت الصناعة المصرية، نمواً سريعاً في وأصبحت شريحة الصناعيين تمثل ثلث الطبقة العليا في العقد الثاني من القرن العشرين، وانخفضت نسبتهم لتصبح ٨ في المئة في نهاية العقد الرابع، بسبب زيادة نشاط التجارة والمقاولات، وزيادة حجم الشريحة البيروقراطية.

٥ ـ تنوعت علاقات الإنتاج في مصر الناصرية بحسب القطاع الاقتصادي؛ فقد تمحورت هذه العلاقات في القطاع الزراعي على الملكية الخاصة، مع التزام الفلاحين بالتوريد الإجباري للمحاصيل الرئيسية بالأسعار التي تحددها الحكومة. وشهدت هذه المرحلة سيطرة أغنياء الفلاحين على نصف المساحة المنزرعة في مصر، بعد إزاحة طبقة كبار الملاك. أما في خصوص القطاع التجاري والصناعي والمالي، فقد احتكرت الدولة الصناعات الكبرى، وقطاع البنوك والتأمين والنقل والاتصالات والتجارة الخارجية، وتدخلت بحدود في التجارة الداخلية، والصناعات الصغيرة. وفي نهاية المرحلة الناصرية شهدت مصر تحالف سياسي واقتصادي بين الشرائح الرأسمالية الخاصة والعامة، وأغنياء الفلاحين، أدى إلى تفاقم مشكلات الطبقة الوسطى والطبقة العاملة والفلاحين الأجراء، وتكثيف معاناتهم من ارتفاع الأسعار، وأزمات الغذاء والإسكان، وارتفاع نفقات المعيشة بصفة عامة.

تحولت مصر عام ١٩٧٤ إلى الانفتاح الاقتصادي، الذي تركز على تنمية القطاعين التجاري والمالي، وما تشتمل عليهما من عمليات نوعية. وفي المقابل حدث تدهور للمشاريع الصناعية القائمة، كما تدهور القطاع الزراعي في مصر، بانخفاض الإنتاجية، واستقطاع مساحات زراعية لأغراض التوسع العمراني. وبالجملة، فقد أدت المرحلة إلى تحول مصر من رأسمالية الدولة الوطنية إلى الرأسمالية التجارية ـ المالية التابعة.

خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، تغيرت خصائص الطبقة الوسطى المصرية، فقد تزايدت نسبة أصحاب المهن الفنية والعلمية، وزيادة نسبة الإداريين ومديري الأعمال، والمشتغلين بالأعمال الكتابية، وظهور شريحة وسطى من الباحثين المستقلين، والمترجمين، والمشتغلين بالدعاية والإعلان، ومصممي برامج

الحاسب الآلي، ومندوبي المبيعات لدى الشركات العالمية. لكن مع هذه الزيادة، تشهد الطبقة الوسطى تناقضاً داخلياً، بسبب تمايز فرص ونوعية وأجر العمل بين العاملين في القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع غير الرسمي. وتفاقمت هذه التناقضات مع فشل وتخبط المشروع التنموي، وتحول الحراك الاجتماعي إلى حراك مزيف يعتمد على التكسب من الفساد، واستخدام النفوذ السياسي. في ظل هيمنة الدولة والحزب الحاكم على مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة النقابات المهنية، والأحزاب.

٦ ـ شهدت الطبقة الوسطى المصرية تراجعاً على مدار السنوات العشر الفاصلة بين عامي (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٦)، وجاء هذا الانكماش لمصلحة المواقع العمالية. وداخل شرائح الطبقة الوسطى، حدث انكماش في حجم الشريحة البيروقراطية، وشريحة البرجوازية الصغيرة التقليدية، واتساع حجم الشريحة البرجوازية الحديثة المعولمة.

هناك عدم تجانس وتباين في أنساق القيم التي تؤمن بها الطبقة الوسطى المصرية، في ما يتعلق بقيم التعليم، والعمل، والتسامح الديني، وقبول الآخر السياسي، والموقف من المرأة، وحرية المنافسة... إلخ. كما أن الأغلبية العظمى من هذه الطبقة تعاني العزوف عن المشاركة السياسية والاجتماعية بوجه عام في أغلبية التنظيمات والكيانات القائمة، سياسية كانت أو مدنية أو شعبية أو اجتماعية.

الفصل الرابع

الطبقة الوسطى (العربية) في
تراث العلوم الاجتماعية

تمهيد

قليلة هي الدراسات الوثيقة الصلة التي اتخذت من الوطن العربي وحدةً للتحليل، فدائماً ما توجد صعوبات منهجية ونظرية كبيرة في مواجهة الراغبين في بحث المسألة الطبقية، على مستوى الوطن العربي. كما أن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى رعاية المؤسسات البحثية، من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية. إضافة إلى أن تقاطع الشأن السياسي مع الاهتمامات الأكاديمية، يمثل حجر عثرة يحول دون إنجاز مثل هذه المشاريع

لكننا لن نقف كثيراً عند هذه البكائية العلمية، محاولين الخروج من التخصص العلمي الضيق (سوسيولوجيا الطبقة)، والبحث في فروع العلوم الاجتماعية كافة، التي قدمت دراسات تضع مسألة الطبقة ضمن اهتماماتها الرئيسية، أو حتى الفرعية، سواء أكانت وحدة الدراسة هي كامل الوطن العربي، أو بعض أقاليمه.

وقد توسعنا في القراءة لتشمل دراسات اهتمت بالمسائل الطائفية والقبلية، وبناء السلطة في الوطن العربي، لما تشكله هذه المتغيرات من تأثير في العلاقات الطبقية، وتكوين البناء الطبقي.

وقد قسمنا الفصل إلى قسمين:

الأول يهتم بالدراسات التي اتخذت من الأقاليم العربية المختلفة وحدةً للدراسة، وفيه سنعرض دراسات عن المشرق العربي، والمغرب العربي، والخليج والجزيرة العربية.

وفي القسم الثاني، سنراجع الدراسات التي اتخذت من الوطن العربي بأكمله وحدة للتحليل، أو التي جمعت بين إقليمين في نسق تحليلي واحد.

أولاً: دراسات حول البناء الطبقي على مستوى أقاليم الوطن العربي

١ ـ المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية

من بين الدراسات الراصدة للأوضاع الاجتماعية والسياسية لمنطقة الخليج العربي، يمكن التوقف عند ثلاثة مشاريع علمية متميزة، ذات الصلة بالدراسات الطبقية، تنطلق من ميدان علم الاجتماع. حيث نجد في مشروع محمد غانم الرميحي (١٩٤٢ ـ)، رصداً وتحليلاً للتحولات الحضارية في مجتمع الخليج العربي، فقد اشتغل الرميحي عبر ما يقرب من نصف قرن من الكتابة العلمية، بدراسة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، المصاحبة لاكتشاف وانتاج النفط في المنطقة. بدأ هذا المشروع، بدراسة بعنوان **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** (١٩٧٥)[١]، قدم في الفصول الثمانية لهذا الكتاب، نظرة تحليلية للتغير الاجتماعي في الخليج العربي، عرض فيه تاريخ الخليج وثقافته المشتركة، وأثر النفط والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الحديث في تغيير وجه الحياة الاجتماعية في المنطقة، وفي الفصل السادس من هذا الكتاب، عرض تاريخ وحاضر التعليم في بلدان الخليج العربي، وكيف أدى التوسع المؤسسي في التعليم إلى كسر الجمود الاجتماعي في مجتمع الخليج التقليدي المبني على القبلية والعائلية في علاقاته الاجتماعية، كما أدى إلى نمو طبقة جديدة لم تكن معروفة في مجتمع الخليج التقليدي، وهي طبقة «التكنوقراط»، أو الطبقة الوسطى الفنية والوظيفية التي كان في يدها القرار الإداري والفني، وأحياناً السياسي.

ثم أتبع هذه الدراسة ببحث مهم بعنوان **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (١٩٧٧)[٢]، ثم عاد لكي يميز ويحدد موقع الخليج العربي من خريطة الصراع الدولي على النفط، في كتابه **النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية** (١٩٨٢)[٣]، ثم قدم في دراسته **الخليج ليس نفطاً ـ دراسة في إشكالية التنمية**

---

(١) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥).

(٢) محمد غانم الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧).

(٣) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة؛ ٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢).

والوحدة (١٩٨٣)[٤]، نقداً علمياً للأفكار السائدة في الفضاء الفكري الخليجي، فالخليج إنسان وأرض، وليس ظاهرة نفطية، مستهدفاً لفت نظر صناع القرار إلى الخلل في مسارات التنمية، وبخاصة في ميدان التعليم والتنمية البشرية. تتميز كتابة الرميحي بأنها: تأريخية، تشخيصية، ونقدية في الوقت نفسه، فالمنهج التاريخي حاضر في مشروعه، يحيط القارئ علماً بجذور الظاهرة موضوع البحث، ثم ينتقل إلى التشخيص العلمي متعدد الأبعاد (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي)، وتتولد رؤيته النقدية عبر عملتي التأريخ والوصف، مقدماً إلى القارئ وصانع القرار حلولاً وسيناريوهات للمستقبل.

كما نجد في مشروع باقر سلمان النجار، اهتماماً بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة في التركيب الطبقي الحديث في مجتمع الخليج العربي. تميز النجار بِطَرْق موضوعات غير تقليدية وحساسة في الخليج العربي، كقضايا المرأة والديمقراطية، وحالة المجتمع المدني، ومن مؤلفاته: **سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكاليات التنمية والتحديث** (١٩٩٩)[٥]، **المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة** (٢٠٠٠)[٦]، **حلم الهجرة للثروة الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي** (٢٠٠١)[٧]، **صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي** (٢٠٠٣)[٨]. وفي كتابه المتميز **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (٢٠٠٨)[٩]، قدم النجار تشخيصاً وتأصيلاً لحالة الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، من خلال طرح إشكالية الممارسة الديمقراطية في الخليج، وارتباطها، بالمجتمع التقليدي من جهة، وبعلاقات الدولة الريعية من جهة ثانية، ويكشف الكتاب عن العوائق البنيوية التي تعرقل التنمية الديمقراطية، وتحد من دور أعضاء الطبقة الوسطى المستقرة ـ أصحاب المهن الحرة، أساتذة الجامعات ـ في التحول الديمقراطي، كما يرصد الكتاب العلاقات

---

(٤) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

(٥) باقر سلمان النجار، سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكالية التنمية والتحديث (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩).

(٦) باقر سلمان النجار، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠).

(٧) باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

(٨) باقر سلمان النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣).

(٩) باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصية في الخليج العربي (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨).

الزبونية التي تربط الدولة، والطبقة الوسطى المتنفّذة، من التجار ورجال الأعمال، واصفاً هذه العلاقات بأنها من الأسباب الرئيسية لاستعصاء الممارسة الديمقراطية في الخليج العربي.

غير أن هناك اتفاقاً بين المهتمين بالعلوم الاجتماعية في بلدان الخليج العربي، على أن خلدون النقيب هو صاحب المشروع التأسيسي لسوسيولوجيا مجتمع الخليج العربي. وسوف نتوسع في الأسطر القادمة في قراءة مؤلفه المهم **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** (١٩٨٩)[١٠].

يقدم خلدون النقيب (١٩٤١ ـ ٢٠١١) دراسة ذات منظور مختلف للعلاقة بين الدولة والمجتمع في بلدان الخليج والجزيرة العربية. وهذه الدراسة تقع ضمن مشروع طموح تبناه مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، لاستشراف مستقبل الوطن العربي مع نهاية القرن العشرين. ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول، اعتنى الفصل الأول، بمراجعة الكتابات المتداولة عن الخليج والجزيرة العربية، وفي الفصول من الثاني إلى الرابع، تعرض النقيب للمراحل التاريخية ـ بمتغيراتها الاقتصادية والسياسية ـ التي مرت المنطقة بها ، منذ القرن السادس عشر حتى نهايات القرن العشرين. ويعرض المؤلف في الفصل الخامس خصائص الدولة الخليجية المعاصرة، ثم يكشف في الفصل السادس عن طبيعة الدولة التسلطية في الخليج والجزيرة، ثم يقدم في الفصل السابع رؤية استشرافية للمنطقة بناء على دراسة واقعها الحاضر.

في الفصل الأول يحلل النقيب الكتابات المتداولة حول منطقة الخليج والجزيرة العربية، مصنفاً إيّاها إلى نوعين: الأول، يتعلق بدراسات الرحالة والمستكشفين، وموظفي الإدارات الاستعمارية، وتركّز هذا النوع على دراسة العلاقات الإثنية والقبلية في المنطقة بغية إحكام قبضة المستعمر على هذه المجتمعات. أما النوع الثاني، فيتعلق بالمؤرخين والاقتصاديين، والصحافيين، وأغلبية هذه الدراسات تركزت على تأثير النفط في الخليج، وتقسيم تاريخ المنطقة إلى ثنائية (قبل/ بعد) اكتشاف النفط، وخلت هذه الدراسات من موضوعات تخص البنية الاجتماعية بعلاقاتها الخفية غير الظاهرة للعيان[١١].

---

(١٠) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

ثم ينتقل النقيب في الفصل الثاني، لدراسة ما يسميه «اقتصاد الحالة الطبيعية» لمجتمع الخليج والجزيرة، الذي ساد قبل الفترة الاستعمارية، مشيراً إلى الاختلاف بين رؤيته لمفهوم الحالة الطبيعية، والرؤى المتداولة في حقل الأنثروبولوجيا التطورية، المنطلقة من النظرة المركزية الغربية الأيديولوجية. وخلافاً لتلك الرؤى، يستهدف النقيب دراسة البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية، وطبيعة القوة السياسية في الخليج والجزيرة، من منظور مختلف، يقترب من نظرية فرناند بروديل. فهو يتفق مع بروديل في وجود نواة اقتصادية دينامية في أي منطقة جغرافية، تحيط بها قطاعات اقتصادية انتقالية وهامشية؛ وفي أن العلاقة بين النواة والقطاعات المحيطة، تحدد في النهاية شكل النظم الاجتماعية والسياسية السائدة في تلك المنطقة، في حين يختلف معه في أن النواة الاقتصادية في منطقة الخليج، كانت تحت سيطرة الأرستقراطية القبلية بصفة مستديمة، بينما نظرية بروديل تركز على دور التاجر في المدينة الرأسمالية المستقلة.

بناء على هذا التوجه النظري، يذهب النقيب إلى أن منطقة الخليج والجزيرة العربية (نعبر عنها باسم **المنطقة** فقط من هنا وحتى نهاية هذه المراجعة)، عرفت مركزين تجاريين ديناميين: (١) المركز الشرقي، وتتناوب الأهمية في هذا المركز مدن: البصرة، سيراف، هرمز، مسقط؛ (٢) المركز الغربي، وتناوبت الأهمية في هذا المركز مدن: عدن، جدة، عيذاب. والمركز الواحد منهما تربطه بالداخل علاقات اجتماعية واقتصادية تكاملية.

وعليه فإن **التجارة** ـ نمط الإنتاج المركنتالي ـ كانت الوسيلة الأساسية لتوليد الفائض في هذه المنطقة منذ أمد بعيد، حيث تمثل التجارة شبكة عريقة من العلاقات والأنشطة، منطلقة من المدن الساحلية المذكورة، ومتخذة عدة اتجاهات في الحركة والنمو: (١) **التجارة الداخلية** وبخاصة مع المدن والقرى المقامة على طريق التجارة البرية، وعبر هذه العلاقة تتكوّن مختلف التحالفات القبلية الرئيسية في المنطقة. (٢) **التجارة الموازية** للشاطئ التي تعمل على تقوية المركز، ونمو المدن والقرى الساحلية المتاخمة له. (٣) **التجارة الخارجية**، مع الأسواق والمراكز العالمية، عبر سواحل الهند الغربية، وفارس، وشرق أفريقيا، وشرق البحر المتوسط. ويذهب النقيب إلى أن هذه الحقيقة من شأنها أن تنفي الادعاءات المبالغ فيها التي تم تداولها، والقائمة على افتراض سيادة اقتصاد الرعي والغزو لمجتمع المنطقة.

كما يذهب النقيب إلى أن تجارة المضاربة كانت النمط السائد في المنطقة حيث تمتد جذورها إلى قرون طويلة خلت، وأنها عرفت النوعين من التبادلات (سلعة مقابل سلعة، وسلعة مقابل نقود)، وتشبعت بالروح الرأسمالية. كما أنها من جهة أخرى ارتبطت بمؤسسة القوة في المنطقة (الحاكم، شيخ القبيلة، السلطان... إلخ)، فهذه المؤسسات مارست دوراً أساسياً، في حماية طرق التجارة نظير تحصيل إتاوات متفاوتة، وغالباً ما تكون أكبر من تكلفة شراء السلع من المنبع. ويلفت النقيب الانتباه إلى ضرورة التفريق بين الإتاوة التي تمثل الشكل الواسع والأعم لإعادة توزيع الثروة، وبين السلب والنهب على أيدي قطاع الطرق في البر، والقراصنة في البحر.

ويرى النقيب أن المنطقة شهدت ما يسمى «دورة النخبات القبلية»، وأن هناك ثلاثة عوامل تعمل على صعود أو هبوط قوة القبائل فيها: (١) إيراد الإتاوات؛ (٢) جاهزية القبيلة للحماية؛ (٣) قدرتها على صد غزوات القبائل الأخرى المنافسة. من هنا يمكن تفسير صعود قبيلة البوسعيد، على حساب اليعاربة في عمان، وظهور القواسم والعتوب في الخليج، وصعود آل سعود في نجد، على حساب الخوالد وآل رشيد، وظهور سلاطين لحج في عدن. ومع أنه لم تكن هناك دولة مركزية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية، قبل الفترة الاستعمارية، فقد تحقق الاندماج بين القوى السياسية، إلا أن هذه القوى كانت ترتبط في ما بينها، من خلال شبكة محكمة من الأنشطة والعلاقات المتصلة **باقتصاد الحالة الطبيعية**، وهذا يعني أن الاقتصاد الرعوي، ما هو إلا جزء من هذه التركيبة، التي تقوم في جوهرها على التجارة[١٢].

ويعالج الفصل الثالث أثر الخطة الإمبريالية العالمية في المنطقة، وكيف خسر العرب والمسلمون المحيط الهندي، بفعل الإمبريالية البرتغالية التي سيطرت على التجارة في هذا المحيط، إضافة إلى اكتشافها الخط البحري الجديد، المعروف برأس الرجاء الصالح. ويذهب النقيب إلى أن السيطرة البرتغالية لم تدم طويلاً، وحل محلها القوتان الهولندية والإنكليزية. وفي هذا السياق التاريخي، تتحول الثروة من العرب إلى الجنوب الأوروبي، ثم تستقر في شمال أوروبا. فقد خرج العرب تدريجاً من معادلة التجارة العالمية، بسبب هيمنة البرتغاليين المقترنة بفرض الضرائب الباهظة والإتاوات على طرق الملاحة العالمية ـ رفع تكاليف التجارة ـ إضافة إلى سياستها المعروفة في

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

التضييق على التجار المسلمين، وبعدما تمكنت هولندا وإنكلترا، من إحكام سيطرتها، وفرت الحماية للسفن التجارية الأوروبية، وبخاصة الشمالية منها، وهو ما أدى إلى انخفاض تكاليف السفر، لتتراكم الثروة في أوروبا الشمالية. وبعد صراع إمبريالي طويل بين هولندا وفرنسا وإنكلترا، تتمكن إنكلترا منفردة من السيطرة على تجارة المحيط الهندي، لتصبح المحتكر الأول على حساب الجميع، وهو ما مكنها بعد ذلك من تأدية الدور المركزي في الرأسمالية الصناعية.

ويلفت الكاتب الانتباه إلى أن التحولات المصاحبة للحركة الإمبريالية لم يكن بسبب تطور في القوة العسكرية البحرية واكتشاف خط الرجاء الصالح فقط، إنما كان من بين أهدافه المعلنة منع المسلمين من السيطرة على العالم، ووقف التوغل العثماني داخل أوروبا نفسها. لذلك اكتست الحركة الإمبريالية دائماً بالرداء الديني، رافعة شعارات الدفاع عن الصليب، واسترداد السيطرة على الأماكن المقدسة المسيحية، جنباً إلى جنب الاستيلاء على كنوز الشرق.

بعد هذا العرض التاريخي، ينتقل النقيب لكي يكشف عن الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه التحولات، حيث يرصد ثلاثة تحركات كبرى في صورة هجرات، متجهة من الداخل إلى مدن الساحل المركزية لمواجهة نفوذ وقرصنة «الفرنجة الكفار»: (١) **الهجرة الزيدية** في الربع الأخير من القرن السابع عشر، واستيلائها على زبيد ومخا والحديدة وعدن؛ (٢) **التحرك الإباضي** نحو مسقط في بداية القرن الثامن عشر؛ (٣) **التحرك الوهابي ـ السعودي** نحو سواحل الأحساء وعمان بدءاً في منتصف القرن الثامن عشر.

ويذهب النقيب إلى أن حركة المقاومة المحلية الوطنية ارتبطت بالقضية المذهبية العريقة الموغلة في القدم في مجتمع الجزيرة العربية، متبنياً تفسير أمين الريحاني، في خصوص الطبيعة العصبية المذهبية لهذه الهجرات، التي يدعمها العداء التقليدي التاريخي بين القبائل القحطانية والعدنانية. فالزيدية والإباضية ينتميان إلى القحطانية، في حين تنتمي الوهابية إلى العدنانية. وهذا التفسير غير مقنع من وجهة نظرنا، فحركات المقاومة الثلاث المذكورة ـ إذا اتفقنا على كونها جميعاً تمثل حركات مقاومة ـ كانت مدفوعة بالذود عن مصالحها الاقتصادية التي تأثرت بشدة من فقد المسلمين ـ بكل طوائفهم ـ السيطرة على تجارة المحيط الهندي، ومدفوعة من ناحية أخرى بالذود عن

الإسلام من خطر «الفرنجة الكفار»، ولم تحركها دوافع مذهبية بأي حال من الأحوال، وبالتالي فإن تفسير انقسامها وتميزها إلى إباضية وزيدية ووهابية، يعزى إلى منطقة نفوذ كل مذهب، والفضاء الداخلي والساحلي الذي يتحرك فيه في شبه الجزيرة العربية، وهو أمر طبيعي في غياب دولة مركزية في الجزيرة العربية في ذلك الوقت.

على أي حال، أدى تمركز هذه الهجرات على الساحل إلى انتعاش التجارة مرة أخرى في المنطقة، لكن على هامش التجارة العالمية، التي أصبحت تحت سيطرة الدول الإمبريالية، وبخاصة بعد تمكن هذه القوى من القضاء على الانتفاضة العمانية الباسلة خلال القرن الثامن عشر. ويرصد الباحث ظهور عدد من المراكز التي شكلت في ما بعد نواة الدولة في المنطقة، فإلى جوار القوة البرية السعودية البازغة، برزت مراكز مسقط ولحج وعدن والكويت والبحرين. ووضعت المنطقة برمتها بدءاً من منتصف القرن الثامن عشر تحت السيطرة الإمبريالية (الإنكليزية) من الشرق والسيطرة العثمانية من الغرب.

إن توغل الإمبريالية الإنكليزية في المنطقة، واحتكارها التجارة بقوة الآلة البحرية الحديثة، جعل من أي فكرة لمقاومة هذه الآلة كالحرث في الماء. ويرى النقيب أن انهيار القوة العمانية، ذات القوة البحرية التقليدية، وتحييدها، جعل الطريق ممهداً أمام بسط النفوذ البريطاني، وبخاصة بعدما وقعت إمارات الساحل العربية معاهدة الصلح والحماية مع بريطانيا عام ١٨٥٣. وتلتها سلسلة من اتفاقيات الحماية بين بريطانيا وكل من: البحرين عام ١٨٦١، ومسقط عام ١٨٩١، والكويت عام ١٨٩٩. ويشهد القرن التاسع عشر على الانهيار الكامل لاقتصاد الحالة الطبيعية، المبني على تجارة المضاربة، ودخول المنطقة في علاقة غير متكافئة مع المركز الإمبريالي، وهو ما أدى إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للمنطقة، بعدما فقدت ميزتها كوسيط للتجارة العالمية، ولم يعد أمام القبائل في الجزيرة، سوى التجارة الموسمية الداخلية خلال فترة الحج، وتجارة اللؤلؤ في الخليج، والبن في اليمن، وبسبب البيئة الصحراوية، لم تندمج المنطقة في الاقتصاد العالمي الجديد، كما حدث في المجتمع الزراعي في الشام وشمال أفريقيا.

ويتحول مركز الثقل السياسي في المنطقة، إلى الداخل القبلي، وتالياً إلى ظهور التركيبة الاجتماعية الطائفية القبلية، التي صاحبت نشأة الدولة الحديثة، بعد الحرب العالمية الأولى. غير أن التغير الأهم الذي صاحب معاهدات الحماية المذكورة ـ على

المستوى السياسي ـ هو انتهاء دورة النخب القبلية، وتبلور نظام الحكم السلالي في المنطقة، إذْ لم يقتصر تأثير هذه المعاهدات على حفظ السلام بين الأمراء والمشايخ في المنطقة وحسب، وإنما أدى إلى تثبيت سلطتهم والاعتراف بشرعية سيادتهم على شعوبهم، كأسر حاكمة. وقد ترتب على ذلك تحول في طبيعة الولاء السياسي، من ولاء متغير للأشخاص، لا يعرف الحدود الجغرافية، إلى ولاء ثابت محكوم بهذه الجغرافيا. ومن الغريب أن تنشأ الخلافات حول الحدود في وقت مبكر، التي يصفها النقيب بالخلافات العبثية التي ليس لها أساس تاريخي، فهي تدب بين كيانات جديدة لا يفصل بينها في الحقيقة فواصل عرقية أو قومية أو حضارية[١٣].

ويعالج الفصل الخامس تحولات الدولة في المنطقة، واصفاً المشهد قبل اكتشاف النفط، بامتداد السيطرة البريطانية على كامل المنطقة، باستثناء الحجاز، ورسوخ حكم المشايخ والأمراء في المنطقة، وانحصار أطماعها الاقتصادية في تأمين الطريق إلى الهند، والحفاظ على استقرار حركة الملاحة، لذلك كانت بريطانيا تدفع ما يشبه المنح والرواتب للمشايخ والأمراء، بينما تمثلت أطماعها السياسية في مد هيمنتها على الساحل الغربي للجزيرة العربية ـ خاصة عدن وباب المندب ـ، ومحاصرة المشروع التوسعي المصري، والفوز بالحصة الكبيرة في حال شروع القوى الإمبريالية في تقسيم تركة رجل أوروبا المريض (الدولة العثمانية). وبحلول العقد الثاني من القرن العشرين، كانت بريطانيا تبسط هيمنتها على العراق والأردن وإيران والخليج والبحر الأحمر ومصر والسودان.

ويذهب النقيب إلى أن العقد الثاني من القرن العشرين، قد شهد عدة تحولات، من أهمها: (١) سقوط الخلافة العثمانية، والفراغ النفسي والروحي الذي خلفته في العالم الإسلامي؛ (٢) نجاح الثورة البلشفية، ونمو التوجهات الاشتراكية والقومية؛ (٣) اكتشاف النفط، وتوافر الأساس الاقتصادي لبناء الدولة الحديثة في المنطقة، وظهور الرغبة في الاستقلال. وبسبب هذه التحولات عرفت المنطقة حركة إصلاحية جنينية، في الكويت والبحرين، تطالب بإدخال تعديلات تسمح بالمشاركة في الحكم، مع الإقرار بشرعية الأسر الحاكمة، وفي ما بعد ـ بدءاً من عام ١٩٣٥ ـ ازدهرت حركات أخرى تقدم بدائل إسلامية أو اشتراكية قومية صريحة، ويتم إجهاضها. ثم تعود للتفجر من جديد عقب نكبة عام ١٩٤٨، وميلاد مصر الناصرية.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

وبعد اكتشاف النفط في الثلاثينيات، وبداية تصديره على نطاق واسع عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولدت الدولة الريعية في المنطقة. ويصنف النقيب أربع مراحل تغير خلالها نصيب الدولة الريعية من النفط المستخرج: المرحلة الأولى تمتد حتى عام ١٩٥٠، وفيها كانت الحصة ٤ شلنات ذهب لكل طن. ثم في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠، حيث يتم توزيع ريع النفط مناصفة بين الشركات الأجنبية والحكومات. ومن عام ١٩٦٠ إلى حرب عام ١٩٧٣، حيث ظهرت شروط جديدة بعد تأسيس الأوبك، لمصلحة البلدان المصدرة. وبعد عام ١٩٧٤، أحكمت الدولة سيطرتها على النفط، وأصبحت مسؤولة عن استخراجه وتسويقه والتفاوض مع الشركات على تكاليف الاستخراج.

هنا تبرز مركزية الدولة الريعية، وتتصرف الأسر الحاكمة كأنها تملك الدولة، وهو ما يعني ـ من وجهة نظر النقيب ـ سعي الأسر الحاكمة إلى تكييف أجهزة الدولة الحديثة للعمل وفق المتطلبات القبلية الطائفية، بغية المحافظة على العلاقات التقليدية، التي ربطت هؤلاء الحكام بشعوبهم، قبل اكتشاف النفط. وعلى الجانب الاقتصادي، يذهب النقيب إلى أن الدولة الريعية توسعت في عمليات الإنفاق العام، الأمر الذي أعطى شعوراً وهمياً بالازدهار والرخاء السطحي، الذي يعمل على تخدير الناس ودفعهم إلى الاكتفاء باقتسام المنافع التي توزعها الحكومة، فالثروة النفطية لا تكلف أحد جهداً، وتمثل خيراً يفيض على الجميع[١٤].

وفي هذا السياق، تظهر تفاوتات اجتماعية غير مبررة، بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مبرزة تناقضات بين النخبة التجارية والسياسية المحيطة والمتداخلة مع الأسر الحاكمة من جهة، وبين باقي الفئات الاجتماعية من جهة ثانية. ويلفت النقيب الانتباه إلى أن التناقضات بين الفئات الاجتماعية في الدولة الريعية، يمكن أن تظل تحت السيطرة السياسية، فالحاكم يملك مناورة كبيرة لحل مشكلاته مع المعارضة، بإعادة توزيع جزء من عوائد النفط. لكن إذا فقد الحاكم هذه الميزة نتيجة تدهور الموارد الريعية، فهو لا يتوانى حفاظاً على سلطانه في ممارسة القوة لكبت حركات المعارضة.

ويرصد الفصل السادس، عملية التحول نحو **الدولة التسلطية**، فالفئات الاجتماعية التقليدية التي كانت الأساس الشرعي لوجود الأسر الحاكمة قبل اكتشاف النفط، بدأت تفقد دورها الاجتماعي والاقتصادي، بعدما فقدت موقعها المحوري في الإنتاج الحرفي

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

التقليدي، كالبحارة والغواصين والنواخذة والحرفيين، في دول الخليج، وتحولت إلى ما يشبه البروليتاريا الرثة المعزولة على أطراف مدن النفط المتروبوليتانية(١٥).

ومع انتشار التعليم الحديث، وتزايد معدلات الحراك الاجتماعي، تتكوّن طبقة وسطى جديدة، تعمل في مجال النفط والمصارف والتجارة، إلى جانب الوظائف الحكومية، متأثرة بالحضور الناصري على المشهد السياسي العربي، ومتأثرة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومنذ منتصف القرن العشرين، تشهد المنطقة ظهور حركات ذات منحى قومي، تطالب بالحكم الدستوري والحريات العامة، والإصلاحات الإدارية من ناحية، كما تطالب بالاستقلال التام وتأميم النفط بالكامل من ناحية أخرى. ويذهب النقيب إلى أن هزيمة عام ١٩٦٧ تسببت في إحباط قوى المعارضة البازغة من بين أفراد الطبقة الوسطى في المنطقة. وعقب الطفرة السعرية في النفط بعد حرب عام ١٩٧٣، لم يعد لهذه الحركات سوى ذكريات الانطلاقة الأولى، واختفت بشخوصها من على الساحة السياسية، لتعود مرة أخرى قوى القبلية والطائفية والإقليمية من جديد(١٦).

ويذهب النقيب إلى أن المنطقة عرفت شكل الدولة التسلطية، التي تسعى إلى احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع، لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة، لا ينازعها في السلطة أي منازع آخر، محددا أربع خصائص لهذه الدولة: (١) اختراق المجتمع المدني، بتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة؛ (٢) اختراق النظام الاقتصادي وإلحاقه بالدولة؛ (٣) فرض شرعية الحكام بالقوة في غياب ـ تام أو موقت أو مجمد ـ للدستور والتمثيل النيابي، وممارسة العنف في القضاء على قوى المعارضة؛ (٤) إضافة إلى فرض القبضة الحديدية على المناهج الدراسية، والرقابة الخانقة على وسائل الإعلام، واختراق المؤسسة الدينية.

وينمو في هذا الإطار التسلطي، **نظام تضامني للحكم**، يتم بمقتضاه إعطاء بعض القوى ـ القبلية، الدينية، التجارية، والتكنوقراطية ـ فرص محدودة للتعبير عن مصالحها، ونقل رغبات الرعية للحاكم، ويرى النقيب أن هذه الصيغة التضامنية، في غياب الأحزاب السياسية، يؤدي بالضرورة إلى مأسسة وتكريس القبلية والطائفية، على حساب حقوق وواجبات المواطنة. وأحياناً تضطر الأسر الحاكمة إلى خلخلة النظام التضامني

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

المذكور، بتحالفات موقتة غير رسمية، كإيثار طائفة على أخرى، أو تغليب مصالح فئات على حساب أخرى[١٧].

وينهي النقيب دراسته بمحاولة لاستشراف مستقبل العلاقة بين المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مشدداً على أن صيغة الحكم التضامني يجب أن تنتهي، وتستبدل بنظام حكم عربي حديث، يعمل على صون المواطنة الكاملة مع إمكان الانصهار في قالب قومي عربي جديد. ينهض على مشروع قومي تنموي معبر عن «رغائب السكان» لإعادة التوازن للحياة الاجتماعية في الخليج والجزيرة العربية، ليخرجه من الجمود السياسي والاقتصادي والحضاري الذي تفرضه عليه سياسات الدولة التسلطية[١٨].

على أية حال، فإن القراءة في دراسات النقيب، مع أهميتها الكبيرة، لا تغني القارئ عن مساهمات عدد من الباحثين والمفكرين المهتمين بالشأن الخليجي، غير أننا لا نملك، ونحن نستعرض الدراسات الطبقية على مستوى الوطن العربي، الإبحار في الدراسات كافة الخاصة بالوضع الطبقي الخليجي.

٢ ـ المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٩٨٧)

يتتبع عبد الباقي الهرماسي في هذه الدراسة تطور الدولة في المغرب العربي، وأثر التحولات المشهودة على إعادة تكوين البناء الاجتماعي، والدراسة ضمن المشروع السابق ذكره حول استشراف مستقبل الوطن العربي الذي تبناه مركز دراسات الوحدة العربية. ينقسم الكتاب إلى ستة فصول، اهتم الباحث في الفصل الأول بكشف مفهوم الدولة المخزنية، واشتغالها في الفضاء المغربي، ثم ينتقل في الفصل الثاني إلى تتبع مراحل تطور الدولة القطرية في المغرب العربي، ويقدم الفصل الثالث تحليلاً للخريطة الطبقية الجديدة في بلدان المغرب، ثم يعالج الفصل الرابع العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والمشاركة السياسية، ثم ينتقل في الفصل الخامس إلى كشف العلاقة بين هذه الأنظمة والمجتمع المدني، ويقدم الفصل الأخير دراسة لبناء الدولة في المغرب العربي عقب الاستقلال. نعرض في ما يلي الفصلين الأول والثالث من هذه الدراسة.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٢.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

أ ـ إرث الدولة المخزنية في المغرب العربي

يذهب الهرماسي في هذا الفصل إلى أن المغرب العربي، قبل المرحلة الاستعمارية، كان ينقسم إلى مجالات نفوذ متعددة ومختلفة، شأنه في ذلك شأن المجتمعات ما قبل الرأسمالية الأخرى، غير أن بذور تشكل الدولة المغربية كامن في العلاقة بين ثلاث دوائر للنفوذ: (١) الدائرة المركزية التي تتخذ من المدن أو المدينة الرئيسية موقعها الجيوسياسي، وداخلها توجد القوة العسكرية التي تتمترس في المركز للحفاظ على سلطة الأمير أو الحاكم، وتتمتع القبائل الموالية للسلطة ـ التي عرفت بعد ذلك بالقبائل المخزنية ـ في داخل هذا المحيط المركزي بحق ممارسة العنف بالوكالة عن الحاكم، لإخضاع المناطق، وجباية الضرائب من سكانها؛ (٢) الدائرة الوسطى، وفيها تسكن القبائل التي تم إخضاعها طوعا أو كرها للدائرة المركزية، وتعاني هذه الدائرة كافة صور الاستغلال والتعسف؛ (٣) الدائرة الطرفية، وتقع على حدود الدائرة الوسطى، وتسكنها قبائل دائمة التمرد والتربص، وهي لا تسعى إلى كسر قيود الاستغلال المركزي فقط، وإنما إلى الاستيلاء على الحكم وبناء حكم جديد على أنقاضه أيضاً[١٩].

ويلفت الهرماسي الانتباه إلى أن التراث الاستعماري يقدم تفسيراً مختزلاً لبنية المجتمع المغربي كونه يمثل بنية منافية للدولة، فالوحدات القبلية ـ من وجهة نظرهم ـ متناقضة، تعمل باستمرار على نفي بعضها البعض الآخر من خلال التحالفات. ويعارض الباحث هذا التفسير التعسفي، ذاهباً إلى أن اختزال المسألة في الانقسام السياسي القائم على التحالفات يعني إهمال العلاقات الجوهرية بين الوحدات القبلية في المغرب التي تنتظم من خلال علاقات اقتصادية ودينية واضحة. فعلى الرغم من الانقسام أو استقلال أو تصارع الوحدات، توجد دائماً علاقات اقتصاد تكاملي بين الجميع، كما أن الفضاء الديني الإسلامي العام يخلق معايير تضفي التجانس على هذه الوحدات. ويتعجب الهرماسي كيف يجدّ الباحثون الأوروبيون في السعي إلى كشف التناقض بين القبيلة والدولة في الوطن العربي، متجاهلين حقيقة نشأة الدول الأوروبية الحديثة نفسها من أصول قبلية بحتة.

---

(١٩) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٣.

ويستعين الهرماسي بنظرية ابن خلدون، موظفاً إياها بصورة خلاقة لدحض المقولات الاختزالية، فمركز الثقل في المجتمع القبلي المغاربي يوجد في البادية، أي أنه مركز متحرّك، متحفز دائماً للتحالف والانقسام. والعصبية القبلية هنا تشتغل بوصفها مسوغاً للتحالف (الالتحام) والانقسام في الوقت نفسه. فبظهور بطن غالب داخل القبيلة الواحدة تنمو مشاعر الالتحام والإحساس بالمنعة داخل القبيلة بكاملها، وحين تستشعر القبيلة القدرة على مد سيطرتها على محيطها تفعل من دون تردد. وينشأ الملك الجديد من خلال هذه العصبية التلاحمية، يقابله في الوقت نفسه ضعف في الوحدات المقابلة ـ المغلوبة ـ ناتج الانقسام والتدهور الذي يصيب الملك كما هو معروف في نظرية ابن خلدون. ولأن الدين الإسلامي في المنطقة هو الدين الغالب، فالملك الجديد لا ينشأ لأسباب دينية، ولكنه يوظف الدين في تركيز الملك واستقراره، عبر خلق قاعدة أيديولوجية دينية مشتركة ـ فرق ومذاهب ـ بين القبائل الملتحمة، الأمر الذي يضفي على النخبة الجديدة التسويغ الديني المطلوب[٢٠].

تستمد دولة القرن التاسع عشر في المغرب العربي قوتها من الجيش النظامي، ومن القبائل المخزنية، حيث يصون الجيش مركز الحكم، مستعملاً القبائل المخزنية لبسط الهيمنة على الأطراف. وتمكنت الدولة عبر هذه الآلية ـ الجيش والمخزن ـ من المحافظة على الحد الأدنى من الوحدة السياسية؛ فقد احترف الحكام استغلال الخلافات القبلية، وحين تظهر قوة قبلية جديدة كان الحاكم يستوعبونها ضمن التدابير السياسية والاقتصادية، ونادراً ما يضطرون إلى قمعها، لسبب جوهري، هو وجود آلية اقتصادية للإذعان؛ فالسوق عصب الحياة ولا تستطيع قبيلة أن تستغني عنها، أو تكتفي بما لديها من موارد، وعبرها تتم عملية التبادل الضرورية للحياة نفسها، وبما أن الأسواق تحت إمرة الحكم المركزي، وتحت سيطرة القبائل المخزنية، فليس على قبائل الأطراف سوى الإقرار بالحكم المركزي، أو الانعزال والبحث عن أسواق بديلة.

وبدخول الشمال الأفريقي الحيز الإمبريالي، أصبحت دوله تواجه قوة عسكرية هائلة، توجه دفة الاقتصاد العالمي، ليقع احتلال المغرب العربي، وتبدأ أكبر عملية تفريغ للثروة، بانتقال المواد الخام من الشمال الأفريقي إلى المركز الأوروبي لتشغيل الإنتاج، ويعود المنتج لتمتلئ به الأسواق العربية. هذا التحول التاريخي أدى إلى تفكيك الدوائر

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

الثلاث التي سبق ذكرها، بنزوح كبير للنخب التركية، وسلب قوة النخب الحاكمة، وإقصاء بعض القبائل المخزنية، ومصادرة أراضيها، والاستعانة بقبائل وشيوخ جدد. وبدا أن قبائل الأطراف، ومعها بعض القبائل المخزنية المضارة، صارت في وضع القبائل «السيبة» المنفلتة من رقابة دولة الاستعمار، محتمية ببعدها من المركز، وبتضاريس جبلية مانعة، وسوف تؤدي السيبة بعد ذلك دوراً محورياً في مقاومة الاستعمار في مختلف بلدان المغرب العربي، وخاصة في الجزائر.

الدولة المخزنية من وجهة نظر الهرماسي، انتهت تاريخياً، لكنها متواصلة كذهنية تجاه السلطة وممارسة النفوذ، ساعد على استمرارها في الذهنية المغاربية أن التجربة الاستعمارية لم تقضِ على الدولة المخزنية قضاء باتاً، فقد حاولت إحياء المخزن المراكشي، وأضعفت العائلة المالكة التونسية، وقضت تماماً على المخزن الجزائري، ومع أن الحركات الوطنية ورثت في آخر المطاف من الاستعمار أجهزة حكم هي أبعد ما تكون من الهيكل المخزني، فقد بقي المخزن في الذهنية نمطاً موازياً للحكم، يراقب أو يعطل، ويمثل طرفاً وسلطة مختفية وراء بيروقراطية الدولة(٢١).

ب ـ التنمية والخريطة الطبقية الجديدة في المغرب العربي

يذهب الهرماسي إلى وجود خطوط تباين في أنماط تشكل البنية الاقتصادية، لبلدان المغرب العربي، فالجزائر انتهجت المنهج التصنيعي، وهو ما يميزها عن جيرانها، إذ انتهج المغرب الأقصى منهجاً انفتاحياً منذ البداية، يجمع بين الفلاحة والسياحة، في حين احتلت تونس مكاناً وسطاً بين هذين القطبين.

تمثل دراسة البناء الطبقي التونسي أهمية خاصة في دراسة الطبقة في المغرب العربي، ذلك بأن تونس عرفت كلاً من النمط الاشتراكي والمنهج الليبرالي في التنمية. كما نضج الهيكل الطبقي وانتظمت الفئات الاجتماعية في مؤسسات للتعبير عن مصالحها، وهو ما يجعل الحالة التونسية مثالاً مخبرياً لصيرورة التكون والتصارع الطبقي في المغرب العربي. فمنذ الاستقلال وحتى نهاية الستينيات، عرفت تونس التوجه الاشتراكي، فكان تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد، وقرارات تأميم الأراضي من «المعمّرين»، وإنشاء المئات من المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام، وفي هذا

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٤.

السياق تتبلور طبقة الموظفين الوسطى، وتتقمص دور المؤطر، والمستفيد بحكم موقعها في الحكومة والإدارة؛ وفي المقابل حافظت الدولة على التوازن بين الأجور والأسعار، وهو ما ساعد على تقليص حدة الصراعات والتوترات. ومنذ السبعينيات تلوح من بُعد قوة النخب والأعيان المضارة من النهج الاشتراكي لتحتل الصدارة في تونس بعد الانفتاح، غير أن تجربة الانفتاح في تونس تتميز عن التجارب العربية المناظرة، فقد تمسكت الدولة بالإنتاج للتصدير، وليس للاستهلاك، فأحدثت استفادة تنموية لم يسبق لها مثيل، وبخاصة خلال السبعينيات، أثمرت عن أربع نتائج: (١) ظهور طبقة رجال الأعمال؛ (٢) تحقيق الطبقة العاملة استقلالية تنظيمية عن الحزب الحاكم، (٣) بزوغ التناقض الطبقي بين فئات المنتجين من رجال أعمال ومهنيين، وكوادر بيروقراطية، وعمال مستقرين، وبين المبعدين من الشباب المتعلمين العاطلين من العمل، والشباب الملفوظين من المدارس والنازحين؛ (٤) فشل الدولة في القطع مع النهج الاشتراكي، وفي الاندماج في النهج الانفتاحي، وفقدانها قدرتها على العمل كمنسق وضابط للعلاقة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما أدى إلى تآكل مستمر في شرعيتها[٢٢].

يلفت الهرماسي الانتباه إلى أن النهج الليبرالي في تونس اتخذ مساراً معمقاً ومكرساً للتناقض والصراع الطبقي، فالدولة بتشجيعها المبالغ فيه للقطاع الخاص، أدت إلى تدهور القطاع العام، وصار من المألوف أن ينتقل الإطار (الموظف الكفء)، من القطاع العام إلى الخاص، بحثاً عن المميزات الجديدة، وهرباً من الأجور المتدنية. ويحدث تحول آخر في تصنيف الوظائف، بحيث يتحصل الموظف الإداري على مميزات مالية تفوق نظيره الفني. وبالجملة، خلق هذا الانفتاح تناقضات داخل الطبقة الوسطى والعاملة التونسية. وعلى جانب آخر، همشت الدولة العمل الفلاحي، عبر سياسات تركيز الاستثمار في القطاع الخدمي والصناعي، لأغراض التصدير، وتحديد مستوى أجور متدنٍ لعمال الفلاحة، الأمر الذي ترك المناطق الريفية ـ المسألة الجهوية بعد ذلك ـ عرضة للفقر والعوز، وأدى إلى نزوح عشوائي للقوة العاملة إلى المدينة؛ وقد صاحب هذا الوضع تحول في هيكل الملكية الفلاحية، فشهدت المزيد من تركز الملكيات الكبيرة، بسبب عدم قدرة الملاكين الصغار على الاحتفاظ بأراضيهم.

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

استطاعت التنمية الانفتاحية أن ترفع المجتمع التونسي في مؤشرات وتقارير التنمية الدولية، ولكنها على المستوى الداخلي، حكرت الثروة في يد نخبة قليلة العدد، ووضعت بقية الأطراف في حلقة مفرغة من التناقض والصراع والشعور بالحرمان وغياب العدل. وفي هذا السياق، لم يعد النجاح والحراك الاجتماعيان مقترنين بالكفاءة والمقدرة، بقدر ما كانا مرتبطين بعوامل غير شرعية، كالمحسوبية والجهوية والرُشى. يقدم الهرماسي بهذا التحليل إجابة مبكرة (١٩٨٧) عن السؤال المحير: لماذا انطلقت الثورات العربية عام ٢٠١١ من تونس ولم تنطلق من مكان آخر. فقد أشار مباشرة إلى ضرورة هذه الثورة في عبارته الأخيرة من بحثه قائلاً: «إننا إزاء حالة تصبح فيها التغييرات المؤسسية ضرورة ملحة ومحتملة جداً، والمستقبل القريب سوف يحدد فقط الاتجاه الذي سوف تأخذه هذه التغييرات»[٢٣].

ينتقل الهرماسي إلى بحث العلاقة بين الطبقة والتنمية في الجزائر، من دون أن يقدم تفاصيل كبيرة، أو يتجه إلى تحليلات معمقة للخريطة الطبقية الجزائرية، حيث يذهب إلى أن الجزائر بذلت جهداً كبيراً لبناء قاعدة اقتصادية ضخمة، تمكنها من أن تصبح يوماً ما «يابان البحر الأبيض المتوسط»، وتبنت مشروعاً طموحاً للتصنيع السريع استفادت منه الطبقات الشعبية، ولكنه أدى أيضاً إلى بروز بيروقراطية تقانية تتحكم في مستقبل المجتمع. ويذهب إلى أن وضوح الإرادة السياسية المعلنة، في الانعتاق من التبعية، قابله نزوع مستمر من البيروقراطية التقانية نحو الاهتمام بمصالحها الخاصة، على حساب المشروع الوطني. وشكل الريع النفطي حلاً موقتاً عند التوتر، يخفي ويبقي على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تعثر مشروع التنمية الصناعية. لقد اكتفى الهرماسي بعرض عام، وغير دقيق، كونه لم يضع القارئ أمام الأزمة الحقيقية التي تواجه العلاقات الطبقية في الجزائر. وسوف نتعرف إلى ذلك بالتفصيل، في عرضنا لدراسة مغنية الأزرق ودراسة سماح قارح في الفصل الثالث.

وفي نهاية الفصل يعرض الهرماسي، الوضع الطبقي في المغرب الأقصى، بالطريقة نفسها التي تناول الحالة الجزائرية بها، بالتركيز على فكرة واحدة والتعميم من دون سند؛ حيث يذهب الهرماسي إلى أن المؤسسة الملكية والبرجوازية المدنية، والبروليتاريا الصغيرة، أدت دوراً للحصول على الاستقلال، في حين

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

ظل أعيان الريف والفلاحون خارج هذا النضال الوطني، وذلك بسبب علاقتهم المشبوهة بسلطة الحماية. ولم يشهد المغرب تحولات كبرى في هيكله الطبقي، بعد الاستقلال، فالمؤسسة الملكية لم تكن مستعدة، لا للتنازل عن الحكم، ولا لقبول برامج تنموية، يكون من نتائجها إضعاف شرعيتها. بناء على ذلك، تركزت الجهود التنموية على الزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، ثم بدرجة ثانية، التركيز على السياحة. وداخل هذا الإطار نشأت برجوازية زراعية محافظة، تتولاها الدولة بالرعاية الدائمة من خلال الصرف على بناء السدود، والتوسع في مساحة الأرض السقوية، وتقديم القروض للمشاريع الزراعية، وشراء المنتجات من الفلاحين بأسعار مجزية، الأمر الذي أدى إلى حراك اجتماعي في الريف المغربي، إلى درجة أن قطاعاً من البرجوازية المدنية، اتجه إلى الاستثمار الزراعي في الآونة الأخيرة. بطبيعة الحال، فالأفكار التي قدمها الهرماسي في هذا الفصل ليست كافية لفهم التركيب الطبقي في المغرب العربي، باستثناء دراسته للوضع الطبقي التونسي، ومع ذلك تعطينا تلك الأفكار ملامح عامة يمكن من خلالها التعمق في بحث الأوضاع الطبقية في بلدان المغرب العربي.

٣ ـ مفهوم الطبقة الوسطى وحراك الهويات في المجتمعات العربية المشرقية (٢٠١٢)

نشر هذا البحث في مجلة **المستقبل العربي**[٢٤]، قدم فيه عالم الاجتماع اللبناني أحمد بعلبكي رؤية نظرية مهمة حول دينامية العلاقة بين الفساد والطائفية والعشائرية والأوضاع الطبقية. ينطلق بعلبكي من الكشف عن ظاهرة التبسيط والاستسهال في استعمال مفهوم الطبقة الوسطى في الأدبيات الاجتماعية التي تختزل هذا المفهوم ليقتصر على توصيف الفئات ذات المراتب المتوسطة في الدخل ومستوى المعيشة، مع أنها ـ أي الفئات ـ متنافرة المناشئ والمصالح والتطلعات، لافتاً الانتباه إلى وجود ميول لدى الأفراد ـ في مجتمعاتنا العربية ـ إلى تصنيف أنفسهم في ما يسمونه الطبقة الوسطى كلما أرادوا التنكر للفئات الشعبية التي يُنسبون إليها. في حين أن الوضع يختلف في البلدان الصناعية الرأسمالية.

(٢٤) أحمد بعلبكي، «مفهوم الطبقة الوسطى وحراك الهويات في المجتمعات العربية المشرقية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٥، العدد ٤٠٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، ص ٨٦ ـ ٩٦.

يذهب بعلبكي إلى أن الفارق الرئيسي بين تشكل الطبقة الوسطى العربية والغربية، أن الأخيرة، تشكلت في سياق عصر الصناعة مستفيدة من الفرص التي وفرتها الرأسمالية الصناعية في الحراك الاجتماعي، تلك الفرص التي أفرزت مع الوقت طبقة عريضة تضم: صغار الملاك، والكوادر التكنوقراطية، والكوادر البيروقراطية، ممتلكة وعياً بهويتها، ووعياً (تاريخياً) بتعارضاتها مع الطبقات الأدنى والأعلى منها. ووعياً بالحقل الثقافي الذي تدور فيه تلك التعارضات.

في المقابل، فإن الطبقة الوسطى العربية يغلب على تشكلها الطابع الريفي، محافظة على تماسكها التقليدي العمودي داخل الجماعات الطائفية أو العرقية. وفي هذا السياق يذهب بعلبكي ـ مقترباً من التفسير البنيوي الماركسي ـ إلى أن النخب الطائفية أو العشائرية تحرض أتباعها من أفراد الطبقة الوسطى والشعبية على التمسك بعصبياتها الطائفية أو العرقية، والتنكر للهوية المدنية. وتتم عمليات التمسك/ التنكر من خلال آليتين: **الأولى** تكثيف البرامج السياسية والإعلامية الموجّهة، واستخدام الأطر الدينية للحؤول دون تبلور الوعي الاجتماعي ـ الاقتصادي الطبقي، وذلك لمصلحة هيمنة وعي الانتماء الطائفي أو العشائري التوافقي. وتتمثل الثانية بألاعيب السلطة الأهلية والحكومية في استقطاب النخب الطائفية أو العشائرية أو العرقية، واستغواء غرائزها وتمكينها من نِعَم مستحدثة أو مكانات اجتماعية مستجدة لقاء ما تقدمه من تزييف للوعي عبر الأجهزة الأيديولوجية والسياسية. بمعنى أن الوعي المزيف المتشكل سيكون حصيلة الوعد بتوافق ظرفي موقت، مقابل تثبيت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. ويذهب بعلبكي إلى أن تعويق تشكل الوعي الطبقي يؤدي في النهاية إلى تعويق تشكل مجتمع القانون والمؤسسات المدنية، ليصير مجتمعاً هشاً في مبناه واستبدادياً في تنظيماته.

وفي الجزء الأخير من البحث، يقدم بعلبكي رؤيته لسمات تشكل الفئات الوسطى في المجتمعات العربية المشرقية، التي تتلخص في التطورات التي لحقت بنظم التعليم العربي، وتوسع أسواق العمل أمام النخب العربية المشرقية لتشمل بلدان الخليج العربي وأمريكا الشمالية وأستراليا. وعلى المستوى المحلي حدث توسع في أعمال المهن الحرة، وأعمال المحاسبة والتجارة والمصارف والتأمينات، مضافاً إلى الفئات الوسطى التقليدية المتمثلة برجال الإدارة العامة والجامعة والجيش والقضاء.

ويذهب بعلبكي إلى أن الحراك الاجتماعي في المجتمعات العربية المشرقية يأخذ ثلاثة مسارات: الأول **المسار العصامي**، الذي تتمكن الأسرة فيه من استثمار دخولها الاقتصادية في تقديم تعليم متميز لأبنائها يتيح لهم الحراك من الطبقة التي ينتمي إليها الآباء. المسار الثاني هو **استغلال المناخ المسيس**، الذي يتيح فرصاً استثنائية للقفز إلى الرتب الأعلى في الهرم الوظيفي، من دون مؤهلات فنية كافية. وفي ظل السلطات الطائفية يتحول الموظف الكبير إلى ممثل لزعامة طائفته في الإدارة التي يعمل فيها. ويرتبط المسار الأخير **باستثمار عوائد العمل في الخارج**، في مشروعات سريعة الربح، في مجال المقاولات أو التجارة المتوسطة. لكن الحراك الذي يتم في ظل الطائفية أو العشائرية أو العرقية يجلب معه بالضرورة صوراً متعددة وعميقة من الفساد، تؤدي في النهاية إلى إضعاف مؤسسات الدولة وهدر مواردها لمصلحة فئات محددة. ومع الوقت يتوغل هذا الفساد في المؤسسات المحورية في الدولة، كالقضاء والتعليم، وتتحول مؤسسات المجتمع المدني نفسها لخدمة النظم الطائفية والعشائرية.

يقدم البحث رؤية نظرية مهمة حول العلاقات الطبقية والعلاقات الطائفية والعشائرية ومظاهر الفساد المتداخلة والمتشابكة معها، لكنه في الوقت نفسه يترك القارئ حائراً، فمفهوم النخبة لدى بعلبكي يكتنفه الغموض، كما أنه بدأ بحثه باستخدام مصطلح **الطبقة الوسطى**، ثم استخدم **الطبقات الوسطى**، ثم انتهى إلى استخدام **الفئات الوسطى**، من دون أن يبرر ذلك. على أي حال فإن رؤيته النظرية حول دينامية تداخل الفساد مع الأوضاع الطبقية ـ الطائفية ـ العشائرية، ستفيد من دون شك في وضع الإطار النظري في الفصل الرابع.

٤ ـ أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي (٢٠١٢)[(٢٥)]

تحت هذا العنوان تقدم الباحثة الاجتماعية أليزابيت لونغنيس بحثاً اجتماعياً وتاريخياً لمهن الطبقة الوسطى في بلدان المشرق العربي (سورية، مصر، لبنان، الأردن) منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية وصولاً إلى التحولات الأخيرة الناتجة من السياسات الليبرالية الاقتصادية. وتركز الباحثة على تطور المواقع الطبقية للمهندسين والأطباء

(٢٥) إليزابيت لونغنيس، أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي، ترجمة رندة بعث (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠١٢).

والتقنيين وخبراء المحاسبة، ودورهم في التغيير الاجتماعي، وعلاقتهم بالدولة وأشكال التنظيم النقابي. ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام، نجد في القسم الأول مقارنة تاريخية بين التنظيمات العثمانية والدولة العربية القطرية؛ ويركز القسم الثاني على خصائص الطبقة الوسطى العربية الجديدة؛ ويتناول القسم الثالث التنظيمات المهنية في المشرق العربي؛ وتنتقل الباحثة في القسم الرابع إلى دراسة مسألة الصراع والمكانة والحراك الاجتماعي على أساس المهنة؛ وفي القسم الأخير تعرضت الباحثة لموضوع تدويل الكفاءات العربية.

تلفت الباحثة الانتباه في مقدمة كتابها إلى أنه لا ينبغي النظر إلى موضوع بحثها على أنه منبتّ الصلة عن الشأن السياسي والاجتماعي، كما في التقليد الأنغلوسكسوني. فالباحث في سوسيولوجيا المهن الذي يختار ميدان بحثه من بين البلدان الضعيفة التصنيع، كالبلدان العربية، عليه ألا يستسلم للنماذج النظرية والمنهجية الغربية لفهم صيرورة التطور في المهن الجديدة، لأن تاريخ تطور المهن وأوضاع الطبقة الوسطى الجديدة داخل البلدان الضعيفة التصنيع يمر بمراحل مغايرة تماماً لما مرت به البلدان الصناعية، ومن ثم فإن المماثلة المنهجية أو النظرية ستكون ضرباً من العبث، ولا بد من البحث عن آفاق ابيستيمولوجية جديدة تكشف لنا بوضوح عن سر التطور أو التدهور في أوضاع الطبقات الوسطى الجديدة.

فالطبقات الوسطى العربية الجديدة ظهرت إلى الوجود بدءاً من حقبة الإصلاحات التي طبقتها الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وجاء تطور هذه الطبقات بطيئاً خلال المرحلة الاستعمارية، ثم اتخذت مركزاً محورياً في بناء الدولة الوطنية في حقبة «الاشتراكية العربية» الناصرية أو البعثية. لكن مع فشل المشروع التنموي العربي بدءاً من الثمانينيات، مصحوباً بالتدهور المستمر في مخرجات النظام التعليمي العربي، وتدهور أحوال العمل، تحول الشعور بالقوة والمكانة لدى هذه الطبقات إلى شعور بالغبن والرغبة في البحث عن بديل، وهو ما أدى إلى تصاعد نفوذ الإسلام السياسي داخل التنظيمات المهنية المعبرة عن تلك الطبقات. وفي هذه اللحظة التاريخية تتحول المنظمات النقابية والمهنية إلى موقع المواجهة مع السلطة، وتصبح ممثلة للمجتمع أكثر منها منظمات تمثل مصالح مجموعات فئوية معينة[٢٦].

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

تذهب لونغنيس إلى أن الباحثين والمحللين للطبقات الوسطى العربية الجديدة اتفقوا على أمر واحد ثم اختلفوا في كل الأمور بعد ذلك، فالجميع يتفق على الدور المركزي لتلك الطبقات في صيرورة العصرنة (الحداثة)، ثم تتباين آراؤهم في تقدير طرائق هذه العصرنة، وكيف استفادت منها بقية طبقات المجتمع؛ فقد ساد حتى نهاية ستينيات القرن العشرين **الخطاب النضالي** الذي يطرح تساؤلات عن آليات قمع الطبقة العمالية أو الفلاحين، وهيمنة البرجوازية الصغيرة. لكن مع تدهور المشروع التنموي، المصحوب بتضخم أعداد خريجي الجامعات، بدأت تظهر مؤلفات أخرى، تصف التدهور الذي أصاب أفراد الطبقة الوسطى أو «**الفقراء الجدد**»[٢٧].

وترى أن المدخل النظري لدراستها، سيكون مرتبطا **بأفكار إميل دوركايم حول تقسيم العمل الاجتماعي، وكذلك أفكار ماكس فيبر التي تكشف عن طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع**، ولكنها في ذات الوقت، ترفض الاستعانة بالدوركايمية الجديدة، التي تعرف المهنة بمجموعة من السمات كالتنظيم والتأهيل التخصصي ووجود منظمة مهنية والاحتكار وآداب المهنة... الخ. لأن ذلك التعريف إنما يصدق على واقع المهنة في السياق الغربي أو الأمريكي[٢٨].

ومن خلال المقدمات النظرية السابقة، التزمت لونغنيس بممارسة اليقظة الابيستيمولوجية الانعكاسية، متقمصة ـ أثناء البحث والدراسة الميدانية ـ دور الباحث السياسي أحياناً، ودور الباحث السوسيولوجي أحياناً أخرى. واستطاعت أن تقدم ممارسة خلاقة في التحليل العلمي المقارن، ففي كل أجزاء الكتاب يشهد القارئ ميلاد أفكار نظرية جديدة، مستخلصة من نتائج الدراسة نفسها ومن قراءتها النقدية للدراسات التي سبقتها، لكي تتمكن في النهاية من فهم خصوصية الوضع السياسي والاجتماعي للطبقات الوسطى العربية.

تلفت لونغنيس النظر في نهاية الكتاب إلى أن الطبقات الوسطى العربية أمام رهان جديد عليها أن تتعامل معه، وهو في الوقت نفسه رهان وطني؛ فمع تخلي الدولة عن التزاماتها وتباطؤ توظيف الخريجين والمنافسة المتزايدة على سوق التشغيل، وظهور

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٣٦.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٥.

طبقة وسطى كونية لا تعترف بالحدود، وتراكم أعداد العاطلين من العمل المتعلمين، يظهر حجم التحدي الذي يتعين على الطبقات الوسطى مواجهته في عصر العولمة، بحيث لا مفر من إعادة التفكير المنظم والجماعي والمؤسسي لمواجهة تلك الصعاب. وهو رهان وطني كذلك لأن التغلب على هذه المصاعب لا يصب في مصلحة هذه الطبقات الوسطى العربية بمفردها، وإنما يصب في مصلحة جميع فئات المجتمع وطبقاته. في هذا الإطار تؤدي المنظمات المهنية دوراً فعالاً، في تحسين أوضاع الطبقات الوسطى، وتعزيز القيم المتصلة بها، لكن كيف يمكن أن يتم تفعيل هذا الدور في ظل نزاعات القيم والانتماءات والولاء، وفي ظل الموقف المتدهور بين السلطة والجمعيات المهنية(٢٩)؟

الكتاب من دون شك يعد من المصادر التي لا غنى عنها للمهتم بدراسة التركيب الطبقي والعلاقات الطبقية، فالإفادة منه تمتد لتشمل الجوانب المعرفية والنظرية والمنهجية؛ فمن الناحية النظرية، يقدم الكتاب مقاربة عميقة، لاختبار أثر المتغير الفني أو المهني في التركيب الطبقي، ومنهجياً نجحت لونغنيس في التوفيق بين المنهج الكيفي والكمي بصورة إبداعية، ومعرفياً قدم الكتاب مساهمة متميزة في خصوص تطور الدور التاريخي الذي أدته المهن في التحول الحضاري الذي شهدته البلدان العربية. وبالجملة، يثبت النص أنه من الصعب فهم البناء الطبقي، بصفة عامة، وبنية الطبقة الوسطى بصفة خاصة، من دون الإفادة من علم اجتماع المهن.

ثانياً: دراسات حول المجتمع العربي

١ ـ قراءات في مجتمعات وثقافات الدول العربية الشرق أوسطية (١٩٧٠)(٣٠)

صدر هذا الكتاب من تحرير عبد الله محمد لطفية، عام ١٩٧٠، وضم عدداً من القراءات لكتب وأبحاث مهتمة بدراسة بثقافة ومجتمعات البلدان العربية. في الفصل

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٣٠) Abdulla M. Lutfiyya and Charles W. Churchill, *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures* (The Hague: Mouton, 1970).

الثاني يقدم مورو برغر، بحثاً في الجماعات الاجتماعية[٣١]، مركزاً اهتمامه على دراسة ظاهرة صعود الطبقة الوسطى العربية الجديدة.

ينطلق برغر، من أن التحولات التي شهدتها البلدان العربية، أدت إلى ظهور تمايزات طبقية قائمة على الثروة والمهنة، وهي قريبة الشّبه من التمايزات الطبقية في أوروبا وأمريكا، وإن كانت تختلف عنها في وجود التمايزات العرقية والطائفية، التي لا تزال تؤثر في تراتب المكانة داخل المجتمع. ويذهب إلى أن الفروق الدينية والطائفية تضعف ـ من دون أن تختفي ـ داخل المدن، في حين تظل الفروق العرقية على حالها. وفي كل الأحوال فإن التحول إلى عصر التصنيع يُضعف الفروق العرقية والدينية، لأن التراتب يعتمد فيه على مستوى الدخل والقوة والمهنة.

تحتل الطبقة الوسطى في أوروبا مكانة متميزة داخل المجتمع، بسبب دورها في التحول الصناعي، والتحول الديمقراطي في المجتمعات الغربية. أما في الوطن العربي، فقد ظلت الطبقة الوسطى الجديدة تمارس دورها في التحولات الاقتصادية، ولكنها لم تمارس دوراً ذا بال في التحول الديمقراطي، وانخرطت تحت ضغط وإرهاب الدولة في ممارسات سياسية تسويغية.

ومع أن الطبقة الوسطى في الوطن العربي بثقافته الإسلامية، صارت تحتل مكانة مرتفعة داخل المجال الاقتصادي، إلا أن بوادر انقسامها الجديد ربما يرتبط بنوع التعليم الذي تلقته هذه الطبقة؛ ففي ظل نظم تعليم دينية، وأخرى علمانية، سوف تختلف رؤى العالم داخل هذه الطبقة. وينتهي برغر إلى أن التوجه نحو التصنيع الذي بدأ في عدد من البلدان العربية تحت إشراف الدولة يمكن أن يؤدي في حال استمراره إلى استقرار سياسي واجتماعي.

ما يثير الاهتمام في هذه الدراسة النظرة الغربية إلى التحول الاقتصادي المشهود في تلك الفترة، حقبة الستينيات، وهو ما جعل برغر يستنتج من تحليل هذه الحقبة أن التطور نحو التصنيع سوف يؤدي إلى تبلور التراتب الطبقي على الأسس المعروفة في الغرب. كما أن الدراسة تلفت الانتباه في وقت مبكر، إلى أن الطبقة الوسطى العربية تحلق بجناح واحد (دورها في التقدم الاقتصادي للمجتمع)، ولكنها ـ على عكس الطبقة الوسطى الغربية ـ محرومة جناحها الثاني (دورها في التحول الديمقراطي).

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٤٣.

٢ ـ الثابت والمتغير في الشرق الأوسط الجديد (١٩٨٨)[٣٢]

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب باللغة النرويجية، وترجم إلى الإنكليزية عام ٢٠١١. والمقصود في عبارة «الشرق الأوسط الجديد»، مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلدان العربية في انتقالها من التقليدية إلى الحداثة، ولا يرتبط بما يسمى في الأدبيات السياسية «مشروع الشرق الأوسط الجديد».

ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام؛ في القسم الأول يعالج الخلفية التاريخية لخريطة الوطن العربي الراهنة، ودور الاستعمار في رسم هذه الخريطة. ويتناول القسم الثاني التركيب الطبقي في المجتمعات العربية، وفي القسم الثالث، يتناول جهود الإصلاح في الوطن العربي، ثم يبحث في القسم الرابع في العلاقة بين القوة ومؤسسات الحكم الجمهورية والوراثية، وفي القسم الأخير يتناول سيناريوهات التغيير.

يعالج المؤلفان في الفصل الثاني من الكتاب[٣٣] التركيب الطبقي العربي، منطلقين من التوجه الماركسي، المطعم بالأفكار الفيبرية. يقدم الفصل في البداية الفروق الجوهرية بين التركيب الطبقي في المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية، من خلال عرض تاريخي للأوضاع الطبقية في الوطن العربي، ابتداء من الحقبة العثمانية.

فالصراع الطبقي الناشئ بين البرجوازية والطبقة العاملة الغربية وفقاً للمنظور الماركسي، يعتمد على حقيقة أن البرجوازية تمتلك وسائل الإنتاج، وتسعى إلى تراكم ثروتها وزيادة قوتها السياسية بناء على ذلك. بمعنى أن ملكية وسائل الإنتاج هي التي تخلق القوة والثروة. لكن هذا الصراع الطبقي لا يوجد على هذه الشاكلة في البلدان العربية، فالقوى السياسية العربية هي التي تخلق الثروة وليس العكس. ومصادر القوة السياسية في البلدان العربية متشابهة إلى حد كبير، فهي تضم الأسر الحاكمة، مشايخ القبائل، وكبار الملاك، وضباط الجيش، وكبار رجال الدين بطوائفه، وكبار التجار، وهؤلاء جميعاً يمثلون الأصل التاريخي للطبقة العليا العربية الراهنة.

ويلفت المؤلفان الانتباه إلى أن هذا الوضع الطبقي المغاير للمجتمعات الغربية قد نشأ بسبب اختلاف جوهري بين النظام الإقطاعي الذي شهدته أوروبا، وبين الإقطاع

---

(٣٢) Kjetil Selvik and Stig Stenslie, *Stability and Change in the Modern Middle East* (London: I. B. Tauris, 2011).

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٧٦.

الذي شهدته البلدان العربية، وبالتحديد ما يتعلق بحقوق الملكية؛ فالإقطاعي الأوروبي كان يملك الأرض وما عليها، بينما السلطان العثماني كان المالك الحقيقي لكل الأرض، ويمنحها وفقاً لاعتبارات الولاء للسلطنة لمن يشاء؛ أي أن الإقطاعي العربي، كان حائزاً فقط لحق الانتفاع، وعليه التزامات سياسية واقتصادية تجاه المالك الأوحد. وفي هذا الظرف التاريخي، تصبح القوة السياسية مولدة للثروة، وليس العكس. وبدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، يكتسب الملاك قوة متزايدة، بسبب أمرين: الأول استمرار التدهور في القوة المركزية العثمانية؛ والثاني اندماج البلدان العربية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بعد تزايد الطلب على المنتجات الزراعية العربية، وبخاصة القطن، لتغذية مصانع النسيج في أوروبا.

وبنشأة الدول العربية بعد سقوط الخلافة العثمانية، تحول كبار الملاك إلى نخبة سياسية واقتصادية بالمعنى الحديث، فهي الطبقة التي تمتلك خبرات الإدارة، ووسائل الإنتاج، وبالتالي فقد استمرت الدول الاستعمارية في التعامل مع هذه النخبة، ولم يحدث تطور في الأوضاع الهامشية للطبقة العاملة أو الطبقة الوسطى، لأن الاستعمار عمل على تكريس نمط الإنتاج التقليدي ـ شبه الإقطاعي ـ وهو ما جعل محاولات التحول إلى نمط الإنتاج الصناعي محدودة وغير ذي قيمة في بلورة تركيب طبقي حديث.

وتشهد الفترة ما بين الحربين تحولاً كبيراً في نشأة الطبقة الوسطى العربية؛ فنتيجة الهلع الذي أصاب العالم، بسبب الحرب العالمية الأولى، وانخراط الدول العربية ـ بدرجات متفاوتة ـ في هذه الحرب، اتجهت الطبقة العليا في المجتمع إلى إكساب أبنائها تعليماً مدنياً، بعدما كانت حريصة على إلحاق أبنائها بالمدارس العسكرية. في هذا الظرف التاريخي، أصبحت الطبقة الوسطى تمتلك أدوات القوة أول مرة، وصارت في وقت قياسي قائدة للنضال ضد الاستعمار، مدعومة من الفلاحين والعمال.

وخلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠، حازت النخبةُ العسكرية القوةَ السياسية في مصر وسورية وليبيا والجزائر واليمن والعراق، بعد إقصاء الطبقة العليا التقليدية. وشرعت تلك النخب في تنفيذ مشاريع تنموية أدت إلى تسكين قطاع كبير من الفلاحين والبدو، ضمن الطبقة العاملة بأجر، كما أدى التوسع في التعليم إلى زيادة مضطردة في حجم

الطبقة الوسطى العربية. لكن هذه النخب لم تستطع مع الوقت الوفاء بحاجات التنمية لمواطنيها، وهو ما أدى إلى تدهور في أحوال الطبقة العاملة والطبقة الوسطى على السواء. في المقابل، يذهب المؤلفان إلى أن الوضع في البلدان العربية النفطية كان مختلفاً، فقد استقرت أوضاع النخبة التقليدية، بعدما تضخمت ثرواتها بعد الطفرة النفطية التي أعقبت حرب عام ١٩٧٣، واتسمت أوضاع هذه الدول بالثبات النسبي.

ويعالج الفصل العلاقات الطبقية الجديدة مع العلاقات العرقية والطائفية والجهوية في الوطن العربي، منتهياً إلى أن الطبقة الوسطى العربية، تحتل الحيز الأكبر في التركيب الطبقة، ولكنها لا تتميز بالوعي الطبقي كما لدى نظيرتها في أوروبا، بسبب جملة من العوامل التاريخية، التي أضعفت الانتماء الطبقي، وتكريس الانتماءات الاجتماعية الأخرى.

على أي حال، إننا نستفيد من مثل هذه البحوث في وضع الاعتبارات التاريخية ضمن الإطار النظري للبحث في تحولات الطبقة الوسطى العربية، فهذا البحث يكشف عن التداخل المستمر بين العلاقات الطبقية وغيرها من العلاقات الاجتماعية، ولكنه أيضاً، يقدم تحليلاً ناقصاً للوضع الطبقي العربي، سواء على مستوى الجمهوريات أو الملكيات. فعلى مستوى الجمهوريات، لم يتطرق البحث إلى الآثار المترتبة على المشروع التنموي نتيجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وعلى مستوي البلدان النفطية في الخليج، لم يتمكن الباحثان من كشف أسباب الاستقرار النسبي الذي تتسم به هذه البلدان، بالتركيز فقط على الامتيازات التي منحت للنخبة التقليدية، وهو أمر يجانب الواقع، لأنه يعني زيادة التناقض بين هذه النخبة وبقية الطبقات، وهو أمر لم يحدث.

٣ ـ التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي (١٩٨٨)[٣٤]

تحت هذا العنوان، نشر عالم الاقتصاد المصري محمود عبد الفضيل عام ١٩٨٨، كتاباً مهماً قدم من خلاله تحليلاً لأهم التطورات الخاصة بالبناء الطبقي العربي خلال الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥. ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول: الأول يحاول فيه جمع

(٣٤) محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

التراث العربي والغربي في مسألة الطبقة والتصنيف الطبقي، وفي الفصل الثاني، يتناول أنماط وأشكال التحول في البنى والتركيبات التقليدية للمجتمعات العربية، ويتناول في الفصل الثالث التصنيف الطبقي في الريف العربي، ويقدم في الفصل الرابع خريطة طبقية للمدن والمناطق الحضرية، ثم يحلل في الفصل الخامس التطور الرأسمالي في المنطقة العربية وانعكاساته على الواقع الطبقي، وفي الفصل السادس يتناول الظاهرة النفطية وتأثيراتها في البنية الطبقية والتشكيلة الاجتماعية في الوطن العربي، وفي الفصل الأخير، يتناول الخريطة الطبقية العربية، في وضعها الراهن، وفي صورتها الافتراضية مستقبلاً.

ينطلق عبد الفضيل من إطار نظري تكاملي، محوره الإقرار بصلاحية النظرية الماركسية في دراسة الأوضاع والعلاقات الطبقية العربية، مع الاستعانة بابن خلدون وماكس فيبر. وفي ما يتعلق بالماركسية، ومع أنه يتجاوز نسختها الأرثوذكسية، فهو يقف عند حدود البنيوية الماركسية، وبالتحديد نظرية نيكوس بولانتزاس. وفي إطار سعيه لبناء هذا الإطار، يستعرض عدداً من الدراسات النقدية الوثيقة الصلة (عبد القادر الزغل، حبيب المالكي، وجاك بيرك)، وجميعها ترفض أن يقتصر البحث في الطبقة العربية على الاتجاهين الماركسي والفيبري، مطالبة بضرورة التفكير في تأصيل نظري يلائم الواقع العربي.

وينتهي عبد الفضيل من عرض تلك الدراسات إلى تبني إطار عام يضمن: «إثراء وتطويع منهج المادية التاريخية لكي يناسب وقائع تاريخية واجتماعية اقتصادية جديدة، ومعالجة خصوصيات قومية وتاريخية معينة، وضمن هذا الإطار تبدو ضرورة الاستفادة من إسهامات ومناهج التحليل التاريخي لدى ابن خلدون حول القبيلة والدولة والعصبية، وكذلك منهج التحليل الاجتماعي لدى ماكس فيبر حول الدور الذي تحتله «جماعات المكانة» في البنيان الاجتماعي والطبقي للمجتمع، وما تحفل به كتابات التراث العربي والإسلامي عموماً»[٣٥].

والعبارة الأخيرة (وما تحفل به كتابات التراث...) تفقد الإطار قوته، لأن المؤلف بعدما نجح في تعيين العناصر المكونة لإطاره النظري، الماركسية، والخلدونية، والفيبرية، عاد وفك ارتباطه بتلك العناصر بهذا التعميم. ومع ذلك فقد كان محقاً في هذه العبارة، إذ إننا نلحظ خلال تطور الفصول، اقتصاراً على التحليل التاريخي للتراث

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

العربي والإسلامي، من دون تفعيل للإطار الذي التزم به. فأدوات فيبر تختفي من التحليل، كما أن المؤلف لم يستخدم مفاهيم ابن خلدون لكي تساعده على التأصيل النظري، وإنما اكتفى بالاستعانة بالمشاهدات والنتائج التي توصل لها ابن خلدون.

استعرض المؤلف في الفصل الثاني المقولات النظرية السائدة في ذلك الوقت، التي تشخص نمط الإنتاج في المجتمعات العربية في بداية القرن العشرين، وهي مقولات: **«نمط الإنتاج الآسيوي»، و«نمط الإنتاج الخراجي»، و«نمط الإنتاج الرعوي»**. لكن المؤلف في النهاية لم يقدم إلينا موقفاً نظرياً يسمح بقبول أو رفض هذه المقولات الثلاث بناء على مبررات علمية مشتقة من ذلك الإطار النظري الذي التزم به، أي أن وجود الإطار من عدمه سواء. ويسير الكتاب على هذا المنوال حتى نهاية الفصل السادس، بحيث يصعب على القارئ أن يميز الإطار النظري للباحث، أو أن يميز أدواته التفسيرية.

ومع أن الباحث قدم تقسيماً منضبطاً للكتاب، فهو حين شرع في ملء الفراغات المعرفية لهذا التقسيم، استعان بمصادر بيانات ثانوية تتمثل بنتائج الدراسات العربية والأجنبية وثيقة الصلة، وهي بطبيعة الحال مختلفة ومتنوعة نظرياً ومنهجياً. ومشكلة هذا النوع من الدراسات أن الباحث يكون أمام خيارين: الأول والأصعب، أن يعالج المصدر الثانوي من خلال قراءة نقدية محددة ومتسقة مع الإطار النظري الذي يلتزم به؛ والثاني وهو الأسهل، هو قبول النتائج والبيانات المقدمة في هذه الدراسات بما لها وما عليها، وتضمينها بنية الكتاب، وفقاً للتقسيم الذي وضعه المؤلف. وقد اتخذ المؤلف السبيل الأسهل، مع وجود معالجات نقدية أصيلة يقدمها المؤلف من بنات أفكاره، ولكنها لا تتبع الإطار النظري الذي خطه في بداية الكتاب؛ وهو ما يجعل النتائج في نهاية الدراسة لا تتبع نسقا محدداً.

على أي حال، يمثل الكتاب قيمة معرفية، ومصدراً مهماً للتعرف إلى البناء الطبقي وتحولاته في الوطن العربي، من خلال عدد كبير من الدراسات المختارة بعناية، لتمثل أرجاء الوطن العربي كافة. فالكتاب يمكن وصفه بـ«الكتاب الكبير» ـ مجازاً ـ ضمن دراسات الطبقة العربية على النحو التالي: الفصول الستة الأولى، مراجعة للتراث وثيق الصلة. والفصل الأخير تطوير لفروض نظرية في حاجة إلى دراسات أخرى ـ ضمن الكتاب الكبير ـ تعمل على نقد وتفنيد واختبار هذه الفروض على أرض الواقع.

ففي الفصل الأخير، يطور المؤلف ـ بنفسه أو بالاستعانة بنتائج غيره ـ عدداً من الاستنتاجات، والتساؤلات والافتراضات المهمة، يمكن تلخيصها بمجموعتين: الأولى تتعلق بالتركيب الطبقي، والثانية تتعلق بالتشكيلات الاجتماعية.

وفي ما يتعلق بالتركيب الطبقي العربي، يخلص إلى ما يلي: (١) عدم صلاحية بعض المفاهيم النظرية، وبعض الأدوات التحليلية المستخدمة لمقاربة الواقع العيني للبنى الاجتماعية العربية، التي في طور الانتقال في ظل تعقيدات وملابسات تاريخية محلية وعالمية متميزة؛ (٢) أهمية دراسة العلاقة بين الطبقات القديمة والحديثة، وفق متغيرات غير اقتصادية تحاول الكشف عن تأثير التكوينات الطائفية القبلية والعشائرية في التركيب الطبقي المعاصر؛ (٣) افتراض أن معيار الدور الذي تؤديه تلك الطبقات في عملية إعادة شروط الإنتاج في المجتمع، هو المعيار الأكثر كفاءة لتحديد الطبقات الرئيسية والثانوية في المجتمع؛ (٤) أن بروز ظاهرة الانقسام الطائفي مقابل الانقسام الطبقي، تعبير عن فشل الدولة العربية الحديثة في إقامة أطر قومية جديدة، تسمح بالانتقال من «القبيلة» و«الطائفة» و«العشيرة» إلى «الطبقة» و«الدولة» بالمعنى الحديث؛ (٥) يمكن تصنيف التركيب الطبقي في المنطقة العربية وفقاً لمستوى تطور قوى الإنتاج، ودرجة تباين نمط علاقات الإنتاج السائد، وحدود تدخل الدولة في الاقتصاد، ودرجة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، وأشكال إنتاج واستحواذ وتداول الفائض الاقتصادي في المجتمع.

وفي ما يتعلق بالتشكيلات الاجتماعية، يخلص إلى ما يلي: (١) يشهد المجتمع العربي أربعة أنماط إنتاجية تؤثر في التشكيلات الاجتماعية، وهي: رأسمالية الدولة (الجزائر، العراق، سورية، مصر الناصرية)، الدولة الرعوية ـ العشائرية (اليمن، السودان)، الرأسمالية الليبرالية (لبنان، البحرين، تونس، المغرب، مصر بعد حرب ١٩٧٣)، الدولة العشائرية ـ الريعية ـ النفطية (السعودية وبقية بلدان الخليج العربي)[٣٦]؛ (٢) يتوقع المؤلف أن تدخل النظم العربية طور الهرم والتحلل، ويزعم أن واحدة من القوى الثلاث التالية، يمكن

(٣٦) يُذكَر أن المؤلِّف لم يتطرَّق في تصنيفه إلى التكوينات الاجتماعية، الخاصة بمجتمعات عربية أخرى (فلسطين، الصومال، جيبوتي، جزر القمر)، كما أنه يفترض أن ليبيا تمثّل في ذاتها حالة خاصة فريدة، خارج التصنيف، مع أنها كانت تتّبع ـ في ذلك الوقت ـ نمط رأسمالية الدولة، حيث تتحكّم الدولة في إدارة وجني عوائد الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وبقية الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الليبي، التقليدية أو الحديثة تتّسم بالهامشية.

أن تتحول إلى عصبية ثورية تحل محل تلك النظم، وهي: (الجيوش) أو (التيار الإسلامي) أو (التيار التقدمي الاشتراكي).

ولا نستطيع أن نقدم نقداً موضوعياً لهذه النتائج بسبب مشكلة الكتاب الرئيسية، المتمثلة بعدم وجود إطار نظري حاكم، نستطيع أن نبني عليه هذا النقد، وبالتالي فإن الانشغال بنقد كل نتيجة على حدة لن يصب في التراكم العلمي المطلوب، إلى جانب أننا في الفصل القادم، سنعيد قراءة عدد من الدراسات التي استعان بها المؤلف في صياغة بعض النتائج.

٤ ـ المجتمع العربي: الطبقة، النوع، القوة، والتنمية (١٩٩٧)[٣٧]

صدر هذا الكتاب عام ١٩٩٧، وأعيد طبعه عام ٢٠٠٦، وهو مشروع بحثي متطور بدأ عام ١٩٧٧، من تحرير نيكولا هوبكينز، وسعد الدين إبراهيم، ومشاركة مجموعة من علماء في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، عني القسم الأول بدراسة موضوع الوحدة العربية، والخصائص العامة لبنية المجتمع العربي المعاصر، ورصد القسم الثاني الخصائص الديمغرافية للمجتمعات العربية، واهتم القسم الثالث، بدراسة الأسرة والنوع في البلدان العربية، وتناول القسم الرابع مسألة التنمية، وخصص القسم الخامس لبحوث التحول السياسي في الوطن العربي.

يضم الفصل الأول من الكتاب[٣٨] دراسة مهمة لعالم الاجتماع الفلسطيني سميح فرسون (١٩٣٧ ـ ٢٠٠٥) بعنوان «البناء الطبقي والتغير الاجتماعي في العالم العربي» وهي دراسة طبعت أول مرة عام ١٩٨٨ ضمن كتاب **العقد العربي القادم** من تحرير هشام شرابي. تنتمي هذه الدراسة إلى الكتابات البنيوية الوظيفية، تميزها نكهة ماركسية، غير مألوفة في مثل هذا النوع من الكتابات، كما أنها تنطلق من تحليل التحولات البنيوية في الوطن العربي، من منظور اقتصادي ـ سياسي ـ اجتماعي ـ ثقافي. وقد أمسك الباحث بالخيوط كافة لكي يكشف عن التحولات التي طرأت على البناء الطبقي في المجتمع العربي، واضعاً في نهاية البحث خلاصة استشرافية لحال هذا البناء في المستقبل.

---

(٣٧) Nicholas S. Hopkins and Saad-Eddin Ibrahim, *Arab Society: Class, Gender, Power, and Development* (Cairo: American University in Cairo Press, 2006).

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ٢٨.

يرصد فرسون التحولات الاقتصادية السياسية للوطن العربي، مستخدماً مفهوم **التكامل الوظيفي**، ومقسماً الوطن العربي إلى ثلاث فئات من البلدان: بلدان المشرق العربي النفطية، بلدان المشرق العربي غير النفطية، بلدان المغرب العربي. وهو يرى أن الفئات الثلاث تندمج في الاقتصاد العالمي، بطريقين، فالدول المشرقية النفطية تصدّر النفط، وتستثمر جزءاً كبيراً من عوائده خارج نطاق الوطن العربي، كما أنها في الوقت نفسه تستورد العمالة من البلدان المشرقية غير النفطية، إلى جانب استيراد معظم حاجاتها من السلع والبضائع الاستهلاكية من أرجاء العالم كافة. بينما تصدر بلدان المغرب العمالة إلى أوروبا، معتمدة على السياحة القادمة من بلدان أوروبا إلى جانب تصدير بعض المعادن. ويذهب إلى أن البلدان المشرقية النفطية اندمجت مباشرة في الاقتصاد العالمي الجديد منذ اكتشاف النفط، وأن التحول إلى ليبرالية الاقتصاد الذي بدأ في مصر في أواخر السبعينيات، ثم امتد إلى بقية البلدان التي كانت تتبع نموذج رأسمالية الدولة، قد ساعد على الاندماج الكامل لبقية البلدان العربية.

وقد تمخض عن هذا الاندماج تحولات كبيرة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، الأمر الذي غير التركيب الطبقي العربي. فالقطاع الزراعي شهد تحولاً إلى إنتاج المحاصيل النقدية، وحدثت بلترة (Proletarianization) للفلاحة، بتحول الفلاح التقليدي إلى عامل زراعي يتقاضى أجراً، وباتت نسبة معتبرة من هذه العمالة الزراعية، في ما بعد، جزءاً من البرجوازية صغيرة، عن طريق العمل في بلدان المشرق النفطية. وقد استطاعت البلدان العربية الزراعية خلال المرحلة الاشتراكية تفكيك النظام شبه الإقطاعي، وهو ما ساعد على خلق برجوازية صغيرة، لكن في فترة لاحقة ساهمت الدولة في خلق طبقة برجوازية جديدة من كبار ملاك الأراضي الزراعية (التي تقوم الدولة باستصلاحها).

أما التحول في القطاع الصناعي، فقد كان بطيئاً، ولم تتمكن البلدان العربية من اكتساب وضع تنافسي في الإنتاج الصناعي العالمي، إذ اقتصرت البلدان العربية النفطية على الصناعات النفطية، بينما تدهورت الصناعات التي تأسست في البلدان غير النفطية، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. وعليه، يرى الباحث أن البرجوازية الصناعية تعاني وضعاً مختلاً داخل البنية الطبقية العربية.

في المقابل، تشهد البلدان العربية تحولاً كبيراً في القطاع العقاري، لأمرين: أن البلدان النفطية ضخت استثمارات ضخمة في هذا القطاع، إلى جانب أن البرجوازية الصغيرة في البلدان غير النفطية، اتجهت نحو استثمار مدخراتها الصغيرة في هذا القطاع، وهو ما خلق شريحة تعتمد على عوائد هذه العقارات إلى جانب قوة عملها الأصلية.

غير أن التحول الأكبر في التركيب الطبقي جاء بسبب تطور قطاع التجارة والخدمات؛ فقد استفاد هذا القطاع من رأس المال الخاص في البلدان غير النفطية، وهو بطبيعة الحال يمثل القطاع الأهم في البلدان النفطية، الذي يلبي الطلب المتزايد على استهلاك السلع والخدمات. هذا التطور جاء مصحوباً بطفرة في زيادة التخصص في العمل، الأمر الذي أدى إلى خلق شرائح جديدة من البرجوازية الصغيرة، المعتمدة على المعارف والمهارات الحديثة، إلى جانب وجود أصحاب الأعمال التقليدية التجارية أو الخدمية.

ولم تؤد هذه التحولات إلى بلورة بناء طبقي مشابه لما حدث في أوروبا، لأنها لم تؤد إلى ظهور علاقات طبقية بالمعنى المعروف في أوروبا، فالتحول كان وما زال له خصوصية اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة، فالمستفيد الأكبر من هذه التحولات هم أولئك الذين يملكون علاقات تقليدية قبل رأسمالية، وفي هذا السياق تصبح العلاقات القرابية، العلاقات الطائفية، العلاقات بالسلطة السياسية، أهم من العلاقات الطبقية. وبخاصة إذا ارتبطت هذه العلاقات بعمليات فساد واسعة النطاق، الأمر الذي يخلق تناقضات متعددة بين الشرائح الاجتماعية، بسبب اللامساواة التعسفية في المكانة والدخول المشهودة في كافة القطاعات.

وينتهي سميح فرسون إلى أن التحولات البنيوية أدت إلى تغيير البناء الطبقي، وقد تمثل ذلك في بلترة الفلاحين، وزيادة الطبقة العاملة الماهرة، وانقسام الطبقة الوسطى إلى جديدة وقديمة؛ لكن يظل هذا التركيب الطبقي مرهوناً بالعلاقات السياسية التي تعتمد على الولاء أو القرابة، ومرهوناً بالعلاقات التقليدية الطائفية والعرقية. وهو يذهب إلى أن زيادة درجة الاحتقان والتناقض بين طبقات المجتمع، ونمو وعي شبه طبقي بين الشرائح التي لم تستفد من هذه التحولات، يمكن أن يؤدي إلى تغيير ثوري في هذه العلاقات.

مع أننا لا نميل للإفادة من التوجه البنيوي الوظيفي في فهم التحولات الطبقية، إلا أن سميح فرسون يقدم مساهمة لا تتبع الاتجاه الوظيفي المحافظ، إذ استخدم مفهوم التكامل الوظيفي بكفاءة، ولكنه في النهاية لم يتورط في استنطاق النتائج على غير حقيقتها لكي يؤدي التكامل دوره في الحفاظ على توازن النسق واستمراره. بل على العكس، فقد كشف عن تداخل واشتباك ثلاثي الأبعاد في العلاقات المؤثرة التي تحول دون الوصول إلى حالة اتزان النسق: (١) بعد العلاقات الطبقية التي تنشأ بفعل تحول المجتمع العربي إلى الحداثة؛ (٢) وبعد العلاقات الطائفية والعرقية والقبلية، التي تقسم المجتمع إلى تقسيمات رأسية وفقاً للولاء والانتماء؛ (٣) وبعد العلاقات القائمة على الفساد، الذي يستفيد من التناقض بين البعدين السابقين، ويعمل على استمراره وتكريسه في المجتمع.

٥ ـ الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (٢٠٠٢)[٣٩]

نادرة هي الدراسات التي تغامر ببحث علاقة الجيش بالمجال الاجتماعي العربي، لا بسبب احترافية الجيوش العربية واقتصار دورها على حماية أراضي الأوطان، بل لتورطها المفرط في المجال السياسي العربي التسلطي، فصار بحث موضوعه من المحظورات المبررة ـ زيفاً ـ بمقتضيات الأمن القومي. غير أن مركز دراسات الوحدة العربية، حاول معالجة تلك الندرة المعرفية، فأدار حلقة نقاشية في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ في محاولة لكشف خطورة بقاء الجيش لاعباً سياسياً في الفضاء العربي. وقُدمت في هذه الحلقة النقاشية ثلاثة أبحاث مهمة لعبد الإله بلقزيز، وعبد الحميد مهري، ومنذر سليمان. ولأن الموضوع وثيق الصلة بالدراسات الطبقية، فسوف نعرض في ما يلي للبحث الافتتاحي (الرئيسي) في تلك الحلقة النقاشية.

يلفت عبد الإله بلقزيز النظر في بداية بحثه المعنون «السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة» إلى أن الجيش في الدول الديمقراطية محايد في الحياة السياسية، ومنصرف إلى وظيفته الأصل: حراسة الوطن وكيان الدولة، غير أن المؤسسة العسكرية العربية لم تكتفِ بدورها الطبيعي السيادي، بل نهضت بأدوار سياسية داخلية، فكانت منها النخب السياسية والأحزاب، وكانت في بعض الأحيان مصنعاً للقرار السياسي، حتى

(٣٩) الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

إن الطبقة البيروقراطية، التي أدارت أجهزة الدولة، كانت منها في أحيان أخرى. ويحاول بلقزيز في هذه الدراسة، تقديم تصنيف نظري لحالات تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي العربي.

يقوم النظام الديمقراطي الحديث، على توزيع مبدأ الحق العام على مجالين: (١) مجال السياسة والمنافسة، وفيه تمارس الأمة في الشأن العام من خلال الرأي والتعبير والعمل السياسي، والمشاركة في التمثيل المحلي والمهني والنيابي، وهذا المجال يتسع للتعبير عن جميع المصالح الاجتماعية المتباينة داخل المجتمع؛ (٢) مجال السيادة والإجماع، وفيه تمارس الأمة حقوقاً مبدئية، ثم تفوض مؤسسات الدولة في ممارسة هذه السيادة، فمن حقوقها المبدئية، إقرار الدستور، وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية، وإقرار القوانين في البرلمان الممثل للأمة... إلخ. ثم تفوض الأمة رئيس الدولة بتمثيل السيادة، وتفويض الجيش بالدفاع عن تلك السيادة، وتفويض القضاء بالسهر على حماية القوانين، واستمرار عملها تحت مظلة الدستور. وبناء على ذلك، تصبح قوات الأمن الداخلي والجيش هما المختصان، دون غيرهما، في ممارسة العنف المشروع تحت إشراف القضاء وتحت رقابته[٤٠].

ويذهب بلقزيز إلى أن العلاقة بين الجيش والسلطة في البلاد العربية تأخذ صوراً ثلاثة: (١) جيش السلطة: وفيها يصبح الجيش جيشاً للسلطة لا جيشاً للدولة، تستعمله النخبة الحاكمة كأداة لقمع المعارضة عند الاقتضاء، وللحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة. تنفق النخبة الحاكمة على الجيش ما يجاوز المطلوب لتحقيق سيادة الوطن وصون أراضيه، وتحويل الفارق في الإنفاق إلى مزايا ممنوحة لكبار الضباط، من أجل استمرار وظيفة الجيش في حماية السلطة. تستدرج النخبة الحاكمة الجيش لمواجهة الأفرقاء السياسيين، ويتدحرج ولاء الجيش من ولاء للدولة والوطن إلى ولاء للنخبة الحاكمة، وأحياناً إلى ولاء لفرد وبطانة. ويرى بلقزيز إلى أن صورة جيش السلطة، تمثل النمط الغالب والسائد في البلاد العربية؛ (٢) سلطة الجيش: وفيها يشق الجيش عصا الطاعة ـ بالانقلاب العسكري ـ على السلطة ويعلوها، ليصبح سلطة في ذاته، إما بالممارسة المباشرة للسلطة المدنية، وإما عن طريق مؤسسة مختلطة موالية للجيش؛ (٣) الجيش الأهلي (الميليشيا): هذه الصورة تختلف لأن طرفيها هما الجيش والمجتمع

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩.

المنفلت من عقال الدولة، أي المجتمع المنطوي على عصبيات أهلية طائفية أو عرقية، أو قبلية، ولكل عصبية جيشها الذي تذود به عن نفسها. وفي هذه الحالة، ينفرط عقد القانون، ولا تعود الدولة محتكرة للعنف المشروع، بل صار هذا العنف مشاعا يمارسه كافة أفراد المجتمع(٤١).

ولكن ما أسباب ظهور هذه الصور الثلاث للعلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع في الوطن العربي؟ يحدد بلقزيز هذه الأسباب بثلاثة: (١) عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة، فالدولة العربية الحديثة ظهرت إلى الوجود من خلال كيانات سياسية تقليدية، أكسبها المستعمر طلاءً قشرياً من ألوان الحداثة، تاركاً الجوهر على تقليديته وتناقضاته؛ (٢) ضعف الطبقة الوسطى في المجتمع العربي، فمع حدوث طفرة في حجم ونوع الطبقة الوسطى بفضل السياسة التنموية والاقتصادية التي تبنتها الدولة العربية عقب الاستقلال، ظلت متقزمة سياسياً، ولم تباشر دوراً يتناسب مع حجمها الطبيعي. ويذهب بلقزيز إلى أن ذلك يعود إلى تسلط النخبة في الحؤول دون تبوُّؤ الطبقة الوسطى أدواراً سياسية، أو بسبب صراعات وتناقضات داخل الطبقة الوسطى (القوميون، الشيوعيون، الليبراليون، الاسلاميون)، وأمام تقزم أو انعدام أو تناقض الأدوار السياسية للطبقة الوسطى، بدا الجيش في المخيال الوطني والشعبي الأكثر تنظيماً والأكثر قدرة على إدارة شؤون البلاد؛ (٣) غلبة المنزع الاستعجالي، حيث يترتب على غياب المفهوم الديمقراطي للحكم نزوع نحو الانقلاب العسكري لتغيير السلطة الحاكمة، وهو النزوع الذي يؤدي إلى انهيار الثقة بين النخب الحاكمة والبديلة؛ وإلى تربص بعضها ببعض؛ وإلى العوز الدائم للجيش كأداة للخلاص السياسي.

وينهي بلقزيز، دراسته المتميزة الكثيفة، بالرد الافتراضي على بعض المقولات التي تبرر بقاء الصور الثلاث حاكمة للعلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع، منها: المكاسب التي تحققت في ظل بعض النخب العسكرية، ويرد بلقزيز بأن ذلك صحيح تاريخياً، ولكنه مصحوب أيضاً بكبت للحريات والمشاريع الوطنية البديلة التي كان من الممكن أن تحقق ما أنجزته تلك النخب وأكثر؛ ومنها: أن الجيش قاد قاطرة التنمية في عدد من البلدان العربية، ويرد بلقزيز بأن وظيفة المؤسسة العسكرية ليست إنمائية، إنما هي دفاعية، والتجربة التاريخية أثبتت أن انصرافها عن دورها الطبيعي أضر بوظيفتها

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

الأصلية، ولم ينجز في المشروع الإنمائي العربي. فما السبيل لفك قيود العلاقة بين الجيش والسلطة، هل يستطيع العرب إحداث تحول ديمقراطي سلمي، أم يصير ذلك عبر الصدام العنيف مع النظم القائمة، أو الرهان على ضغط القوى الأجنبية؟ يرجح بلقزيز في عبارته الأخيرة أن يكون التحول ديمقراطياً سلمياً.

٦ ـ المجتمع العربي المعاصر
بحث في تغير الأحوال والعلاقات (٢٠٠٨)[٤٢]

تحت هذا العنوان قدم السوسيولوجي الأديب حليم بركات عام ٢٠٠٨، تشخيصاً لحالة المجتمع العربي المعاصر، من مختلف الجوانب، مستخدماً لغة تجمع بين بلاغة الأسلوب والحجية العلمية. ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام تضم ثلاثة عشر فصلاً. يعالج المؤلف في القسم الأول مسألة الهوية العربية والاندماج الاجتماعي والسياسي، في وضعها الراهن. وفي القسم الثاني يتعرض لأنماط المعيشة في الوطن العربي: البداوة، والفلاحة، والحضارة. ثم ينتقل في القسم الثالث إلى البحث في المؤسسات والبنى الاجتماعية القائمة في الوطن العربي، ثم يقدم في القسم الرابع بحثاً ضافياً في مكونات الثقافة العربية بما تحتويه من قيم وإبداعات وأفكار. ثم ينهي عمله بخاتمة استشرافية طويلة، اشتملت على رؤيته في المسائل المتعددة التي عرضها في أقسام الكتاب.

سنحاول في ما يلي أن نستخلص الإطار النظري الذي بني عليه القسم الثالث من الكتاب الخاص بالمؤسسات والبنى الاجتماعية، وفيه يبحث بركات في الطبقة الاجتماعية من حيث نشوؤها، وتصنيفاتها، وعلاقاتها البينية من ناحية، ومن حيث ارتباطها بمؤسسة الأسرة ونظام القرابة، وبالمؤسسة الدينية ونظم التدين من ناحية ثانية. ثم ينهي هذا القسم بدراسة العلاقة بين البنى الاجتماعية والدولة.

ينطلق المؤلف من تمهيد نقدي ضروري، للتوجهات العربية الطامحة إلى إنتاج أطر نظرية غير غربية، وهو توجه محمود ما لم يتحول إلى بدعة غير منضبطة علمياً. ويلفت الانتباه بالمثال الأشهر لهذه التوجهات، وهو الميل إلى استخدام نظرية العصبية لدى ابن خلدون لفهم البنية والعلاقات الطبقية العربية الراهنة. حيث يذهب بركات إلى

---

(٤٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

أن ابن خلدون اهتم بالصراع بين البدو والحضر بوصفه المفتاح الأساسي لفهم التاريخ العربي الإسلامي؛ ولكنه «أهمل الفروق الطبقية، واعتبرها شأناً إلهياً وليس شأناً إنسانياً، فلا يكون من المفيد التبحر فيه، وفي إشارات ابن خلدون النادرة إلى عدم المساواة والظلم وغياب العدالة الاجتماعية، اعتبر ذلك جزءاً طبيعياً من تكون المجتمع، وتلبية لمشيئة إلهية»(٤٣).

كما ينتقد بركات الدراسات الاستشراقية ـ والكتابات العربية التي تسير على دربها ـ التي تنظر إلى المجتمع العربي على أنه مجتمع فسيفسائي يموج بالانقسامات والصراعات الفئوية اللاطبقية. ويلمح بركات إلى أن هذا الموقف الاستشراقي وجد دعماً من تلك التفسيرات الدينية المجحفة داخل الثقافة العربية الإسلامية، التي تحسب الفروق الطبقية سنّة من سنن الكون الثابتة، وهو ما يعدّه بركات جزءاً من أيديولوجيا تسويغ الفروق الطبقية من موقع القوى المهيمنة.

يبدأ بركات تصنيفه الطبقي بتحديد أهم سمات النظام الاقتصادي العربي، وهي: الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتبعيته إلى المراكز الكبرى، ووجود فجوة اقتصادية كبيرة بين البلدان النفطية وبقية البلدان العربية من جهة، وفجوات كبيرة بين الأغنياء والفقراء داخل كل قطر عربي من جهة ثانية. وأخيراً ما يعانيه النظام الاقتصادي العربي من غياب للتوازن بين قطاعاته.

ثم ينتقل إلى قضية التصنيف الطبقي، منطلقاً من إطار نظري يجمع بين الاتجاه الماركسي وأفكار ماكس فيبر، حيث يفترض وجود ثلاث طبقات أساسية، البرجوازية الكبرى، والطبقة الوسطى في شرائحها القديمة والجديدة، وطبقة الكادحين من فلاحين وعمال وخدم. وداخل كل طبقة توجد شرائح تتفاوت في مواقعها وملكيتها ومصادر ثروتها ومكانتها ومستوى وعيها الطبقي.

يعتمد تصنيف بركات على أربعة محددات أساسية هي: ملكية الأرض، وملكية رأس المال، والنسب العائلي المتوارث، واستقلالية المنصب أو الموقع. ويقر إلى جانب هذه المحددات بأهمية الثقافة والدخل والوظيفة والمهارات الفردية، كمتغيرات مساعدة ومرتبطة بالأسس الأربعة المذكورة. تقوم العلاقات الطبقية من وجهة نظره على

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

التناقض: الرئيسي بين الطبقات الثلاث، والثانوي بين الشرائح داخل الطبقة الواحدة. ويذكر مبررات وجود هذا التناقض، بأن العلاقات الطبقية تشهد صوراً من الاستغلال، والسلطوية، وتمييز المكانة، واغتراب الإنسان. كما أن هذه العلاقات يمكن أن تصبح عدائية تقوم على التعصب إذا ما دخلت عليها متغيرات العرقية والطائفية والقبلية.

ومع أن بركات نجح في تضفير مفهوم المكانة الاجتماعية في إطاره النظري لفهم التركيب والعلاقات الطبقية، إلا أنه يتبنى وجهة نظر متحفظة في خصوص مسألة **الحراك الطبقي** في المجتمعات العربية، «فالأفراد والجماعات يرثون انتماءهم الطبقي في العائلة، الأمر الذي يجعل الحراك الاجتماعي من طبقة إلى طبقة أو حتى من شريحة إلى أخرى أمراً في غاية الصعوبة [...] وبسبب هذه الصعوبة، نجد أن الحراك الاجتماعي يتم على الأغلب بين شريحة وأخرى ضمن الطبقة الواحدة أكثر مما هو انتقال من طبقة رئيسية إلى طبقة مختلفة»[٤٤]. هذه مقولة مماثلة لمقولة بيير بورديو التشاؤمية حيال الحراك الاجتماعي، وهي صحيحة جزئياً إذا كانت زاوية النظر مقتصرة على نطاق المايكرو سوسيولوجي؛ لكن إن غيرنا زاوية النظر على مستوى الماكرو فسنقابل شواهد أكيدة على أن عدداً من البلدان العربية نجح في تعظيم الفرص الحضارية لأبناء العمال والفلاحين والبدو، وهو ما أدى إلى حدوث حراك اجتماعي - جماعي وليس فردي - من الطبقة الكادحة إلى الطبقة الوسطى.

وضمن الإطار النظري، يحدد بركات العلاقة بين الوعي والصراع الطبقي، حيث يميز بين نوعين من الوعي، الأول، يطلق عليه **الوعي العفوي** الذي ينعكس في مختلف جوانب الحياة العربية، ويتخذ عدة مظاهر، والثاني **الوعي الطبقي التحليلي المنتظم** في نقابات وأحزاب وحركات تقود مسيرة الصراع الطبقي. ويثير بركات **فكرة مهمة** توضح طبيعة العلاقة بين الوعي والصراع، وهي أن **الحاسة الوطنية**، يمكن أن تكون غالبة على الصراع في بعض البلدان العربية، بينما **الحاسة العرقية** أو **الطائفية** أو **القبلية** تكون غالبة على الوعي الوطني والطبقي في بلدان عربية أخرى.

وفي ما يخص **علاقة الدولة بالطبقات** في المجتمع، ينطلق إطاره النظري من ثلاثة أفكار رئيسية، (١) أن الدولة في الوطن العربي، تحول دون تطور الوعي الطبقي المنتظم، بعرقلة تطور منظمات المجتمع المدني بكافة صورها وأنواعها بشكل يحول

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

دون تبلور قوة تغيير ثورية. (٢) كما أن الدولة لا تخدم جميع الطبقات بالتساوي، بل على العكس، تحاول إقحام المتغير العرقي أو الطائفي أو القبلي، لضمان استمرار الطبقة الحاكمة. (٣) ترعى الدولة تحالف البرجوازية الكبرى مع القوى الاقتصادية العالمية. وتعمل الدولة على تحقيق ما سبق من خلال العديد من الحيل الأمنية المباشرة، أو بالهيمنة على العقول من خلال مؤسسات الإعلام والتربية والثقافة[٤٥].

وقد استخدم بركات فكرة «الدولة لا تخدم الطبقات بالتساوي»، في رصد نمو الطبقة الرأسمالية في البلدان العربية النفطية، متفقاً مع رأي خلدون النقيب ومحمد الرميحي، في أن هذه الطبقة قد تشكلت من الأسر الحاكمة وكبار العائلات التجارية التي كانت موجودة قبل ظهور النفط، وأنها اعتمدت على ريع النفط، من دون التوسع في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق التصنيع والتنويع في مصادر الدخل، وهو الرأي الذي انتشر «بشكل ميكانيكي» في الكتابات العربية المهتمة بالبناء الطبقي في البلدان العربية النفطية، وهو رأي مع صحته إلا أنه استباقي، ويحتاج إلى التمحيص.

فالواقع يشير إلى أن البلدان العربية النفطية تأسست في ظرف تاريخي استثنائي قوامه: نظام قبلي حاكم، ومصدر وحيد للثروة، ومجتمع بدوي تتخلله بعض التجمعات الحضرية التجارية، ولا يمكن في هذا الظرف الاستثنائي أن تتحول عوائد الاقتصاد الريعي إلى قاعدة اقتصاد إنتاجي، ويتحتم أولاً إنجاز عملية تحول حضاري كبير: تأسيس نظام تعليم، ونظام صحي، وشبكة ضمان اجتماعي، وشبكة طرق وخدمات، ومدن ومساكن لتوطين البدو. هذه العملية، تمثل مساراً إجبارياً للبلدان العربية النفطية، يصعب من دونها ـ أو يستحيل ـ التحول إلى الاقتصاد الإنتاجي. وقد استطاعت بلدان الخليج أن تنخرط في هذه العملية، عن طريق استخدام عائدات النفط، وإعادة توزيع الثروة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو ما أدى إلى زيادة الفرص الحضارية لمواطني هذه البلدان، تلك الزيادة التي صاحبها بطبيعة الحال ظواهر أخرى معوقة للتوسع في القاعدة الإنتاجية.

على أي حال، يقدم بركات إطاراً نظرياً متماسكاً ومرناً في الوقت نفسه، كونه استطاع أن يستفيد من أفكار ماركس وأفكار ألتوسير وبولانتزاس، وكذلك أفكار الماركسية الجديدة، إلى جانب استفادته الخلاقة من مفهوم المكانة لدى فيبر، وتمكن

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

من تطويعها جميعاً في فهم التركيب والعلاقات الطبقية المعقدة في الوطن العربي بخصوصية الاقتصادية والسياسية، والتأثيرات الطائفية والعرقية والقبلية. وخلاصة القول إن هذا الإطار النظري يمثل من وجهة نظرنا أساساً لأي تطوير نظري لدراسات الطبقة العربية.

خلاصة

١ ـ المستخلص من الدراسات حول البناء الطبقي على مستوى أقاليم الوطن العربي

أ ـ ارتبطت نشأة الطبقة الوسطى القديمة في منطقة الخليج والجزيرة العربية بتجارة المضاربة، بوصفها النشاط المركزي، ليس على مستوى التجارة الداخلية فقط بل على مستوى التجارة الدولية أيضاً. وقد ارتبطت هذه الطبقة بالمشايخ والأمراء، بعلاقة طبيعية، تقوم على القرابة أو الولاء.

نشأت الطبقة الوسطى الحديثة عقب تقسيم المنطقة إلى دول، وعقب تغير النشاط الاقتصادي من نشاط تجاري يقوم على المضاربة إلى اقتصاد ريعي يقوم على استخراج النفط واستثمار عوائده. وشغلت هذه الطبقة مواقع العمل في مجالات النفط والمصارف والتجارة، والوظائف الحكومية، وجهاز الشرطة، والمؤسسة العسكرية. ولم تكن الطبقة الجديدة امتداداً للطبقة الوسطى التقليدية، فقد تقلصت انتماءاتها القبلية، وكذلك النعرات الطائفية والعرقية، لمصلحة الانتماء للوطن.

وقد ظهرت التناقضات بسبب علاقات الاستغلال التي بدأت تتبلور بعدما عرفت المنطقة شكل الدولة التسلطية المحتكرة لمصادر القوة والثروة في المجتمع، في غياب ـ تام أو موقت أو مجمد ـ للدستور والتمثيل النيابي، وممارسة العنف في القضاء على قوى المعارضة. إضافة إلى فرض القبضة الحديدية على المناهج الدراسية، والرقابة الخانقة على وسائل الإعلام، واختراق المؤسسة الدينية. وفي هذا السياق تعود النعرات القبلية والطائفية لتشارك في إعادة إنتاج النظم القائمة، وتهميش الوعي البازغ لدى أفراد الطبقة الوسطى في الخليج والجزيرة العربية.

ب ـ إن المجتمع القبلي في منطقة المغرب العربي لم يكن انقسامياً، كما تذهب الكتابات الغربية، ولا يمكن اختزال المسألة في الانقسام السياسي القائم على

التحالفات، وإهمال العلاقات الجوهرية بين الوحدات القبلية في المغرب التي تنتظم من خلال علاقات اقتصادية ودينية واضحة. فعلى الرغم من الانقسام أو استقلال أو تصارع الوحدات، توجد دائماً علاقات اقتصاد تكاملي بين الجميع، كما أن الفضاء الثقافي الإسلامي العام يعمل على خلق معايير تضفي التجانس على هذه الوحدات.

تستمد دولة القرن التاسع عشر في المغرب العربي قوتها من الجيش النظامي، ومن القبائل المخزنية، حيث يصون الجيش مركز الحكم، مستعملاً القبائل المخزنية لبسط الهيمنة على الأطراف. وبدخول الدولة المغاربية حيز الإمبريالية العالمية، بسطت القوى الاستعمارية هيمنتها المركزية، باستخدام استراتيجيات مختلفة في كل قطر مغربي، فقد عمل الاستعمار على إحياء المخزن المراكشي، وإضعاف العائلة المالكة التونسية، والقضاء التام على المخزن الجزائري.

ظهرت الطبقة الوسطى المغاربية، بفعل التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية، خلال فترة الاستعمار، على عكس الطبقة الوسطى في منطقة الخليج والجزيرة، وجاء ازدهار هذه الطبقة بعد الاستقلال من خلال تبني الدولة لخطط تنموية، أحدثت حراكاً طبقياً جماعياً متنوعاً في خططه، فالجزائر انتهجت المنهج التصنيعي، وانتهج المغرب الأقصى منهجاً انفتاحياً منذ البداية يجمع بين الفلاحة والسياحة، في حين احتلت تونس مكاناً وسطاً بين هذين القطبين.

عرفت بلدان المغرب العربي بداية اشتراكية في الجزائر وتونس، وليبرالية مهتمة بالقطاع الريفي في المغرب، ولكن التجربة الاشتراكية تحولت بعد ذلك إلى تجربة انفتاحية، أو شبه انفتاحية، أدت إلى احتكار الثروة في يد نخبة قليلة العدد، ووضعت بقية الأطراف في حلقة مفرغة من التناقض والصراع والشعور بالحرمان وغياب العدل. وفي هذا السياق لم يعد النجاح والحراك الاجتماعيان مقترنين بالكفاءة والمقدرة، بقدر ما هما مرتبطان بحسابات لاشرعية، كالرشوة والمحسوبية والجهوية. وتتدهور أحوال الطبقة الوسطى المغاربية في إطار تدهور مشروع التنمية برمته. وعلى الجانب السياسي، حرمت الطبقة الوسطى التعبير عن ذاتها ومصالحها، في ظل مناخ قمعي، يروج لديمقراطية شكلية خالية من أي مضمون. ومع أن المجتمع المغاربي نجح في التخلص من النعرات القبلية والإثنية، إلا أن المجتمع يشهد منذ الاستقلال صراعاً ثقافياً، يحمل بذور العنف الرمزي، وفي غياب التداول السلمي للسلطة يتحول إلى عنف مادي كبير.

ج ـ إن الطبقة الوسطى في المشرق العربي يغلب على تشكلها الطابع الريفي، محافظة على تماسكها التقليدي العمودي داخل الجماعات الطائفية أو العرقية. وظهرت هذه الطبقة إلى الوجود بدءاً من حقبة الإصلاحات التي طبقتها الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وجاء تطورها بطيئاً خلال المرحلة الاستعمارية، ثم اتخذت مركزاً محورياً في بناء الدولة الوطنية في حقبة «الاشتراكية العربية» الناصرية أو البعثية. وبعد انطلاقة ناجحة، تبدأ صور من الفساد واستغلال النفوذ البيروقراطي، السياسي، الطائفي، والعرقي، تتوغل في بنية الدولة المشرقية، وتشهد حقبة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعداً في نفوذ الإسلام السياسي في عدد من بلدان المشرق من جراء فشل المشروع التنموي، واستمرار قمع الحريات السياسية. وفي هذا السياق تتحول التنظيمات النقابية والمهنية، إلى موقع المواجهة مع السلطة، وتصبح ميداناً للصراع بين الموالين للدولة، والموالين للمشروع السياسي الإسلامي.

٢ ـ المستخلص من الدراسات حول البناء الطبقي على مستوى الوطن العربي

يختلف الوضع الطبقي في البلدان العربية عن الوضع الطبقي في المجتمعات الغربية، بسبب فارق جوهري بين النظام الإقطاعي الذي شهدته أوروبا، وبين الإقطاع الذي شهدته البلدان العربية، وبالتحديد ما يتعلق بحقوق الملكية. فالإقطاعي الأوروبي كان يملك الأرض ومن عليها، بينما السلطان العثماني كان المالك الحقيقي لكل الأرض، ويمنحها وفقاً لاعتبارات الولاء للسلطنة لمن يشاء. أي أن الإقطاعي العربي كان حائزاً فقط لحق الانتفاع، وعليه التزامات سياسية واقتصادية تجاه المالك الأوحد. وفي هذا الظرف التاريخي، تصبح القوة السياسية مولدة للثروة، وليس العكس.

تحول كبار الملاك، في الفترة الاستعمارية، إلى طبقة سياسية واقتصادية مهيمنة، ولم يحدث تطور في الأوضاع الهامشية للطبقة العاملة أو الطبقة الوسطى. وعقب الاستقلال حازت النخبةُ العسكرية القوةَ السياسية، وبخاصة في الجمهوريات العربية (مصر، سورية، ليبيا، الجزائر، اليمن، والعراق)، بعد إقصاء الطبقة العليا التقليدية، وشرعت تلك النخب في تنفيذ مشاريع تنموية أدت إلى توسع في الطبقة العاملة بأجر، وفي حجم الطبقة الوسطى العربية. لكن هذه النخب لم تستطع مع الوقت الوفاء بحاجات التنمية لمواطنيها، وهو ما أدى إلى تدهور في أحوال الطبقة العاملة والطبقة

الوسطى على السواء. في المقابل، استقرت أوضاع النخبة التقليدية في البلدان العربية النفطية، بعدما تضخمت ثرواتها بعد الطفرة النفطية التي أعقبت حرب عام ١٩٧٣، واتسمت أوضاع هذه البلدان بالثبات النسبي.

تعاني الطبقة الوسطى الصناعية وضعاً مختلاً داخل البنية الطبقية العربية، بسبب بطء التحولات في القطاع الصناعي، وعدم تمكن البلدان العربية من اكتساب وضع تنافسي في الإنتاج الصناعي العالمي. في المقابل، أدى التوسع في القطاع العقاري وقطاع التجارة والخدمات إلى خلق شرائح جديدة من الطبقة الوسطى، المعتمدة على المعارف والمهارات الحديثة، إلى جانب وجود أصحاب الأعمال التقليدية التجارية أو الخدمية. وبالجملة، لم تؤدِّ هذه التحولات إلى بلورة بناء طبقي مشابه لما حدث في أوروبا، فالمستفيد الأكبر من هذه التحولات هم أولئك الذين يملكون علاقات تقليدية ما قبل رأسمالية، وبخاصة إذا ارتبطت هذه العلاقات غير الطبقية بعمليات فساد واسعة النطاق.

تتخذ العلاقة بين الجيش والسلطة في أغلبية البلدان العربية صورة جيش السلطة، الذي تستعمله النخبة الحاكمة لإعادة إنتاج ذاتها. وفي بعض البلدان يتمكن الجيش من الاستحواذ على السلطة استحواذاً كاملاً، بينما يشهد البعض الأخير من البلدان العربية، ظهور الجيش الميليشي، الذي يحيد الدولة، ويصير الصراع بين جماعات المجتمع التقليدية. ويرتبط ظهور هذه الصور الثلاث للعلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع في الوطن العربي بثلاثة أسباب: (١) عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة؛ (٢) ضعف الطبقة الوسطى في المجتمع العربي، التي ظلت متقزمة سياسياً، ولم تؤدِّ حتى الآن دوراً يتناسب مع حجمها الطبيعي؛ (٣) غلبة المنزع الاستعجالي: يترتب على غياب المفهوم الديمقراطي للحكم نزوع نحو الانقلاب العسكري لتغيير السلطة الحاكمة، وهو النزوع الذي يؤدي إلى انهيار الثقة بين أفراد المجتمع.

الفصل الخامس

نحو إطار نظري لدراسة تحولات الطبقة الوسطى العربية

تمهيد

على مدى الفصول الأربعة السابقة، كنا نحاول فهم المسألة الطبقية في الوطن العربي، من خلال تحليل أهم الاتجاهات النظرية العالمية التي وضعت الطبقة ضمن بؤرة اهتمامها، ومن خلال قراءة الدراسات التطبيقية التي انشغلت بالبناء الطبقي العربي، على المستوى القطري والإقليمي. ويثير هذا الفصل السؤال: ما هو الإطار النظري الملائم لدراسة تحولات الطبقة الوسطى العربية؟ وهل نحن في صدد التطابق مع أحد الاتجاهات النظرية الغربية، أم أن التراث العربي أنتج مفاهيم مغايرة تستطيع وصف وتفسير الظواهر الطبقية في الوطن العربي؟ ومن خلال القراءات التي عرضنا لها، يمكن تحديد بعض الحقائق شبه الثابتة التي تساعد على التوجيه النظري:

١ ـ الوطن العربي، لا يمر بمراحل تطور اقتصادي واحدة أو متماثلة، وعليه فإن البناء الطبقي في بعض البلدان يمر بمرحلة جنينية منقسماً إلى ثلاث طبقات رئيسية (الطبقة العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة العاملة أو الفلاحية أو الرعوية)، ويتماثل في البعض الآخر مع البناء الطبقي الغربي، من دون أن يتطابق في كل الخصائص، نتيجة تزايد حجم الطبقة الوسطى العربية.

٢ ـ حيازة القوة السياسية الموروثة ـ القبلية أو الطائفية أو الإثنية ـ هي أساس توليد الثروة في أغلبية البلدان العربية، على عكس البلدان الغربية، حيث ملكية وسائل الإنتاج أساس توليد القوة السياسية والثروة.

٣ ـ لا يعدّ التركيب القبلي العربي، في حد ذاته، معوقاً للتحول نحو المجتمع الطبقي الحديث، إذا توافر الشرطان الاقتصادي والسياسي، كما حدث في حالة القبائل العربية والأمازيغية في بلدان المغرب العربي، وفي حالة بعض بلدان الجزيرة العربية.

٤ ـ اكتسبت النخبة الوطنية التي شاركت في التحرر من الاستعمار في بعض البلدان العربية، ميزة التحكم في وسائل الإنتاج، وتمكنت من تكريس القوة والثروة، منطلقة من توجهات شبه رأسمالية شبه اشتراكية، على عكس الوضع الطبقي للبرجوازية الغربية.

٥ ـ تضخم دور النخبة العسكرية داخل البناء الطبقي العربي نتيجة تضخم دورها في الشأنين الاقتصادي والسياسي، واعتماد القوة وسيلة لفرض الأمر الواقع.

٦ ـ أخفقت كل مشاريع التنمية الصناعية في البلدان العربية، التي كانت تمتلك بنية وامكانيات مادية وبشرية صالحة للتوسع الصناعي، وتم استهلاك الأصول الإنتاجية لهذه المشروعات، استهلاكاً مادياً واقتصادياً، وهو ما جعلها مشاريع مهلهلة وعتيقة، تمهيداً لتصفيتها، في حين حققت بعض البلدان النفطية نمواً محدوداً في مجال الصناعات الاستخراجية والبتروكيميائية، وانعدمت التنمية الصناعية في بقية البلدان العربية.

٧ ـ أخفقت أغلبية مشاريع التنمية الزراعية، في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وعجزت البلدان العربية عن الإفادة من الإمكانات المتاحة لإنتاج المحاصيل الأساسية، الأمر الذي أدى إلى ضعف البرجوازية الزراعية.

٨ ـ تشهد أغلبية البلدان العربية تضخماً في القطاع العقاري، والتجاري، وقطاع الخدمات على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمر الذي خلق بطالة مزمنة بين المتعلمين.

٩ ـ لم تؤدِّ الطبقة الوسطى العربية دوراً سياسياً خلاقاً، وحرمت مأسسة مصالحها في بعض البلدان، وقيدت مؤسساتها في البعض الآخر، وهو ما قلص من دورها في تسيير المشروع التنموي.

١٠ ـ تشهد الطبقة الوسطى صراعاً حضارياً، عبر الترويج الشعبي للبديل الإسلامي، في البلدان ذات التوجه الرأسمالي والاشتراكي، وعلى العكس، الترويج للبديل الليبرالي أو الاشتراكي في حالة البلدان ذات التوجه الإسلامي؛ الأمر الذي أدى إلى تشوش وتداخل الوعي الطبقي مع الأيديولوجي في التشكيلات الطبقية القائمة (الاتحادات، الروابط، النقابات).

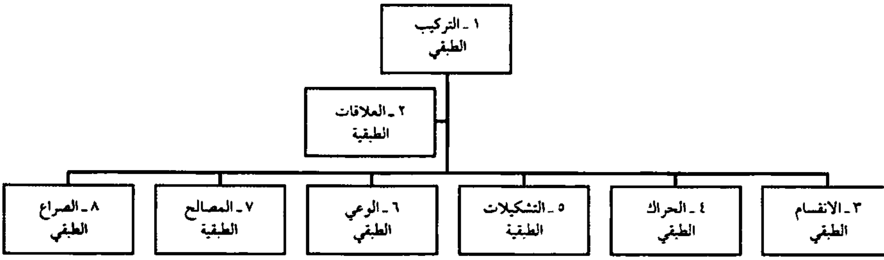
١١ ـ عرفت البلدان العربية كافة صوراً متفاوتة في الشدة، من التوجيه السياسي والأيديولوجي، باستخدام عنف مادي، تمارسه الآلة العسكرية والأمنية، وعنف رمزي تمارسه المؤسسات الدينية والتعليمية والاعلامية.

١٢ ـ تعاني البلدان العربية تجذرَ عمليات الفساد المالي والإداري، داخل القطاعات الاقتصادية كافة، كما تعاني فساداً سياسياً، متداخلاً ومتشابكاً مع النوعين المالي والإداري.

المفاهيم الأساسية للإطار النظري

تعرفنا في الفصل الأول إلى نظرية إريك أولن رايت، من التيار الماركسي الجديد، كما تعرفنا إلى نموذج غلبرت ـ كاهل، من التيار الفيبري الجديد، ومن خلالهما يمكن الانطلاق في وضع إطار نظري لدراسة الطبقة، بمساعدة نظرية بيير بورديو، والأفكار النظرية التي قدمها عدد من الباحثين العرب. لكن ما مبرر الاعتماد على النظريات الثلاث، وهل يمكن المواءمة بينها، لكي نستنبط إطاراً نظرياً جديداً لدراسة تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي؟

من المسلم به أن تطور الاتجاهين الماركسي والفيبري، أدى إلى إنتاج النماذج الرئيسية في تحليل البناء الطبقي الغربي، غير أن هذين الاتجاهين لم يتمكنا من الفكاك من أسر العوامل الاقتصادية، فجاءت النظريات المتأثرة بدوركايم، لكي تكمل النقص، من وجهة نظرها، بتضمين أثر العوامل التقانية، وتوظيف مفهوم مأسسة الصراع على نحو خلاق، ثم جاءت أفكار اتجاه العلاقة بين الفعل/ البناء، وبخاصة نظرية بيير بورديو، لكي تعطي زخماً جديداً لفهم أثر العوامل الثقافية في التركيب الطبقي والعلاقات الطبقية. من هذه المساهمات يمكن توظيف نموذج غلبرت ـ كاهل في التركيب الطبقي، وكذلك الإفادة من نظرية رايت، في فهم العلاقات الطبقية، مع إجراء التعديلات اللازمة لمواءمة هذه النظريات مع الحالة العربية، ويساعدنا على إجراء هذه المواءمة نظرية بيير بورديو، وأفكار حليم بركات وخلدون النقيب ومغنية الأزرق وعبد الباسط عبد المعطي وأحمد حسنين. وبالوقوف على مفهومي التركيب والعلاقات الطبقية، يمكن التعرف إلى بقية المفاهيم المشكلة للنموذج التحليلي الطبقي، كالوعي الطبقي، والمصالح الطبقية، والانقسام والانكماش الطبقي، والتشكيلات الطبقية، والحراك الطبقي، وفقاً للمخطط التالي:



أولاً: التركيب الطبقي

تميل الدراسات العربية الحديثة، وثيقة الصلة، إلى الاعتماد على نظريتي رايت وغولدثورب كإطار نظري ـ غالباً من دون تعديل ـ لوصف البنية الطبقية العربية وفهمها وتفسيرها. وخلافاً عن هذه الدراسات، نزعم أنه لا يمكن التعويل على نموذج أريك أولن رايت، لأنه يقوم على تصنيف متطور، يعالج بناءً طبقياً مكتملاً وناضجاً، يشتمل على اثني عشر موقعاً طبقياً، وكذلك لا يمكن التعويل على نموذج غولدثورب الشهير الذي يشتمل على إحدى عشرة طبقة، لسببين رئيسيين:

(١) لأن الوضع الطبقي العربي، في أعلى مستويات تطوره، وفي عدد محدود من البلدان العربية، لم يشهد نمواً تاماً، بسبب ضعف النواتج الوطنية، وبخاصة تدني المساهمة الإنتاجية للمشروعات الصناعية والزراعية في الاقتصاد الوطني لأغلبية البلدان، وهو ما يؤدي إلى خلل لازم في توزيعات الدخل الوطني، بحيث تصبح العلاقة بين عوائد العمل (الأجور، المرتبات، المكافآت) غير متكافئة مع عوائد رأس المال (الأرباح، الفوائد، الريع)، الأمر الذي يخلق تقسيماً اجتماعياً مشوّها وغير مكتمل للعمل، وهو ما ينعكس بدوره على التركيب الطبقي، فيحول دون تمدد الطبقات الأساسية ثم انقسامها على النحو المشهود في المجتمعات الغربية؛ (٢) ولأن التقسيم الطبقي الكامل يرتبط أيضاً بقدرة الطبقات على وعي مصالحها، ومأسسة هذه المصالح في تشكيلات طبقية، لكي تعكس الانقسام الطبقي في حال توافر الشرط التاريخي لوجوده. ولا تدل الشواهد الأولية على وصول التركيب الطبقي العربي إلى هذه المرحلة، ومن ثم فإن المغامرة باستخدام النظريتين سيدفع الباحث إلى وضع تقسيمات طبقية وهمية، لا أساس لها في الواقع.

من خلال الموجهات النظرية والشواهد التي عرضت على القارئ، نفترض أن نموذج غلبرت ـ كاهل يوفر لنا تصنيفاً مناسباً للتركيب الطبقي العربي، حيث نجد (١) أن نموذجه يشتمل على ست طبقات، الأمر الذي يمكننا من توظيفه بكفاءة في دراسة أغلبية البلدان العربية؛ (٢) أنه عالج أوجه قصور في نموذج غولدثورب الذي لم يهتم بمتغير التعليم كأحد أسس الحراك الطبقي، ولم يتضمن تصنيفه طبقة كبار الملاك؛ (٣) أنه استفاد من الاتجاه الدوركايمي، بتضمين المعيار التقاني، كأحد متغيرات التصنيف الطبقي.

يتكوّن التركيب الطبقي الغربي، وفقاً لنموذج غلبرت ـ كاهل، من ست طبقات (الطبقة الرأسمالية، الطبقة الوسطى العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة العاملة، الطبقة العاملة الفقيرة، الفئات اللاطبقية) يتم تصنيفها وفرزها على أساسين: **الأول**، مصادر الدخل ومستوياته، حيث يمكن تقسيم طبقات المجتمع من حيث مصدر الدخل إلى ثلاث طبقات: المعتمدون على عوائد الأصول المملوكة؛ المعتمدون على عوائد الوظيفة؛ والمعتمدون على عوائد برامج الضمان والتكافل الاجتماعي التي ترعاها الحكومة أو المنظمات الخيرية. وبإدخال متغير مستوى الدخل، يصل التقسيم إلى ست طبقات. غير أن الاعتماد على مصادر الدخل ومستوياته، يساعد فقط على فرز وتمييز الطبقة الرأسمالية وتبقى الحدود بين بقية الطبقات متداخلة. و**الأساس الثاني**، متغيرات المهنة، وهي تتضمن: المهارات التقانية، ومستوى التعليم، والسلطة البيروقراطية[1] المكتسبة داخل منظومة العمل، يتم فرز باقي الطبقات بمساعدة متغير مستوى الدخل.

---

(١) اعتمدنا في تصنيف المهن والوظائف، على التصنيف العربي المعياري للمهن، الصادر عن منظمة العمل العربية عام ٢٠٠٩، الذي تبنّى تصنيفاً للمهن يتكوّن من خمسة مستويات، وليس أربعة مستويات كما تذهب منظمة العمل الدولية، وذلك لمواءمة الواقع العربي، من حيث نُظُم التعليم، والعمل، والواقع الاقتصادي. والفئات الخمس هي:

١ ـ الاختصاصيون: تشمل فئة مستوى الاختصاصي الأعمال التي يتطلّب إنجازها توافر قدر عالٍ من المهارات المعرفية والتقنية والإدارية لدى شاغليها لتمكينهم من تحسين وتطوير المبادئ والمفاهيم والطرائق والأساليب الإجرائية، وتطبيق حصيلة المعرفة العلمية والمعرفية في مجال الشغل، ولتمكينهم أيضاً من متابعة العاملين في أثناء التنفيذ، وتقييم الإنجاز، وحل مشكلات العمل والعاملين. ويحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى إعداد وتأهيل جامعي. ومن الأعمال التي تصنّف في هذه الفئة: محام، ومهندس مدني/ أبنية، وطبيب، واختصاصي اجتماعي، وطبيب، اختصاصي عيون، ومدرس فيزياء، وأستاذ قانون.

٢ ـ الفني (التقني): تشمل فئة مستوى الفنّي (التقني) الأعمال التي يتطلّب إنجازها تطبيق المبادئ والمفاهيم والطرائق والأساليب الإجرائية ذات الصلة بالشغل. ويتطلّب هذا توافر مهارات علمية وفنية وأدائية وإشرافية لدى شاغلي الأعمال ضمن هذه الفئة، لتمكينهم من فهم طبيعة الأداء وتحليله، وتحديد خطوات الإنجاز ومتابعة تنفيذها =

ومع ذلك فإن الاستعانة بهذا التصنيف على المستوى العربي، من دون تعديل، يخلق عدة مشاكل نظرية يجب التغلب عليها: (١) أن نموذج غلبرت - كاهل لا ينظر في علاقات الاستغلال التي تسود البناء الطبقي، ونعالج هذه المشكلة بالإفادة من نموذج رايت؛ (٢) أن هذا النموذج يقسم الطبقة الوسطى إلى طبقتين ثانويتين فقط في حين تشير الشواهد إلى وجود ثلاث طبقات ثانوية داخل الطبقة الوسطى الرئيسية، بسبب تداخل العوامل غير الاقتصادية، كما سنرى لاحقاً عند عرض العلاقات الطبقية العربية، وبسبب زيادة الأفراد الذين يحملون خصائص الطبقة الوسطى - رأس المال الثقافي، التدريب، مستوى التعليم، الأصل الطبقي - مصحوباً بتعثر مستمر في المشروع التنموي العربي، وهو ما أدى إلى تدني مستويات الدخل في معظم البلدان العربية، وظهور طبقة وسطى فقيرة، تحمل كل خصائص الطبقة الوسطى في ما عدا مستوى الدخل. وعليه نفترض أن الطبقة الوسطى العربية، تتكون من ثلاث طبقات ثانوية: الطبقة الوسطى العليا (المتنفذة)، الطبقة الوسطى المستقرة، الطبقة الوسطى الفقيرة؛ (٣) أن النموذج لا يتضمن أصحاب المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة. وكما دلت الدراسات التي راجعناها، فإن الدولة العربية تحكمت في المشروعات الاقتصادية الكبرى، ذات الطابع القومي،

= وتقييمها. ويمثّل العاملون في هذه الفئة حلقة الوصل بين الاختصاصيين والعاملين. يحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى إعداد وتأهيل متوسطين (ما بعد التعليم الثانوي ودون التعليم الجامعي)، أو في مستوى آليات المجتمع أو ما يوازيها. من الأعمال التي تصنّف في هذه الفئة: فنّي مختبر مواد، ورسام معماري، وفنّي كهرباء.

٣ - العامل المهني: تشمل فئة المستوى المهني الأعمال التي يتطلّب إنجازها توافر مهارات عملية ومعلومات مهنيّة تغطّي إطار المهنة على نحوٍ متكامل لدى شاغليها، لتمكينهم من ممارسة مهمّات وواجبات المهنة وبدرجة إتقان بحسب متطلبات سوق العمل. ولتمكينهم من توزيع العمل على المرؤوسين وتنمية مهاراتهم. يحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى تعليم أو تأهيل مهني بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوي لمدة قد تصل إلى عام تدريبي. ومن الأعمال التي تصنّف في هذه الفئة: خرّاط عام، وممرّض عملي، وطابع عام، وكهربائي تمديدات كهربائية.

٤ - العامل المهاري: تشمل فئة مستوى العامل الماهر الأعمال التي يتطلّب إنجازها توافر مهارات عملية ومعلومات مهنية تتّصل بجزء من المهنة، ولا تغطّي إطار المهنة كلها لدى شاغليها، لتمكينهم من أداء مهمات العمل وواجباته وبدرجة إتقان بحسب متطلبات سوق العمل. يحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى تعليم أو تأهيل مهني يوازي مرحلة التعليم الثانوي. ومن الأعمال التي تصنَّف في هذه الفئة: لحّام كهرباء، وكهربائي تمديدات منزلية، وطابع/ لغة إنكليزية، ومربّي دواجن.

٥ - العامل محدود المهارة: تشمل فئة محدود (محدّد) المهارات الأعمال التي يتطلّب إنجازها توافر مهارات عملية ومعلومات مهنية تغطي جزءاً ضيقاً من المهنة، أو الأعمال التي تشمل مهمات وواجبات روتينية يتطلّب إنجازها استخدام أدوات يدوية محدودة ومجهود عضلي، ولا تحتاج إلى معلومات مهنية تتعلق بالأدوات والمواد والمنتجات. ويمكن اكتساب هذه المهارات إما عن طريق التدريب القصير (أقلّ من تسعة شهور) أو من الخبرة، أو التعلم الذاتي، أو التدريب في موقع العمل. ومن الأعمال التي تصنَّف في هذه الفئة: مشغّل آلة، وبائع صحف، ومساعد كهربائي تمديدات منزلية، ومصلح إطارات مركبات، وبواب عمارة، وحارس.

وتركت هوامش للحركة الاقتصادية الخاصة، الأمر الذي أدى إلى نمو شرائح من صغار ومتوسطي الملاك، ومنهم من يجمع بين عوائد الملكية، وعوائد الوظيفة، لكي يتمكن من توفير متطلبات المعيشة، وأغلبية هذه الفئة، تقع ضمن الطبقة الوسطى الفقيرة، وبعضها يقع ضمن حدود الطبقة الوسطى المستقرة، وسوف نقدم معالجة لهذه المشكلة بالإفادة من دراسات: نصر ودوبار(٢)، عبد الباسط عبد المعطي(٣)، وأحمد حسنين(٤).

ولا خلاف على أن البناء الطبقي في المجتمعات العربية، من لحظة الاستقلال وحتى الآن، يشهد تحولات كبيرة بسبب التوسع في التعليم، وانحسار الاقتصاد التقليدي، وتأسيس الاقتصاد الحديث، وما ترتب عليه من تقسيم جديد للعمل، ونمو الجهاز البيروقراطي، والتوسع الحضري. ونفترض أن التركيب الطبقي العربي يمكن الكشف عنه بطريقتين، عمودية، وأخرى أفقية، مع الانتباه إلى إمكان دراسة التركيب الطبقي بالطريقة العمودية، من خلال الإحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والمسوح الاجتماعية، التي توفرها الأجهزة الحكومية في البلدان العربية، أو تقارير المنظمات الدولية وثيقة الصلة، كما يمكن دراسته من خلال البحوث الميدانية؛ بينما تصعب دراسة التركيب الطبقي بالطريقة الأفقية إلا من خلال إجراء بحوث ميدانية بالعينة، وخرائط الحراك الطبقي والمقابلات الكيفية، وبمساعدة الأدوات الإثنوغرافية إن أمكن.

١ ـ الطريقة العمودية لدراسة التركيب الطبقي

نفترض أن التركيب الطبقي العربي يتكون من ست طبقات: الطبقة المركزية المتحكمة (Central Ruling Class) ، الطبقة الوسطى العليا (المتنفذة) (Local Ruling Middle Class)، الطبقة الوسطى المستقرة (Stable Middle Class) ، الطبقة الوسطى الفقيرة (Poor Middle Class) ، الطبقة العاملة (Working Class)، الفئات اللاطبقية الكادحة (Under Class)؛ وأن أفراد كل طبقة من الطبقات الست يشتركون في عدد من الخصائص الاقتصادية والثقافية والبيروقراطية: مصادر ومستويات الدخل،

---

(٢) سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

(٣) عبد الباسط عبد المعطي، الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).

(٤) أحمد حسين حسن، «اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجي تاريخي، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس؛ القاهرة، ٢٠٠٩).

التعليم والتدريب، الموقع داخل التقسيم الرسمي للعمل، أساليب الحياة. ولأن النظم السياسية ـ الاجتماعية العربيةلم تتبلّر حتى الآن كنظم ديمقراطية، فإن التمايز الطبقي، لا يتوقف على تلك الخصائص فقط، وإنما يتأثر بمتغيرات قبلية وطائفية وعرقية وسياسية تسلطية.

ونفترض أن الطبقة الوسطى الكلية في أغلبية البلدان العربية هي أكبر تشكيل اجتماعي داخل هذا التركيب، يليها الطبقة العاملة ثم الفئات اللاطبقية الكادحة. وتمثل الطبقة المركزية المتحكمة أصغر تشكيل طبقي. ونفترض أنه يمكن من خلال هذه الطريقة العمودية فرز الحدود بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الكلية، كما يمكن استخدامها من جهة ثانية، في فرز الحدود بين الطبقة الوسطى الفقيرة والطبقة الوسطى المستقرة على النحو التالي:

الفرز الأول: إن الحصول على درجة تعليم أساسية (١٢ سنة دراسية) كفيل بتوفير الشرط الثقافي، والمهاري (التقاني)، للدخول إلى نطاق الطبقة الوسطى الكلية، ويكتمل انتماء هؤلاء المتعلمين إلى الطبقة الوسطى بالحصول على عمل رسمي لدى الغير (قطاع خاص، أو حكومي) أو بإدارة عمل خاص بهم، ذلك العمل المختلف في طبيعته عن الأعمال التي تمارسها الطبقة العاملة. هذا الفرز يمكّننا من وضع إطار مبدئي للطبقة الوسطى الكلية، التي تضم ثلاث طبقات وسطى ثانوية كما افترضنا من قبل، بحيث يدخل ضمن هذا الإطار كل الحاصلين على تعليم أساسي، والجامعيين، وحملة الماجستير والدكتوراه، والمنخرطين داخل عمل رسمي خاص أو حكومي أو بإدارتهم الذاتية، والمتمتعين بعوائد من العمل (الأجور، المرتبات، المكافآت) أو من استثمار رأس المال (الأرباح، الفوائد، الريع)، تمكنهم من بلوغ الحد الأدنى لمستوى المعيشة المتوسط في المجتمع في تلك اللحظة التاريخية.

الفرز الثاني: بما أن متغير الحصول على درجة التعليم الأساسي وما فوقها، يتضافر مع متغيرات المهنة، والوظيفة، والدخل المستقر الذي يتيح بلوغ المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، وبما أنه يمكن الكشف عن تأثير هذه المتغيرات كافة من خلال المؤشرات التنموية والاقتصادية المتاحة في التقارير الحكومية والدولية، فإننا نفترض أن الاستعانة بهذه المؤشرات تمكّن الباحث من تحديد بداية الطبقة الوسطى الفقيرة ونهايتها، وبداية الطبقة الوسطى المستقرة، ولكنها غير كافية لتحديد بداية الطبقة

الوسطى المتنفذة ونهايتها. فإذا بدأنا بالحد الأدنى للطبقة الوسطى الكلية، الذي يفصل بين نهاية الطبقة العاملة وبداية الطبقة الوسطى الفقيرة، نفترض أن الطبقة العاملة تتكون من كل الفئات المتعلمة وغير المتعلمة، التي تعمل في وظائف ومهن عمّالية، ولا تكفي مواردهم لبلوغ مستوى المعيشة المتوسط في المجتمع، وبعضهم يقع تحت خط الفقر. في حين تتضمن الطبقة الوسطى الفقيرة، بخصائصها المذكورة في الفرز الأول، كل المتعلمين الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال صغيرة، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقّدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي، ويستطيعون ممارسة أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، بصعوبة، ويكون في الغالب على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية، كالشراء بالأقساط، أو الاقتراض من الأفراد والبنوك.

الفرز الثالث: وبناء على ما سبق، يمكن تمييز نهاية الوسطى الفقيرة وبداية الطبقة الوسطى المستقرة: بكل الحاصلين على تعليم أساسي وما فوقه، من أصحاب المشاريع الوسطى، أو أصحاب المهن الذهنية المعقدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي، ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار. وكما ذكرنا، فالطريقة العمودية لدراسة التركيب الطبقي تعجز عن تمييز بداية ونهاية الطبقة الوسطى المتنفذة، وهو ما يجعلنا نستكمل تصورنا للتركيب الطبقي العربي عبر الطريقة الأفقية.

٢ ـ دراسة التركيب الطبقي بالطريقة الأفقية

توفر لنا نظرية بيير بورديو إمكانيات جديدة لدراسة التركيب الطبقي بطريقة أفقية، نستطيع من خلالها، استكمال تمييز باقي الحدود التي تفصل الطبقة الوسطى العربية عن الطبقة المركزية المتحكمة، حيث إن البناء الاجتماعي، يتكون من مجالات أو حقول (الاقتصادي، السياسي، الثقافي، البيروقراطي، العسكري... إلخ) لكل منها بنيته الطبقية الداخلية، ورأس المال النوعي الخاص به، وأن الصراع أو الكفاح (الحيازة/ الإزاحة) داخل هذه المجالات، يفضي إلى ترتيب المكانة والقوة على المستوى الخاص (داخل المجال)، وعلى المستوى العام (داخل البناء الاجتماعي). من هذه الزاوية، نستطيع استخدام التصنيف الطبقي السداسي المذكور، مفترضين أن كل مجال أو حقل اجتماعي، يشهد تركيباً طبقياً يماثل التركيب الطبقي العام نفسه، غير أنه لا يضم الطبقة الأخيرة (الفئات اللاطبقية)، كما أن دراسة تأثير التركيب الطبقي المجالي، في التركيب

الطبقي الاجتماعي العام. يوفر لنا فرصاً نظرية لفرز الحدود بين الطبقة الوسطى المتنفذة، والطبقة المركزية المتحكمة في لحظة تاريخية محددة. وبطبيعة الحال، ليس المقصود بالمركزية المتحكمة هنا النخبة السياسية والاقتصادية فقط، بل كل النخب المركزية في كل حقل من حقول البناء الاجتماعي، وغالباً ما تتكون ـ كما سنرى لاحقاً ـ من عناصر مندمجة ومختلطة تستغل أصولها: القبلية/ الطائفي/ الإثنية/ الثورية في التمترس داخل الطبقة المركزية.

هنا بالتحديد، سوف يختلف التركيب الطبقي العربي عن التركيبات الطبقية الغربية؛ فالمتغيرات الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ التسلطية السياسية، التي ذكرناها كأسس تقليدية للتركيب الطبقي العربي هي التي ستحدد الآن بداية الطبقة الوسطى المتنفذة ونهايتها. ونلفت انتباه القارئ إلى أن تأثير هذه المتغيرات لا ينحصر في قمة التركيب الطبقي العربي، ولكنه متوغل وحاضر بقوة في كل مستويات تركيب الطبقة الوسطى، بداية من تأثيره في الحراك الصاعد للطبقة العاملة والوسطى الفقيرة إلى الطبقة الوسطى المستقرة. ولا تنقصنا الشواهد من الأقطار العربية كافة، على استخدام تلك المتغيرات في الحصول على رتب ووظائف داخل سلك القضاء، الجيش، الشرطة، الجامعة، الشركات الكبرى... إلخ. أو الحصول على تسهيلات اقتصادية كبيرة، تتيح للأفراد الحراك من دون كد واجتهاد حقيقي.

على سبيل المثال، في عصر الرئيس العراقي صدام حسين، استخدمت المتغيرات القبلية والطائفية على مستويين: الأول، منح أبناء منطقة تكريت السنية حظوظاً وامتيازات أكبر من بقية المناطق، خولت لهم مواقع طبقية وسطى مستقرة، والثاني: منح أبناء قبيلة البوناصر من تكريت أيضاً، مواقع طبقية وسطى متنفذة، ومنهم من صار ضمن الطبقة المركزية المتحكمة. كما يمكن الاستشهاد بأحد الأمثلة التي توضح أثر المتغير السياسي التسلطي، الذي تمارسه النظم العربية، ذات التنظيم السياسي الواحد، أو التعددي الوهمي، فالذي يدرس حالة رجل الأعمال المصري أحمد عز، في عصر الرئيس مبارك، يكتشف من دون لبس، أثر العلاقات السياسية التسلطية. فقد تمكن هذا الرجل من استغلال تلك العلاقات في الحصول على تسهيلات اقتصادية على المستوى المحلي، ثم القطري، مكنته من الانتقال بسرعة البرق من الطبقة الوسطى المستقرة، فالمتنفذة، ثم الاستقرار داخل الطبقة المركزية المتحكمة، بعدما مكنه الفساد والهيمنة،

من تدمير شركات الحديد العامة، وشرائها، ومن ثم احتكار تجارة الحديد والصلب في مصر.

نعود للتأكيد أن استخدام هذه المتغيرات لا يعد خلطاً للأوراق بين التراتب الطبقي، والتراتب الاجتماعي، فجميع الدراسات، وبخاصة دراسات حليم بركات وخلدون النقيب وأحمد بعلبكي، أشارت إلى وجود توظيف دائم لهذه المتغيرات، مصحوب بدرجات متفاوتة من الفساد، بأنواعه كافة، من أجل الحصول على مواقع متقدمة داخل التركيب الطبقي في البلدان التي درسوها. من هنا يمكن فهم وتفسير بروز الطبقة الوسطى المتنفذة في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيروقراطية والعسكرية... إلخ، التي تتولى سلطات نافذة داخل هذه المجالات، ويؤلفون طبقة الحكم المحلي في كل أجهزة الدولة في المناطق والجهات داخل الدولة، فهم بطانة الطبقة المركزية الحاكمة، المؤدون دور المسوغ الديني والاجتماعي والثقافي للحكم العربي الوراثي أو الجمهوري على السواء. وهم الطامحون دائماً إلى الانتماء إلى الطبقة المركزية المتحكمة، فلم يعد يفصلهم عن ذلك سوى بذل المزيد من الولاء، أو الانخراط في المزيد من عمليات الفساد.

بناء على ما سبق، فإن الطبقة الوسطى المتنفذة هي طبقة الحكم المحلي، وهي كل هؤلاء الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، ويمارسون مهناً ذهنية، ويتولون وظائف قيادية داخل المجالات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة في الأقاليم والمناطق (الولايات أو المحافظات). تتضمن هذه الطبقة أصحاب الأعمال الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يديرون حركة الاقتصاد على مستوى هذه الأقاليم، والأغلبية العظمى من أفرادها ينفذون إلى مناصب الحكم المحلي عن طريق استغلال أحد أو بعض أو كل العوامل الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، وفئات محدودة من أفرادها، وبخاصة التكنوقراط، ويرتقون إلى هذه المستوى الطبقي، بفضل كفاءتهم، ومهاراتهم القيادية البحتة. وتمارس هذه الطبقة أساليب معيشة يغلب عليها الترف والتشبه بأنماط معيشة الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الرأسمالية العالمية، ويمتلكون القدرة على الادخار والاستثمار. وعليه فإن حدود الطبقة الوسطى المتنفذة، والطبقة الوسطى الكلية، تنتهي بحدود النخب المحلية الحاكمة في كافة المجالات المشكلة للبناء الاجتماعي على مستوى الأقاليم (الولايات أو المحافظات)، في

حين تصبح كل الأدوار المركزية والامتيازات الاقتصادية القطرية من نصيب الطبقة المركزية المتحكمة، أصحاب المكانة المركزية الموروثة أو المكتسبة. ونكرر التنويه أنه لا يمكن منهجياً الوصول إلى معرفة منضبطة بحدود الطبقة الوسطى المتنفذة، إلا من خلال إجراء بحوث ميدانية بالعينة. وخرائط الحراك الطبقي والمقابلات الكيفية، وأحياناً مضمون المواد الإعلامية التحليلية والخبرية، وبمساعدة الأدوات الاثنوغرافية إن أمكن.

وربما يلحظ القارئ بالخبرة المباشرة، وجود أفراد من الطبقة الوسطى المتنفذة، ممن لم يحصلوا على الحد الأدنى المفترض (١٢سنة دراسية)، وليسوا أيضاً من الملاك وأصحاب المشاريع، وبعضهم تولى مناصب مركزية (مثال وزيرة القوى العاملة والهجرة المصرية، في آخر حكومة في عصر مبارك التي لم تكمل حلقة التعليم الأساسي، واستطاعت الانتقال من الطبقة العاملة إلى الطبقة المركزية المتحكمة). والواقع أن وجود مثل هذه الحالات، دليل آخر على أثر هذه المتغيرات الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، ومع ذلك فإن وجود غير المتعلمين، داخل الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة، على المستويين الريفي والحضري، محدود في معظم البلدان العربية، وفي تناقص مستمر في بقيتها، إذ إن التركيبة الديمغرافية العربية تنتمي إلى التركيبات الشابة (فالنسبة الكبرى من السكان تراوح أعمارها بين ١٥ و٣٥ سنة)؛ ومع استمرار مشروعات التعليم الأساسي سيحدث تقليص مستمر لهذه الحالات.

خلاصة القول: نفترض أن التركيب الطبقي العربي ينقسم إلى ست طبقات: المركزية المتحكمة، الوسطى المتنفذة، الوسطى المستقرة، الوسطى الفقيرة، الطبقة العاملة، الفئات اللاطبقية الكادحة، وأن حدود الطبقة الوسطى الكلية، تبدأ بالحدود الفاصلة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الفقيرة: التي تضم كل المتعلمين الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقدة، ووظائف يغلب عليه الطابع التنفيذي، ويمارسون أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، بصعوبة، وغالباً ما يكون على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية، كالشراء بالأقساط، أو الاقتراض من الأفراد والبنوك. وتبدأ حدود الطبقة الوسطى المستقرة بكل الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، من أصحاب المشاريع الوسطى،

أو أصحاب المهن الذهنية المعقدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي، ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار. وتنتهي حدود الطبقة الوسطى بحدود الطبقة الوسطى المتنفذة، التي تضم كل الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، ويمارسون مهناً ذهنية معقدة، ويتولون وظائف قيادية داخل المجالات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة في الأقاليم والمناطق (الولايات أو المحافظات)، كما تضم أصحاب الأعمال الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يديرون حركة الاقتصاد على مستوى هذه الأقاليم، والأغلبية العظمى من أفرادها ينفذون إلى مناصب الحكم المحلي عن طريق استغلال أحد أو بعض أو كل العوامل الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، ويمارسون أساليب معيشة، يغلب عليها استهلاك الرفاهية، والتشبه بأنماط معيشة الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الرأسمالية العالمية، ويمتلكون القدرة على الادخار والاستثمار.

لقد استرشدنا في ما سبق بالتصنيف السداسي الوارد في نموذج غلبرت ـ كاهل، وقمنا بتعديله، بالإفادة من نظرية بورديو، وبعض الدارسات العربية وثيقة الصلة. ومع ذلك فإن الاقتصار على هذا النموذج المعدل غير كاف، ولا يؤدي إلى وصف وفهم وتفسير طبيعة التركيب الطبقي العربي، ويصعب استخدامه على هذا النحو المسطح، دونما البحث في علاقات الاستغلال الأكيدة التي تحدد شكل وطبيعة هذا التركيب، ومن هذه الزاوية، ينفتح إطارنا النظري على الأفكار التي قدمها عالم الاجتماع الماركسي إريك أولن رايت بخصوص العلاقات الطبقية.

ثانياً: العلاقات الطبقية

يذهب أولن رايت إلى أن التركيب الطبقي الغربي يضم جماعات ذات مكانة ومراتب مختلفة، وأن كل طبقة تضم داخلها شرائح تسود بينها علاقات طبقية متناقضة، وهذا ما يفسر الانقسام الطبقي المشهود في المجتمعات الغربية. يفترض رايت وجود ثلاث صور من الاستغلال داخل البنية الطبقية: (١) استغلال ملكية وسائل الإنتاج؛ (٢) الاستغلال البيروقراطي؛ (٣) استغلال المهارات الفنية. نتفق مع رايت على وجود علاقات طبقية متناقضة، مع الوضع في الحسبان أن الاقتصاد

العربي لم يشهد درجة تعقد وتنوع وتكامل قطاعاته المختلفة، كما في حالة الاقتصاد الغربي، ومن ثم فإن تعدد المواقع الطبقية المتناقضة داخل الطبقات الرئيسية، سيكون محدوداً. يترتب على هذا اتفاقنا مع رايت على وجود علاقات استغلال أكيدة تؤثر في البنية الطبقية العربية، ولكننا نختلف على نوعية هذه العلاقات. وفي ما يلي نعرض على القارئ ما نفترضه من حذف وإضافة في أنواع علاقات الاستغلال السائدة في البناء الطبقي العربي.

الافتراض الأول، أنه لا وجود لعلاقات استغلال المهارات الفنية، لا في السياق الغربي، ولا العربي على السواء، وحيثيات هذا الافتراض: (١) أن الأفراد أصحاب المهارات الفنية لا يتمايزون عن غير المهرة تمايزاً تعسفياً، وإنما بسبب دورهم الفني الحاسم في رفع قيمة المنتج النهائي، وأنهم لا يمثّلون استثناءً عن بقية العاملين في المؤسسات، فالجميع يقع تحت وطأة الاستغلال التي يمارسها المالكين، وأصحاب السلطة البيروقراطية؛ (٢) أن استخدام المهارة الفنية لا يترتب عليه استغلال لفائض قيمة العمل للأطراف الأخرى المشاركة في عملية الإنتاج، بل هو بالأحرى استغلال للمهارة ذاتها؛ (٣) أن ارتفاع مستوى دخل ومكانة أصحاب المهارات الفنية داخل مجتمع العمل، يؤدي إلى وجود تناقض غير استغلالي مع الآخرين، ويحفز بقية الفئات المنتمية إلى مواقع طبقية أدنى على محاولة الحراك والصعود باكتساب المزيد من المهارات الجديدة؛ وبالتالي فإن امتلاك المهارة الفنية لا يخلق علاقات استغلالية وإنما يخلق علاقات تنافسية داخل العمل.

الافتراض الثاني، أن أغلبية البلدان العربية تشهد أنواعاً متعددة من تحكم الدولة واحتكارها للأنشطة الاقتصادية الرئيسية، مع وجود هامش يضيق ويتسع من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، كما يشهد البعض الآخر من البلدان العربية، المعتمدة على ريع النفط، تحكّم الطبقة المركزية في توزيع هذا الريع، التي تحدد دون غيرها مسارات ومستويات الإنفاق القطري. وعليه فإن علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج تصبح غير دقيقة في السياق العربي. ويترتب على ذلك تعديل لازم في نطاق علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج. ونفترض، بالإفادة من حليم بركات ومغنية الأزرق وعبد الباسط عبد المعطي، تعديلاً في هذه العلاقة، لتصبح علاقة استغلال ملكية وسائل الإنتاج أو التحكم فيها، لكي تستوعب كل أوجه الاستغلال في القطاع الاقتصادي الخاص

والقطاع الاقتصادي الذي تديره وتتحكم فيه الدولة. وتختلف سلطة التحكم في وسائل الإنتاج عن السلطة البيروقراطية في أن الأخيرة تُكتسب داخل مؤسسة العمل، وبسببها، ولا تتجاوز حدودها. أما سلطة التحكم في وسائل الإنتاج فمرتبطة بنخب وأفراد من خارج مؤسسات الأعمال، يقومون بالتحكم في مدخلات ومخرجات الأعمال كافة، وباستغلالها لتحقيق مصالحهم النخبوية.

الافتراض الثالث، وبسبب الاختلاف الجوهري في نشأة التركيب الطبقي العربي، كما ذكرنا، يصبح من الضروري التفكير في تعديل النموذج التحليلي بإدخال متغير ثالث؛ ومن خلال الشواهد الأولية، والدراسات التي عرضنا لها، وبخاصة دراستَي حليم بركات وخلدون النقيب، يمكن إدخال متغير استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني، ضمن أسس التركيب الطبقي في بعض البلدان العربية، ونستبدله بمتغير استغلال النفوذ الثوري على الاستعمار، في بعض البلدان العربية، وندمج كليهما في متغير واحد في البعض الآخر، مع ثبات متغيري استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها، واستغلال السلطة البيروقراطية، في البلدان العربية كافة. وإذ نقترب هنا من مفهوم المكانة والوجاهة الاجتماعية لدى ماكس فيبر، فإننا على عكس فيبر، نفترض أن استغلال المكانة الاجتماعية والدينية والإثنية والثورية، هي أحد المتغيرات الأساسية التي تحدد طبيعة التركيب الطبقي العربي، وليست منفصلة عن الوضع الطبقي كما يرى فيبر.

الافتراض الرابع: أن علاقات الاستغلال لم ولن تختفي من أي تركيب طبقي في العصر الحديث، ولكنها تظهر مختلفة الشدة، فتكون منحسرة في أحيان، دافعة المجتمع نحو العدالة والمساواة، وتفيض في أحيان أخرى لتغرق المجتمع في الظلم واللامساواة. هذا الافتراض، يفيد التحليل الطبقي في أمر جوهري، وهو التخلص من أي أعباء أيديولوجية، من جراء التمسك بالوجود المطلق أو العدم المطلق لعلاقات الاستغلال.

من جملة الافتراضات السابقة نصل إلى وجود ثلاث علاقات استغلال ـ مختلفة الشدة ـ تؤثر في تكوين وإعادة تكوين التركيب الطبقي العربي، وهي: (١) علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها؛ (٢) علاقات استغلال السلطة البيروقراطية؛ (٣) علاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الثوري.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

مثال افتراضي لأسس الاستغلال في التركيب الطبقي العربي

مثال من البلدان العربية	أسس الاستغلال في التركيب الطبقي
بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأردن، لبنان، موريتانيا، اليمن.	• نفوذ قبلي/ طائفي/ إثني • ملكية وسائل الإنتاج أو التحكم فيها. • السلطة البيروقراطية
تونس، مصر، الجزائر.	• النفوذ الثوري على الاستعمار. • ملكية وسائل الإنتاج أو التحكم فيها. • السلطة البيروقراطية
ليبيا، العراق، السودان.	• نفوذ ثوري/ قبلي/ طائفي/ إثني • ملكية وسائل الإنتاج أو التحكم فيها. • السلطة البيروقراطية.

لتبرير استخدامنا علاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الثوري، التي أضفناها إلى نموذج رايت، نعود إلى خصائص رأس المال النوعي، لدى بيير بورديو، فكل مجال من مجالات البناء الاجتماعي يتوافر له نوع خاص من رأس المال النوعي، وتعدّ قابلية رأس المال النوعي للاستثمار والتوظيف لاكتساب رأسمال نوعي آخر من أهم خصائصه. يمكن استخدام هذه الأداة التفسيرية في فهم نشأة التركيب الطبقي في عدد من البلدان العربية، خلال الحقبتين العثمانية والاستعمارية، فكلتاهما شهد استثماراً ومقايضة بين الحكام وزعماء الطوائف والقبائل، يتيح للمحتل السيطرة والبقاء، ويتيح للزعماء مكاسب اقتصادية ومناصب سياسية معتبرة، وصلت إلى حد منح صفة الدولة لبعض المناطق التي سيطرت عليها بعض الزعامات، ضمن خطة تقسيم الوطن العربي التي جرت في النصف الأول من القرن العشرين.

لم تتوقف علاقات استغلال النفوذ بعد رحيل المستعمر، بل استمر توظيف النفوذ القبلي/ الطائفي/ الديني، واستثماره في المجالين السياسي والاقتصادي، فالتعليم الجيد، والوظائف البيروقراطية الحساسة ـ المدنية والعسكرية ـ والتسهيلات الاقتصادية، جميعها يمكن فهمها باستخدام قابلية رأس المال النوعي للاستثمار والتوظيف للحصول على منافع مجالات أخرى. وبالطريقة نفسها، عمدت النخب العسكرية التي قادت الثورة

في بعض البلدان العربية إلى تكوين شبكة اجتماعية من حولها، لكي تتمكن من حماية الثورة والنهوض بأعباء التنمية والتطوير. وسريعاً ما تحولت هذه الشبكة، في غياب الحرية السياسية الحقيقية، إلى شبكة متوغلة داخل جميع مجالات البناء الاجتماعي، متّخذة من شرف الانتماء الثوري مكانة اجتماعية مماثلة أو متفوقة أو بديلة من المكانات الاجتماعية الموروثة، وتتحول كلمة (مناضل ثوري) إلى كلمة سحرية، يمكن استثمارها وتوظيفها للحصول على المنافع.

كما شهدت بعض البلدان ظهور علاقات اندماج استغلالية بين القوى الثورية والقوى التقليدية، لتصبح علاقات الاستغلال التي تمارسها النخبة المندمجة ذات قوة مضاعفة، بعدما هيمنت على كلا الفضاءين السياسي والاجتماعي. وبطبيعة الحال، لا تنفي علاقات الاستغلال التي مارستها القوى ـ الثورية، أو التقليدية، أو المندمجة ـ ظهورَ خطط تنموية تستوعب طبقات المجتمع كافة، وكما لا تنفي وجود قيادات وطنية عربية، حرصت كما هو معروف تاريخياً، على إعادة توزيع الثروة، وإحداث حراك اجتماعي ملموس، وشيد بنية أساسية في مجال التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتبني مبادرات اقتصادية بدأت طموحة وقوية. لكن الشبكات الاجتماعية المذكورة، ترعرعت كنبات الهالوك الذي يتغذى من نبتة الفول (المشروع التنموي)، ومع الوقت ازدهر الهالوك، واصفرت وجفت أوراق المشروع التنموي.

لا نريد بعد كل هذا الوقت الذي قضيناه ـ كعرب ـ في بحث أسباب اخفاق المشروع التنموي العربي، أن نستريح إلى تكرار أثر العوامل الخارجية في تدمير هذا المشروع، وتبعية قوى الداخل للمشروع الإمبريالي العالمي، وكل ذلك من أسباب حقيقية، ولكن علينا الآن أن نقع على السبب الأول، وهو الافتقار إلى المعالجة السياسية الخلاقة، التي تعمل على تثبيط أثر هذه العوامل. وعليه فإننا لا ننظر إلى العوامل الخارجية كسبب أصيل في فشل المشروع التنموي، وإنما السبب هو فشل النخبة السياسية العربية، بلا استثناء: (١) في إدارة الصراع مع القوى الخارجية؛ (٢) وفي إقامة العدل على المستوى الداخلي، باحتكارها القوة والنفوذ، ثم تحول هذا الاحتكار، إلى ممارسة واسعة وعميقة لكل أنواع الفساد.

نعود إلى علاقات الاستغلال، التي أثرت في نشأة التركيب الطبقي العربي، ونلفت الانتباه إلى أن الحراك الاجتماعي الذي تحقق بدرجات متفاوتة، بفضل

الإنجازات المبكرة للمشروع التنموي العربي، قدم إلى الشعوب في صورة منح وعطايا، وليس حقوقاً يتحصلون عليها بعد طول صبر وانتظار؛ وهو ما أدى إلى ظهور حراك ومسار طبقي معوج، لا يرتبط بالعوامل الاقتصادية البحتة، ولكنه يرتبط بعلاقات استغلال النفوذ، الثوري أو الوراثي التقليدي، أو كليهما معاً.

ثالثاً: الانقسام والانكماش الطبقي

تركز معظم الدراسات ـ غربية وعربية ـ على ظاهرة الانقسام الطبقي، منطلقة من الفكرة التطورية التقليدية. غير أن فهمنا لطبيعة التركيب الطبقي العربي، يستلزم مناقشة هذه الفكرة، والاسترشاد بالشواهد الواقعية، من أجل التوسع في فهم مورفولوجيا الطبقة العربية، إن صح التعبير، فالطبقة وعاء حضاري، تشغله كتل اجتماعية في حالة سيولة، ويعني ذلك أن أفراد طبقة معينة، يتمثلون الخصائص الحضارية لهذه الطبقة، من دون فذلكة أو مخالفة، وهي كتلة سائلة، بمعنى أن الطبقة دائماً ما تكون في استقبال أفراد ووداع آخرين. وقليل من الأفراد من يكتب عليهم البقاء في وعاء طبقي واحد إلى الأبد، مثل من هم في أدنى التركيب الطبقي، كبعض الفئات الكادحة والمهمشة ـ الموصومة اجتماعياً ـ التي لا تستطيع الفكاك من أسر أوضاعها الطبقية، ومثل من هم في قمة التركيب الاجتماعي، كبعض الفئات التي تكتسب أوضاعها الطبقية بالوراثة، أما الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع، فإنهم في حراك دائم صعودا أو هبوطاً.

إذاً، تتسم الأوعية الطبقية بخصائص حضارية شبه ثابتة، وحين يحدث حراك للأفراد من طبقة إلى طبقة أخرى، فهم لا يحملون خصائصهم الطبقية القديمة، بل يحرصون على التحرر والتنكر منها، حتى يتمكنوا من تمثل الشروط الحضارية للوعاء الطبقي الذي ينتقلون إليه، وأحياناً يتقمصون هذه الخصائص حتى قبل أن يتحولوا فعلياً إلى أعضاء في الطبقة الجديدة. وربما يثار السؤال: ما دامت الأوعية الطبقية تتسم بخصائص حضارية شبه ثابتة، فكيف يحدث الانقسام الطبقي؟ وكيف يظهر وعاء طبقي جديد؟ وهل حركة التاريخ الطبقي (غير الثوري) تشير إلى اتجاه انقسامي في الأوعية الطبقية، أم أنه هناك بالمثل اتجاه انكماشي؟

يحدث الانقسام الطبقي حين يتمكن المجتمع بصفة عامة من تطوير خصائصه الحضارية (تحديث نظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية)، وحين تنضج

عملية التطوير، تزداد حدة التناقضات داخل الطبقة الواحدة، وتظهر جماعات طبقية ذات خصائص حضارية متمايزة، ومع الوقت لا يستطيع الوعاء الطبقي استيعابها، حتى تأتي لحظة تاريخية ملائمة، تنسلخ فيها هذه الجماعة عن الطبقة «الأم» مكونةً وعاء طبقياً مختلفاً. من هنا يمكن أن ننعت التركيب الطبقي في هذه اللحظة التاريخية بالتركيب الولود، بمعنى أن التحولات الحضارية، ترفع خصوبة التركيب الطبقي، مهيئةً الشروط لنشأة جنين طبقي في رحم الطبقة الأم، يتنظر لحظة المخاض المناسبة للخروج والانقسام.

غير أن الانقسام الطبقي ليس سنّة مؤكدة تحدث باضطراد، كما تزعم بعض الكتابات الغربية والعربية. وإنما يمكن أن يحدث تقلص وانكماش في الأوعية الطبقية، بسبب تدهور المجتمع، لأي سبب، مثلما حدث أثناء انهيار الدولة في الحرب الأهلية اللبنانية في السبعينيات من القرن الماضي، والصومال في التسعينيات، أو بعد انهيار الدولة العراقية عقب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، أو ما يحدث راهناً (٢٠١٢) من تدمير كامل للدولة السورية. في كل هذه الأحوال، تصبح أسس التركيب الطبقي التي ذكرناها آنفاً، عديمة القيمة والجدوى، وهو ما يؤدي إلى تدهور الخصائص الحضارية للأوعية الطبقية الثانوية، وتبخر كتلتها (أفراداً الطبقة)، ثم جفاف هذا الوعاء الطبقي، وعودة أفراده إلى الوعاء الطبقي الأصلي. في هذه اللحظات التاريخية الاستثنائية، التي قد تطول فتستغرق عقوداً، أو تقصر فتستغرق عدة سنوات، ينكمش التركيب الطبقي، ليصبح تركيباً ثلاثياً، أو حتى ثنائياً، بحسب شدة ونطاق ومدة هذا الانهيار أو التدهور.

وما بين الانقسام والانكماش الطبقي، يمكن أن يظهر تركيب طبقي عاقر، وتركيب منخفض الخصوبة، وجل التركيبات الطبقية العربية، إما عاقرة (اليمن، موريتانيا، الصومال، العراق بعد الغزو الأمريكي، سورية راهناً) أو منخفضة الخصوبة (بقية الأقطار العربية). من هنا، إن الحذر النظري مطلوب عند تحليل البنية الطبقية العربية، فأغلبية البلدان العربية، بعد العقدين الأول والثاني من لحظة التأسيس (دول الخليج)، أو لحظة الخلاص من المستعمر الفرنسي والبريطاني، شهدت تسريعاً في تطوير الخصائص الحضارية، وهو ما أدى إلى ظهور أوعية طبقية جديدة، ثم ما لبث أن ضعفت جذوة التطوير، بفعل العوائق التي نواصل عرضها، فتوقفت عمليات الانقسام، أو صارت بطيئة على أقل تقدير. وفي هذا السياق تبدو محورية دور الطبقة الوسطى العربية في مفارقة

هذه الحالة. هذا من الناحية المورفولوجية، فكيف يتشكل التركيب الطبقي من الداخل، وكيف يحدث الحراك الاجتماعي، وما هي صوره، وما تأثير العلاقات الطبقية على هذا الحراك؟

رابعاً: الحراك الطبقي

من الطبيعي أن يختلف مفهوم الحراك الطبقي بناء على ما افترضناه في خصوص التركيب الطبقي، والعلاقات الطبقية، ومورفولوجيا الطبقة، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الحراك: **حراك جماعي، وحراك فئوي، وحراك فردي**، لكل نوع منها اتجاهان أحدهما **صاعد** والآخر **هابط**، وهي ترتبط من جهة بعلاقات بينية متبادلة، كما ترتبط من جهة ثانية، بالحالة الحضارية للمجتمع، وبخاصة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن فهم الحراك الطبقي الفئوي والفردي بدلالة الحراك الجماعي باتجاهيه الصاعد والهابط، وذلك على النحو التالي:

يحدث الحراك الجماعي الصاعد في كل المجتمعات الطبقية ـ الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة[٥] ـ حين تنجح الدولة في إجاز مشروع ناجح في التنمية الشاملة، شريطة أن يرتبط ذلك بعدالة توزيع عوائد التنمية، وبتحسين متوسط الدخل الحقيقي لمختلف الفئات الاجتماعية. وفي هذه الحالة، يتم ضخ دماء التنمية في كامل التركيب الطبقي، ليكتسب حيوية تجعل جميع الطبقات في حالة حراك، فتقل الفئات اللاطبقية بفضل فرص العمل الجديدة والأجور العادلة، وتتحسن فرص الحياة بصفة عامة، وتهاجر فئات من الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى، مستثمرة المناخ الاقتصادي والسياسي المحفز، من أجل التخلص من أوضاعها الطبقية المتدنية، وبلوغ مرحلة العيش الآمن (السكن، التعليم، الصحة، الترفيه... إلخ). كما تزداد فرص الطبقة الوسطى الفقيرة في الدخول إلى المجال المستقر للطبقة الوسطى. وغالباً ما يكون الحراك بين كل تشكيلين طبقيين متجاورين: من الفئات اللاطبقية إلى الطبقة العاملة/ ومن الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى الفقيرة/ ومن الوسطى الفقيرة إلى الوسطى المستقرة/ ومن

---

(٥) ينبغي الإشارة إلى أنّنا لم نتطرّق في هذا الإطار النظري إلى التصريح بالاتجاهات القومية العربية (الناصرية أو البعثية)، لمدلولها السياسي البحث الذي يخرجنا من دائرة التحليل الطبقي، وأن التركيز على الأنماط الاشتراكية أو المختلطة ضروري لهذا التحليل وتتضمّن هذه الاتجاهات.

الوسطى المستقرة إلى الوسطى المتنفذة والطبقة المركزية المتحكمة. ويكون الحراك مبنياً على أسس قانونية تعتمد معايير الكفاءة والإنجاز كوسيلة أساسية للارتقاء الطبقي.

في مثل هذه الظروف، ترتفع الروح المعنوية للشعوب، وتزدهر المشاعر الوطنية، وتقل حدة علاقات استغلال النفوذ ـ من دون أن تختفي ـ لمصلحة علاقات التكامل والتنافس، ما يؤدي إلى الحد من الحراك الطبقي الفئوي، ويتم التحكم في علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج، بمنع الممارسات الاحتكارية، وكفالة الحرية لعمل المؤسسات النقابية والاتحادات المهنية، وجمعيات الأعمال... إلخ. وفي هذا السياق تصبح علاقات استغلال السلطة البيروقراطية من أقوى علاقات الاستغلال داخل التركيب الطبقي. وحين يسود هذا النوع من الحراك الجماعي الصاعد يأخذ الحراك الفردي الطابعَ العصامي، بمعنى أن يكون الصعود من طبقة إلى طبقة مجاورة مبرراً قانوناً، ومبنياً على أسس واقعية. ويمكن أن نخلص من ذلك إلى افتراض وجود علاقة بين أنواع الحراك الثلاثة كما يلي: كلما ارتفع معدل الحراك الطبقي الجماعي الصاعد، قل معدل الحراك الفئوي، وأخذ الحراك الفردي الطابع العصامي.

أما **الحراك الجماعي الهابط** فهو يظهر حينما يحدث تدهور في المشروع التنموي، ويعجز الاقتصاد الوطني على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بسبب تخلف قطاعاته المتعددة، أو بسبب انتهاج سياسات مرتبكة، تقضي على القواعد الإنتاجية، مهدرة الموارد البشرية، أو بسبب الحروب والكوارث، إلى غير ذلك من الأسباب، التي تؤدي إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يؤثر في ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور. وحين يصاب المجتمع بهذه الحالة يتحول الحراك الطبقي الجماعي إلى الاتجاه الهابط، ويحدث انكماش للطبقة الوسطى الكلية، والطبقة العاملة، ويزداد حجم الفئات اللاطبقية، حيث يتحول قطاع كبير من أفراد الطبقة الوسطى المستقرة إلى الطبقة الوسطى الفقيرة، وكذلك يحدث حراك جماعي هابط من الطبقة الوسطى الفقيرة إلى العمالية، ويتحول أفراد من الطبقة العاملة والوسطى إلى فئات لا طبقية.

تسود علاقات استغلال النفوذ بكل أنواعه في ظل الحراك الجماعي الهابط، ويأخذ الصعود شكل الحراك الطبقي الفئوي، أي أنه يقتصر على فئات اجتماعية معينة، من دون ارتباط بالصعود المبرر قانوناً، والمقبول منطقياً. وتعني سيادة الحراك الفئوي المزيد من علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها، والمزيد من تكريس

الظلم الاجتماعي واللامساواة واحتكار الثروة لمصلحة تلك الفئات، على حساب بقية الطبقات. ويتم استثمار السلطة البيروقراطية هنا ـ على نحو فاسد ـ في تكريس استغلال النفوذ والملكية، من دون أن تؤدي دورها في ضبط الأعمال والأنشطة، بعدما يسود الأمر لغير أهله. وفي هذه الحالة يأخذ الحراك الفردي شكل القفزة الطبقية الضفدعية، فيتمكن الفرد المنتسب إلى فئة مميزة من الفئات المذكورة، أو المستغل لعمليات الفساد، من القفز واقتناص مواقع طبقية متتالية في زمن قياسي، وربما يقفز من الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى المتنفذة في «غمضة عين». وعليه فإننا نفترض أنه: كلما هبط معدل الحراك الطبقي الجماعي، ارتفع معدل الحراك الطبقي الفئوي، وأخذ الحراك الفردي طابع القفزة الضفدعية.

بخلاف هذه الأنماط الظاهرة من الحراك الطبقي، لدينا نوع خفي، يستعصي كثيراً على البحث السوسيولوجي، ونسميه **الحراك الطبقي النَفَقِي**، وهو يرتبط بالاقتصاد الأسود في المجتمع، ويشمل كل أنواع الأنشطة المجرّمة وغير المشروعة، كالإتجار في المخدرات والبشر والسلاح والبلطجة... إلخ. ويتسم بأنه حراك عائلي في معظم الأحيان، ويمكن أن يأخذ طابعاً فئوياً، في صورة جماعات منظمة (عصابات أو ميليشيات) حين تغيب سلطة الدولة. وفي هذا النوع، تحدث عمليات تحويل عوائد الاقتصاد غير المشروع إلى رأسمال اجتماعي وثقافي، فضلاً عن عمليات غسيل الأموال. ويمكن القارئ أن يكتشف بخبرته الإثنوغرافية الذاتية صوراً من هذا الحراك ـ المسكوت عنه ـ في المحيط الذي يعيش فيه، فكأن الفرد أو الأسرة أو الجماعة المنخرطة في هذه الأنشطة المجرمة، تتحرك في نفق أسفل التركيب الطبقي القائم، وعبر وقت ربما يستغرق جيلاً كاملاً، تقوم بتأهيل أبنائها بتعليم جيد، والدخول في استثمارات مشروعة، والعمل على توثيق العلاقات بالسلطة ـ وبخاصة الفاسدين داخلها ـ إلى أن تتهيأ الشروط الكافية للخروج من النفق، فيكون الصعود نحو الطبقة الوسطى المستقرة أو المتنفذة مباشرة، صعوداً يثير السؤال الذي لا تتم الاجابة عنه مطلقاً: ما سر هذه القفزة الطبقية المفاجئة؟ ومن الصعب اخضاع هذا النوع من الحراك للدراسة العلمية المنضبطة، إلا من خلال دراسة الحالة، ومحكوم بالمصادفة البحتة.

ونفترض أن التركيب الطبقي العربي الحديث انتهى من مرحلتي تحول، وهو يعيش راهناً إرهاصات مرحلة التحول الثالثة: تبدأ **المرحلة الأولى** في بعض الدول قبل

رحيل المستعمر، وفي معظم الدول بعد نيل التحرر والاستقلال، وتمثل الستينيات ذروة هذه المرحلة في البلدان العربية غير النفطية في المشرق والمغرب العربيين، إضافة إلى الجزائر. بينما تمثل السبعينيات ـ وبخاصة النصف الثاني منها ـ ذروة هذه المرحلة في البلدان العربية النفطية. وقد شهد التركيب الطبقي في هذه المرحلة حراكاً جماعياً صاعداً، ناشئاً عن الانخراط في مشاريع تنموية تأسيسية، تنظمها إرادة سياسية تراعي البعد الاجتماعي، من دون تمييز بين فئة اجتماعية وأخرى، وهو ما أدى إلى انحسار علاقات الاستغلال، وبخاصة علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج، وعلاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الحزبي الاحتكاري. وشهد المجتمع العربي تغيراً حقيقياً في التركيب الطبقي العربي، التغيير الذي وسع من نطاق الطبقة الوسطى الكلية، في بعض البلدان، وأخرجها من العدم في البعض الآخر.

وفي **المرحلة الثانية** يتخلف المشروع التنموي العربي، ويتحول الحراك الجماعي إلى حراك هابط، وهو ما يجعل الارتقاء داخل التركيب الطبقي مقصورا على الحراك الفئوي، المستغل للعلاقات القبلية/ الطائفية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، وفي إثر هبوط الحراك الجماعي، وصعود الحراك الفئوي، تظهر القفزات الطبقية الفردية، ضفدعية الحركة. وحين تتمكن آلية الحراك هذه تقوى شوكة الطبقة المركزية المتحكمة، ويتدهور المشروع التنموي أكثر فأكثر، وتشتد معاناة الشعوب العربية، من تسلط واستبداد هذه الطبقة. ولم تكد الثمانينيات تنتصف حتى وضعت أغلبية الدول العربية رقابها تحت مقصلة صندوق النقد والبنك الدوليين، وينشأ السؤال من رحم الإحباط واليأس: ما البديل؟ لتظهر الحركات الإسلامية ـ سنية وشيعية ـ كبديل لمواجهة الدولة العربية التسلطية.

ويعيش المجتمع العربي، إرهاصات **المرحلة الثالثة** بعد استحكام حلقات التخلف الاقتصادي، والاستبداد السياسي، وتفحش صور الاستغلال بكل أنواعه، ويتحول العربي إلى مستفيد من بئر نفط ينضب، أو منتظراً قرضاً متعسفاً، أو متسولاً لمعونة مشروطة تكرس المزيد من البؤس والهوان للشعوب العربية. هنا يلح البديل المذكور على أداء دور المخلص، وبخاصة بعد مقتل الرئيس السادات عام ١٩٨١، ودخول الجزائر في العشرية السوداء (١٩٨٨) التي راح ضحيتها ما يقرب من مئتي ألف قتيل، وتمكُّن الحركة الإسلامية من حكم السودان عام (١٩٨٩). في هذا السياق التاريخي،

يتم استثمار فشل الدولة العربية (ليبرالية، أو اشتراكية أو مختلطة) عبر كوادر الحركة الإسلامية، في تنفيذ برامج تثقيف دعائي جماهيري، في المساجد والزوايا والجمعيات والنقابات، وعبر وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، من أجل ترسيخ مفهوم سلبي في الذهنية العربية عن الليبرالية والاشتراكية بصفة عامة، باستخدام استراتيجية تضع المبادئ الحضارية التي قدمتها الليبرالية والاشتراكية في وضع تناقض مع مبادئ الشريعة، وتتحول كلمتا الليبرالي والاشتراكي في المخيال العربي إلى مرادف للكافر والملحد. وهكذا يتم تبرير أفضلية التوجه الإسلامي «المنتظر».

ثم تأتي هبة ثورات «الربيع الديمقراطي» عام ٢٠١٠ لتغير الموقف النظري من الطبقة الوسطى العربية، من موقف يرى أنها طبقة متآكلة عديمة القوة، إلى موقف يحاول فهم أسباب انبعاث قوة هذه الطبقة بكل توجهاتها (الدينية أولاً، ثم الليبرالية، فالاشتراكية). ومن ثم لم يعد السؤال: لماذا انقرضت الطبقة الوسطى؟ يمثل إشكالية بحثية بأي حال، بعدما أثبتت الأحداث أن هذه الطبقة الوسطى في حالة كمون دينامي، وأن قوتها كانت مشتتة بفعل الغياب التام للديمقراطية، وانخفاض سقف الحريات. ويصبح السؤال البديل هو: بما أن الطبقة الوسطى امتلكت القدرة على ممارسة الفعل الثوري في تونس ومصر وبقية البلدان العربية، فما طبيعة التشتت الذي أصاب هذه الطبقة، وجعل أغلبيتها العظمى نائمة، ثم هبت ثائرة؟ ومن خلال البحوث التي راجعناها في الفصول السابقة، يبدو أن هذا التشتت البيني، قد تجسد بفعل تناقض بين ثلاث رؤى مختلفة: الرؤية الإسلامية، الاشتراكية، والليبرالية. هذا من الناحية الفكرية والثقافية والسياسية، ثم حدث تعميق لذلك التشتت من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، عبر علاقات استغلال العلاقات الطائفية والإثنية والقبلية والحزبية الاحتكارية، واستشراء الفساد، وتدهور المشروع التنموي العربي.

خامساً: التشكيلات الطبقية

تعرّف التشكيلات الطبقية (Class Formations) بأنها مجموعات من الأفراد يتنظمون في إطار مؤسسي مهمته حماية مصالح أعضائه والعمل على تعظيمها، سواء كان هذا الإطار يتأسس على قدر عال من الوعي الطبقي كالاتحادات والنقابات والأحزاب، أو حتى يتأسس بقدر أقل من الوعي كما في حالة الروابط الاجتماعية

غير الرسمية التي تتم في نطاق المجتمع المحلي. وتتأسس هذه التشكيلات، لتلبية مصالح أعضائها المتنوعة: (١) المصالح المعرفية والمهارية، حيث تسعى هذه التشكيلات إلى وضع معايير معرفية ومهارية تضبط عملية الانتساب إليها، كما تعمل على تطوير أساليب للثواب والعقاب لضمان الالتزام بهذه المعايير. من جانب آخر، تقوم بتنمية مستمرة للقدرات المعرفية والمهارية، عبر برامج التدريب والتأهيل، من أجل تحسين فرص أعضائها داخل سوق العمل؛ (٢) تلبية المصالح الاقتصادية، بحيث تتولى نيابة عن أعضائها، التفاوض حول الأجور والمكافآت، وساعات العمل، والترقيات، وتوفير بيئة العمل الآمن، والمشاركة في إدارة مؤسسات العمل، وإبرام عقود العمل الجماعية؛ (٣) وتلبية المصالح الاجتماعية والثقافية: ومواجهة تردي الأحوال المعيشية لأعضائها، وضمان حقوقهم، إضافة إلى تقديم الخدمات المختلفة؛ (٤) تلبية المصالح السياسية، بحيث تمثل هذه التشكيلات حلقة الوصل بين جماعة الأعضاء، وبين الدولة وبقية التشكيلات الطبقية وغير الطبقية، ساعية إلى تلبية الحاجات المذكورة، وتحقيق مصالح الأعضاء ضمن منظومة المصلحة العامة، إما بأسلوب التفاوض وإما عن طريق الكفاح والنضال الطبقي بصوره: ابتداء من الاحتجاج السلمي، والاعتصام، والإضراب عن العمل، وانتهاء بالرفض والمقاومة غير السلمية. هذا هو الحال بالنسبة إلى التشكيلات الطبقية في مجتمع طبقي ناضج. فما هي الحال في السياق العربي.

تدل دراسة أليزابيت لونغنيس عن أزمة الطبقة الوسطى في المشرق العربي، وكذلك دراسة مغنية الأزرق عن نشوء الطبقات في الجزائر، ودراسات أخرى، إلى أن التشكيلات الطبقية العربية جرى تحريف مسارها عمداً، فصارت في أغلب الأحيان بعيدة كل البعد من الأهداف التي من أجلها إن وجدت. وانخرطت قهراً وقسراً في الشأن السياسي العام، بوقوعها بين شقي الرحى عن طريق: (١) استدراج التشكيلات الطبقية نحو تسويغ ومباركة الطبقة المركزية المتحكمة، عبر آليتين: الترغيب بمنح الامتيازات السياسية والاقتصادية للقيادات النقابية، وغض الطرف عن ممارسات القيادات النقابية الفاسدة. والترهيب بالحؤول دون ظهور القيادات النقابية الساعية لتحقيق أهداف التشكيل الطبقي المتناقضة مع مصالح الطبقة الحاكمة؛ (٢) في ظل المناخ العربي القامع للحريات السياسية، سواء من حيث غياب النظام الحزبي التعددي، أو من حيث فساد نظام الحزب الواحد، أو انعدام نظم حزبية من الأساس في بعض البلدان، تتحول ساحة

التشكيل الطبقي إلى ساحة للنضال الوطني، وليس الطبقي، وتصبح هذه التشكيلات المتنفس أو المخرج، الذي تمارس من خلاله التيارات والقوى السياسية المعارضة العمل السياسي.

وفي كلا الحالين: تغيب المصلحة الطبقية عن المشهد، وتكتفي هذه التشكيلات، بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية الثقافية والترفيهية، متخلية عن أدوارها الأساسية بوصفها كياناً قانونياً يمارس ضغطاً على النظام السياسي لتحقيق مصالح أعضائه. ونستشهد هنا بمثال، الجدل النقابي حول الدستور المصري الجديد (٢٠١٢)، حيث عصفت إحدى مواد الدستور[٦] بالحقوق النقابية المستقرة في الدساتير المصرية السابقة، بعدما أجازت **حل التشكيل النقابي بحكم قضائي**، وكانت الدساتير السابقة تسمح فقط بحل مجلس إدارة التشكيل النقابي بحكم قضائي، وتحظر حل الكيان نفسه لأي سبب من الأسباب. الشاهد هنا، أن بعض مجالس إدارات النقابات المصرية أعلنت موافقتها على الدستور بكل مواده، من دون أن تعترض على هذه المادة، وهو ما يعني انصراف القيادات النقابية عن الأهداف التي من أجلها انشئت تلك النقابات، وتفريغ العمل النقابي من مضمونه الحقيقي، وهذا ما نقصده من القول بوقوع التشكيلات الطبقية العربية بين شقّي الرحى، الموالاة والمعارضة.

وفي ظل هذا المناخ اللاديمقراطي، تبدأ صور **الكفاح الطبقي** وتنتهي عند مستوى القواعد ـ الأعضاء العاديين ـ داخل التشكيل النقابي، وهو كفاح طبقي مشتت، وفئوي، يفتقد الرؤية والاستراتيجية، لأنه حرم قيادة مؤسسية مخلصة ترعى هذا الكفاح. كما أن مصيره المحتوم هو القمع المباشر من جانب الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تمرير كل القرارات والإجراءات والعمليات المحققة لمصالح الطبقة الحاكمة، والمناقضة لمصالح التشكيلات كافة. ولا يغيب عن ذهن القارئ أيضاً أن التشكيلات الطبقية، **تعد الحل الأمثل**، للخروج والتخلص من علاقات الاستغلال الطائفية والإثنية والقبلية، بحكم طبيعة تكوين هذه التشكيلات التي لا تعترف بهذه العلاقات. غير أن الشواهد العربية تشير إلى أن ضعف هذه التشكيلات وانصرافها عن

(٦) تنصّ المادة (٥٣) من هذا الدستور على: حرية إنشاء النقابات والاتحادات والتعاونيات مكفولة. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتقوم على أساس ديمقراطي، وتمارس نشاطها بحرّيّة، وتشارك في خدمة المجتمع وفي رفع مستوى الكفاية بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم، ولا يجوز للسلطات حلّها أو حلّ مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي.

دورها في حماية ورعاية المصالح الطبقية الخاصة بأعضائها، أديا في النهاية إلى افتقاد القدرة على مقاومة هذه العلاقات.

وبالتالي زيادة التدهور والاحتقان والشعور بالقهر والاستغلال والعجز بين صفوف الطبقة العاملة وقطاع كبير من الطبقة الوسطى. ومع ذلك ينبغي بأن أزمة التشكيلات الطبقية العربية لا تتوقف فقط على الظروف السياسية التي عرضنا لها، وإنما ترجع أيضاً إلى ضعف النظم الاقتصادية العربية، وتشوُّه القطاعات الاقتصادية في أغلبية الدول العربية كما ذكرنا من قبل. وعليه فإننا نفترض أن البلدان العربية شهدت تأسيساً للتشكيلات الطبقية، ولكنها عجزت عن مأسسة الصراع الطبقي، وعن تفريغ طاقة هذا الصراع في مسارات تحقق المصلحة العامة، وهو ما أدى إلى زيادة التناقضات الطبقية، وتضاعف الضغوط السياسية والاقتصادية على هذه التشكيلات، سواء من جهة الطبقة الحاكمة، أو من جهة القوى المعارضة، أو حتى من جهة الجماعات الطائفية والإثنية والقبلية. فالجميع عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة مع القيادات النقابية المستأنسة، على الحؤول دون أن تحقق التشكيلات الطبقية أهدافها.

ولا تعني هذه الافتراضات المتعلقة بالتشكيلات الطبقية أنها لم تحقق مصالح أعضائها بالكلية؛ هناك مصالح اجتماعية ومعرفية ومهارية متحققة، ولكنها أخفقت في تحقيق المصالح الاقتصادية، إلا بالقدر الذي تحدده الطبقة المركزية المتحكمة، في حين اختلطت مصالحها السياسية بالشأن السياسي العام، كما أوضحنا. على أي حال، وبما أن هذه التشكيلات الطبقية، هي المجال أو الحقل الذي يتم فيه تكوين الوعي الطبقي الاجتماعي وتنميته، فهل ننتظر تغيراً في طبيعة هذا الوعي في السياق العربي.

سادساً: الوعي الطبقي

عرفنا في الفصل الأول من الاتجاه البنيوي الماركسي لدى ألتوسير وبولانتزاس، كيف أن النظام الرأسمالي يبقي على امتيازاته من خلال تزييف وعي أفراد المجتمع واستلاب عقولهم. في حين تذهب الماركسية الجديدة إلى أن الوعي الطبقي لأفراد طبقة ما يتكون ويتجسد عبر مستويين: (١) مستوى الإدراك العفوي التجريبي والنفسي، لمجموعة المصالح التي ينبغي على الفرد تحقيقها في حياته الاجتماعية وفي سيرته

المهنية؛ (٢) مستوى الإدراك المنظم والاجتماعي لمجموعة المصالح التي ينبغي على طبقة تحقيقها، أو انتزاعها، أو التفاوض عليها من خلال العمل العام (الحزبي والنقابي).

بالنسبة إلى مستوى الوعي الأول، فقد ذكرنا في عرضنا لظاهرتي الانقسام والانكماش في التركيب الطبقي، أن **الطبقة تمثل وعاء حضارياً، تشغله كتلة اجتماعية في حالة سيولة**، ويعني ذلك أن أفراد هذه الكتلة، يتمثلون الخصائص الحضارية للوعاء الطبقي، من دون فذلكة أو مخالفة، فيظهر التشابه في أساليب الحياة التي يمارسها الأفراد: تفاعلاتهم البينية؛ ممارسة مناسبات دورة الحياة؛ مفردات اللغة التي يستخدمونها؛ ممارسة أنواع مخصوصة من الرياضات والهوايات، وفي قضاء أوقات الفراغ، وبالجملة فهم «يتذوقون الحياة» على نحو يعكس ويؤكد انتماءهم الطبقي. من هذه الزاوية يمكن فهم المستوى الأول من الوعي الطبقي العفوي النفسي، لدى أفراد هذه الطبقة كافة.

يتمخض عن تطور هذا الوعي الطبقي العفوي النفسي قوة توليدية جديدة تؤدي بالضرورة، من الناحية المنطقية، إلى ظهور الوعي الطبقي الاجتماعي. ولكن في سياقنا العربي، يتم كبح هذه القوة التوليدية، بطريقين: (١) فالطبقة المركزية المتحكمة، تعمل من خلال **منظومة التعليم**، على ترسيخ أنماط محددة من الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية، منزوعة القدرة، من أجل معاودة إنتاج هيمنة الطبقة الحاكمة؛ (٢) ومن نافلة القول أن هذه الطبقة كانت تعتمد حتى بداية التسعينيات على **منظومة الإعلام الموجّه**، غير أن التطور الذي لحق بتقانة الاتصال حال دون احتكار النخبة الحاكمة، لوسائل الإعلام. وضعف تأثير التوجيه الإعلامي، بعدما صار أمام الأفراد فضاء افتراضي لا نهائي، يستطيعون من خلاله عرض أفكارهم، في قالب تفاعلي مع أفكار الآخرين، لتكوِّن في النهاية رأياً عاماً جديداً لا تحده قوانين نخبوية. إذاً، نحن في صدد حالة دينامية جديدة من الوعي الطبقي العفوي النفسي، فكيف هي الحال على مستوى الوعي الطبقي الاجتماعي.

افترضنا أن التشكيلات الطبقية العربية عجزت عن مأسسة الصراع الطبقي، وعن تفريغ طاقة هذا الصراع في مسارات تحقق المصلحة العامة. لأن هذه التشكيلات خضعت قسراً، لعلاقات استغلال من جميع الأطراف: من جهة الطبقة الحاكمة، ترغيباً وترهيباً، كما ذكرنا، أو من جهة القوى المعارضة، لكون هذه التشكيلات مسرحاً بديلاً

للعمل السياسي، أو حتى من جهة الجماعات الطائفية والإثنية والقبلية، للحؤول دون أداء هذه التشكيلات دورها في إلغاء التأثيرات التقليدية. وعليه فإن لحظة تأسيس التشكيل الطبقي، ومن ثم إمكان تحول الوعي الطبقي العفوي النفسي إلى وعي طبقي اجتماعي، إما أنها لحظة لم تولد في أغلبية البلدان العربية، بسبب علاقات الاستغلال التي مارستها تلك الأطراف، أو أنها ولدت مبتسرة في عدد محدود من هذه البلدان (سورية، لبنان، مصر، الجزائر، تونس)، ثم ما لبثت أن خضعت لتأثير طرف من الأطراف سالفة الذكر. وما نفترضه على مستوى التشكيل الطبقي (النقابي) يصدق على مستوى الممارسة الحزبية، بل ويزيد، بسبب غياب الممارسة الديمقراطية. وعليه نفترض أن الوعي الطبقي العفوي النفسي، لم يتطور إلى وعي طبقي اجتماعي، على المستويين النقابي والحزبي.

إضافة إلى هذين النوعين من الوعي الطبقي، لدينا نوع خاص من الوعي، ظاهر في البلدان العربية النفطية، التي تشهد تركيباً طبقياً، بعضه وطني، وبعضه وافد على هذا القطر أو ذاك. فالطبقة العاملة، وقطاع كبير من الطبقة الوسطى في هذه البلدان، يتكونون من العمالة الوافدة، العربية أو الأجنبية، ويخضعون للوائح والقوانين المعمول بها، ولا يحق لهم بطبيعة الحال تأسيس تشكيلات طبقية، من أي نوع، وبالتالي، فإن الوعي الطبقي العفوي النفسي، لا يتطور هنا إلى وعي طبقي اجتماعي، ومن الدقيق أن نسم الوعي في هذه الحالة، بأنه وعي طبقي باطني، مسكوت عنه، لا يجد متنفساً للصدور، فأفراد الطبقة الوسطى الوافدة في تلك البلدان، ممنوعين من التعبير العفوي أو الاجتماعي عن مصالحهم الطبقية، ولا سبيل أمامهم سوى ابتلاع همومهم الطبقية، والخضوع التام لعلاقات الاستغلال بكل أشكالها، بعدما لفظتهم بلدانهم الأصلية، واغتربوا اغتراباً مادياً ونفسياً، لا تظلهم مظلة قانونية، عربية كانت أو دولية.

خلاصة القول، إننا في صدد ثلاث صور من الوعي: العفوي، الاجتماعي، الباطني، وإنها جميعاً تصدر وتتشكل من خلال الخصائص الحضارية للأوعية الطبقية، وهي ثلاث صور لجنس واحد، هو الوعي الطبقي، ولكنها أيضاً، تقع تحت تأثير قوى مختلفة أهمها الطبقة المركزية المتحكمة، التي تستخدم المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والأمنية، من أجل تفريغ طاقة هذا الوعي الحقيقي، في مسارات تهدره تحت ادعاءات الحفاظ على الوطن، أو الدين، أو التاريخ المشترك للجماعة.

سابعاً: المصالح الطبقية

ما دمنا قد افترضنا وجود صور الوعي المذكورة، فذلك يعني بالضرورة وجوداً وحضوراً دائماً للمصلحة الطبقية، لدى الطبقات الاجتماعية كافة، وأنها بالضرورة ـ أي المصلحة الطبقية ـ ستتخذ شكل الوعي الطبقي السائد، لا تزيد ولا تنقص، وينبغي التنويه بوجود علاقة ملتبسة، تكرسها الطبقة المركزية المتحكمة، وهي العلاقة بين **المصلحة الوطنية والمصلحة الطبقية**، فالعصف بالأخيرة، أمر جائز ومندوب **تحت وهم تحقيق المصلحة الوطنية**، ونريد أن نحرر هذا اللبس، بالقول إن تحقيق التوازن في المصالح الطبقية، في ظل مناخ ديمقراطي، واستراتيجيات حضارية تتوخى تحقيق العدل، هو الضمانة الوحيدة لتحقيق المصلحة الوطنية. وبالمنطق نفسه، يمكن تحرير اللبس بين المصلحة الطائفية/ الإثنية/ العرقية، من جهة، والمصلحة الطبقية من جهة ثانية.

ولا يعني ذلك أن ننحو تجاه ماركس، الذي أغفل إغفالاً تاماً الفروق القومية والإثنية والاختلافات الدينية والخصوصيات الحضارية والثقافية معتبراً جميع هذه الجوانب الأساسية في حياة المجتمعات مجرد مظاهر في بنية فوقية تحكمها المصالح الطبقية. لكن الاختيار الصعب والحقيقي، هو كيف يمكن تحقيق العدل الاجتماعي، على أسس ومعايير إنسانية تساوي بين البشر، وتحترم الإنجاز والكفاءة، ولا تعترف بالتمييز والتعصب. وعليه فإن تحقيق المصلحة الطبقية لا يعني تدمير الخصوصية الحضارية لأي مجتمع، بل إنه دعم وتمتين للجوانب النافعة داخل هذه الخصوصية، التي ترسخ العدل والحق والمساواة، وما عدا ذلك من جوانب ضارة لا ينبغي التأسف عليه. وجميع المجتمعات الناهضة تمكنت من التخلي عن الجوانب الضارة في خصوصيتها كشرط أصيل للنهوض. في إطار عملية تاريخية خلاقة، واستطاعت بالفعل إحداث التقدم من دون أن تفقد طابعها الحضاري الخاص.

إن تحقق المصالح الطبقية أو عدم تحققها، يرتبط ووفقاً للإطار النظري الذي نعرضه، بأربع متغيرات: (١) طبيعة الوعي الطبقي السائد؛ (٢) قوة التشكيلات الطبقية القائمة في المجتمع؛ (٣) قوة وخصائص الطبقة المركزية المتحكمة؛ (٤) قوة التشكيلات الطائفية/ الإثنية/ العرقية. وكما ذكرنا آنفاً، أن أغلبية المجتمعات العربية، لم تشهد عملية مأسسة الصراع الطبقي، على النحو الذي يكفل استقلالية التشكيلات الطبقية، بسبب العائق السياسي الذي تفرضه الطبقة المركزية المتحكمة، أو تستغله قوى المعارضة،

أو بسبب العائق الاجتماعي الذي تفرضه الجماعات الطائفية/ الإثنية/ العرقية، للحؤول دون إقرار واعتراف الحس المشترك العام، بضرورة وأهمية تحقيق التوازن في المصالح الطبقية. وعليه فإننا نفترض أن المصالح الطبقية، موجودة وحاضرة، كونها تمثل التعبير الدائم عن الخصائص الحضارية للأوعية الطبقية التي ينتمي إليها الأفراد. ومع ذلك فهي في سياقنا العربي، وبسبب المتغيرات المذكورة، مصالح طبقية مشتتة، فئوية، موقتة، متفاوتة، مقموعة بآليات العنف المادية والرمزية.

ثامناً: الصراع الطبقي

السؤال الآن بناء على الحيثيات والافتراضات الخاصة بهذا الإطار النظري: هل ثمة صراع قائم بين الطبقات في الوطن العربي؟ هل ثمة تنافس طبقي قائم بين هذه الطبقات؟ لقد سلمنا بوجود ثلاث علاقات استغلال أكيدة، تخلق التناقضات بين الطبقات المختلفة، وهي: (١) علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها؛ (٢) علاقات استغلال السلطة البيروقراطية؛ (٣) علاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الثوري. وقد افترضنا أن هذه العلاقات لم ولن تختفي من أي تركيب طبقي في العصر الحديث، ولكنها تظهر مختلفة الشدة، فتكون منحسرة في أحيان، دافعة المجتمع نحو العدالة والمساواة النسبية، وتفيض في أحيان أخرى لتغرق المجتمع في الظلم واللامساواة.

ولدينا تشكيلات طبقية، حققت بعض المصالح الاجتماعية والمعرفية والمهارية، لأعضائها، ولكنها أخفقت في تحقيق المصالح الاقتصادية، إلا بالقدر الذي تحدده الطبقة المركزية المتحكمة، بينما اختلطت مصالحها السياسية بالشأن السياسي العام. في ظل ضعف واستئناس هذه التشكيلات، يبقى الوعي الطبقي العفوي النفسي، على حالته، من دون أن يتطور إلى وعي طبقي اجتماعي، ويستحيل الكفاح أو النضال لتحقيق المصالح الطبقية الحقيقية، إلى كفاح طبقي مشتت، فئوي، موقت، مقموع بآليات العنف المادية والرمزية.

لدينا مشروع تنموي عربي فاشل، يصنع المزيد من التناقضات، والإحباطات، حيث يتخذ الحراك الطبقي الجماعي اتجاه حراك هابط، وهو ما يجعل الارتقاء داخل التركيب الطبقي مقصوراً على الحراك الفئوي، المستغل

للعلاقات القبلية/ الطائفية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، وفي إثر هبوط الحراك الجماعي، وصعود الحراك الفئوي، تظهر القفزات الطبقية الفردية، ضفدعية الحركة؛ وهو ما يؤدي في النهاية إلى تكريس استغلال الطبقة المركزية المتحكمة، لبقية الطبقات.

الصراع داخل التركيب الطبقي العربي لا هو صراع طبقي بالمعنى الماركسي، ولا هو تنافس طبقي بالمعنى الليبرالي، وإنما هو إذعان طبقي، الفاعل فيه هو الطرف الأقوى في المعادلة. ونحن نفترض أنه إذعان، لعدة أسباب: (١) عدم مأسسة الصراع السياسي في البلدان العربية، على نحو ديمقراطي يكفل تداول السلطة؛ (٢) تلبس الصراع الاقتصادي، وتشوشه بالصراعات التقليدية الطائفية/ الإثنية/ العرقية؛ (٢) الكبت العنيف الذي تمارسه المؤسسة العسكرية العربية، وأجهزة الأمن بها لحماية الطبقة المركزية؛ (٤) ضعف واستئناس التشكيلات الطبقية، وهو ما يجعلها لا تعبر عن مصالح أعضائها. هذه الأسباب مجتمعة تمنع الصراع الطبقي من الطفو على سطح الحياة الاجتماعية، غير أن الطبقة المركزية المتحكمة، لا تملك القدرة على منع الصراع من الغوص في جوف تلك الحياة. فقد استطاعت الشعوب العربية ـ تحت الإذعان ـ التعبير عن التناقضات الطبقية المسكوت عنها، ونجحت في تطوير وسائل خاصة للتعبير عن اللامساواة والظلم الاجتماعية، بطرق رمزية فنية أو أدبية، أو عن طريق التهكم وإطلاق الطرائف والنكات. إلا أن بقاء التناقضات الطبقية على حالها خلق ظواهر الكراهية والعنف التي تنتشر في العلاقات الاجتماعية، كما أدى إلى تدهور قيمي وأخلاقي، يسمح ويبرر التعايش مع هذه التناقضات والإذعان لها، واستغلال الفساد بأنواعه كافة، كوسيلة لاكتساب الحقوق، وتحقيق المصالح.

ما حدث أن طاقة الصراع ظلت مختزنة، تحت السطح، يزداد انضغاطها كلما ازدادت التناقضات السياسية الاقتصادية، وفجأة انفجرت هذه الطاقة، في عام ٢٠١١، لتخرج «بلدان الربيع» لتحطم قيود الإذعان الذي مارسته الطبقة المركزية، بمساعدة وتسويغ الطبقة الوسطى المتنفذة. وتنطلق الهبات في إيقاع ثوري متشابه ـ تقريباً ـ في كل بلدان الربيع، من دون أن تقودها طبقة معينة، مفعمة بحيوية شبابية ضخمة من الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والعاطلين من العمل، وانحازت الطبقة الوسطى

المستقرة، للمد الثوري، واشتركت في اضفاء النظام على الحركة الثورية، بعد الانطلاق، وليس في التمهيد لهذا الانطلاق.

لم تظهر أيديولوجية قائدة، في كل ميادين الربيع الديمقراطي، دينية كانت أو ليبرالية أو اشتراكية، فقد استوعب المد الثوري المرجعيات كافة، والتنظيمات والطبقات، ثم بعد النجاح، اختلف الشركاء، وبدأ كل فصيل يتوهم أنه الأحق بمكاسب الثروة، فكان أن فرضت الحركات الدينية هيمنتها على مشهد ما بعد الثورة، لما لها من سيطرة سابقة على التشكيلات الطبقية العربية، وميراث طويل من التنظيمات تحت الأرضية المحكمة. وبسبب أنها حاملة ومحتكرة للوعد الذي لم يختبر بعد على أرض الواقع، وعد «الإسلام هو الحل» ما ينذر بأن تلك البلدان، ستدخل في مرحلة صراع ايديولوجي أكيد، ربما يعيد تلك البلدان إلى المربع صفر مرة أخرى، أو على الأقل يعطل التحول الديمقراطي الحقيقي. مما سبق نفترض أن الصراع الطبقي، تحول في الحالة العربية، إلى إذعان طبقي، بفعل انسداد قنوات التعبير عن التناقضات السياسية والاقتصادية، وهو ما أدى إلى ظهور حالة استقطاب طبقي واسع النطاق، حيث الطبقة المركزية بتحالفها مع الطبقة الوسطى المتنفذة (العسكرية والمدنية والتقليدية)، في جهة، والطبقات الوسطى المستقرة والوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة والفئات اللاطبقية في جهة أخرى. وهذا هو المشهد الصراعي الراهن، سواء في البلدان العربية التي شهدت الهبات الثورية، أو تلك التي تنتظر. فتحالف الطبقة المركزية والوسطى المتنفذة لن يستطيع في نهاية المطاف أن يقف أمام حركة التاريخ.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل تقديم إطار نظري جديد لدراسة تحولات الطبقة الوسطى العربية، وهو إطار يستفيد ويوائم بين نموذج غلبرت ـ كاهل، ونظرية إريك أولن رايت، ونظرية بيير بورديو، إضافة إلى الإضاءات النظرية العربية التي عرضنا لها في الفصول السابقة، وبخاصة مساهمات حليم بركات وخلدون النقيب ومغنية الأزرق وعبد الباسط عبد المعطي وأليزابيت لونغنيس، وغيرهم. وحاولنا أن نؤلف بين جميع هذه المصادر النظرية والتطبيقية، لكي نستنبط منها نموذجاً نظرياً تحليلياً، يستطيع إنتاج أدوات مفاهيمية ملائمة لفهم ووصف وتفسير التركيب الطبقي العربي، والطبقة الوسطى فيه على نحو خاص. وجاءت المحاولة محفوفة بالمخاطر الإبستيمولوجية، وظل القلق

يراود الكاتب، من أن يفقد خيط التماسك المنطقي لهذا الإطار، خلال اندفاعه لاستنباط إطار نظري يعبر عن خصوصية التركيب الطبقي العربي. وبطبيعة الحال، فإن هذا الإطار، سيخضع للنقد والتفنيد والتعديل، من خلال الكاتب ذاته، ومن خلال الجماعة العلمية المختصة، وفي ما يلي نعرض ملخص هذا الإطار:

١ ـ التركيب الطبقي العربي، يتضمن ست طبقات أساسية هي: الطبقة المركزية المتحكمة، الطبقة الوسطى المتنفذة، الطبقة الوسطى المستقرة، الطبقة الوسطى الفقيرة، الطبقة العاملة، الفئات اللاطبقية الكادحة. وأفراد كل طبقة يشتركون معاً في عدد من الخصائص الحضارية، التي تؤثر فيها خمس متغيرات: مستوى الدخل ونوعه؛ مستوى التعليم والتدريب؛ الموقع البيروقراطي داخل مؤسسة العمل؛ أساليب الحياة؛ مجموعة المتغيرات القبلية/ الطائفية/ العرقية/ السياسية التسلطية.

٢ ـ إن تمييز الحدود بين الطبقات الست، يتم عبر طريقتين متكاملتين: الطريقة العمودية التي تتعامل منهجياً مع البناء الاجتماعي كوحدة كلية للتحليل، تعتمد على بيانات ومعلومات الاحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والمسوح الاجتماعية، بينما تتعامل الطريقة الأفقية مع مجالات أو حقول البناء الاجتماعي كوحدات تحليل مستقلة، تعتمد على بيانات ومعلومات البحوث بالعينة، وخرائط الحراك الطبقي، والمقابلات الكيفية، وتحليل الخطاب، وكذلك الأدوات الاثنوجرافية.

٣ ـ تضم **الطبقة الوسطى الفقيرة**: كل المتعلمين الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي، ويمارسون أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، بصعوبة، وغالباً ما يكون على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية؛ بينما تضم **الطبقة الوسطى المستقرة**: كل الحاصلين على تعليم أساسي وما فوقه (١٢ سنة دراسية على الأقل)، من أصحاب المشاريع الوسطى، أو أصحاب المهن الذهنية المعقدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي، ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار. وتضم **الطبقة الوسطى المتنفذة**: كل الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، ويمارسون مهناً ذهنية معقدة، ويتولون وظائف قيادية داخل المجالات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة في الأقاليم والمناطق (الولايات أو المحافظات)، كما تضم

أصحاب الأعمال الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يديرون حركة الاقتصاد على مستوى هذه الأقاليم، والأغلبية العظمى من أفرادها ينفذون إلى مناصب الحكم المحلي عن طريق استغلال أحد أو بعض أو كل العوامل الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، ويمارسون أساليب معيشة، يغلب عليها استهلاك الرفاهية، والتشبه بأنماط معيشة الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الرأسمالية العالمية، ويمتلكون القدرة على الادخار والاستثمار.

٤ ـ تظهر علاقات الاستغلال مختلفة الشدة، فلا وجود مطلق ولا عدم مطلق، تنحسر إذا اتجه المجتمع نحو العدالة والمساواة النسبية، وتفيض إذا اتجه نحو الظلم الاجتماعي واللامساواة. وأن التركيب الطبقي العربي، ينطوي على ثلاثة أنواع من علاقات الاستغلال هي: علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها؛ علاقات استغلال السلطة البيروقراطية؛ علاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الثوري.

٥ ـ تتسم الأوعية الطبقية المشكلة للتركيب الطبقي بخصائص حضارية شبه ثابتة، وحين يحدث حراك للأفراد من طبقة إلى أخرى، فهم لا يحملون خصائصهم الطبقية القديمة، بل يحرصون على التحرر منها وتمثل الشروط الحضارية للوعاء الطبقي الجديد.

٦ ـ يحدث الانقسام الطبقي إذا تطورت الخصائص الحضارية داخل المجتمع بصفة عامة، وهو ما يؤدي إلى وجود تناقضات داخل الوعاء الطبقي الواحد، لا يستطيع استيعابها مع الوقت، فينسلخ وعاء طبقي جديد. وأحياناً تتم هذه العملية التاريخية متسارعة، يتسم حينها التركيب الطبقي بأنه ولود، وأحياناً تتم ببطء، في التركيب منخفض الخصوبة. وأحياناً تتوقف فيتصف التركيب بأنه عاقر. وفي المقابل يحدث الانكماش الطبقي حين تتدهور الخصائص الحضارية لبعض الأوعية الطبقية، وهو ما يجعلها تتداخل في حدود طبقة مجاورة، إلى أن تختفي داخلها تماماً، فيحدث انكماش في التركيب الطبقي.

٧ ـ توجد ثلاثة أنواع من الحراك الطبقي: جماعي، وفئوي، وفردي، لكل نوع منها اتجاهان أحدهما صاعد والآخر هابط، وترتبط من جهة بعلاقات بينية متبادلة، كما ترتبط من جهة ثانية، بالحالة الحضارية للمجتمع، وبخاصة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن فهم الحراك الطبقي الفئوي والفردي، بدلالة الحراك الجماعي

باتجاهيه الصاعد والهابط. وكلما هبط معدل الحراك الطبقي الجماعي، ارتفع معدل الحراك الطبقي الفئوي، وأخذ الحراك الفردي طابع القفزة الضفدعية. في حين إذا ارتفع معدل الحراك الطبقي الجماعي، قلَّ معدل الحراك الفئوي، وأخذ الحراك الفردي الطابع العصامي.

٨ ـ شهد التركيب الطبقي العربي حراكاً طبقياً جماعياً صاعداً، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ثم تغير اتجاه الحراك الجماعي بعد ذلك إلى الهبوط. وهو يشهد في اللحظة الراهنة إرهاصات مرحلة أخرى لم تتضح معالمها بعد، وإن كانت تطمح إلى استعادة نمط الحراك الجماعي الصاعد، عن طريق مقاومة علاقات الاستغلال الفئوية (القبلية/ الطائفية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية)، لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

٩ ـ لم تؤدِّ التشكيلات الطبقية العربية دوراً ذا بال في مأسسة الصراع الطبقي، وعجزت عن تحقيق المصالح الطبقية، وبخاصة الاقتصادية والسياسية، بسبب خضوعها القسري لثلاث قوى سياسية واجتماعية: من جهة الطبقة المركزية المتحكمة، ترغيباً وترهيباً، أو من جهة قوى المعارضة التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان للممارسة السياسية، ومن جهة الجماعات الطائفية والإثنية والقبلية، المقاومة لدور التشكيلات الطبقية في إلغاء التمييز والتعصب التقليدي. وهو ما أدى في النهاية إلى تحول الكفاح الطبقي المؤسسي، إلى كفاح مشتت وفئوي، يفتقد الاستراتيجية، ويفتقد القيادة النقابية المخلصة.

١٠ ـ الوعي الطبقي، هو إدراك كل من: الخصائص الحضارية للوعاء الطبقي الذي ينتمي إليه الفرد؛ والعلاقات الطبقية التي تربط بين هذه الأوعية؛ والمصالح الطبقية التي يسعى أفراد الطبقة لتحقيقها. يصدر هذا الوعي في صور عفوية، أو اجتماعية، أو يظل باطنياً في حالات نادرة. تعمل الطبقة المركزية المتحكمة، المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، على تزييف الوعي الطبقي الحقيقي، من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والأمنية، تحت ادعاءات ومزاعم الحفاظ على الوطن أو الدين أو التاريخ المشترك للجماعة. ونفترض أن الوعي الطبقي في البلدان العربية لم يتطور من وعي عفوي نفسي، إلى وعي طبقي اجتماعي، لغياب الممارسة الحزبية الديمقراطية، وانحراف مسار التشكيلات الطبقية.

١١ ـ ظلت التناقضات الطبقية العربية، القائمة على علاقات الاستغلال المذكورة، لغزاً بلا حل، وعجزت الطبقة العاملة، والطبقة الوسطى الفقيرة، عن تحقيق مصالحهما، بسبب عجز واستئناس التشكيلات الطبقية، وغياب الممارسات الحزبية الديمقراطية، وهو ما جعل صور الكفاح والنضال لتحقيق المصالح الطبقية، تظهر مشتتة، وفئوية، وموقتة، ومقموعة بآليات العنف المادي والرمزي.

١٢ ـ على الرغم من أن التركيب الطبقي العربي يعاني علاقات استغلال أكيدة، وتناقضات طبقية عميقة، فإن البلدان العربية لم تشهد صراعاً طبقياً بالمعنى الدقيق، وخضعت للإذعان الطبقي، حيث عجزت الطبقات كافة عن مواجهة الطبقة المركزية المتحكمة المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، وساعد على تكريس هذا الإذعان عدم مأسسة الصراع السياسي، وتشوش الصراع الاقتصادي بالتمييز الطائفي/ الإثني/ القبلي، والكبت العنيف الذي تمارسه المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن من أجل حماية الطبقة المركزية وحليفتها الطبقة الوسطى المتنفذة.

١٣ ـ خلق الخضوع لحالة الإذعان ظواهر الكراهية والعنف التي تنتشر في العلاقات الاجتماعية العربية، كما أدى إلى تدهور قيمي وأخلاقي، وفساد بكل أوجهه، من أجل التعايش مع هذه التناقضات والإذعان لقوة الطبقة المركزية المتحكمة. ومع ذلك فقد استطاعت الطبقة الوسطى المستقرة، أن تطور وسائل رمزية فنية وأدبية، إلى جانب تطوير فعاليات معارضة، في حدود الممكن والمسموح به، لتنبيه الوعي الحقيقي، وإبراز التناقضات الطبقية، وصور الاستغلال.

١٤ ـ شهدت بعض البلدان العربية عام ٢٠١١، تحطيماً لقيود الإذعان، عبر أفعال ثورية ـ متشابهة الإيقاع ـ ضد الطبقة المركزية المتحالفة مع الوسطى المتنفذة، من دون أن يقود هذه الفعاليات الثورية طبقة معينة، وصدرت مفعمة بحيوية شبابية ضخمة من الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والعاطلين من العمل، والكادحين، ثم انحياز الطبقة الوسطى المستقرة إليها، بعد بلوغ المد الثوري كتلته الحرجة.

١٥ ـ يشير المشهد الصراعي الراهن في بلدان الربيع الديمقراطي، والبلدان كافة، إلى وجود استقطاب طبقي واسع النطاق، حيث الطبقة المركزية بتحالفها مع الطبقة الوسطى المتنفذة (العسكرية، والمدنية، والتقليدية) في طرف، والطبقات الوسطى المستقرة والوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والكادحين والعاطلين من العمل، في

الطرف النقيض. والفارق أن بلدان الربيع، حسمت الصراع موقتاً، بعد العصف بالطبقة المركزية، ولكنها دلفت إلى صراع أيديولوجي، بعدما فرضت الحركات الدينية هيمنتها على مشهد ما بعد الثورة. ولا يمكن التنبؤ بمصير هذا الصراع حتى الآن. أما بقية الدول العربية، فلا مفر أمامها، سوى اتخاذ ما يلزم نحو حلحلة هذا الاستقطاب، عبر سياسات وعمليات تحقق العدل الاجتماعي والحرية والديمقراطية، وبطبيعة الحال، فإن الطبقات المركزية والوسطى المتنفذة في تلك البلدان قد جربت واستنفدت كل الوسائل القمعية، ولم يعد أمامها الآن سوى الإذعان لإصلاحات جذرية إن أرادت أن تتجنب المد الثوري.

وبعد، يحتاج البحث الطبقي راهناً إلى إعادة نظر، في طريقة التناول، وفي نطاق البحث الإمبيريقي نفسه، ونفترض أن هذا الإطار، يمكن أن يساعد على تفكيك وحدات التحليل الطبقي على نحو مختلف، بحيث نستطيع من خلاله، إفراد بحوث مستقلة، عن الطبقة الوسطى الفقيرة فقط، أو الطبقة الوسطى المستقرة فقط، وبالمثل الطبقة الوسطى المتنفذة، وجميع الطبقات التي يضمها التركيب الطبقي في لحظة تاريخية محددة. هذه الطريقة من شأنها إبراز الخصائص الحضارية لكل وعاء طبقي، وإبراز طبيعة التناقضات، وعلاقات الاستغلال على نحو أدق، بحيث يمكن استثمار هذه البحوث في دفع مشروع التنمية العربي، لكي يتحرر من أغلال الظلم واللامساواة، الذي تمارسه الطبقات المركزية المتحالفة مع الوسطى المتنفذة، فالمواطن العربي يريد، ومن حقه، أن يعيش حياة آمنة وكريمة.

الفصل السادس

الطبقة الوسطى العربية:
المتغيرات والخصائص الديمغرافية

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لبعض المتغيرات الديمغرافية ذات الطابع الاجتماعي، أو الحيوي، التي يمكن أن تساعدنا على رسم صورة مبدئية عن طبيعة السكان المرشحين للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية. وقد أعددنا هذا الفصل والذي يليه، قبل النزول إلى الميدان لإجراء المقابلات الكيفية على عيّنة البحث في كل من مصر والمغرب والكويت. غير أن عدة أسئلة ظلت معلّقة حول بعض الظواهر الديمغرافية، كانت تحتاج إلى تفسير معمق، وقد توافرت للباحث عدة فرص أثناء إجراء الدراسة الميدانية في البلدان الثلاثة المذكورة، لإجراء مقابلات مع مواطنين من جميع الأقطار العربية، وتم استثمار هذه الفرص في عرض البيانات الديمغرافية التي تحتاج إلى تفسير مباشر، يقترب من الواقع والتجربة المعاشة، على الأفراد الذين وافقوا ـ مشكورين ـ على إجراء المقابلة معهم. وقد ضممنا نتائج هذه المقابلات الفرعية داخل أطر محددة في الفصل، حتى يسهل على القارئ تتبعها.

ينقسم هذا الفصل إلى ستة أقسام، يتناول القسم الأول اتجاهات النمو والكثافة السكانية في الوطن العربي، لفهم طبيعة المرحلة الديمغرافية التي يمر بها الوطن العربي، التي يترتب عليها فهم أكبر للتحديات التنموية التي تواجه الأقطار العربية. وننتقل في القسم الثاني إلى تحليل التوزيعات العمرية في البلدان العربية، مركزين على ثلاث فئات عمرية كبرى (الفئة أقل من ١٥ سنة)، (الفئة ١٥ ـ ٦٥سنة)، (الفئة أكبر من ٦٥سنة). تتيح هذه الفئات لنا فهماً أكبر لحجم السكان القادرين على العمل، ونسبة الإعالة بأنواعها (الكلية، إعالة الصغار، إعالة الكبار) التي تسم الوضع الديمغرافي العربي. ويتناول القسم الثالث من الفصل، التوزيع الحضري الريفي في الوطن العربي، ومنه يمكن رسم صورة مبدئية عن الطبقة الوسطى الحضرية والريفية، وكذلك اتجاهات الهجرة من الريف العربي وإليه. وننتقل في القسم الرابع إلى عرض معدل أمية البالغين

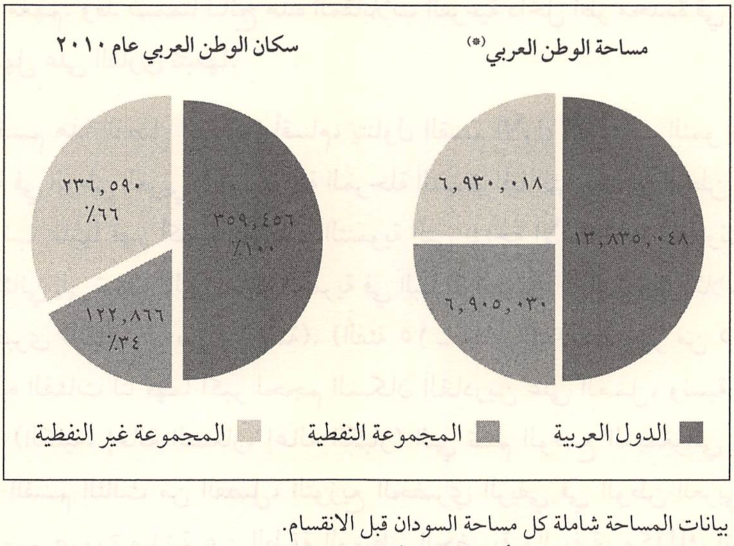
في الوطن العربي، على أساس أن مستوى الأمية في هذه الفئة العمرية له تأثير في تركيب الطبقة الوسطى العربية، بصورة غير مباشرة. ويتناول القسم الخامس، معدلات القيد الصافي في مراحل التعليم الابتدائي، والثانوي والجامعي. وينتهي الفصل بمحاولة لاستنتاج بعض الارتباطات بين التوزيع الحضري الريفي، ومعدل الأمية، ومعدلات القيد في المراحل التعليمية المختلفة، بصورة تفيد في رسم صورة كيفية مستخلصة من البيانات الكمية الديمغرافية التي تم استعراضها في الفصل.

أولاً: النمو والكثافة السكانية في الوطن العربي

يتضح من الشكل الرقم (٦ ـ ١) أن مساحة الوطن العربي منقسمة إلى نصفين تقريباً، بين مجموعة البلدان النفطية، والبلدان غير النفطية. وقد بلغ عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠١٠ نحو ٣٥٩,٤ مليون نسمة، يقطن في البلدان غير النفطية ثلثي سكان الوطن العربي، والثلث الباقي في البلدان النفطية.

الشكل الرقم (٦ ـ ١)

توزع مساحة الوطن العربي
وعدد سكانه بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية



(*) بيانات المساحة شاملة كل مساحة السودان قبل الانقسام.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١).

لا يزال الوطن العربي يمر بالمرحلة الانتقالية الديمغرافية، التي تتسم بالنمو السريع للسكان، ولم يصل بعد إلى مرحلة النضج السكاني؛ وهو يحتفظ بمعدل نمو سكاني هو الأعلى على مستوى الأقاليم في العالم، بعد إقليم الصحراء الأفريقية الكبرى مباشرة[1].

وعلى الرغم من أن بعض البلدان نجحت في خفض معدل النمو إلى أقل من ٢ في المئة سنوياً، كما يظهر في الجداول الأرقام (٦ ـ ١) و(٦ ـ ٢) و(٦ ـ ٣)، فإننا بصفة عامة نلحظ تحولاً في معدل النمو السكاني، في الوطن العربي، يبدأ مرتفعاً في بداية العقد الأول للألفية الثالثة، ثم ينخفض في منتصف العقد، ويعاود إلى الارتفاع، وهو ما يعني أن هناك تقدماً ملموساً في مستوى الرعاية الصحية، وبخاصة في قطاع الطفولة والأمومة، واستمرار ارتفاع معدل الخصوبة[2]، وتحسن سبل المعيشة، وبخاصة في المجموعة النفطية؛ في حين تظل الكثافة السكانية في الوطن العربي منخفضة بصفة عامة، حيث تقل في المجموعة النفطية وترتفع في المجموعة غير النفطية، ويواجه عدد من البلدان العربية مشكلة حقيقية في الاكتظاظ السكاني، في حين يواجه البعض الآخر مشكلات حقيقية في انخفاض الكثافة.

١ ـ النمو والكثافة السكانية في البلدان العربية غير النفطية

نلاحظ على مستوى البلدان غير النفطية ثلاثة تحولات: **الأول**، تمكن بعض البلدان من الوصول إلى معدل نمو سكاني معقول، بسبب سياسات التحكم في تنظيم الأسرة، وبسبب الهجرة إلى الخارج (تونس، المغرب، مصر)؛ **الثاني**، اخفاق بعض البلدان (منها بلدان لا تقر بسياسات تنظيم الأسرة)، ونتيجة لزيادة جهود الرعاية الصحية وتحسن ظروف الحياة والمعيشة وارتفاع معدل الخصوبة، يرتفع معدل النمو السكاني (السودان، موريتانيا اليمن)؛ **الثالث**، أن بقية البلدان غير النفطية، شهدت ارتفاعاً في معدل النمو السكاني، بحكم أنها صارت جاذبة للعمالة الخارجية، أو صارت محط هجرات موقتة أو دائمة (للعمل أو اللجوء السياسي) كما هي الحال في الأردن ولبنان وجيبوتي.

---

(١) حيث نجد وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، أن أقلّ الأقاليم نمواً للسكان أوروبا وآسيا الوسطى (٢, ٠ في المئة) ثم أقاليم شرق آسيا والمحيط الهادئ (٨, ٠ في المئة) ثم أقاليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١ في المئة) ثم إقليم جنوب آسيا (٤, ١ في المئة).

(٢) يُعَرَّف معدّل الخصوبة، بأنه متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة في حياتها، ويتمّ حسابه، بقسمة عدد المواليد خلال سنة معينة، على عدد النساء في عمر الإنجاب (١٥ ـ ٤٤) مضروباً في ١٠٠٠.

أما ما يتعلق بالكثافة السكانية، فإن البلدان غير النفطية، تقع بصفة عامة ضمن البلدان المتوسطة الكثافة، باستثناء ثلاثة بلدان (فلسطين، جزر القمر، لبنان) ترتفع فيها الكثافة بسبب صغر المساحة، واضطراد النمو السكاني، بينما تنخفض الكثافة السكانية بشدة في ثلاثة بلدان (السودان، موريتانيا، الصومال)، وهذا الانخفاض، أو الندرة، إذا تواكب مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر، فهو يؤدي تلقائياً إلى نمو العشوائيات والمجتمعات المهمشة حول المدن الكبرى، فضلاً عن تهديد الأمن الوطني في تلك البلدان، لعدم وجود ظهير سكاني في الفراغ المساحي.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

النمو والكثافة السكانية في البلدان غير النفطية

البلد	المساحة	عدد السكان (بالآلاف)			معدل النمو			الكثافة السكانية		
		٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الأردن	٨٩٣١٨	٥٠٣٩	٥٤٧٣	٦١١١	٢,٨٤	٢,٣	٣,٤٣	٥٦	٦١	٦٨
تونس	١٦٤١٥٠	٩٥٥٩	١٠٠٣٠	١٠٥٤٢	١,٢	٠,٩٩	١,٦١	٥٨	٦١	٦٤
جيبوتي	٢٣٢٠٠	٦٨٠	٧٩٢	٩٢٣	٣,٠٩	٣,١٤	٢,٧٢	٢٩	٣٤	٤٠
السودان	٢٥٠٥٨٠٥	٣١٠٨١	٣٤٢٦٢	٤١٧٠٩	١,٧٦	١,٩٩	٢,٨٦	١٢	١٤	١٧
سورية	١٨٥١٨٠	١٦٣٢٠	١٨١٣٨	٢٠٦١٨	٢,٧	١,٩٤	٣,٠٢	٨٨	٩٨	١١١
الصومال	٦٣٧٦٥٧	٩٥٩٦	١٠٠٨٢	١٠٥٩٤	٠,٩٩	١	١,٠١	١٥	١٦	١٧
فلسطين	٦٠٢٠	...	...	٤٠٤٨	...	...	٢,٩	...	...	٦٧٢
جزر القمر	٢٢٣٦	...	...	٧٢٤	...	...	٢,٢	...	...	٣٢٤
لبنان	١٠٤٥٢	٣٧٦٥	٣٨٩٢	٤٠١٨	٠,٨٨	٠,٦٥	٣,٩٧	٣٦٠	٣٧٢	٣٨٤
مصر	١٠٠٩٤٥٠	٦٣٣٠٥	٧٠٠١٩	٧٨٦٨٥	٢,١٣	٢	٢,٠٩	٦٣	٦٩	٧٨
المغرب	٧١٠٨٥٠	٢٨٧٢٩	٣١٠٧٢	٣١٨٩٤	١,٧	١,٦	١,٦٥	٤٠	٤٤	٤٥
موريتانيا	١٠٣٠٧٠٠	٢٦٤٥	٢٩٨١	٣٥٧٠	٢,٩٩	٢,٣٨	٢,٩٤	٣	٣	٣
اليمن	٥٥٥٠٠٠	١٨٢٦١	٢١٥٣١	٢٣١٥٤	٣,٥	٣,٣٧	٣,١١	٣٣	٣٩	٤٢
المجموعة غير النفطية	٦٩٣٠٠١٨	١٨٨٩٨٠	٢٠٨٢٧٢	٢٣٦٥٩٠	٢,٢	١,٩	٢,٦	٧٠	٧٤	١٤٤

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٣)؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٦)، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١).

الإطار الرقم (٦ ـ ١)
تفسير انخفاض معدل النمو السكاني في الجزائر

خلال إجراء الدراسة الميدانية في مصر والكويت والمغرب، استثمرنا وجود عدد كبير من طلاب الدراسات العليا من البلدان العربية كافة، في مصر والمغرب، إلى جانب وجود جوالٍ عربية في دولة الكويت، وأجرينا مقابلات بؤرية (انصبت على مناقشة نتائج البيانات الإحصائية الخاصة ببلدانهم)، وسوف نوالي عرض نتائج هذه المقابلات، كلما اقتضت الضرورة أن نبحث عن تفسيرات اجتماعية وثقافية أو اقتصادية أو سياسية أكثر التصاقاً بالواقع.

يذهب المشاركون في المقابلة من الجزائر إلى أن الانخفاض في معدل النمو السكاني، خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ لا يرجع إلى سياسات وبرامج حكومية للتحكم في معدلات النمو، ولكنه جاء تأثراً بعدة عوامل، أهمها ما شهدته الجزائر من أحداث عنف، خلال التسعينيات، الذي سمي بالعشرية السوداء، وفي نهاية القرن العشرين كانت الجزائر قد فقدت ٢٠٠ ألف مواطن، معظمهم من الشباب، وبعض المشاركين أشاروا، إلى تدهور الأحوال الاقتصادية، وعزوف الشباب أو عدم قدرتهم على الزواج، والتفكير في الهجرة إلى أوروبا. واتفق جميع المشاركين على أن معدل النمو سيواصل الارتفاع خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مع تحسن الأحوال الاقتصادية والاستقرار السياسي.

٢ ـ النمو والكثافة السكانية في البلدان العربية النفطية

إذا انتقلنا إلى البلدان النفطية، نجد أن معدل النمو السكاني يتجه نحو الزيادة المستمرة خلال العقد الأخير، وتعدّ الجزائر استثناءً، فهي من أكثر البلدان النفطية والعربية تحكماً في النمو السكاني. وبصفة عامة تشهد معظم البلدان النفطية زيادة في المعدل، بسبب ارتفاع معدل الخصوبة، وارتفاع معدل هجرة العمالة الخارجية إليها، ويمكن النظر إلى الانخفاضات الملحوظة عام ٢٠١٠ الخاصة ببعض بلدان الخليج العربي، في ضوء سياسات توظيف العمالة الوطنية، والحد من استقدام العمالة الخارجية، التي تحاول حكومات هذه البلدان تطبيقها، لأسباب اقتصادية وأمنية واجتماعية.

أما على مستوى الكثافة السكانية، فتشهد ثلاثة من البلدان النفطية ارتفاعاً كبيراً في الكثافة السكانية (البحرين، الكويت، قطر)، وتبقى البحرين (متفردة) بوصفها من أكثر بلدان العالم كثافة سكانية، ويصعب على هذه البلدان المحدودة المساحة الإبقاء على هذا المعدل، على المدى البعيد، فإما أن تخفض من معدلات النمو السكاني، وتحد من الاعتماد على العمالة الخارجية، وإما أن تأخذ طريق الاندماج

في الفضاء السعودي الشاسع. ولدينا أربعة بلدان في هذه المجموعة تعاني انخفاض الكثافة السكانية (ليبيا، عُمان، السعودية، الجزائر)، الأمر الذي يعيق جهود التنمية المتوازنة والعادلة، وبخاصة على مستوى المناطق الطرفية داخل هذه الأقطار، بسبب ارتفاع التكلفة الاقتصادية، فضلاً عن مشكلات الأمن الوطني، التي تنجم عن التوزيع المختل للسكان على المساحة الكبيرة، وبخاصة في ليبيا والجزائر، اللتين تشترك حدودهما المترامية مع بلدان غير عربية بعضها لا يحكم السيطرة الكاملة على حدوده مع بلدان الجوار.

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

النمو والكثافة السكانية في البلدان النفطية

البلد	المساحة	عدد السكان			معدل النمو			الكثافة السكانية		
		٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الإمارات	٨٣٦٠٠	٣١٠٨	٤١٠٥	٨٢٦٤	٥,٨٢	٦,٠٢	٥,٣٨	٣٧	٤٩	٩٩
البحرين	٧١٢	٦٨٩	٧٢٧	١٣١٤	٣,٦٣	٢,٦٤	٢,٤١	٩٦٨	١٠٢١	١٨٤٦
الجزائر	٢٣٨١٧٤١	٣٢٢٤٩	٣٢٧٩٥	٣٥٨٤٧	٢,٠٥	١,٣٣	١,٩٧	١٤	١٤	١٥
السعودية	٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٣٣	٢٣٠٧٩	٢٧٥٦٣	٣,٢٦	٢,٤٤	٢,٩٨	١١	١٢	١٤
العراق	٤٣٥٠٥٢	٢٣٩٢٠	٢٧٩٦٠	٣٣٤٠٨	٢,٣	٣,٠٣	٣,٠٢	٥٥	٦٤	٧٧
عُمان	٣٠٩٥٠٠	٢٣٦١	٢٥٠٩	٣٤١٥	١,٦٢	٣,٨٥	٣,٩٩	٨	٨	١١
قطر	١١٦٠٦,٨	٥٦٦	٧٩٦	١٦٩٩	١,٤١	٥,٢٩	٣,٩٢	٤٩	٦٩	١٤٦
الكويت	١٧٨١٨	٢٢٢٨	٢٩٩١	٣٥٨٢	٠,٦٧	٨,٦١	٠,٣٢	١٢٥	١٦٨	٢٠١
ليبيا	١٦٦٥٠٠٠	٥٦٤٠	٦٦٢٩	٧٧٧٤	٣,٥٨	٣,٢٦	٢,٩٢	٣	٤	٥
المجموعة النفطية	٦٩٠٥٠٣٠	٩٢٧٩٤	١٠١٥٩١	١٢٢٨٦٦	٢,٧٠	٤,٠٥	٢,٩٩	١٣	١٥	١٨

المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

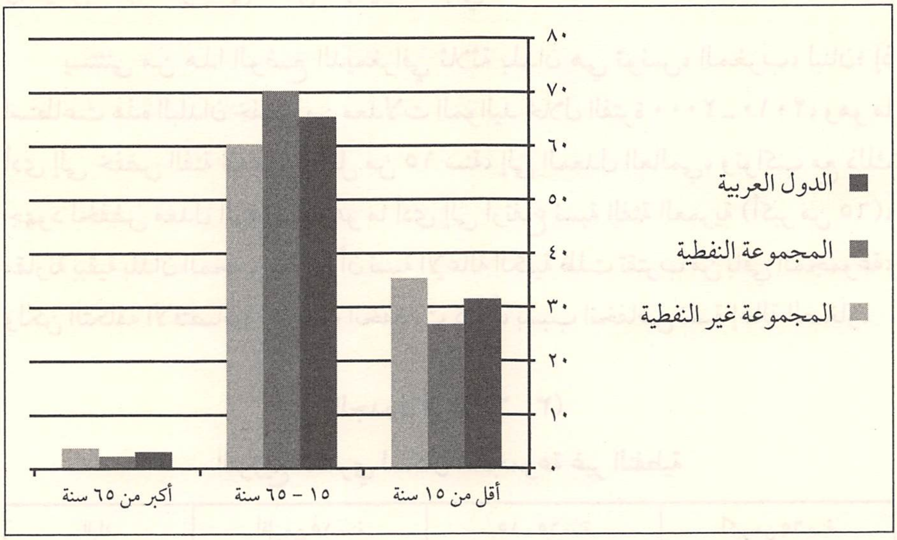
ثانياً: التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي

تقربنا البيانات الخاصة بالتوزيع العمري للسكان قليلًا من فهم التركيب الطبقي للوطن العربي، حيث يتضح من الشكل الرقم (٦ ـ ٢) أن الوطن العربي يتميز، بصفة عامة، بأن قاعدة الهرم السكاني فيه أعرض من مثيلاتها على مستوى العالم، وذلك بسبب

ارتفاع معدلات النمو السكاني واضطراد التحسن في برامج رعاية الأمومة والطفولة، أي أن الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة، أكبر من نظيرتها في بقية بلدان وأقاليم العالم، وهذا وضع ديمغرافي يترتب عليه ارتفاع نسبة الإعالة الكلية (Total Dependency Ratio)(٣)، كما يترتب عليه، حاجة مستمرة إلى الموارد الاقتصادية للصرف على خدمات التعليم والصحة ورعاية الناشئة، وبالتالي فإن العجز في الوفاء بتلك المتطلبات ينعكس في المستقبل في صورة ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض معدل الإنتاجية، وتدهور مستويات المعيشة، وجميعها عوامل مؤثرة في التركيب الطبقي.

الشكل الرقم (٦ ـ ٢)

التوزيع العمري لسكان الوطن العربي ٢٠١٠



١ ـ التوزيع العمري لسكان البلدان العربية غير النفطية

إذا انتقلنا إلى التوزيع العمري للمجموعة غير النفطية (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٣)) نلاحظ أن نسبة الإعالة الكلية شبه ثابتة، فهناك بلدان تتضخم فيها الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة، فترتفع نسبة إعالة الصغار (Youth Dependency Ratio) ، وتقل

(٣) تُعرَّف نسبة الإعالة الكلية: نسبة السكان تحت ١٥ سنة، وفوق ٦٥ سنة، من إجمالي السكان في سنّ العمل.

نسبة الفئة العمرية الأكبر من ٦٥ سنة، فتقل نسبة إعالة الكبار (Aged Dependency Ratio)، والعكس صحيح في البعض الآخر من بلدان هذه المجموعة.

لكن في كل الأحوال، تظل نسبة الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة هي الأعلى بين المعدلات العالمية (لا تتجاوز النسبة ٣٠ في المئة من جملة سكان العالم)، إذ إن معظم بلدان المجموعة غير النفطية تعاني تضخماً واضحاً في هذه الفئة، وتواجه خمسة بلدان (السودان، الصومال، فلسطين، موريتانيا، اليمن) مشكلة حقيقية في ارتفاع نسبة هذه الفئة لتقترب أو تتجاوز الـ ٤٠ في المئة من جملة السكان. وهو ما يمثل عبئاً حقيقياً على الأفراد القادرين على العمل والإنتاج في تلك البلدان، ويؤدي في حال تدهور الأحوال الاقتصادية وتفشي البطالة، إلى ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية(٤)، وزيادة معدلات الفقر، وتقليص الطبقة الوسطى داخل التركيب الطبقي.

يستثنى من هذا الوضع الديمغرافي ثلاثة بلدان هي تونس، المغرب، لبنان؛ إذ استطاعت هذه البلدان خفض من معدلات المواليد خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠، وهو ما أدى إلى خفض الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة، إلى المعدل العالمي، وتواكب مع ذلك جهود لخفض معدل الوفيات، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية (أكبر من ٦٥)، مقارنة ببقية بلدان المجموعة. أي أن نسبة الإعالة الكلية ظلت تقترب من باقي المجموعة، ولكن التكلفة الاقتصادية للإعالة، انخفضت كثيراً، بسبب انخفاض نسبة إعالة الصغار.

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)

التوزيع العمري لسكان المجموعة غير النفطية

البلد	أقل من ١٥ سنة			١٥ ـ ٦٥ سنة			أكبر من ٦٥ سنة		
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الأردن	٣٩,٦	٣٧,١	٣٤,٥	٥٧,٧	٥٩,٧	٦١,٩	٢,٧	٣,٢	٣,٦
تونس	٣٠,٥	٢٦,٨	٢٣,٢	٦٣,٧	٦٦,٣	٧٠	٥,٨	٦,٩	٦,٨
جيبوتي	٤٣,٥	٤٢,٥	٣٦,١	٥٣,٤	٥٤,٥	٦٠,٧	٣,١	٣	٣,٢

يتبع

(٤) تُعرَّف الإعالة الاقتصادية بأنها متوسط عدد الأشخاص الذين يعيلهم المشتغل الواحد إضافة إلى نفسه في سنة واحدة، وتُحسَب من العلاقة التالية = عدد السكان في سنة ما مضروباً في ١٠٠ ومقسوماً على عدد المشتغلين في السنة نفسها.

تابع

السودان	٤٣,٣	٣٩,٣	٣٩,١	٥٢,٨	٥٧,١	٥٧,٣	٣,٩	٣,٦	٣,٦
سورية	٤٠,٥	٣٧,٣	٣٦,٦	٥٦,٤	٥٩,٥	٥٩,٨	٣,١	٣,٢	٣,٦
الصومال	٤٧,٧	٤٧,٨	٤٤,٩	٤٩,٨	٤٩,٨	٥٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٧
فلسطين	٤٧	...	٤٤,٩	٤٩,٥	٨,١	٥٢,٢	٣,٥	...	٢,٩
جزر القمر	...	...	٣٨	...	...	٥٩	...	...	٣
لبنان	٣١,٧	٢٩,٧	٢٥,٣	٦٢,٣	٦٤,٤	٦٧,٤	٦	٥,٩	٧,٣
مصر	٣٧,٧	٣٤,٣	٣١,٧	٥٨,٩	٦٢	٦٤,٥	٣,٤	٣,٧	٣,٨
المغرب	٣٥,١	٣٢,٤	٢٧,٩	٦٠,٨	٦٣,٢	٦٦,٥	٤,١	٤,٤	٥,٩
موريتانيا	٤٥	٤٢,١	٣٩,٥	٥١,٩	٥٤,٨	٥٧,٩	٣,١	٣,١	٢,٦
اليمن	٤٦,٤	٤٦,٤	٤٠,٤	٥٠,٥	٥٠,٩	٥٦,٩	٣,١	٢,٧	٢,٧
المجموعة غير النفطية			٣٥,٥			٦٠,٥			٤,٠

المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

٢ ـ التوزيع العمري لسكان البلدان النفطية

إن معظم بلدان المجموعة النفطية تنخفض فيها نسبة الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٤)). ولا يرجع ذلك لأسباب حيوية، وإنما إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٥ سنة) بسبب العمالة الوافدة على معظم بلدان هذه المجموعة (ما عدا الجزائر). ومن المعلوم أن أغلبية القوة العاملة الوافدة تعمل في هذه البلدان من دون أن تصطحب أسرها، فيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة، كما أن هذه البلدان أنجزت برامج صحية كبيرة، أدت إلى زيادة العمر المتوقع، وبالتالي يجب النظر إلى البيانات الواردة في الجدول الرقم (٦ ـ ٤) الخاصة بالفئة الأكبر من ٦٥ سنة، بوصفها تمثل دلالة أكبر عن حجم العمالة الوافدة بالنسبة إلى بقية السكان، وربما يمكن النظر إلى البيانات الجزائرية بوصفها أكثر تمثيلاً للتطور الديمغرافي العمري في هذه المجموعة، حيث تنخفض نسبة الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة إلى المعدل العالمي، كما تقترب الفئة العمرية الأكبر من ٦٥ سنة من المعدل العالمي. وفي كل الأحوال، تنخفض نسبة الإعالة الكلية كثيراً في المجموعة النفطية.

يستثنى من ذلك العراق، الذي يشهد تضخماً في الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة، وانخفاض الفئة (١٥ ـ ٦٥ سنة) بصورة ملحوظة عن بقية بلدان المجموعة، وترجع أسباب هذا التغير إلى أمرين: ابتلاء المجتمع العراقي بحروب مستمرة منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي إلى عام ٢٠٠٣، ولا يزال العراق يعاني آثارها حتى الآن (٢٠١٣)، ومن المعلوم أن الخسارة البشرية من تلك الحروب تتركز دائماً في الفئة العمرية القادرة على حمل السلاح؛ الأمر الثاني، تدهور الأحوال الاقتصادية، منذ بدء الحروب وحتى الآن، وهو ما أدى إلى نزوح أغلبية العمالة الوافدة على العراق خلال تلك الفترة.

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)

التوزيع العمري لسكان المجموعة النفطية

البلد	أقل من ١٥ سنة			١٥ ـ ٦٥ سنة			أكبر من ٦٥ سنة		
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الإمارات	٢٦,٧	٢٥,٢	١٦,٨	٧٠,٨	٧٣,٨	٨٢,٥	٢,٥	١	٠,٧
البحرين	٢٨,٨	٢٦,٧	٢٦,٤	٦٨,٤	٧٠,٧	٧١,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٢
الجزائر	٣٥,٥	٣٣,٢	٢٧,٣	٦٠,٤	٦٢,٧	٦٨,١	٤,١	٤,١	٤,٦
السعودية	٤٣,٤	٣٣,٥	٣٢	٥٣,٧	٦٣,٧	٦٥,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٨
العراق	٤١,٤	٣٨,٧	٤١,١	٥٥,٦	٥٨,٢	٥٥,٦	٣	٣,١	٣,٣
عُمان	٣٥,٨	٤٠,٣	٣١,٥	٦١,٨	٥٦,٨	٦٥,٦	٢,٤	٢,٩	٢,٩
قطر	٢٦,٨	٢٣,٥	١٣,٧	٧١,٨	٧٣,٢	٨٥,٥	١,٤	٣,٣	٠,٨
الكويت	٢٥,٦	١٥,٨	٢٣,٤	٧٣,٤	٨٢,٦	٧٤,٤	١	١,٦	٢,٢
ليبيا	٣٤,٧	٣٢,١	٣٠,١	٦٢	٦٤,١	٦٥,٦	٣,٣	٣,٨	٤,٣
المجموعة النفطية			٣١,٥			٦٥,٥			٣,٣

المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

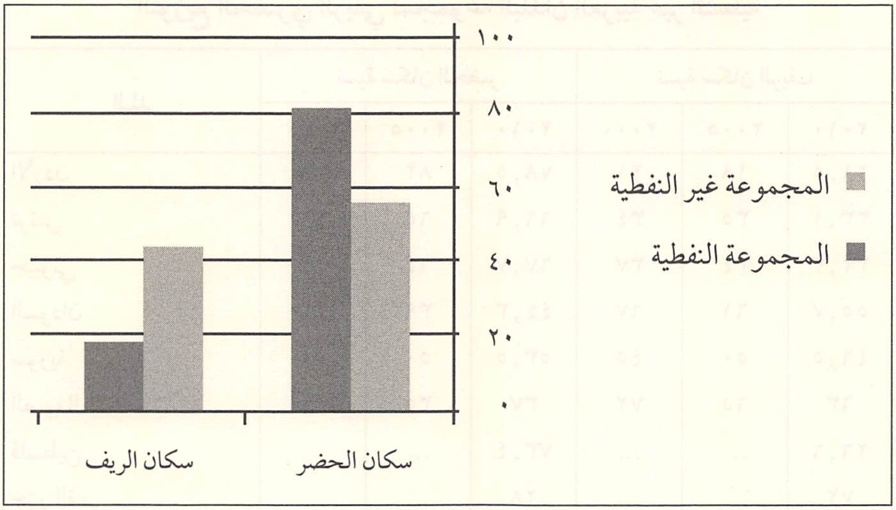
ثالثاً: التوزيع الحضري الريفي لسكان الوطن العربي

وفق تقارير التنمية البشرية (٢٠١٠، ٢٠١١)، ينقسم سكان العالم بالتساوي بين الحضر والريف. والملاحظ من الجدولين الرقمين (٦ ـ ٥) و(٦ ـ ٦) أن نسبة

سكان الحضر والريف في المجموعة غير النفطية ظلت ثابتة تقريباً خلال العقد (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)، حيث ترتفع نسبة سكان الحضر في معظم بلدان المجموعة عن المعدل العالمي. وتتفاوت النسبة بين ٥٣,٣ في المئة في سورية و٨٧,٧ في المئة في جيبوتي، كما ترتفع نسبة سكان الحضر في المجموعة النفطية بمعدلات عالية تتجاوز المعدل العالمي بمقدار ١٥ نقطة مئوية على الأقل. وهذا يعني أن الطبقة الوسطى داخل المجموعتين يغلب عليها الطابع الحضري بصفة عامة، وبفارق كبير في المجموعة النفطية، التي تراوح نسبة سكان الحضر فيها بين ٦٥,٩ في المئة في الجزائر و١٠٠ في المئة في الكويت وقطر.

الشكل الرقم (٦ ـ ٣)

التوزيع الحضري الريفي لسكان الوطن العربي ٢٠١٠



١ ـ التوزيع الحضري الريفي في البلدان العربية غير النفطية

ترتفع نسبة سكان الريف في أربعة بلدان فقط داخل المجموعة عن المعدل العالمي (السودان، موريتانيا، اليمن، مصر). وتعدّ نسبة سكان الريف في اليمن من أعلى النسب في العالم. وقد شهدت بعض بلدان هذه المجموعة ارتفاعاً في نسبة سكان الريف (الأردن، سورية، لبنان، موريتانيا)، لأسباب مختلفة، حيث يمكن فهم ارتفاع نسبة سكان

الريف في بلدان الشام في ضوء ارتفاع الكثافة السكانية بصفة عامة في الأقطار الثلاثة (٦٨/ كم٢ الأردن، ١١١/ كم٢ سورية، ٣٨٤/ كم٢ لبنان)، وهذا يعني وجود تداخل وتشابك في النطاقين الحضري والريفي، الأمر الذي يجعل النزوح إلى المدينة، أمراً غير ضروري للقوى العاملة وذويهم، أما في خصوص موريتانيا فقد زادت نسبة سكان الريف عام ٢٠١٠ على نسبتهم عام ٢٠٠٠ بصافي ١٤,٨ في المئة ، وهذا يعني وجود شبه نزوح للريف الموريتاني، على الرغم من صعوبة الحياة فيه، وهو ما يمكن أن يفسر مبدئياً بعدم كفاية الخدمات في المدن وقلة فرص العمل في الحضر، فلا يمكن أن تعود هذه الزيادة لتطور ذي بال في القطاع الزراعي الموريتاني، بحيث تستوعب هذه الزيادة الكبيرة، وسوف نعود للنظر في هذه النسبة الكبيرة مرة أخرى في ما يلي من بيانات.

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)

التوزيع الحضري الريفي لمجموعة البلدان العربية غير النفطية

البلد	نسبة سكان الحضر			نسبة سكان الريف		
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الأردن	٧٩	٨٢	٧٨,٥	٢١	١٨	٢١,٥
تونس	٦٦	٦٥	٦٦,٩	٣٤	٣٥	٣٣,١
جيبوتي	٦٣	٦٤	٦٧,٧	٣٧	٣٤	٣٢,٣
السودان	٣٣	٣٩	٤٤,٣	٦٧	٦١	٥٥,٧
سورية	٥٥	٥٠	٥٣,٥	٤٥	٥٠	٤٦,٥
الصومال	٢٨	٣٥	٣٧	٧٢	٦٥	٦٣
فلسطين	...	...	٧٣,٤	...	...	٢٦,٦
جزر القمر	...	...	٢٨	...	...	٧٢
لبنان	٩٠	٨٧	٨٧,١	١٠	١٣	١٢,٩
مصر	٤٢	٤٢	٤٣	٥٨	٥٨	٥٧
المغرب	٥٦	٥٧	٥٧,٤	٤٤	٤٣	٤٢,٦
موريتانيا	٥٦	٦٢	٤١,٢	٤٤	٣٨	٥٨,٨
اليمن	٢٦	٢٧	٢٨,٨	٧٤	٧٣	٧١,٢
المجموعة غير النفطية	٥٦	٥٧	٥٦	٤٤	٤٣	٤٤

المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

أما البلدان التي شهدت انخفاضاً في نسبة سكان الريف (تونس، جيبوتي، السودان، الصومال، مصر، اليمن، المغرب)، فيكاد يكون هذا التغير طفيفاً، ما عدا السودان، التي شهدت صافي انخفاض بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ قدره ١١,٣ في المئة، وهو يمكن تفسيره بنقص الخدمات الأساسية الموجهة إلى الريف، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وما يترتب على ذلك من تدني الأحوال المعيشة وارتفاع نسبة الفقر في الريف السوداني، وإذا وضعنا في الحسبان الصراعات الداخلية التي تشهدها بعض الأقاليم السودانية، فإن خيار الهجرة إلى المدينة، وفقاً لهذه الظروف يمثل مخرجاً حتمياً لقطاع كبير من المهمشين والفقراء، والباحثين عن فرص عمل مناسبة، والفارين من مناطق التوتر، خوفاً على أمنهم الوجودي.

الإطار الرقم (٦ ـ ٢)

الهجرة من الريف إلى المدينة والعكس في موريتانيا والسودان

الهجرة من المدينة إلى الريف في موريتانيا: أجمع المشاركون في المقابلة من دولة موريتانيا في خصوص ظاهرة هجرة الموريتانيين إلى الريف بنسبة عالية، «على أن الجفاف الذي ضرب البلاد في التسعينيات، أرغم أهل الريف والقرى على الانتقال إلى العاصمة نواكشوط، بحثاً عن تعويض ما فقدوه جراء هلاك مواشيهم، وفقدان مصادر دخلهم في القرى والبوادي. ومع بداية الألفية الثالثة زادت كمية الأمطار، وبرزت بعض مشاريع تنمية القرى وإيصال الكهرباء لها وبناء المدارس، وعاد قطاع كبير من النازحين إلى قراهم، وبخاصة العمال والفلاحين غير المهرة؛ فالإنسان الموريتاني إنسان بدوي بطبعه، وانتماؤه مرتبط دائماً بأصوله وبالأرض التي كان يختص بها، إضافة إلى طبيعة الحياة في العاصمة وانفتاحها الكبير، وهو ما مثّل مخالفة لبعض القيم السائدة عند الإنسان الموريتاني التقليدي، فبات البعض يفضل الابتعاد من المدينة والحياة في الوسط الطبيعي التقليدي.

الهجرة من الريف إلى المدينة في السودان: انقسمت آراء المشاركين ـ من دون أن تتناقض ـ في المقابلة من دولة السودان على تفسير أسباب اتجاه الهجرة من الريف إلى المدينة السودانية، قسم منهم يرى أن الأزمة الاقتصادية التي يعانيها السودان، انعكست على سوء الخدمات في الريف، ولم يعد الشباب السوداني يرتبط بأرضه كما كان في السابق، وهو ما يدفع الشباب، وبخاصة المتعلم منهم، نحو العاصمة أو الحصول على فرصة عمل في دول الخليج، وأغلبية هذه الفئة لا تعود للقرية مرة أخرى. السبب الثاني، أن الفلاح السوداني نتيجة ارتفاع معدل التضخم وغلاء المعيشة، وارتفاع تكاليف الزراعة، وتخلي الحكومة عن دعم الفلاح، أصبح غير قادر على الاستمرار في الانتاج، وهو ما يؤدي إلى اتجاه البعض منهم إلى الهجرة إلى المدينة بحثاً عن الرزق.

٢ ـ التوزيع الحضري الريفي لسكان البلدان العربية النفطية

يلاحظ من الجدول الرقم (٦ ـ ٦) أن التوزيع الحضري الريفي للمجموعة النفطية يختلف جذرياً عن المجموعة غير النفطية؛ فسكان الحضر في البلدان النفطية يفوق المعدل العالمي بخمس عشرة نقطة مئوية على الأقل، وبعض البلدان الصغيرة المساحة والسكان، شهدت تحولاً حضرياً كاملاً (الكويت، قطر)، وقد ذكرنا من قبل أن مشكلة انخفاض الكثافة السكانية في بعض البلدان العربية، تمثل مشكلة تنموية وأمنية في آن واحد، وهي تظهر بجلاء في كل من الجزائر وليبيا، فنسبة الحضر في الجزائر عام ٢٠١٠ بلغت ٦٦ في المئة، في حين أن الكثافة السكانية له لم تتخطَّ ١٥نسمة/ كم٢، وكذلك ليبيا التي تبلغ نسبة الحضر فيها ٧٨ في المئة، في حين أن الكثافة السكانية لم تتخطَّ ٥ نسمة/ كم٢، وهذا يعني أننا أمام خلل كبير في التوزيع السكاني قياساً على المساحة غير الآهلة بالسكان في كلا البلدين.

كما يظهر من البيانات أن أغلبية البلدان تشهد تحولاً واضحاً، في زيادة نسبة سكان الحضر، في ما عدا ثلاثة بلدان فقط شهدت زيادة في نسبة سكان الريف هي العراق وعمان وليبيا، بصافي زيادة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ أكثر من ١٠ نقاط مئوية. ويمكن تفسير ذلك بالنسبة إلى العراق بتدمير البنية الأساسية العراقية من جراء الحروب، والتدهور في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والصراع الطائفي، وهي عوامل يمكن أن تدفع بعض سكان المدن إلى النزوح إلى قراهم التي ينحدرون منها. أما بالنسبة إلى عمان وليبيا، فبرامج التنمية الزراعية وتوطين البدو، هي المسؤولة عن زيادة نسبة سكان الريف خلال تلك الفترة.

الجدول الرقم (٦ ـ ٦)

التوزيع الحضري الريفي لمجموعة البلدان العربية النفطية

البلد	نسبة سكان الحضر			نسبة سكان الريف		
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الإمارات	٨٦	٧٥	٧٧,٩	١٤	٢٥	٢٢,١
البحرين	٩٢	٩٠	٨٨,٦	٨	١٠	١١,٤

يتبع

تابع

الجزائر	٦٠	٥٩	٦٥,٩	٤٠	٤١	٣٤,١
السعودية	٨٦	٨١	٨٢,٣	١٤	١٩	١٧,٧
العراق	٧٧	٦٧	٦٦,٥	٢٣	٣٣	٣٣,٥
عُمان	٨٤	٧٢	٧١,٧	١٦	٢٨	٢٨,٣
قطر	٩٣	١٠٠	١٠٠	٧	٠	٠
الكويت	٩٨	١٠٠	١٠٠	٢	٠	٠
ليبيا	٨٨	٨٦	٧٧,٧	١٢	١٤	٢٢,٣
المجموعة النفطية	٨٤,٩	٨١,١	٨١,٢	١٥,١	١٨,٩	١٨,٨

المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

رابعاً: معدل أمية البالغين في الوطن العربي

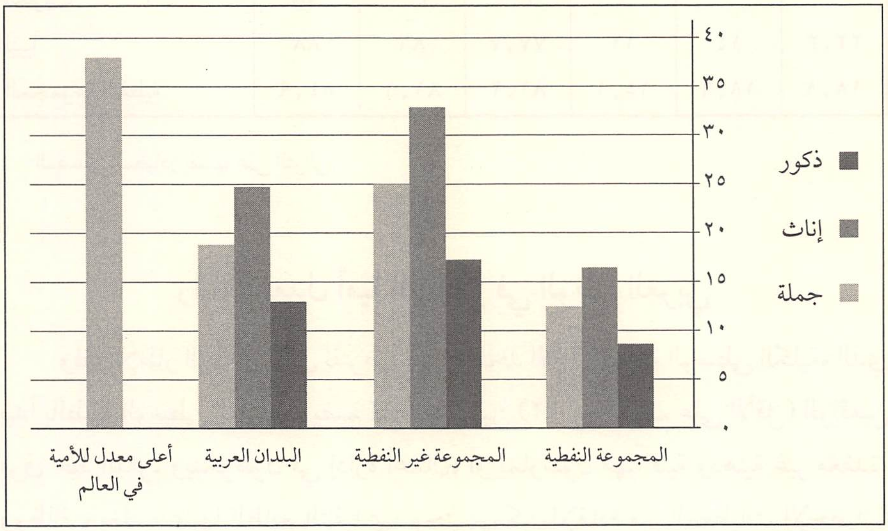
وفقاً للإطار النظري الذي نفترض فيه أن الحد الأول للطبقة الوسطى الكلية، الذي يبدأ بالطبقة الوسطى الفقيرة، ويضم كل المتعلمين (١٢ سنة تعليم على الأقل) الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي، وحتى يمكن الإفادة من المعطيات الإحصائية لاختبار هذا الإطار، سيكون التركيز منصباً على البيانات التي يمكن أن يكون لها علاقة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتركيب الطبقة الوسطى العربية، مثل معدل الأمية بين البالغين، ومعدلات القيد الصافي في مراحل التعليم الجامعي وقبل الجامعي. ومن خلال هذين المتغيرين، نستطيع تكوين صورة عامة (كيفية) عن حجم الطبقة الوسطى المتوقع في البلدان العربية.

يتفاوت معدل الأمية في العالم بين ١ في المئة في البلدان المتقدمة، وما يقرب من ٤٠ في المئة في أفريقيا جنوب الصحراء. ويتضح من الشكل الرقم (٦ ـ ٤) أن المجموعة غير النفطية تعاني تباطؤاً في برامج محو الأمية، فمعدل أمية البالغين يقترب في المغرب واليمن من أعلى معدلات أمية البالغين في العالم، في حين تنفرد موريتانيا بكونها تضم أعلى نسبة أمية للبالغين في العالم. كما يتضح أن البلدان النفطية أنجزت تحولاً سريعاً في الحد من ظاهرة الأمية، ونشر التعليم في الريف

والحضر. وفي كل الأحوال، لا تزال جميع البلدان العربية بحاجة ملحة إلى التوسع في برامج محو أمية الإناث، حيث تمثل نسبة الأميات ضعف نسبة الأميين تقريباً في أغلبية الوطن العربي.

الشكل الرقم (٦ ـ ٤)

معدل أمية البالغين في الوطن العربي ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠



١ ـ معدل أمية البالغين في البلدان غير النفطية

الملاحظ من الجدول الرقم (٦ ـ ٧) أن بلدان الشام الأربعة نجحت في تقليص نسبة الأمية في نهاية الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠. وتعد هذه البلدان بصفة عامة، طوال الفترة تحت الدراسة، من أقل بلدان المجموعة تضرراً من ظاهرة الأمية، نتيجة ميراث ثقافي تاريخي متراكم لهذه المنطقة. وبصفة عامة، فإن جميع البلدان النفطية تحركت ببطء نحو التقليل من حجم الأمية، باستثناء مصر، التي شهدت ارتفاع معدل الأمية في منتصف الفترة عن أولها، بسبب الانفجار السكاني، وتهالك البنية الأساسية للتعليم، ثم عاد المعدل إلى الانخفاض في نهاية الفترة، بعدما تبنت الدولة «مشروع بناء الألف مدرسة»، فحدث تحسن طفيف في نهاية الفترة؛ في حين حقق السودان خفضاً لمعدل الأمية في نهاية الفترة بصافي نقطة مئوية، ليتفوق على مصر بثلاث نقاط مئوية، وهو ما يعكس

الاهتمام المتزايد بمحو الأمية في السودان، كما يعكس تحسن الأحوال الاقتصادية، بعد ارتفاع حجم انتاج النفط الخام في نهاية الفترة إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً[٥].

الجدول الرقم (٦ ـ ٧)

معدل الأمية في البلدان العربية غير النفطية

البلد	معدل الأمية في الفئة العمرية الأكبر من ١٥ سنة								
	٢٠٠٠			٢٠٠٣ـ٢٠٠٥			٢٠٠٨ـ٢٠١٠		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأردن	٥	١٦	١٠,٥	٤,٩	١٥,٣	١٠,١	٣,٧	١٠,٨	٧,٢٥
تونس	١٩	٣٩	٢٩	١٣,٩	٢٨,٩	٢١,٤	١٣,٦	٣٠,٤	٢٢
جيبوتي	٢٤	٤٦	٣٥	٢٤	٤٣	٣٣,٥	٢٠,١	٣٨,٦	٢٩,٣٥
السودان	٣٠	٥٤	٤٢	٣٠,٨	٥٠,١	٤٠,٤٥	٢١	٤٠,٤	٣٠,٧
سورية	١٢	٤٠	٢٦	١٠,٣	٣٦,١	٢٣,٢	٩,٣	٢٣,٤	١٦,٣٥
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	...	...	...	٣	١٢	٧,٥	٢,٨	٨,٩	٥,٨٥
جزر القمر	...	...	...	...	...	...	٢٠,٣	٣١,٣	٢٥,٨
لبنان	٨	٢٠	١٤	٨	١٨	١٣	٥,٦	١٠,٢	٧,٩
مصر	٢١	٤٣	٣٢	١٦	٤٠	٢٨	٢٥,٤	٤٢,٢	٣٣,٨
المغرب	٣٨	٦٤	٥١	٣٦,٧	٦١,٧	٤٩,٢	٢٨,١	٥٠,٨	٣٩,٤٥
موريتانيا	٤٧	٦٨	٥٧,٥	٤٠,٥	٥٦,٦	٤٨,٥٥	٣٥,٩	٥٠,٥	٤٣,٢
اليمن	٢٨	٧١	٤٩,٥	٢٩,٥	٦٩,٦	٤٩,٥٥	٢١,١	٥٧,٢	٣٩,١٥
المجموعة غير النفطية	٢٣,٢	٤٦,١	٣٤,٦٥	١٩,٧٨	٣٩,٢١	٢٩,٥	١٧,٢٤	٣٢,٨٩	٢٥,٠٧

المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

وتبقى اليمن وموريتانيا والمغرب من أكثر البلدان العربية غير النفطية تضرراً من ارتفاع معدل الأمية، فنصف عدد الإناث البالغات في البلدان الثلاثة من الأميات، وتنفرد

(٥) الدول العربية: أرقام ومؤشرات: العدد الثالث (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١١)، ص ٥٩، <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/b8d02b8049993e998d13ffcde376ffea/indicator+pdf2011+%28version+2-1-2012.pdf?mod=ajperes&convert_to=url&cacheid=b8d02b8049993e998d13ffcde376ffea>.

اليمن بوصفها من أعلى معدلات أمية المرأة في العالم، وتشير معطيات تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)[٦] إلى تدني متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع[٧] في كل من اليمن (٢,٥ سنة)، موريتانيا (٣,٧ سنة)، والمغرب (٤,٤ سنة). وبالنظر في التوزيع العمري للسكان الأقل من ١٥ سنة (موريتانيا ٤٠,٤ في المئة، واليمن ٣٩,٥ في المئة، والمغرب ٢٧,٩ في المئة) يبدو أن هذه البلدان ستواجه في المستقبل مشكلات مزمنة في مكافحة الأمية، الأمر الذي يؤثر في خصائص تركيب الطبقة الوسطى على المدى البعيد.

الإطار الرقم (٦ ـ ٣)
ارتفاع أمية البالغين في المغرب

أظهر المشاركون في المقابلات من المغرب تصورين متكاملين حول ارتفاع نسبة الأمية بين البالغين في بلدهم. يتلخص التصور الأول في ما ذكره أحد المشاركين: «أعتقد أن عامل اللغة والثقافة بوجه عام، عامل مهم في تفسير «الأمية» في المغرب، فنسبة كبيرة من المجتمع المغربي مجتمع أمازيغي، تعايش مع المكون الثقافي العربي لمدة ١٢ قرناً، استطاع خلالها أن ينسجم ويتجانس صانعاً بذلك خصوصية متفردة للمغرب والمغاربة. والآن تطرح إشكالية اللغة بقوة وبخاصة مع برنامج محو الأمية. ويُطرح السؤال: هل نحن في صدد محو الأمية؟ أم في صدد التعريب؟ وما معنى الأمية في المغرب؟ من لا يعرف الكتابة والقراءة بالعربية أم بالأمازيغية؟ صحيح أن الدولة أفلحت إلى حد كبير في التعريب، وبخاصة على المستوى الحضري، لكنها بقيت سجينة المحدودية على المستوى القروي. والسؤال لماذا؟ لأن إشكالية اللغة لم تحسم، فضلاً عن ضعف البنى التحتية في العالم القروي عامة التي تعوق هذه الجهود.

أما التصور الثاني فيركز على أن مشكلة الأمية كامنة في الريف المغربي، بسبب وعورة التضاريس، والتكاليف العالية المطلوبة لتأسيس بنية مدرسية تستوعب الساكنة في الريف. وتواجه عملية التعليم عدة مشكلات، فالكوادر اللازمة للعملية التعليمية لا يتحمسون للذهاب إلى تلك المدارس، وتقل جودة التعليم بشدة في الريف، وهو ما يؤدي إلى عدم إقبال الساكنة على دمج أبنائهم، وبخاصة الفتيات، في المدارس.

٢ ـ معدل أمية البالغين في البلدان العربية النفطية

يلاحظ من الجدول الرقم (٦ ـ ٨) أن أقل بلدان المجموعة من حيث عدد السكان استطاعت أن تخفض معدل الأمية لأقل من ١٠ في المئة، كما تمكنت هذه البلدان من

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٠).
(٧) يُحسب متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع، بعدد السنوات الدراسية التي يحصل على كلّ شخص عمره ٢٥ عام فأكثر.

تضييق الفجوة النوعية (الكويت، قطر)، وهي من المتوقع أن تصل إلى المعدل العالمي (١ في المئة) مع نهاية عام ٢٠٢٠، في حين تبذل البلدان الكبيرة مساحة أو سكاناً أو كليهما (السعودية، الجزائر، ليبيا) جهوداً كبيرة في نشر التعليم في ربوع البلاد الشاسعة المساحة، وهي تمكنت من خفض المعدل، وتضييق الفجوة النوعية، بصافٍ يزيد على ١٠ نقاط مئوية بين بداية ونهاية الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢)، وهي تحتاج إلى عقدين لكي تتخلص من ظاهرة الأمية بين البالغين.

ويبقى العراق، الذي ابتلي بتدمير بنيته الأساسية، وبتوالي ارتفاع معدل الأمية سنة بعد أخرى، إلى أن بدأ في وقف هذا التدهور واستعادة زمام الأمور بعد عام ٢٠٠٣، لينجح في نهاية الفترة في خفض معدل الأمية بصافي ١٧ نقطة مئوية، عن بداية الفترة. على أي حال، من المنتظر أن يزيد حجم الطبقة الوسطى الكلية داخل هذه المجموعة، بناء على هذه المؤشرات.

الجدول الرقم (٦ ـ ٨)
معدل الأمية في البلدان العربية النفطية

البلد	معدل الأمية في الفئة العمرية الأكبر من ١٥ سنة								
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
	٢٠٠٠			٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥			٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠		
الإمارات	٢٦	٢١	٢٣,٥	٤,٩	١٥,٣	١٠,١	٧,٩	١١,٣	٩,٦
البحرين	٩	١٧	١٣	٩	١٦	١٢,٥	٨,٣	١٠,٦	٩,٤٥
الجزائر	٢٢	٤٣	٣٢,٥	٢٠,٥	٣٩,٩	٣٠,٢	١٥,٦	٢٩	٢٢,٣
السعودية	١٦	٣٣	٢٤,٥	١٢,٥	٢٣,٧	١٨,١	٨,٢	١٧	١٢,٦
العراق	٣٤	٤٤	٣٩	٣٤	٧٦	٥٥	١٤	٣٠,٨	٢٢,٤
عُمان	٢٠	٣٨	٢٩	١٤,٥	٢٩,٤	٢١,٩٥	١٠	١٩,١	١٤,٥٥
قطر	٢٠	١٧	١٨,٥	٦,٥	١٥	١٠,٧٥	٣,٥	٤,٦	٤,٠٥
الكويت	١٥	٢٠	١٧,٥	٦	٩	٧,٥	٥	٧,٧	٦,٣٥
ليبيا	٩	٣٢	٢٠,٥	٨,٢	٢٩,٣	١٨,٧٥	٥,١	١٨,٧	١١,٩
المجموعة النفطية	١٩	٢٩,٤٤	٢٤,٢٢	١٢,٩	٢٨,١٨	٢٠,٥٤	٨,٦٢	١٦,٥٣	١٢,٥٨

المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

يمكن الإفادة من البيانات الخاصة بمعدلات أمية البالغين في البلدان العربية، بصورة غير مباشرة، في التعرف إلى البلدان التي ستشهد تحسناً في معدلات التعليم الثانوي والعالي، وبالتالي زيادة في أعداد السكان المرشحين للدخول في نطاق الطبقة الوسطى الكلية، على أساس أن البلدان التي تبذل جهوداً متميزة في خفض معدلات أمية البالغين هي بالضرورة توفر فرصاً أفضل لمواطنيها لمواصلة التعليم الثانوي وما فوقه.

بناء على ذلك، يمكن ترتيب البلدان العربية التي توفر فرصاً أكبر لمواطنيها في التعليم الثانوي وما فوق، تنازلياً على النحو التالي: قطر، فلسطين، الكويت، الأردن، لبنان، البحرين، الإمارات، ليبيا، السعودية، عمان، سورية، تونس، الجزائر، العراق، جزر القمر، جيبوتي، السودان، مصر، اليمن، المغرب، موريتانيا، الصومال.

خامساً: معدل القيد الصافي[8] في مراحل التعليم

ذكرنا في الإطار النظري أن الطبقة بصفة عامة، تمثل وعاء حضارياً، تشغله كتل اجتماعية في حالة سيولة، ويعني ذلك أن أفراد طبقة معينة، يتمثلون الخصائص الحضارية لهذه الطبقة، من دون فذلكة أو مخالفة، وهي كتلة سائلة بمعنى أن الطبقة دائماً ما تكون في استقبال أفراد ووداع آخرين. وقليل من الأفراد من يكتب عليه البقاء في وعاء طبقي واحد إلى الأبد، ولا شك في أن التعليم، يمثل أحد أهم العناصر الحضارية التي تدفع الأفراد تجاه الحراك الطبقي الصاعد، وكلما زادت نسبة التمدرس في المرحلة الثانوية والجامعية، ترتفع فرص هؤلاء الأفراد للدخول ضمن شرائح الطبقة الوسطى.

تعطينا مؤشرات القيد الصافي في مراحل التعليم في الوطن العربي، صورة واضحة، عن الاستثمار الحكومي في مجال التعليم، وهل يكفي لمقابلة حاجات

---

(٨) يُعرَف معدّل القيد الصافي في التعليم بأنه النسبة المئوية لعدد المقيّدين بمستوى تعليمي معيّن ممّن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدّل القيد الإجمالي فيعرّف بأنه عدد الطلاب المقيمين في المرحلة التعليمية، بغضّ النظر عن أعمارهم، كنسبة مئوية من السكان في سنّ التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة. ويلاحظ أن الفروق بين المعدّلين تكون كبيرة في المرحلة الابتدائية، وتقلّ بعد ذلك.

النمو السكاني المتسارع في الوطن العربي، كما أن هذه المؤشرات تعطينا تصورات مستقبلية عن تطور ظاهرة الأمية صعوداً أو هبوطاً، كما تعطينا تصورات مستقبلية حول أعداد السكان المرشحة للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية في البلدان العربية.

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٠[٩]، فإن معدلات القيد الصافي في المرحلة الابتدائية والثانوية، تتقارب في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، حيث تقل نسبة التسرب من التعليم في كلا المرحلتين (النرويج: المقيدون في المرحلة الابتدائية ٩٨ في المئة من الفئة العمرية المناسبة، وتبلغ نسبة المقيدين في التعليم الثانوي ٩٦,٦ في المئة المناسبة) ثم تبدأ الفجوة تزيد بين المقيدين في التعليم الابتدائي والثانوي في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة وما بعدها (الأرجنتين: القيد الصافي في التعليم الابتدائي ٩٨ في المئة، وفي التعليم الثانوي ٧٤ في المئة)، فما هي الحال على مستوى البلدان العربية؟

١ ـ معدل القيد الصافي في مراحل التعليم في البلدان العربية غير النفطية

يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ٩) أن البلدان العربية غير النفطية حققت على مدار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين طفرة في الاهتمام بالتعليم الابتدائي، أدت إلى ارتفاع معدلات القيد الصافي في معظم البلدان إلى أكثر من ٨٥ في المئة من الفئة العمرية المناسبة، في حين تكافح موريتانيا واليمن بصعوبة بالغة من أجل زيادة معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي، ولا يزال ربع الأطفال تقريباً في اليمن وموريتانيا خارج منظومة التعليم، كمصدر رئيسي ومزمن للأمية، لأن الإخفاق في تعليم الصغار يعني منطقياً عجزاً متوقعاً في محو أمية الكبار. غير أن الوضع المأساوي، وفقاً للبيانات الواردة في الجدول، يتمثل بتدني معدل القيد في كل من السودان وجيبوتي، حيث يتسبب ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي، في إقصاء أكثر من نصف الأطفال في عمر الدراسة من منظومة التعليم.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠.

الجدول الرقم (٦ ـ ٩)

معدل القيد الصافي في مراحل التعليم في البلدان العربية غير النفطية

البلد	١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠		
	التعليم الأساسي (الإلزامي)	التعليم الثانوي	التعليم الأساسي (الإلزامي)	التعليم الثانوي	التعليم الأساسي (الإلزامي)	التعليم الثانوي	التعليم العالي(*)
الأردن	٨٦,٣	...	٩١,١	٨١,١	٨٩,٥	٨١,٩	٤١,٨
تونس	٩٥,٨	...	٩٧,٤	٦٤	٩٨,٢	٧١,٣	٣٤,٤
جيبوتي	٣٣,٢	١٢,٤	٣٣,٣	٢٢,٢	٤٤,٥	٢١,٥	٣,٤
السودان	٣٩,٣	...	٤٦	...	٤٦	٣٩(*)	٦,٢
سورية	٩٤,٢	٣٨,١	٩٨	٦٢	٩٣,٥	٦٧	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	٩٤,٧	...	...	...	٨٦,٥	٨٣,٥	٥٠,٥
جزر القمر	...	...	...	...	٨٧,٣	٤٥,٨(*)	٧,٩
لبنان	٩١,٢		٩٢,٤	٧٥	٩١,٧	٧٤,٧	٥٤
مصر	٩١,٨	٦٧,٥	٩٥,٤	٨١	٩٥,٨	٨٢,٣	٣٠,٤
المغرب	٦٩,٤	...	٨٦,١	٣٦	٩٣,٣	٣٦	١٣,٢
موريتانيا	٢٩,٧	...	٧٢,٢	١٥,٤	٧٤	١٦,٨	٤,٣
اليمن	٥٢	...	٧٥,٣	٣٥	٧٧,٦	٣٧,٤	١٠,٢

(*) بيانات تمثّل معدلات القيد الإجمالية وليس الصافية.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧)، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٢).

وإذا انتقلنا إلى معدلات القيد في المرحلة الثانوية، فسوف نلحظ زيادة الفجوة بينها وبين معدلات القيد في المرحلة الابتدائية، حيث نجد أن ثلاثة بلدان فقط (الأردن، فلسطين، مصر) تمكنت من رفع معدل القيد الصافي في التعليم الثانوي إلى أكثر من ٨٠ في المئة، تليها ثلاثة بلدان أخرى (تونس، سورية، لبنان)، تقصي أكثر من ربع الفئة العمرية المناسبة من الالتحاق بالتعليم الثانوي، أما بقية البلدان (جيبوتي، المغرب،

موريتانيا، اليمن) فإن أكثر من ٦٠ في المئة من الفئة العمرية يتم إقصاؤها خارج منظومة التعليم الثانوي. ونظراً إلى هذا التفاوت الكبير بين بلدان المجموعة، فليس من المنطقي الإشارة إلى متوسط عام لمعدلات القيد الصافي. على أي حال، تشير معدلات القيد الصافي في المرحلة الثانوية إلى وجود عوائق معرفية ومهارية لدى قطاع كبير من سكان هذه البلدان، تحول بينهم ـ مستقبلاً ـ وبين الدخول في نطاق الطبقة الوسطى الكلية.

الإطار الرقم (٦ ـ ٤)

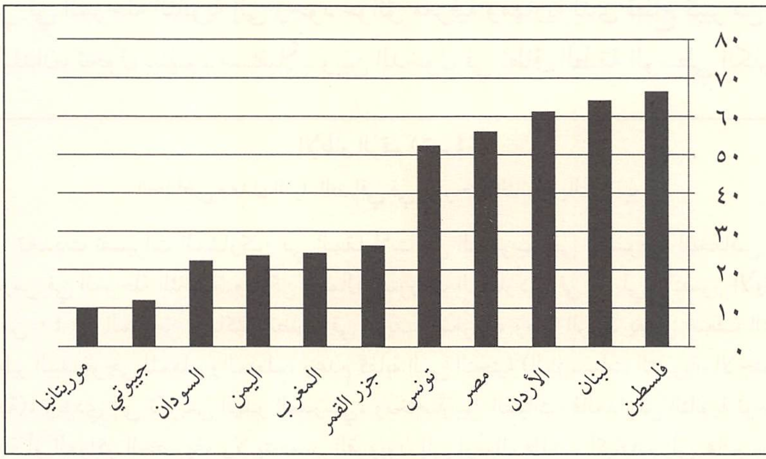
انخفاض معدل القيد الصافي في المرحلة الثانوية بالمغرب

تعددت تفسيرات المشاركين في المقابلات من المغرب، في خصوص انخفاض معدل التمدرس في المرحلة الثانوية. ويمكن إجمال تصورات المشاركين في ما يلي: التصور الأول، أن أكثر من ٤٠ في المئة من الساكنة يقطنون في الريف المغربي، وهذا الريف يعاني ضعف التكوين والتأطير البيداغوجي للمعلم والمتعلم، وعدم كفاية البنى التحتية (المؤسسات التربوية، الاجتماعية، الثقافية)، ويؤدي إلى تكريس الهدر المدرسي، وبخاصة بين الفتيات، فالمدارس الثانوية توجد في المدينة أو المراكز الحضرية، ولا يتحمس القرويون إلى إرسال فلذات أكبادهم إلى عالم مجهول لا يؤمن جانبه، حفاظاً على الاحتشام، وخوفاً من العار الذي يمكن أن يلحق بهم نتيجة السماح لخروج الفتاة إلى المدينة. التصور الثاني، أن مواصلة التعليم الثانوي، في ظل الفقر القروي، وانتشار البطالة بين المتعلمين، يقلل من قيمة التعليم في تمثلات القرويين والحضريين للنظام التربوي، فالدبلوم = البطالة، أو هي مؤسسات إنتاج العطالة. لذلك يتهكم المغاربة بالدارجة على الحريصين على تعليم أبنائهم بقولهم «اش غايكون كاع» ماذا سيصبح؟

أما بالنسبة إلى المقيدين في التعليم العالي فيتضح من الجدول السابق أن بلدان الشام تقع في صدارة البلدان العربية في معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي، حيث ارتفع معدل القيد في لبنان ثم فلسطين إلى أكثر من نصف السكان في سن التعليم الجامعي، ثم الأردن، بفارق عشر نقاط مئوية تقريباً، وهي بيانات متسقة مع معدلات القيد المرتفعة في بلدان الشام في المرحلتين الابتدائية والثانوية، في حين تقع تونس ومصر، في موقع متوسط، أما بقية بلدان المجموعة، فتعاني تدني معدلات القيد في التعليم العالي، حيث تراوح هذه المعدلات بين ٣,٤ في المئة في جيبوتي، و١٣,٢ في المئة في المغرب. وإذا حصلنا على متوسط المقيدين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي، كما يتضح من الشكل الرقم رقم (٦ ـ ٥) فإننا نستنتج أن نسبة المرشحين للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية خلال العقد (٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠)، سيرتفع في بلدان الشام ومصر وتونس، وينخفض في بقية البلدان غير النفطية.

الشكل الرقم (٦ ـ ٥)

معدل المقيدين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي في البلدان العربية غير النفطية لعام ٢٠١٠



٢ ـ معدل القيد الصافي في مراحل التعليم في البلدان العربية النفطية

تشير معدلات القيد الصافي في التعليم الابتدائي الخاصة بهذه المجموعة، كما يظهر في الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)، إلى أن أغلبية المجموعة حققت معدلات القيد نفسها التي حققتها البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، ما عدا العراق، للأسباب التي سبق ذكرها، المتعلقة بالحروب المستمرة، وما تبعها من تدمير للبنية الأساسية المادية والبشرية، اللازمة لتحقيق نشر التعليم الابتدائي في ربوع المجتمع.

الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)

معدل القيد الصافي في مراحل التعليم في البلدان العربية النفطية

البلد	١٩٩٧		٢٠٠٥		٢٠١٠		
	التعليم الأساسي (الإلزامي)	التعليم الثانوي	التعليم الأساسي (الإلزامي)	التعليم الثانوي	التعليم الأساسي (الإلزامي)	التعليم الثانوي	التعليم العالي (*)
الإمارات	٩٧,٨	...	٩٩,١	٥٧,٤	٩٨,٩	٨٢,٦	٢٥,٢
البحرين	٩٦,٧	٧٠,٦	٩٧,١	٨٩,٩	٩٧,٩	٨٩,٤	٣٢,١

يتبع

تابع

الجزائر	٩٣,٦	٥٦,٣	٩٦,٦	٦٦,٢	٩٥,٦	٦٦,٢	٣٠,٨
السعودية	٧٦,٣	٤٢,٥	٧٧,٩	٦٥,٨	٩٦,٦	٦١,٢	٣٦,٨
العراق	٩٣,١	...	٨٧,٧	...	٧٧,٤	٣٧,٨	١٥,٤
عُمان	٨٥,٥	...	٧٥,٨	٩٠,١	٩٥,٢	٨٨,٨	٢٤,٥
قطر	٩٣,٣	...	٩٥,٩	٧٥,٣	٩٢,٦	٧٤,٥	١٥,٥
الكويت	٨٦,٧	٦١,١	٨٦,٧	٧٧	٨٧,٦	٧٧,٩	١٧,٦
ليبيا	٩٦,٤	...	٩٦,٤	...	...	٩٣,٥	٥٨

(*) بيانات تمثل معدلات القيد الاجمالية وليس الصافية.
المصدر: المصادر نفسها على التوالي.

كما ارتفعت معدلات القيد الصافي في المرحلة الثانوية، مقارنة بالبلدان غير النفطية، في ما عدا العراق والسعودية والجزائر، فالأولى تقصي أكثر من ٦٠ في المئة من منظومة التعليم الثانوي، بينما الثانية تقصي ما يقرب من ٤٠ في المئة، على الرغم من أن السعودية توفر نظام تعليم قبل جامعي، تتولى نفقاته كاملة من دون أي أعباء على الأسر السعودية، وتنتشر البنية الأساسية للتعليم قبل الجامعي، على نحو عادل ومتوازن، يواكب الكثافات السكانية على الأراضي السعودية، وهو ما يحتاج إلى تفسير. أما الجزائر فهي تعثرت في بداية الفترة، ثم عادت إلى التقدم ببطء في نهاية الفترة. ومع ذلك فلا يزال ٣٤ في المئة من الفئة العمرية المناسبة للتعليم الثانوي خارج المنظومة. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن ثلاثة بلدان (عمان، قطر، البحرين) تشهد تراجعاً، وإن كان طفيفاً، في معدلات القيد الصافي في المرحلة الثانوية.

أما المقيدين في مرحلة التعليم العالي في البلدان العربية النفطية، فهي لا تسير وفق منطق التطور في القيد في المراحل قبل الجامعية، باستثناء ليبيا، التي جاوز المقيدون فيها نصف السكان في سن التعليم العالي. تليها بفارق كبير السعودية والبحرين والجزائر. وفي بقية البلدان تراوح نسبة المقيدين بين ١٥,٤ في المئة في العراق، ٢٥,٢ في الإمارات. وانخفاض نسبة المقيدين في العراق يمكن فهمه في ضوء الظروف التاريخية التي مر بها هذا البلد ، أما بقية البلدان فإن المشكلة لا ترتبط بعجز في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، أو لعدم كفاية مؤسسات التعليم العالي، وإنما ترتبط بأسباب أخرى، فالأفراد في البدان العربية النفطية، غير مضطرين إلى مواصلة التعليم العالي، حيث

يمكنهم الانخراط في العمل، أو يديرون أعمالاً خاصة بهم، بمجرد انتهائهم من المرحلة الثانوية.

بطبيعة الحال، فإن ظاهرة العزوف عن مواصلة التعليم العالي التي تظهر جلية من بيانات الجدول السابق، لها أثر سلبي في سوق العمل في هذه البلدان، بمعنى أن هذه السوق ستكون بصفة دائمة في حالة تعطش للكوادر المهنية العليا، وهو ما يجعل تلك البلدان مضطرة لفترات طويلة قادمة إلى الاستعانة بالكوادر غير الوطنية. في حين أن الأفراد في البلدان غير النفطية، يحرصون على مواصلة التعليم العالي، لتحسين فرص حصولهم على وظائف مناسبة.

الإطار الرقم (٦ ـ ٥)

انخفاض معدل القيد في المرحلتين الثانوية والعالية في السعودية

تعددت الأسباب التي تصورها المشاركون في المقابلة من السعودية، كتفسير لانخفاض معدلات القيد في المرحلة الثانوية والجامعية، ويمكن إجمالها في ما يلي:

التصور الأول، أن الدولة توفر الوظائف في الجيش والشرطة، من دون اشتراط حد أدنى للتعليم، وبالتالي فإن قطاعاً كبيراً من السعوديين يفضلون الالتحاق بهذه الوظائف على استكمال مشوار التعليم، وتكتفي أغلبية هذه الفئة بالشهادة الابتدائية أو الشهادة المتوسطة.

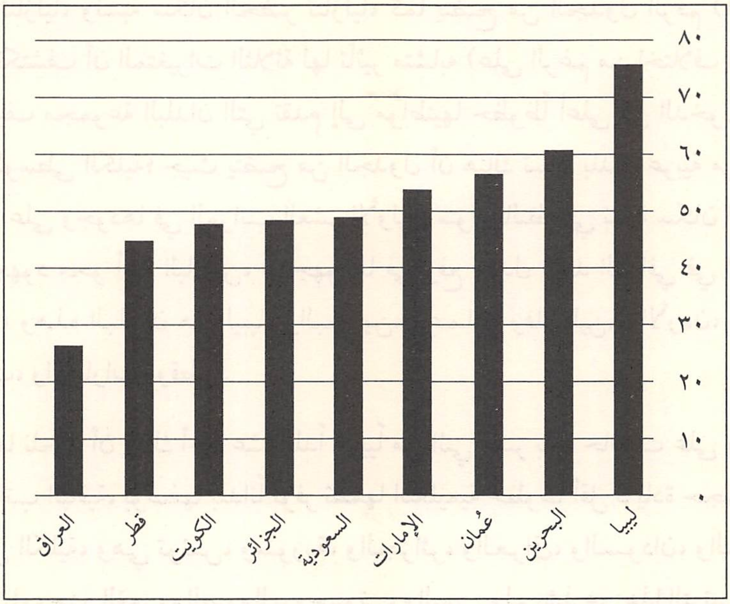
التصور الثاني، أن تطبيق نظام السعودة يُلزم الشركات السعودية تشغيلَ نسبة معينة من المواطنين، وغالباً ما يكون التوظيف «من دون دوام فعلي».

التصور الثالث، أن الشاب السعودي الذي ينتمي إلى أسرة موسرة، يشارك أسرته في إدارة أعمالها الخاصة، والمدرسة أو الجامعة من وجهة نظر هذه الفئة مكانٌ يلتقي فيه بأصدقائه، «يتسولف مع الشباب»، وأغلبية هذه الفئة لا تكمل تعليمها الجامعي، مكتفية بالحصول على الشهادة الثانوية، أو حتى الاكتفاء بالشهادة المتوسطة.

على أي حال، إذا نظرنا إلى المقيدين في كلتا المرحلتين الثانوية والعليا، كما في الشكل الرقم (٦ ـ ٦) فإننا نستنتج ارتفاع نسبة المرشحين للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية خلال الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠ في البلدان العربية النفطية كافة ـ ما عدا العراق ـ مقارنة بالبلدان غير النفطية، وإن كانت الخصائص المعرفية والمهارية العليا مرتفعة لدى بلدان الشام ومصر وتونس، عن أغلبية البلدان النفطية.

الشكل الرقم (٦ ـ ٦)

معدل المقيدين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي
في البلدان العربية النفطية لعام ٢٠١٠



وبما أن بيانات المقيدين في المرحلتين الثانوية والعليا تشير إلى السكان الذين لم ينخرطوا في سوق العمل بعد، والمنتظر دخولهم سوق العمل على فترات خلال العقد (٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠) ففي إمكاننا تكوين انطباع عام، وليس مؤكد، من الشكلين الرقمين (٦ ـ ٥) و(٦ ـ ٦)، نستنتج منه أن بعض البلدان العربية ستشهد زيادة في الحجم الكلي للطبقة الوسطى مستقبلاً، بناء على متغير التعليم، بحيث يمكن ترتيب حظوظ البلدان العربية تنازلياً كالتالي (ليبيا، فلسطين، لبنان، الأردن، البحرين، عمان، مصر، سورية، الإمارات، تونس، السعودية، الجزائر، الكويت، قطر، جزر القمر، العراق، المغرب، اليمن، السودان، جيبوتي، موريتانيا، الصومال)، ولا يزال لدينا عدد من المتغيرات المؤثرة في تركيب الطبقة الوسطى العربية، نحاول استقراء تأثيرها في الفصل القادم.

استنتاجات

نستطيع الربط بين متغيرات: **نسبة سكان الحضر، معدل أمية البالغين، معدل القيد في المرحلة الثانوية**، ومبرر ذلك: (١) أن معظم الخدمات التعليمية في الوطن العربي،

وبخاصة المرحلة الثانوية، تتركز في المناطق الحضرية؛ (٢) أن معدلات أمية البالغين، ومعدلات القيد في المرحلة الثانوية، تؤثر في حجم الطبقة الوسطى الكلية. وعليه فإذا قمنا بترتيب معدلات أمية البالغين تصاعدياً، ومعدلات القيد الصافي في المرحلة الثانوية تنازلياً، ونسبة سكان الحضر تنازلياً، كما يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ١١) فسوف نكتشف أن المتغيرات الثلاثة لها تأثير متشابه (على الرغم من اختلاف المرتبة) في تصنيف مجموعة البلدان التي تقدم إلى مواطنيها حظوظاً أعلى في الدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية؛ حيث يتضح من الجدول أن هناك تسعة بلدان عربية من عشرة حافظت على وجودها في المراتب العشر الأولى، سواء بالنظر في نسبة سكان الحضر، أو في جهود محو أمية البالغين، أو جهودها في رفع معدل القيد الصافي في المرحلة الثانوية، وهذه البلدان هي ليبيا، والبحرين، وعمان، وفلسطين، والأردن، ولبنان، والكويت، والإمارات، وقطر).

كما نلحظ أن هناك أحد عشر بلداً عربياً من اثني عشر بلداً حافظت على وجودها في المراتب الباقية، بوصفها بلداناً توفر نظمها التعليمية حظوظاً أقل لزيادة حجم الطبقة الوسطى الكلية، وهي تونس، وسورية، والجزائر، والعراق، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، وجزر القمر، والصومال، وجيبوتي، واليمن. ولم يشذ عن هذا الترتيب سوى السعودية ومصر، بسبب التباين في نسبة سكان الحضر، ومعدلات الأمية والقيد في المرحلة الثانوية، وإن كان من الممكن بناءً على متغيرين فقط تصنيف السعودية ضمن المجموعة الأولى، التي توفر حظوظاً أكبر لمواطنيها للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية، وتصنيف مصر ضمن المجموعة الثانية.

الجدول الرقم (٦ ـ ١١)

ترتيب البلدان وفقاً لمعدلات أمية البالغين ومعدلات القيد الصافي في المرحلة الثانوية، ونسبة سكان الحضر عام ٢٠١٠

ترتيب البلدان تنازلياً وفقاً لمعدلات القيد في المرحلة الثانوية	ترتيب تصاعدياً البلدان وفقاً لمعدلات أمية البالغين	ترتيب البلدان تنازلياً، وفقاً لنسبة سكان الحضر	المرتبة
ليبيا	قطر	قطر	١
البحرين	فلسطين	الكويت	٢

يتبع

تابع

عمان	الكويت	البحرين	٣
فلسطين	الأردن	لبنان	٤
الإمارات	لبنان	السعودية	٥
مصر	البحرين	الأردن	٦
الأردن	الإمارات	الإمارات	٧
الكويت	ليبيا	ليبيا	٨
لبنان	السعودية	فلسطين	٩
قطر	عمان	عُمان	١٠
تونس	سورية	جيبوتي	١١
سورية	تونس	تونس	١٢
الجزائر	الجزائر	العراق	١٣
السعودية	العراق	الجزائر	١٤
جزر القمر	جزر القمر	المغرب	١٥
السودان	جيبوتي	سورية	١٦
العراق	السودان	السودان	١٧
اليمن	مصر	مصر	١٨
المغرب	اليمن	موريتانيا	١٩
جيبوتي	المغرب	الصومال	٢٠
موريتانيا	موريتانيا	اليمن	٢١
الصومال	الصومال	جزر القمر	٢٢

كما يمكن استنتاج ترتيب آخر، من خلال متوسط الرتب الواردة في الجدول السابق للمتغيرات الثلاث[١٠]، كما في الجدول الرقم (٦ ـ ١٢)، حيث يتضح أن البلدان العربية التي من المفترض أن توفر حظوظاً أكبر لنمو الطبقة الوسطى الكلية، هي كل البلدان النفطية ما عدا الجزائر والعراق، وكل بلدان الشام ما عدا سورية، تليها في المنطقة الوسطى تونس، وسورية، والجزائر، ومصر، والعراق، ثم تأتي بقية البلدان العربية.

(١٠) مثال يوضح المقصود بمتوسط الرتب، نجد في الجدول الرقم (٦ ـ ١١) أن (مصر) تحتلّ المرتبة الرقم (١٨) وفقاً لمتغير سكان الحضر، والمرتبة الرقم (١٨) وفقاً لمعدّل أمّيّة البالغين، والمرتبة الرقم (٦) وفقاً لمعدل القيد في المرحلة الثانوية. متوسط الرتب = مجموع الرتب الثلاث مقسوماً على ٣ = (١٨+١٨+٦)/ ٣ = ١٤.

الجدول الرقم (٦ ـ ١٢)

ترتيب البلدان وفقاً لمتوسط الرتب لمتغيرات (نسبة سكان الحضر، معدل أمية البالغين، معدل القيد في المرحلة الثانوية) لعام ٢٠١٠

الترتيب في كل البلدان العربية	المرتبة	الترتيب داخل المجموعة النفطية	الترتيب داخل المجموعة غير النفطية
البحرين	١	البحرين	فلسطين
قطر	٢	قطر	الأردن
الكويت	٣	الكويت	لبنان
فلسطين	٤	ليبيا	تونس
ليبيا	٥	الإمارات	سورية
الأردن	٦	عمان	مصر
لبنان	٧	السعودية	جيبوتي
الإمارات	٨	الجزائر	السودان
عمان	٩	العراق	جزر القمر
السعودية	١٠		المغرب
تونس	١١		اليمن
سورية	١٢		موريتانيا
الجزائر	١٣		الصومال
مصر	١٤		
العراق	١٥		
جيبوتي	١٦		
السودان	١٧		
جزر القمر	١٨		
المغرب	١٩		
اليمن	٢٠		
موريتانيا	٢١		
الصومال	٢٢		

بطبيعة الحال، هذا الترتيب سيخضع للتغير، في الفصول القادمة، بالنظر في بقية المتغيرات المؤثرة في تركيب الطبقة الوسطى العربية وتحولاتها، غير أننا، في ما يلي من فصول، سنظل نسترشد بهذا الجدول، في عقد المقارنة بين أثر الخصائص الديمغرافية الحيوية والجغرافية والاجتماعية، من جهة، وأثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية من جهة ثانية.

الفصل السابع

الطبقة الوسطى والقوة العاملة العربية

مقدمة

قدمنا في الفصل الخامس تعريفاً للطبقة الوسطى[1]، يعتمد على متغيرات ثقافية ومهنية واقتصادية، وحاولنا في الفصل السادس رسم صورة كيفية للطبقة الوسطى بناء على المتغير الثقافي، ونواصل في هذه الفصل محاولة رسم حدود الطبقة الوسطى، بناء على متغير المهنة، استرشاداً بتوزيعات وخصائص القوة العاملة العربية (المشتغلين والعاطلين من العمل). وعليه، قسمنا الفصل إلى خمسة أقسام، وخاتمة بالاستنتاجات.

يهتم القسم الأول بالتعرف إلى حجم القوة العاملة العربية، بالنسبة إلى الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٥ سنة وبالنسبة إلى مجموع السكان، مع إشارة إلى حجم عمالة الأطفال في الوطن العربي، وخصصنا القسم الثاني للتعرف إلى حجم مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة.

---

(١) نذكّر القارئ، بالتعريف: حيث نفترض أن التركيب الطبقي العربي ينقسم إلى ستّ طبقات: المركزية المتحكمة، الوسطى المتنفذة، الوسطى المستقرة، الوسطى الفقيرة، الطبقة العاملة، الفئات اللاطبقية الكادحة. وأن حدود الطبقة الوسطى الكلية تبدأ بالحدود الفاصلة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الفقيرة، التي تضمّ كلّ المتعلمين (الحاصلين على الثانوية العامة فما فوق) الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقّدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي، ويمارسون أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، بصعوبة، وغالباً ما يكون على حساب رهن قوّة عملهم أو عوائدهم المستقبلية، كالشراء بالأقساط، أو الاقتراض من الأفراد والبنوك. وتبدأ حدود الطبقة الوسطى المستقرّة بكلّ الحاصلين على تعليم أساسي وما فوقه، من أصحاب المشاريع الوسطى، أو أصحاب المهن الذهنية المعقّدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي، ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار. وتنتهي حدود الطبقة الوسطى بحدود الطبقة الوسطى المتنفذة، التي تضمّ كل الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، ويمارسون مهناً ذهنية معقّدة، ويتولّون وظائف قيادية داخل المجالات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة في الأقاليم والمناطق (الولايات أو المحافظات)، كما تضمّ أصحاب الأعمال الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يديرون حركة الاقتصاد على مستوى هذه الأقاليم.

ونتعرف في القسم الثالث إلى تركز القوة العاملة العربية، ومن ضمنها المشتغلون بمهن الطبقة الوسطى، داخل القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، ويتناول القسم الرابع توزيع المشتغلين العرب على المهن الرئيسية، وفقاً للتصنيف المعياري العربي للمهن؛ وفي القسم الخامس، نتعرف إلى مؤشرات العاطلين من العمل في الوطن العربي، من حيث حجمهم الكلي، ونسبة الشباب، والجامعيين، وغيرها من المؤشرات.

وننهي الفصل باستنتاجات لفرز الطبقة الوسطى الكلية بشرائحها الفقيرة والمستقرة والمتنفذة، بناء على البيانات التي عرضت في الفصل، ونسترجع كذلك استنتاجات الفصل السادس، للنظر في مدى اتساق النتائج وتضافرها لفهم موضوع الدراسة.

أولاً: حجم القوة العاملة العربية(٢)

يشير الشكل الرقم (٧ ـ ١) إلى وجود اختلافات كبيرة في حجم القوى العاملة بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية، وإلى درجات هذا الاختلاف بالتفصيل. غير أن المتصفح لتقرير التنمية البشرية سيلحظ من دون جهد، أن حجم القوة العاملة في الوطن العربي بالنسبة إلى الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٥ سنة، هو الأدنى على مستوى العالم، سواء كانت المقارنة بالبلدان التي تحقق معدلات تنمية بشرية مرتفعة جداً (النرويج ٦٢,٢ في المئة)، أو التي تحقق تنمية بشرية مرتفعة ومتوسطة (ماليزيا ٦٠,٥ في المئة، وإندونيسيا ٦١,٨ في المئة)، أو حتى على مستوى البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (السنغال ٦٦ في المئة)، وهو ما يؤشر إلى خصوصية ديمغرافية وثقافية واجتماعية واقتصادية في آن واحد.

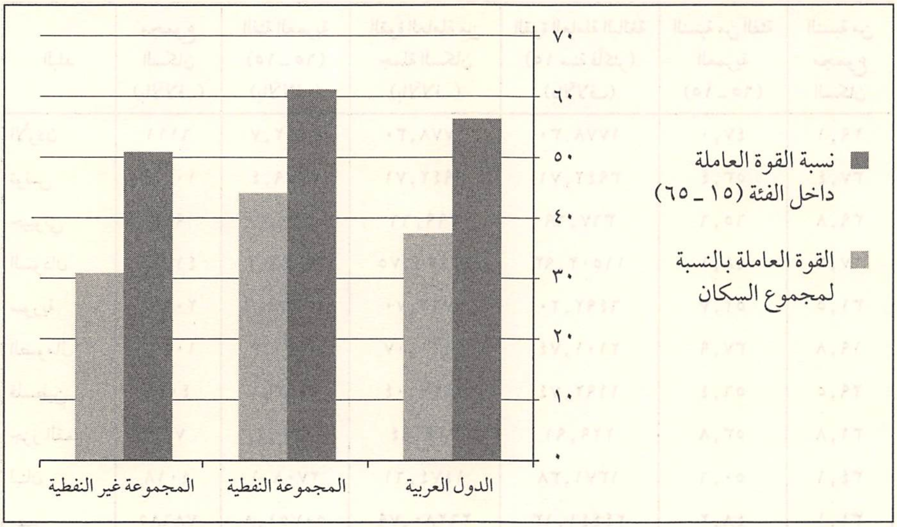
أما بالنسبة إلى حجم القوى العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان، فالمجموعتان النفطية وغير النفطية، كلاهما تختلفان عن المعدلات العالمية، حيث تنخفض القوة العاملة في البلدان غير النفطية، بالنسبة لمجموع السكان عن المعدلات العالمية، في حين ترتفع عن المعدلات العالمية في أغلبية البلدان النفطية.

---

(٢) ينبغي التذكير أن القوة العاملة تشير إلى السكان القادرين على العمل، سواء كانوا مشتغلين بالفعل أو عاطلين.

الشكل الرقم (٧ ـ ١)

حجم القوة العاملة في البلدان العربية عام ٢٠١١



١ ـ القوة العاملة في البلدان غير النفطية

يوضح الجدول الرقم (٧ ـ ١) عدداً من الظواهر المتعلقة بالقوة العاملة (المشتغلون والمتعطلون) في البلدان غير النفطية، حيث إن الانخفاض العام في القوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان له دلالتان: الأولى ارتفاع نسبة الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة كما ذكرنا في التوزيع العمري للسكان آنفاً، أما الدلالة الثانية والأهم، فهي أن تدفق الفئة الأقل من ١٥ سنة (حالياً) إلى سوق العمل في المستقبل القريب، في ظل ضعف الأنشطة الاقتصادية وعدم تنوعها في هذه البلدان، وتشبعها بالطاقة العمالية، يعني أن المجموعة غير النفطية بصفة عامة تواجه مشكلات مزمنة في تشغيل الوافدين الجدد لسوق العمل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في معدل الإعالة الاقتصادية، يواكبه بسبب ضعف الأنشطة الاقتصادية، عجز بلدان هذه المجموعة على توفير الخدمات الأساسية للسكان.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

توزيع القوة العاملة لسكان المجموعة غير النفطية عام ٢٠١١

البلد	مجموع السكان (بالآلاف)	الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٥) (بالآلاف)	القوة العاملة من جملة السكان (بالآلاف)	القوة العاملة البالغة (١٥ سنة فأكثر) (بالآلاف)	النسبة من الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٥)	النسبة من مجموع السكان
الأردن	٦١١١	٣٧٨٢,٧	١٧٧٨,٣٠	١٧٧٨,٣٠	٤٧,٠	٢٩,١
تونس	١٠٥٤٢	٧٣٧٩,٤	٣٩٤٢,٧١	٣٩٤٢,٧١	٥٣,٤	٣٧,٤
جيبوتي	٩٢٣	٥٦٠,٣	٣٩٩,٦٦	٣٦٧,٦٩	٦٥,٦	٣٩,٨
السودان	٤١٧٠٩	٢٣٨٩٩,٣	١٣٢٢١,٧٥	١١٥٠٢,٩٣	٤٨,١	٢٧,٦
سورية	٢٠٦١٨	١٢٣٢٩,٦	٦٧٦٢,٧٠	٦٤٩٢,٢٠	٥٢,٧	٣١,٥
الصومال	١٠٥٩٤	٥٥٥١,٣	٤١٢١,٠٧	٢١٠١,٧٤	٣٧,٩	١٩,٨
فلسطين	٤٠٤٨	٢١١٣,١	١٤٣٧,٠٤	١١٩٢,٧٤	٥٦,٤	٢٩,٥
جزر القمر	٧٢٤	٤٢٧,٢	٣١٤,٩٤	٢٢٩,٩١	٥٣,٨	٣١,٨
لبنان	٤٠١٨	٢٧٠٨,١	١٤٧٤,٦١	١٣٧١,٣٨	٥٠,٦	٣٤,١
مصر	٧٨٦٨٥	٥٠٧٥١,٨	٢٦٢٨٠,٧٩	٢٤٤٤١,١٣	٤٨,٢	٣١,١
المغرب	٣١٨٩٤	٢١٢٠٩,٥	١١٧٦٨,٨٩	١٠٨٢٧,٣٨	٥١,٠	٣٣,٩
موريتانيا	٣٥٧٠	٢٠٦٧,٠	١٥٢٧,٩٦	١٢٨٣,٤٩	٦٢,١	٣٦,٠
اليمن	٢٣١٥٤	١٣١٧٤,٦	٥٧٤٢,١٩	٤٤٢١,٤٩	٣٣,٦	١٩,١
المجموعة	٢٣٦٥٩٠	١٤٥٩٥٣,٩	٧٨٧٧٢,٦١	٦٩٩٥٣,٠٩	٥٠,٨	٣٠,٨

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١).

وبالنظر إلى نسبة القوة العاملة داخل الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٥ سنة، تتضح السمة العربية لقوة العمل في البلدان العربية، وهي (ذكورية القوة العاملة العربية)، وهو ما يشير إلى استمرار تدني وضع المرأة العربية في سوق العمل. ويلاحظ أن ارتفاع نسبة القوة العاملة في بلدان الشام، وتونس والمغرب، ربما يرجع إلى تحسن مستمر في وضع المرأة في تلك البلدان، في حين أن ارتفاع النسبة في جيبوتي وموريتانيا، يرتبط بأوضاع ثقافية واجتماعية، أكثر منها اقتصادية، حيث ترتفع نسبة الخادمات في البيوت، وبخاصة في موريتانيا، التي لم تتخلص نهائياً من مشكلة الرق. ويبقى كل من الصومال واليمن يعانيان تقزم حجم القوة العاملة، قياساً على الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٥ سنة أو قياساً على مجموع السكان، وهنا تتداخل كل المؤثرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

الإطار الرقم (٧ ـ ١)

النساء وقوة العمل في اليمن وفلسطين

أشار المشاركون في المقابلة من اليمن وجود أسباب اجتماعية وثقافية تفسر انخفاض نسبة النساء العاملات في اليمن، على رأسها، مشكلة الزواج المبكر في اليمن، التي تحرم المرأة حقها في التعليم، وحقها في العمل، وحتى لو تعلمت الفتاة، فإن الاختلاط غير مرغوب فيه بين الرجال والنساء في المجتمع اليمني. وأجمع المشاركون على أن التدريس هو المهنة الأساسية المتاحة للنساء، يليها الطب. هذا على مستوى المدن اليمنية، أما في المناطق القبلية والقرى، فنسبة الأمية عالية بين النساء، ولا تزال تلك المناطق، متمسكة بعاداتها القديمة، وترى أن الحل الوحيد للمرأة أن تعمل في بيتها فقط ولا يسمح لها بالخروج لتشارك الرجال على سبيل المثال في المؤسسات التعليمية أو المستشفيات وغيرها. ويرى المشاركون أن النظرة الدونية تصيب المرأة اليمنية العاملة والأسرة التي تنتمي إليها.

في المقابل يتصور المشاركون في المقابلة من فلسطين، أن ارتفاع نسبة النساء العاملات في فلسطين، يعود لعدة أسباب، أهمها: أن الأسرة الفلسطينية في الضفة أو القطاع، تحرص على تعليم البنات، حتى حصولها على التعليم الجامعي، وتشجعها كذلك على الدراسات العليا. وبعد تخرج الفتاة، يكون أمامها فرص عمل في المؤسسات الحكومية من دون أي تمييز، إذا اجتازت اختبارات المزاولة بنجاح، كما أن أمامها فرصاً أخرى، للعمل في مؤسسات المجتمع المدني، حيث يحرص الممولون والمانحون لهذه المؤسسات، على أن يكون نصف القوى العاملة في هذه المؤسسات من النساء.

٢ ـ القوة العاملة في البلدان النفطية

يختلف وضع القوة العاملة في البلدان النفطية عنه في البلدان غير النفطية اختلافاً كبيراً، وحتى مقارنة بالمعدلات الدولية، تبدو البلدان العربية النفطية بلداناً جاذبة للعمالة، وهو ما يؤدي تلقائياً إلى رفع نسبة القوة العاملة داخل الفئة ١٥ ـ ٦٥ سنة، وإلى ارتفاع نسبة القوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان. والواقع أن البيانات الخاصة بالجزائر يمكن أن تعطينا دلالات مختلفة عن بقية المجموعة النفطية، كونها من أقل البلدان النفطية اعتماداً على العمالة الخارجية، وأكثرها اعتماداً على العمالة المحلية؛ فالجزائر تتمتع ببنية متطورة للقوة العاملة، تتمثل بارتفاع نسبة القوة العاملة بين الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٥ سنة، وهو ما يشير إلى تطور في دمج المرأة الجزائرية في سوق العمل، وهو تطور يرتبط بالنظرة الثقافية، إضافة إلى برامج التعليم والتدريب والتأهيل المخصصة للمرأة. على أي حال، فإن زيادة

حجم القوة العاملة في البلدان النفطية، يجب عدم النظر إليه بعيداً من توزيع هذه القوة داخل القطاعات الاقتصادية.

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)

توزيع القوة العاملة لسكان المجموعة النفطية عام ٢٠١١

البلد	مجموع السكان (بالآلاف)	الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٥ سنة) (بالآلاف)	القوة العاملة من جملة السكان (بالآلاف)	القوة العاملة البالغة (١٥ سنة فأكثر) (بالآلاف)	النسبة من الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٥ سنة)	النسبة من مجموع السكان
الإمارات	٨٢٦٤	٦٨١٧,٨	٥٢١٤,٥٨	٥٢١٤,٥٨	٧٦,٥	٦٣,١
البحرين	١٣١٤	٩٣٨,٢	٦٥٣,٠٦	٦٢٠,٤١	٦٦,١	٤٧,٢
الجزائر	٣٥٨٤٧	٢٤٤١١,٨	١٥١٢٧,٤٣	١٤٣٧١,٠٦	٥٨,٩	٤٠,١
السعودية	٢٧٥٦٣	١٧٩٧١,١	١٠١١٥,٦٢	١٠١١٥,٦٢	٥٦,٣	٣٦,٧
العراق	٣٣٤٠٨	١٨٥٧٤,٨	٨٨٥٣,١٢	٨٥٨٧,٥٣	٤٦,٢	٢٥,٧
عُمان	٣٤١٥	٢٢٤٠,٢	١٠٤١,٥٨	١٠٤١,٥٨	٤٦,٥	٣٠,٥
قطر	١٦٩٩	١٤٥٢,٦	١١٠٠,٩٥	١١٠٠,٩٥	٧٥,٨	٦٤,٨
الكويت	٣٥٨٢	٢٦٦٥,٠	١٨١٢,٤٩	١٨١٢,٤٩	٦٨,٠	٥٠,٦
ليبيا	٧٧٧٤	٥٠٩٩,٧	٢٨٥٣,٠٦	٢٨٥٣,٠٦	٥٥,٩	٣٦,٧
المجموعة	١٢٢٨٦٦	٨٠١٧١,٢	٤٦٧٧١,٨٩	٤٥٧١٧,٢٨	٦١,١	٤٣,٩

المصدر: المصدر نفسه.

ثانياً: عمالة الأطفال في الوطن العربي

ولكن قبل أن نترك هذا الجزء، نشير إلى حجم عمالة الأطفال في الوطن العربي، التي تتركز أغلبيتها العظمى في البلدان غير النفطية. كما يشير الجدول الرقم (٧ ـ ٣)، إلى استغلال قوة عمل الأطفال بمعدلات مرتفعة في البلدان غير النفطية الأكثر فقراً، وهو ما يمثل اعتداءً صارخاً على حق الطفل العربي في الرعاية والحماية، وممارسة اللعب، والطفولة بصورة طبيعية، واعتداءً على حقه في التعليم، وفي بعض الأحيان يتم استغلالهم كما في حالة الصومال في الصراعات المسلحة، غير أن ارتفاع النسبة في لبنان تمثل علامة استفهام، لكون المتغيرات الحضارية المتنوعة لبلدان الشام عموماً، ولبنان على وجه الخصوص.

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)

عمالة الأطفال في البلدان العربية غير النفطية عام ٢٠١٢

نسبة عمالة الأطفال داخل الفئة الأقل من ١٥ سنة	جيبوتي	السودان	سورية	الصومال	فلسطين	جزر القمر	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
	٩,٦	١٠,٥	٣,٦	٤٢,٥	١٣,٤	٣٠,٩	١٠,٢	٧,٤	١٠,٦	١٧	١٤

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٢).

الإطار الرقم (٧ ـ ٢)

تفسير ظاهرة عمالة الأطفال

اختلفت تصورات المشاركين في المقابلة من لبنان، حول تفسير هذه الظاهرة، ويمكن إجمال هذه التصورات في وجهتي نظر: الأولى ترى أن المناطق المحرومة في لبنان، وبخاصة طرابلس والمناطق المحيطة بها، هي المصدر الرئيسي لارتفاع عمالة الأطفال، فالأسر الفقيرة غير قادرة على تحمل نفقات تعليم أبنائها، وخروج الطفل للعمل، يعد بالنسبة إلى هذه الأسر، أحد الموارد الضرورية للتغلب على صعوبات الحياة. ويقابله سوق عمل تعاني نقص الكوادر التي تشتغل في الحرف والأعمال غير المهارية.

ووجهة النظر الأخرى ترى أن غياب المظلة القانونية والرقابية لحماية الطفل تدفع أصحاب العمل باتجاه استغلال قوة عمل الأطفال، الأقل أجراً، إضافة إلى أن رب العمل لا يلتزم تجاه هذه الفئة من العمالة، بخدمات تأمين صحي أو ضد مخاطر العمل، وهو ما يجعل استغلالهم مفيداً لرب العمل من الأوجه كافة.

أما عمالة الأطفال في البلدان النفطية فلم تذكر التقارير الدولية والإقليمية بيانات خاصة بهذه الظاهرة إلا ثلاثة بلدان عربية نفطية، كما يظهر من الجدول الرقم (٧ ـ ٤)، واللافت للنظر أن المشكلة تتجه إلى التفاقم في البحرين، في حين تتجه إلى الانخفاض في الجزائر والعراق، بعد انتهاء الصراعات الكبيرة في كل من الجزائر والعراق.

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)

عمالة الأطفال في البلدان العربية النفطية عام ٢٠١٢

	البحرين	الجزائر	العراق
نسبة عمالة الأطفال داخل الفئة الأقل من ١٥ سنة	٩,٤	٧,٧	٢

المصدر: المصدر نفسه.

ثالثاً: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة

ذكرنا في الفصل السادس أن البلدان العربية كافة لا تزال بحاجة ملحة إلى التوسع في برامج محو أمية الإناث، حيث تمثل نسبة الأميات ضعفي نسبة الأميين تقريباً في أغلبية الوطن العربي، وترتفع النسبة بصورة خطيرة في بعض البلدان العربية، مثل اليمن وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان ومصر وجيبوتي. وإذا أضفنا إلى ذلك المشكلات الاقتصادية التي تعانيها معظم البلدان العربية، والنظرة الثقافية إلى عمل المرأة، فهل نتوقع، قياساً على المعدلات العالمية، أن ترتفع مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة، أم تكون متدنية وفقاً لهذه الظروف المذكورة؟

بالنظر في الجدول الرقم (٧ ـ ٥) نلحظ أن البلدان العربية النفطية انقسمت بين بلدان ترتفع فيها حصة المرأة في القوى العاملة (الإمارات، البحرين، الجزائر، ليبيا)، وبلدان تنخفض فيها هذه الحصة. ويمكن أن يعزى الارتفاع نتيجة إلى عدد العاملات في الرعاية والعناية والخدمة الشخصية، وأغلبيتهن من العمالة الوافدة على تلك البلدان، إلى جانب، العاملات في الخدمات التعليمية والتربوية والرعاية الصحية. وتستثنى الجزائر هنا، كونها أقل البلدان النفطية اعتماداً على العمالة الخارجية، وبالتالي فإن ارتفاع حصة النساء في القوى العاملة الجزائرية، له مدلول اقتصادي وثقافي يختلف عن باقي بلدان المجموعة النفطية. أما انخفاض حصة المرأة في القوى العاملة في بقية البلدان، فعلى الرغم من أن بقية البلدان النفطية تتشابه مع الإمارات والبحرين في الاعتماد على العاملات الوافدات في الرعاية والعناية والخدمة الشخصية، فإنه يمكن أن يعزى انخفاض حصة المرأة إلى أمرين: الأول وجود فجوة نوعية في التركيب السكاني، نتيجة الطابع الذكوري للعمالة الوافدة (السعودية ١٣٢ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، الكويت

١٤٩، العراق ١٣٩، عمان ١٣٨، قطر ٣٠٩)؛ على عكس الإمارات والبحرين (١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى). الأمر الثاني غلبة الطابع المحافظ، والحرص على منع الاختلاط في العمل.

الجدول الرقم (٧ ـ ٥)

مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة عام ٢٠١١

مجموعة البلدان غير النفطية			مجموعة البلدان النفطية		
البلد	القوة العاملة البالغة (١٥ سنة فأكثر) (بالآلاف)	حصة النساء من القوى العاملة البالغة (١٥ سنة فأكثر) (في المئة)	البلد	القوة العاملة البالغة (١٥ سنة فأكثر) (بالآلاف)	حصة النساء من القوى العاملة البالغة (١٥ سنة فأكثر) (في المئة)
الأردن	١٧٧٨,٣٠	٣٠,٨	الإمارات	٥٢١٤,٥٨	٤٢,١
تونس	٣٩٤٢,٧١	٢٥,٢	البحرين	٦٢٠,٤١	٣٢,٤
جيبوتي	٣٦٧,٦٩	٥٦,٦	الجزائر	١٤٣٧١,٠٦	٤٠,١
السودان	١١٥٠٢,٩٣	٢٥,٥	السعودية	١٠١١٥,٦٢	١٣,٢
سورية	٦٤٩٢,٢٠	٣٧,٦	العراق	٨٥٨٧,٥٣	٢١,٤
الصومال	٢١٠١,٧٤	٦١,٤	عُمان	١٠٤١,٥٨	٢٦,٤
فلسطين	١١٩٢,٧٤	٢٥,٢	قطر	١١٠٠,٩٥	١٢,٤
جزر القمر	٢٢٩,٩١	...	الكويت	١٨١٢,٤٩	٢٦,٧
لبنان	١٣٧١,٣٨	٣٥,٦	ليبيا	٢٨٥٣,٠٦	٣٧,٧
مصر	٢٤٤٤١,١٣	٢٣,١	المجموعة	٤٥٧١٧,٢٨	٢٨,٠
المغرب	١٠٨٢٧,٣٨	٢٦,٨			
موريتانيا	١٢٨٣,٤٩	٥٨,١			
اليمن	٤٤٢١,٤٩	١٤,٦			
المجموعة	٦٩٩٥٣,٠٩	٣٥,٠			

المصدر: المصدر نفسه.

وإذا انتقلنا إلى البلدان العربية غير النفطية، نلحظ من الجدول الرقم (٧ ـ ٥) أن ارتفاع حصة النساء في موريتانيا والصومال وجيبوتي لا يرجع إلى عوامل اقتصادية، أو بسبب خصائص معرفية ومهارية تميز المرأة في تلك البلدان، فهي بلدان تعاني مشكلات اقتصادية، ومعدلات أمية عالية وسط الإناث، وارتفاع حصة النساء في القوى العاملة. ففي مثل هذه الظروف، يعود السبب إلى استخدام النساء للعمل في المهن الخدمية،

كما في موريتانيا وجيبوتي؛ أما في الصومال فيرجع السبب بطبيعة الحال إلى ظروف الصراعات المسلحة، التي تفرض على المرأة الخروج للعمل. في المقابل، يرجع انخفاض حصة النساء في اليمن إلى تدهور الخصائص المعرفية والمهارية للمرأة اليمنية، بسبب انتشار أمية النساء، وبسبب النظرة القبلية المحافظة التي ترى أن خروج المرأة للعمل، ينتقص من مكانة الرجل اليمني (الأب، أو الزوج).

وعلى العكس، يرجع ارتفاع حصة النساء في القوى العاملة في بلدان الشام (سورية، لبنان، الأردن) لأسباب حضارية متنوعة، كما ذكرنا، فهذه البلدان تتميز بارتفاع نسبة تعليم الإناث، وبثقافة للعمل لا ترتبط بالنظرة المحافظة تجاه الاختلاط أو عمل المرأة، وبالتالي تستفيد هذه البلدان (إضافة إلى الجزائر) من طاقة العمل النسائية (الوطنية) بصورة أفضل من جميع البلدان العربية.

رابعاً: توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي

توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، هو من المؤشرات التي تعطينا صورة كيفية أيضاً عن تركيب الطبقة الوسطى؛ فمن المعروف أن الطبقة الوسطى الفلاحية تعتمد في انتسابها إلى هذه الطبقة على الملكية الزراعية فقط، وهي بصفة عامة طبقة محدودة الحجم في الوقت الراهن على المستوى الإقليمي والعالمي، في حين تتركز الطبقة الوسطى في قطاعي الصناعة الاستخراجية أو التحويلية، أو في قطاع الخدمات، وبالذات الخدمات الإنتاجية (السياحة، النقل والمواصلات والتخزين، التأمين والتمويل والمصارف). ففي القطاعين الصناعي والخدمي، توجد مصادر متعددة للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية، مثل ملكية المشاريع المتوسطة، أو حيازة الأسهم في المشاريع المتنوعة، إلى جانب دخل العمل في المواقع المتوسطة داخل المؤسسات الصناعية أو الخدمية.

وقد تعرفنا في بداية الفصل إلى حجم القوة العاملة العربية، ونلاحظ أن نسبة القوة العاملة من جملة السكان، أو من جملة البالغين، هي الأدنى على مستوى العالم، بسبب إهدار طاقة العمل النسائية بصفة عامة.

ومن خلال البيانات الخاصة بتوزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية، سوف نكتشف أن الضعف المزمن في القطاع الصناعي، والتدهور المستمر في القطاع الزراعي، يدفع الطبقة الوسطى العربية تجاه التمركز في القطاع الخدمي، وتتمثل خطورة هذا الاستقطاب بأن قطاع الخدمات الاجتماعية، كخدمات الصحة، والمرافق والإسكان، والتعليم، ورعاية الشباب، ومختلف الخدمات الحكومية... إلخ، تقتات ـ إن صح التعبير ـ على ما تقدمه باقي القطاعات، وعندما يتدهور الإنتاج السلعي الزراعي والصناعي، أو الإنتاج الخدمي، فلن يستطيع قطاع الخدمات الاجتماعية مع الوقت استيعاب النمو السنوي في القوة العاملة، في الوقت الذي يحتاج قطاع الخدمات الإنتاجية، كالتجارة، السياحة، النقل والتخزين، التأمين والتمويل والخدمات المصرفية، والخدمات الإلكترونية والمعلوماتية... إلخ، إلى مهارات ومعارف متميزة لا تستطيع معظم نظم التعليم العربية توفيرها ـ إلا للخاصة ـ في ظل تدني الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي وقبل الجامعي، وانخفاض معايير جودة التعليم، حتى في بعض البلدان العربية الغنية.

ويبدو هنا أن اقتصاد الخدمات السائد في الوطن العربي، يحول دون نمو حجم الطبقة الوسطى، ويفتح الباب للفساد على مصراعيه؛ فندرة الوظائف الشاغرة تستدعي مباشرة كل أوجه الوساطات والمحسوبيات والعصبيات، وتكرس اللامساواة في المجتمع العربي.

كما أن التشوُّه وعدم التوازن في القطاعات الاقتصادية، يؤثر في الطبقة الوسطى من جهة ثانية، فالتدهور المستمر في القطاع الزراعي، والانكماش المزمن في القطاع الصناعي، سيؤديان، ضمن عوامل أخرى، إلى زيادة حجم التضخم. فالبلدان العربية تضطر إلى استيراد السلع الزراعية والصناعية التي لا تنتجها، أو بسبب ارتفاع تكاليف استيراد المواد الوسيطة اللازمة لتشغيل المصانع، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقد المحلي في مقابل النقد الأجنبي، فترتفع أسعار السلع التي يستهلكها المواطن العربي، وفي ظل تدهور مستوى الأجور، يفقد العاملون بأجر قدرتهم على الوفاء بكل حاجاتهم، ويحدث تدنٍ في مستويات معيشة الفئات الاجتماعية العاملة كافة، ومنها الطبقة الوسطى بطبيعة الحال. وهذا وجه آخر من تأثير عدم التوزان في القطاعات الاقتصادية على الطبقة الوسطى العربية.

١ ـ توزيع القوة العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية في البلدان غير النفطية

يشير الجدول الرقم (٧ ـ ٦) إلى أن التركيب الطبقي في البلدان العربية غير النفطية، ومن بينه الطبقة الوسطى، يتجه في نهاية الفترة إلى بلورة تركيب طبقي خدمي، حيث تشهد البلدان الزراعية انخفاضاً ملحوظاً في نسبة القوة العاملة الزراعية، مقابل زيادة مضطردة في نسبة القوة العاملة في قطاع الخدمات (الانتاجية والاجتماعية على السواء). وقد بقيت نسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي)، إما في حالة تطور بطيء (تونس، سورية، موريتانيا) وإما في حالة تقهقر بطيء (السودان، لبنان، مصر اليمن). في حين جاء انتقال جزء من القوة العاملة في الأردن والمغرب وجيبوتي، بسبب زيادة حجم استخراج الفوسفات والصناعات الكيميائية في المغرب، وزيادة نشاط صناعة الأسمدة والمنسوجات في الأردن، وزيادة نشاط صناعة الجلود وفي جيبوتي.

ومن نافل القول إن الإنتاج الزراعي، والصناعات التحويلية (غير المرتبطة بالنفط)، يتركزان في البلدان العربية غير النفطية، وهذا يعني أن استمرار هجرة القوة العاملة من قطاع الزراعة يؤدي إلى تعميق الفجوة الغذائية في الوطن العربي بصفة عامة، وفي الزيوت والحبوب والسكر بصفة خاصة. كما يعني الجمود في القوة العاملة الصناعية في هذه البلدان وجودَ تآكل في القدرة التنافسية للوطن العربي في عدة مجالات صناعية. على أي حال، نحن أمام ظاهرة طبقية يمكن أن تستمر لعقود طويلة قادمة، وهي تحول المركز الطبقي (الطبقات كافة) نحو القطاع الخدمي، على حساب القطاع الزراعي والصناعي. وإذا وضعنا في الحسبان، ارتفاع معدل البطالة، جنباً إلى جنب ارتفاع مستوى التضخم، فإننا أمام ظاهرة مركبة من التضخم والركود معاً. هنا تتحول الطبقة الوسطى الخدمية في المجموعة غير النفطية، إلى طبقة وسطى منهكة اقتصادياً واجتماعياً، فالتضخم، من جهة، يحول دون تحقيق طموحاتها في الحراك، ويضطرها إلى رهن قوة عملها المستقبلية، في صورة قروض أو أقساط، تنفق على تكاليف مستوى المعيشة المأمول. كما أن ارتفاع معدلات البطالة، من جهة أخرى، يزيد من عبء الإعالة الاقتصادية على المشتغلين.

الجدول الرقم (٧ ـ ٦)

تطور نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية غير النفطية

البلد	نسبة القوة العاملة من جملة السكان (في المئة)		نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة (في المئة)		نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة (في المئة)		نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات (في المئة)	
	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٩٥	٢٠١٠
الأردن	٢٧,٠	٢٩,١	١٣,٠	٦,٣	٩,٤	١٣,٠	٧٧,٦	٨٠,٧
تونس	٣١,٦	٣٧,٤	٢٦,٥	٢٠,٦	٣٠,٢	٣٠,٦	٤٣,٣	٤٨,٨
جيبوتي	٣٩,٩	٤٣,٣	٨٠,٤	٧٤,٠	٢,٩	٨,٢	١٦,٧	١٧,٨
السودان	٢٩,٤	٣١,٧	٦٥,٤	٥١,٥	٩,٨	٧,٩	٢٤,٨	٤٠,٦
سورية	٢٩,٠	٣٢,٨	٣٠,٥	٢٠,٠	٣٠,٨	٣١,٥	٣٨,٧	٤٨,٥
الصومال	٣٩,٣	٣٨,٩	...	...	...	...	...	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...
جزر القمر	٤٠,٧	٤٣,٥	...	٦٩,٤	...	...	...	...
لبنان	٣٤,٠	٣٦,٧	٥,٢	١,٨	٣٥,٢	٢٨,٥	٥٩,٦	٦٩,٧
مصر	٢٩,٠	٣٣,٤	٢٩,٦	٢٥,٧	١٣,٩	١٢,١	٣٩,٦	٤٢,١
المغرب	٣٣,٥	٣٦,٩	٤٠,٢	٢٥,٥	٢١,٦	٢٨,٤	٣٨,٢	٤٦,١
موريتانيا	٤٠,٢	٤٢,٨	٥٤,١	٥٠,٣	٥,٣	٥,٤	٤٠,٦	٤٤,٣
اليمن	٢١,٦	٢٤,٨	٥٥,٣	٣٦,٠	١١,٤	٨,٧	٣٣,٣	٥٥,٣

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ توزيع القوة العاملة وفقاً للقطاعات الاقتصادية في البلدان النفطية

يتضح من الجدول الرقم (٧ ـ ٧) أن توزيع القوة العاملة على القطاعات في البلدان النفطية، يشير منذ عام ١٩٩٥، وحتى نهاية الفترة، إلى تَركز القوة العاملة في قطاع الخدمات. ومع ذلك طرأت تغيرات في قطاعاتها الصناعية. أما القطاع الزراعي، فلا توجد سوى ثلاثة بلدان فقط (الجزائر، العراق، عمان) ضمن هذه المجموعة، هي التي تمتلك قدرات (طبيعية وبشرية) للإنتاج الزراعي، وهي جميعاً شهدت انخفاضاً بمقدار النصف في القوة العاملة في القطاع الزراعي، أما بقية البلدان فقوتها العاملة تتركز في القطاع الخدمي (الإنتاجي والاجتماعي).

الجدول الرقم (٧ ـ ٧)

تطور نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية النفطية

البلد	نسبة القوة العاملة من جملة السكان (في المئة)		نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة (في المئة)		نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة (في المئة)		نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات (في المئة)	
	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٩٥	٢٠١٠
الإمارات	٥٤,٠	٦٣,١	٦,٢	٦,٢	١٦,٠	٩,٥	٧٧,٨	٨٤,٣
البحرين	٤٥,٣	٤٩,٧	١,٥	٠,٦	٢٩,٩	٢٤,٩	٦٨,٦	٧٤,٥
الجزائر	٣١,٩	٤٢,٢	٢٥,٤	١١,٧	٢٣,٠	٣٣,١	٥١,٦	٥٥,٢
السعودية	٣١,٥	٣٦,٧	٦,٣	٥,١	٩,٥	١٩,٣	٨٤,٢	٧٥,٦
العراق	٢٣,٨	٢٥,٠	١٢,٨	٥,٥	٢٤,٦	١٥,١	٦٢,٦	٧٩,٤
عُمان	٣٥,٩	٣٩,٥	٤١,٢	٢٨,٩	١٢,٦	٨,٠	٤٦,٢	٦٣,١
قطر	٥٤,١	٦٤,٨	١,٧	٠,٧	٨,١	٥٤,٤	٩٠,٢	٤٤,٩
الكويت	٤٧,٢	٥٠,٦	١,٨	٣,٨	٧,٤	١٤,٤	٩٠,٨	٨١,٨
ليبيا	٣١,٢	٣٦,٧	٨,١	٣,٠	٢١,٢	٢١,٩	٧٠,٦	٧٥,١

المصدر: المصدر نفسه.

لكن اللافت للنظر أن القطاع الصناعي في بلدان الخليج العربي قد استوعب نسبة معقولة من القوة العاملة. وهذا أمر لا يرجع إلى ارتفاع القيمة المضافة من الصناعات الاستخراجية، نتيجة زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره فقط، ولكنه ارتبط أيضاً بالتطور الذي لحق بصناعات البتروكيميائيات في بلدان الخليج العربي وبخاصة في الكويت والسعودية وقطر، في حين تراجعت القوة العاملة في القطاع الصناعي في الإمارات، بسبب اتجاه الاقتصاد الإماراتي ـ بحِرفية عالية ـ نحو رفع قدراته التنافسية العالمية في قطاع الخدمات الإنتاجية.

على أي حال، يشير توزيع القوة العاملة على القطاعات بصفة عامة إلى أن الطبقة الوسطى العربية، سواء في البلدان النفطية أو غير النفطية، تتجه في المستقبل للتمركز في قطاع الخدمات. ومرة أخرى يتضح من البيانات التوازن في توزيع القوة العاملة في الجزائر، التي تكاد تتفوق على بقية البلدان في هذه الميزة (١١ في المئة زراعي، ٣٣ في المئة صناعي، ٥٥ في المئة خدمات) وبخاصة إذا وضعنا في الحسبان كبر حجم القوة العاملة الجزائرية.

خامساً: توزيع المشتغلين العرب بحسب المهن الرئيسية

اعتمدنا في تصنيف المهن والوظائف على التصنيف العربي المعياري للمهن، الصادر عن منظمة العمل العربية (٢٠٠٩)(٣)، والذي تبنى تصنيفاً للمهن يتكون من خمس مستويات، وليس أربع مستويات كما تذهب منظمة العمل الدولية، وذلك لمواءمة الواقع العربي، من حيث نظم التعليم، والعمل، والواقع الاقتصادي. ويمكن أن نقدم باختصار تعريفاً للفئات الخمس كما يلي:

١ ـ الاختصاصيون: تشمل فئة مستوى الاختصاصي الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر قدر عال من المهارات المعرفية والتقنية والإدارية لدى شاغليها لتمكينهم من تحسين وتطوير المبادئ والمفاهيم والطرائق والأساليب الإجرائية، وتطبيق حصيلة المعرفة العلمية والمعرفية في مجال الشغل، ولتمكينهم أيضاً من متابعة العاملين في أثناء التنفيذ، وتقييم الإنجاز، وحل مشكلات العمل والعاملين. ويحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى إعداد وتأهيل جامعي. ومن الأعمال التي تصنف في هذه الفئة: محامٍ، ومهندس مدني/ أبنية، وطبيب، واختصاصي اجتماعي، وطبيب، اختصاصي عيون، ومدرس فيزياء، وأستاذ قانون.

٢ ـ الفني (التقني): تشمل فئة مستوى الفني (التقني) الأعمال التي يتطلب إنجازها تطبيق المبادئ والمفاهيم والطرائق والأساليب الإجرائية ذات الصلة بالشغل. ويتطلب هذا توافر مهارات علمية وفنية وأدائية وإشرافية لدى شاغلي الأعمال ضمن هذه الفئة، لتمكينهم من فهم طبيعة الأداء وتحليله، وتحديد خطوات الإنجاز ومتابعة تنفيذها وتقييمها، ويمثل العاملون في هذه الفئة حلقة الوصل بين الاختصاصيين والعاملين. يحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى إعداد وتأهيل متوسطين (ما بعد التعليم الثانوي ودون التعليم الجامعي)، أو في مستوى آليات المجتمع أو ما يوازيها.

٣ ـ العامل المهني: تشمل فئة المستوى المهني الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر مهارات عملية ومعلومات مهنية تغطي إطار المهنة على نحو متكامل لدى شاغليها، لتمكينهم من ممارسة مهمات وواجبات المهنة وبدرجة إتقان بحسب متطلبات سوق

(٣) التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩)، <http://www.alolabor.org/final/index.php?option=com_content&view=section&layout=blog&id=47&itemid=157&lang=ar>.

العمل. ولتمكينهم من توزيع العمل على المرؤوسين وتنمية مهاراتهم. يحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى تعليم أو تأهيل مهني بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوي لمدة قد تصل إلى عام تدريبي.

٤ ـ **العامل المهاري**: تشمل فئة مستوى العامل الماهر الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر مهارات عملية ومعلومات مهنية تتصل بجزء من المهنة، ولا تغطي إطار المهنة كلها لدى شاغليها، لتمكينهم من أداء مهمات العمل وواجباته وبدرجة إتقان بحسب متطلبات سوق العمل. يحتاج الأفراد الذين يشغلون أعمالاً ضمن هذه الفئة إلى تعليمٍ أو تأهيل مهني أقل من المرحلة الثانوية.

٥ ـ **العامل المحدود المهارة**: تشمل فئة محدود (محدّد) المهارات الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر مهارات عملية ومعلومات مهنية تغطي جزءاً ضيقاً من المهنة، أو الأعمال التي تشمل مهمات وواجبات روتينية يتطلب إنجازها استخدام أدوات يدوية محدودة ومجهود عضلي، ولا تحتاج إلى معلومات مهنية تتعلق بالأدوات والمواد والمنتجات.

١ ـ توزيع المشتغلين بحسب المهن الرئيسية في البلدان العربية غير النفطية

يرتبط توزيع المشتغلين بحسب المهن الخمس الرئيسية، بالتركيب الطبقي ارتباطاً وثيقاً، إلى درجة أن الكثير من الدراسات تعتمد عليه، كما أوضحنا في الفصول الأولى، وبوجه أساسي في تحديد المنتسبين إلى الطبقة الوسطى، بسبب المشكلات والمنهجية التي تحول دون الاعتماد على المتغير الاقتصادي، منفرداً، في رسم حدود هذه الطبقة. وتعدّ المهن الثلاث (الاختصاصيون، الفنيون، والعمال المهنيون) ممثلة لمهن الطبقة الوسطى بشرائحها الثلاث، الفقيرة، والمستقرة، والمتنفذة.

وقابلنا هنا مشكلة منهجية وإمبيريقية، تتمثل بأن المنتسبين إلى مهن الاختصاصيين، لا يندرجون كلهم ضمن الطبقة الوسطى المستقرة أو المتنفذة، حيث تشمل أيضاً المشرعين وكبار رجال الدولة، من وزراء ومحافظين أو ولاة، أو أمراء، ومديري المؤسسات الكبرى الخاصة والعامة... إلخ. وهي الفئات التي تشكل الطبقة المركزية

المتحكمة، ولا توجد إحصاءات يمكن استخدامها في فرز الطبقة المركزية المتحكمة على حدة.

غير أن هذه الطبقة لا تتجاوز وفقاً لجميع الدراسات الإقليمية والدولية نسبة ٥ في المئة، وعليه فإننا يمكن أن نطمئن لتوزيع المشتغلين في المهن الثلاث، بوصفه معبّراً عن الطبقة الوسطى بشرائحها الثلاث، إذا قمنا بتثبيت نسبة الطبقة المركزية المتحكمة عند حد الـ ٥ في المئة، وخصمها من جملة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى.

يتضح من الجدول الرقم (٧ ـ ٨) أن البلدان العربية غير النفطية تتفاوت في توزيع المشتغلين وفقاً للمهن الخمسة. غير أن السمة العامة أن نسبة المهن العمالية أعلى من مهن الطبقة الوسطى، وهذا يعني أن الطبقة الوسطى تنكمش في البلدان غير النفطية بصفة عامة.

ولما كانت البيانات الواردة في الجدول مأخوذة من مصادرها لعشرة بلدان فقط، فيمكن تقسيم البلدان إلى قسمين، حيث نلحظ أن بلدان الشام (الأردن، لبنان، فلسطين، سورية) إضافة الى تونس، ترتفع فيها نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، ويراوح حجم الطبقة الوسطى بين ٣٨,٤ في المئة من جملة المشتغلين في سورية، و٦٢ في المئة من جملة المشتغلين في الأردن، وهذه النتيجة تتسق مع الصورة الكيفية التي قمنا باستنتاجها حول حجم الطبقة الوسطى، في الفصل السادس، بناء على متغيرات معدل الأمية، ومعدل القيد في المرحلة الثانوية والجامعية، والتوزيع الحضري للسكان.

وإذا انتقلنا إلى القسم الثاني من البلدان النفطية، فسوف نجد أن نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، تزيد في مصر والمغرب واليمن على ٣٥ في المئة من جملة المشتغلين، وتقترب من ربع المشتغلين في السودان وجزر القمر.

من زاوية أخرى، تفتح هذه النتيجة النقاش حول دور الطبقة الوسطى في بلدان الربيع العربي، ضمن البلدان غير النفطية، حيث نجد أن نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى في كل من سورية ومصر واليمن، هي على التوالي: (٣٨,٤ ـ ٣٧,٩ ـ ٣٥,١)، أي أن هناك تقارباً شديداً في الحجم النسبي للطبقة الوسطى، بين هذه البلدان، ولا نستطيع في هذه المرحلة أن نقدم، تفسيراً أو نراجع الدراسات التي تركزت حول الربيع العربي، ولكن نرجئه إلى حينه.

الجدول الرقم (٧ ـ ٨)

توزيع المشتغلين بحسب المهن الرئيسية
في البلدان العربية غير النفطية (في المئة) عام ٢٠١٠

	الاختصاصيون		الفنيون (التقنيون)	عمال مهنيون		عمال مهرة		عمال محدودو المهارة	غير مبين
	المشرعون والمدراء	الاختصاصيون	الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	الكتبة أعمال الإدارة والمحاسبة	أعمال البيع والخدمات	أعمال الزراعة والصيد	أصحاب الحرف ومشغلو ومجمعو الآلات	المهن البسيطة	
الأردن	٤	٢٧,٢	٩,٣	٩,٥	١٢,٣	٢٥,١		١٢,٦	
تونس	٩,٩	١٢,٥		٣,٦	١٥,٢	١١,١	٣٠,٤	١٤,٢	٣
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	٥,٩	٤,٥	١,٩	٢,٣	١١,٤	٣٨,٦	١٢,٢	٢٣,٨	
سورية	١,٨	١١,٥	٥	٦,١	١٤	١٠,٩	٣٩,٧	١١,١	
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	٥	٢٢,٦		١,٧	٢٠	٩	٤١,٨		
جزر القمر	٢,٥	٦,٢		٥	١٠,١	٣٢,٧	٢٧,٢		١٦,٤
لبنان	١١,٩	٢٠		٧,٥	١١,٨	٤,٧	٤٤		
مصر	٥,٥	١٢,٩	٨,٢	٣,٠	٨,٣	٢٧,٧	٢٦,٨	٧,٤	٠,٢
المغرب	٢,٥	٤,٤	٨,٩	٧,٨	١٣,٩	٢٥,٣	٢١,٨	١٥,٣	٠,١
موريتانيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن	٦,٩	١٠,٢		٢,٩	١٥,١	٣٢,٦	٦,١	٢٦,٢	

المصدر: الدول العربية: أرقام ومؤشرات؛ العدد الثالث (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١١).

٢ ـ توزيع المشتغلين بحسب المهن الرئيسية في البلدان العربية النفطية

الأمر يختلف في البلدان العربية النفطية، حيث يتضح من الجدول الرقم (٧ ـ ٩) أن نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى تتفوق على نسبة المشتغلين بمهن الطبقة العاملة وغير المصنفين، في جميع البلدان النفطية، ما عدا الجزائر، وهو أمر منطقي، بالنظر في توزيع القوة العاملة الجزائرية على القطاعات الصناعية (١١ في المئة زراعي، ٣٣ في المئة صناعي، في المئة ٥٥ خدمات). على أي حال، إننا أمام طبقة وسطى خدمية بالمعنى التام، باستثناء الجزائر منذ أمد بعيد، وقطر في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بسبب زيادة حجم القوة العاملة في القطاع الصناعي في

البلدين. كما أنها طبقة وسطى ذكورية، بالنظر في تدني مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة، لأسباب متعددة.

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلنا إليه في الفصل السادس، حول الفرص التي تهيئها البلدان النفطية لمواطنيها، من أجل الدخول إلى نطاق الطبقة الوسطى الكلية. لكن ما يلفت الانتباه، أن ليبيا، تقع على رأس المجموعة النفطية، من حيث نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، وهذه النتيجة تمثل في حد ذاتها أيضاً عبئاً تفسيرياً، يصل إلى حد السكتة، إلى حين التعرف إلى الأدوار السياسية للطبقة الوسطى في الثورات العربية، في أحد الفصول القادمة من هذا الكتاب.

الجدول الرقم (٧ ـ ٩)

توزيع المشتغلين بحسب المهن الرئيسية
في البلدان العربية النفطية (في المئة) عام ٢٠١٠

	الاختصاصيون		الفنيون (التقنيون)	عمال مهنيون		عمال مهرة		عمال محدودي المهارة	غير مبين
	المشرعون والمدراء	الاختصاصيون	الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	الكتبة أعمال الإدارة والمحاسبة	أعمال البيع والخدمات	أعمال الزراعة والصيد	أصحاب الحرف ومشغلو ومجمعو الآلات	المهن البسيطة	
الإمارات	٧,٩	١٥,٩	١٢,٨	٧,٥	٢١,٤	١,٩	١٩,٢	١٢,١	٢,٣
البحرين	٦,٨	١٥		١٠,٢	٢٧,٧	٢,٣	٣٢,٣	٣,٧	١,٦
الجزائر	٩,٣	١١,٤		٥	١٨	١٧	٢٢,٩		١٧,١
السعودية	٤	١٨,٩		٨,٥	٣٠,٧	٤,٢	٣٣,٦		
العراق	٤,٤	٧,٢	٢٣		٢٤,٤	٢٠,٧	٢٠,٣		
عُمان	٤,٧	١٨,٧		٤,٩	٢٣,٣	٥,٥	٣٦		٦,٩
قطر	٥,٣	٢٢	١١,٦	١٧,٩	٥,١	٠,٣	١٥,٣	٢٢,٨	
الكويت	٤,٦	١٢,٥	١٢,٨	٩,٧	٢٤,٨	١,٩	٢٦,٧	٦,٦	
ليبيا	٥	٢٦,٢		٢٠,١	١٥,٣	٦,٥	٢٥,٩		٠,٨

المصدر: المصدر نفسه.

سادساً: مؤشرات العاطلين من العمل في الوطن العربي

نتيجة مرور الوطن العربي بالمرحلة الديمغرافية الانتقالية، يزداد حجم القوة العاملة العربية سنوياً بنسبة مرتفعة، وتحتاج سوق العمل العربية إلى استثمارات ضخمة لاستيعاب هذا النمو السريع. ومنذ قليل، تعرفنا إلى هشاشة القطاع الصناعي والزراعي

في الوطن العربي، وهو ما يعني أن قطاع الخدمات لن يستطيع استيعاب الأعداد المهولة من الشباب حالياً، وفي المستقبل القريب، إلا إذا حدثت طفرة في التوسع في القطاعين الزراعي والصناعي، مع المزيد من التوسع في قطاع الخدمات الإنتاجية. وتذهب المقولات التقليدية إلى أن السياسات التعليمية، أدت إلى تردي خصائص القوة العاملة العربية، وصعوبة اندماجها في سوق العمل، وعلى الرغم من صدق المقولة، إلا أنها تتردد حين يراد التهوين من حجم الظاهرة، وصرف النظر عن جوهر المشكلة، وهو اختلال القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي. على أي حال، فإن معدل البطالة في الوطن العربي هو الأعلى على مستوى العالم، حيث يراوح المعدل العالمي ما بين ٨ إلى ١٠ في المئة.

١ ـ مؤشرات العاطلين من العمل في البلدان العربية غير النفطية

يظهر من الجدول الرقم (٧ ـ ١٠) أن معدل البطالة في البلدان العربية غير النفطية وصل إلى مرحلة حرجة، في ستة بلدان من بلدان المجموعة (جيبوتي، السودان، الصومال، فلسطين، جزر القمر، موريتانيا)، حيث راوحت معدلات البطالة فيها بين٢٠ في المئة و٥٩ في المئة. تلي هذه المجموعة مباشرة، تونس واليمن وسورية، ثم يتقارب معدل البطالة في مصر والأردن، ويصل إلى المعدل العالمي في كل من المغرب ولبنان. وأغلبية العاطلين من العمل هم من فئة الشباب؛ وبالنسبة إلى مستوى التعليم، تراوح نسبة الجامعيين بين الربع والثلث، وبطبيعة الحال ستمثّل نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية والمعاهد المتوسطة النسبة الكبرى من بقية العاطلين من العمل.

يدخل معظم العاطلين من العمل سوق العمل أول مرة، وهم في حالة البطالة لأكثر من سنة. يشير هذا الوضع المأساوي إلى أن سوق العمل لا تستطيع استيعاب الشباب المتعلم، وأن الضعف الاقتصادي الذي يسم معظم بلدان هذه المجموعة يكرس الشعور بالإحباط واليأس لدى العاطلين من العمل في هذه البلدان. والظاهرة مرشحة للمزيد من التعقد في المستقبل القريب، وبخاصة داخل بلدان الربيع العربي، وربما يؤدي ذلك إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية في هذه البلدان، نتيجة الشلل الذي بدأت تدخل فيه اقتصادات هذه البلدان، والذي بلغ مداه بعد التدمير الكامل للبنية التحتية في سورية.

على أي حال، إن ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين الحاصلين على الشهادة الثانوية وما فوق يعني أن الطبقة الوسطى تنمو ببطء داخل المجموعة غير النفطية.

ويشير تفاقم الأزمة في بعض البلدان، كما ذكرنا، إلى انكماش أو تدهور في الحجم الكلي للطبقة الوسطى، ومن غير المنتظر أن يحدث تطور كبير في الطبقة الوسطى داخل البلدان التي تشهد هذا الوضع الطبقي، بسبب استمرار النمو السنوي السريع في حجم السكان النشطين.

الجدول الرقم (٧ ـ ١٠)

مؤشرات العاطلين من العمل في البلدان العربية غير النفطية

البلد	سنة الحساب	معدل البطالة	نسبة الشباب العاطل	نسبة الجامعيين العاطلين	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة	نسبة العاطلين أكثر من سنة
الأردن	٢٠١١	١٢,٩	٤٨,١	٣٤,٢	٦٤,٦	٤١,٤
تونس	٢٠١١	١٨,٩	٤٠,٠	٣٢,٩	٦٠,٠	٧١,٩
جيبوتي	٢٠٠٨	٥٩,٠	٦٢,٢	...	...	...
السودان	٢٠٠٨	٢٠,٧	٥٩,٤	...	...	...
سورية	٢٠١١	١٤,٩	٧٣,٠	٩,٤	٧٠,٠	...
الصومال	٢٠٠٧	٣٤,٧	...	...	...	...
فلسطين	٢٠١٠	٢٦,٦	...	...	٥٢,٥	٣٥,٠
جزر القمر	٢٠٠٩	٢٠,٠	٣٠,٠	...	٤٧,٥	...
لبنان	٢٠٠٩	٦,٤	٥١,٢	٣٦,٦	٤٦,٠	٣٣,٠
مصر	٢٠١١	١٢,٠	٥٧,٢	٣٢,١	٧١,٢	٦٧,٠
المغرب	٢٠١١	٨,٩	٣٨,٠	٢٧,٦	٥١,٣	٦٦,٧
موريتانيا	٢٠١٠	٣١,٢	...	...	...	...
اليمن	٢٠١١	١٨,٠	٥٨,٠	...	...	...

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢.

٢ ـ مؤشرات العاطلين من العمل في البلدان العربية النفطية

يختلف الوضع جذرياً في المجموعة النفطية، حيث يتضح من الجدول الرقم (٧ ـ ١١) أن معدل البطالة يقل عن المعدل العالمي في معظم بلدان المجموعة، ما عدا العراق، وكذلك ليبيا التي تشهد أعلى معدل بطالة في البلدان النفطية، وهو معدل البطالة نفسه تقريباً في تونس واليمن! كما تتميز هذه المجموعة بانخفاض

نسبة البطالة بين الشباب، كما تقل نسبة الجامعيين بين العاطلين من العمل، باستثناء قطر والسعودية، وهذا يعني أن بلدان المجموعة نجحت في استيعاب طاقة الشباب المتعلم في سوق العمل، ويعني اضطراد الزيادة في الحجم الكلي للطبقة الوسطى.

أما ليبيا، كما رأينا في الفصل السادس، فتشهد انخفاضاً في معدل الأمية، ويبلغ معدل القيد الصافي في التعليم الثانوي نسبة ٩٣,٥ في المئة، وهو أعلى معدل في الوطن العربي، ويبلغ معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي ٥٨ في المئة وهو أيضاً أعلى معدل في الوطن العربي. تدل هذه المؤشرات على أن ارتفاع معدل البطالة، إلى أكثر من ١٨ في المئة من قوة العمل، يعني أنه بطالة متعلمين بالدرجة الأولى، وربما يكشف ذلك عن أحد أبعاد مشكلة الشباب الليبي، وربما أحد أسباب الثورة التي شهدتها ليبيا.

الجدول الرقم (٧ ـ ١١)

مؤشرات العاطلين من العمل في البلدان العربية النفطية

البلد	سنة الحساب	معدل البطالة	نسبة الشباب العاطل	نسبة الجامعيين العاطلين	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة	نسبة العاطلين أكثر من سنة
الإمارات	٢٠١١	٤,٣	٣٣,٨	٤,٦	٧٦,٦	...
البحرين	٢٠١١	٣,٧	٥٤,٠	...	...	...
الجزائر	٢٠١١	٩,٨	٤٢,٣	٢١,٤	٦٢,١	٦٣,٠
السعودية	٢٠٠٩	٥,٤	٤٥,٦	٥٥,٩	٧٩,٠	١٩,٠
العراق	٢٠٠٨	١٥,٤	...	...	...	...
عُمان	٢٠٠٧	٦,٧	...	...	...	...
قطر	٢٠١٠	٠,٥	٣٤,٩	٥٠,١	٧٧,٦	٤٣,١
الكويت	٢٠١٠	٥,٩	٢٨,٥	١,٤	...	٦٦,٠
ليبيا	٢٠٠٧	١٨,٢	...	...	٩٨,٠	...

المصدر: المصدر نفسه.

استنتاجات

كما ذكرنا، تشير نتائج أغلبية الدراسات الطبقية المحلية والعالمية، إلى أن حجم الطبقة المركزية المتحكمة لا يتجاوز نسبة ٢ في المئة من جملة المشتغلين. وإذا سلمنا بهذه النتائج، بافتراض أن الطبقة العربية المركزية المتحكمة ستشغل نسبة ٢ في المئة أو أقل من نسبة المشتغلين، فإننا نستطيع خصم هذه النسبة من نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، الواردة في الجدولين الرقم (٧ ـ ٨) و(٧ ـ ٩)، ونصل بناء على هذا الإجراء إلى تصنيف الطبقة المركزية، والطبقة الوسطى الكلية، والطبقات العاملة وغير المصنفين، ويتبقى التصنيف الداخلي للطبقات الوسطى (الفقيرة، المستقرة، المتنفذة) حيث ذكرنا في الفصل الخامس أننا لا نستطيع بالمعطيات الاحصائية أن نصل إليها. لكن في الفصول الخاصة بالدراسة الميدانية التي أجريناها في مصر والمغرب والكويت، سنصل إلى تحديد أدق لهذه الطبقة.

يتضح من الجدول الرقم (٧ ـ ١٢) أن نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى قد ناهز النصف في جميع البلدان العربية النفطية، ما عدا عمان، والجزائر، وانخفضت نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى في البلدان غير النفطية عن النصف، ما عدا الأردن. ويمكن أن نتوقع من هذه النتائج، خصوصية للطبقة الوسطى داخل العربية التي أتت في مقدمة التصنيف، بما أنها بلدان جاذبة للعمالة الخارجية، فإننا نستنتج أن الطبقة الوسطى الوطنية، سوف ترتفع بشكل كبير، عن النسب الواردة في الجدول، وسيكون الارتفاع في صالح الطبقة الوسطى المستقرة أكبر من الطبقة الوسطى، بسبب ارتفاع وتعدد مصادر الدخل للوطنيين، والتزام هذه البلدان بضمان التشغيل الاجتماعي.

الجدول الرقم (٧ ـ ١٢)
تصنيف البلدان العربية طبقياً بحسب مهن المشتغلين

(الأرقام بالنسبة المئوية)

البلدان العربية غير النفطية	الطبقة المركزية المتحكمة (افتراضي)	المشتغلون بمهن شرائح الطبقات الوسطى	المشتغلون بمهن الطبقة العاملة وغير المصنفين	البلدان العربية النفطية	الطبقة المركزية المتحكمة (افتراضي)	المشتغلون بمهن شرائح الطبقات الوسطى والطبقة المركزية	المشتغلون بمهن الطبقة العاملة وغير المصنفين
الأردن	٢	٦٠,٣	٣٧,٧	ليبيا	٢	٦٣,٦	٣٣,٤
لبنان	٢	٤٩,٢	٤٨,٨	الإمارات	٢	٦٣,٥	٣٤,٥

يتبع

تابع

فلسطين	٢	٤٧,٣	٥٠,٧	الكويت	٢	٦٢,٤	٣٥,٦
تونس	٢	٣٩,٢	٥٨,٨	السعودية	٢	٦٠,١	٣٧,٩
سورية	٢	٣٦,٤	٦١,٦	قطر	٢	٥٩,٩	٣٨,١
مصر	٢	٣٥,٩	٦٢,١	البحرين	٢	٥٧,٧	٤٠,٣
المغرب	٢	٣٥,٥	٦٢,٥	العراق	٢	٥٧	٤١
اليمن	٢	٣٣,١	٦٤,٩	عُمان	٢	٤٩,٦	٤٨,٤
السودان	٢	٢٤	٧٤	الجزائر	٢	٤١	٥٧
جزر القمر	٢	٢١,٨	٣٧,٧				

ويعبر الجدول الرقم (٧ ـ ١٣) عن نتيجة ترتيب البلدان العربية (تنازلياً) وفقاً لنسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، كما يتضمن ترتيب البلدان العربية (تنازلياً)، وفقاً لنسبة القوة العاملة في القطاعين الصناعي والخدمي، لكون أغلبية أفراد الطبقة الوسطى العربية، مستقرة في القطاعين الصناعي والخدمي.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الجدول، الترتيب الكيفي، وفقا لقدرتها الثقافية (معدل الأمية، ومعدل القيد في المرحلة الثانوية) والجغرافية (التوزيع الحضري) على زيادة حجم الطبقة الوسطى الكلية، ونذكر القارئ، بأن هذه الترتيب قد توصلنا إليه من استنتاجات الفصل السادس، وذكرنا حينها أننا سوف نسترشد به في مقارنة النتائج في الفصول التالية، للنظر في اتساق هذه النتائج.

ويتضح للقارئ أن ثمانية بلدان حافظت على موقعها ضمن النصف الأعلى، وفقاً لجميع المتغيرات، وهي: البحرين وقطر ولبنان وليبيا والكويت والسعودية والامارات والأردن بوصفها بلداناً تضم طبقة وسطى كبيرة الحجم، تعمل في القطاعين الصناعي والخدمي، كما أنها تتميز بانخفاض معدل الأمية وارتفاع معدلات القيد في التعليم الثانوي، وهو ما يؤشر على أن الطبقة الوسطى في هذه البلدان ستستمر في الزيادة خلال العقد القادم. ويمكن إدراج العراق وفلسطين وعمان ضمن هذا النصف الأعلى بصفة عامة، ويليها مباشرة كل من عمان والجزائر وتونس وسورية، ثم تأتي مصر والمغرب، ثم بقية البلدان العربية.

الجدول الرقم (٧ ـ ١٣)

ترتيب البلدان العربية وفقاً لنسبة القوة العاملة في القطاعين الصناعي والخدمي ووفقاً لنسب المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، ووفقاً للمتغيرات الثقافية والجغرافية

ترتيب البلدان العربية (تنازلياً) وفقاً لحجم القوة العاملة في القطاعين الصناعي والخدمي	ترتيب البلدان العربية (تنازلياً) وفقاً لنسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى	ترتيب البلدان وفقاً لمعدلات أمية البالغين ومعدلات، القيد الصافي في المرحلة الثانوية، ونسبة سكان الحضر	المرتبة
البحرين	ليبيا	البحرين	١
قطر	الإمارات	قطر	٢
لبنان	الكويت	الكويت	٣
ليبيا	الأردن	فلسطين	٤
الكويت	السعودية	ليبيا	٥
السعودية	قطر	الأردن	٦
العراق	البحرين	لبنان	٧
الإمارات	العراق	الامارات	٨
الأردن	عمان	عمان	٩
الجزائر	لبنان	السعودية	١٠
سورية	فلسطين	تونس	١١
تونس	الجزائر	سورية	١٢
المغرب	تونس	الجزائر	١٣
عُمان	سورية	مصر	١٤
اليمن	مصر	العراق	١٥
مصر	المغرب	جيبوتي	١٦
موريتانيا	اليمن	السودان	١٧
السودان	السودان	جزر القمر	١٨
جيبوتي	جزر القمر	المغرب	١٩
		اليمن	٢٠
		موريتانيا	٢١
		الصومال	٢٢

ولا يمكن إغفال الظرف السياسي الذي تمر به بلدان تونس وسورية ومصر واليمن وليبيا. وسواء كانت الثورات التي شهدتها هذه البلدان، ستثمر تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، أم لا، فمن المتوقع خلال العقد المقبل أن تفقد كل بلدان الربيع العربي، ميزتها النسبية، ضمن التراتبية المذكورة في الجدول السابق، باستثناء اليمن الذي لن يخسر كثيراً، فهو يحتل بطبيعة الحال مرتبة منخفضة وفقاً للمتغيرات كافة، على الرغم من أنه من البلدان التي تمتلك مصادر متعددة للنهوض، ولكنه ممزق على الدوام بالصراعات القبلية، ورؤية العالم المحافظة التي تسود هذا البلد. وحتى اللحظة الراهنة (٢٠١٣) فإن أكبر الخاسرين سيكون سورية، ثم مصر، فليبيا، فتونس، فاليمن.

الفصل الثامن

الطبقة الوسطى العربية والمتغيرات الاقتصادية

مقدمة

هذا الفصل هو محاولة لفهم أثر المتغيرات الاقتصادية في تركيب الطبقة الوسطى العربية؛ والواقع أننا صادفنا مشكلة حقيقية في الحصول على البيانات الخاصة بمسوح الدخل والإنفاق، التي تعد الحجة الكمية الأساسية التي يتم بمقتضاها التعرف إلى تركيب الطبقة الوسطى، بدلالة المتغير الاقتصادي، كون الأجهزة الإحصائية القطرية تنحو إلى تقديم هذه البيانات بصورة غير دقيقة، أو أنها على الأقل توسع من نطاق القياس ليضم شرائح عريضة من السكان، تفادياً للمشكلات (السياسية والاجتماعية) التي تترتب على تشريح هذه البيانات وتفصيلها.

على أي حال، فقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة أقسام، نعرض في **القسم الأول** نبذة مختصرة عن أثر التوجهات الليبرالية الجديدة في الطبقة الوسطى العربية؛ وفي **القسم الثاني**، نحاول كشف العلاقة بين الطبقة الوسطى العربية والمتغير الاقتصادي، وباستخدام طريقة غير مباشرة، تجنباً للبيانات غير الدقيقة الخاصة بمسوح الدخل والانفاق، فعرضنا البيانات الخاصة بشرائح الفقراء، واستنتجنا حجم السكان الذين يعيشون حياة لائقة.

وفي **القسم الثالث**، عرضنا لتوزيع الدخل القومي في البلدان النفطية وغير النفطية، مقارنة بمستوى مؤشر جيني، ووضعنا في **القسم الرابع**، الذي يتناول استنتاجات الفصلين السادس والسابع، جنباً إلى جنب ما توصلنا إليه في هذا الفصل، لنرى مدى اتساق المتغيرات في الخصائص الديمغرافية الخاصة بمعدل أمية البالغين، ومعدل القيد في التعليم الثانوي، والتوزيع الحضري، وكذلك المتغيرات الخاصة بتوزيع القوة العاملة على القطاعين الصناعي والخدمي، وتوزيع المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى. وفي نهاية القسم عرضنا الافتراضات النظرية الخاصة بتركيب الطبقة الوسطى، المستنبطة في

الفصل الخامس، للكشف عما تم من اختبار لهذه الافتراضات، خلال الفصول السادس والسابع والثامن، لنصل إلى الحجم الكمي للطبقة الوسطى العربية الكلية.

أولاً: أثر التوجهات الليبرالية الجديدة في الطبقة الوسطى العربية

مرت الاقتصادات العربية، منذ الاستقلال، بثلاث مراحل ذات توجهات مختلفة: المرحلة الأولى، بدأت منذ ستينيات القرن الماضي، حيث انتهجت معظم البلدان العربية، التوجُّه الاشتراكي في إدارة اقتصاداتها. وفي البلدان التي لم تتبع هذا التوجه، نجد سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة، شبه التامة، على الاقتصاد ضماناً لاستمرار سيطرتها السياسية. ثم تحولت أغلبية البلدان العربية من منتصف السبعينيات إلى الانفتاح الاقتصادي، وهي المرحلة التي شهدت ثراء البلدان العربية النفطية، وارتفاع حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية غير النفطية. وراهناً تمر البلدان العربية بمرحلة الاندماج في الاقتصاد العالمي، بتوجهاته الليبرالية الجديدة، بتوقيعها اتفاقية الغات وبقبولها شروط تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في توجيه السياسات الاقتصادية، كشرط أساسي للحصول على دعم هاتين المؤسستين.

ويواجه الوطن العربي جملة من المشكلات الاجتماعية في المرحلة الراهنة، وهي مشكلات تعود جذورها إلى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، نتيجة تقلص دور الدولة في الخدمات الاجتماعية المختلفة، بفعل التوجهات الليبرالية الجديدة، التي يطلق عليها أحياناً، الليبرالية المتوحشة، التي أضرت ضمن آثار سلبية أخرى بالطبقة الوسطى التي حملت لواء التحديث في البلدان العربية، بعد الاستقلال، وصارت معظم شرائح الطبقة الوسطى، من وجهة نظر البعض، معرضة للتآكل.

حين اندلعت الأزمة الاقتصادية في المنظومة الرأسمالية منذ بداية حقبة سبعينيات القرن الماضي، وأنهت بذلك سنوات الازدهار اللامع لعالم ما بعد الحرب (١٩٤٥ ـ ١٩٧١)، كان من الواضح أن تلك الأزمة تختلف عن الأزمات الدورية العادية، من حيث إنها ذات طابع هيكلي طويل المدى، فالركود الاقتصادي، كان يقابل قبل بداية السبعينيات بخفض الفائدة، فيزدهر الاقتصاد، بتحول رأس المال إلى النشاط الانتاجي، ومع الانتعاش ترتفع الفائدة، فينخفض الاستثمار. هذه الدورة لم

تعد مجدية، فرفع الفائدة سيؤدي تلقائياً إلى هروب رأس المال، وهو ما يجعل الركود مصحوباً بارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يعنى مزيداً من الركود، ومزيداً من التحول تجاه الاقتصاد الرمزي، على حساب الاقتصاد الإنتاجي. ويبدو أن هذه الأزمة هي أصل في الرأسمالية، وليست عرضاً، ولم يلتفت إليها الاقتصاديون طوال القرن العشرين[١]، فقد تكفلت الحربان العالميتان بحل هذه المشكلة وتأجيل التفكير في أبعادها، عبر امتصاصها لرأس المال أثناء وبعد الحرب.

وخلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ حاولت المنظومة الرأسمالية حل هذه المشكلة عن طريق تطبيق نوع من الكينزية العالمية، وراحت تضخ كميات هائلة من القروض إلى بلدان العالم الثالث، عن طريق تدوير فوائض النفط الدولارية والسيولة المتراكمة في السوق الأوروبية للدولار، واستثمارها في معالجة مشكلة نقص رأس المال، وتمويل عجز موازين مدفوعات تلك البلدان، وتمكينها من تمويل وارداتها من البلدان الرأسمالية الصناعية.

صحيح، أن هذه الكينزية العالمية قد خففت، إلى حد ما، من حدة الكساد التضخمي في المراكز الرأسمالية، لكنها ورطت البلدان النامية في أزمة مديونية عالمية. لأن هذا التوجه الاقتصادي الجديد، قد بني على مزاعم وافتراضات واستراتيجيات تتأسس على الواقع والشواهد الإمبيريقية في المجتمعات الغربية الصناعية، فهي تدعي أن السوق حرة، وأن الأموال ستستثمر في أغراض تنموية، ولم تستطع أغلبية بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية، التوافق مع الليبرالية الجديدة، فلا السوق حرة، ومستقلة عن العلاقات الاجتماعية والسياسية، كالقرابة والولاء السياسي، والانتماءات العرقية والطائفية، ولا الأموال التي ضخت في صورة ديون أو مساعدات، صرفت في مجالات إنتاجية، وخلال بضع سنوات، تحولت هذه الديون إلى ورطة معوقة للتنمية.

خلال هذه الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ شهد الوطن العربي مرحلة احتضار مشروع التنمية، القائم على سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد، وبغض النظر عن العوامل

---

(١) حتى في القرن التاسع عشر، استطاعت أوروبا، وإنكلترا على وجه الخصوص، من استثمار فوائض أموالها، في الشرق، بإقناع الحكام الضعاف بالاقتراض للإنفاق على مشروعات لا حاجة لهم إليها، وبأسعار فائدة باهظة. وهكذا وقع في هذا الفخ الخديوي سعيد، ثم الخديوي إسماعيل في مصر، بل السلطان العثماني في اسطنبول. انظر: جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، ص ٤٧.

الخارجية، فقد جاء الإخفاق كما هو مشهود في بلدان عربية متعددة، نتيجة علاقات اندماج استغلالية بين القوى الثورية والقوى التقليدية العائدة بقوة بعد الانفتاح الاقتصادي، لتصبح علاقات الاستغلال التي تمارسها الطبقة المركزية المتحكمة، ذات قوة مضاعفة، بعدما هيمنت على كلا الفضاءين السياسي والاجتماعي. ولا ينفي، ظهور خطط تنموية تستوعب طبقات المجتمع كافة، ولا ينفي وجود قيادات وطنية عربية، حرصت كما هو معروف تاريخياً، على إعادة توزيع الثروة، وإحداث حراك اجتماعي ملموس، وشيد بنية أساسية في مجال التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتبني مبادرات اقتصادية بدأت طموحة وقوية.

لكن الحصيلة النهائية أن البلدان العربية لم تستطع الإفادة من الطفرة النفطية الأولى (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)[٢]، التي انعكست آثارها الايجابية على البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وأخفقت في تحقيق طموحاتها في التقدم، وبعضها ـ مصر نموذجاً ـ غرق كمعظم بلدان العالم الثالث في أزمة الديون العالمية. وعليه فإن الثراء الظاهر للبلدان العربية الذي يعكسه مؤشر حصة هذه البلدان في الناتج والصادرات العالمية عام ١٩٨٠ هو ثراء لم يكن يستثمر في تجاوز التخلف والفقر، وفي بناء قواعد اقتصادية تكفل للعرب النمو الذاتي المستمر. وبانتهاء منتصف الثمانينيات، كانت البلدان الغربية، قد تمكنت من إعادة السيطرة على سوق النفط.

على أي حال، فإن تفاقم أزمة الديون جعل الغرب يدرك أن ضبط وتنظيم علاقاته ببلدان العالم الثالث في مرحلة التوسع القادمة، أمر لا مفر منه، وعلى النحو الذي يجنبها تكرار الوقوع في أزمة المديونية، وعلى النحو الذي يؤهلها لاستمرار نقل ونزح الفائض الاقتصادي من هذه البلدان. وفي نهاية ثمانينيات القرن الماضي، نجحت بلدان

---

(٢) في عام ١٩٦٥ لم تكن حصة البلدان العربية من الناتج العالمي أو من التجارة الدولية تتجاوز ١,٤ في المئة من الناتج العالمي في هذا العام، وشكلت الصادرات العربية نحو ٤,١ في المئة من الصادرات العالمية في العام نفسه. ولم يطرأ على هذه النسبة تغيرات جوهرية إلا بعد عام ١٩٧٤، وحتى بداية الثمانينيات، وهي المرحلة التي تعرف في الأدبيات الاقتصادية بفترة «الطفرة النفطية الأولى»، حيث بلغ الناتج المحلّي الإجمالي لمجموع البلدان العربية ٤,٢ في المئة من الناتج العالمي عام ١٩٨٠، وارتفعت حصة البلدان العربية من الصادرات العالمية لتصبح نحو ١٢,٦ في المئة في العام نفسه، أي أن حصة البلدان العربية في الناتج العالمي وكذلك من الصادرات قد تضاعفت ثلاث مرّات من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٠. وغنيّ عن البيان أن النفط يؤدي الدور الأكبر في تضاعف هذه النسبة حيث بلغت نسبة الصادرات العربية من النفط ٧١,٤ في المئة من جملة الصادرات عام ١٩٨٠. انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ٩٥ وما بعدها.

المركزية الرأسمالية في خلق آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في بلدان العالم الثالث، فطورت ما يسمى اصطلاحياً المشروطية (Conditionality) التي تنطوي عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تروجه المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات الدولية النشاط، والمستثمرون الأجانب. ترتكز المشروطية على إضعاف قوة الدولة وإبعادها من التدخل في النشاط الاقتصادي، والاعتماد على آليات السوق، والمراهنة على الدور (القائد) الذي سيؤديه القطاع الخاص (مع تصفية القطاع العام) والانفتاح بقوة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي[٣].

وبعد انتهاج هذه السياسات، فإن التقارير الدولية، تشير إلى أن معدلات المرض والفقر والجهل، لم يحدث فيها تحسن ملحوظ، بل هناك شواهد على تدهور ناشئ، عن ازدياد الفجوة بين القادرين والمعدمين في العالم «حيث يعيش واحد من كل أربعة أشخاص في العالم في فقر مدقع، لا يستطيع أن يؤمن قوته الكافي والضرورات المعيشية الأخرى، وأن سوء التغذية يعيق نمو وتطور ٤٠ في المئة من كل الأطفال في عمر السنتين في البلاد الأكثر فقراً»[٤].

في هذا الوقت، كانت البلدان العربية (نفطية وغير نفطية) تعاني مشكلات في التمويل بمختلف أنواعه، جعل من الإذعان للمشروطية طريقاً لا مفر منه، ودخلت البلدان العربية، نتيجة مشاكلها الاقتصادية المزمنة، في فخ العولمة بنسختها الليبرالية المتوحشة. والقوى نفسها التي كانت فاعلة وقت تدخل الدولة في الاقتصاد، هي نفسها التي استغلت التوجه الجديد، فبعدما كانت تستثمر علاقات الفساد والولاء والعرقية والطائفية، في السيطرة البيروقراطية على المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، استغلت الفرصة الليبرالية الجديدة في التهام هذه المؤسسات بالكامل. وبين ليلة وضحاها تحولت وسائل الإعلام من الترويج للدولة المستقلة غير المنحازة، إلى الترويج لرجل الأعمال، البطل الفرد القادر على تحدي الصعاب.

(٣) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧)، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٤) تيمونز روبيرتس وإيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمر الشيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة؛ ٣٠٩، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ج ١، ص ٩.

ودارت رحى المناقشات في الندوات والمؤتمرات ومراكز البحث، توصي بسرعة التخلص من الرجل المريض ـ القطاع العام ـ وتعد المواطن العربي بأن الليبرالية الجديدة ستؤدي في البداية إلى مشكلة في عدم المساواة بين فئات المجتمع، لكن الأيدي الخفية للسوق ستعمل مع الوقت على تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي. ومن المؤسف لم يتحقق الوعد في الواقع؛ فالطبقة المركزية المتحكمة باعت القطاع العام لوكلائها، وحصلت على القروض[5] من دون أن تستثمرها في إنتاجٍ يحقق الاستقلال الاقتصادي، وانشغلت بأعمال ومشروعات سريعة الربح، وأخيراً، استغلت نفوذها في التهرب من الاستحقاقات الضريبية.

تحولت البلدان العربية من نظام اقتصادي عاجز إلى نظام اقتصادي قاتل. فلم يؤدِّ النظام الاقتصادي الجديد: (١) إلى تحسين نوعية الحياة لمواطنيها، وهو مطلب تنموي ملح، وله أبعاده السياسية والأمنية إلى جانب مختلف الجوانب الاجتماعية؛ (٢) لم يستطع الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، وتجنب مخاطر التهميش، وظلت الاقتصادات العربية غير قادرة على المنافسة؛ (٣) ارتضت البلدان العربية، بما قسّمه لها الكبار، فتخصصت في اقتصاد مستنزف لثرواتها الطبيعية، ومهدر ملوث للبيئة، وهو ما يعرض فرص الأجيال المقبلة في الحياة للخطر، وينسف فكرة التنمية المستدامة ومفهومها.

بدأت البلدان العربية التي خضعت للمشروطية، في التراجع التدريجي عن توفير الخدمات الاجتماعية، منذ بداية التسعينيات، ولا سيّما من خلال خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وخفض الإعانات، والانخفاض المتزامن والمزمن في فرص العمل، وجاءت النتائج متناقضة تماماً مع الوعد الليبرالي، فلم تتحقق التنمية المنشودة، وازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويبدو أن الطبقة الوسطى كانت من أكثر المتضررين من هذه السياسات، إذ أدت

(٥) عرفت مصر، في ذلك الوقت، ظاهرة استغلال النفوذ للحصول على قروض ضخمة، من دون وجود ضمانات ائتمان كافية، والهروب بها خارج البلاد، أو استغلالها في مجال المضاربات، والتقاعس عن سدادها، وكان معظم المستفيدين من أصحاب النفوذ، ومنهم نواب في البرلمان المصري، في ما عرف إعلامياً بقضية نواب القروض، الذين قدموا لمحاكمات بطيئة، استغرقت سبع سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، يحكم القاضي المستشار أحمد عزت العشماوي على معظم المتّهمين بالأشغال الشاقة الموقتة (١٥ سنة)، ويكتب في حيثيات الحكم أنه كان يتمنى إعدام المتهمين لولا أن القانون لا يسمح له بذلك. انظر: **الأهرام العربي** (٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١).

هذه السياسات إلى انكماشها، وصارت طبقة منهكة اقتصادياً واجتماعياً، تعاني عجزاً مستمراً ناتجاً من الفجوة بين مواردها، ونفقاتها، بعدما تخلت الدولة عن دعم الخدمات الأساسية، وبخاصة في مجال الإسكان والتعليم والصحة.

وأصيبت البلدان العربية بحمى الخصخصة، فبدأت بالمؤسسات التي تعمل في قطاعات تنافسية كالصناعة والزراعة والسياحة، في المراحل الأولى من تنفيذ البرنامج، وفي السنوات التالية، تسارعت جهود خصخصة مرافق البنية التحتية. وتشير البيانات المتوافرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣[٦]، إلى أن حصيلة الخصخصة في البلدان العربية، بلغت خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠١، نحو ١٧,٥ مليار دولار، وبلغت نسبة إيرادات الخصخصة في كل من مصر والمغرب نحو ٣٠ في المئة من مجمل إيرادات الخصخصة في البلدان العربية، وبلغت في الكويت نحو ٢٣ في المئة، وفي الأردن وتونس نحو ٦ في المئة من مجمل إيرادات الخصخصة. كما يشير التقرير إلى أن ٦٣ في المئة من جملة المؤسسات المملوكة للدولة، بيعت لمستثمر رئيسي، إضافة إلى بيع ٣٠ في المئة من المؤسسات من خلال سوق الأوراق المالية، في حين أن النسبة الضئيلة الباقية، وقدرها ٧ في المئة، بيعت للعاملين في هذه المؤسسات.

ويبدو من طريقة البيع نفسها أنها ستقود المواطن العربي حتماً إلى حالة اغتراب عميقة، تفت في عضُد الانتماء؛ فمشاهد البيع، بأثمان بخسة، ولمستثمر رئيسي، ثم استغناء الإدارة الجديدة للمؤسسات المباعة، عن خدمات العاملين، بعد منحهم مكافآت هزيلة في نهاية الخدمة، ومع الوقت يغير المالك الجديد نشاط المؤسسة، متحايلاً ومستغلاً العلاقات بالطبقة المركزية، كل ذلك يؤدي في النهاية إلى ظهور ما يمكن أن نسميه سوق بيع غنائم الحرب على المؤسسات المملوكة للدولة، يقتنص منه كل صاحب نفوذ ما يستطيع اقتناصه من المال العام.

كانت النظم العربية تراهن، قبل الموجة الليبرالية المتوحشة، على دعم الفقراء والمحافظة على استقرار مستوى معيشة الطبقة الوسطى، في سبيل استمرار مشروعيتها في الحكم. لكن بعدما ارتضت أو أُجبرت على التعامل مع المنظومة الجديدة فقدت مشروعيتها الاجتماعية، وبدأ المواطن العربي يشعر بالضيق والإحباط وصعوبات

---

(٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٣).

الحياة، ثم أمسى الإحساس بالظلم الاجتماعي طاغياً، والشعور بتخلي الوطن عن أبنائه سائداً في كل أسرة وشارع بطول الوطن العربي وعرضه(٧). ويبدو أن مرحلة الانضغاط التي أفضت إلى الانفجارات الثورية التي شهدها الوطن العربي عام ٢٠١١، قد وُضِعت بذرتها من لحظة التحول الاقتصادي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي.

فهل كانت النظم العربية مجبرة أم مخيّرة؟ هي بالفعل كانت مجبرة، من ناحية الاندماج في الاقتصاد العالمي في عصر العولمة، ولكنها في الوقت نفسه تجاهلت الشروط السياسية والاجتماعية والثقافية الضرورية لنجاح هذا التحول، ولم تلتفت إلى «أن الدور الفاعل والكفء للاقتصاد الرأسمالي الحر، إنما يعتمد في الواقع على منظومات قوية من القيم والمعايير»(٨)، وقصرت في معالجة آثار هذه السياسات الاقتصادية الجديدة، ولم تواكب التحول في السياسة الاقتصادية، بالتحول الأهم، في مجال الديمقراطية والمحاسبية، فجنت من التوجه الليبرالي، أسوأ ما فيه، وهو زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وزيادة التشويه في الاقتصادات العربية. ولكي تحافظ الطبقة المركزية المتحكمة على بقائها، بعد تخليها عن الفقراء، اتخذت الطريق السهل لاستمرارها في الحكم بعدما بدأت شرعيتها الاجتماعية تتآكل. نعني بهذا الطريق العبث وتزييف إرادة المواطن، عبر نسق تقليدي، أو ديمقراطي شكلي، خالي المضمون منزوع الدسم، وتشغيل الآلة الأمنية والعسكرية، لحماية الطبقة المركزية المتحكمة.

ثانياً: الطبقة الوسطى والمتغير الاقتصادي

ما من شك في أن المتغير الاقتصادي، وبخاصة حساب مستويات الدخل والاتفاق، هو أحد المتغيرات الأساسية لتحديد بداية شرائح الطبقة الوسطى العربية ونهايتها. ومن المفترض أن يكون من أكثر المتغيرات دقة. غير أن ذلك لا يحدث في

---

(٧) في ظلّ حالة الشعور بعدم الانتماء، تجتهد الطبقة المركزية الحاكمة، بتطويع الأنشطة الثانوية، كالنشاط الرياضي، في استعادة الانتماء المفقود، وصرف الانتباه ـ بصورة غير مباشرة ـ عن الانشغال والتفكير في الأحوال المُعاشة، وتغيير مسار التوتّر والقلق والخوف، بحيث يكون موضوعه المشكلة الرياضية، ثم استثمار حالة التوحّد حول الهدف الرياضي، بوضع القادة السياسيين داخل إطار واجراءات تحقيق الهدف، لكسب التأييد والفرح المزيف.

(٨) أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ٣٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٧.

ما حصلنا عليه من بيانات على المستوى العربي؛ فالاعتبارات السياسية تتدخل في تحديد حجم البيانات المتاحة ونوعها، وبخاصة إذا كانت تظهر مدى التزام الحكومات بالمساواة والعدالة الاجتماعية من عدمه، فتختفي بعض البيانات، ويندمج البعض الآخر في فئة بيانات أوسع وأعم، حتى تختفي دلالاتها الخاصة. على عكس الحال في البلدان غير العربية، حيث قياس التركيب الطبقي، بناء على المتغيرات الاقتصادية، هو من أكثر القياسات شيوعاً وأسهلها.

أردنا في هذا المدخل أن نعلق على الدراسات التي تعتمد على المتغير الاقتصادي في تحديد الوزن النسبي للطبقة الوسطى العربية، من دون أن تتوافر لها البيانات الدقيقة، حول دخل وإنفاق فئات المجتمع كل على حدى، فتضطر هذه الدراسات إلى اعتماد منهجية غير مباشرة في حساباتها. ونكتفي بمثال من تلك الدراسات، فقد أصدر المعهد العربي للتخطيط دراسة عن الطبقة الوسطى العربية، طبقت على الأردن وتونس ومصر والمغرب اليمن في العدد (١٣٠) من سلسلة جسر التنمية[٩]، وقد اعتمد الباحث المعد للدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية، بافتراض أن الهيكل الاجتماعي يتكون من ثلاث طبقات: الطبقة الفقيرة، والطبقة الوسطى، والطبقة الغنية، وأنه يمكن تحديد الطبقة الوسطى متى ما تم الاتفاق على: (١) خط الفقر التقليدي، ومن خلاله يتم حساب مدى انتشار الفقر في المجتمع؛ (٢) خط الفقر الأقصى، الذي يعد أعلى مستوى معيشة للطبقة الوسطى، الذي يعد كل من يتمتع بأعلى منه من الأغنياء. وانتهت الدراسة إلى أن الحجم النسبي للطبقة الوسطى، هو كما يلي:

البيان	الأردن (٢٠٠٦)	تونس (٢٠٠٠)	مصر (٢٠٠٥)	المغرب (٢٠٠٧)	اليمن (٢٠٠٥)
نسبة السكان تحت خط الفقر التقليدي	١٤,٨١	٢٢,١٤	١٣,٤٤	٢١,٥٩	٢٨,٠٥
نسبة السكان تحت خط الفقر الأقصى	٩١,٣٤	٩٢,٣٤	٩٨,٦٦	٩٥,١٣	٩٩,٠٩
الحجم النسبي للطبقة الوسطى	٧٦,٥٣	٧٠,٢٠	٨٥,٢٢	٧٣,٥٤	٧١,٠٤

إن النتائج التي تعتمد على مؤشرات الدخل والإنفاق، من دون أن يتاح لها تشريح كمّي دقيق للفئات الاجتماعية، تصل إلى نتائج غير منطقية، على الرغم من سلامتها

(٩) علي عبد القادر علي، الطبقة الوسطى في الدول العربية، سلسلة جسر التنمية؛ عدد ١٣٠ (القاهرة: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١١).

المنهجية، لأنها تتعامل مع بيانات رقمية يتم تصنيفها إلى ذروتين عليا وسفلى، وما بينهما تعتبر وسطى. ووفقاً لهذا التصنيف، تتقارب النتائج، وتتشابه، في كل الهياكل الاجتماعية في أي بلد من بلدان العالم، فقيراً كان أو غنياً، وتصبح الفروق الفردية بين البلدان غير دالة على شيء، بل مضللة أحياناً؛ فحجم الطبقة الوسطى في اليمن، وفقاً لهذه النتائج، يزيد على حجم الطبقة الوسطى في تونس، في الوقت الذي يحتل اليمن ترتيب ١٥٠ في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، بينما تحتل تونس ترتيب ٨٧، وهذا الفارق الشاسع، يمنع من قبول هذه النتيجة. كما يتفوق حجم الطبقة الوسطى في مصر على جميع البلدان، على الرغم من أن الأردن وتونس يتفوقان، بفارق كبير، على مصر التي تحتل ترتيب ١١١، بينما يحتل الأردن ترتيب ٨٦ في الدليل لنفس العام.

وفقاً لمتغيرات البطالة، ونسبة الأمية بين البالغين، وتشوّه القطاعات الاقتصادية العربية وعدم توازنها، وتوزيع المشتغلين على المهن الأساسية، التي عرضنا لها في الفصلين السادس والسابع، لا تعبر هذه النتائج عن الوزن الحقيقي للطبقة الوسطى، وهو ما يجعلنا حذرين، في هذا الفصل، في محاولة فهم تركيب الطبقة الوسطى العربية، وفقاً للمتغيرات الاقتصادية، ولا بد من مراعاة اختلاف طرق الوصول إلى الهدف، في مجموعة البلدان غير النفطية، عنه في مجموعة البلدان النفطية؛ فهل نستطيع الهروب، بالمعنى الحرفي للكلمة، من شرك الحسابات المعتمدة على هذه المنهجية من أجل الوصول إلى نتائج، متسقة مع ما سبق في الفصلين السادس والسابع.

ثالثاً: معدل الفقر في البلدان غير النفطية

نحاول الإفادة من البيانات الخاصة بنسبة الفقراء في الوطن العربي، واستنتاج نسبة السكان التي تعيش حياة لائقة. يتضمن الجدول الرقم (٨ ـ ١) ثلاثة بيانات مأخوذة من تقرير التنمية العربية لعام ٢٠١١[١٠]، إضافة إلى البيان الخاص بنسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، الذي احتسبناه بخصم نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ثلاثة دولارات إلا ربع الدولار، من ١٠٠، وهذه النسبة لا تمثّل، بطبيعة الحال، الطبقة الوسطى بكل شرائحها، ولكنها تتضمن جانباً من الطبقة العاملة وأصحاب الدخول

(١٠) تقرير تحديات التنمية العربية لعام ٢٠١١: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٢).

الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة أصحاب المهارات والحرف النادرة في المجتمع، كما أنها تتضمن تلقائياً، الطبقة المركزية، جنباً إلى جنب الطبقة الوسطى بشرائحها الثلاث. ومبرر استخدام هذه البيانات هو محاولة الاستغناء عن إحصاءات الدخل والإنفاق التي ثبت أنها لا تكتفي - أو لا تجدي - في الوصول إلى تحديد دقيق لمستوى المعيشة المتوسط، الذي نسترشد منه إلى جانب المتغيرات المهنية والديمغرافية والثقافية، التي عرضنا لها في الفصلين السابقين، في الوصول إلى تركيب أقرب للدقة للطبقة الوسطى.

يتضح من هذا الجدول أن أقل من نصف السكان في ثلاثة بلدان (موريتانيا، جيبوتي، اليمن) يعيشون حالة فقر متدرج المستوى، حيث يعيش خمس السكان في فقر مدقع في موريتانيا وجيبوتي، وتقل حدة الفقر في اليمن قليلاً، وفي بقية البلدان ترتفع نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، إلى أكثر من نصف السكان. ويتضح من الجدول أيضاً أن نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع ترتفع في موريتانيا وجيبوتي واليمن، وتقل في المغرب وتونس والأردن، بينما تميزت سورية عن مصر في ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون على ثلاثة دولارات.

كما يُظهر الجدول وجود تناسب طردي بين نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، وبين ترتيب البلدان بحسب دليل التنمية البشرية، وهو الأمر الذي يسمح لنا باستخدام هذا الدليل في استكمال ترتيب البلدان التي لم ترد عنها بيانات تتعلق بالفقر، وهي: لبنان وفلسطين والسودان والصومال وجزر القمر. ومن المتوقع أن يحتل لبنان قمة المجموعة، من حيث نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، نظراً إلى أن لبنان يسبق الأردن في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١، بأربع عشرة نقطة. ويمكن وضع فلسطين، بناء على ترتيبها في دليل التنمية البشرية للعام نفسه، بين مصر وسورية. وستقل نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة في كل من السودان وجزر القمر والصومال.

وإذا تأملنا البيانات الخاصة ببلدان الربيع العربي، وقمنا بترتيب هذه البلدان، وفقاً لحجم السكان الذين يشعرون بالفقر والحرمان، والذين تتولد لديهم الرغبة في التذمر، والمطالبة بالتغيير، فسوف تتراتب هكذا، على التوالي: اليمن، ثم مصر، فسورية، ثم تونس. ومع ذلك، فقد انطلقت الشرارة الثورية من تونس، أقل هذه البلدان شعوراً بالفقر والحرمان. على أي حال، فالملاحظات ندرجها فقط، من دون أن نعطيها تفسيراً، يعد ناقصاً إن أقدمنا عليه.

الجدول الرقم (٨ ـ ١)

الفقراء في البلدان العربية غير النفطية

البلد	سنة الحساب	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار وربع الدولار يومياً	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين يومياً	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ثلاثة دولارات إلا ربع الدولار يومياً(**)	نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة(*)	ترتيب البلدان في بحسب دليل التنمية البشرية (الترتيب من ١٨٧)
موريتانيا	٢٠٠٠	٢١,٢	٤٤,١	٦٢,١	٣٧,٩	١٥٩
جيبوتي	٢٠٠٢	١٨,٨	٤١,٢	٥٩,٨	٤٠,٢	١٦٥
اليمن	٢٠٠٥	١٠	٣٧,٨	٥٧	٤٣	١٥٤
مصر	٢٠٠٩	٣,٤	١٨,٥	٤٣,٧	٥٦,٣	١١٣
سورية	٢٠٠٧	٠,٣	١٢,٣	٣٣,٦	٦٦,٤	١١٩
المغرب	٢٠٠٧	٢,٥	١٣,٩	٢٩,٦	٧٠,٤	١٣٠
تونس	٢٠٠٠	٢,٥	١٢,٨	٢٥,٢	٧٤,٨	٩٤
الأردن	٢٠٠٦	٠,٤	٣,٥	١٢,٦	٨٧,٤	٩٥
لبنان	٢٠١١	...	...	...	...	٧١
السودان	٢٠١١	...	...	...	...	١٦٩
فلسطين	٢٠١١	...	...	...	...	١١٤
جزر القمر	٢٠١١	...	...	...	...	١٦٣
الصومال	٢٠١١	...	...	...	...	...

(*) حساب هذه النسبة = ١٠٠- نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ثلاثة دولارات إلا ربع.

(**) ينبغي التنويه أن نسبة السكان الذين يعيشون على ثلاثة دولارات، تتضمن كل السكان الذين يعيشون على دولار، وكل السكان الذين يعيشون على دولارين.

المصدر: (١) تقرير تحديات التنمية العربية لعام ٢٠١١: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٢).

(٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، <http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr11.shtml>.

رابعاً: توزيع الدخل القومي في البلدان العربية

هناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنوياً، بين البلدان العربية، فالمجموعة غير النفطية، يراوح المتوسط بين القيمتين بين ألف و ١٣ ألف

دولار، بينما يراوح المتوسط في البلدان العربية النفطية بين ٣ آلاف و١٠٧ آلاف دولار، غير أن السمة المشتركة بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية هي ارتفاع مؤشر جيني[١١] بين جميع البلدان العربية، وهو ما يعني غياب عدالة التوزيع في الدخل القومي، وهو ميراث، لا يرتبط بالتوجهات الليبرالية الجديدة فقط، ولكنه يمتد تاريخياً إلى أبعد من ذلك؛ حيث تمتد جذوره، كما دلت الدراسات في الفصول الأولى للكتاب، إلى الحقبتين العثمانية والاستعمارية، فكلتاهما شهدتا استثماراً ومقايضة بين الحكام وزعماء الطوائف والقبائل، يتيحان للمحتل السيطرة والبقاء، ويتيحان للزعماء مكاسب اقتصادية ومناصب سياسية معتبرة. ولم تتوقف علاقات استغلال النفوذ بعد رحيل المستعمر، بل استمر توظيف النفوذ القبلي/ الطائفي/ الديني، واستثماره في المجالين السياسي والاقتصادي، فاحتكرت الوظائف البيروقراطية الحساسة ـ المدنية والعسكرية ـ ومنحت التسهيلات الاقتصادية المختلفة، وبالطريقة نفسها عمدت النخب العسكرية، التي قادت الثورة في بعض البلدان العربية، إلى تكوين شبكة اجتماعية من حولها، لكي تتمكن من حماية الثورة والنهوض بأعباء التنمية والتطوير، وسريعاً ما تحولت هذه الشبكة، في غياب الحرية السياسية الحقيقية، إلى شبكة متوغلة داخل جميع المجالات الاقتصادية. كما شهدت بعض البلدان ظهور علاقات اندماج استغلالية بين القوى الثورية والقوى التقليدية العائدة إلى الساحة بعد الانفتاح الاقتصادي، خلال النصف الثاني من السبعينيات، وفي المرحلة الراهنة. أي أن اللامساواة والظلم في توزيع الدخل القومي يمثلان ظاهرة تاريخية، فالقوة السياسية في الوطن العربي، وعلى الدوام، كانت المولدة للثروة والوضع الطبقي وليس العكس.

١ - توزيع الدخل القومي في البلدان العربية غير النفطية

إذا نظرنا إلى متوسط الدخل القومي في البلدان العربية غير النفطية، مقروناً بمستوى عدالة التوزيع وفقاً لمؤشر جيني، ستتضح الصورة أكثر؛ فالبلدان التي ظهرت

---

(١١) مؤشر جيني (Gini Coefficient) من المقاييس المهمة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل، يمتاز بأنه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع، وينحصر المعامل بين الصفر والواحد، ويشير الصفر إلى أن توزيع الدخل متساوٍ لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، وعندما يكون معامل جيني مساوياً الواحد الصحيح، يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل، وبطبيعة الحال، لا يصل المؤشر إلى الصفر أو الواحد الصحيح مطلقاً، ففي البلدان التي تشهد عدالة في توزيع الدخل القومي، كاليابان والدنمارك، يصل المعامل إلى ٠,٢٥، بينما في أسوأ البلدان في توزيع الدخل القومي، مثل ناميبيا، فيصل إلى ٠,٧٤.

في الجدول السابق، بوصفها تضم أكثر الفقراء في الوطن العربي، تعاني انخفاضاً حاداً في متوسط الدخل القومي، ولو قسمنا هذا المتوسط على أيام السنة، فسوف نجد أن نصيب الفرد يقل عن عشرة دولارات يومياً في ستة بلدان (جزر القمر، وموريتانيا، والسودان، واليمن، وجيبوتي، وفلسطين)، ويقل عن خمسة عشر دولارات يومياً في ثلاثة بلدان (المغرب، ومصر، وسورية)، ويرتفع في بقية البلدان على التوالي: والأردن، وتونس، ولبنان. والملاحظ أن مؤشر جيني يرتفع في جميع البلدان العربية غير النفطية، وهو ما يعني غياب العدل في توزيع الدخل القومي في البلدان كافة.

وإذا عدنا إلى بلدان الربيع العربي مرة أخرى، وقمنا بترتيبها، من حيث انخفاض متوسط الدخل، فستكون: اليمن، سورية، مصر، تونس، ومن حيث الظلم في توزيع هذا الدخل، فستكون: تونس، اليمن، سورية، مصر. ويبدو هنا أن الشعور بالظلم الاجتماعي، قد ارتفع وفقاً لمؤشر جيني في تونس، ومع ارتفاع متوسط الدخل القومي، يرتفع الشعور بالفروق بين الفئات الاجتماعية.

الجدول الرقم (٨ ـ ٢)

متوسط الدخل القومي ومؤشر عدالة التوزيع في البلدان العربية غير النفطية

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي ٢٠٠٥)(*)	نصيب الفرد من الدخل القومي يومياً (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي ٢٠٠٥)	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (في المئة)(**)
	٢٠١١	٢٠١١	٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠
جزر القمر	١,٠٧٩	٣	٦٤,٣٤
موريتانيا	١,٨٥٩	٥	٣٨,٠
السودان	١,٨٩٤	٥	...
اليمن	٢,٢١٣	٦	٣٧,٧
جيبوتي	٢,٣٣٥	٦	٤٠
فلسطين	٢,٦٥٦	٧	...
المغرب	٤,١٩٦	١١	٤٠,٨٨
سورية	٤,٢٤٣	١٢	٣٣,٨٠

يتبع

تابع

مصر	٥,٢٦٩	١٤	٣١,٣
الأردن	٥,٣٠٠	١٥	٣٩,٣
تونس	٧,٢٨١	٢٠	٤١,٣
لبنان	١٣,٠٧٦	٣٦	...

المصدر:

(*) تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١).

(**) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٢).

٢ ـ توزيع الدخل القومي في البلدان العربية النفطية

يتضح من الجدول الرقم (٨ ـ ٣) تفاوت متوسط الدخل القومي في البلدان العربية النفطية، بحيث ترتفع عن ستين دولاراً يومياً في بلدان الخليج العربي كافة، ثم تليها ليبيا بفارق كبير، ثم تأتي الجزائر والعراق، كأقل البلدان النفطية من حيث متوسط دخل الفرد. وينبغي النظر إلى هذا المتوسط في ضوء عدد السكان، فالجزائر والعراق يمثلان أكبر البلدان العربية النفطية من حيث عدد السكان، وعلى الرغم من ذلك فربما يشهد المستقبل القريب تطوراً كبيراً في متوسط الدخل القومي في الجزائر، التي بدأت التعافي فعلاً من آثار العشرية السوداء، وتبقى المشكلة في العراق، الذي يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيه عن عشرة دولارات يومياً، مقروناً بارتفاع مؤشر جيني، وهو أمر يفسره واقع الفساد المالي والإداري فيه بعد الاحتلال.

على أي حال، فقد ذكرنا في الفصل السابق أن ارتفاع نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، في البلدان النفطية، يضم كلاً من المواطنين والوافدين، وأن حجم الطبقة الوسطى الوطنية سيقل بالنسبة إلى المتغيرات الثقافية وربما المهنية، ولكنه سيرتفع كثيراً، بالنظر في مستويات الدخل وفي الخدمات التي تؤديها هذه البلدان لمواطنيها. وعليه يمكن أن ترتفع نسبة المواطنين الذين يعيشون حياة لائقة، لتشمل أكثر من ٩٥ في المئة من المواطنين، إما عن طريق دخولهم الخاصة، وإما عن طريق تكفل البلدان بسد الفجوة بين الدخل وبين تكاليف المعيشة اللائقة. وعليه فإن التعويل على المؤشرات

الاقتصادية فقط، سيدخل جميع المواطنين في الخليج العربي ضمن الطبقة الوسطى. على أي حال، يشير متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على الرغم من ارتفاع مؤشر جيني، إلى أن الأغلبية العظمى من الطبقة الوسطى الكلية في البلدان العربية النفطية، باستثناء العراق، تنتمي إلى الطبقة الوسطى المستقرة، في حين يقل حجم الطبقة الوسطى المتنفذة، والفقيرة.

الجدول الرقم (٨ ـ ٣)

متوسط الدخل القومي ومؤشر عدالة التوزيع في البلدان العربية النفطية

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي ٢٠٠٥)(*)	نصيب الفرد من الدخل القومي يومياً (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي ٢٠٠٥)	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (في المئة)(**)
	٢٠١١	٢٠١١	٢٠٠٥ـ٢٠١٠
الإمارات	٥٩,٩٩٣	١٦٤	٣٨,٣
البحرين	٢٨,١٦٩	٧٧	...
الجزائر	٧,٦٥٨	٢١	٣٦,٩
السعودية	٢٣,٢٧٤	٦٤	...
العراق	٣,١٧٧	٩	٤١,٥
عُمان	٢٢,٨٤١	٦٣	٣٩,٩
قطر	١٠٧,٧٢١	٢٩٥	٣٥,٥
الكويت	٤٧,٩٢٦	١٣١	٣٦
ليبيا	١٢,٦٣٧	٣٥	...

المصادر:
(*) المصدر نفسه.
(**) المصدر نفسه.

استنتاجات

سنحاول في هذا الجزء عرض استنتاجات الفصلين السادس والسابع، جنباً إلى جنب، مع ما توصلنا إليه في هذا الفصل، لنرى مدى اتساق المتغيرات في الخصائص الديمغرافية الخاصة بمعدل أمية البالغين، ومعدل القيد في التعليم الثانوي، والتوزيع الحضري، وكذلك المتغيرات الخاصة بتوزيع القوة العاملة على القطاعين الصناعي

والخدمي، وتوزيع المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، وقد قمنا بترتيبها تنازلياً، وننتهي بعمل متوسط للرتب الناتجة من هذا الترتيب، لنصل إلى تصور كيفي لحجم الطبقة الوسطى، نناقشه مرة أخرى في ضوء نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، لنصل إلى الحجم الكمي للطبقة الوسطى الكلية.

١ ـ الطبقة الوسطى في البلدان العربية غير النفطية

حاولنا في هذا الفصل الإفادة من بعض البيانات الخاصة بإحصاءات الفقر في البلدان العربية غير النفطية، في محاولة لاستنتاج نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، ثم قمنا بالاسترشاد بالإحصاءات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، مقارناً بمؤشر جيني، في محاولة أخرى لتصور حجم الطبقة الوسطى، وكل هذه الإجراءات، كانت كما ذكرنا في بداية الفصل، هروباً من البيانات العامة، التي تقدمها الأجهزة الإحصائية عن مستويات الدخل والإنفاق.

يتضح من الجدول الرقم (٨ ـ ٤) أن كل المتغيرات التي رصدنا تأثيرها خلال هذا الفصل والفصلين السابقين، تشير إلى اتساقها وتضافرها، بحيث إن ترتيب البلدان يكاد يدور في مراتب متقاربة جداً، وهو ما يسمح لنا بالتوصل، بناء على متوسط الرتب المدرج في العمود الأخير من الجدول، إلى ما يلي:

(١) أكبر حجم للطبقة الوسطى الكلية، يقع في لبنان وتونس والأردن، التي أتت في قمة الترتيب، وتبادلت مواقعها الأولى وفقاً لكل المتغيرات، وبناء على متوسط نصيب الفرد في الدخل القومي، فمن المتوقع أن يكون حجم الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة، أعلى من الطبقة الوسطى الفقيرة في هذه البلدان؛ (٢) تقع مصر وسورية وفلسطين والمغرب، في الربع الثاني، من حيث حجم الطبقة الوسطى الكلية، ومن المتوقع، وفقاً للبيانات الخاصة بمؤشرات الفقر، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، أن يزداد حجم الطبقة الوسطى الفقيرة، على حجم كل من الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة؛ (٣) في الربع قبل الأخير، تقع بلدان جيبوتي واليمن والسودان، ومن المتوقع أن تنكمش الطبقة الوسطى الكلية في هذه البلدان، وتكون أغلبيتها العظمى من الطبقة الوسطى الفقيرة؛ (٤) وفي الربع الأخير، تقع بلدان موريتانيا وجزر القمر والصومال، التي تشهد أقل طبقة وسطى عربية على الإطلاق.

الجدول الرقم (٨ ـ ٤)

ترتيب البلدان العربية غير النفطية وفقاً للمتغيرات المؤثرة في تركيب الطبقة الوسطى

الرتبة	ترتيب البلدان تنازلياً، بحسب نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، والترتيب في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١	ترتيب البلدان تنازلياً، بحسب متوسط نصيب الفرد من الدخل	ترتيب البلدان العربية تنازلياً وفقاً لحجم القوة العاملة في القطاعين الصناعي والخدمي	ترتيب البلدان العربية تنازلياً وفقاً لنسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى	ترتيب البلدان وفقاً لمعدلات أمية البالغين ومعدلات، القيد الصافي في المرحلة الثانوية، ونسبة سكان الحضر	متوسط الرتب، بناء على المتغيرات كافة
١.	لبنان	لبنان	لبنان	الأردن	فلسطين	لبنان
٢.	تونس	تونس	الأردن	لبنان	الأردن	تونس
٣.	الأردن	الأردن	سورية	فلسطين	لبنان	الأردن
٤.	مصر	مصر	تونس	تونس	تونس	مصر
٥.	فلسطين	سورية	المغرب	سورية	سورية	سورية
٦.	سورية	المغرب	مصر	مصر	مصر	فلسطين
٧.	المغرب	فلسطين	موريتانيا	المغرب	جيبوتي	المغرب
٨.	اليمن	جيبوتي	السودان	اليمن	السودان	جيبوتي
٩.	موريتانيا	اليمن	جيبوتي	السودان	جزر القمر	اليمن
١٠.	جزر القمر	السودان	...	جزر القمر	المغرب	السودان
١١.	جيبوتي	موريتانيا	...		اليمن	موريتانيا
١٢.	السودان	جزر القمر	...	...	موريتانيا	جزر القمر
١٣.	الصومال	...	...	...	الصومال	الصومال

وإذا عدنا إلى نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، وعدّيناها ممثلة لتركيب الطبقة الوسطى في البلدان العربية غير النفطية، وقمنا بمقارنة هذه النسب، مع متوسط الرتب في الجدول السابق، سنصل إلى النتائج التالية في الجدول الرقم (٨ ـ ٥): إن متوسط الرتب يتسق مع نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، في البلدان كافة، ما عدا فلسطين، وبلدان المقدمة (لبنان، تونس، الأردن)، ولا توجد مشكلة منهجية في خصوص ارتفاع حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية، مع تقهقر رتبتها عن المقدمة، بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، القائم على الخدمات، وبسبب ارتفاع نسبة السكان الحاصلين على الشهادة الثانوية وما فوقها، وانخفاض معدل أمية البالغين.

ولكن المشكلة هي في اختلاف حجم الطبقة الوسطى الكلية في بلدان المقدمة (لبنان، تونس، الأردن)، فكيف احتل لبنان مقدمة الترتيب وفقاً لكل المتغيرات، وانخفض حجم المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، وكيف احتلت تونس، المرتبة الثانية، متفوقة على الأردن، على الرغم من أن نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى في الأردن هي الأعلى بين البلدان الثلاثة. ولدينا هنا تفسيران، يثبتان صحة هذا التصنيف: (١) متغير عمالة الأطفال، حيث نجد ارتفاع نسبة عمالة الأطفال في لبنان، لتصل إلى ١٠,٢ في المئة من داخل الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة، وهي نسبة عالية، تؤثر في حجم القوة العاملة، وفي التركيب الطبقي بصورة مباشرة، حيث نجد أن نسبة المشتغلين بالأعمال الحرفية والمهن البسيطة، قد وصلت إلى ٤٨,٧ في المئة من إجمالي القوة العاملة اللبنانية، وهو ما يؤدي إلى بقاء لبنان على قمة الترتيب وفقاً لكل المتغيرات، وتقهقر حجم الطبقة الوسطى الكلية بسبب الارتفاع الكبير في نسبة عمالة الأطفال عن كل من تونس والأردن؛ (٢) أما انخفاض حجم الطبقة الوسطى في تونس عن الأردن، فيرجع، إلى أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي التونسي بلغ ٢٠,٦ في المئة، وهي نسبة مرتفعة قياساً على لبنان (١,٨ في المئة)، والأردن (٦,٣ في المئة).

كما يتضح من بقية البيانات الواردة في الجدول أن متوسط الرتب في البلدان العربية كافة، جاء متسقاً مع نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، باستثناء ترتيب مصر وسورية، بفارق ضئيل، يرجع إلى ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة، قليلاً في سورية عن مصر، وهو ما يجعلنا في النهاية نطمئن إلى أن هذه النسب تمثل الوزن الفعلي للطبقة الوسطى الكلية في البلدان العربية غير النفطية.

الجدول الرقم (٨ ـ ٥)

مقارنة ترتيب البلدان العربية غير النفطية وفقاً للمتغيرات كافة، بنسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى

متوسط الرتب، بناء على المتغيرات كافة	نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى
لبنان	٤٩,٢
تونس	٣٩,٢

يتبع

تابع

الأردن	٦٠,٣
مصر	٣٥,٩
سورية	٣٦,٤
فلسطين	٤٧,٣
المغرب	٣٥,٥
جيبوتي	....
اليمن	٣٣,١
السودان	٢٤
موريتانيا	...
جزر القمر	٢١,٨
الصومال	...

٢ ـ الطبقة الوسطى في البلدان العربية النفطية

يتضح من الجدول الرقم (٨ ـ ٦) أن حجم الطبقة الوسطى الكلية، سيرتفع في أربعة بلدان من بلدان الخليج العربي (قطر، الإمارات، البحرين، الكويت) تليها ليبيا.

ويلاحظ هنا أن هذه البلدان جميعاً قليلة السكان، مقارنة ببقية البلدان النفطية (السعودية، الجزائر، العراق، عمان). وقد جاء احتلال قطر والإمارات قمة الترتيب، وفقاً للمتغيرات كافة، نتيجة للتطور الكبير الذي تشهده قطر في قطاع الصناعات البتروكيميائية، وارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع في السنوات الأخيرة، في حين أن تقدم الإمارات في الترتيب، جاء نتيجة التطور الكبير الذي يشهده قطاع الخدمات الإنتاجية الإماراتي.

وتحتل السعودية وعمان المرتبتين السادسة والسابعة، بين البلدان النفطية، ثم يأتي أكبر بلدين نفطيين (الجزائر والعراق) بوصفهما يضمان طبقة وسطى كلية، تقل في حجمها عن بقية البلدان النفطية، مع مراعاة، أن البلدين من أكبر البلدان العربية النفطية من حيث عدد السكان.

الجدول الرقم (٨ ـ ٦)

ترتيب البلدان العربية النفطية وفقاً للمتغيرات المؤثرة في تركيب الطبقة الوسطى

الرتبة	ترتيب البلدان تنازلياً، بحسب نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، والترتيب في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١	ترتيب البلدان تنازلياً، بحسب متوسط نصيب الفرد من الدخل	ترتيب البلدان العربية تنازلياً وفقاً لحجم القوة العاملة في القطاعين الصناعي والخدمي	ترتيب البلدان العربية تنازلياً وفقاً لنسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى	ترتيب البلدان وفقاً لمعدلات أمية البالغين ومعدلات، القيد الصافي في المرحلة الثانوية، ونسبة سكان الحضر	متوسط الرتب، بناء على المتغيرات كافة
١.	الإمارات	قطر	البحرين	ليبيا	البحرين	قطر
٢.	قطر	الإمارات	قطر	الإمارات	قطر	الامارات
٣.	البحرين	الكويت	ليبيا	الكويت	الكويت	البحرين
٤.	السعودية	البحرين	الكويت	السعودية	ليبيا	الكويت
٥.	الكويت	السعودية	السعودية	قطر	الامارات	ليبيا
٦.	ليبيا	عُمان	العراق	البحرين	عمان	السعودية
٧.	عُمان	ليبيا	الإمارات	العراق	السعودية	عُمان
٨.	الجزائر	الجزائر	الجزائر	عُمان	الجزائر	العراق
٩.	العراق	العراق	عُمان	الجزائر	العراق	الجزائر

وإذا عدنا إلى نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، وعدّيناها ممثلة لتركيب الطبقة الوسطى في البلدان العربية النفطية، وقابلنا هذه النسب بمتوسط الرتب في الجدول السابق، فسنصل إلى النتائج التالية (انظر الجدول الرقم (٨ ـ ٧)): إن متوسط الرتب يتسق مع نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى إلى حدٍّ، في البلدان كافة، ما عدا الارتفاع في متوسط الرتب في البحرين، على الرغم من تفوق السعودية والكويت وليبيا عليها، وتقهقر العراق في الترتيب، على الرغم من أن نسبة المشتغلين بالطبقة الوسطى أعلى من عمان. ولتفسير ذلك، بالنسبة إلى البحرين، فهي تفوقت في المتغيرات كافة، ولكنها من أعلى البلدان العربية النفطية تشغيلًا للأطفال، حيث بلغت نسبة عمالة الأطفال ٩,٤ في المئة، وهو ما يؤثر كما ذكرنا من قبل في التركيب الطبقي بصفة عامة. أما بالنسبة إلى العراق، فقد برزت عمان بسبب نسبة العاملين في القطاع الزراعي فيها، التي بلغت نحو ٢٩ في المئة من جملة القوة العاملة، بينما قلت هذه النسبة في العراق إلى ما يقرب من ٦ في المئة، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم السكان المشتغلين في القطاعين الصناعي والخدمي.

يمكن مما سبق الاطمئنان إلى أن النسب الواردة في الجدول الرقم (٨ ـ ٧) تمثل الوزن الفعلي للطبقة الوسطى الكلية في البلدان العربية النفطية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحسابات تتعلق بالوافدين والمواطنين في هذه البلدان، وأن الحجم الكلي للطبقة الوسطى بين المواطنين، سيرتفع عن ذلك كثيراً، باستثناء الجزائر، التي تمثل أقل البلدان العربية النفطية اعتماداً على القوى العاملة الخارجية.

الجدول الرقم (٨ ـ ٧)

مقارنة ترتيب البلدان العربية غير النفطية وفقاً للمتغيرات كافة، بنسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى

متوسط الرتب، بناء على المتغيرات كافة	نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى
قطر	٦٣,٦
الإمارات	٦٣,٥
البحرين	٥٧,٧
الكويت	٦٢,٤
ليبيا	٦٣,٦
السعودية	٦٠,١
عُمان	٤٩,٦
العراق	٥٧
الجزائر	٤١

٣ ـ حجم الطبقة الوسطى العربية

كنا قد افترضنا في الفصل الخامس أن التركيب الطبقي العربي يتكون من ست طبقات: الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الوسطى العليا (المتنفذة)، والطبقة الوسطى المستقرة، والطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والفئات اللاطبقية الكادحة؛ وأن أفراد كل طبقة من الطبقات الست يشتركون في عدد من الخصائص الاقتصادية والثقافية

والبيروقراطية: مصادر ومستويات الدخل، والتعليم والتدريب، والموقع المهني داخل التقسيم الرسمي للعمل، وأساليب الحياة.

ولأن النظم السياسية ـ الاجتماعية العربية لم تتبلّر حتى الآن كنظم ديمقراطية، فإن التمايز الطبقي لا يتوقف على تلك الخصائص فقط، وإنما يتأثر بمتغيرات قبلية وطائفية وعرقية وسياسية تسلطية. كما افترضنا أن الطبقة الوسطى الكلية في أغلبية البلدان العربية هي أكبر تشكيل اجتماعي داخل هذا التركيب، يليها الطبقة العاملة ثم الفئات اللاطبقية الكادحة، في تكثل تمثل الطبقة المركزية المتحكمة أصغر تشكيل طبقي.

وذكرنا للقارئ أن يلزم لقياس تركيب الطبقة الوسطى، اتباع طريقتين متكاملتين: الطريقة العمودية، التي تعتمد على الإحصاءات القطرية والإقليمية والدولية، والثانية أفقية، تعتمد على الدراسة الميدانية بأدواتها كافة. وقد حاولنا على مدار الفصول الثلاثة استقراء المتاح من البيانات الإحصائية، في محاولة لفرز الطبقة الوسطى الكلية، وفرز الطبقة الوسطى الفقيرة والمستقرة.

ولكن ما افترضناه في هذا الخصوص لم يكتمل إلى نهايته، فلم نستطع فرز الطبقة الوسطى الفقيرة من المستقرة، بسبب مشكلات عرضنا لها تتعلق بطبيعة البيانات الإحصائية المتاحة، فاكتفينا بما يمكن الاطمئنان إلى نتيجته، وهو تحديد الطبقة الوسطى الكلية. وسوف نواصل البحث بالطريقة الأفقية في الفصل الأخير، من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مصر والكويت والمغرب.

بناء على ما عرض من بيانات، وما أثبتناه من اتساق بينها، يمكن التقرير أن عدد السكان الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الكلية في الوطن العربي يبلغ ١٤٦ مليون نسمة، ويمثلون نسبة ٤٤,٥ في المئة من جملة سكان الوطن العربي. يعيش ٨٠ مليون نسمة منهم تقريباً في البلدان العربية غير النفطية، ويمثلون نسبة ٣٨,٣ في المئة من جملة السكان، في حين يعيش ٦٦ مليون نسمة في البلدان العربية النفطية، ويمثلون نسبة ٥٧,٦ في المئة من جملة السكان.

ويتركز ١٠٠ مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى في ستة بلدان عربية، هي: مصر والمغرب والسودان والسعودية والجزائر والعراق، بنسبة ٤٢,٣ في المئة من جملة سكان هذه البلدان.

الجدول الرقم (٨ ـ ٨)

الطبقة الوسطى العربية

البلد	عدد السكان عام ٢٠١٠ (ألف نسمة)	نسبة الطبقة الوسطى	عدد السكان المنتمين إلى الطبقة الوسطى (ألف نسمة)
لبنان	٤٠١٨	٤٩,٢	١٩٧٧
تونس	١٠٥٤٢	٣٩,٢	٤١٣٢
الأردن	٦١١١	٦٠,٣	٣٦٨٥
مصر	٧٨٦٨٥	٣٥,٩	٢٨٢٤٨
سورية	٢٠٦١٨	٣٦,٤	٧٥٠٥
فلسطين	٤٠٤٨	٤٧,٣	١٩١٥
المغرب	٣١٨٩٤	٣٥,٥	١١٣٢٢
جيبوتي(*)	٩٢٣	٣٤	٣١٤
اليمن	٢٣١٥٤	٣٣,١	٧٦٦٤
السودان	٤١٧٠٩	٢٤	١٠٠١٠
موريتانيا(*)	٣٥٧٠	٢٣	٨٢١
جزر القمر	٧٢٤	٢١,٨	١٥٨
الصومال(*)	١٠٥٩٤	٢٠	٢١١٩
قطر	١٦٩٩	٦٣,٦	١٠٨١
الإمارات	٨٢٦٤	٦٣,٥	٥٢٤٨
البحرين	١٣١٤	٥٧,٧	٧٥٨
الكويت	٣٥٨٢	٦٢,٤	٢٢٣٥
ليبيا	٧٧٧٤	٦٣,٦	٤٩٤٤
السعودية	٢٧٥٦٣	٦٠,١	١٦٥٦٥
عُمان	٣٤١٥	٤٩,٦	١٦٩٤
العراق	٣٣٤٠٨	٥٧	١٩٠٤٣
الجزائر	٣٥٨٤٧	٤١	١٤٦٩٧
كل البلدان العربية	٣٥٩٤٥٦	٤٤,٥	١٦١٣٥

(*) وضعنا قيماً متوسطة لهذه البلدان، بناء على استقراء ما توافر من بيانات سابقة.

وقد ذكرنا في الإطار النظري للبحث أن التركيب الطبقي حالة دينامية، لا يقر على اتجاه، بفعل المتغيرات المؤثرة فيه، وأن الانقسام الطبقي ليس سنّة مؤكدة، تحدث باضطراد، كما تزعم بعض الكتابات الغربية والعربية. وإنما يمكن أن يحدث تقلص وانكماش في الأوعية الطبقية، بسبب تدهور المجتمع، لأي سبب. وأن الانقسام الطبقي يحدث حين يتمكن المجتمع بصفة عامة من تطوير خصائصه الحضارية (تحديث نظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية)، وحين تنضج عملية التطوير تزداد حدة التناقضات داخل الطبقة الواحدة، وتظهر جماعات طبقية ذات خصائص حضارية متمايزة، ومع الوقت لا يستطيع الوعاء الطبقي استيعابها، حتى تأتي لحظة تاريخية ملائمة، تنسلخ فيها هذه الجماعة عن الطبقة «الأم» مشكِّلة وعاءً طبقياً مختلفاً.

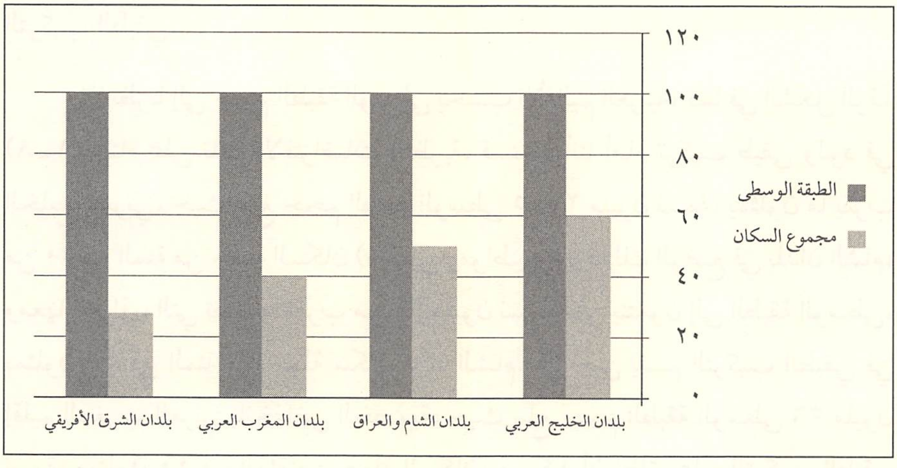
من هنا يمكن أن ننعت التركيب الطبقي في هذه اللحظة التاريخية بالتركيب الولود، وأحياناً تتم عملية التطوير، ببطء، في التركيب المنخفض الخصوبة. وأحياناً أخرى تتوقف هذه العملية، فيتصف التركيب بأنه عاقر. وفي المقابل يحدث الانكماش الطبقي: حين تتدهور الخصائص الحضارية لبعض الأوعية الطبقية، وهو ما يجعلها تتداخل في حدود طبقة مجاورة، إلى أن تختفي داخلها تماماً، فيحدث انكماش في التركيب الطبقي.

وإذا نظرنا إلى حجم الطبقة الوسطى بحسب الأقاليم العربية، كما في الشكل الرقم (٨ ـ ١)، بناء على تلك الافتراضات النظرية، فسنجد أننا أمام تركيب طبقي ولود في الخليج العربي، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٢٧,٥ مليون نسمة، يمثلون ما يقرب من ٦٠ في المئة من جملة السكان (وافدين ومواطنين)، وكذلك الوضع في بلدان الشام، ومعها العراق، التي تضم ما يقرب من ٣٤ مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، يمثلون ٥٠ في المئة من جملة سكان بلاد الشام، في حين يتسم التركيب الطبقي في إقليم المغرب العربي بانخفاض الخصوبة، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٣٦ مليون نسمة، يمثلون ٤٠ في المئة من جملة السكان، ويمكن أن نطلق على التركيب الطبقي في الشرق الأفريقي، بأنه تركيب عاقر، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٤٨,٥ مليون نسمة، يمثلون ٢٨ في المئة من جملة سكان هذا الإقليم. وفي كل الأحوال، نحن أمام طبقة وسطى خدمية ذكورية في بلدان الوطن العربي كافة، ومنهكة اقتصادياً واجتماعياً في أغلبية البلدان العربية غير النفطية.

ومن المتوقع أن يشهد تركيب الطبقة الوسطى في كل من مصر وتونس واليمن وليبيا ظاهرة **الانكماش الطبقي**، ففي اللحظة التاريخية الانتقالية، المصحوبة، كما هو مشهود حتى الآن، بتدمير البنية الاقتصادية، تصبح أسس التركيب الطبقي عديمة القيمة والجدوى، وهو ما يؤدي إلى تدهور الخصائص الحضارية للأوعية الطبقية الثانوية، وتبخر كتلتها (أفراد الطبقة)، ثم جفاف هذا الوعاء الطبقي، وعودة أفراده إلى الوعاء الطبقي الأصلي. في هذه اللحظات التاريخية الاستثنائية، التي قد تطول فتستغرق عقوداً، أو تقصر فتستغرق عدة سنوات، ينكمش التركيب الطبقي ليصبح تركيباً ثلاثياً، أو حتى ثنائياً، بحسب شدة ونطاق ومدة هذا الانهيار أو التدهور، الأمر الذي يعظم من حجم التحديات، والمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق الطبقة المركزية الجديدة في تلك البلدان، لإعادة بعث الروح في الاقتصاد المدمر في تلك البلدان، على قاعدة تحول ديمقراطي، نرجو أن يتحقق.

الشكل الرقم (٨ ـ ١)

الطبقة الوسطى العربية بحسب الأقاليم عام ٢٠١٠



تضع هذه النتائج أيضاً صانعي القرار في الوطن العربي أمام تحديات كبيرة، تحتاج إلى المعالجة السريعة والناجزة: (١) القادمون الجدد إلى سوق العمل خلال العقد القادم مرشحون للدخول ضمن شرائح الطبقة الوسطى، بما في ذلك الزيادة المضطردة في النساء المتعلمات الباحثات عن العمل؛ (٢) لا سبيل لاستيعاب هذه

الأعـداد، إذا استمر التشويه الهيكلي في القطاعات الاقتصادية، الـذي يجنح نحو قطاع الخدمات، على حساب القطاعين الزراعي والصناعي؛ (٣) القدرة التنافسية للاقتصادات العربية بناء على هذا التشويه، لن تحقق نتائج ملموسة، ولا سبيل إلا بضخ الفوائض المالية النفطية في مشاريع اقتصادية تضمن النمو الذاتي للاقتصادات العربية كافة، ضمن آلية سياسية جديدة تراعي الوحدة والتنوع؛ (٤) وعلى المستوى الاجتماعي، استعادة نمط الحراك الجماعي الصاعد، عن طريق مقاومة علاقات الاستغلال الفئوية (القبلية/ الطائفية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية)، لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

وبعد، فقد حاولنا استثمار ما هو متاح من بيانات واضحة ودقيقة، حتى عام ٢٠١٢، في فرز حدود الطبقة الوسطى الكلية، بناء على المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، عبر الفصول الثلاثة الماضية، معتمدين على آلية إثبات تراكمية، من أجل الكشف عن اتساق البيانات الخاصة بكل متغير من المتغيرات المؤثرة في تركيب الطبقة الوسطى. وقد لاحظ القارئ أننا تجنبنا تأويل البيانات الخاصة ببلدان الربيع العربي، وأرجأنا هذا الأمر، للفصل المقبل، الذي يهتم بدراسة التحولات السياسية للطبقة الوسطى، بالتركيز على بلدان الربيع العربي (تونس، مصر، اليمن، سورية).

الفصل التاسع

التحولات السياسية للطبقة الوسطى
بلدان الربيع العربي نموذجاً

مقدمة

تنوعت التحولات السياسية التي مرّت على بلدان الوطن العربي، منذ التأسيس أو الاستقلال، فبعضها كان تحولاً سياسياً ـ اقتصادياً، كالتحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية، والانتقال من رأسمالية الدولة إلى الدولة الحارسة للقطاع الخاص. وبعضها كان تحولًا سياسياً ـ عسكرياً، كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، ونزاعات الحدود العربية ـ العربية، والصراعات الداخلية المسلحة، والحروب الأهلية، والحروب مع بلدان الجوار، ثم غزو بلد عربي لآخر، وعودة الاحتلال العسكري، في نسخته الأمريكية. بعض هذه التحولات يبدأ وينتهي داخل القطر العربي الواحد، وبعضها يمتد تأثيره إلى كامل الإقليم، وأحياناً إلى العالم برمته.

ما يعنينا في هذا الفصل هو تلك التحولات التي أثرت في بنية الطبقة الوسطى العربية، مقسمين هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول القسم الأول علاقة التحولات الاقتصادية والسياسية بالانقسام الطبقي في الوطن العربي، بالتركيز على موضوعات: ظروف نشأة الطبقة الوسطى العربية الحديثة، وتطورها عقب الاستقلال والتأسيس؛ التضخم المرضي للطبقة الوسطى في سبعينيات القرن الماضي؛ ثم ننهي هذا القسم بدراسة أثر العولمة في الطبقة الوسطى العربية.

ويتناول القسم الثاني الطبقة الوسطى في بلدان الربيع العربي، عبر موضوعات: المتغيرات الديمغرافية ذات الصلة بالطبقة الوسطى؛ ومعدل أمية البالغين، ومعدل القيد الصافي في التعليم الثانوي؛ وخصائص القوة العاملة في بلدان الربيع العربي؛ والخصائص المهنية والقطاعية الاقتصادية؛ ومؤشرات الفقر والتنمية البشرية؛ وننهي القسم بترتيب بلدان الربيع العربي وفقاً للمتغيرات السابقة كافة.

ثم نخصص القسم الأخير لعرض الأسباب والتحولات السياسية التي أفضت إلى المشهد الثوري في بلدان الربيع العربي، ودور الطبقة الوسطى في هذه التحولات بالتركيز على البلدان التي أنجزت المطلب الأول من هذه الانتفاضات، وتبقى سورية خارج التحليل في هذا القسم، لاستمرار الثورة حتى كتابة الفصل، ولم يحسم أي طرف من الأطراف المواجهات حتى الآن، وليس من الملائم التسرع في التحليل السوسيولوجي في هذه المرحلة من عمر الثورة السورية.

أولاً: الاقتصاد السياسي والانقسام الطبقي الحديث في الوطن العربي

١ ـ ميلاد الطبقة الوسطى العربية الحديثة

ترجع نشأة البنية الطبقية العربية الحديثة في بعض البلدان العربية إلى مرحلة الحكم العثماني، وفي البعض الآخر إلى مرحلة الاستعمار الأوروبي، وهي نشأة مخصوصة، لأن هذه البنية لم تتكوّن، وفق الشروط التاريخية التي تكوّنت عليها البنية الطبقية الغربية، بسبب فارق جوهري بين النظام الإقطاعي التي شهدته أوروبا، وبين الإقطاع الذي شهدته البلدان العربية، وبالتحديد ما يتعلق بحقوق الملكية؛ فالإقطاعي الأوروبي، كان يملك الأرض وما عليها، بينما السلطان العثماني كان المالك الحقيقي لكل الأرض، ويمنحها وفقاً لاعتبارات الولاء للسلطنة لمن يشاء. أي أن الإقطاعي العربي كان حائزاً فقط حق الانتفاع، مقابل التزامات سياسية واقتصادية تجاه المالك الأوحد. وفي هذا الظرف التاريخي تصبح القوة السياسية مولدة للثروة، وليس العكس.

يغلب على تشكل الطبقة الوسطى في المشرق العربي الآسيوي الطابع الريفي، محافظة على تماسكها التقليدي العمودي داخل الجماعات الطائفية أو العرقية. وظهرت هذه الطبقة إلى الوجود بدءاً من حقبة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي طبقتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر. أما الطبقة الوسطى القديمة في منطقة الخليج والجزيرة العربية فقد ارتبط وجودها، بتجارة المضاربة، بوصفها النشاط المركزي، ليس على مستوى التجارة الداخلية فقط بل على مستوى التجارة الدولية، ولم تنشأ الطبقة الوسطى الحديثة، إلا عقب تقسيم منطقة الخليج إلى دول، وعقب تغير النشاط

الاقتصادي من نشاط تجاري يقوم على المضاربة، إلى اقتصاد ريعي يقوم على استخراج النفط واستثمار عوائده.

على سبيل المثال، نجد أن التراتب الاجتماعي في الشام ظل شبه مستقر خلال المرحلة العثمانية، وحال دون ظهور الطبقة الوسطى، لأنه كان تراتباً مبنياً على الولاء في خدمة السلطان العثماني، يجلس على قمته ضباط الجيش (قوات الانكشارية) ومعهم الموظفون البيروقراطيون المحليون والأتراك الذين يمثلون الدولة العثمانية. ولم تظهر الطبقة الوسطى في الشام، إلا في أواخر عصر الدولة العثمانية، وبخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المذكورة، التي خلقت الأساس الاجتماعي ـ الاقتصادي، لنشأة الطبقات في الشام، بظهور مهن جديدة، كالسمسرة، ومستخدمي الشركات والمترجمين والوسطاء.

أما البنية الطبقية العراقية فهي تنتمي إلى عالمين؛ فالبنية الطبقية في المناطق الحضرية العراقية تشبه البنية الطبقية في الشام، إذ اعتمد التراتب الاجتماعي قبل الطبقي خلال الفترة العثمانية المملوكية (١٧٤٩ ـ ١٨٣١) على التركيب الإثني والطائفي، ولم يتغير الأمر خلال العهد الملكي، إلا بعد صدور قانون الملكية، وظهور طبقة كبار الملاك مكونة من الشيوخ والآغوات، وكبار الموظفين، وكبار الضباط الشريفيين. أما العالم الثاني، ونعني به المناطق الريفية العراقية، فهو يشبه الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في الجزيرة العربية، فساد هذه المناطق تراتب يعتمد على القوة العسكرية، التي تؤمن مسارات التجارة في شمال الجزيرة العربية، وفيه يكون للعشائر المعروفة بـ «أهل الإبل» ـ المحاربين ـ السيطرة على عشائر «الشاوية» ـ مربي الأغنام، والفلاحين ـ وبناء على ذلك فلا بد لشيخ القبيلة من أن يكون زعيماً لعشيرة محاربة.

يختلف الأمر بعض الشيء في المشرق العربي الأفريقي، وفي المغرب العربي، باختلاف الأحوال السياسية؛ فقد ظهرت الطبقة الوسطى المغاربية بفعل التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية، خلال فترة الاستعمار، على عكس الطبقة الوسطى في منطقة الخليج والجزيرة. وجاء ازدهار هذه الطبقة بعد الاستقلال مباشرة، من خلال تبني الدولة خططاً تنموية، أحدثت حراكاً طبقياً جماعياً، متنوعاً في خططه، فالجزائر انتهجت المنهج التصنيعي، وانتهج المغرب الأقصى منهجاً انفتاحياً منذ البداية يجمع بين الفلاحة والسياحة، في حين احتلت تونس مكاناً وسطاً بين هذين القطبين.

على سبيل المثال: قام التركيب الطبقي للمجتمع الجزائري خلال المرحلة العثمانية على السيطرة الكاملة التي تمارسها الأرستقراطية التركية بمعاونة أرستقراطية محلية (قبائل المخزن)، وعلى هامش الطبقة الأرستقراطية، تشكلت برجوازية تجارية تقليدية، أغلبيتها من المغاربة واليهود، الفارين من محاكم التفتيش الإسبانية. وحين أقدم الاستعمار على تدمير نظام الملكية التركي، واستبداله بنظام الملكية الرأسمالي، ترتب على ذلك نشأة البروليتاريا الجزائرية، والطبقة الوسطى الحديثة.

أما في السودان فقد تمكنت الأرستقراطية الطائفية والعرقية السودانية قبل الاستقلال، من استثمار مكانتها الاجتماعية والروحية، في حيازة الثروة، فكان لها نصيب الأسد في الأراضي الجديدة بعد تطوير نظم الزراعة. وسيطرت على التجارة المحلية. وتعد كلية جوردن التذكارية التي أنشئت عام ١٩٠٨، أحد الأسباب المهمة في إعادة إنتاج الأرستقراطية السودانية التقليدية، وفي نشأة الطبقة الوسطى الحديثة؛ فمنها تخرجت القيادات التكنوقراطية السودانية الحديثة التي ستؤدي دوراً حاسماً في الاستقلال.

كما تشكلت الطبقة العليا المصرية في بداية القرن التاسع عشر، من الذوات، ذوي الأصول التركية، والأعيان من وجهاء الريف، وأرباب الصناعة والتجارة، وأرباب المهن الحرة، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حدثت ثلاثة متغيرات أدت إلى ظهور نخبة عليا مختلطة تركية ـ مصرية، وبزوغ طبقة كبار الملاك في مصر، في إثر صدور قوانين حقوق الملكية، والبدء في إجراءات بيع أراضي أسرة محمد علي لسداد الديون الخارجية. وبحلول القرن العشرين، ظهرت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، كنتيجة طبيعية لتوسع النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري في مصر.

٢ ـ الطبقة الوسطى العربية عقب الاستقلال والتأسيس

أثر التحول السياسي، عقب الاستقلال والتأسيس، في التركيب الطبقي للمجتمع العربي مباشرة، فبعض البلدان شهدت ازدهاراً للطبقة الوسطى الحديثة، كما في بلدان الشام وشمال أفريقيا، في حين ظهرت الطبقة الوسطى الحديثة، من العدم في بلدان أخرى، كبلدان الخليج العربي والجزيرة العربية والسودان وموريتانيا. وبصفة عامة، اتجهت البلدان التي شهدت كفاحاً من أجل الاستقلال، نحو إعادة تشكيل البنية الطبقية، بإقصاء القوى التقليدية القديمة، في حين اتجهت البلدان التي حصلت على استقلالها،

من دون كفاح ضد الاستعمار، نحو المحافظة على تلك القوى، واستمرت الطبقة المركزية نفسها المتحكمة في إدارة تلك البلدان.

في كل الأحوال، كانت المرحلة هي مرحلة تركيب طبقي ولود، بمعنى أن التحولات الحضارية تسببت في رفع خصوبة التركيب الطبقي، مهيِّئة الشروط لنشأة جنين طبقي جديد في رحم الطبقة الوسطى، ينتظر لحظة المخاض المناسبة للخروج والانقسام. وبالفعل شهدت هذه المرحلة ميلاد الطبقة الوسطى البيروقراطية والتكنوقراطية والخدمية، إلى جانب الطبقة الوسطى المالكة (ريفية وحضرية). وتدل الشواهد والحقائق التاريخية على أن أغلبية البلدان العربية، بعد العقدين الأول والثاني من لحظة التأسيس (بلدان الخليج)، أو لحظة الخلاص من المستعمر الفرنسي والبريطاني، شهدت تسريعاً في تطوير الخصائص الحضارية، وهو ما أدى الى ظهور أوعية طبقية جديدة، وبرزت الطبقة الوسطى في معظم البلدان العربية في تلك اللحظة التاريخية، ثم ما لبث أن ضعفت جذوة التطوير، بفعل عوائق سياسية واقتصادية واجتماعية، فتوقفت عمليات الانقسام، أو صارت بطيئة على أقل تقدير.

كان مشروع التنمية الأول (بعد التأسيس أو الاستقلال) مشروعاً لتأسيس مكونات المجتمع العربي الحديث، فانصبت جهود البلدان العربية، على معالجة مشكلات الفقر والمرض والجهل والتوطين، وهو ما أدى إلى شعور أكيد لدى المواطن بعدالة توزيع عوائد التنمية. في مثل هذه الظروف، ترتفع الروح المعنوية للشعوب، وتزدهر المشاعر الوطنية، وتقل حدة علاقات استغلال النفوذ ـ من دون أن تختفي ـ لمصلحة علاقات التكامل والتنافس، وهو ما يؤدي إلى الحد من الحراك الطبقي الفئوي[(١)].

كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي، وربما الأوحد، في إدارة مشروع التنمية الأول، عبر شراكة شعبية ممثلة بتنظيم سياسي أوحد، أو من خلال إدارة مباشرة من الطبقة المركزية الحاكمة؛ ففي العراق، على سبيل المثال، كان للتناقض بين كبار الملاك من جهة والطبقة الوسطى والفلاحين من جهة ثانية، أثره في إفراز الكوادر الشيوعية، وكوادر

(١) نعني بالحراك الطبقي الفئوي استغلال العلاقات القبلية/ الطائفية/ الاثنية/ الحزبية الاحتكارية، في الاستئثار بالنصيب الأكبر من عوائد التنمية، وكلما زادت حدّة هذه العلاقات قلّ الحراك الطبقي الجماعي، الذي يستفيد منه فئات المجتمع كافة، كما تظهر القفزات الطبقية الفردية (الضفدعية)، غير المبرَّرة، لأفراد متنفذة أو ذات علاقة بالطبقة المركزية المتحكمة.

حزب البعث، وصغار الضباط، مؤلفين معاً طليعة استمرت في السيطرة بعد ثورة تموز ١٩٥٨، عقب إقصاء طبقة كبار الملاك، وظهور تحالف جديد يتكون من أفراد الطبقة الوسطى، ويضم التجار والمالكين والبيروقراطيين والعسكر، منصهرين جميعاً في بوتقة تنظيم سياسي واحد. وبالمثل، شهدت بلدان الشام تطوراً اقتصادياً مضطرداً في فترة ما بعد الاستقلال؛ وتفوقَ قطاع الخدمات في بلاد الشام، وبخاصة في لبنان، فبرزت الطبقة الوسطى المتخصصة في الأنشطة المالية والمصرفية، والتجارة، والنقل الجوي والبري، والسياحة، والخدمات التربوية والصحية.

وفي شمال أفريقيا، تنشأ الطبقة الوسطى البيروقراطية والتكنوقراطية عقب الاستقلال، في ظل طموحات وطنية عالية، تبشر بالنهضة الصناعية والاستقلال الاقتصادي الحقيقي. وقد تحالفت الطبقة الوسطى الحديثة مع العسكريين، في تنظيم الحزب الأوحد لإنجاز التنمية الصناعية التي وعد بها. والحق أن تلك الفترة شهدت تنويعاً في الاقتصاد، مع إعطاء الفلاحين والعمال السلطة النسبية في إدارة المشروعات. وظهرت الطبقة الوسطى المالكة في الريف، بتحالفها مع الطبقة المركزية المتحكمة، والوسطى التكنوقراطية والخدمية في القطاعين الصناعي والتجاري اللذين احتكرتهما الدولة إنتاجاً وتسويقاً، فكانت الفاعل الرئيسي في المشروعات الصناعية الكبرى، وقطاع البنوك والتأمين والنقل والاتصالات والتجارة الخارجية، ولكنها تدخلت على نحو محدود في التجارة الداخلية، والصناعات الصغيرة.

ويختلف الوضع في موريتانيا، إذ ارتبطت نشأة الطبقة الوسطى الموريتانية بالتحولات السياسية بعد تأسيس الدولة، على عكس معظم البلدان العربية، حيث ارتبط وجود تلك الطبقة بالحاجة إلى سد العجز في الجهاز البيروقراطي الناشئ، وتوفير الكوادر المدربة لتشغيل هذا الجهاز، وانحدرت أغلبية الكوادر ـ في بداية تأسيس الدولة ـ من الأرستقراطية القبلية، ثم لتظهر الطبقة الوسطى الرأسمالية في فترة لاحقة، من رحم تلك الأرستقراطية بكوادرها البيروقراطية والعسكرية.

ويختلف الوضع في بلدان الخليج العربي بعد التأسيس والاستقلال، فالأسر الحاكمة، بتحالفاتها التقليدية، بقيت في الحكم، وبغض النظر عن التوزيع العادل أو غير العادل للثروة. فقد نجحت الطبقة المركزية المتحكمة في تبني مشروعات التحول الحضاري، وخرجت الطبقة الوسطى الحديثة إلى الوجود من رحم هذا التحول، برعاية

الأسر الحاكمة، أي أنها ظهرت إلى الوجود بلا خلفيات صراعية جوهرية، مع الطبقة المركزية الحاكمة، بل جاءت محملة بدرجات عالية من الولاء لهذه الطبقة[٢]. في هذا السياق، يتقلص الانتماء القبلي إلى المستوى الاجتماعي والثقافي، ويفقد مضمونه الاقتصادي ـ السياسي. وما بقي على حاله هو الوضع الطائفي الديني والعرقي في هذه المجتمعات، الذي لم يستطع الولاء الوطني الجديد أن ينفيه أو يضعفه، وصار مصدراً للتوتر وعدم الاستقرار حتى الآن.

٣ ـ الطبقة الوسطى العربية لحظة التضخم المَرَضِي، وانهيار الحلم في السبعينيات

حملت بداية السبعينيات، في طياتها، بذور انهيار الحلم، عقب هزيمة ١٩٦٧، وعدم تمكن البلدان العربية من المضي بعيداً في طريق التنمية والاستقلال الاقتصادي، ثم بشرت حرب ١٩٧٣ بوطن عربي جديد، ولكنه موقت. فقد داهمته مباشرة بدعة الانفتاح الاقتصادي على خلفية فشل المشروع التنموي في إعطاء المزيد. وهنا تبدأ الطبقة الوسطى العربية مرحلة أخرى من مراحل تطورها، في لحظة تبدل القيم، والمرجعيات، وعودة القوى القديمة المتحالفة من الطبقات المركزية الحاكمة، في عدد من البلدان العربية. تركز الانفتاح على تنمية القطاعين التجاري والمالي وما تشتمل عليهما من عمليات نوعية. وفي المقابل حدث تدهور للمشاريع الصناعية القائمة، كما تدهور القطاع الزراعي، بانخفاض الإنتاجية. وبوجه عام، أدت المرحلة إلى تحول عدد من البلدان العربية من رأسمالية الدولة الوطنية إلى الرأسمالية التجارية ـ المالية التابعة.

تضخمت الطبقة الوسطى في هذه المرحلة تضخماً مَرَضِياً، بسبب عوامل سياسية وثقافية واقتصادية. فمن الناحية الاقتصادية، استثمرت الطفرة النفطية الأولى في ضخ السيولة في القطاع الخدمي، واستفادت منها الطبقة الوسطى في البلدان غير النفطية، التي مثلت الكوادر البشرية التي ستنهض بالمشاريع الخدمية الكبرى التي بدأت في البلدان العربية النفطية. كما أدت الطفرة النفطية إلى اكتمال البنية الأساسية للتعليم

(٢) يرتبط بهذا السياق ما ذهب إليه د. خير الدين حسيب، تعليقاً على تبنّي شعار، «الشعب يريد إسقاط النظام»، الذي رفعه المحتجون في البحرين عام ٢٠١١، تأسياً بتونس ومصر، بأنه تبنٍّ خاطئ، والأصحّ نظرياً وعملياً هو المطالبة بـ «ملكية دستورية». انظر: خير الدين حسيب، «افتتاحية العدد: حول «الربيع» الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة،» المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٦ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ١٢.

الجامعي وقبل الجامعي، في البلدان النفطية، وبدء توريد كوادر الطبقة الوسطى الوطنية في القطاعات كافة. ولتلبية الطلب المتسارع والمتنامي على استهلاك السلع والخدمات حدثت طفرة في زيادة التخصص في العمل، الأمر الذي أدى إلى خلق شرائح جديدة من الطبقة الوسطى، المعتمدة على المعارف والمهارات الحديثة، إلى جانب وجود أصحاب الأعمال التقليدية التجارية أو الخدمية.

في المقابل، فإن خيار الانفتاح الاقتصادي هو خيار سياسي بالضرورة، تمخضت عنه آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي للوطن العربي بصفة عامة. فمع أن الاستثمار في قطاع الخدمات، وبخاصة الاجتماعية، كان ضرورة بالنسبة إلى البلدان العربية النفطية، وبخاصة في الخليج، إلا أن خيارها السياسي باستثمار الجزء الأكبر من عوائد النفط خارج نطاق الوطن العربي، أدى إلى سكب المزيد من الزيت على النار في البلدان العربية غير النفطية؛ فالطبقة الوسطى التي عملت في الخليج اتجهت بعد عودتها إلى استثمار مدخراتها في مشاريع الانفتاح، وبخاصة في مجال العقارات والمشروعات التجارية السريعة الربح، وساهمت في تغيير ثقافة الاستهلاك في أوطانها، لكون الاستهلاك هو إحدى صور التمايز الاجتماعي عن الآخرين.

كما تمخض خيار الانفتاح الاقتصادي في البلدان غير النفطية، وعدم التحكم في مسارات هذا الانفتاح، عن تشويه عميق وعدم توازن في القطاعات الاقتصادية. وبما أن هذه البلدان لا تملك الغطاء المالي الذي يسد العجز المتزايد لديها، فهي وقعت، بسبب هذا الخيار السياسي، فريسةً بين أيدي الدائنين، وتراكمت عليها الديون، وارتفعت معدلات التضخم، مع الجمود في الأجور، وزادت الفجوة داخل الطبقة الوسطى، وتدهورت أحوالها على الرغم من أنها تضخمت من حيث الحجم.

استلزمت بدعة الانفتاح الاقتصادي بدعة أخرى على المستوى السياسي، وهي الديمقراطية الشكلية منزوعة الدسم، فهي البوابة الملكية التي ستعبر منها القوى القديمة، لمشاركة الطبقة المركزية المتحكمة ذات الأصول العسكرية. لقد تم فتح قنوات جديدة في الممارسة السياسية، لا من أجل إعادة النظر في أسباب الفساد والمحسوبية التي أصابت مشروع التنمية الأول بالعجز والشلل، بل من أجل التمهيد لنهب واقتناص مشروعات التنمية الزراعية والصناعية الكبيرة. «كان يُرى إلى الديمقراطية كأمر لا ينسجم

والسياق العربي، إذ جرى النظر إلى «الديمقراطية» و«العرب» كزوجين يستحيل التعايش بينهما»، وامتد هذا الوهم البائس ليشمل أيضاً تناقض الإسلام مع الديمقراطية[٣].

لقد راهنت البلدان العربية النفطية على مبادلة الرفاة الاجتماعي، بالديمقراطية، وهنا تبرز مركزية الدولة الريعية، وتتصرف الأسر الحاكمة كأنها تملك الدولة، وهو ما يعني ـ كما يذهب خلدون النقيب ـ سعي الأسر الحاكمة إلى تكييف أجهزة الدولة الحديثة، للعمل وفق المتطلبات القبلية الطائفية، بغية المحافظة على العلاقات التقليدية، التي ربطت هؤلاء الحكام بشعوبهم، قبل اكتشاف النفط. وعلى الجانب الاقتصادي، يذهب النقيب إلى أن الدولة الريعية توسعت في عمليات الإنفاق العام، وهو ما أعطى شعوراً وهمياً بالازدهار والرخاء السطحي، الذي يعمل على تخدير الناس ودفعهم إلى الاكتفاء باقتسام المنافع التي توزعها الحكومة، فالثروة النفطية لا تكلف أحد جهداً، وتمثل خيراً يفيض على الجميع[٤].

غير أن هذه المبادلة تعتمد على متغير اقتصادي وحيد، وهو الموارد الريعية، وهي موارد عرضة للتقلب. فقد شهدت أغلبية البلدان النفطية، عقب انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦، جملة من المشكلات التي حالت دون إنجاز هذه المبادلة (التضخم، تدهور قيمة العملة الوطنية، اتساع الفجوة بين الأجور والأسعار، وبين الأغنياء والفقراء)، وهو ما يدفع البلدان تلقائياً إلى تبني سياسات تقشفية، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الشعور بالحرمان الاجتماعي، وبخاصة بين الطبقة المتوسطة الفقيرة والمستقرة.

تواكب مع هذه المبادلة ترسيخ المفهوم السلبي لمبدأ تداول السلطة، باستغلال الدلالة الدينية القرآنية لكلمة «الأحزاب» والعمل على نشر هذه الدلالة، داخل الحس المشترك، والاستدعاء المتكرر والروتيني لبعض الأحداث التاريخية التي أدت إلى قسمة المسلمين بسبب التحزب، كالصراع على السلطة في العهد الأول للإسلام، وتحديداً الصراع بين الإمام علي ومعاوية. كما اجتهدت المؤسسات الدينية والإعلامية والتربوية في تمييز الحكم الإسلامي الشرعي عن الديمقراطية الوضعية.

---

(٣) العربي صديقي، «إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية،» المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، ص ١١.

(٤) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢٦.

في المقابل، اكتفت الأنظمة الأوتوقراطية في البلدان غير النفطية بممارسة الديمقراطية من خلال التعددية الموجهة، والانتخابات المراقبة، والقمع المنظم، والانتخابات المزوّرة، أو ما يسمى العنف البنيوي. وهذا ليس مجرد استراتيجية تنتهجها الأنظمة التسلطية للدفاع عن وجودها فقط، بل هو منهجية للحكم لها أسس وضوابط أوتوقراطية استبدادية، تقف على شفير الديمقراطية، بينما تظل غارقة في أنماط تقليدية تعتمد على الولاءات الشخصية أو القبلية[٥].

إذا نحن في صدد وطن عربي ينقسم ما بين بلدان، العلاقة بين الحاكم والمحكوم فيها تقوم على عقد اجتماعي ـ سياسي تقليدي، لا محل فيه للديمقراطية، وبلدان تمارس ديمقراطية شكلية، مزيفة لإرادة الشعوب، وفي كلتا الحالتين لدينا انحيازات سياسية واقتصادية، ودرجة عالية من الفساد، واللامساواة في توزيع الدخل القومي، وحلول الحاسة العرقية، أو الطائفية، أو القبلية، محل الحاسة الوطنية، بتعبير حليم بركات، الأمر الذي يدفع كل البلدان العربية نحو حافة الخطر السياسي، وهو مسألة واردة على أي نظام سياسي؛ لكن في ظل النظم الديمقراطية، كما يذهب عمرو الشوبكي، يتحول هذا الخطر إلى صراع سلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية. وفي ظل النظم غير الديمقراطية يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات ضد النظام القائم بغرض إسقاطه أو تغييره[٦].

لقد تأثرت الطبقة الوسطى العربية بالخيارات السياسية في هذه المرحلة، تأثراً سلبياً، فقد تضخم حجمها في البلدان العربية النفطية وغير النفطية كافة، وساهمت بتحالف الطبقة الوسطى المتنفذة، مع الطبقة المركزية المتحكمة، في دفع الاقتصادات العربية نحو المزيد من التهميش. كما شهدت تلك المرحلة الحراك الطبقي الفئوي، والحراك الفردي الضفدعي الحركة، الذي يعتمد على الانتهازية، وهو ما أحدث اختلالاً عميقاً في قيم الطبقة الوسطى، بل إن المكانة الاجتماعية والثقافية للطبقة الوسطى المستقرة، وبخاصة في البلدان غير النفطية، تدهورت على نحو مأساوي، بسبب المناخ الثقافي الاستهلاكي، والانتهازية الاجتماعية والسياسية والفساد المالي

---

(٥) محمد عصام لعروسي، «الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟،» المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ١٢٦.

(٦) عمرو الشوبكي، «الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين)،» المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٤ (شباط/ فبراير ٢٠١١)، ص ١٠٤.

والإداري. وبالجملة فإن الطبقة الوسطى، التي بدا أنها تحمل مشروعاً تنموياً عقب الاستقلال والتأسيس، تحولت في حقبة السبعينيات والثمانينيات، نحو الاقتصاد الخدمي المشوّه، وفي كلتا المرحلتين، لم تشارك هذه الطبقة بفاعلية في المجال السياسي العربي.

٤ ـ الطبقة الوسطى العربية تترنح في عصر العولمة

ظل الوطن العربي عصياً على التحول والتغيير، والعالم من حوله يتغير، ففي بداية تسعينيات القرن الماضي، وُضِعَت الأنظمة الاستبدادية أمام مأزق مزدوج، فأول مرة في التاريخ يدخل العالم في أجواء مناخات ديمقراطية، بعد سقوط جدار برلين، ونهاية الحرب الباردة، وبعد زوال الدكتاتوريات في أمريكا الجنوبية، حيث لفظت بلدان مثل التشيلي وأوروغواي والأرجنتين حكامها العسكريين، وعانقت الحكم الديمقراطي، وانتزعت أوروبا الوسطى نفسها من الهيمنة السوفياتية، وبدأت بلدان بعد أخرى تعتمد المعايير السياسية والمدنية التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي، وسقطت دكتاتوريات أخرى في كوريا الجنوبية والفيليبين وإندونيسيا، ومع ذلك، ظل الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة التي لا تزال راكدة وسط موجة من الاختراقات الديمقراطية التي اجتاحت العالم بين منتصف عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠[٧].

انطلق مارد العولمة بآثاره الإيجابية والسلبية في الأفراد والجماعات والمجتمعات، عقب ثلاثة أحداث تاريخية كبرى: (١) انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي؛ (٢) تنظيم الاقتصاد العالمي من خلال اتفاقية الغات، بعد توقيع أغلبية بلدان العالم الصيغة شبه النهائية للاتفاقية خلال جولة المفاوضات التي عقدت في أورغواي في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٢؛ (٣) الثورة العلمية والتقانية، وانطلاق شبكة الإنترنت العالمية، لتقدم خدماتها إلى جميع سكان العالم.

يرى أصحاب التوجه المعارض للعولمة أنها تمثل باختصار مرحلة إفقار العالم، حيث تعمل اتفاقية الغات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على القضاء على النظم الإنتاجية في العالم النامي، وتصفية المؤسسات الوطنية وتحلل البرامج الصحية والتعليمية، وذلك بفتح الباب على مصراعيه للشركات العابرة القارات. وتشير مختلف

(٧) لعروسي، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

الإحصاءات والمؤشرات الكمية إلى المبررات الحقيقية لنشأة هذا التوجه «إذ إن العالم دخل نهاية القرن العشرين مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي، إذ إن ٢٠ في المئة من بلدان العالم هي أكثر البلدان ثراء وتستحوذ على ٨٤,٧ في المئة من الناتج الإجمالي في العالم وتستحوذ على ٨٤,٢ في المئة من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها ٨٥,٥ في المئة من مجموع مدخرات العالم، بمعنى أن العالم دخل في ما يسمى مرحلة مجتمع الخمس الثري وأربعة أخماس الفقراء»[٨].

أما أصحاب التوجه المؤيد فيذهبون إلى أن العولمة على قدر المخاطر التي تنجم عن انفتاح الأسواق والخصخصة، وتطور الأسواق المالية؛ إلا أن هناك فرصاً قائمة لا بد من أن يستفيد منها الجميع، وفي إمكان المجتمعات الطموحة تحقيق النهضة والتقدم إن أحسنت استغلال الفرص التي أتاحتها اتفاقية الغات في صيغتها النهائية، ويتعين على هذه المجتمعات عدم الإبطاء في استثمار فترات السماح التي منحت للبلدان النامية في الاتفاقية، في تعظيم قدراتها التنافسية، وإجراء بعض التعديلات الضرورية لحماية اقتصادها القومي. فهل اتخذ العرب موقف المعارض من الاتفاقية، أم المؤيد الذي لا يستغل الفرص؟

حين تحولت أغلبية البلدان العربية نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، بنسخته الليبرالية المتوحشة، ومن دون تمثل شروطه المثلى (حرية السوق، الديمقراطية، الاستثمار الإنتاجي)، تراجع المشروع التنموي العربي، في أغلبية البلدان، وتوقف الحراك الطبقي الجماعي الصاعد، في بعض البلدان، ليتحول إلى حراك هابط في البعض الآخر، وأمسى الارتقاء داخل التركيب الطبقي مقصوراً على الحراك الفئوي، المستغل للعلاقات القبلية/ الطائفية/ الاثنية/ الحزبية الاحتكارية، وفي مثل هذه الظروف، تظهر القفزات الطبقية الفردية، الضفدعية الحركة، وتشتد معاناة الشعوب العربية، من التسلط والاستبداد، ولم تكد التسعينيات تبدأ حتى وضعت أغلبية البلدان العربية رقابها تحت مقصلة صندوق النقد والبنك الدوليين، وينشأ السؤال من رحم الإحباط واليأس: ما البديل؟ وأين هو؟

(٨) هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٦٠.

ثانياً: الطبقة الوسطى في بلدان الربيع العربي

١ ـ المتغيرات الديمغرافية ذات الصلة بالطبقة الوسطى

تشير المتغيرات الديمغرافية في الجدول الرقم (٩ ـ ١) إلى أن أكثر من ١٢٠ مليون نسمة يعيشون في بلدان الربيع العربي الخمسة، وهم ينتمون جميعاً إلى مجموعة البلدان العربية غير النفطية، ما عدا ليبيا، ثلاثة منها متجاورة جغرافياً في شمال أفريقيا (تونس، ليبيا، مصر). اللافت للنظر من البيانات أن ليبيا وتونس تقدمان أفضل المؤشرات الديمغرافية، ذات المدلول الاقتصادي، فنسبة الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة هي أقل مقارنة ببقية البلدان، وهو ما يؤدي إلى خفض نسبة الإعالة الكلية، وبين الأطفال بصفة خاصة، ذات التكلفة الاقتصادية العالية.

إضافة ذلك، لدينا متغير مهم في نجاح تلك البلدان في التحكم في النمو السكاني، بدرجة تصل الى المستوى العالمي، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على الوضع الاقتصادي العام؛ وتمثل اليمن وسورية أقل البلدان من حيث المؤشرات سابقة الذكر. أما الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٩، التي تمثل القوة البشرية الشابة في المجتمع، فهي تمثل أكثر من ٥٥ في المئة من السكان في مصر وتونس وليبيا، بينما تقل بخمس نقاط مئوية على الأقل في سورية واليمن. ويعيش أغلبية السكان في الحضر الليبي والتونسي، بينما تقل هذه الأغلبية بدرجة كبيرة في مصر وسورية، في حين يعيش أغلبية السكان اليمنيين في المناطق الريفية.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

المتغيرات الديمغرافية في بلدان الربيع العربي عام ٢٠١٠

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية
عدد السكان (ألف نسمة)	١٠٥٤٩	٧٨٧٢٨	٥٦٥٨	٢٣١٥٤	٢٠٦١
الفئة العمرية أقل من ١٥ عام	٢٣,٧	٣١,٧	٣١,١	٤٢,٤	٣٧,١
الفئة العمرية (١٥ ـ ٤٩)	٥٦,٧	٥٥	٥٨,١	٤٩,٦	٥٠
الفئة العمرية (٥٠ ـ ٥٩)	٩,٧	٧,٣	٤,٨	٥,٧	٦,٥
الفئة العمرية ٦٠ عام وما فوق	٩,٩	٣,١	٦,٠	٢,٤	٦,٤

يتبع

تابع

معدل النمو السكاني	١,٠٦	٢,١	١,٦	٢,٨	٢,٥
كثافة السكان (فرد/ كم٢)	٦٤	٧٨	٣,٤	٤١,٧	١١١
نسبة سكان الحضر	٦٦,١	٤٣	٨٨	٢٨,٨	٥٣,٥

المصدر: اعتماداً على المصادر الواردة في الفصل السادس حول الموضوع نفسه.

٢ ـ معدل أمية البالغين والتمدرس في التعليم الثانوي

يشير الجدول الرقم (٩ ـ ٢) أن البلدين نفسيهما (تونس، ليبيا) اللذين حققا تقدماً ملموساً في المؤشرات الديمغرافية التي لها علاقة بالتنمية، قد نجحا في خفض معدل الأمية بين البالغين، تشاركهما سورية، بسبب عوامل حضارية تاريخية سبق ذكرها بالنسبة إلى بلدان الشام. وترتفع معدلات الأمية بين البالغين في مصر واليمن، في مصر نتيجة تدهور مستوى جودة التعليم وانتشار الفقر، بينما ارتفاع معدل الأمية بين البالغين، فنتيجة للفقر، بالإضافة إلى النظرة السلبية المحافظة لتعليم الإناث.

أما بالنسبة إلى معدل القيد في المرحلة الثانوية، فتجلس ليبيا منفردة على قمة بلدان الربيع العربي، من حيث ارتفاع نسبة التمدرس في المرحلة الثانوية، وهو ما يؤشر إلى زيادة حجم السكان المرشحين للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية في ليبيا، يليها بفارق أكثر من عشر نقاط مئوية، كل من مصر وتونس وسورية، وتظل اليمن أقل البلدان في معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي، وهو ما يدل حاضراً ومستقبلاً على ضعف الطبقة الوسطى، وانكماشها.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)

متغيرات الأمية والتعليم في بلدان الربيع العربي عام ٢٠١٠

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية
معدل أمية البالغين	٢٢	٣٣,٨	١١,٩	٣٩,١٥	١٦,٣٥
معدل القيد الصافي في التعليم الثانوي	٧١,٣	٨٢,٣	٩٣,٥	٣٧,٤	٦٧

المصدر: اعتماداً على المصادر الواردة في الفصل السادس حول الموضوع نفسه.

٣ ـ خصائص القوة العاملة في بلدان الربيع العربي

يظهر من الجدول الرقم (٩ ـ ٣) أن ارتفاع نسبة التعليم بين الإناث، والمناخ الثقافي الملائم لعمل المرأة، يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة في كل من تونس وليبيا ومصر، وتقل إلى حد طفيف في سورية، ثم تنخفض إلى أقل من ربع السكان في اليمن.

أما في خصوص العاطلين من العمل، فإن السمة الغالبة هي الارتفاع الحاد في معدل البطالة، التي تأخذ وضعاً خطيراً في تونس وليبيا واليمن، ووضعاً أقل خطورة في سورية ثم مصر. والأغلبية العظمى من العاطلين من العمل هي من فئة الشباب، حيث نجد أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العاطلين من العمل في سوريا هم من الشباب، مقابل الثلثين في كل من مصر واليمن، وأقل من ذلك في تونس، على الرغم من أن نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٩ في تونس هي أعلى منها في مصر واليمن وسورية، في حين أنها تقرب مما هي عليه في ليبيا.

أما بالنسبة إلى حصة النساء في القوة العاملة، تشترك ليبيا وسورية في ارتفاع حصة النساء فيها، وترتفع نسبة عمالة الأطفال في اليمن ثم مصر على نحو خطير، في حين تقل في سورية.

الجدول الرقم (٩ ـ ٣)

خصائص القوة العاملة في بلدان الربيع العربي عام ٢٠١١

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية
نسبة القوة العاملة من جملة السكان	٣٧,٤	٣٣,٤	٣٦,٧	٢٤,٨	٣٢,٨
معدل البطالة	١٨,٩	١٢,٠	١٨,٢	١٨,٠	١٤,٩
نسبة الشباب من جملة العاطلين من العمل	٤٠,٠	٥٧,٢	...	٥٨,٠	٧٣,٠
نسبة الجامعيين من جملة العاطلين من العمل	٣٢,٩	٣٢,١	...	...	٩,٤
حصة النساء من القوة العاملة	٢٥,٢	٢٣,١	٣٧,٧	١٤,٦	٣٧,٦
نسبة عمالة الأطفال من جملة السكان دون ١٥ عام	...	٧,٤	...	١٤	٣,٦

المصدر: اعتماداً على المصادر المذكورة في الفصل السابع حول الموضوع نفسه.

٤ ـ الخصائص المهنية والقطاعية الاقتصادية

يشير الجدول الرقم (٩ ـ ٤) إلى أن تونس وسورية هما من أكثر بلدان الربيع العربي اتزانا في هياكلهما الاقتصادية، بل هناك تماثل في نسب المشتغلين في القطاعات الثلاثة. والتميز هنا يرتبط أساساً بنسبة المشتغلين في القطاع الصناعي، أما في ليبيا فعلى الرغم من الارتفاع النسبي في القطاع الصناعي، بسبب الصناعات الاستخراجية، فإن القطاع الزراعي شبه منعدم في ليبيا.

أما في مصر فترتفع نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي مقابل الانخفاض الحاد في نسبة المشتغلين بالقطاع الصناعي، وهو أمر يرتبط في مصر، بتدمير القطاع الصناعي المملوك للدولة، عبر الخصخصة، فأغلبية الشركات الصناعية العامة، المباعة، كشركات الغزل والنسيج وحليج الأقطان، تعمد المستثمرون عدم تطوير أدوات الإنتاج بها، فعجزت تلك الشركات على المنافسة في ظل اتفاقية الغات، وبخاصة بعد عام ٢٠٠٥، وبيعت الأصول، وجرى تسريح العمال. وبناء على ما سبق فإن نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى، ترتفع في ليبيا من دون مقارنة، ثم تتقارب في مصر وتونس وسورية، وتقل في اليمن.

الجدول الرقم (٩ ـ ٤)

الخصائص المهنية والقطاعية الاقتصادية

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية
نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي	٢٠,٦	٢٥,٧	٣,٠	٣٦,٠	٢٠,٠
نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي	٣٠,٦	١٢,١	٢١,٩	٨,٧	٣١,٥
نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات	٤٨,٨	٤٢,١	٧٥,١	٥٥,٣	٤٨,٥
نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى	٣٩,٢	٣٥,٩	٦٣,٦	٣٣,١	٣٦,٤

المصدر: اعتماداً على المصادر المذكورة في الفصل السابع حول الموضوع نفسه.

٥ ـ مؤشرات الفقر والتنمية البشرية في بلدان الربيع العربي

يشير الجدول الرقم (٩ ـ ٥) إلى أن ليبيا تحتل موقعاً متقدماً في ترتيب البلدان بحسب دليل التنمية البشرية، ثم تونس بفارق كبير، ثم تتقارب مصر وسورية في المرتبة،

وتتقهقر اليمن إلى مؤخرة الترتيب. وتقع هذه البلدان في الترتيب نفسه وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وكذلك في نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة. ولكنهم يشتركون جميعاً في ارتفاع مؤشر جيني، أي أن مواطني هذه البلدان يعانون اللامساواة في توزيع الدخل القومي.

ويبدو هنا أن الشعور بالظلم الاجتماعي ارتفع وفقاً لمؤشر جيني في تونس، ومع ارتفاع متوسط الدخل القومي، يرتفع الشعور بالفروق بين الفئات الاجتماعية.

الجدول الرقم (٩ ـ ٥)

مؤشرات الفقر والتنمية البشرية في بلدان الربيع العربي

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية
الترتيب في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١	٩٤	١١٣	٣٥	١٥٤	١١٩
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي ٢٠٠٥	٧,٢٨١	٥,٢٦٩	١٢,٦٣٧	٢,٢١٣	٤,٢٤٣
نسبة مؤشر جيني	٤١,٣	٣١,٣	...	٣٧,٧	٣٣,٨٠
نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة	٧٤,٨	٥٦,٣	٩٠,٠	٤٣	٦٦,٤

المصدر: اعتماداً على المصادر الواردة في الفصل الثامن حول الموضوع نفسه.

٦ ـ ترتيب بلدان الربيع العربي وفقاً للمتغيرات الحضارية

يتضح من الجدول الرقم (٩ ـ ٦) أن ليبيا شغلت المرتبة الأولى في جميع المتغيرات المتعلقة بالطبقة الوسطى، والمتعلقة بالتنمية بصفة عامة، تليها تونس فسورية، ثم مصر فاليمن.

وبحسب هذه البيانات، فإن الثورة ضمن هذه المجموعة، إذا كانت قد انطلقت على أساس الظلم الاجتماعي، فإن تونس لم تكن الانطلاقة الافتراضية، وإنما مصر أو اليمن. ووفقاً لهذه البيانات فإن فرص انطلاقها من ليبيا تكاد تكون منعدمة، فما الذي يفسر تناقض الافتراض مع الواقع المعاش؟

الجدول الرقم (٩ ـ ٦)

ترتيب بلدان الربيع العربي وفقاً للمتغيرات المؤثرة في تركيب الطبقة الوسطى

الرتبة	ترتيب البلدان تنازلياً، بحسب نسبة السكان الذين يعيشون حياة لائقة، والترتيب في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١	ترتيب البلدان تنازلياً، بحسب متوسط نصيب الفرد من الدخل	ترتيب البلدان العربية تنازلياً وفقاً لحجم القوة العاملة في القطاعين الصناعي والخدمي	ترتيب البلدان العربية تنازلياً وفقاً لنسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى	ترتيب البلدان وفقاً لمعدلات أمية البالغين ومعدلات، القيد الصافي في المرحلة الثانوية، ونسبة سكان الحضر	متوسط الرتب، بناء على المتغيرات كافة
١	ليبيا	ليبيا	ليبيا	ليبيا	ليبيا	ليبيا
٢	تونس	تونس	سورية	تونس	تونس	تونس
٣	سورية	مصر	تونس	سورية	مصر	سورية
٤	مصر	سورية	مصر	مصر	سورية	مصر
٥	اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	اليمن

ثالثاً: الطبقة الوسطى والتحولات السياسية في بلدان الربيع العربي

يبدو أن الشعوب العربية، في مصر واليمن وليبيا، كانت تسلم أمرها إلى الله، منتظرة ملك الموت يخلصها من حكامها، ولما تأكد لهذه الشعوب أن هؤلاء الحكام يخططون لكي يبعثوا من مرقدهم بعد الموت، في صورة أبنائهم، لم يتصور المواطنون أن يُحْكَموا لعقود طويلة قادمة من جانب الحكام أنفسهم. وجاءت العدوى الحميدة من تونس، لكي تمنح تلك الشعوب فرصة تاريخية لامتلاك مفتاح القرار والمصير.

١ ـ تونس حاملة براءة الاختراع

حين أعلن الرئيس بورقيبة في نيسان/ أبريل ١٩٨١ عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوى أجنبية مادياً أو ايديولوجياً، ارتفعت نبرة التفاؤل في الشارع التونسي، ولكنه لم يلبث أن تجرع مرارة الإحباط، حين زورت الانتخابات في العام نفسه، وتفشت صور الفساد، بحيث أصبح يعوق المواطن التونسي في حياته اليومية، وخرج المواطن متمرداً عام ١٩٨٤، في ما عرف حينها بانتفاضة الخبز، ولاذ الحاكم، بالقوانين الاستثنائية فأقدم النظام الحاكم على إعلان حالة الطوارئ عام ١٩٨٤، وأوقف الإصلاحات السياسية.

وفي ظل هذا الظرف، استغل زين العابدين بن علي منصبه كرئيس للحكومة، فقام بانقلاب سلمي على النظام السابق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

تبنى بن علي إصلاحات جزئية، كتنقيح الدستور، وتحديد مدة ولاية الرئاسة، وإدخال بعض المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، وإصدار قانون الأحزاب السياسية عام ١٩٨٨، والسعي إلى بناء توافق وطني بين القوى السياسية والحزبية والنقابية.

في ظل هذا المناخ المتفائل حصلت المعارضة التونسية على ٢٠ في المئة من إجمالي المقاعد في مجلس النواب. وتشير وقائع الانتخابات والمشاركة السياسية في أعوام ١٩٨٩ و١٩٩٤ و١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٩، لم تحدث تغييراً ملموساً في وضع الحريات، ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير[٩].

وعلى المستوى الاجتماعي، حدث نمو سريع في حجم العمالة المدربة والمتعلمة تعليماً عالياً، وأصبحت الطبقة الوسطى التونسية الأكبر حجماً على مستوى شمال أفريقيا بعد ليبيا، كما ذكرنا في الفصول السابقة. ومع ذلك، تنغلق أمام هؤلاء الشباب أبواب الرزق، وتنطفئ بداخلهم جذوة الطموح والأمل في المستقبل، ولو أنهم عاينوا تونس فقيرة، غير قادرة، لما ثاروا على أحوالهم، ولكنهم عاينوا طبقة مركزية متحكمة، متحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، يديرون معاً شبكة واسعة من الفساد بأوجهه كافة، مكنته من احتكار الدولة والموارد والمناصب، تاركين الفتات لبقية الشرائح والطبقات.

حين كانت الفرص مؤاتية للشبان التونسيين للهجرة إلى أوروبا، كان هؤلاء يحملون همومهم معهم ولا يعودون، غير أن التضييق على الهجرة صار من أولويات الاتحاد الأوروبي، ورصدت لها الميزانيات لمنعها، فتراكمت نسبة العاطلين من العمل وسط الشبان المتعلمين، في السنوات الأخيرة، وخرج معظمهم يلوذون بالاقتصاد غير الرسمي، والأعمال الوضيعة، لمواجهة صعوبات الحياة، في محاولة يائسة للانتصار على الفقر.

---

(٩) ناجي عبد النور، «الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي،» المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٨٧ (أيار/ مايو ٢٠١١)، ص ١٣٥.

تنطلق الثورة في الجنوب الداخلي عبر حدث استثنائي شخصي[10]، سرعان ما يتحول إلى انتفاضة تعبر عن غليان شعبي، وجمر متقد تحت الرماد، وتحولت تونس إلى نافورة غضب ضد الاستبداد والفساد والخوف والإحباط، وتحركت من الجنوب والوسط إلى الساحل والعاصمة، في ملحمة استغرقت ٢٥ يوماً، وسقط نظام بن علي. يكرر البعض التركيز على عنصر المفاجأة، ونتفق مع جاك قبانجي على أن هذه المفاجأة لم تنتج من واقع فَارَقَ إيقاعه الرتيب في لحظة مباغتة، ولكنها نتجت من عجز العلمية الاجتماعية عن تفسير إرهاصات التحول الكامنة في كل أرجاء الحس المشترك العربي، وليس تونس فقط، وإلا فكيف نفسر انتشار الثورة بأنماط متشابهة تقريباً على امتداد الأصقاع العربية[11].

ويأتي مشهد ما بعد الثورة أكثر تعقيداً، وأكثر تشاؤماً، لا في تونس وحدها، وإنما في بقية بلدان الربيع العربي؛ فبشائر الممارسة السياسية تشير إلى حضور القوى الدينية (حزب النهضة في تونس)، وهو أمر متوقع، فالمواطن العادي (الناخب)، يرتب أولولياته بناء على الواقع، فهو يريد أن يضمن المأكل والمسكن والتعليم والصحة، ولا يريد أن يغامر، وقد وجد النموذج الإسلامي أمامه مبشراً بالعدل والمساواة والنهضة، فلم يتردد، ولم يتفلسف. وهو ما يجعلنا نذهب إلى أن المواطن لم يمارس حقه في الاختيار ككائن سياسي، وإنما مارس حقه في البقاء.

ويبدو أن عملية التحول الديمقراطي ستمر بمخاض صعب، بعدما أصرت القوى الدينية ـ تحت الاختبار ـ أن تتعامل مع التنوع والخلاف بين القوى الثورية، بوصفه خلافاً بين أنصار الدين وأعدائه، ونفثت ريح الكراهية بين القوى، بسبب هذا النهج، فالخلاف السياسي، يتحوّل إلى خلاف عقائدي، ثم إلى معركة بين الحق

(١٠) في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أشعل الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في جسده في وسط مدينة بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في المدينة عربة كان يبيع عليها الخضر والفواكه، وإهانته، وخرجت مسيرة تضامناً معه. وفي ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ توفّي محمد البوعزيزي في المستشفى، وخروج حشود غفيرة للمشاركة في جنازته التي تحوّلت إلى تظاهرات حاشدة احتجاجاً على ارتفاع معدّل البطالة وقمع السلطات. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، غادر الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي إلى السعودية بعد فشله في وقف الاحتجاجات التي انتشرت في البلاد، وأدّت إلى مقتل العشرات في الاشتباكات مع قوات الأمن، وتولّى فؤاد المبزع منصب رئيس موقّت للبلاد، وإلى جانبه رئيس الوزراء محمد الغنوشي. وتتوالى الأحداث. انظر: «مختصر من يوميات الثورة التونسية،» **السياسة الدولية** (٢٠١٢).

(١١) جاك أ. قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية،» **إضافات** (الجمعية العربية لعلم الاجتماع)، العدد ١٤ (ربيع ٢٠١١)، ص ٢٤.

والباطل، بين أتباع الشيطان وأولياء الله. كما يبدو أن احتمالات اختطاف الثورة في مصر أوفر منها في تونس من جرّاء تعقد الأوضاع الداخلية، وحجم التدخل الخارجي، والضغوط الهائلة، ومن جراء مجاورة غزة، والارتباط باتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل(١٢). ويدعم رأي وناس أن التوافق بين الإسلاميين والعلمانيين في تونس، ولحسن الحظ، كان سابقاً على الثورة، وتعدّ حركة ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر(١٣) أفضل ما تم التوصل إليه في هذا السياق، ربما على مستوى الوطن العربي بأكمله.

٢ ـ الطبقة الوسطى في الثورة المصرية

تولى مبارك حكم مصر في ظل حالة أمنية واقتصادية وسياسية متدهورة، فالدولة محملة بديون خارجية من جراء الانفتاح الاقتصادي، ولا تستطيع موارد الدولة القيام بأعباء خدمتها، ولا تزال القطيعة السياسية مع الوطن العربي قائمة منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، ومعظم قوى المعارضة حبيسة السجون من جرّاء حملة اعتقالات أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، والجماعات السلفية الجهادية، في حالة مواجهة مع قوات الأمن المصرية.

وقد استهل مبارك الحكم بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، ودعا إلى مؤتمر اقتصادي للاسترشاد بنتائجه في فهم الحالة الاقتصادية للبلد ووضع برنامج للإصلاح الاقتصادي. ولكنه منذ البداية أرجأ الإصلاحات السياسية التي كانت تنادي بها القوى السياسية في ذلك الوقت، تحت زعم الفوضى التي تترتب على إطلاق الديمقراطية في ظل تدهور الحالة الأمنية. وتحمل المصريون، أو قبلوا هذه الذريعة، بعدما دخلت مصر في ما يشبه حرب أهلية خاصة في الصعيد، فبدءاً من عام ١٩٨٧ بدأت قوى التطرف

---

(١٢) المنصف وناس، «عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٤ (ربيع ٢٠١٢)، ص ١٤٤.

(١٣) تأسست هذه الحركة عام ٢٠٠٥، وانطلقت من إضراب عن الطعام، أطلقته شخصيات قيادية في أحزاب وتيارات متباينة في منطلقاتها الأيديولوجية، من اتجاهات إصلاحيّة وعلمانيّة وإسلاميّة، وسرعان ما تطوّر هذا التنسيق حول بعض قضايا الحريات، إلى حوارات منتظمة تهدف إلى وضع أرض سياسية وفكرية مشتركة من أجل قيام جبهة معارضة لحكم بن علي، وذلك في محاولة استشرافية تهيئ أصحابها لمرحلة قادمة، قد تفتح المجال لإمكان إقامة نظام ديمقراطي. انظر: صلاح الدين الجورشي، «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف ثاني): الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي ـ تونس مثالاً،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣)، ص ٦٣.

بعدما استعادت تماسكها في القيام بنوعيات مختلفة من أعمال العنف[١٤]، بعدما كانت تركز ضرباتها على قوات الأمن.

وعلى المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي، كفت الدولة يدها عن تشغيل الخريجين الجدد، بدءاً من عام ١٩٨٤، ولم تتفاقم مشكلة هؤلاء الخريجين إلا عقب انهيار أسعار النفط، وتقلص حجم العمالة المصرية في بلدان الخليج. وفي بداية التسعينيات دخلت مصر مرحلة الخصخصة، ونهبت الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الوسطى المتنفذة، القطاع العام المصري، وابتلعته بالكامل. وتشير الدراسات[١٥] إلى أن هذه المرحلة شهدت انكماش وتآكل الحجم الكلي للطبقة الوسطى المصرية.

أدت النقابات المهنية، ونقابات العاملين في القطاع العام، دوراً سلبياً في تلك الفترة. فقد انشغلت عن هدفها الرئيسي، وهو حماية مصالح أعضائها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وجرى تفريغ العمل النقابي من مضمونه الحقيقي، وتحوّلت النقابات إلى مسرح للصراع بين كوادر الحزب الحاكم، والإخوان المسلمين، وبعض القوى اليسارية. وهو صراع لا علاقة له بالمصالح النقابية، لكنه على أي حال صراع محسوم لمصلحة الموالين للحزب الحاكم في النقابات العمالية داخل مؤسسات القطاع العام، لأن أجهزة الأمن هي التي كانت تدير انتخابات النقابات العمالية. أما على مستوى النقابات المهنية، فقد كان الأمر محسوماً لمصلحة الإخوان المسلمين، مع وجود ضعيف للقوى اليسارية في كل من النقابات العمالية والنقابات المهنية.

---

(١٤) انتهجت الجماعات الجهادية أسلوب الاغتيالات، إذ استهدفت رموز السلطة والفكر في مصر (اغتيل رفعت المحجوب الرجل الثاني في الدولة ورئيس مجلس الشعب، في نهاية عام ١٩٩١، ثم اغتيل فرج فودة عام ١٩٩٢) إلى جانب عشرات المحاولات لاغتيال الوزراء والمفكرين، ربما أشهرها على الإطلاق محاولة اغتيال الأديب العالمي نجيب محفوظ عام ١٩٩٤، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥. كما انتهجت أسلوب مهاجمة السياح؛ فبدءاً من عام ١٩٩٢ قرّرت الجماعة الإسلامية الجهادية توسيع عمليات العنف ضدّ السياح، وبين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ تكرّرت حوادث القتل الفردي والمحدود للسياح الأجانب. ثم زادت وطأة العمليات ضدّ السياح بدءاً من عام ١٩٩٦، حين أطلق أربعة مسلحين النار على السياح في فندق أوروبا بالجيزة، وقُتِلَ ١٨ سائحاً، منهم ١٤ سيدة. وشَهِدَ عام ١٩٩٧ أكبر خسارة اقتصادية وسياسية لمصر عقب تفجير حافلة سياح في الأقصر، راح ضحيته أكثر من ١٨٠ سائحاً.

(١٥) عبد الباسط عبد المعطي، **الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، وأحمد حسين حسن، «اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجي تاريخي، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس؛ القاهرة، ٢٠٠٩).

في ظل هذا المناخ اللاديمقراطي، وتخاذل النقابات وانصرافها عن أداء دورها، تبدأ صور الكفاح الطبقي وتنتهي عند مستوى القواعد ـ الأعضاء العاديين ـ داخل التشكيل النقابي، وهو كفاح طبقي مشتت، وفئوي، يفتقد الرؤية والاستراتيجية، لأنه حُرم قيادة مؤسسية مخلصة ترعى هذا الكفاح. كما أن مصيره المحتوم هو القمع المباشر من جانب الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تمرير كل القرارات والإجراءات والعمليات المحققة لمصالح الطبقة المركزية المتحكمة، والمناقضة لمصالح شرائح الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة. ومع ذلك لم تتمرد الطبقة الوسطى، أو بالأحرى لم تتمكن من ذلك بسبب القمع، على الرغم من أنها كانت تمر في تلك الحقبة بأسوأ مراحلها؛ أو لو شئنا الدقة، لم تجد التشكيل النقابي الذي يقود هذا التمرد، وإذا كان هذا هو حال الطبقة الوسطى، فما بال القارئ بالطبقات العاملة والفلاحين والفئات اللاطبقية، التي تعاني في الأصل البطالة وانخفاض مستويات المعيشة والأمية والجهل والمرض ونقص الخدمات الاجتماعية الموجهة إليها.

تحولت مصر، إلى مرحلة ما بعد الفساد، وفيها تتم مخالفة القانون، والتعدي على المال العام، تحت سمع وبصر الجميع، من دون خوف أو وَجَل من المحاسبة. وحال الحزب الحاكم، مدعوماً من رموز الفساد، دون نمو مناخ سياسي ديمقراطي، يسمح بتداول السلطة، فكان الترخيص بإنشاء حزب سياسي جديد، من شبه المستحيل، ودخلت مصر في تلك الآونة ست دورات انتخابية (١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠)، زوِّرت جميعاً بدرجات متفاوتة، فأقلها تزويراً كانت انتخابات عام ٢٠٠٥، بينما جاءت انتخابات ٢٠١٠ ، كـ «أسوأ» انتخابات ربما في أي مكان من العالم، يصفها جلال أمين «بأنها تمثل عملاً فجّاً عديم النظير في غلظته في تاريخ الانتخابات المصرية»[١٦].

كانت أغلبية المصريين ضد فكرة توريث الحكم، التي يجري ترتيبها، وقرباناً لها ذبحت إرادة الناخبين في انتخابات عام ٢٠١٠، من أجل ضمان انتقال السلطة إلى جمال مبارك. ومن الطريف أن المصري كان يُمَنّي نفسه، في ذلك الوقت، بأن الجيش سيرفض عملية التوريث في الوقت المناسب. وأحجم المصريون عن التجاوب أو التفاعل، مع الحركات الاحتجاجية الجديدة، كحركة «كفاية» و «حركة ٦ أبريل» و«الجبهة الوطنية

---

(١٦) جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، ص ١٢٨.

للتغيير». وبطبيعة الحال، لم يتوقع المواطن المصري أي تحرك من قوى المعارضة الرسمية. «وهنا يجب أن يسجل لتونس براءة الاختراع، في المبادرة إلى الثورة، وذلك من خلال كسر حاجز الخوف الذي كان عقبة رئيسية في تفجير الغضب الشعبي تجاه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية التي كانت بحاجة إلى إطلاق شعلة تفجيرها، وهو ما قامت به ثورة تونس»(١٧).

أربع قوى كانت على الأرض في صبيحة يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير: (١) القوى السياسية المعارضة، الليبرالية، واليسارية، وهي في حالة ضعف تاريخي؛ (٢) الحركات الاحتجاجية الجديدة، وأغلبيتها من الشبان المغمورين، الذين يكتسبون قوتهم من بعض الفعاليات المحدودة التأثير، على الرغم من أهميتها السياسية. غير أن قوتهم الحقيقية تكمن في قدرتهم على تكوين الحس المشترك السياسي لدى طائفة شباب الطبقة الوسطى المتعاملين مع وسائل الاتصال الحديثة (المنتديات، صفحات الفيسبوك، والتدوين الإلكتروني)؛ (٣) الجماعات السلفية(١٨): بتياريها الرئيسيين، الجهادي والدعوي، وتمثل أكبر قوة موجودة على الأرض، لا من حيث الخبرة السياسية وإنما من

---

(١٧) حسيب، «حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة،» ص ١٠.

(١٨) عام ١٩٧١، تمكّن السادات من التخلّص من القوى السياسية الناصرية، داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ثم تحوّل إلى استئصال الفكر اليساري من الجامعة، ومن المجتمع بصفة عامة، فتحرّك على جانبين متوازيين: الأول، قام بتشجيع التيار السلفي من غير الإخوان داخل الجامعات المصرية؛ الثاني، تمّ الإفراج عن المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين، والسماح لهم بالعمل الدعوي غير الرسمي. في هذه الظروف وُلِدَت «الجماعة الإسلامية» سلفية المنهج، داخل أسوار جامعات (القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، أسيوط)، وبدءاً من عام ١٩٧٥ بدأت تنشر الجماعة الإسلامية فكرها خارج الجامعة عن طريق أعضائها الخريجين، وحقّقت انتشاراً سريعاً وبخاصة في أسيوط (مركز محافظات الصعيد). وفي وقت قياسي صارت الجماعة الإسلامية أضخم كتلة داخل التيارات الدينية في مصر، ولكنها مع ذلك كانت أقلّها خبرة، فهي لم تخبر العمل السرّي، كما خبرها «تنظيم الجهاد»، الذي تأسّس على أفكار سيد قطب في الستينيات، أو «الإخوان المسلمين» في صراعها مع ثورة يوليو. وبدأت الجماعة الإسلامية في الشارع وفوق الأرض. وإليها يعود الفضل الأكبر، في شيوع مظاهر التديّن الجديدة على الشارع المصري في السبعينيات.

كانت الجماعة الإسلامية، كتلة مملوءة شباباً وقوة وحيوية وغيرةً على الدين. ولضخامتها، مع ضعف الخبرة التنظيمية، انسلخت منها «المدرسة السلفية» في الإسكندرية ـ التي عُرِفَت بعد ذلك بـ «الدعوة السلفية»، وذراعها السياسي بعد ثورة يناير «حزب النور» ـ وللسبب نفسه، كانت مطمعاً للتيارات الأخرى. وهو ما حدث بالفعل، فقد استطاع الإخوان أن يضمّوا إليهم فصيلاً مهماً من أعضاء الجماعة الإسلامية في الوجه البحري. وفي إثر ذلك أصبح عبد المنعم أبو الفتوح أمير الجماعة في جامعة القاهرة عضواً في الإخوان، وكذلك الأمر مع عصام العريان أمير الجماعة في ناهيا بالجيزة. كما استطاع تنظيم الجهاد أن يضمّ إليه أعضاء الجماعة الإسلامية في الوجه القبلي. وبعد مفاوضات اندمج الجهاد والجماعة الإسلامية في تنظيم واحد أُطلِقَ عليه «تنظيم الجماعة الإسلامية الجهادية»، وهذا التنظيم الجديد هو الذي نَفّذَ عملية اغتيال السادات، وتورّط في عمليات العنف خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٧. إلى أن انفصلت الجماعة الإسلامية عن الجهاد وبادرت إلى وقف العنف من جانب واحد عام ١٩٩٦. =

حيث الإمكانات البشرية والمادية؛ (٤) جماعة الإخوان المسلمين، التي تنازع الحزب الحاكم في الجماهيرية السياسية في الشارع، وفي التشكيلات النقابية المهنية.

وفوق هذه القوى الأربع، تقف قطاعات ضخمة من الشعب المصري على شفير الغضب، بسبب الفساد واللامساواة وكبت الحريات وتزوير إرادة المواطنين في آخر انتخابات، والقلق على المستقبل من أن تستمر أسرة مبارك في الحكم لمدة عقود قادمة أخرى. كان الغضب مكتوماً، مخافة البطش والتنكيل الأمني. وجاءت ثورة تونس لكي تحسم أمر المواطن العربي، بضرورة الثورة على الاستبداد، وجاء النجاح سريعاً، فانفجر الأمل وانطلقت ثورة مصر، على هدي من الثورة التونسية.

كانت الطبقة الوسطى حاضرة بامتياز في هذه الثورة، قائدة من دون قيادات، فالقوى الأربع المذكورة، امتلكت القدرة على توجيه الحركة الثورية. الحركات الاحتجاجية الجديدة تؤثر في قطاع كبير من الشباب؛ والقوى السلفية بشبكتها الاجتماعية تؤثر في قطاع كبير من الفقراء؛ والاخوان المسلمون بتنظيمهم المنضبط يتحركون حركة جماعية مؤثرة بقوة تماسكها. كما دبت الروح في القوى الليبرالية واليسارية المعارضة، بعدما بكرت في المشاركة في الثورة والانضمام إلى الحركات الاحتجاجية الجديدة، فاكتسبت معهم السبق، في حين التحقت القوى السلفية والإخوانية بالثورة بعد يومين من الانطلاق.

انحازت الطبقة الوسطى المستقرة للمد الثوري، واشتركت في إضفاء النظام على الحركة الثورية، بعد الانطلاق، وليس في التمهيد لهذا الانطلاق. ولم تظهر أيديولوجية

= وفي عصر مبارك، ظهر تيار سلفي جديد، ليس له علاقة بالفعاليات السياسية، منهمك في العمل الدعوي، عبر شبكة من الجمعيات الخيرية في ربوع مصر، مدعوماً بالمنح والتبرعات الضخمة من أثرياء الخليج العربي. مستغلاً التضييق الأمني على جماعة الإخوان المسلمين، وصراع السلطة الحاكمة مع الجماعة الإسلامية الجهادية. تمتد جذور هذا التيار السلفي في مصر، إلى بواكير القرن الماضي، فقد تأسست «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة»، عام ١٩١٢، كأولى المؤسسات السلفية على يد الشيخ محمود السبكي. ثم تأسست عام ١٩٢٦ «جمعية أنصار السنة المحمدية» على يد الشيخ محمد حامد الفقي، وكلاهما بدا متأثراً بالمناخ الفكري الديني المصري، وبالجدل الدائر حول علاقة الإسلام بالحداثة الأوروبية، وبقيت الجمعية الشرعية مرتبطة بمعطيات الفكر الديني المصري، في حين مالت جماعة أنصار السنة المحمدية إلى المذهب الحنبلي، والتفسير الوهابي. انظر: أحمد موسى بدوي، «السلفية المصرية المعاصرة: محاولة للتمييز،» **مجلة الديمقراطية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٣٨ (٢٠١٠)، ص ٤٧ ـ ٥٦.

وجميع الحركات السلفية أصبحت لها أذرع سياسية بعد ثورة كانون الثاني/يناير، في ما يعرف بظاهرة الأحزاب السلفية.

قائدة، دينية كانت أو ليبرالية أو يسارية، فقد استوعب المد الثوري كل المرجعيات والتنظيمات والطبقات. كما انحازت الطبقة الوسطى الفقيرة، وأغلبيتهم من العاملين في الجهاز الحكومي، بطريقة طريفة، عبر ما تسميه مايسة الجمل «الامتناع السلبي عن تنفيذ التوجيهات البيروقراطية الصادرة من القيادات، وليس المواجهة الإيجابية»[١٩]. فقد قرر أبناء الطبقة الوسطى الفقيرة، الانحياز للثورة بطريقتهم الخاصة، في الأول من شباط/ فبراير ٢٠١١، وذلك بالامتناع السلبي[٢٠] عن تأييد نظام مبارك. كما شارك الأقباط منذ بداية الثورة، وأغلبيتهم من أبناء الطبقة الوسطى المستقرة، وجاءت رسائل الكنيسة الداعمة للثوار مبكرةً في الأيام الأولى للثورة، وهو ما أعطى للصورة الثورية، عناصر اكتمالها.

ثم بعد نجاح الثورة في تحقيق هدفها الأول، والأكثر عمومية، اختلف الشركاء، وبدا كل فصيل يتوهم أنه الأحق بمكاسب الثروة؛ فكان أن فرضت الحركات الدينية هيمنتها على مشهد ما بعد الثورة، لما لها من سيطرة سابقة على التشكيلات الطبقية، ومؤسسات المجتمع المدني، والعمل الخيري، ومن ميراث طويل من التنظيمات التحت الأرضية المحكمة. ولكونها حاملة ومحتكرة للوعد الذي لم يختبر بعد على أرض الواقع، أي وعد «الإسلام هو الحل»، فإن كل ذلك يُنذر بأن مصر ستدخل في مرحلة صراع أيديولوجي أكيد، ربما يعيدها إلى المربع صفر مرة أخرى، أو على الأقل يعطل التحول الديمقراطي الحقيقي.

غير أن قصر الزمن الذي استغرقته الثورة المصرية والتونسية، وبصورة أقل في اليمن، في تحقيق أهدافها المبدئية (إسقاط شخوص النظام)، إنما يرجع إلى انحياز المؤسسة العسكرية إلى الثورة. والدليل أن المؤسسة العسكرية حين لم تنحز إلى

---

(١٩) مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٤١.

(٢٠) صَدَرَت الأوامر البيروقراطية لجميع العاملين في الجهاز الحكومي، في منطقة القاهرة الكبرى (تضمّ محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية)، بضرورة الحضور مبكراً يوم الثلاثاء الأول من شباط/ فبراير ٢٠١١، في مقار عملهم، للاحتشاد في تظاهرة تأييد في ميدان التحرير، ومنعت القيادات البيروقراطية الإجازات في هذا اليوم، وتوعَّدت المتخاذلين عن تلبية الأوامر. كان الهدف أن يتمّ إحلال المحتجين في التحرير، بمؤيدي النظام من موظفي الجهاز الحكومي، وإظهار الأمر على مستوى وسائل الإعلام بأن أغلبية الشعب تريد الإبقاء على النظام، فيتراجع المدّ الثوري. غير أن عملية الحشد فشلت فشلاً ذريعاً، بامتناع الموظفين السلبي، عن الذهاب إلى أماكن الاحتشاد. ويبدو أن هذا الأمر كان مرتبطاً بما حدث في اليوم التالي، في ما عرف بموقعة الجمل.

المحتجين في ليبيا وسورية، لم يسقط النظام في ليبيا إلا بعد تدخل حلف الناتو في العمليات العسكرية، ودخلت المعارك بين الجيش السوري والمحتجين سنتها الثالثة.

٣ ـ الثورة اليمنية: ضد ماذا؟

لا شك في أن التحول السياسي الأبرز في تاريخ اليمن، بعد الاستقلال، هو توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠. وقد صاحبت دعاوى الوحدة التبشير بميلاد مجتمع ديمقراطي. وبالفعل اتفقت الأطراف على أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية الوليدة يقوم على التعددية السياسية والحزبية. وسرعان ما تم نقض الاتفاق القاضي بوجود فترة انتقالية للتحول الديمقراطي، الذي لم يحدث، فالنظام الذي تسلم السلطة كان في حقيقته، كما يذهب محمد المتوكل، «نتاج ثقافة وفكر شمولي سلطوي يضيق بالمشاركة، ويرتكز في توازنه على مؤسسات عسكرية وعشائرية تتعارض ثقافتها وفهمها لمصالحها مع متطلبات الديمقراطية وشروطها»[٢١]. وقبل أن يجف المداد الذي كتبت به وثيقة «العهد والاتفاق»، اندلعت الحرب بين الشمال والجنوب، فكان أن تغيرت موازين القوى لمصلحة الكوادر الشمالية، المدعومة صراحة بالقوة القبلية خلال الحرب الدائرة، في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٩٤، لتتحول الدولة بتعبير عادل الشرجبي «إلى دولة مسخ نصفها دولة ونصفها الآخر قبيلة، يقوم نظامها السياسي على تزاوج بين مؤسسات سياسية حديثة، ومنظومة قبلية تقليدية»[٢٢].

وفاقم من الأزمات اليمنية، في ذلك الوقت، تحمّل الشعب اليمني تبعات الموقف السياسي للرئيس اليمني من غزو الكويت، في آب/أغسطس ١٩٩٠، ودفع اليمن ثمناً فادحاً من جرّاء هذا الموقف؛ «فعاد ما يربو عن ٧٥٠ ألف يمني عامل أو مهاجر من بلدان الخليج، وانقطعت المساعدات الإنمائية التي كانت تقدم لليمن، ما أدى إلى اختلال الاقتصاد الكلي، وارتفاع حاد في معدلات التضخم والبطالة، وتدهور القدرة التمويلية للدولة»[٢٣].

---

(٢١) محمد عبد الملك المتوكل، «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق (الملف الثاني): الأفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩ (أيار/مايو ٢٠١٢)، ص ١٥٥.

(٢٢) عادل الشرجبي [وآخرون]، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ص ٤٤.

(٢٣) فيصل سيف المخلافي، «التنمية البشرية في اليمن وتحول دور الحكومات،» بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٥، العددان ٤٣ ـ ٤٤ (صيف ـ خريف ٢٠٠٨)، ص ١٩٩.

كان من نتائج الحرب بين الشمال والجنوب تثبيت الوحدة بالإكراه، وتعديل دستور الوحدة، وانفراد الرئيس اليمني بالسلطة، مع صلاحيات أوسع. وشهد اليمن بعد عام ١٩٩٤، عدة انتخابات مزورة، تكرس شمولية النظام، وفردية الحاكم. وتحولت الديمقراطية الموعودة إلى «ديكور يزين وجه السلطة أمام العالم الخارجي، ويسهم في تضليل الرأي العام المحلي، ووسيلة لإعادة انتاج التسلط وتزييف الوعي»[٢٤].

ومن نافلة القول أن القبيلة في اليمن تمارس على أرض الواقع سلطة أقوى من سلطة الدولة، وأن العرف القبلي فوق القانون وقبله[٢٥]. والواقع أن جنوب اليمن قبل الوحدة، حاول تحديث المجتمع من خلال القضاء على النعرات والعصبيات القبلية، في حين سعى شمال اليمن إلى تحديث مستحيل، من خلال إعادة إنتاج العلاقة التقليدية بين القبيلة والدولة. وعملت النظم الحاكمة في اليمن، منذ الاستقلال، على تكريس هذا الواقع المتناقض والمكبِّل للحداثة، واستقرت العلاقة بين القبيلة وسلطة النظام، في صورتها التكاملية النفعية، بحيث تتنازل السلطة المركزية عن جزء من اختصاصاتها للقبيلة، ويتحول المشايخ إلى ممثلين للدولة، وتجري عليهم الدولة الرواتب لمساعدتهم على أداء هذه الاختصاصات، ولتمكينهم من السيطرة على المجلس التشريعي، فتتحول آلة الدولة الموجودة في كل مكان إلى آلة من دون فعالية، كون القبيلة هي التي تتولى إدارة الأمور في المناطق التابعة لها.

لم يتحقق من هذه العلاقة سوى الفقر والجهل والمرض، تضرب كبد الشعب اليمني، ولم يسلم المواطن اليمني، سليل الحضارة، وأصل العرب القحطانية والعدنانية، من التمييز القبلي، والتهميش السياسي، حتى داهمته حمى الصراعات الدينية، مدعومة إقليمياً، وبخاصة بعد انتهاء الجهاد في أفغانستان. ويبدو أن البلدان العربية، التي كانت نشيطة في تصدير كوادر الجماعات الإسلامية إلى أفغانستان، أبت إلا أن تكون اليمن المحطة الأخيرة للعائدين من الجهاد. وبين عشية وضحاها، عرف اليمن تنظيمات دينية، ولجت إليه في بساطة عبر المحيط الهندي، واحتمت بالجغرافيا اليمنية الصعبة ووظفت العصبية القبلية، لتثبيت وجودها على الأرض، فاكتملت أركان عدم الاستقرار،

---

(٢٤) المتوكل، «الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية،» ص ١٥٦.

(٢٥) عبد الملك محمد عبد الله عيسى، «حركات الإسلام السياسي في اليمن،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، ص ٤٥.

السلاح في أيدي القبائل، والدولة رخوة، أو غير موجودة، والمال والدين في أيدي أمراء الجماعات الدينية.

ومن نافلة القول إن مثل هذه الظروف التاريخية تؤدي تلقائياً إلى تفريغ المجتمع اليمني من كوادر الطبقة الوسطى، التي لا تستطيع التعايش مع هذا المناخ التقليدي العقيم. وكما كان اليمني القديم لا يكف عن الهجرة والارتحال إلى ربوع الجزيرة العربية وشرق وشمال أفريقيا حتى وصل إلى موريتانيا، فبالمثل، حملت الطبقة الوسطى اليمنية الحديثة أسفارها مهاجرة، والآن فباتت توجد جوالٍ يمنية ناجحة في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، وجنوب آسيا، فضلاً عن كبار التجار في الخليج العربي من الأصول اليمنية.

على أي حال، جاءت الأحداث الثورية في اليمن مختلفة عن بقية بلدان الربيع العربي، فقد كان اليمن يعيش بالفعل حالة شديدة من الاحتقان والتجاذب السياسي الحاد، تمتد إلى سنوات سابقة على الثورة اليمنية، لعل من أبرزها: (١) حركة الحوثيين في الشمال، خاصة بعد مقتل حسين الحوثي (الأب الروحي للجماعة) في عام ٢٠٠٤، على يد القوات اليمنية، واتخذت قضية الحوثيين في اليمن، منحى إقليمي، وعقائدي، وقبلي، ما جعلها تمثل مشكلة مستعصية ومزمنة؛ (٢) حركة الاحتجاج الشعبي في جنوب اليمن المستمر منذ عام ٢٠٠٧، الذي عرف بـ «الحراك الجنوبي»، والذي يطالب بالمساواة تحت سقف القانون، وبتغيير في العلاقات بين شمال اليمن وجنوبه، في إطار الوحدة. وكانت المطالبات تقابل بالتجاهل تارة وبالقمع تارة أخرى، إلى أن ارتفع السقف إلى المطالبة باستقلال الجنوب في عام ٢٠٠٩.

ذكرنا في بداية الفصل أن اليمن كان البلد الأول، من حيث جميع المتغيرات، الأقرب إلى الثورة؛ غير أن الصراع الذي يضرب ربوع اليمن شمالاً وجنوباً حال دون لحظة توحد على هدف يسمح بانطلاق مطالبات احتجاجية محددة. وفي خضم الأزمات التي يعانيها النظام الحاكم، وعدم قدرته على تلبية مطالب الأمن والتنمية لأبناء اليمن في الشمال والجنوب، إذ به في نهاية ٢٠١٠ يمرر بعض التعديلات الدستورية، التي تتيح للرئيس اليمني الترشح لولاية جديدة. ويبدو أن كل طرف كان يضع الرئيس اليمني ضمن مسببات المشكلة التي يعانيها. لذلك، جاء وقف سريان التعديلات الدستورية، التي تتيح للرئيس اليمني البقاء لولاية أخرى، بمنزلة الهدف الذي وحد جميع الأطراف،

فكانت هذه التعديلات بمنزلة الانضغاط الأخير الذي فجّر الثورة اليمنية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١[٢٦].

من خلال العرض السابق، لا نستطيع أن نتلمس دوراً بارزاً للطبقة الوسطى في مستقبل الثورة اليمنية، وإن شئنا الدقة، فإن الشباب اليمني المتعلم، لا يملك بحكم ضآلة الحجم الكلي للطبقة الوسطى، كما ذكرنا في بداية الفصل، أن يدفع الأمور إلى أكثر من إطلاق شرارة الثورة، والاعتصام في الميادين، تأسياً بالثورتين التونسية والمصرية. من الطبيعي أن يمتلك الشباب اليمني طموحات التحول الديمقراطي، ولكنه لا يستطيع الضغط إلى النهاية من أجل إنجاز هذا التحول، لأنه يفتقد الظهير الذي يحميه ويضغط معه في الاتجاه نفسه، بسبب المشهد المعقد الذي عرضنا ملامحه بإيجاز. لذلك جاءت حلحلة المسألة اليمنية في إطار تقليدي على الرغم من اعتراض الشباب في الميادين.

لقد فشل النظام السابق في التقدم باليمن نحو الحرية والديمقراطية، واليمن اليوم في مسيس الحاجة إلى تحول ديمقراطي، فهو الترياق الذي يمكن أن يعالج الأمراض المزمنة داخل المجتمع اليمني، وهو الوسيلة الوحيدة لاستثمار الإمكانات الهائلة والمهدورة التي يتمتع بها اليمن، في مجالات التجارة الدولية، والسياحة العالمية، والزراعة النوعية. وليس من المنتظر أن تؤدي النظم اللاحقة، إلى تحرير اليمن من أسر العصبية القبلية، وظلامية الفكر الديني المتطرِّف، إلا إذا حدث تحول جذري في البنية السياسية اليمنية، يسمح بنشر العدل والمساواة في ربوع اليمن شماله وجنوبه، وبين

(٢٦) بدأت الأحداث في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بتظاهرات تطالب بفك سراح المعتقلين السياسيين، وسارع الرئيس اليمني في ١٨ كانون الثاني/ يناير بإلغاء تعديل المادة (١١٢) التي كانت تتيح له الترشح لولاية أخرى. ولكن حالة الاحتقان لم تسمح بقبول هذه التعديلات المحدودة، وانطلقت التظاهرات المعبرة عن ذلك من مدينة تعز في ٢١ كانون الثاني/ يناير، ثم في صنعاء، واستمرّت المناورة السياسية بين الرئيس اليمني وقوات المعارضة، وفي ٢١ آذار/ مارس، يعلن بعض كبار القادة في الجيش اليمني دعمهم للناشطين المطالبين بالديمقراطية، وعلى رأسهم علي محسن قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وحليف صالح البارز. وفي ١٠ نيسان/ أبريل يدعو مجلس التعاون الخليجي كل الأطراف اليمنية إلى انتقال سلمي للسلطة في اليمن، وفي ٢٠ أيار/ مايو يعلن صادق الأحمر، شيخ مشايخ قبيلة حاشد، انضمامه إلى الثورة. وفي ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١، يتعرض قصر الرئاسة للقصف، ويصاب الرئيس اليمني، ويتم نقله إلى السعودية للعلاج؛ ويعود إلى اليمن في ٢٠ أيلول/ سبتمبر. وتستمر المفاوضات بين المعارضة والرئيس اليمني، وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، يوقع الرئيس اليمني اتفاق نقل السلطة، الذي تنتقل صلاحيات الرئيس في إطاره إلى نائبه مقابل الحصانة من تقديمه إلى المحاكمة، وهو ما يعرف بالمبادرة الخليجية. ويتولى عبد ربه منصور زمام السلطة في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١١. انظر: «مختصر من يوميات الثورة اليمنية،» السياسة الدولية (٢٠١٢).

جميع أفراد الشعب من دون تمييز من أي نوع. لأن الثورة، كما يذهب الطاهر لبيب، «ليست حداً أو خطاً يُتَخطى، بل صيرورة مركبة الأبعاد والمستويات والمجالات والآليات»[٢٧]. ومن المهم ملاحظة أن الإصرار على التحول الديمقراطي، يمكن أن يوفر لليمن إمكانات مادية وبشرية كبيرة، من اليمنيين الناجحين في كل أنحاء العالم، الذين بحكم تكوينهم واحترافهم أصول التجارة، إن تأكد لهم أن هذا التحول حقيقي، لن يبخلوا بالاستثمار في هذه التجارة الرابحة لوطنهم. ولا بد من أن تؤازر القوى الإقليمية هذا التحول، إن بدأ، أو على الأقل ترفع أياديها عنه.

٤ ـ ليبيا والثورة ضد الحاكم الفرد المستبد

تولى معمر القذافي حكم ليبيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، وجرى تأسيس مؤسسات الدولة على غرار تنظيمات الدولة الناصرية. وفي عام ١٩٧٧ ألغيت هذه التنظيمات، وحل محلها ما يعرف بـ «سلطة الشعب». جاء إعلان سلطة الشعب مهتدياً برؤية القذافي التي ضمنها الكتاب الأخضر، وفيه يكون التشريع من اختصاص المؤتمرات الشعبية، ومؤتمر الشعب العام، بينما تتولى اللجان الشعبية واللجنة الشعبية العامة الوظيفة التنفيذية، ورسمياً قائد الثورة لا يتقلد منصباً تنفيذياً، ولكنه في واقع الأمر السلطة الفعلية في ليبيا[٢٨].

خلال فترة حكم القذافي، اشتبكت ليبيا مع قضايا وأزمات وطموحات خارجية، استنزفت الكثير من موارد الدولة، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت ليبيا نهضة تعليمية، عالية الجودة، ممتدة الأثر، أدت إلى خفض معدلات الأمية، وزيادة معدلات القيد في المدارس الثانوية والجامعات. هذه الحركة التعليمية ربما تكون أهم ما أنجزته ليبيا خلال عصر القذافي؛ وبمقتضاها أصبحت الطبقة الوسطى الليبية كبيرة الحجم، مرتفعة الوعي، اضطرت كوادرها إلى ممارسة دور مسرحي مع الحاكم. أما الفصيل الذي رفض أداء هذا الدور من الطبقة الوسطى فكان ينتهز الفرص للخروج والهجرة.

---

(٢٧) الطاهر لبيب، «مقدمة،» في: توفيق المديني [وآخرون]، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ١٠.

(٢٨) عبير أمنينة، «علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا دراسة حالة نقابة المحامين، ١٩٦٩ ـ ٢٠٠٩،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٨ (خريف ٢٠١٠)، ص ٤٥.

بقيت الطبقة الوسطى الليبية في الداخل مرهونة بنظام حكم يعتمد الذاتية أسلوباً في إدارة أمور البلاد، تسيطر على الحاكم رغبة في التفرد والتمرد على الواقع الإقليمي والعالمي، يدشن أفكاره وقراراته ملفوفة بالغموض، وتشوش الهدف، وكأنه يرسم طلاسم على لوحة رمزية تستعصي على الفهم. يستلهم تجارب النظم الفاشية كافة، في التعامل مع من يخالفه الرأي. وكأن الحاكم قد أصبح إلهاً يمشي على الأرض، يغفر ويعذب من يشاء.

في مثل هذه الظروف، تحدث أزمة داخل الحس المشترك السياسي والاجتماعي للطبقة الوسطى المهمومة، فهي لا تملك منع تسويغ ممارسات الحاكم، أو معارضة أفكاره وقراراته، فيضطر العقل الجمعي الليبي، بما يملك من وعي، إلى تحويل مسار الفعل المشترك العام، إلى التسويغ المطلق لقرارات الحاكم المطلق؛ وهي طريقة جمعية طورتها الطبقة الوسطى الليبية، وهي تتمشى مع غنوصية الحاكم وغموضه وفاشيته، وهنا تتحول العلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى مشاهد مسرحية متواصلة تحكي قصة الحاكم الملهم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. لم يكن القذافي الحاكم الوحيد من بين العرب الذي تعامل مع شعبه بهذه الطريقة، إلا أنه بزّهم جميعاً في التطرف الحاد في ممارسة السلطة المطلقة.

اختزل الرئيس الليبي الدولة في شخصه. لذلك حين سقط حصل سقوط الدولة دفعة واحدة، وهو ما جعل ليبيا في حالة فراغ أمني وسياسي[٢٩]، وتحولت إلى الحالة الطبيعية، وفيها تؤدي القبيلة الدور الأهم. ويشير الواقع إلى أن القبيلة في ليبيا اختلفت جذرياً عن حالة القبيلة التقليدية في اليمن، التي عرضنا لها منذ قليل. وربما أن انخفاض مستوى الأمية هنا كان حاسماً، فقد استوعبت القبيلة الليبية المخاطر والفرص التي تمنحها الثورة الليبية لأبناء الوطن، فوقفت القبيلة، كما يذهب محمود جبريل، «وقفات وطنية من هذه الثورة لم تقفها بعض التيارات السياسية، وقد اتضح ذلك مثلاً في ما اتصل بحادثة مقتل اللواء عبد الفتاح يونس، فقبيلته انتصرت للوطن على حسابها، الآن أغلب المصالحات الاجتماعية، يقوم بها شيوخ القبائل في غياب الدولة والقانون والأجهزة

(٢٩) محمود جبريل، في: «حلقة نقاشية: ليبيا... إلى أين؟،» شارك في الحلقة بشارة مرهج [وآخرون]؛ قدّم الحلقة وأدار الحوار خير الدين حسيب، المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩ (أيار/ مايو ٢٠١٢)، ص ١٠٦.

الأمنية، لقد بدأت القبيلة تكتسب وعياً يغلب مصلحة الوطن على حساب مصالح القبيلة الضيقة»[٣٠].

تشير الدراسات الوثيقة الصلة بالثورة الليبية إلى أن ارتفاع البطالة بين المتعلمين كان من بين أسباب الثورة. ولا أرى أن هذه الحقيقة محركة للثورة الليبية، فالبطالة في المجتمع الليبي، في ظل تضامن اجتماعي آلي يجمع بين أفراد العائلة والقبيلة، لا تؤدي إلى الفوران الاجتماعي. إنما السبب الرئيسي والجوهري في انطلاق الثورة الليبية هو الرغبة في الخلاص من نظام حكم بدد ثروة ليبيا في ما لا طائل منه، وبدلاً من أن يجعل ليبيا، بمواردها النفطية الكبيرة، وبعدد سكانها المحدود، ومن خلال حكم ديمقراطي سليم، «دولة حديثة تكون نموذجاً يشع عربياً ويؤثر إيجاباً في الدائرة الأفريقية أيضاً، أصبح النموذج [...] يمثل واحداً من أبشع الأنظمة القمعية العربية [...] وهكذا انتهى ما سمي «ثورة ليبيا» تفاؤلاً عند قيامها، إلى نظام فردي وعائلي قمعي، مارس كل موبقات الحكم المطلق»[٣١].

انطلقت الثورة الليبية[٣٢]، وعلى الأرض ثلاث قوى رئيسية: (١) الشباب الثائر، ومعه أفراد الطبقة الوسطى، وأطياف الشعب في المدن الليبية كافة؛ (٢) جماعة الإخوان المسلمين[٣٣] التي لحقت بالثورة، ولم تكن من آليات تفجرها، ثم مارست دوراً فاعلاً

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٣١) خير الدين حسيب، «ليبيا إلى أين؟: سقوط نظام القذافي... ولكن؟،» في: المديني [وآخرون]، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ص ٢٧٢.

(٣٢) في الرابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، أصدَرَ ٢١٣ شخصية ممثّلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بياناً يطالبون فيه بتنحي قائد الثورة الليبية معمر القذافي، مؤكّدين حقّ الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بتظاهرات سلمية لتحقيق هذا المطلب. وفي ١٥ شباط/ فبراير، احتشد في بنغازي عدد كبير من المحتجّين المطالبين بالإفراج عن ١١٠ من السجناء السياسيين، وتعاملت معهم الشرطة بعنف مفرط، أفضى إلى سقوط قتلى. وانطلقت شرارة الثورة في أرجاء المدن الليبية بعد هذا التاريخ. وفي ٢٠ شباط/ فبراير، تعلن أكبر قبيلتين في ليبيا (ترهونة ورفلة) انضمامهما إلى الثوار. وبعد هذا التاريخ، استخدم الجيش الليبي جميع أسلحته في محاولة للسيطرة على الاحتجاجات. وفي ١٧ آذار/ مارس، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم ١٩٧٣ الذي قضى بفرض الحظر الجوي على ليبيا، وإباحة استخدام القوة لحماية المدنيين من هجمات قوات الجيش الليبية. وسارع حلف الناتو بتوجيه ضربات جوية مؤثرة في قوات الجيش الليبي. واستمرّ الكرّ والفرّ بين قوات الثوار المدعومة بسلاح الجو الأوروبي، وبين قوات الجيش الليبي، حتى إعلان مقتل معمر القذافي في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. انظر: «مختصر من يوميات الثورة الليبية،» السياسة الدولية (٢٠١٢).

(٣٣) ترجع نشأة جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا إلى عام ١٩٤٩، عقب فرار ثلاثة من الشبان المصريين من جماعة الإخوان المصرية إلى ليبيا، بسبب الاتهامات التي وُجِّهَت إليهم في حادث اغتيال النقراشي باشا رئيس الحكومة المصرية آنذاك. وانتشرت الدعوة الإخوانية، من خلال الطبقة الوسطى المصرية العاملة في ليبيا في السبعينيات =

من خلال تأسيسها أهم الكتائب العسكرية التي عرفت بـ «كتيبة ١٧ فبراير» التي تولت المسؤوليات الأمنية في المدن وانتشرت في كل مفاصلها، وتمت مأسسة الجماعة من خلال إعلانها تأسيس حزب العدالة والبناء، في مطلع آذار/ مـارس ٢٠١١[٣٤]؛ (٣) الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، وهي أدت دوراً بارزاً في ثورة شباط/ فبراير، حيث دعمت الجبهات بخبراتها العسكرية والتدريبية، نتيجة تجربتها في أفغانستان. ويأتي عبد الحكيم بالحاج على رأس هذه الجماعة، الذي ظل بعيداً من الإعلام حتى سقوط طرابلس، حيث ظهر بوصفه شخصية رئيسية اضطلع بقيادة المجلس العسكري في طرابلس، وتمت مأسسة الجماعة من خلال تأسيس حزب الوطن الذي لم يحصل في انتخابات المؤتمر الوطني العام إلا على مقعد وحيد، على الرغم من الدعاية الانتخابية الكبيرة التي قام بها[٣٥].

وكما ذكرنا من قبل، إن فرص التحول الديمقراطي في تونس تفوق مصر. ويمكن القول إن الفرصة في ليبيا تفوق الفرص كل من تونس ومصر، إذا تحققت السيطرة الأمنية، ونُزع سلاح القوى الثورية. وتعكس انتخابات المؤتمر الوطني العام مبررات هذا التفاؤل؛ فالأداء السياسي للتيارات الوطنية غير الدينية كان أكثر تطوراً ووعياً من أداء التيارات الليبرالية واليسارية في مصر وتونس، وهذا ما أسفرت عنه انتخابات المؤتمر الوطني العام[٣٦]، كما أثبت الشعب الليبي أنه قادر على التصدي لدعاوى الانقسام، كما حدث أثناء الدعوة إلى تأسيس «إقليم فدرالي اتحادي بشرق ليبيا»[٣٧]. وربما يحمل

= والثمانينيات، ثم من خلال الطلاب الليبيين الوافدين للدراسة في مصر. وظلّت الكوادر الإخوانية تنتشر في ليبيا من دون أن يكون لها دور سياسي، ولا سيّما مع مجيء القذافي عام ١٩٦٩، وإصدار القانون ١٧ عام ١٩٧٢، لتجريم الحزبية الذي يجعل من الانخراط في أي حزب أو تشكيلة سياسية جريمة يعاقب عليها بالإعدام. انظر: أمنينة، «علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا دراسة حالة نقابة المحامين، ١٩٦٩ ـ ٢٠٠٩،» ص ١٧.

(٣٤) عبير أمنينة، «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف الثاني): الدين والدولة في ليبيا اليوم،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣)، ص ١٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٦) المؤتمر الوطني العام هو البنية التي حلّت محلّ المجلس الوطني الانتقالي، ويتكوّن من مئتي عضو، منهم ٨٠ عضواً مخصصة للأحزاب، حصل التيار الوطني منها على ٣٩ مقعداً، مقابل ١٧ مقعداً لحزب العدالة والبناء. وتقاسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد.

(٣٧) في السادس من آذار/ مارس ٢٠١٢، أعلن زعماء قبائل وسياسيون ليبيون في بنغازي تأسيس «إقليم فدرالي اتحادي» في شرق ليبيا، واختاروا الشيخ أحمد السنوسي، ابن عم آخر ملوك ليبيا، رئيساً للمجلس الأعلى للإقليم المذكور. وجاء القرار خلال مؤتمر عُقِدَ بمشاركة قرابة ثلاثة آلاف من أهل برقة، وقرّر المؤتمر أن تكون مهمة المجلس الأعلى إدارة شؤون الإقليم والدفاع عن حقوق سكانه في ظلّ مؤسسات السلطة الانتقالية الموقتة. وجاء الردّ الأقوى على هذه الدعوة من القوى الشعبية الليبية، التي خرجت في تظاهرات في عدة مدن ليبية، منها طبرق (من مدن =

المستقبل القريب، إذا رضيت القوى الدينية (الإخوانية والسلفية) الاندماج في العملية السياسية، من دون مراوغات أو التواءات[٣٨]، نهضة تنموية كبيرة تسبق بقية بلدان الربيع العربي.

استخلاصات

١ ـ على عكس نشأة الطبقة الغربية، تعد القوة السياسية في الوطن العربي، القائمة على العلاقات العرقية الطائفية والقبلية، أساساً لتوليد الثروة، ومنها تبلور التركيب الطبقي العربي الحديث، خلال فترة الحكم العثماني في بعض الأجزاء من الوطن العربي، وخلال الاستعمار الأوروبي في البعض الآخر. وعدد محدود من البلدان العربية، شهد ميلاد الطبقة الوسطى الحديثة قبل الاستقلال، ومنها بلدان الشام، وشمال أفريقيا، ما عدا ليبيا.

٢ ـ اتسم ربع القرن الأول بعد الاستقلال أو التأسيس، في أغلبية البلدان العربية، بوجود تركيب طبقي ولود، وفيه ازدهرت الطبقة الوسطى في بلدان الشام وشمال أفريقيا، في حين وجدت الطبقة الوسطى الحديثة من العدم في بقية البلدان العربية. وباشرت الطبقة الوسطى دورها التنموي في المجالات كافة، وتنوعت شرائحها البيروقراطية والتقانية والخدمية، إلى جانب أصحاب الأعمال ومتوسطي الملاك. وجاء المشروع التنموي الأول في الوطن العربي، مصحوباً بانخفاض المشاعر السلبية تجاه النظم الحاكمة، بين أوساط الطبقة الوسطى والعاملة والفلاحين، كما اتسم هذه المرحلة بسعي النظم الحاكمة إلى توزيع عوائد التنمية على نحو عادل نسبياً.

٣ ـ في النصف الثاني من السبعينيات، ونتيجة نشر التعليم الثانوي والجامعي، ونتيجة الازدهار الاقتصادي عقب الطفرة النفطية، تضخمت شرائح الطبقة الوسطى المستقرة والفقيرة، تضخماً مرضياً، حيث عمدت الطبقة المركزية المتحكمة متحالفة من الطبقة الوسطى المتنفذة، إلى استثمار الموارد في قطاعات الاقتصاد الخدمي

= الإقليم نفسه)، ترفض الدعوة الفدرالية بوصفها دعوة مبطنة لتقسيم ليبيا. انظر: أحمد يوسف أحمد، «أزمة الدولة الوطنية العربية: الحالة الليبية،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٣٨) الواقع أن هناك تطابقاً بين سلوك جماعتي الإخوان في مصر وليبيا، وتكاد الإجراءات والمناورات التي اعتمدها الإخوان في البلدين تتطابق في الكثير من جوانبها. وبالمثل، يلاحَظ تطابق كبير بين سلوك الأحزاب التي تنتمي إلى السلفية الجهادية في البلدين، وهو أمر يحتاج إلى دراسة مخصوصة.

والاجتماعي، على حساب القطاعين الصناعي والزراعي. وشهدت هذه الفترة تدهوراً في الدور السياسي للطبقة الوسطى، وبوادر لعودة سيطرة العلاقات التقليدية الطائفية/ العرقية/ القبلية/ الحزبية الاحتكارية، كما شهدت تلك المرحلة الحراك الطبقي الفئوي، والحراك الفردي الضفدعي الحركة، الذي يعتمد على الانتهازية، وهو ما أحدث اختلالاً عميقاً في قيم الطبقة الوسطى، وترتب على ذلك تضييق هامش الحرية الذي تمتعت به الطبقة الوسطى عقب الاستقلال، عبر ابتداع وسائل ديمقراطية شكلية منزوعة الدسم خالية من المضمون الحقيقي للممارسة الديمقراطية.

٤ ـ دلفت المجتمعات العربية عصر العولمة، وهي خالية الوفاض تقريباً؛ البلدان غير النفطية مثقلة بالديون، والبلدان النفطية تعاني الانخفاض المستمر في أسعار النفط، والعالم يتحول نحو الليبرالية المتوحشة، والدولة تتخفف من أعبائها الاجتماعية، ولم تتمكن أي من البلدان العربية من استثمار الإيجابيات المحدودة، للانطلاق نحو اقتصاد السوق، التي تطلبت شروطاً لم تتحقق في الوطن العربي، فلا الأسواق حرة، ولا البلدان العربية تمارس الديمقراطية، ولا الاستراتيجية تنموية التي تركز على الاستثمار الإنتاجي موجودة، فكانت العواقب وخيمة على الاقتصادات الكلية العربية، وهو ما انعكس على الطبقة الوسطى العربية بالانكماش والمزيد من التهميش.

٥ ـ إذا كان السبب في الثورات العربية يتركز على الظلم الاجتماعي، فإن جميع المتغيرات الكمية الديمغرافية والثقافية والمهنية والاقتصادية، تشير إلى أن نقطة الانطلاق الافتراضية للربيع العربي،كان لا بد من أن تكون اليمن أو مصر وليس تونس أو ليبيا.

٦ ـ يعد الفساد، والظلم الاجتماعي في توزيع الثروة، وقمع الحريات، عوامل مشتركة حاضرة في كل ثورات الربيع العربي. غير أن الفساد والظلم الاجتماعي كانا من الأسباب الأساسية لاندلاع الثورتين التونسية والمصرية، في حين كان السبب الجوهري لانطلاق الثورة الليبية، هو الرغبة في الخلاص من نظام حكم فردي مستبد. أما اليمن فكان في حالة ثورات فرعية مستمرة منذ توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠، فضلاً عن تمركز العناصر الجهادية العربية العائدة من أفغانستان في اليمن؛ فالتقت مصالح الجميع في انتفاضة شعبية لوقف التعديلات الدستورية التي تتيح للرئيس اليمني البقاء لولاية أخرى.

٧ ـ الطبقة الوسطى حاضرة بقوة في الثورات الأربع كافة ، قائدة من دون قيادات فردية في أي من بلدان الربيع العربي. وداخل الطبقة الوسطى، كان للقوى الدينية حضور

قوي في مصر وتونس وليبيا، والقوى القبلية أكثر حضوراً في اليمن وليبيا. غير أن القوى الدينية تحاول بسط هيمنة (غير ديمقراطية) على المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر وليبيا.

٨ ـ تمتلك الطبقة الوسطى حضورا في مستقبل بلدان الربيع العربي، يظهر بقوة في ليبيا وتونس ومصر، بينما يقل تأثيره في اليمن، لضآلة حجم الطبقة الوسطى اليمنية، وحرمانها من ظهير متماسك في ظل التعقد القبلي والطائفي في اليمن.

٩ ـ السرعة في تحقق المطلب الأول (إسقاط رأس النظام) للثورة في تونس ومصر، وبصورة أبطأ في اليمن، ترجع إلى انحياز المؤسسة العسكرية إلى الثورة، وحين لم تنحز إلى المحتجين في ليبيا وسوريا، لم يسقط النظام في ليبيا إلا بعد تدخل حلف الناتو في العمليات العسكرية، ودخلت المعارك بين الجيش السوري والمحتجين في عامها الثالث.

١٠ ـ إن فرص التحول الديمقراطي في تونس تفوق الفرص في مصر، كما أن فرص التحول في ليبيا تفوق الفرص في كل من تونس ومصر، إذا ما تمت السيطرة الأمنية، ونُزع سلاح القوى الثورية، فالأداء السياسي للتيارات الوطنية غير الدينية، كان أكثر تطوراً ووعياً من أداء التيارات الليبرالية واليسارية في مصر وتونس، وهذا ما أسفرت عنه انتخابات المؤتمر الوطني العام؛ كما أثبت الشعب الليبي أنه قادر على التصدي لدعوات الانقسام. أما في اليمن فيختلف الأمر في عن بقية بلدان الربيع، فمصير التحول الديمقراطي غير محسوم.

١١ ـ تأثرت البلدان العربية كافة بالانتفاضات الشعبية في بلدان الربيع العربي، وحدثت تغييرات طفيفة، سواء لإرضاء الشعوب، أو حتى بممارسة مزيد من القمع، ولو أخفقت عملية التحول الديمقراطي في البلدان المنتفضة، فإن أوضاع الوطن العربي السياسية والاجتماعية والاقتصادية لن يطرأ عليها تحسن كبير في العقد القادم.

وبعد، سنحاول في الفصل القادم والأخير في هذه الدراسة، الاقتراب من عناصر وأفراد الطبقة الوسطى العربية مباشرة، من خلال عينة من المبحوثين من مصر والكويت والمغرب، لقياس تصوراتهم المختلفة حول جميع الموضوعات الخاصة بالتركيب الطبقي، والوعي والحراك الطبقي، والصراع والتشكيلات الطبقية.

الفصل العاشر

الطبقة الوسطى العربية من خلال تصورات أعضائها بالتطبيق على عيّنة من الكويت ومصر والمغرب

مقدمة

في هذا الفصل، حملنا كل الافتراضات النظرية التي عرضناها في الفصل الخامس، وحولناها إلى أسئلة، تكشف عن صدق أو كذب هذه الافتراضات، ثم بدأنا في إنجاز العمل الميداني، للحصول على الإجابات (المعلومات) الخاصة بتصورات الطبقة الوسطى العربية. العيّنة، كما ذكرنا من قبل، مأخوذة من ثلاثة بلدان عربية، هي الكويت والمغرب ومصر. وكان من المخطط أن يتم عمل استبيان لعيّنة كبيرة (٥٠٠ مفردة من كل من الكويت والمغرب، و١٠٠٠ مفردة من مصر)، غير أننا غيرنا الاستراتيجية المنهجية، مع بداية تطبيق الاستبيان، في دولة الكويت، بعدما واجهتنا عوائق كبيرة في تطبيقه، لذلك تحولنا مباشرة إلى أداة المقابلة الكيفية المعمقة، التي تمنح الباحث القدرة على التواصل مع المبحوثين، بصورة مباشرة، وعرض أهداف البحث، وإزالة الشكوك أو التحفظات... إلخ. واستقر الأمر على اختيار (٥٠ مفردة من الكويت، و٥٠ مفردة من المغرب، و١٥٠ مفردة من مصر) لإجراء المقابلات المعمقة.

وقد واجهتنا بعض المشكلات المنهجية، أهمهما أن المادة الخام للمقابلات جاءت كبيرة الحجم، وبثلاث لهجات مختلفة، وقد سبق أن أشرنا في الفصل الثاني إلى أن نصر ودوبار في دراستهما المميزة للطبقات الاجتماعية في لبنان، واجهتهما المشكلة نفسها الخاصة بالمادة الخام، وبالإفادة الانعكاسية، فقد ركزنا ـ فقط ـ على العبارات الجوهرية التي تعكس الاتجاه العام للاستجابات. أما ما يتعلق بتنوع اللهجات، فقد اتجهنا إلى تحويل العبارات إلى العربية الفصحى، مع المحافظة على روح المقابلات قدر الإمكان. وأود مرة أخرى أن أكرر الشكر لجامعة الملك الحسن الثاني بالمحمدية، وكذلك جامعة الكويت على المعاونة الصادقة التي تلقيتها من كلا المؤسستين لإنجاز هذه المقابلات. وقد غطت المقابلة ثمانية موضوعات: التركيب، العلاقات، الانقسام والانكماش، الحراك، التشكيلات، الوعي والمصالح والصراع الطبقي. وقد قسمنا هذا

الفصل إلى تسعة أقسام، يتناول القسم الأول، خصائص العينة، في حين تناولت الأقسام الثمانية موضوعات المقابلة المذكورة نفسها، وبالترتيب نفسه.

أولاً: خصائص عيّنة الدراسة

دفعتنا الضرورة المنهجية إلى استخدام عينة قصدية، لكي نتمكن من الكشف عن جميع المتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في طبيعة الطبقة الوسطى في البلدان الثلاثة. وكان الاختيار في عيّنة الكويت مبنياً على أسلوب كرة الثلج، وصولاً إلى خصائص العيّنة الافتراضية، بعدما قمنا، كما ذكرنا، بتغيير أداة جمع البيانات من الاستبيان إلى المقابلة، أثناء وجودنا في الكويت، أما عيّنتا المغرب ومصر، فقد تم اختيارهما بالتنسيق مع الأشخاص المفتاحيين في كلا البلدين.

الجدول الرقم (١٠ ـ ١)

توزيع العينة وفق متغيرات التعليم، المتغير الريفي الحضري، قطاع العمل، المهنة والدخل الشهري

(١) توزيع العيّنة بحسب مستوى التعليم				
البلد	تعليم ثانوي وفوق متوسط	جامعي	فوق جامعي	المجموع
مصر	١٠٢	٣٨	١٠	١٥٠
الكويت	٢٩	١٦	٥	٥٠
المغرب	٤٢	٦	٢	٥٠
مجموع	١٧٣	٦٠	١٧	٢٥٠
(٢) توزيع العيّنة بحسب المتغير الريفي الحضري				
البلد	حضر	أصول ريفيّة أو بدوية	ريف أو بادية	المجموع
مصر	٨٢	٤٦	٢٢	١٥٠
الكويت	٤٣	٧	٠	٥٠
المغرب	٢٦	١٩	٥	٥٠
مجموع	١٥١	٧٢	٢٧	٢٥٠

يتبع

تابع

(٣) توزيع أفراد العيّنة بحسب قطاع العمل				
البلد	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	المجموع
مصر	٩٠	٣٢	٢٨	١٥٠
الكويت	٤٤	٠	٦	٥٠
المغرب	٤٢	٣	٥	٥٠
مجموع	١٧٦	٣٥	٣٩	٢٥٠

(٤) توزيع العينة بحسب المهنة				
البلد	مدراء وأصحاب أعمال ومشرعون	مهن تخصصية	فنيون	كتبة
مصر	٩	٣١	٤١	٦٩
الكويت	٧	١٥	١٣	١٥
المغرب	٥	٢٧	٥	١٣
مجموع	٢١	٧٣	٥٩	٩٧

(٥) توزيع العيّنة بحسب الدخل الشهري (مقوم بالدولار الأمريكي)						
البلد	أقل من ١٥٠٠	١٥٠١ ـ ٣٠٠٠	٣٠٠١ ـ ٤٥٠٠	٤٥٠١ ـ ٦٠٠٠	فوق ٦٠٠٠	المجموع
مصر	١٠٦	٢٩	٩	٤	٢	١٥٠
الكويت	٠	٤	١٦	١٨	١٢	٥٠
المغرب	٣٢	٨	٥	٢	٣	٥٠
مجموع	١٣٨	٤١	٣٤	٢٤	١٧	٢٥٠

ثانياً: تركيب الطبقة الوسطى

ذكرنا في الإطار النظري للبحث أن تركيب الطبقة الوسطى يمكن دراسته بطريقين: الطريقة العمودية التي تعتمد على البيانات الإحصائية والمسوح القومية، وهي طريقة يمكن أن توفر أساساً لتحديد بداية الطبقة الوسطى الفقيرة، كما يمكن من خلالها فرز الطبقة الوسطى المستقرة من الفقيرة، أما الطبقة الوسطى المتنفذة، فقد افترضنا ارتباط تشكلها بعوامل الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ التسلطية السياسية، وبالتالي يحتاج كشف حدودها إلى ما سمّيناه الطريقة الأفقية، التي تعتمد على البحوث الميدانية. وحقيقة الأمر أن الطريقة العمودية، ولمشكلات تتعلق بالبيانات الإحصائية، لم توفر لنا سوى الأساس لتحديد الحجم الكلي للطبقة الوسطى.

حاولنا في المقابلات المعمقة التي أجريناها في البلدان العربية الثلاثة: (١) التحقق من الافتراض النظري الخاص بتركيب الطبقة الوسطى العربية، وانقسامها إلى (متنفذة، مستقرة، فقيرة)؛ (٢) الكشف عن تأثير المتغيرات الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ التسلطية السياسية، في تركيب الطبقة الوسطى بصفة عامة والطبقة الوسطى المتنفذة بصفة خاصة.

١ ـ تركيب الطبقة الوسطى المصرية

أظهرت نتائج المقابلة وجود علاقة قوية بين الحالة الاقتصادية العامة للدولة، وبين الانتساب إلى الطبقة الوسطى، بمعنى أن الحصول على درجة التعليم الثانوي على الأقل (اجتياز ١٢ سنة دراسية)، والحصول على عمل رسمي (قطاع خاص أو حكومي)، مناسب لمستوى التعليم، وهو ما كنا نفترضه في الفصل الخامس، لم تمكن بعض أفراد العينة في مصر من بلوغ الحد الأدنى للطبقة الوسطى الفقيرة، ذلك الحد الذي يمكنهم من ممارسة أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، ولو حتى على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية، كالشراء بالأقساط، أو الاقتراض من الأفراد والبنوك. وفي هذه الحالة، يظل المنتمون إلى أسر العمال والفلاحين، وحتى بعد حصولهم على التعليم الكافي والعمل، غير قادرين على الانتساب عملياً إلى الطبقة الوسطى، وممارسة العيش وفقاً لأساليبها في الحياة، بينما ترتفع فرص نظرائهم المنتمين إلى أصول طبقية وسطى في الاستمرار ضمن هذه الطبقة. ويظهر ذلك من خلال العبارات الجوهرية الخاصة بأحد أفراد العينة في الإطار الرقم (١٠ ـ ١)، الذي ينتمي معنوياً، إلى الطبقة الوسطى، ولكنه من الناحية المادية، يصارع من أجل ضمان أمنه الوجودي، إن هذا الواقع يحيلنا إلى التفكير، في أثر المؤازرة العائلية، أو التضامن العائلي التقليدي، وبخاصة الدعم المادي، في حالة تدهور الأحوال الاقتصادية العامة للدولة، فهذه المؤازرة تكون حاسمة في انتساب أفراد المجتمع للطبقة الوسطى من عدمه.

الإطار الرقم (١٠ ـ ١)
الأصول الطبقية (مصر)

أنتمي إلى أسرة فقيرة، والدي كان يعمل فلاحاً بالأجر (لدى الغير)، لا نملك من حطام الدنيا سوى منزل صغير مبني بالطوب اللبن، وكنت مضطراً إلى العمل باليومية في المدينة في أعمال البناء، في أوقات العطلات الصيفية، لكي أستطيع توفير نفقات الدراسة، لم أكن أفكر في استكمال الدراسة الجامعية، بعد الحصول على الثانوية العامة. ولكن إصرار والدي، على الرغم مما نعانيه من فقر، هو الذي دفعني لكي اكمل دراستي الجامعية. عندما تخرجت في كلية التربية عام ١٩٩٤، ولوجود

عجز كبير في تخصصي العلمي، التحقت عام ١٩٩٥ بالعمل في وزارة التربية والتعليم، كاختصاصي تربوي، براتب ٨٤ جنيهاً. ولم يكن هذا العائد من العمل يكفي الحد الأدنى من نفقات الملبس والمأكل، لقد قضيت قرابة السنوات العشر، وحتى إقرار (الكادر المالي الجديد للمعلمين) في نهاية عام ٢٠٠٤، وأنا لا أحسب نفسي من المنتمين إلى الطبقة الوسطى؛ فمعيشتي ظلت في المنزل نفسه شبه المتهدم، ومع الأثاث الريفي التقليدي البسيط نفسه، ولم أتمكن طوال هذه الفترة من إحداث أي تغيير في مستوى معيشتي.

حتى بعد إقرار الكادر الجديد، لم تتغير ظروفي الاقتصادية إلى حد كبير، فالراتب الجديد لا يوفر إمكانية للادخار. وتخصصي للأسف، غير مطلوب في سوق الدروس الخصوصية؛ ولم يعد لائقاً من الناحية الاجتماعية أن أخرج للعمل اليدوي، كما كنت أفعل وأنا طالب، لقد أصبحت كل الأحلام التي كنت أمني نفسي بها في مهب الريح، كنت أحلم، مثل بقية أفراد الطبقة الوسطى، أن يكون لي منزل جديد، وزوجة وأولاد، ولم أفلح إلا في إعادة بناء منزلنا الصغير، بالتقسيط، ولا أظن بعدما بلغت العقد الرابع من عمري أن أقدر على تحقيق بقية الأحلام البسيطة.

تدلنا المقابلات على أن الحالة الاقتصادية العامة للدولة ليست هي فقط المسؤولة عن هذا الخلل في التركيب الطبقي، في الحالة المصرية، فهناك فروق في الأجور بين العاملين في القطاعات المختلفة، الذين يشغلون المستوى الوظيفي نفسه، تكاد تكون شاسعة؛ فالعاملون في قطاع الخدمات الاجتماعية، وعلى رأسها التعليم، يعانون تدهوراً شديداً في مستوى الأجور، في الوقت الذي يتمتع بعض العاملين المناظرين لهم في المستوى التعليمي وفي الدرجة الوظيفية، ممن يعملون في قطاع الخدمات الإنتاجية، بالحد الأدنى من المعيشة المتوسطة، ولكنهم أيضاً يعانون صعوبات الحياة، فترة طويلة من حياتهم الوظيفية، كما يظهر ذلك في الإطار الرقم (١٠ ـ ٢).

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢)

التركيب الطبقي وفروق مستويات الدخل (مصر)

كان والدي يعمل سائقاً في القطاع الخاص، وقد حصلت على دبلوم الثانوية الصناعية، وكنت محظوظاً لأني كنت ضمن آخر دفعة تكفلت الدولة بتوظيفها عام ١٩٨٢. التحقت بالعمل في وزارة الكهرباء. الراتب الأساسي الذي كنت أتقاضاه في ذلك الوقت هو ٣٨ جنيهاً، ولكن إضافة إلى ذلك كنت أحصل على حوافز وبدلات أخرى، وبخاصة بطبيعة العمل في قطاع الكهرباء، وقد وفر لي العمل مسكناً مجانياً في موقع العمل نفسه، ولولا هذا المسكن، لتأخرت كثيراً في الزواج.

أنا بطبيعتي لا أحب التبذير، ومع ذلك لم أتمكن من الادخار إلا بعد ٢٥ عاماً من عملي في قطاع الكهرباء، فقد كنت مطالباً شهرياً بنفقات الدروس الخصوصية لأولادي، إلى جانب نفقات المأكل والملبس، وكنت حريصاً أشد الحرص على اكساب أبنائي تعليماً جيداً، والحمد لله التحق

اثنان من أبنائي بكلية الطب. ولكن شعوري بالاستقرار الاقتصادي، بعد هذا العمر الطويل، بدأ يتبدد مرة أخرى، فأنا الآن مطالب بتجهيز بناتي للزواج، وسوف أضطر إلى العودة مرة أخرى لشراء مستلزمات وأثاث الزواج المطلوبة مني، بالتقسيط، أو عن طريق الاقتراض من البنوك.

ولا تتوقف المؤازرة العصبية في مصر على الدعم المادي والمعنوي داخل العائلة الواحدة، بل تتخطاها لاستغلال المناصب في خدمة القادمين الجدد إلى سوق العمل من أبنائها، كما يظهر في الإطار الرقم (١٠ ـ ٣)، وفيه يُظهر أحد المستجيبين كيف أمكن استغلال منصب أقربائه من أفراد الطبقة الوسطى المتنفذة، في الحصول على فرصتَي عمل خلال زمن قصير، في أفضل القطاعات الاقتصادية من حيث الأجور في مصر (البنوك، الكهرباء). وبطبيعة الحال، فإن علاقات الواسطة والمحسوبية، التي تقوم على علاقات عرقية أو طائفية أو قبلية، تقصي من الحساب الجدارة والكفاءة الفردية للراغبين في العمل، وتخلف وراءها مشاعر الغضب والإحباط والكراهية.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٣)
التركيب الطبقي وعلاقات القرابة (مصر)

أنا أنتمي إلى أسرة من الطبقة الوسطى، ولم أكن طالباً مجتهداً، كنت لا أحب الدراسة بصفة عامة، لذلك حصلت على دبلوم المدارس الثانوية التجارية، ولم أتمكن من مواصلة التعليم العالي لانخفاض الدرجات التي حصلت عليها في دبلوم التجارة. انتهيت من تأدية الخدمة العسكرية عام ١٩٩٢. كان الحصول على الوظيفة في هذه الفترة من شبه المستحيل. لكن، الحمد لله، ساعدني أحد أقاربي الكبار على الحصول على وظيفة في وزارة الكهرباء، وفي العام نفسه، تقدمت لإعلان وظيفة في أحد البنوك الكبرى في مصر، ومرة أخرى، تدخل أحد أقاربي، وكان عضواً في مجلس إدارة هذا البنك، وحصلت على الوظيفة، وتركت عملي في قطاع الكهرباء.

ويظهر الإطار الرقم (١٠ ـ ٤) استجابة أحد المدراء في مؤسسة القضاء، التي تشير إلى أن التوظيف في عدد من الوظائف المرموقة، ذات الصلة بمؤسسات الدولة الرئيسية (القضاء، الخارجية، الجيش، الأمن، ديوان المجالس النيابية، الجهاز المركزي للمحاسبات، وغيرها من الأجهزة الشبيهة) ظلت قبل ثورة كانون الثاني/ يناير ولا تزال حتى كتابة هذا الفصل، حكراً على الطبقة الوسطى المتنفذة والطبقة المركزية المتحكمة، وأصحاب التوجهات السياسية الموالية للنظام الحاكم من أبناء الطبقة الوسطى المستقرة.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٤)

العصبية القرابية والسياسية وإعادة إنتاج الوضع الطبقي (مصر)

أعمل في هذا المكان (أحد المحاكم الكبرى) منذ أكثر من ربع قرن. طبيعة عملي، كموظف في قسم شؤون العاملين، ثم رئيساً لهذا القسم، تجعلني أقول لك، بكل أمانة، إن التوظيف في سلك القضاء يسير وفق منظومة عرفية عجيبة، فكل مستوى من الهرم الوظيفي داخل مؤسسة القضاء، يعيد إنتاج نفسه، القاضي يعيّن ذويه وأقاربه والموصى عليهم من الحزب الحاكم، في سلك القضاء، والحاجب أو الكاتب، يعين ذويه وأقاربه في المستوى نفسه الذي يتموضع فيه الآباء، حتى العمال في قاعدة الهيكل الوظيفي، تتم الاستجابة إلى رغباتهم بتعيين أبنائهم في المستوى العمالي نفسه. يعني ذلك أن المؤسسة صارت منظومة مغلقة على نفسها، لا تقبل غريباً من خارجها. وهذا يحدث في المؤسسات الأخرى، ولكن بصورة مختلفة، لا تعتمد على علاقات القرابة أو الصلة بالحزب الحاكم فقط، ولكن يتفشى فيها الرشوة أيضاً كأحد السبل لشغل الوظائف الجديدة.

٢ ـ تركيب الطبقة الوسطى المغربية

أفراد الطبقة الوسطى أكثر حظاً في المغرب من أقرانهم في مصر؛ فمتغير التعليم يرفع من حظوظ المواطن في سوق العمل المغربية، وبخاصة بعد تسعينيات القرن الماضي، بعدما شهدت الدولة تطويراً تنموياً استلزم الاستعانة بالكوادر المدربة. وكما اتضح في الفصل السادس، أتاح ارتفاعُ معدل الأمية بين البالغين الفرصةَ لارتفاع أجور القوى العاملة المتعلمة، لسد العجز في الوظائف الفنية والتخصصية، وفي الوقت نفسه، حرصت الدولة على حفظ التوازن بين الأسعار والأجور، الأمر الذي يهيئ للفرد المتعلم تعليماً ثانوياً أو ما فوقه، فرصةَ الانتساب ـ المادي والمعنوي ـ إلى الطبقة الوسطى بمجرد الحصول على فرصة عمل رسمية، في القطاع الحكومي أو الحر.

ويظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٥)، رحلة أحد أفراد العيّنة في الانتساب إلى الطبقة الوسطى؛ فعلى الرغم من أنه وُضِعَ في ظروف اجتماعية جعلته ملتزماً بإعالة إضافية لأفراد أسرته، فهو استطاع بسبب المتغيرات التي عرضناها في الفقرة السابقة، أن يقف على أعتاب الطبقة الوسطى المستقرة بعد فترة زمنية قصيرة نسبياً، قياساً على حالة المدرس المصري التي عرضناها في الإطار الرقم (١٠ ـ ١)، والتي تتشابه كثيراً في الظروف الاجتماعية، وتختلف في النتائج.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٥)
رحلة الاستقرار في الطبقة الوسطى (المغرب)

أعيش في حي فقير على أطراف مدينة (...) التي يقطنها كبار الرتب العسكرية، وأصحاب المناصب العليا في الدولة، وأرباب الثقافة الرفيعة. والدي كان يعمل «كسّالاً» (مهنة تدليك الجسد وشد العضلات داخل الحمام المغربي التقليدي). وهي مهنة مكنته بصعوبة شديدة من تدبير تكاليف تعليمي قبل الجامعي، وأنا من جانبي كنت حريصاً على الاشتغال في العطلات لكي أؤمن نفقات الحياة الجامعية والسكن والملبس والمأكل، مثلما كنت حريصاً على أن أجتهد في الجامعة حتى أرد له الجميل، وأجعله فخوراً. كنت أدرس في الجامعة تخصص الرياضيات.

بعد التخرج، دفعت بأوراقي إلى المدرسة العليا للأساتذة. وبعد عدة محاولات باءت بالفشل، حصلت أخيراً على القبول، لكي يتم ترسيمي أستاذا مؤهلاً للتدريس في الرياضيات ضمن الوظيفة العمومية للتعليم في وزارة التربية الوطنية المغربية، وبالضبط في السلم الوظيفي رقم ١٠، وبداية الأجر فيه كانت آنذاك ٤٨٨٠ درهماً، ثم تحولت في ما بعد إلى ٥٠٠٠ درهم. واشتغلت في مهنة التدريس، وعندنا في المغرب، لا يتقاضى المدرس أي رواتب خلال فترة موقتة، تمتد لستة أشهر، لكن بعدما يصدر قرار الترسيم، يتم صرف أجر الأشهر الستة دفعة واحدة، والحمد لله حملت هذا المبلغ بالكامل وزوجت به أختي الصغرى.

لا توجد صعوبات كبيرة بالنسبة إلي في اكتراء منزل والزواج، الأمر لا يستغرق سوى عام ونصف العام على الأكثر، إذا كانت طموحات الإنسان متناسبة مع الدخل، فلا يمكن مثلاً أن أكتري مسكناً في قلب المدينة، ولا بد من أن أبحث عن زوجة لا يغالي أهلها في المهر المطلوب.

والملاحظ هنا أن المتعلم المغربي، في حال حصوله على الوظيفة، يقضي داخل الطبقة الوسطى الفقيرة وقتاً قصيراً نسبياً، وربما يتمكن في غضون خمس سنوات من بلوغ الطبقة الوسطى المستقرة، وبخاصة إذا انخفض عدد من يعولهم، وقد تناولنا في الإطار السابق، حالة أحد أفراد العيّنة، التي ترجع أصوله الطبقية إلى الطبقة العاملة، وبالتالي فإن الفترة التي سيقضيها القادمون الجدد للطبقة الوسطى ممن ينتمون إلى الطبقة المستقرة أو المتنفذة، سيكون أسرع، وأقصر زمنا. كما أن فرصهم في الحصول على وظائف متميزة تكون أفضل من أقرانهم ممن لا يمتلكون شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية، وهذا ما تؤكده استجابة أحد أفراد العيّنة، في الإطار الرقم (١٠ ـ ٦)، والذي ينتمي إلى النخبة المثقفة في المغرب.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٦)
القصر والطبقة الوسطى (المغرب)

ظاهرة إعادة إنتاج الوضع والتركيب الطبقي، موجودة في المغرب، بصورة خفية، وليست جهرية، بمعنى أن شغل الوظائف الجديدة السامية هنا، تتدخل فيه القوى المخزنية، نيابة عن القصر، لضمان شغل هذه الوظائف بالأفراد الذين يمثلون ويكرسون الوضع القائم. كنا في عهد الحسن الثاني، أمام نظام ذكي، يختار عميقاً حلفاءه للوظائف السامية، فمثلاً في المدن التالية التي سخط منها الحسن الثاني، تطوان، طنجة، الحسيمة، الناظور، كان شاغلو الوظائف الجديدة ذات المكانة الرفيعة، يختارون بعناية فائقة، ولا بد أن يكونوا مستعدين لخدمة النظام الحاكم. ثم الآن في عهد السادس محمد، صرنا أمام نظام ذكي وحليم في آن واحد، يحاول أن يستفيد في هدوء من أخطاء الماضي، ويقدم إصلاحات أكيدة في بعض الحقول المفصلية في الدولة، وآخرها الإصلاحات في مؤسسة العدل، وتفعيل المساواة بين المواطنين عرباً وأمازيغ في تولي الوظائف الجديدة الحساسة.

٣ ـ تركيب الطبقة الوسطى الكويتية

يختلف الوضع الطبقي في الكويت عما لاحظناه في المقابلات في مصر والمغرب، فالأفراد المتخرجون من التعليم الثانوي وما فوقه، بمجرد حصولهم على العمل، يندرجون ضمن الطبقة الوسطى المستقرة مباشرة، كما يظهر من الاطار الرقم (١٠ ـ ٧)، وتكفل لهم الدولة العديد من أشكال الدعم، لكي يحافظ كل أفراد المجتمع على مستوى معيشي مستقر، وهذا ما يؤكد ما أثبتته المقابلات، فالحالة الاقتصادية العامة للدولة الكويتية، على عكس مصر، وعلى نحو أقل المغرب، تساهم في التوطين الدائم للمتخرجين ضمن الطبقة الوسطى المستقرة، ولا يعني ذلك أن الكويت لا تعرف وجود الطبقة الوسطى الفقيرة، مثل مصر والمغرب، وسنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل عند عرض تصورات العينة عن الحراك الطبقي.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٧)
توالد الطبقة الوسطى المستقرة (الكويت)

أعيش الآن في مدينة الكويت، وأنتمي إلى أصول بدوية من منطقة الجهرا. والدي يعمل حارساً في أحد المدارس، أثناء الدراسة في الجامعة كنت أتلقى دعماً من الدولة، يكفيني للقيام بكل متطلبات الدراسة، من دون إسراف. وبعد تخرجي لم أحصل على العمل مباشرة، وتلقيت إعانة بطالة من الدولة لمدة عام، قبل أن ألتحق بوظيفتي الحالية. الدخل الذي أتحصل عليه من العمل يكفيني ويفيض، لأني لا أشغل حالي بشراء السلع غير الضرورية، كما أن الدولة تساعدنا على توفير مختلف متطلبات

المعيشة للمواطن الكويتي بأسعار رمزية، ولا ندفع ضرائب. هل تعلم أن سعر الخبز على سبيل المثال لم يتغير منذ إنشاء شركة المخابز في ستينيات القرن الماضي. كما أني أستطيع الحصول على السلع الرئيسية كافة، شهرياً من وزارة التجارة بأقل من نصف سعرها الموجود في السوق، وبنفس النوعية والجودة. وبالتأكيد أنا لو استطعت التحكم في استهلاكي الشهري، فسوف أتمكن من ادخار أكثر من ٢٥ في المئة من راتبي. أنا الآن متزوج وأقيم في مسكن بالإيجار، ولكني لا أتحمل عبئاً كبيراً، فالدولة تصرف لي على الراتب بدل إيجار، إلى أن يتم تخصيص سكن، لأن هذه المسألة تأخذ وقتاً طويلاً.

يؤكد هذه الوقائع ما أدلى به أحد المديرين العاملين في وزارة المالية، من بيانات عن الفرص التي توفرها الدولة، بحيث تضمن لجميع أفراد المجتمع مستوى معيشة مستقراً، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٨)، حيث يلاحظ القارئ أن الدولة تنفق جزءاً لا يستهان به من مواردها لتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ويمثل هذا المنحى الأساس الذي بني عليه الاستقرار السياسي في البلدان النفطية بصفة عامة، وهذا ما أكده خلدون النقيب، كما ذكرنا في الفصل الرابع، حيث نجد أن هذه الشبكة من الخدمات الاجتماعية تسمح بالنفاذ إلى جميع الحالات والمجالات، بحيث تضمن وتتولى الصرف على جميع الأعباء الزائدة أو الاستثنائية التي تقع على كاهل الأسرة الكويتية لسبب من الأسباب، وتصيب أفراد المجتمع كافة من دون تمييز، وهو ما يجعل الجميع يشعرون مبدئياً، بأن الدولة تضمن لهم الحد الملائم للمعيشة الكريمة. وإذا لاحظنا العبارة الأخيرة الواردة في الإطار نفسه، فسوف نصطدم بما يلفت النقيب الانتباه إليه، وهو أن التناقضات بين الفئات الاجتماعية في الدولة الريعية يمكن أن تظل تحت السيطرة السياسية.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٨)

الدولة الضامنة للوضع الطبقي المستقر (الكويت)

الدولة هنا تقدم مساعدات شتى بحسب الحالة أستطيع أن أعطيك أمثلة عنها: فعندنا الطالب الجامعي يتلقى مكافأة شهرية تزيد أو تنقص بحسب التخصص، وهي كفيلة بحمل عبء تمويل متطلبات التعليم عن ولي الأمر. كذلك تبتعث الدولة الطلبة الراغبين في الدراسة في الخارج متحملة التكلفة كاملة إذا ما كان مجموعه يؤهله للكلية والجامعة في الدولة التي يرغب في الدراسة فيها، أي أن الابتعاث ليس للطلبة المتفوقين فقط. يصرف بدل بطالة لمن لا يعمل من الخريجين لمدة ١٨ شهراً، والخريج الذي يرغب في العمل في القطاع الخاص تقوم الدولة بصرف فارق الراتب بينه وبين القطاع العام لتحفيز الخريجين على التوجه إلى القطاع الخاص، تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية إعانات اجتماعية شهرية لعدة حالات مثل المطلقات والأرامل، كما تتكفل الهيئة العامة للمعاقين بتقديم بدل إعاقة لمن لديهم طفل معاق كما تصرف للمعاقين أنفسهم بعض متطلباتهم الخاصة من أجهزة أو مستلزمات.

تمنح مؤسسة الرعاية السكنية كل مواطن إما بيتاً حكومياً أو قطعة أرض، إضافة إلى قرض في حدود سبعين ألف دينار، ولاحقاً تصرف له قرض ترميم مقابل اقتطاع قسط شهري لا يتجاوز خمسة في المئة من الراتب. هذا ما أتذكره وأنا أبتسم الآن مسترجعاً ذكرى لقائي بفتاة أمريكية في واشنطن العاصمة منذ سنوات حين علمت أنني قادم من الكويت؛ قالت إنك قادم من أرض الأحلام. على الرغم من كل ذلك لا تتعجب إذا علمت أن المواطن الكويتي محبط بسبب شعوره بأنه يتحصل على مصدر دخل ناضب، وبالتالي لا تتوافر لديه الثقة في أن هذه الرفاهية يمكن أن تستمر لجيل قادم.

غير أن المقابلات، دلت على بروز سمة للطبقة الوسطى الكويتية، لم تكن مطروحة في إطارنا النظري، وهي أن الطبقة الوسطى يغلب عليها طابع الكسل والاسترخاء، وبخاصة الطبقة الوسطى البيروقراطية. فعلى الرغم من أن الكويت كانت سباقة من بين بلدان الخليج العربي، على تأسيس دولة القانون، واعتنت بدرجة لافتة للنظر بتربية المواطن وتأهيله لولوج العصر الحديث، من خلال المؤسسات التربوية والثقافية الرفيعة المستوى، إلا أنها أخفقت في غرس وتعظيم قيمة العمل والإنتاج داخل الذات الكويتية، إلى درجة أن الواسطة والمحسوبية تستغلان في توجيه الموظفين الجدد نحو القطاعات التي لا تحتاج إلى بذل جهد كبير. وهذا ما اتفق عليه أبناء الطبقة الوسطى الكويتية كافة، كما يظهر من استجابة أحد أفراد العينة في الإطار الرقم (١٠ ـ ٩)، وهو من كبار الأدباء في الكويت، والتقينا به في ديوانيته الخاصة.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٩)
الطبقة الوسطى والحنين إلى الإنتاج والعمل (الكويت)

فقدت الذهنية الكويتية الرغبة في الإنتاج، لأن الدولة توفر للمواطن كل شيء. لم نعد منشغلين بالبحث عن الرزق، كما كنا قبل النفط، وأصبحنا من بعده نتفنن في إنفاق المال. كثيراً ما أفكر في هذه المسألة، وأشعر بالخوف من المستقبل، كما أشعر بالحنين الشديد إلى حياة البحر والغوص والسفر.

هنا في الكويت، تلتزم الدولة بتعيين الخريج في الوظائف الحكومية. لكن المرشح للوظيفة يسعى في الغالب، إلى استغلال علاقاته، من أجل أن يتم توجيه طلبه نحو وظيفة يسهل التحلل من الدوام فيها، أو لقلة المهمات التي يكلف بها الموظف. وغالباً ما تلجأ النساء المتزوجات إلى ذلك لتسهيل رعاية أبنائها؛ كما يلجأ إليها من يكون لديه عمل خاص يرغب في التفرغ له مع قيده في وظيفة حكومية للحصول على راتب التقاعد في ما بعد. وهنا تتدخل العلاقات والصلات مع أصحاب المناصب الرفيعة، أو مع أعضاء مجلس النواب للتوسط في تنفيذ رغبة الموظف.

ثالثاً: العلاقات الطبقية

افترضنا، في الإطار النظري، وجود ثلاث علاقات استغلال ـ مختلفة الشدة ـ تؤثر في تشكيل وإعادة تشكيل التركيب الطبقي العربي، وهي: (١) علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها؛ (٢) علاقات استغلال السلطة البيروقراطية؛ (٣) علاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الاحتكارية السياسية.

والواقع أن المقابلات دلت على وجود علاقة جدلية بين الأنواع الثلاثة، فبعضها يتوالد من بعض ـ إن صح التعبير ـ وبخاصة في القطاع الحكومي (الاجتماعي والإنتاجي)، حيث نجد: (١) أن النخبة السياسية المركزية المتحكمة في وسائل الإنتاج، تعمل بكل حرفية على ترقية أعضاء من الطبقة الوسطى المستقرة، إلى المناصب القيادية داخل الجهاز البيروقراطي، ومن هؤلاء تتكون الطبقة الوسطى المتنفذة؛ (٢) كما دلّت النتائج على أن الوظائف الجديدة المتميزة تتأثر مباشرة بالعلاقات العرقية أو الطائفية أو السياسية، وبالتالي فإن السلطة البيروقراطية داخل دولاب العمل ستتأثر بمثل هذه العلاقات؛ (٣) اتضح أن القيادات البيروقراطية هي في جوهرها قيادات عرقية أو طائفية أو تنتمي إلى النخبة السياسية المحتكرة للسلطة، وهذه القيادات تحرص مرة أخرى، على إعادة إنتاج ذاتها من خلال الاختيار والانتقاء التعسفي للقادمين الجدد، وكلما استحكمت حلقات هذه العلاقة الطبقية ـ التقليدية، تفشى الظلم واللامساواة بين أركان المجتمع.

١ ـ العلاقات الطبقية ـ التقليدية المصرية

تمثل الحالة المصرية، نموذجاً مثالياً لعلاقات الاستغلال المذكورة، يتمازج فيها الوضع الطبقي، والوضع القرابي والسياسي، وفي حالات محدودة يظهر كذلك العامل الديني، إلى درجة أنه لم يعد هناك مجال كبير لتمييز علاقات الاستغلال الطبقي، من علاقات الاستغلال الأخرى، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ١٠)، الذي يحكي قصة مركبة عن هذا التداخل والامتزاج.

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٠)

الصراع السياسي، والوضع الطبقي (مصر)

بعدما عُيِّنت في إحدى الوظائف الحكومية، سافرت إلى السعودية للعمل لمدة عشرة أعوام، كونت فيها ثروة لا بأس بها، ثم عدت في نهاية التسعينيات، إلى العمل الحكومي وترقيت الآن إلى

منصب مدير لأحد الأقسام المهمة في مجال العمل. المشكلة أن زوجتي تنتمي إلى أسرة إخوانية (تابعة لجماعة الإخوان المسلمين). وكنت أشعر بالقلق الدائم من هذا الأمر، الذي يمكن أن يؤثر في مستقبل أولادي بصورة مباشرة. لذلك منذ أن عدت من السفر، انخرطت بفاعلية في أنشطة الحزب الوطني الحاكم، لكي أثبت ولائي للنظام الحاكم، وكنت أبذل الكثير من الجهد والمال من أجل تكريس هذه العلاقة، التي ترصدها الجهات الأمنية بكل دقة.

في عام ٢٠١٠، وقبل ثورة ٢٥ يناير، تخرج أحد أبنائي في الثانوية العامة، وكانت رغبته الأولى والأخيرة أن يكون ضابط شرطة، وهي الوظيفة التي تقي من كل الشرور في مصر، وتفتح لك الأبواب المغلقة، استخدمت كل علاقاتي مع الحزب الحاكم، وقدمت هدايا في كل مكان. كان ولدي متفوقاً في كل النواحي، العلمية والبدنية والنفسية، فاجتاز كل الاختبارات بنجاح، ولكن في نهاية الأمر، لم يتم قبوله، بسبب انتماء أخواله إلى جماعة الإخوان. بعد ظهور النتيجة، قمت بمقاضاة وزير الداخلية، اعتراضاً على هذا الإقصاء، وفي هذه الأثناء انطلقت ثورة ٢٥ يناير، وصدر الحكم بأحقية ولدي في دخول كلية الشرطة، وهو الآن منتظم في الدراسة بالكلية بتفوق.

الأمر لا يختلف كثيراً على مستوى القطاع الخاص، لأن الوضع الطبقي العربي، كما ذكرنا من قبل، يختلف جذرياً عن نظيره الغربي، في أن الوضع السياسي هو المولد للثروة والمكانة الطبقية، وليس العكس، وعليه فإن أصحاب الأعمال المنتمين إلى الطبقة الوسطى المستقرة والنافذة، يمارسون ـ وتمارس ضدهم ـ علاقات استغلال أكيدة، فمن ناحية هم يمارسون علاقات استغلال فائض قيمة عمل المستخدمين، وتمارس الطبقة المركزية المتحكمة ضدهم علاقات استغلال، أو بالأحرى تشاركهم بطرق غير مباشرة في أرباحهم، نظير التسهيلات والإعفاءات التي يحصل عليها أصحاب الأعمال، وقد استطعنا من خلال المقابلات التثبت من وجود هذه العلاقات، كما يظهر في الإطار الرقم (١٠ ـ ١١).

الإطار الرقم (١٠ ـ ١١)

الاستغلال المزدوج في القطاع الخاص (مصر)

أعمل مهندساً حراً، وتعرفت إلى مقاول بناء صغير، كان يتولى أعمال الترميمات من الباطن لحساب إحدى شركات المقاولات الكبرى، وهذا أمر شائع ومنتشر في مصر. لكن هذا المقاول كان متعلماً، ولديه طموح غير عادي، فقد كان يستثمر كل أرباحه في بداية مشواره من أجل توثيق علاقاته بأعضاء مجلس الشعب. ففي أثناء حملاتهم الانتخابية، كان يؤازرهم بكل ما يستطيع، وبدأت ترتفع مكانته داخل التنظيم الحزبي. كان طموحه منحصراً في توسيع أعماله فقط، وظل يرفض الترشح إلى عضوية مجلس الشعب أو الشورى، وهذا ما جعله قريباً من الجميع، وبعيداً من بؤرة الصراع الدائر بين قيادات الحزب في المحافظة.

ولم يمض وقت طويل حتى أسندت إليه عمليات كبرى داخل المحافظة، وأصبح مقاولاً عمومياً كبيراً. لم أفكر في العمل معه بصفة دائمة، على الرغم من أنه كان يتمنى ويطلب مني ذلك باستمرار، وكنت دائم الاعتذار، لأنه كان يمارس كل أنواع الاستغلال مع المستخدمين لديه، فلا مراعاة لساعات العمل، ولا تأمين صحياً، ولا أجور كافية، شأنه شأن كل أصحاب العمل الخاص، ولأنه اعتمد في كل أعماله على علاقاته الحزبية، فبمجرد انهيار الحزب، لم يعد لديه مشروعات جديدة، وانصرف الناس من حوله، فاضطر الى إغلاق الشركة، واختفى عن الأنظار.

٢ ـ العلاقات الطبقية ـ التقليدية المغربية

تختلف علاقات الاستغلال في الحالة المغربية، عن الحالة المصرية، فثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، مثلت قطيعة تاريخية مع علاقات الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي، غير أن هذه العلاقات عادت إلى الظهور مرة أخرى بدءاً من عصر الانفتاح في النصف الثاني من السبعينيات، في حين ظلت هذه العلاقات قائمة وعميقة ومستمرة داخل البناء الاجتماعي المغربي، ساعدها على لك أن الطبقة الحاكمة المغربية ـ كما هو معروف ـ تمثل في حد ذاتها استثناءً تاريخياً، مقارنة بباقي الطبقات الحاكمة العربية. لكن، في كل الأحوال، دلت المقابلات على أن علاقات الاستغلال داخل التركيب الطبقي المغربي، أقل وطأة وحدّة من علاقات الاستغلال داخل التركيب الطبقي المصري.

وقد دلت المقابلات أيضاً على أن السبب في تخفيف حدة علاقات الاستغلال، يرجع إلى الاستقرار السياسي ـ الاجتماعي النسبي، الذي يسم المجتمع المغربي، وتراكم الخبرات والآليات التي تحافظ على هذا الاستقرار. وعلى المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي، عرف المغرب أربعة مراكز اقتصادية تشكلت حول عواصم المغرب عبر التاريخ: فاس (الأدارسة)، ومراكش (المرابطون والموحدون)، وأخيراً الرباط (السعديون والعلويون)، ومن قبل هذه المراكز الثلاثة، كانت الدار البيضاء، التي أسسها الأمازيغ قبل دخول العرب. وتشكل حول كل مركز من هذه المراكز تراتب اجتماعي قبلي ـ عرقي، شبه طبقي، استمر حتى الوقت الراهن. يقدم الإطار الرقم (١٠ ـ ١٢)، تلخيصاً لعلاقات الاستغلال في المغرب كما يتصورها أحد أفراد العينة وهو من الأساتذة الجامعيين.

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٢)
علاقات الاستغلال التاريخية (المغرب)

لو أردنا التدقيق في أنماط العلاقات الاستغلالية، فلا بد من أن نعود إلى عصر محمد الخامس. أنت تعلم أن الملك محمد الخامس كان يعتمد على كبار الأعيان من العائلات ذات النفوذ في الأطلس، وفي الشمال والجنوب والشرق والوسط، وفي الريف أيضاً. وبطبيعة الحال، هذه العائلات لها ارتباط تاريخي بالأسر الحاكمة التي تعاقبت على حكم المغرب، (كعائلات بنهيمة، الكلاوي، العلويين الإسماعيليين، الشرفاء الأدارسة، الشرفاء العلويين، السقاط، الكوهن، جسوس، المرنيسي... إلخ).

وقد احتل أبناء هذه العائلات مناصب نافذة جداً في الدولة فور خروج الاستعمار، وصارت متحكمة في وسائل الإنتاج وفي الثروات الطبيعية وفي حزب الاستقلال. ولم ينعم بقية المغاربة بالنعم التي توافرت لهذه الطبقة، فكان المفكرون والعلماء والساسة جلهم من أبناء هذه الطبقة. وظلت علاقات الاستغلال شبه الإقطاعية قائمة حتى مجيء الحسن الثاني عام ١٩٦١، فحوّل المغرب عبر مشروعات كبيرة في البنية الأساسية، إلى بلد حديث، وشعر المواطن لأول مرة تقريباً بالثروة المغربية... أصبح في مقدور الفلاح أن يضمن خبزه طوال العام بعد بناء السدود، وأصبح في مقدوره أن يعلِّم أبناءه في المدارس التي أخذت تنتشر في المراكز الريفية. في هذه اللحظة بدأت علاقات الاستغلال تنحسر قليلاً، فالحسن كان يجمع بين الروح الرأسمالية والاشتراكية في آن واحد.

كما دلت المقابلات على أن انخفاض حدة علاقات الاستغلال في المغرب، يرجع إلى أن المزايا المالية للعاملين في القطاع الخاص المغربي، أعلى من المزايا التي يمنحها القطاع الحكومي، وإن كان المواطن المغربي ـ شأن بقية العرب ـ يفضل العمل الحكومي لديمومته. كما تدل المقابلات على أن الطبقة الوسطى المغربية الحديثة، بدأت تعاني الصعوبات في الحصول على فرصة عمل، وبخاصة بعد انتشار التعليم الجامعي، بالتزامن مع استمرار التأخر في مجال الصناعات التحويلية، كما يظهر في الإطار الرقم (١٠ ـ ١٣)، الأمر الذي ينذر بارتفاع حدة علاقات الاستغلال مرة أخرى، بسبب الندرة في فرص العمل.

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٣)
علاقات الاستغلال في القطاع الخاص (المغرب)

أعمل في وظيفة تقنية في شركة مناجم الفضة. الدخل الشهري كبير، مقارنة بأقراني في الوظيفة العمومية، ومعظم الوظائف في القطاع الخاص، أفضل كثيراً من الوظيفة الحكومية، لكن كما نقول (اللهم الدولة أو شويا لي دايم أولا بزاف لي دايز). بمعنى أن راتب الدولة على قلته أفضل من راتب

الخصوصي الكبير. وللأسف الترسيم في هذه الشركة يتم بطرق تقليدية، فنسبة مئوية كبيرة مخصصة لأبناء العمال و نسبة مخصصة لأبناء المنطقة التي يتواجد فيها المنجم ، ونسبة مخصصة للمختصين، وحالياً يوجد اعتصام من أهالي المنطقة للمطالبة بزيادة حصتهم في الوظائف، والمطالبة بتخصيص عائد المنجم في تنمية المنطقة لكون أن المنجم يصنف الثاني أفريقيا في إنتاج الفضة.

ظهر هذا المشكل الكبير الآن في المغرب بعدما باتت الجامعة المغربية منتجة للبطالة، وبدأت الأمور تزداد سوءاً كون الهجرة إلى أوروبا لم تعد متيسرة كما كانت من قبل. أصبح لدينا فائض في الفنيين والاختصاصيين، وصارت الوظيفة العمومية والخصوصية تحتاج إلى علاقات حتى تظفر بها.

٣ ـ العلاقات الطبقية ـ التقليدية الكويتية

تختلف علاقات الاستغلال في الحالة الكويتية عن الحالتين المصرية والمغربية جذرياً؛ فسوق العمل الكويتية، شأن البلدان العربية النفطية كافة، تستقبل وافدين من كل المستويات والتخصصات والحرف والمهن، لسد حاجاتها من القوة العاملة. وفي هذا السياق دلت المقابلات على وجود علاقات استغلال تمارس على الوافدين، وبخاصة في القطاع الخاص الكويتي، وبصورة أقل في القطاع الحكومي، حيث الفارق واسع بين أجر الوافد وأجر المواطن، الذي يمارس المهنة نفسها ولديه المؤهلات نفسها أيضاً. علماً بأن المواطن الكويتي بصفة عامة، لا يُقْبِل على العمل لدى الغير في مؤسسات القطاع الخاص، ويسعى إلى الوظيفة الحكومية.

من ناحية أخرى، تتحكم الدولة وتدير القطاع الأهم في الاقتصاد، وهو قطاع النفط. وكما ذكرنا من قبل، التزمت الدولة عبر تاريخها، بتأسيس شبكة ضمان اجتماعي متنوعة، تساهم في توزيع جزء لا بأس به من عائد الثروة، على فئات عريضة من المجتمع الكويتي، من دون أي نوع من التمييز؛ وهذا ما أظهرته المقابلات. لكن مع إقرار أفراد العيّنة بذلك، فهم من جهة ثانية، يحملون تصورات عن علاقات استغلال ترتبط بالمتغيرات القبلية والطائفية والسياسية، تمارس على أفراد الطبقة الوسطى المستقرة، ويؤدي تحالف الطبقة الوسطى المتنفذة والطبقة المركزية المتحكمة، دوراً محورياً فيها، مستدعياً النعرات الطائفية والقبلية، وهو تحالف شديد التأثر بالمناخ السياسي، بحيث يتقلب بين الحين والحين، بسبب تكتيكات القصر، أو بسبب سلوك الحكومة، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ١٤)، الذي يلخص هذا المشهد.

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٤)
علاقات الاستغلال وتحالف الطبقتين
الوسطى المتنفذة والمركزية المتحكمة (الكويت)

الدولة لدينا تمنع التسلط، ولكنها لا تمنح المساواة. الدستور يكفل، لكن الواقع يهدر الحقوق، ونحن كمواطنين نُسْأَل عن ذلك، بمعنى أننا والدولة متورطان معاً، فكلانا يعمل على تكريس عدم المساواة والاستغلال. أعطيك مثالاً: نائب خدمات في مجلس الأمة أو المجلس البلدي أسس نجاحه على خدماته لناخبيه، وبحسب حاجة الحكومة إليه في البرلمان يتم دعمه بتسيير وساطاته. أو حين تحتاج الحكومة في لحظة ما عند طرح استجواب ضد وزير معين مثلاً أو تمرير قانون أو مشروع ما، تستجيب الحكومة لبعض طلباته، وبخاصة ما يتعلق منها بالأنشطة الاقتصادية، ضاربة عرض الحائط بمبدأ تكافؤ الفرص.

أعطيك مثالاً آخر في إهدار الشفافية والمساواة: أحياناً يوجه القصر بتمكين المنتمين إلى تيار سياسي أو قبلي معين أو العكس، وغالباً ما يؤدي هذا التوجيه إلى رد فعل من المتضررين، فيقوم النافذون منهم بتسهيل أمور الطائفة أو القبيلة أو الشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها، وهكذا ندور في دائرة مفرغة، لأننا بلد صغير، وأي طارئ يطرأ في الصباح، يوضع على قائمة النقاش في مساء اليوم نفسه، في الديوانيات، أي أننا يا أخي نشكل الرأي العام حول هذا الطارئ في يوم حدوثه.

رابعاً: الانقسام والانكماش الطبقيين

يحدث الانقسام الطبقي حين يتمكن المجتمع بصفة عامة من تطوير خصائصه الحضارية (تحديث نظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية). وحين تنضج عملية التطوير، تزداد التناقضات داخل الطبقة الواحدة حدة لا تستطيع استيعابها مع الوقت، فينسلخ وعاء طبقي جديد، يضم جماعات طبقية ذات خصائص حضارية متمايزة، وأحياناً تتم هذه العملية التاريخية متسارعة، يتسم حينها التركيب الطبقي بأنه ولود، وأحيانا تتم ببطء، في التركيب منخفض الخصوبة، وأحياناً تتوقف فيتصف التركيب بأنه عاقر. في المقابل يحدث الانكماش الطبقي حين تتدهور الخصائص الحضارية لبعض الأوعية الطبقية، وهو ما يجعلها تتداخل في حدود طبقة مجاورة، إلى أن تختفي داخلها تماماً، فيحدث انكماش في التركيب الطبقي. وعلى الرغم من أن ظاهرتي الانقسام والانكماش الطبقيين، لا تظهران مباشرة في استجابات أفراد العينة، إلا أننا حاولنا استنتاج اتجاه الانقسام أو الانكماش، من خلال تحليل خطاب لجملة نصوص المقابلات.

ومن جملة تصورات أفراد العينة، وبخاصة المثقفين وكبار السن، اتضح أن فترة ستينيات القرن الماضي، مثلت العصر الذهبي للطبقة الوسطى في البلدان الثلاثة مجتمعة، وإن اختلفت مكاسب الطبقة الوسطى باختلال السياق الاجتماعي. فمصر الناصرية، تسلحت بالعدل الاجتماعي سبيلاً لإنقاذ الطبقة الوسطى المصرية من نير العلاقات الرأسمالية وشبه الإقطاعية التي كانت سائدة قبل ثورة تموز/ يوليو، كما يظهر في الإطار الرقم (١٠ ـ ١٥).

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٥)
الانعتاق والانقسام الطبقي (مصر)

نشأت في قرية الإصلاح الزراعي (بجوار مدينة بنها)، وكانت في الأصل تسمى عزبة البرنس عمرو إبراهيم (أمير من أسرة محمد علي) كنت وأنا صغير ألح على والدي أن يحكي لنا مواقف عن الحياة في العزبة قبل الثورة، فكان يكتفي دائماً بقوله، كانت أيام الله لا يرجعها، فهؤلاء الناس (يقصد ملاك العزبة) ليسوا بشراً مثلنا، فهم مختلفون في كل شيء... وبعد الثورة بعدة سنوات، حصل والدي على قطعة أرض في هذه العزبة، وبها تمكن من تعليمي أنا وأخي الأصغر، حتى حصلنا على الثانوية العامة واكتفينا بها. الأرض التي منحت لوالدي في الستينيات، وورثناها عنه، وأصبحت الآن ثروة كبيرة جداً، بعدما تم إدماج القرية في الحيز العمراني لمدينة بنها.

أما المغرب فانطلق في عهد الحسن الثاني إلى استكمال بنيته الأساسية بروح تجمع بين الاشتراكية والرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى تغير نوعي في التركيب الطبقي المغربي، بتبلور الطبقة الوسطى الحديثة، بعدما كان التركيب قاراً على ثنائية العائلات الارستقراطية العريقة، والفلاحين، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ١٦).

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٦)
التحرر من قيود العمل التقليدي (المغرب)

كان جدي حداداً تقليدياً، ومنه ورث والدي هذه الحرفة، وصار حداداً متجولاً على القرى، ويترك أخوتي الأكبر مني يرعون بعض الأغنام، ولكنه منح قطعة أرض في أواخر الستينيات، وكانت الدولة تبني السدود بكل نشاط في أرجاء المناطق القروية المغربية، وتحسنت أحوال والدي الاقتصادية... ولأني كنت أصغر أخوتي فقد نعمت بهذا الاستقرار، وتعلمت حتى حصلت على البكالوري...، لو لم تتغير الأحوال ويستقر والدي ليزرع ويحصد، لكان مصيري هو امتهان الحدادة أو الرعي كبقية أخوتي.

أما الكويت الستينيات فقد بزت أقرانها، ليس من بلدان الخليج العربي فقط وإنما من أغلبية البلدان العربية، في التدشين المبكر لدولة القانون واعتماد الديمقراطية[1]، وتبنت الدولة منذ الستينيات، مشروعاً تنموياً طموحاً، أحدث تحولاً حضارياً كبيراً، من أهم ثماره إخراج الطبقة الوسطى الكويتية الحديثة إلى حيز الوجود من العدم تقريباً، ليخلق ذلك التحول واقعاً طبقياً جديداً ينافس التركيب شبه الطبقي القديم، الذي قام على ثنائيتي «التاجر والبحارة»، و«الشيخ والقبيلة»، في حاضرة الكويت وباديتها، كما يبدو من تصورات أحد أفراد العينة في الإطار الرقم (١٠ ـ ١٧)

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٧)

التأسيس الرشيد والتطور المختلف (الكويت)

لا توجد بيننا وبين القصر صراع وجود، فبعد الغزو، في مؤتمر جدة، اتفقنا على أن تعود الحياة البرلمانية، وبايعنا الأمير، لأننا نحفظ للحكم الأميري أنه أسس الكويت على الدستور والقانون، في وقت لم يكن ملزماً بذلك، فالدول من حولنا كانت تراه عملاً متجاوزاً لطبيعة المنطقة، ونحفظ له، على الرغم من انتقادنا له، أنه لم يبن معتقلاً سياسياً واحداً، كما هي الحال في كل البلدان العربية، وأنه كان سباقاً في تنفيذ مشروع تنموي، شامل، وبخاصة في ميدان التعليم والثقافة...، في تلك الأيام الخوالي، كانت مدينة الكويت تلقب بحق: عروس الخليج.

كما دلت المقابلات على أن مصر والمغرب على أعتاب انكماش طبقي، بدأ في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، بعد انهيار التوازن بين الأسعار والأجور، وتفشي البطالة، وانتشار الفساد، واستغلال العلاقات الاحتكارية السياسية في جميع المجالات والمؤسسات، وخصخصة القطاع العام الحكومي، مع فَقْد السيطرة والرقابة على القطاع الاقتصادي الخاص، فضاعت حقوق العاملين؛ وبسبب تشوه القطاعات الاقتصادية، وتدهور الاقتصاد الإنتاجي، شحت فرص العمل، وحدث مزيد من التدهور في أوضاع القوى العاملة من الطبقة الوسطى، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ١٨).

(١) لا يعني اعتماد الديمقراطية المبكر في الكويت أنها تخلّصت من آفات الديمقراطية الشكلية التي تسم هذه الممارسة في البلدان العربية قاطبة، ولكنها كانت سبّاقة في الاعتراف بالآلية الديمقراطية، وتدشين بعض الحريات السياسية الجزئية، في الوقت الذي اعتمدت فيه أغلبية البلدان العربية على التسلطية الكاملة.

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٨)
الفساد وتآكل الطبقة الوسطى (مصر)

أنهيت أنا وصديق دراستي عام ١٩٨٧، وبعد أداء الخدمة العسكرية، خرجنا للبحث عن فرصة عمل. كنت أنا محظوظاً، فقد توسط أحد أقاربي لأحصل على وظيفة مميزة في قطاع الأعمال الحكومية، في حين عجز صديقي عن الحصول على أي وظيفة حكومية، بينما كان في إمكانه العمل في القطاع الخاص في تلك الفترة، ولكن بأجر منخفض. لذلك فضّل العمل في حرفة الصيد، وهي حرفة أسرته، وظل كذلك مدة طويلة، إلى أن أصبحت هذه الحرفة لا تدر دخلاً يكفيه، فاضطر إلى الالتحاق بوظيفة في شركة منظفات صناعية، لا تطبق معايير الأمن الصناعي، مثل كل الشركات التي لا تراقبها الدولة، وأصيب بعد ستة أشهر من العمل بمرض مزمن في الرئة.

ولا يختلف الأمر في المغرب، وإن كان الانكماش الطبقي هناك قد بدأ متأخراً، مع بداية الألفية الجديدة، بعدما تزايدت معدلات العاطلين من العمل من أبناء الطبقة الوسطى. غير أن ما يميز المغرب عن مصر، أنه لا يزال يحتفظ بشبكة ضمان اجتماعي تمتص الغضب وتحول دون تفجر الأوضاع الاجتماعية، ويتمتع القصر فيها باستباق في مجال الإصلاح السياسي، يحول دون تفجر الأوضاع في الشارع المغربي. لكن تظل مشكلة التوزيع العادل لعوائد التنمية على الجهات والأفراد، وإشراكهم في قرار التنمية، تمثل ضغطاً قابلاً للانفجار في أي وقت في الحالة المغربية، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ١٩).

الإطار الرقم (١٠ ـ ١٩)
الانكماش الطبقي القادم (المغرب)

أتصور أن الطبقة الوسطى المغربية، طبقة غير مسيسة، فالشاب يبحث عن الدار والسيارة، ولا يشارك في الانتخابات إلا بناء على العلاقات الشخصية... والخدمة في وظيفة جيدة. صار الآن مرتبطاً بالعلاقات، وليس بالكفاءة كما كان... لا يوجد تمييز عرقي في المغرب، ولكن هناك تهميش للعالم القروي، الذي يضم نسبة كبيرة من الساكنة، ويبدو أن القرية خارج مفردات فلسفة التنمية التي يرسمها المركز.

أما التركيب الطبقي في الكويت فقد تحول من تركيب طبقي ولود إلى تركيب منخفض الخصوبة، ليس بسبب مشكلات اقتصادية بل بسبب الاختلاف السياسي ـ الاجتماعي على إدارة الثروة الكويتية، وهو اختلاف يزداد عمقاً كلما توترت

العلاقة السياسية بين القصر والطبقة الوسطى المستقرة، من جهة، وبين القوى الطائفية والعرقية والقبلية من جهة ثانية. وتشير آراء المثقفين أفراد العينة إلى أن الكويت في أمس الحاجة الآن إلى عقد اجتماعي جديد، يتم إقراره على أسس إصلاحية حقيقية، وليس على أسس ثورية كما جرى في بلدان الربيع العربي، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٠).

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٠)

الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد (الكويت)

يحتاج تعيين وزير، أو وكيل وزير أو حتى وكيل مساعد، إلى مرسوم أميري. وكان القصر يستخدم هذه الآلية في ما مضى، لضمان حصص عادلة للقوى الاجتماعية في الكويت، لكن تفعيل هذه الآلية، وغيرها من الآليات الشبيهة، في الوقت الراهن لا يتم بغرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وإنما بغرض الحفاظ على القصر وحلفاء القصر. وعلى الرغم من أن أغلبيتنا في الكويت، نمتلك الوعي ونشخص هذه الحالة تشخيصاً صحيحاً، فإننا نقع في الشرك مرغمين. على سبيل المثال، أصبح التمثيل البرلماني معتمداً على الخطاب الطائفي والعصبي الصريح والمباشر، بصورة فجة لم نعهدها في الكويت من قبل. وعندما تصاب الكويت بهذه الآفة، يتراجع الحديث على الشفافية والمساواة، ويزداد الفساد والفاسدون، ويفرون من المحاسبة، لأنهم يرتدون العباءة الطائفية أو القبلية، التي تخفي فسادهم. نحن الآن نحتاج إلى إصلاح حقيقي، مبني على ريادة الكويت في المنطقة، وليس اصلاحاً منبت الصلة عن هذه الريادة.

خامساً: الحراك الطبقي

افترضنا في الإطار النظري للدراسة وجود ثلاثة أنواع من الحراك الطبقي: جماعي، وفئوي، وفردي، لكل نوع منها اتجاهان أحدهما صاعد والآخر هابط، وترتبط من جهة بعلاقات بينية متبادلة، كما ترتبط من جهة ثانية، بالحالة الحضارية للمجتمع، وبخاصة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ورأينا أنه يمكن فهم الحراك الطبقي الفئوي والفردي، بدلالة الحراك الجماعي باتجاهيه الصاعد والهابط. وكلما هبط معدل الحراك الطبقي الجماعي، يرتفع معدل الحراك الطبقي الفئوي، ويأخذ الحراك الفردي طابع القفزة الضفدعية. في حين إذا ارتفع معدل الحراك الطبقي الجماعي، يقل معدل الحراك الفئوي، ويأخذ الحراك الفرد الطابع العصامي.

وقد قمنا بإجراء منهجي، في محاولة لرسم خريطة للحراك الطبقي، باستخدام متغيري مستوى التعليم والمهنة، لثلاثة أجيال متعاقبة، ابتداء من ذات المبحوث، ثم تمتد لوالديه، وجده لأبيه، وجده لأمه. وجاءت نتائجها على النحو التالي:

١ ـ الحراك المهني والتعليمي لثلاثة أجيال

يتضح من الجدول الرقم (١٠ ـ ٢) أن الحراك الجيلي، بحسب مستوى التعليم، هو حراك جماعي صاعد بقوة، بحيث نجد أن الأغلبية العظمى من الجيل الثالث (جدي المبحوث لأبيه وأمه) يعانون الأمية، ولم يفلت من الأمية في هذا الجيل إلا فرد واحد في عيِّنة الكويت، كان يشتغل بالتجارة، وفرد واحد في عيِّنة المغرب، كان يشتغل فقيهاً (حافظ للقرآن الكريم، ويخدم في مسجد). ثم نلحظ تطوراً كبيراً في مستوى تعليم الجيل الثاني (والد المبحوث، ووالدته)، فقد ارتفع معدل القادرين على القراءة والكتابة، ومعظمهم ممن تعرض للتعليم الحكومي، لفترات محدودة لا تتجاوز الصف السادس الابتدائي، ثم تسربوا من التعليم، أو انخرطوا في التعليم الديني التقليدي في المساجد (الكتاتيب والمحاضر). غير أن اللافت للنظر أن الجيل الثاني في مصر بدأ يشهد ظهور حمَلَة الشهادة الثانوية والجامعية. وتظل نسبة الأميين والقادرين على القراءة والكتابة هي النسبة الغالبة في الجيل الثاني، مع ارتفاع نسبة الأميات (والدة المبحوث).

وإذا وضعنا في الحسبان أن الجيل الحالي (ذات المبحوث) قد تعرض للتعليم في فترة الستينيات والسبعينيات (تراوح أعمار أغلبية العيّنة بين الأربعين والخمسين سنة)، فإن ذلك يثبت ما افترضناه حول وجود حراك طبقي جماعي صاعد في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٢)
توزيع أفراد العينة وذويهم بحسب مستوى التعليم

(الأرقام في المئة)

	ذات المبحوث			والد المبحوث			والدة المبحوث			جد المبحوث لأبيه			جد المبحوث لأمه		
	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب
أمي	٠	٠	٠	٤٢	٥٠	٦٠	٨٣	٧٥	٩٠	٩٧	٩٣	٩٨	٩٨	٩٥	٩٨

يتبع

تابع

يقرأ ويكتب	٠	٠	٠	٣٨	١٩	٢٠	١٥	٢١	٨	٢	٦	٢	٢	٤	٢
قبل ثانوية	٠	٠	٠	١٨	١٦	١٦	٢	٢	٢	١	١	٠	٠	١	٠
ثانوية أو فوق متوسط	٥٨	٦٨	٨٤	٢	١٢	٤	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جامعي	٣٢	٢٥	١٢	٠	٣	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فوق جامعي	١٠	٧	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وإذا انتقلنا إلى الحراك المهني فسنجد تناسباً، أو تطابقاً، بين تطور مستوى التعليم وبين متغير المهنة، حيث يتضح من الجدول الرقم (١٠ ـ ٣) أن الأغلبية العظمى من الجيل الثالث في مصر والمغرب كانوا يعملون بالفلاحة ورعي الأغنام، والحرف غير الماهرة، بينما الأغلبية العظمى من الجيل الثالث في الكويت كانوا يشتغلون بالأعمال البحرية، التي تحتاج إلى المهارة، أو العمالة العادية غير الماهرة.

ثم تغير الوضع قليلاً في الجيل الثاني، فيظهر أصحاب الأعمال المتوسطة الحجم وبخاصة في الكويت، ونسبة محدودة من الفنيين والكتبة، الذين استوعبتهم المؤسسات النفطية والإدارية للدولة في خمسينيات القرن الماضي؛ وانخفضت نسبة العاملين بالأعمال البحرية، سواء المهرة أو غير المهرة. أما في مصر والمغرب، فقد ارتفعت نسبة الكتبة والفنيين، مقابل انخفاض نسبة المشتغلين بالفلاحة في مصر أو الرعي والفلاحة في المغرب. وبدأ يظهر في هذا الجيل المشتغلون بالمهن التخصصية والفنيون في مصر. ثم تغير الحال جذرياً، في الجيل الحالي، فظهر المدراء وأصحاب الأعمال، والمهنيون المتخصصون... إلخ. وهذا الحراك لا يمكن أن يحدث بسبب أصول طبقية كما هو واضح من مهن الآباء والأجداد، وكما هو واضح من مستويات تعليمهم، كما في الجدول السابق، ولكنه يرجع إلى الحراك الجماعي الذي أحدثته مشروعات التنمية الأولى في هذه البلدان، عقب الاستقلال والتأسيس.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٣)

توزيع أفراد العينة وذويهم بحسب المهنة

(الأرقام في المئة)

	ذات المبحوث			والد المبحوث			والدة المبحوث			جد المبحوث لأبيه			جد المبحوث لأمه		
	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب	الكويت	مصر	مغرب
مدراء وأصحاب أعمال كبيرة ومشرعون	٨	٣	٤	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صاحب عمل متوسط الحجم	٦	٣	٦	٤	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢
مهن تخصصية	٣٠	٢١	٥٤	٠	٦	٢	٠	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فنيون	٢٦	٢٧	١٠	٠	١٧	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كتبة	٣٠	٤٦	٢٦	٢٦	١٨	١٤	٢	١٤	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عمال مهرة	٠	٠	٠	٢٠	٢٣	٢٠	٠	٩	٠	٤٠	٢٠	٤	٣٦	١٠	٦
فلاحون أو رعاة ماشية	٠	٠	٠	٣٠	٣٦	٥٤	٠	٠	٠	٣٠	٧٠	٨٠	٤٠	٧٥	٨٢
عمال غير مهرة	٠	٠	٠	١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠	١٠	١٤	٢٤	١٥	١٠
خارج قوة العمل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٨	٧٥	٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢ ـ الحراك الفئوي والضفدعي

دلت المقابلات على أن موجة الحراك الجماعي الصاعد قد ولت وانقضت في مصر والمغرب على نحو خاص، وأن تصارع البقاء في الكويت، والأسباب التي أدلى بها المبحوثون في البلدان الثلاثة، ترتبط بالعلاقات العرقية والطائفية والقبلية والسياسية، بحيث أدت هذه العلاقات إلى تحويل الحراك الطبقي من حراك جماعي صاعد إلى حراك فئوي يتحيز لفئة أو جماعة أو فصيل؛ كما دلت المقابلات على وجود عدة صور للحراك الفردي الضفدعي، نتيجة غياب معايير المساواة والكفاءة والجدارة في الصعود والارتقاء.

فعلى مستوى الحالة المصرية، دلت المقابلات على وجود الحراك الفئوي مرتبطاً باستغلال جميع العلاقات المشروعة وغير المشروعة سبيلاً للصعود، كما دلت المقابلات على أن التدهور الاقتصادي في مصر هو من أسباب هذا الحراك الفئوي كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢١):

> **الإطار الرقم (١٠ ـ ٢١)**
> **الحراك الفئوي في مصر**
>
> والدي كان عاملاً بسيطاً في السكك الحديد، ولم يكن ذلك عائقاً أمامي للحصول على وظيفة تخصصية مرموقة في وزارة الزراعة، أما الآن فلدي ولد وبنت عاطلان من العمل، لا تملك الدولة تعيينهم، ولا يريدهم القطاع الخاص، لا نملك إلا أن نتمسك بالأمل، فنقدم أوراقهم في كل إعلان عن وظائف تناسب تخصصاتهم، وبطبيعة الحال، لا تسمح ظروف البلد الاقتصادية بتعيين كل الناس، ولكن الذي نرغب فيه أن تكون الكفاءة هي معيار الاختيار، وهذا لا يحدث في مصر، باختصار لدينا مثل يقول (ابن الخفير يطلع خفير وابن المدير يطلع مدير).

كما دلت المقابلات على وجود الحراك الطبقي الفردي الضفدعي الحركة، الذي يتجاوز المعايير المشروعة كافة، ويحتل لنفسه مكاناً داخل الجهاز البيروقراطي للدولة، أو داخل القطاع الخاص، عبر استثمار العلاقات السياسية لاستغلال موارد الدولة بطريقة غير مشروعة، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٢):

> **الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٢)**
> **الحركة الطبقية الضفدعية (مصر)**
>
> لي زميل دراسة، حصلنا سوياً على دبلوم التجارة، وكلانا ينتمي إلى أسرة فقيرة. وكما تعرف أن هذا الدبلوم لا يوفر وظيفة ذات عائد كبير في مصر. المهم أني التحقت بوظيفة في مجلس المدينة، بينما هو عمل سكرتيراً في شركة قطاع خاص، يملكها أحد القيادات السياسية في المحافظة. كنا نسمع أن هذه القيادة أصبحت متحكمة في المحاجر [المحجر عبارة عن قطعة أرض صحراوية غنية بالرمل والحصى (الزلط) اللازمين لعمل الخرسانة المسلحة] عبر تأجيرها من المحافظة، وهي تدر ثروة بلا مجهود، من المفترض أن يؤول العائد منها للدولة وليس للأشخاص. ولم تمضِ سنوات قليلة، حتى اشترى زميلي هذا مسكناً وسيارة وتزوج من فتاة جامعية، وهذا من المستحيل لمن يعمل سكرتيراً في القطاع الخاص أو العام، ومع الوقت أصبحنا نتعايش مع هذه الطفرة غير الطبيعية، ولم نعد نسأل عن مصادر هذه الثروة المفاجئة، بل صرنا نتقرب إليه، ونطلب مساعدته في التوسط لإنهاء الأعمال داخل جهاز الدولة. وبعد وقت أصبح مستقلاً عن تلك القيادة السياسية، وصار يدير شركة خاصة به، كرجل أعمال كبير.

أما في الحالة المغربية، فقد دلت المقابلات على أن المغرب شهد حراكاً جماعياً صاعداً، ولم تستفد منه الطبقة الوسطى المغربية إلا في النصف الثاني من عصر الحسن الثاني، وعقب نشر التعليم في الأقاليم المترامية، والحوافز التي قدمتها الدولة، إلى من يريد أن يكمل مشواره العلمي. فضلاً عن ذلك كانت الوظائف بانتظار من يتخرج من البكالوريا (الثانوية العامة)، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٣):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٣)

الخروج من النفق الارستقراطي (المغرب)

كان الحسن الثاني يملك الرغبة في نشر التعليم، لكن نظراً إلى وجود عدة صعوبات، أهمها الطبيعة الجغرافية للمغرب، التي تعرقل في عدة مناطق عمل بنية أساسية للتعليم، وكذلك الصعوبات اللغوية، التي وقفت حائلاً أمام الساكنة من الأمازيغ لاستكمال التعليم، وكذلك النظرة المحافظة جداً السائدة في الريف حول تعليم الفتيات، كل هذه عوامل أدت إلى عدم تنفيذ إرادة الحسن الثاني، بصورة مرضية...، وهذا معناه أننا تأخرنا عن بلدان الجوار، كتونس والجزائر، فكانت شهادة البكالوريا حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي حكراً على الطبقات الاجتماعية الراقية، ولم تحدث الطفرة إلا من بداية التسعينيات، حيث بدأت نواتج مشروع نشر التعليم تظهر واضحه، وكانت الدولة ملتزمة بتشغيل كل الخريجين، فحدثت نقلة اجتماعية واقتصادية لفئات من العمال والفلاحين في المغرب.

ودلت المقابلات على وجود حراك طبقي فئوي، فأغلبية أفراد العينة ممن يموضعون أنفسهم داخل الطبقة الوسطى المستقرة، يتصورون أن علاقات الواسطة والمحسوبية، وأحياناً الرشوة، تتحكم في مجال الشغل، في الوقت الراهن، وصارت بعض الوظائف المرموقة حكراً على أبناء الطبقة الوسطى المتنفذة، لا يستطيع النفاذ إليها إلا من يملك القدرة المالية على دفع الرشوة، كما يظهر في الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٤):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٤)

الحراك الفئوي المتصاعد (المغرب)

كانت ظاهرة الوساطة والمحسوبية دقيقة جداً، وغير معلنة ومحدودة النطاق، مثل استخدام الوساطة في أن تشغل وظيفة بجوار مسقط رأسك، وأمور من هذا القبيل، أما الآن ، ومع تزايد أعداد العاطلين من العمل وسط المتعلمين، صارت الوساطة واقعاً ملموساً، فبعض الوظائف المرموقة في البنوك مثلاً ترتبط بالمحسوبية أباً عن جد، ولا مجال فيها لأبناء الفلاحين المتفوقين. وهناك وظائف

لا تحتاج إلا إلى دفع الرشوة، بغض النظر عن أصلك الطبقي، حتى الدرك بدأ يشهد ظاهرة الرشوة. أما على تسهيل الأعمال الكبيرة، أو تبوؤ المناصب العليا فهي تخضع لنظام دقيق من القصر، حتى تظل النخبة راضية بالاستقرار الذي يوفره النظام الملكي.

كما دلت المقابلات على وجود حراك فردي ضفدعي، كما في الحالة المصرية، ولكنه يعتمد أكثر ليس على العلاقة مع السلطة الحاكمة، وإنما على الإمكانات المالية الكبيرة التي يوفرها الاقتصاد الأسود، وهو ما سمَّيناه في الفصل الخامس الحراك الطبقي النَفَقِي، عبر تحويل عوائد الاقتصاد غير المشروع إلى رأس مال نوعي آخر، ولا يخلو مجتمع من مثل هذا الحراك، غير أنه ارتبط في المغرب بمنظومة تحت أرضية واسعة النطاق، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٥):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٥)
الحراك الضفدعي والطبقي النفقي (المغرب)

لدينا في تخوم الجبال، في الشمال ، تشكيلات لوبية وبارونات، يتسللون إلى الطبقة الراقية في الاقتصاد المغربي، عبر تبييض أموالهم وأرباحهم الطائلة من نشاطهم في تجارة الحشيش، وغالباً ما يكون قطاع العقارات هو المأوى الآمن لهذه الأموال. كما أن عمليات تهريب الفضة خاصة في منطقة تنغير، تندرج ضمن هذه العمليات الكبيرة، وأفرزت لنا نخبة اقتصادية متوسطة بيضت أموالها في المشاريع التجارية.

ولا تختلف الحالة الكويتية عن المصرية والمغربية، في ظهور الحراك الفئوي؛ فقد دلت المقابلات على أن الدولة في الكويت تترك المواطن في منتصف الطريق، أي أنها تحرص على توفير حدود الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للجميع، لكن ما إن يبدأ التنافس أو الصراع السياسي بين القوى السياسية ذات الأصول العرقية والطائفية والقبلية حتى يتراجع دور الدولة، ويتقلص لخدمة القوى المتحالفة مع القصر، وهو ما أدى إلى انخفاض مستمر في مستوى الانجاز وبخاصة في مجال تطوير البنية الأساسية، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٦). ولكن الكويت لا تعرف الحراك الفردي الضفدعي، لأن هذا الحراك يحتاج إلى طبيعة خاصة لا توجد في الكويت، فالفرد لا يملك الصعود الفردي الضفدعي، منبتّ الصلة عن العوامل الاجتماعية، لأن هذا الصعود لا بد من أن يمر من خلال الجماعة.

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٦)

ضعف الرغبة في الإصلاح، ونمو الحراك الفئوي (الكويت)

تملك الدولة أدوات محاربة الفساد، في وقت قياسي، لأننا بلد صغير، والدواوين لدينا تفور بكل ما يحدث في الكويت يوماً بيوم، ولا أبالغ إن قلت لك ساعة بساعة...، أي أننا نعلم بالتحديد الشخصي، الصالح والطالح، فإذا كنا كأفراد نملك هذه المعرفة، فما بالك بالدولة وأجهزتها...، لكن المشكلة أن الدولة فضلت سياسة كسب الأنصار، بدلاً من السياسة التي تنقذ الكويت لتكمل مسيرتها، أقصد المحاسبة ومقاومة الفساد، كلنا في الكويت ننعم بالاستقرار الاقتصادي، لكن الصفوة السياسية والاقتصادية والدينية، تقايض الدولة دائماً على مقابل الولاء. البنية الأساسية في الكويت، صارت الآن مقارنة بدول الخليج من حولنا، كالأطلال، بعدما كانت هذه البنية أمراً مبهراً في السبعينيات والثمانينيات.

وقد ذكرنا في الإطار النظري، أن هناك حراكاً جماعياً هابطاً، يحدث عندما تتدهور الخصائص الحضارية، لأي سبب من الأسباب، كالتدهور الاقتصادي المستمر، والصراعات الداخلية أو الحروب، كما حدث في لبنان والعراق والجزائر والسودان، أو التدهور المشهود عقب الثورات كما في بلدان الربيع العربي. غير أن المقابلات في الكويت أظهرت نمطاً من الحراك الفردي الهابط، كنوع جديد من الحراك لم يكن ضمن الإطار النظري، فقد أجمعت المقابلات على أن هذا النمط من الحراك العكسي، صار يمثل ظاهرة منتشرة في الكويت، ترتبط بالسلوك الذاتي، كما ترتبط بثقافة استهلاكية مهيمنة، حيث موارد رب الأسرة المالية، تقع بين شقي الرحى: الطموحات الاستهلاكية لزوجته وأبنائه من جهة، وطموحاته ورغباته الشخصية، كالزواج الثاني، واقتناء أنواع فاخرة من السيارات، والإنفاق الاجتماعي البذخي، من جهة أخرى.

في مثل هذه الظروف، يظهر بجلاء دور الاستهلاك في التنافس والتمايز الطبقي، وفقاً لبيير بورديو. وحين تعجز موارد رب الأسرة عن تلبية رغبات الاستهلاك الشره، يلجأ إلى رهن قوة عمله، مستنزفاً دخله الشهري في الأقساط والقروض، وتكون الحصيلة النهائية حدوث حراك فردي هابط، كما يظهر من استجابة أستاذة جامعية، من أفراد العيِّنة في الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٧):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٧)
الحراك الفردي الهابط (الكويت)

كما تعرف، تقوم الدولة هنا بدفع راتب شهري للطالب الجامعي، يكفيه ويفيض من الناحية النظرية. لكن انظر إلى الواقع، تجد الطالبات يتفنّن في إهدار المال، وإرهاق ميزانية الأسرة، فتجد البنت حتى لو كانت منتقبة، لا ترضى بديلاً من أفخم العطور، وتمسك في يديها شنطة من الماركات العالمية، وتبدل الجوّال الخاص بها كل شهر، بحثاً عن آخر طراز. كل هذه الأمور تكلف رب الأسرة ما لا يطيق. والحال على مستوى الشباب يسير نحو الأسوأ، فالمخدرات والكحوليات منتشرة بينهم إلى جانب التورط في علاقات نسائية محرّمة. كل هذه التكاليف التي لا لزوم لها يمكن أن تصادف أي رب أسرة في الكويت. وبعض الأسر تملك القدرة على تلبية هذه المطالب الترفية، لكن لو كان رب الأسرة حارساً في مدرسة أو شرطياً، فماذا يصنع هذا المسكين، سيضطر إلى الاقتراض، أو شراء كل شيء بالتقسيط على الراتب، لأن الرجل الكويتي يعتد بنفسه، ومن الصعب أن يقول إنه غير قادر على تلبية مطالب أسرته حتى لو كانت مطالب مكلفة وغير ضرورية.

سادساً: التشكيلات الطبقية

تعرّف التشكيلات الطبقية بأنها مجموعات من الأفراد ينتظمون في إطار مؤسسي مهمته حماية مصالح أعضائه والعمل على تعظيمها، سواء كان هذا الإطار يتأسس على قدر عال من الوعي الطبقي، كالاتحادات والنقابات والأحزاب، أو حتى يتأسس بقدر أقل من الوعي كما هي حالة الروابط الاجتماعية غير الرسمية التي تتم في نطاق المجتمع المحلي. وتتأسس هذه التشكيلات لتلبية مصالح أعضائها المتنوعة، ولا يغيب عن ذهن القارئ أيضاً أن التشكيلات الطبقية تعد الحل الأمثل للخروج والتخلص من علاقات الاستغلال الطائفية والإثنية والقبلية، بحكم طبيعة تكوين هذه التشكيلات التي لا تعترف بهذه العلاقات.

وعلى مستوى الحالة المصرية، فقد دلّت المقابلات، في ما يشبه الإجماع، على أن التمثيل النقابي يخضع لإرادة الحكومة، لا إرادة الأعضاء، فكل إجراءات وخطوات انتخاب المجالس النقابية العامة والفرعية تتم من خلال أجهزة الأمن، وتجري في أجواء من عدم الشفافية، وبخاصة النقابات العاملة داخل الجهاز التنفيذي للدولة، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٨).

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٨)

الكفاح النقابي المستحيل (مصر)

أنالم أنتمِ إلى أي حزب سياسي قبل الثورة، أو بعدها، كانت قضيتي أني لا أسكت على الفساد، وأعارض الإدارة في القرارات التي تتخذها ضد مصالح العمال، وفي الانتخابات النقابية، كانت الادارة تقدم للأمن قائمة بالمرغوب فيهم، ويتولى الأمن بعد ذلك إدارة العملية برمتها، مستخدماً كل الطرق الملتوية والخبيثة لمنع الترشح من البداية... في آخر انتخابات قبل الثورة، قرروا فتح باب الترشُّح، لمدة محدودة، مستحدثين شرطاً جديداً، وهو تقديم أوراق الترشُّح في المقر العام للنقابة في مدينة القاهرة. هذا الشرط في حد ذاته، يمنع المرشحين من الجهات البعيدة، ويثبط هممهم، المهم أني ذهبت برفقة زميل آخر من المغضوب عليهم، فوجدنا رجال الأمن يتمترسون أمام باب العمارة التي فيها مقر النقابة، فطلبنا منهم الدخول لتقديم الأوراق، فرفضوا. لماذا؟ قالوا تعليمات؟ تخيل ماذا صنعنا! هذه العمارة كانت ملاصقة لعمارة أخرى، صعدنا إليها ثم قفزنا إلى سطح العمارة التي فيها المقر، وعندما هبطنا إلى مقر النقابة، وجدنا ضابط أمن يقف على الباب، قال لنا بكل برود، أمامكم خيارين: إما أن أعتقلكم، وإما أن تنسحبوا بهدوء. فقررنا الانسحاب بهدوء.

وقد اتفقت التصورات حول أسباب غياب دور النقابة في حماية مصالح أعضائها، على أمرين: (١) التوظيف السياسي للنقابة، بمعنى أن يتحول التشكيل النقابي الطبقي إلى ساحة بديلة من الحزب السياسي، حين تغيب الديمقراطية، كما في حالة سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على عدد من النقابات المهنية قبل ثورة كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؛ (٢) وفساد القيادات النقابية، حيث تحترف النخبة المركزية المتحكمة، إسقاط هذه القيادات في شرك الفساد، ليسهل السيطرة عليها، ومع الوقت، لا يُقبل على الترشح في هذه النقابات إلا الانتهازيون... وفي كلتا الحالتين تضيع مصالح الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية، ويتعطل دور النقابة في مأسسة الصراع الطبقي، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٩):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٢٩)

الفساد النقابي المستمر (مصر)

العمل النقابي مشبوه، ويجر المشكلات من ورائه، فهو إما حرب بين الإخوان والحكومة، أو صراع بين المنتفعين. وكل فريق يقدم أفضل ما لديه لإرضاء الحكومة، على حساب مصالح الأعضاء، ولا يتذكرنا أعضاء النقابة إلا كل أربع سنوات، يأتون إلينا يعرضون برامج واعدة، لا يتحقق منها شيء، وينفقون المال الكثير في الدعاية ونقل الأنصار إلى مقر الانتخاب، وبمجرد

نجاحهم يستردون كل ما أنفقوه من موارد النقابة... ذهبت في بداية حياتي المهنية لمناصرة مجموعة من الأعضاء، وكتب لهم النجاح. وخلال السنوات الأربع، ظهرت عليهم إمارات الثراء، وأسقطناهم في المجلس التالي، وجاءت مجموعة أخرى، لتكرر السلوك الفاسد نفسه... باختصار كانوا الأشخاص أنفسهم الذين يسيطرون في الحزب الحاكم، هم المسيطرون على النقابات...، والمعارضون حتى لو نجحوا في النقابات، لا يحققون شيئاً. ومن يومها أقسمت على نفسي ألا أشارك في هذه المهزلة مستقبلاً. وما زلت براً بقسمي حتى اللحظة، ولا أدري هل ستتغير الأمور بعد الثورة أم لا.

كما أشارت المقابلات إلى تواطؤ نقابات القطاع العام مع الحكومة، في بيع شركات القطاع العام في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، وتشريد آلاف العمال، وحرمان العاملين في هذه الشركات مؤسسة تحميهم، فبدت احتجاجات العمال أعمالاً فردية يسهل على الحزب الحاكم تشويهها، وتصنيفها على أنها أعمال مأجورة، تستهدف عرقلة مسيرة التنمية. وامتد هذا التواطؤ، بالصمت الرهيب عن ممارسات كبار المستوردين في قطاع الغزل والنسيج، بحيث أصبح المنتج المصري، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، راكداً في السوق، كما في حالة مدينة المحلة (مدينة الغزل والنسيج)، الأمر الذي أدى إلى إفلاس عدد من المصانع الصغيرة والمتوسطة، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٠).

الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٠)
النقابة الصامتة أمام نهب حقوق العمال (مصر)

كنت أعمل مديراً عاماً في قسم الحسابات العمومية بشركة عمر أفندي... عمر أفندي كانت أفضل الشركات التي تلبي حاجات الأسرة المتوسطة في مصر... اعتمدنا على القطاعين العام والخاص... لقد تم تدمير القطاع الخاص أولاً قبل الخصخصة، فكبار المستوردين أغرقوا الأسواق ببضائع رخيصة ومهرّبة، ولم يتمكن القطاع الخاص من الصمود، وأكملت الخصخصة على ما تبقى من أمل... ولم تفعل لنا النقابات شيئاً... وبيعت الشركة بثمن بخس... يكفي أن تعلم أن مخازن الشركة في مدينة القاهرة فقط، لو تم بيعهما كأرض مبانٍ فستغطي ثمن هذه الصفقة المشبوهة، لم تنصفنا النقابة في ضمان حقوق العاملين قبل بيع الشركة أو بعدها... بعد البيع قضيت في الشركة ثمانية أشهر، واستعان المستثمر بمجموعة جديدة من القيادات، يتقاضون أجورهم بالدولار، راتب المحاسب الصغير منهم يوازي راتبي في ستة أشهر. لقد أرغموني أن أترك عملي بصمت، فقمت بتسوية حالتي، وفضلت التقاعد.

الأمر يختلف كثيراً في الكويت؛ فالدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ لم يمنع تأسيس الأحزاب السياسية، ولم يسمح بها، حتى لو كان تنظيماً وحيداً، كما هو الحال في مصر الناصرية، غير أنه يسمح بحرية تأسيس الجمعيات والنقابات. ومن ثم فقد كانت مؤسسات المجتمع المدني، منذ الاستقلال وبعد تأسيس الدستور، الميدان المؤسسي الوحيد المتاح للممارسة السياسية. وفي مثل هذا الوضع تختلط الأغراض السياسية بالأغراض الاجتماعية والثقافية والخيرية، بصورة تجعل هذه المؤسسات محملة بما لا تطيق من الأهداف المعلنة والمستترة، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٣١):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٣١)
المجتمع المدني وخلط الأوراق (الكويت)

كان الهدف المعلن من عدم النص صراحة في الدستور على منع تأسيس الأحزاب السياسية أو السماح بها في الكويت، هو الحؤول دون تشرذم المجتمع بين سنة وشيعة، وبدو وحضر، لأن الوعي السياسي في بداية الاستقلال كان ضعيفاً جداً، ولو رخصت الدولة بالأحزاب في تلك الفترة، لوجدت كلاً من الشيعة، والسنة، والبدو، والحضر، والعائلات الأصيلة، والعائلات من أصول غير كويتية، والقوميين، والليبراليين، والسلفيين، والإخوان المسلمين، سيستقل بحزب يزيد من التشرذم. لكن الوقائع تدحض هذا التفسير؛ فقد كان السبب الحقيقي هو خشية النظام من مد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، ففي نهاية الخمسينيات أغلقت جميع مؤسسات المجتمع المدني واضطهدت بسبب نشاطها السياسي وتأثرها بالمد القومي الذي أكسبته الثورة المصرية زخماً هائلاً في ذلك الوقت. الآن لم يعد هناك سبيل آخر إلا أن يُسمح بتأسيس الأحزاب، ويكون القانون صارماً في منع أي توجهات قبلية أو طائفية... بدلاً من الوضع الراهن، الذي يجعل الممارسة السياسية تتم داخل الديوانيات والحسينيات أو داخل الجمعيات، وهو الوضع المتسبب في تفشي الفساد المالي والإداري في بعض الجمعيات.

وقد دلت المقابلات أن أفراد العيِّنة يعتزون كثيراً بالكفاح النقابي، ويرون أن الوعي النقابي بدأ في الظهور في بداية أربعينيات القرن الماضي، متمثلاً بصراع البحارة والغواصين مع الدولة وكبار التجار وملاك السفن، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٢):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٢)
البحر والوعي (الكويت)

من قبل الاستقلال، يكافح أجدادنا من أجل تحسين ظروف حياتهم، ومنع الاستغلال. ففي عام ١٩٤٠ صدر قانون السفر والغواصين، وعلى الرغم من أنه جاء متعسفاً، ولمصلحة التجار

وملاك السفن، فإن مجرد صدوره يعني أن هناك وعياً وإقراراً بوجود صراع بين أطراف متناقضة المصالح. وبعد ذلك انخرط العمال الكويتيون في مجموعات شبه منتظمة للدفاع عن حقوقهم التي تسلبها شركات النفط العالمية العاملة في الكويت، كل ذلك كان قبل الاستقلال. إلى أن جاء الدستور ورخص بتأسيس الجمعيات والنقابات.

استنتجنا من المقابلات أن القوى السياسية الكويتية اتجهت لتأسيس جمعيات كواجهة لممارسة العمل السياسي، وهو ما جعلها مستغنية إلى حد بعيد عن الاستغلال السياسي للنقابات. وعلى عكس الحالة المصرية، كما دلت المقابلات، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه النقابات والاتحادات العمالية والمهنية في الكويت هو نقابات واتحادات أصحاب الأعمال ذات النفوذ الكبير، وفي هذا السياق، تظهر مشكلات تتعلق بظروف العمل، والحاجة إلى المزيد من التشريعات لحماية العمال، وتحسين ظروفهم، وبخاصة العمالة الوافدة ـ المسلوبة الإرادة ـ التي تمثل النسبة الكبرى من قوة العمل في الكويت، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٣):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٣)

النقابتان والصراع بينهما (الكويت)

كل تيار سياسي، ديني أو ليبرالي أو يساري أو قومي، يحتمي بجمعية أو مجموعة من الجمعيات، ويمارس تأثيره السياسي من خلالها. أما النقابات في الكويت فهي متحررة من هذه التوجهات السياسية، ولا يمنع ذلك القوى السياسية من السعي لكي يكون لها وجود داخل هذه النقابات... لا توجد طبقة عاملة كويتية، فجل الكويتيين يعملون كموظفين في القطاع الحكومي، وفي ظل الدولة الريعية التي ترعى المواطن من المهد إلى اللحد، لا يعود الحديث مقبولاً عن تدني ظروف العمل وتعسف التشريعات بالنسبة إلى الكويتيين، لكن العمالة الوافدة هي التي تحتاج إلى الرعاية فعلاً. وهي بدأت مؤخراً تعبر عن نفسها في صورة إضرابات متفرقة أدت إلى تحقيق بعض مطالبها، والملاحظ أن هناك الآن تعاطف من الكويتيين، مع مطالب العمالة الوافدة، لوجود تنظيمات محلية ودولية ترعى حقوق الإنسان في الكويت. وأعتقد أن هيمنة اتحادات أصحاب الأعمال، هي التي تقف حائلاً دون تحقيق مصالح العمال والمهنيين، وبخاصة الوافدين منهم، لأن عدد هذه الاتحادات كبير إلى حد مبالغ فيه، ربما يزيد على ثلثي عدد النقابات العمالية والمهنية.

أما الحالة المغربية، فقد دلت المقابلات على أنها لم تكن ميداناً لعمل التيارات الدينية، كما هو الحال في مصر، ولكنها خضعت لتأثير الأحزاب السياسية، التي توجد داخل هذه النقابات بحسب وزنها في الفضاء السياسي العام، وبخاصة الأحزاب الموالية

للبلاط الملكي، بينما يوجد اليسار المعارض ويحتكر نقابات بعينها، وبخاصة العمالية، كما يظهر من الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٤):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٤)
الجميع يستثمر النقابة (المغرب)

كانت النقابات العمالية والمهنية قوة لا يستهان بها حين كان الاتحاد الاشتراكي يتزعم المعارضة. وبعد قبوله بحكومة التناوب، لم يعد لهذه النقابات تأثير، وباتت تعاني الفشل؛ فهي منفصلة عن الشارع وعن قواعدها، ولم تحقق الكثير في مجال حماية الحقوق والحريات، ولم تساهم بجدٍ في رفع الوعي النقابي. ولأن الأحزاب السياسية الموالية للبلاط أو المعارضة له، تستغل ميدان النقابة للتعبير عن قوتها في الشارع المغربي، فهذا الأمر أدى إلى عدم وحدة وتماسك الهيئات النقابية، وقلة المردود منها... ينتظرون أي تطور إصلاحي من جانب البلاط وينسبونه إلى الكفاح النقابي.

كما دلت المقابلات على أن الأحزاب تحرص دائماً على دعم ومؤازرة قيادات بعينها داخل النقابات، بحيث تضمن في النهاية عدم تناقض العمل النقابي مع توجهات هذا الحزب أو ذاك، أو بمعنى أدق، للحؤول دون بروز قيادات تدافع عن مصالح القوة العاملة، في مواجهة أصحاب المصالح الكبرى في المغرب. كما دلت المقابلات على وجود شبه انفصال بين المقار الرئيسية العامة والفروع، بحيث يظهر الخطاب النقابي قوياً في المركز، ويتهافت إلى أن يختفي في المقار الفرعية، كما يظهر في الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٥):

الإطار الرقم (١٠ ـ ٣٥)
النقابة ظاهرة صوتية مقصودة (المغرب)

ترشح الأحزاب في الانتخابات النقابية من يمكن السيطرة عليه واستئناسه. لذلك تعرف كل نقابة مجموعة شبه ثابتة من الأفراد، يتداولون في ما بينهم سلطة العمل النقابي، عبر انتخابات ينقصها الشفافية الدائمة... ويبدأ الدور النقابي وينتهي في المركز، وغالباً ما يكون نفخاً في أحد الأبواق الإعلامية، أما اللجان الفرعية خارج النقابة، فهي شبه معطلة، لا يعرف عنها الأعضاء شيئاً، لأنها لا تحقق لهم شيئاً. فهي لا تتواصل مع أعضائها أو مع مؤسسات المجتمع المدني، وتترك هذا الدور للمركز... بعدما تابعنا دور اتحاد الشغيلة في ثورة تونس، اصطدمنا بالواقع، وانكشفت هذه القيادات النقابية... الأمر الذي جعل الاحتجاجات العمالية التي شهدها المغرب في بداية عام ٢٠١٢، ولا تزال حتى الآن، لا تحركها قيادات نقابية، وإنما يحركها الشباب.

نستخلص من وضع التشكيلات الطبقية في البلدان الثلاثة، أنها ظلت تحت سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة. لذلك لم تحقق الحماية الكافية ولـم تحقق مصالح أعضائها، وكانت دائماً الطرف الأضعف في المعادلة. وزاد من إخفاقها في الحالة المصرية، أنها أصبحت مستحلة من جانب القوى السياسية (الدينية) التي وجدت في النقابات مأوى للممارسة السياسية، من دون أن يكون لهذا الاستحلال علاقة بالحقوق والمصالح الطبقية.

سابعاً: الوعي والمصالح الطبقية

افترضنا في الإطار النظري أن الوعي يبدأ عفوياً نفسياً، ثم يتمخض عن قوة توليدية جديدة، تؤدي بالضرورة، من الناحية المنطقية، إلى ظهور الوعي الطبقي الاجتماعي، الذي من المفترض أن يملأ جنبات المؤسسات النقابية والحزبية. وقد دلت المقابلات، التي عرضناها على القارئ في هذا الفصل، أن الديمقراطية مورست في البلدان الثلاثة بصورة شكلية مشوّهة. وفي سياق متصل ظلت التشكيلات الطبقية تمارس دوراً أقل ما يوصف به أنه هامشي، وأقصى ما يوصف به أنه متواطئ مع النخبة المركزية والطبقة الوسطى المتنفذة. وهو ما يثبت أن المؤسسات الحزبية والطبقية في مصر والمغرب والكويت عجزت عن مأسسة الصراع الطبقي، وعن تفريغ طاقة هذا الصراع في مسارات تحقق المصلحة العامة. وهو ما جعل الوعي الطبقي هو الآخر مشوّهاً تتجاذبه ثقافتان، إحداهما موجهة (التعليم والإعلام الحكومي)، والأخرى تقليدية (طائفية، عرقية، قبلية).

وجاءت الحصيلة أن الأغلبية العظمى من أفراد العيِّنة لا يتعاملون مع التشكيلات النقابية من قريب أو بعيد، لا يشاركون في انتخاباتها الدورية، ولا يترشحون لعضوية المجالس النقابية، ولا يعقدون آمالاً كبيرة على اضطلاع هذه النقابات بدور ملحوظ في حياتهم المهنية. ولو تأملنا حالة العزوف هذه لوجدنا أنها تنطوي على قدر كبير من الوعي العفوي بالحاضر، ولكنها حالة لا ترسم صورة للمستقبل، لخلوها من الفعل الكفاحي لتغيير هذا الواقع.

أما في ما يتعلق بالمصالح الطبقية، فقد دلت المقابلات على حدوث ما يمكن عدّه تشويها وخلطاً للأوراق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الطبقية، إمعاناً في تحييد الصراع الطبقي، وتكريس سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة وحليفتها الوسطى المتنفذة،

وللحؤول دون إقرار واعتراف الحس المشترك العام بضرورة وأهمية تحقيق التوازن في المصالح الطبقية. ومع أن المصالح الطبقية موجودة وحاضرة، ومن المستحيل اختفاؤها، كونها تمثل التعبير الدائم عن الخصائص الحضارية للأوعية الطبقية التي ينتمي إليها الأفراد، فإن ما لاحظناه ورصدناه خلال المقابلات هو أن هذا الخلط في الأوراق أثر في الوعي الطبقي العفوي، فانقسم أفراد العيِّنة إلى كثرة تملك وعياً رافضاً وفئوياً بمصالحها، وقلة تملك وعياً منكمشاً متقلصاً من وطأة الإحباط واليأس.

ثامناً: الصراع الطبقي

إذاً، نحن أمام غياب مؤسسي حزبي ونقابي فعّال، ووعي طبقي عفوي نفسي سائد، ووعي طبقي اجتماعي ضعيف ومتآكل، متناسب مع ضعف وتآكل التشكيلات الطبقية، فهل ثمة صراع طبقي قادم بين الطبقات في البلدان الثلاثة، بسبب علاقات الاستغلال الثلاثة (ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها، السلطة البيروقراطية، العلاقات التقليدية والحزبية الاحتكارية).

الإجابة بالنفي؛ فالطبقة الوسطى الفقيرة والمستقرة، وقعت فعلاً تحت ضغط وإذعان الطبقة المركزية المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة المتحالفة معها، بسبب: (١) عدم مأسسة الصراع السياسي في البلدان العربية، على نحو ديمقراطي يكفل تداول السلطة؛ (٢) تلبس الصراع الاقتصادي، وتشوشه بالصراعات التقليدية الطائفية/ الإثنية/ العرقية؛ (٢) الكبت العنيف الذي تمارسه المؤسسة العسكرية العربية، وأجهزة الأمن فيها لحماية الطبقة المركزية؛ (٤) ضعف واستئناس التشكيلات الطبقية، وهو ما يجعلها لا تعبر عن مصالح أعضائها. هذه الأسباب مجتمعة تكبت الصراع الطبقي، ولا تنفيه، وتمنعه من الطفو على سطح الحياة الاجتماعية.

وما حدث في مصر ليس تعبيراً عن صراع طبقي وفق الآلية الماركسية الصارمة، لأن الوعي الطبقي لم يتبلّر أو يتم فرزه تاريخياً ومؤسسياً، ولكنه تحوّل شبه ثوري عابر للطبقات، فغياب العدل وانتشار الظلم الاجتماعي أديا إلى تراكم الغضب المكبوت والمقموع، إلى أن بلغ كتلته الحرجة فانفجر، لتنطلق الهبات في إيقاع ثوري، وعندما تحقق المطلب العام والأول للجميع، أي إسقاط رأس النظام، كان منطقياً أن تكون القوى البديلة، هي تلك القائمة على الأرض أو خرجت من تحتها، لتجري عمليات

إحلال وتجديد الطبقة المركزية المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة، بالشروط نفسها السابقة على الثورة (حتى هذه اللحظة)، بمعنى أن الطبقة المركزية الجديدة تعمل راهناً على تطوير آليات جديدة للإذعان، باستخدام خطاب تسويغ جديد، يعتمد الدين، والجنة والنار، والحرام والحلال، بديلاً من الآليات القديمة، بل يتجاوزه بالتلويح الفج بممارسة عنف مادي غير مسبوق في حال فشل التمكين.

أما الحالة الكويتية فهي مختلفة عن الحالة المصرية قبل الثورة، على الرغم من وجود هذا الإذعان الطبقي، الذي يحول الصراع إلى كبت، ولكن الغضب لا يبلغ الكتلة الحرجة، حتى في أشد اللحظات التاريخية تأثراً، بثورات الربيع العربي (تظاهرات ساحة الإرادة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، لأن القصر يملك دائماً قدرة على تفريغ طاقة الغضب في اللحظة المناسبة، عبر آليات، متعددة، منها: (١) **سياسة العود على بدء** كلما احتدمت الأزمات. فقد دلت المقابلات على أن القصر دائماً ما يعمد إلى أسلوب حل مجلس النواب، أو إجراء تعديلات وزارية، كأسلوب واعد ببداية جديدة، خالقاً حالة من الأمل المزيف، ثم بعد فترة تحتدم الأزمات، فيلجأ إلى الحيلة نفسها. (٢) **إعادة توزيع جزء من الثروة**، بالقدر الذي يخرج من اللعبة السياسية، قطاع من الشرائح الاجتماعية التي تستفيد من هذه العوائد الجديدة، فينفض الناس من حول القيادات السياسية المعارضة؛ (٣) **استثمار النظام الحاكم للتناقضات القائمة بين القوى السياسية**، التي تراوح ما بين تيار مدني يتعامل بحذر مع الآخرين، وتيار إسلام سياسي أو قبلي أو طائفي، وهو ما ييسر للنظام شرذمة جهود الحراك السياسي وإجهاضها؛ (٤) **الإقرار المحدود والمتثاقل**، ببعض الحقوق لبعض الفئات المظلومة. وإذا وضعنا داخل هذه الآلية متغير تركيب القوة العاملة الكويتية، فسوف نكتشف **استحالة تحول الإذعان الطبقي إلى تراكم ثوري في الكويت**، فالجانب الأكبر من حجم القوة العاملة هو عبارة عن عمالة وافدة، تنتمي إلى الطبقة العاملة والوسطى الفقيرة والمستقرة، ولا تملك وسيلة سوى الإذعان لعلاقات الاستغلال الرأسمالية، من دون أن يكون لها الحق في التعبير عما يقع عليها من ظلم.

أما الحالة المغربية فهي بحق الأكثر نضجاً من الحالتين المصرية والكويتية، لأن القصر يمتلك دائماً آليات استباقية، لمنع خروج حالة الإذعان من القمقم، ويميز هذه الآليات أنها تراعي أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية، أكثر من اعتمادها على مسكنات

اقتصادية موقتة، فقد شهد المغرب تحولاً دستورياً، يكفل علاقات سياسية جديدة. ومن قبل ذلك، اتخذ المغرب حزمة من الإصلاحات الثقافية والاجتماعية، جرى بمقتضاها توسيع المجال المؤسسي الرسمي، ليحتضن ويستوعب الثقافة الأمازيغية إلى جانب الثقافة العربية.

ولكن الغريب حقاً أن كلتا الآليتين المغربية والكويتية، على الرغم من اختلافهما في التعامل مع الغضب وغياب العدل وتحكم الطبقة المركزية المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة، قد استفادتا انعكاسياً، على نحو أكيد، من التطورات غير المتوقعة والسلبية التي تشهدها بلدان الربيع العربي، التي نجحت في إسقاط نظمها، كما استفادتا انعكاسياً من التطور المأساوي للحالة السورية.

وكأن ثورات الربيع العربي تعطي الدرس الخاطئ، حتى اللحظة الراهنة، للجميع، فأمست ـ انعكاسياً ـ أحد عوامل بقاء علاقات الاستغلال، واللامساواة، في أرجاء الوطن العربي كافة، لا ندري حقيقة، هل يستقبل الوطن العربي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين متسلحاً بالديمقراطية القائمة على النزاهة والمحاسبة والشفافية، ومأسسة الصراع الطبقي، والمضي قدماً في التنمية المستدامة، أم يستقبله متسلحاً بالعلاقات الطائفية والعرقية والقبلية، والاحتكارية السياسية الدينية، كما كان دوماً.

استخلاصات

١ ـ يؤثر الوضع الاقتصادي العام للدولة في تركيب الطبقات الوسطى وحجمها داخل التركيب الطبقي في مصر، وقد كرس التدهور في هذا الوضع العلاقات العصبية القرابية والسياسية لتصبح أكثر تحكماً في توزيع الموارد والثروات، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى الفقيرة مقابل انكماش الطبقة الوسطى المستقرة. ولا يختلف الظرف الاقتصادي العام في المغرب عن مصر؛ غير أن التزام الدولة هناك بضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق، وتعطش سوق العمل، حتى فترات قريبة للقوة العاملة المتعلمة، قلص من حجم الطبقة الوسطى الفقيرة. ومع ذلك فإن المغرب يشهد بالمثل استغلالاً للعلاقات العرقية أو العصبية السياسية، وإن كان على نحو جزئي وخفي. ولا تنسحب تلك العلاقات على فرص العمل والترقي في سوق العمل المغربي كافة، وبالتالي فإن مساحة الطبقة الوسطى المستقرة في المغرب تزيد على مساحة الطبقة الوسطى الفقيرة والمتنفذة. وتختلف الكويت عن مصر والمغرب في

ضمانها لتوفير فرص أكيدة لمواطنيها للانضمام المباشر إلى الطبقة الوسطى المستقرة. ويعاني المجتمع الكويتي تدهورَ قيمة العمل والإنتاج، وهو ما جعل الطبقة الوسطى الكويتية، وبخاصة البيروقراطية، تتسم بالكسل والاسترخاء.

٢ ـ تأخذ العلاقات الطبقية في البلدان العربية الثلاثة طابعاً استغلالياً؛ غير أن الاستغلال هنا يتجاوز المجتمعات الطبقية الحديثة، ويختلف عنها في أنه يقوم على استثمار العلاقات الطائفية أو العرقية أو القبلية أو العلاقة بالحزب الحاكم، وأن تحالف الطبقة الوسطى المتنفذة مع الطبقة المركزية المتحكمة هو الذي يحدد نوع هذه العلاقات وشدتها في لحظة تاريخية محددة. هذا الامتزاج والتداخل بين علاقات الاستغلال التقليدية وعلاقات الاستغلال المرتبطة بالعمل والنشاط الاقتصادي، يؤديان إلى مشكلة لاحقة، وهي تشوش الوعي الطبقي، بسبب اقحام الهوية الدينية والعرقية والقبلية عليه، وهو ما يؤدي إلى طمس أو تقزيم هذا الوعي.

٣ ـ تعاني البلدان الثلاثة، بدرجات متفاوتة، الفسادَ إلى جانب علاقات الاستغلال الثلاث الناشئة عن: ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها، والسلطة البيروقراطية، واستغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الاحتكارية السياسية. وهي تتداخل جميعها في بعض الأحيان، ويغذي بعضها بعضاً، وهذا ما يسمح للفساد أن يرتع في أروقة البناء الاجتماعي بأكمله، لتتحول الجدارة والكفاءة والعصامية إلى كلمات جوفاء تتردد في أبواق الإعلام، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، لتكريس الوضع القائم.

٤ ـ اتضح أن فترة ستينيات القرن الماضي مثلت العصر الذهبي للطبقة الوسطى في البلدان الثلاثة مجتمعة، وإن اختلفت مكاسب الطبقة الوسطى باختلاف السياق الاجتماعي. فمصر الناصرية تسلحت بالعدل الاجتماعي سبيلاً لإنقاذ الطبقة الوسطى المصرية من نير العلاقات الرأسمالية وشبه الإقطاعية التي كانت سائدة قبل ثورة تموز/ يوليو. والمغرب في عهد الحسن الثاني، انطلق إلى استكمال بنيته الأساسية بروح تجمع بين الاشتراكية والرأسمالية، وهو ما أدى إلى تبلّر الطبقة الوسطى الحديثة، بعدما كان التركيب قاراً على ثنائية العائلات الأرستقراطية العريقة، والفلاحين. وتبنت الكويت منذ الستينيات مشروعاً تنموياً طموحاً، أحدث تحولاً حضارياً كبيراً، من ثمراته إخراج الطبقة الوسطى الكويتية الحديثة إلى حيز الوجود من العدم تقريباً، لتخلق واقعاً طبقياً جديداً ينافس التركيب شبه الطبقي القديم.

٥ ـ يعاني تركيب الطبقة الوسطى في مصر والمغرب الانكماش، الذي بدأ في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتأخر حتى بداية الألفية الجديدة، بعدما تزايدت معدلات العاطلين من العمل من أبناء الطبقة الوسطى. غير أن ما يميز المغرب عن مصر، أنه لا يزال يحتفظ بفاعلية شبكة ضمان اجتماعي، تمتص الغضب وتحول دون تفجر الأوضاع الاجتماعية. أما التركيب الطبقي في الكويت فقد تحول من تركيب طبقي ولود، إلى تركيب منخفض الخصوبة، ليس بسبب مشكلات اقتصادية، ولكن بسبب الاختلاف السياسي ـ الاجتماعي على إدارة الثروة.

٦ ـ أثبت رصد الحراك المهني والتعليمي لثلاثة أجيال متتالية، وجود حراك طبقي جماعي صاعد، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وأن هذا الحراك لا يمكن أن يحدث بسبب أصول طبقية، ولكنه يرجع إلى الحراك الجماعي الذي أحدثته مشروعات التنمية الأولى في هذه البلدان، عقب الاستقلال والتأسيس.

٧ ـ تعاني البلدان الثلاثة الحراكَ الطبقي الفئوي، بعد انحسار الحراك الجماعي الصاعد. يبدأ الحراك الفئوي في مصر والمغرب من قاعدة الطبقة الوسطى الفقيرة، ويستمر صعوداً إلى الطبقة الوسطى المتنفذة أما الحراك الفئوي في الكويت، فيحدث فقط بين الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة.

٨ ـ يظهر الحراك الفردي الضفدعي في مصر والمغرب مستغلاً العلاقات التقليدية في نهب الموارد والحصول على المنافع من دون وجه حق. ويتم هذه الحراك أحياناً عبر تحويل رأس مال الاقتصاد الأسود إلى رأس مال اجتماعي وسياسي. ولا تعرف الكويت الحراك الفردي الضفدعي، لكنها تعرف الحراك الفردي الهابط، بعدما تحول الاستهلاك إلى قيمة ووسيلة للتمايز الاجتماعي في الكويت، وحين تعجز موارد الأسرة عن إشباع رغبات الاستهلاك الشره، تلجأ إلى رهن قوة العمل بالقروض أو الأقساط، فيحدث الحراك الفردي الهابط.

٩ ـ ظلت التشكيلات الطبقية في البلدان الثلاثة تحت سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة؛ لذلك لم تحقق الحماية الكافية لأعضائها، وكانت دائماً الطرف الأضعف في المعادلة. ولم تؤدِّ التشكيلات الطبقية في مصر والمغرب دوراً ذا بال في مأسسة الصراع الطبقي، بسبب خضوعها القسري لثلاث قوى سياسية واجتماعية: من جهة الطبقة المركزية المتحكمة، ترغيباً وترهيباً؛ أو من جهة قوى

المعارضة التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان للممارسة السياسية؛ أما التحدي الحقيقي الذي يواجه النقابات والاتحادات العمالية والمهنية في الكويت فيتمثل بنقابات واتحادات أصحاب الأعمال ذات النفوذ الكبير؛ وتمثل العمالة الوافدة ـ مسلوبة الإرادة ـ الطرف الأضعف في المعادلة الكويتية.

١٠ ـ لم يتطور الوعي الطبقي في البلدان الثلاثة، من وعي عفوي نفسي إلى وعي اجتماعي مؤسسي، لأسباب سياسية، تتلخص في غياب مناخ الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وثقافية موجهة (التعليم والإعلام الحكومي)، وثقافية تقليدية (طائفية، عرقية، قبلية). كما شهدت البلدان الثلاثة تشويها وخلطاً للأوراق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الطبقية، إمعاناً في تحييد الطبقات الاجتماعية، وتكريس سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة وحليفتها الوسطى المتنفذة.

١١ ـ أدى غياب دور حزبي أو نقابي فعّال، إلى بقاء الوعي الطبقي على حالته العفوية النفسية، مع وجود وعي طبقي اجتماعي ضعيف ومتآكل، متناسب مع ضعف وتآكل التشكيلات الطبقية والحزبية في مصر والمغرب، والغياب التام لمؤسسة الحزب في الكويت.

١٢ ـ لا توجد بوادر صراع طبقي بالمعنى الماركسي الصريح في البلدان الثلاثة؛ وما حدث في مصر كان صراعاً عابراً للطبقات. ولا تزال الطبقة الوسطى الفقيرة والمستقرة تعيش حالة من الإذعان الطبقي، يكرسها تحالف الطبقة الوسطى المتنفذة مع الطبقة المركزية المتحكمة، عبر آليات متشابهة في البلدان الثلاثة: ممارسة العنف المادي والرمزي، والمراوغة السياسية، والمقايضة، واللجوء إلى العلاقات التقليدية.

ولا تزال البلدان الثلاثة (وكذلك بقية البلدان العربية)، تنتظر تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، قائماً على النزاهة والشفافية والمحاسبة، يمأسس الصراع الطبقي ويحوله، عبر برامج إصلاحية أو ثورية أكيدة، إلى تنافس طبقي يصب في مصلحة الجميع فالأجيال العربية الجديدة، لم تعد صابرة ولا قادرة على الدوران في متاهات الصراع الطائفي/ العرقي/ القبلي/ الاحتكاري، ولن ترضى بديلاً من هذا التحول، إصلاحياً كان أو ثورياً.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن صنيتان، محمد. السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكون الكيان السعودي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨.

الأزرق، مغنية. نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

أمين، جلال. ماذا حدث للثورة المصرية؟. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣.

بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

بركة، ماجدة. الطبقة العليا المصرية بين ثورتين، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢. ترجمة محمود ماجد. القاهرة: وزارة الثقافة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣: أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٣.

ـــــــ. تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦.

ـــــــ. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية. نيويورك: البرنامج، ٢٠١٠.

ـــــــ. تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع. نيويورك: البرنامج، ٢٠١١.

بورديو، بيير. أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. ترجمة إبراهيم فتحي. القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٥.

ـــــــ. بعبارة أخرى: محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسي. ترجمة أحمد حسان. القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢.

ـــــــ. العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي. ترجمة نظير جاهل. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.

ـــــــ وجان كلود باسرون. إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم. ترجمة ماهر تريمش؛ مراجعة سعود المولى. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧. (علوم إنسانية واجتماعية)

بولانتزاس، نيكوس. السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨: المشروع الإقليمي للتعاون العربي الألماني في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. القاهرة: جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩.

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.

تقرير تحديات التنمية العربية لعام ٢٠١١: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٢.

جاد، محمود. الطبقة الوسطى المصرية: المسار والمصير. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٥.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٣.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٦.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٢.

الجمل، مايسة. النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

الدول العربية: أرقام ومؤشرات: العدد الأول. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٨.

الدول العربية: أرقام ومؤشرات: العدد الثاني. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١٠.

الدول العربية: أرقام ومؤشرات: العدد الثالث. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١١.

الرميحي، محمد غانم. **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

ـــــــ. **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة.** الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

ـــــــ. **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.** الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

ـــــــ. **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٥٢)

روبيرتس، تيمونز وإيمي هايت. **من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي.** ترجمة سمر الشيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (عالم المعرفة؛ ٣٠٩)

زكي، رمزي. **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

الشرجبي، عادل [وآخرون]. **القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن.** صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.

صن، أمارتيا. **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر.** ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (عالم المعرفة؛ ٣٠٣)

الصوراني، غازي. **التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: رؤية نقدية.** رام الله: معهد العالم العربي للبحوث والتنمية، ٢٠١٠.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

عبد المعطي، عبد الباسط. **الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

عتريس، محمد. **معجم بلدان العالم.** ط ٣. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠.

علي، علي عبد القادر. **الطبقة الوسطى في الدول العربية.** القاهرة: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١١. (سلسلة جسر التنمية؛ عدد ١٣٠)

غدنز، أنتوني. **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية).** ترجمة وتقديم فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥. (علوم إنسانية واجتماعية)

كريب، أيان. **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة محمد حسين غلوم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. (عالم المعرفة؛ ٢٤٤)

لونغنيس، إليزابيت. **أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي**. ترجمة رندة بعث. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠١٢.

مارتين، هانس ـ بيتر وهارالد شومان. **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**. ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة؛ ٢٣٨)

المديني، توفيق [وآخرون]. **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**. تحرير عبد الإله بلقزيز. ط ٣ مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣)

النجار، باقر سلمان. **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ـــــــ. **الديمقراطية العصية في الخليج العربي**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨.

ـــــــ. **سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكالية التنمية والتحديث**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩.

ـــــــ. **صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣.

ـــــــ. **المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.

نصر، سليم وكلود دوبار. **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**. تعريب جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

نقاش، إسحاق [وآخرون]. **المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات**. بيروت؛ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

دوريات

أحمد، أحمد يوسف. «أزمة الدولة الوطنية العربية: الحالة الليبية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٠، حزيران/يونيو ٢٠١٢.

أمنينة، عبير. «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف الثاني): الدين والدولة في ليبيا اليوم.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

ـــــــ. «علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا دراسة حالة نقابة المحامين، ١٩٦٩ ـ ٢٠٠٩.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٨، خريف ٢٠١٠.

الأهرام العربي: ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١.

البدوي، إبراهيم وسمير المقدسي. «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٤، شباط/ فبراير ٢٠١١.

بدوي، أحمد موسى. «السلفية المصرية المعاصرة: محاولة للتمييز.» **مجلة الديمقراطية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام): العدد ٣٨، ٢٠١٠.

ــــــــ. «ما بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو.» **إضافات**: العدد ٨، خريف ٢٠٠٩.

بعلبكي، أحمد. «مفهوم الطبقة الوسطى وحراك الهويات في المجتمعات العربية المشرقية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

الجورشي، صلاح الدين. «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف ثاني): الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي ـ تونس مثالاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: حول «الربيع» الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

«حلقة نقاشية: ليبيا... إلى أين؟.» شارك في الحلقة بشارة مرهج [وآخرون]؛ قدّم الحلقة وأدار الحوار خير الدين حسيب. **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، أيار/ مايو ٢٠١٢.

سالم، علي. «بورديو، التنبؤ، الموضوعية، الذاتية: نحو انتروبولوجيا كلية.» **كتابات معاصرة** (بيروت): السنة ١، العدد ٤، ١٩٨٩.

الشوبكي، عمرو. «الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين).» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٤، شباط/ فبراير ٢٠١١.

صديقي، العربي. «إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

طارق، حسن (مشرف). «تقرير الحالة الاجتماعية، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب.» **المجلة المغربية للسياسات العمومية**: سلسلة التقارير رقم ٤، ٢٠١١.

عبد النور، ناجي. «الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٤، العدد ٣٨٧، أيار/ مايو ٢٠١١.

عوض، محسن. «الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي: بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١ ـ ٢٠١١).» **المستقبل العربي**: السنة ٣٤، العدد ٣٨٨، حزيران/ يونيو ٢٠١١.

عيسى، عبد الملك محمد عبد الله. «حركات الإسلام السياسي في اليمن.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «فروض نظرية على محكّ الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

قبانجي، جاك أ. «لماذا «فاجأتنا» انتفاضاتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية.» إضافات (الجمعية العربية لعلم الاجتماع): العدد ١٤، ربيع ٢٠١١.

لعروسي، محمد عصام. «الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٤، العدد ٣٩٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

المتوكل، محمد عبد الملك. «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق (الملف الثاني): الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، أيار/ مايو ٢٠١٢.

المخلافي، فيصل سيف. «التنمية البشرية في اليمن وتحول دور الحكومات.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٥، العددان ٤٣ ـ ٤٤، صيف ـ خريف ٢٠٠٨.

المرزوقي، منصف. «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

وناس، المنصف. «عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٣٤، ربيع ٢٠١٢.

أطروحات ورسائل جامعية

حسن، أحمد حسين. «اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجي تاريخي، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠.» (أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٩).

قارح، سماح. «طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠): دراسة ميدانية لمدينة باتنة نموذجاً.» (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، الجزائر، ٢٠١١).

ولد الجيد، محمد. «الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني: بناؤها ودورها في التنمية.» (أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨).

ندوات ومؤتمرات

الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

مواقع إلكترونية وتقارير

«إحصاءات السكان والقوى العاملة في البلدان العربية.» منظمة العمل العربية: ٢٠١٠، <http://www.alolabor.org/final/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=132&Itemid=85&lang=ar>.

«تقرير بالنتائج الأولية لمسح القوى العاملة ٢٠٠٨.» وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء (دولة الامارات العربية المتحدة)، <http://uaestatistics.gov.ae/reportpdf/lfprep08.pdf>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu-Laban, Baha and Sharon McIrvin Abu-Laban. *The Arab World: Dynamics of Development.* Leiden: E. J. Brill, 1986.

Archer, Margaret. *Culture and Agency: The Place of Culture in Social Theory.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Berger, Morroe. *The Arab World Today.* Garden City, NY: Doubleday, 1962.

Castellani, Brian and Frederic William Hafferty. *Sociology and Complexity Science: A New Field of Inquiry.* Berlin: Springer, 2009.

Giddens, Anthony and David Held (eds.). *Classes, Power, and Conflict: Classical and Contemporary Debates.* Berkeley, CA: University of California Press, 1982.

Gilbert, Dennis L. *The American Class Structure in An Age of Growing Inequality.* Los Angeles: Pine Forge Press, 2008.

Haker, Richard (ed.). *An Introduction to the Work of Pierre Bourdieu: The Practice of Theory.* London: Macmillan Press, 1990.

Hewitt, Nicholas. *The Cambridge Companion to Modern French Culture.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003.

Hopkins, Nicholas S. and Saad-Eddin Ibrahim. *Arab Society: Class, Gender, Power, and Development.* Cairo: American University in Cairo Press, 2006.

Layder, Derek. *Understanding Social Theory.* London: Sage Publishers, 2006.

Lutfiyya, Abdulla M. and Charles W. Churchill. *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures.* The Hague: Mouton, 1970.

Niblock, Tim. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985.* Albany: State University of New York Press, 1987.

Reed-Danahay, Deborah. *Locating Bourdieu.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2005.

Selvik, Kjetil and Stig Stenslie. *Stability and Change in the Modern Middle East.* London: I. B. Tauris, 2011.

Stones, Rob (ed.). *Key Sociological Thinkers.* London: Macmillan, 1998.

Turner, Jonathan H. *Handbook of Sociological Theory.* New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2001. (Handbooks of Sociology and Social Research)

Wright, Erik Olin (ed.). *Approaches to Class Analysis.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005.

Periodicals

Atkinson, Will. «Anthony Giddens as Adversary of Class Analysis.» *Sociology*: vol. 41, no. 3, 2007.

Baxter, Janeen and Erik Olin Wright. «The Glass Ceiling Hypothesis: A Comparative Study of the United States, Sweden, and Australia.» *Gender and Society*: vol. 14, no. 2, 2000.

Betz, Hans-Georg. «Postmodernism and the New Middle Class.» *Theory, Culture and Society*: vol. 9, no. 2, 1992.

«The Distribution of Power Within the Community: Classes, Stände, Parties by Max Weber.» *Journal of Classical Sociology*: vol. 10, no. 2, 2010.

Eyerman, Ron. «False Consciousness and Ideology in Marxist Theory.» *Acta Sociologica*: vol. 24, no. 2, 1981.

Fontana, Benesetto. «Gramsci on Politics and State.» *Journal of Classical Sociology*: vol. 2, no. 2, 2002.

Gane, Nicholas. «Max Weber as Social Theorist: «Class, Status, Party».» *European Journal of Social Theory*: vol. 8, no. 2, 2005.

Goldthorpe, John H. «Class Mobility in Modern Britain: Three Theses Examined.» *Sociology*: vol. 11, no. 2, 1977.

_______ and Gordon Marshall. «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques.» *Sociology*: vol. 26, no. 3, 1992.

Grusky, David and Kim Weeden. «Decomposition Without Death: A Research Agenda for a New Class Analysis.» *Acta Sociologica*: vol. 44, no. 3, 2001.

Jackson, Michelle [et al.]. «Primary and Secondary Effects in Class Differentials in Educational Attainment.» *Acta Sociologica*: vol. 50, no. 3, 2007.

King, Anthony. «The Accidental Derogation of the Lay Actor: A Critique of Giddens's Concept of Structure.» *Philosophy of the Social Sciences*: vol. 30, no. 3, 2000.

«Reviews: E. Ann Kaplan and Michael Sprinker (eds.), The Althusserian Legacy (Verso, 1993).» *Thesis Eleven*: vol. 41, no. 1, 1995.

Skrbis, Zlatko [et al.]. «Expecting the Unexpected: Young People's Expectations about Marriage and Family.» *Journal of Sociology*: vol. 48, no. 1, 2012.

Urry, John. «Book Reviews: The Class Structure of the Advanced Socie Ties. By A. Giddens. London: Hutchinson University Library, 1973.» *Acta Sociologica*: vol. 17, no. 4, 1974.

Van den Berg, Marguerite. «Subjective Social Mobility: Definitions and Expectations of «Moving Up» of Poor Moroccan Women in the Netherlands.» *International Sociology*: vol. 26, no. 4, 2011.

Warde, A., L. Martens and W. Olsen. «Consumption and the Problem of Variety: Cultural Omnivorousness, Social Distinction and Dining Out.» *Sociology*: vol. 33, no. 1, 1999.

Wright, Erik Olin. «The Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness: An Overview.» *Acta Sociologica*: vol. 32, no. 1, 1989.

Website

International Sociological Association, <http://www.isa-sociology.org>.

فهرس

- ب -

ـ ت ـ

- ث -

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -